١٩٩٩

صراع القرن..

الصراع العربيّ مع الصهيونيّة وإسرائيل عبر مائة عام

السيّد ياسين
عبد الوهّاب المسيري
أسعد عبد الرحمن
أحمد سعيد نوفل
زياد أبو عمرو
علي الجرباوي
نظام محمود بركات
أحمد عبد الحليم
هشام عورتاني
طاهر كنعان
أنيس قاسم
محمّد شطناوي
مروان حدّاد
إبراهيم أبو لغد
جميل مطر
هيثم الكيلاني
يوسف صايغ
أحمد صدقي الدّجاني





صراع القرن.. الصراع العربيّ مع الصهيونيّة وإسرائيل عبر مائة عام

يضمّ هذا الكتاب حصيلة ندوة تحليليّة موسّعة عقدت في منتدى عبد الحميد شومان الثقافيّ ، خلال العام ١٩٩٨ ، وشاركت فيها نخبة من ألمع المفكّرين والباحثين العرب الذين يمثلون اتجاهات فكريّة وسياسيّة متعدّدة.

وقد شملت الندوة مختلف جوانب الصراع العربيّ مع الصهيونيّة وإسرائيل من خلال بحوث متعدّدة . ففي حين استقرأ قسم منها الجانب التاريخيّ للصراع ، فإنّ جانباً آخر انصرف إلى تحليل حاضر الصراع بتعقيداته وأبعاده المختلفة : السياسيّة والاقتصاديّة والاستراتيجيّة والعسكريّة والثقافيّة والاجتماعيّة والحضاريّة . كما أسهم قسم ثالث في محاولة استشراف آفاق هذا الصراع ومراحله المستقبليّة وتأثيراته على مجمل أوضاع المنطقة استناداً إلى عدد من المعطيات المحليّة والإقليميّة والدوليّة. ولعلّ أبرز ما يميّز بحوث هذه الندوة أنها جاءت ضمن نسق تكامليّ سعى إلى ربط حلقات الصراع ، قديمها وحديثها، في إطار جامع ، بحيث يبدو مشهد هذا الصراع على جانب كبير من الوضوح ، وبخاصّة من حيث جذوره المرتبطة بنشأة الحركة الصهيونيّة التي أصبحت أفكارها الطاغية في إسرائيل تتخذ صياغات وأشكالاً جديدة .

ونأمل أن يشكّل هذا الإصدار إسهاماً مفيداً يضاف إلى سلسلة الإسهامات الكثيرة الأخرى ، التي تسعى إلى إلقاء الضوء على صراع قديم متجدّد استحوذ بآثاره وتحوّلاته وتشابكاته المعقّدة على ما عداه من الصراعات الكبرى الأخرى طوال هذا القرن ، حتّى استحقّ بالفعل أن يسمّى : « صراع القرن » .

السعر داخل الأردن : (٧,٨٤) ديناراً أردنياً
السعر خارج الأردن : (١٢) دولاراً أمريكياً





صراع القرن..

الصراع العربي
مع الصهيونية وإسرائيل
عبر مائة عام

صراع القرن .. الصراع العربيّ مع الصهيونيّة وإسرائيل عبر مائة عام / فكر عربي «سياسة»
السيد يسين وآخرون / مؤلفون عرب
الجزء الموسوعيّ: د. عثمان إسماعيل عبد الخالق / الأردن
مراجعة: د. علي محافظة / الأردن
الطبعة العربيّة الأولى، ١٩٩٩



مؤسسة عبد الحميد شومان
هاتف ٥٦٧٩١٦٦ (٦ ـ ٩٦٢)
فاكس ٥٦٧٢٥٤١ (٦ ـ ٩٦٢)
ص.ب (٩٤٠٢٥٥) ـ عمّان (١١١٩٤)،
المملكة الأردنيّة الهاشميّة

المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي:
بيروت، ساقية الجنزير، بناية برج الكارلتون،
ص.ب ٥٤٦٠-١١، العنوان البرقي: موكيّالي،
هاتفاكس ٨٠٧٩٠٠ / ٨٠٧٩٠١

التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان، ص.ب ٩١٥٧
هاتف ٥٦٠٥٤٣٢، هاتفاكس ٥٦٨٥٥٠١
E-mail : mkayyali@nets.com.jo
تصميم الغلاف والإشراف الفني:
الصف الضوئي:
أزمنة للنشر والتوزيع / عمّان
التنفيذ الطباعي: دار صبح للطباعة

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١٠٨٢ / ٨ / ١٩٩٩
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنيّة ١٥٢٥ / ٨ / ١٩٩٩

الآراء الواردة في هذه المحاضرات تمثّل وجهة نظر أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الناشرين.

صراع القرن..

الصراع العربيّ مع الصهيونيّة وإسرائيل عبر مائة عام

السيد ياسين
عبد الوهاب المسيري
أسعد عبد الرحمن
أحمد سعيد نوفل
زياد أبو عمرو
علي الجرباوي
نظام محمود بركات
أحمد عبد الحليم
هشام عورتاني

طاهر كنعان
أنيس قاسم
محمد شطناوي
مروان حداد
إبراهيم أبو لغد
جميل مطر
هيثم الكيلاني
يوسف صايغ
أحمد صدقي الدجاني

تحرير : د. غسّان إسماعيل عبد الخالق
مراجعة : د. علي محافظة







مقدمة

نظمت مؤسسة عبد الحميد شومان ندوة بعنوان «صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية واسرائيل عبر مائة عام» في الفترة بين ١٩ و ١٩٩٨/٥/٢١ ، وذلك في إطار نشاطات منتدى عبد الحميد شومان الثقافي.

والواقع أن هذه الندوة بفكرتها الأساسية والتي تتمثّل في التعقب التاريخي لبدايات الصراع العربي ـ الصهيوني الإسرائيلي، ودراسة حاضر الصراع، ومحاولة استشراف مستقبله تعتبر من أهم الندوات العربية التي عقدت في السنوات الأخيرة، نظراً للمنهجية الدقيقة التي اتبعت في التخطيط لأبحاثها، ولنوعية المشاركين فيها، والذين كانوا في الواقع نخبة مختارة من ألمع المفكرين والباحثين العرب الذين يمثلون اتجاهات متعددة.

ويلفت النظر أولاً في منهجية التخطيط للندوة أنها قسمت إلى ستة محاور رئيسة:

المحور الأول: تاريخ الصراع.

المحور الثاني: حاضر الصراع.

المحور الثالث: الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقانون الدولي.

المحور الرابع: الصراع العربي ـ الإسرائيلي حول المياه.

المحور الخامس: البعد الثقافي والاجتماعي للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

المحور السادس: مائدة مستديرة عن تحديات وسيناريوهات المستقبل إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وهكذا يتضح على الفور شمول الخطة لجوانب الصراع كافة والتي لم تقنع بتاريخه أو بحاضره فقط، ولكنها تجاوزت ذلك لمحاولة استشراف مستقبله.

وقد غطّى المحور الأول عن تاريخ الصراع أربعة أبحاث بيانها كما يلي:

١ـ الدكتور عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة تاريخ الصهيونية وحل المسألة الإسرائيلية.

٢ـ الدكتور أسعد عبد الرحمن، دور الحركة الصهيونية في إقامة إسرائيل.

٣ـ الدكتور احمد سعيد نوفل، ملامح الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ قيام اسرائيل حتى كامب ديفيد.

٤ـ الدكتور زياد ابو عمرو، ملامح الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ كامب ديفيد حتى أوسلو.

أما المحور الثاني عن حاضر الصراع فقد تضمن خمسة بحوث:

١- الدكتور علي الجرباوي، البعد الفلسطيني ـ الإسرائيلي للصراع منذ أوسلو حتى الآن (١٩٩٨).

٢ـ الدكتور نظام بركات، الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ مدريد حتى الآن (١٩٩٨) : الجانب السياسي.

٣ـ الدكتور أحمد عبد الحليم، المخاطر والتحديات العسكرية الإسرائيلية التقليدية والنووية على الأمن القومي العربي.

٤ـ الدكتور هشام عورتاني، الأبعاد الاقتصادية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

٥ـ الدكتور طاهر كنعان، البعد الاقتصادي للصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل العولمة والتحولات الرئيسية في العالم.

والمحور الثالث: الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقانون الدولي:

١ـ الدكتور أنيس قاسم، الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقانون الدولي.

وإذا انتقلنا للمحور الرابع نجده اهتم بالصراع العربي ـ الإسرائيلي حول المياه، وقدّم فيه بحثان:

١ـ الدكتور محمد شطناوي، البعد العربي ـ الإسرائيلي للصراع حول المياه.

٢ـ الدكتور مروان حداد، البعد الفلسطيني ـ الإسرائيلي للصراع حول المياه.

والمحور الخامس عن البعد الثقافي والاجتماعي للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وقدّم فيه بحث واحد للدكتور ابراهيم أبو لغد بعنوان المحور نفسه.

أما المحور السادس والأخير فكان عبارة عن مائدة مستديرة، موضوعها : تحديات وسيناريوهات المستقبل إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد شارك فيها كل من الباحثين:

١ـ جميل مطر، مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي: الأبعاد السياسية والاجتماعية.

٢ـ د. هيثم الكيلاني، البعد الاستراتيجي للصراع العربي ـ الإسرائيلي: رؤية مستقبلية.

٣ـ د. يوسف صايغ، البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

٤ـ د. أحمد صدقي الدجاني، الصراع العربي ـ الصهيوني: رؤية حضارية.

ويمكنني التأكيد أن الندوة كانت حافلة بالنقاشات الحية، وزاخرة باختلاف الآراء وتعدد وجهات النظر، وتم الحوار في إطار ديمقراطي مثالي، سمح لكل صاحب رأي أن يعبّر عن رأيه. والواقع أنه حين كلفتني مؤسسة عبد الحميد شومان بكتابة مقدمة لأبحاث الندوة التي كنت أحد المشاركين فيها، لم أجد أفضل من أن أقدّم لها مجموعة الدراسات التي سبق لي أن نشرتها مجزأة عن أبرز القضايا والمشكلات التي أثارتها الندوة. وأعتقد أن النص الكامل لهذه الدراسات، والذي يلي هذه المقدمة خير معبر عن المناخ الفكري لندوة «صراع القرن».

السيد ياسين



صـــراع القـــرن : دراســـة تحليليـــة

السيد ياسين

١. كتابة تاريخ الصراع

حين تأملت ثلاثية التاريخ والحاضر والمستقبل، ادركت لأول وهلة اننا نحتاج إلى ان نضع ايدينا على المشكلات المعرفية اولاً التي يثيرها كل بعد من ابعاد هذا الزمن الممتد. صراع عربي - صهيوني سرعان ما تحول إلى صراع عربي - إسرائيلي امتد مائة عام، ودولة عنصرية تمارس بطريقة منهجية كل سياسات الاستعمار الاستيطاني والإحلالي لمدة خمسين عاماً كاملة. ومعنى ذلك اننا امام صراع تاريخي ممتد من اخطر الصراعات الدولية في القرن العشرين.

إن البعد التاريخي يستلزم إثارة سؤالين: كيف يكتب التاريخ، وكيف يقرأ التاريخ؟

بالنسبة للسؤال الأول يمكن التفرقة المبدئية بين التاريخ الرسمي والتاريخ غير الرسمي. وبناء على ذلك يمكن التاكيد على أن التاريخ الرسمي للصهيونية، ولإنشاء دولة إسرائيل وما أعقبه من عمليات عسكرية وسياسية واجتماعية حافل بالمغالطات والأكاذيب، بل إنه في أغلب أجزائه ليس سوى محاولة مقصودة لتشويه التاريخ. ويكفي للتدليل على ذلك قراءة المصطلحات الأساسية التي استخدمت في تحريره. فأولاً هناك

تأكيد على مفهوم « الشعب اليهودي» ووحدة هذا الشعب عبر العصور، مع انه لم يكن هناك تاريخ واحد لليهود، بل عدة تواريخ لجماعات متناثرة في كل اركان الأرض، كما عبر عن ذلك بدقة الدكتور عبد الوهاب المسيري في بحثه الممتاز الذي القاه في الجلسة الافتتاحية وكان موضوعه « مقدمة لدراسة تاريخ الصهيونية وحل المسألة الإسرائيلية». ومن ناحية أخرى فالحركة الصهيونية التي نجحت فعلاً في تحويل حلم إنشاء الدولة اليهودية إلى واقع عام ١٩٤٨، اطلقت على الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي نشأت ذلك العام بعد إعلان الدولة مباشرة «حرب الاستقلال» مع أنها كانت حرباً استعمارية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. والتاريخ الرسمي الصهيوني يطلق على المستعمرين اليهود الصهيونيين الأوائل مصطلح «الرواد» بدلاً من المستعمرين. وفي هذه اللوحة التاريخية التي تقدمها الحركة الصهيونية يغيب تماماً الشعب الفلسطيني، وكأنه ليس موجوداً على ارضه، وتمارس ضده كل سياسات الاستعمار الاستيطاني.

غير أنه في مقابل التاريخ الرسمي الزاخر بالتزييف والتشويه، هناك تاريخ غير رسمي للصهيونية والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، كتبه مؤرخون عرب وبعض المؤرخين الأجانب، وحكوا فيه تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بالاستناد إلى الوثائق والمراجع الأصلية، والذي كشف عن حقيقة ما حدث، وهو بالتالي يقدم تاريخاً مختلفاً تماماً عن التاريخ الرسمي الصهيوني والإسرائيلي.

غير أن الجديد في الموضوع أنه نشأ جيل جديد من المؤرخين الإسرائيليين أطلق عليهم «المؤرخون الجدد» الذين شرعوا في كتابة التاريخ الحقيقي لإنشاء دولة إسرائيل، وكشفوا فيه ـ لأول مرة ـ من الجانب الإسرائيلي عن كل الجرائم التي ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني قبل إنشاء الدولة، وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل. وقد أحدثت هذه الكتابات ضجة شديدة داخل إسرائيل، لأنها تكفلت لأول مرة بنزع الوعي الزائف الذي ساد بين افراد المجتمع الإسرائيلي، والذي ركز على شرعية إنشاء الدولة، وأخلاقية السياسات الإسرائيلية، وإخفاء الجرائم التي ارتكبتها الدولة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

هناك في هذه الكتابات دراسات تفصيلية عن المذابح الإسرائيلية التي ارتكبت ضد سكان عدد من القرى الفلسطينية، وعن عمليات التهجير القسري للسكان، وعن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية عنوة واغتصاباً. وهكذا في مقابل التاريخ الرسمي الصهيوني والإسرائيلي لا بد أن نضع التاريخ غير الرسمي، أو لنقل التاريخ الحقيقي لكي نعرف ماذا حدث في التاريخ.

ونستطيع ان نضيف إلى جهود المؤرخين الجدد الاسرائيليين الذين ينبغي ان نترجم كتبهم إلى العربية، مذكرات بعض الساسة الإسرائيليين وعلى رأسهم موشي شاريت. وهذه المذكرات من أهم المذكرات السياسية الإسرائيلية قاطبة، لأنها كتبت بدقة تاريخية نادرة من قبل زعيم إسرائيلي مرموق، كان له تاريخه الصهيوني الحافل، بالإضافة إلى أنه كان رئيساً لوزراء اسرائيل في مرحلة تاريخية حرجة.

وقد تسرب نبأ هذه المذكرات التي أوصى شاريت بالاّ تنشر إلاّ بعد وفاته إلى صحفية إيطالية اسمها ليفيا روكاح، نشرت مقتطفات منها بالإيطالية وترجمت إلى الإنجليزية. وقد أثار نشرها ضجة لأنها كشفت عن الخطط الإسرائيلية المبكرة الهادفة إلى تقسيم لبنان، وكان ذلك في إحدى اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي عام ١٩٥٠، في إطار مشروع لتقسيم الدول العربية وتشجيع الأقليات على الانفصال عن الدول الأم. ويلفت النظر بشدة ان هذه الصحفية الإيطالية لقيت مصرعها في حادث غامض بعد فترة قصيرة من نشرها الكتاب.

وبعد سنوات من وفاة شاريت قام ابنه بإعداد المذكرات للنشر تنفيذاً لوصية أبيه، غير أن الحكومة الإسرائيلية منعت نشر الكتاب. فما كان من الابن إلاّ أن رفع دعوى أمام محكمة إسرائيلية، الغت قرار المنع وسمحت له بنشر الكتاب باللغة العبرية، ولم تصدر له أية ترجمة للغات الأجنبية، وقد صدرت له ترجمة عربية دقيقة. ويمكن القول أن هذا الكتاب هو اخطر وثيقة إسرائيلية، تكشف عن أسرار العقل الاستراتيجي الإسرائيلي وكيف يعمل، ويفصل ـ بالإضافة إلى ذلك ـ في خلفيات القرارات العسكرية والسياسية الإسرائيلية. ويكشف الكتاب عن تأثير بن جوريون المطلق على إصدار القرار الاستراتيجي الإسرائيلي، بالرغم من اعتزاله السياسة وانعزاله في احد الكيبوتزات. كما يحكي عن أن الوزراء كانوا يحجون إليه لاستشارته في كل القرارت الأساسية، وكيف أن بن جوريون اعتمد على موشي دايان لتنفيذ قرارات عدوانية خطيرة موجهة ضد مصر، وضد جمال عبد الناصر وسياساته. وهي قرارات كانت تبادر بالعدوان بغير اي مبرر من سياسات مصرية ضد اسرائيل، ولعل اخطرها الغارة الإسرائيلية المفاجئة ضد غزة، والتي أدت إلى تحول خطير في السياسة المصرية، من ناحية ضرورة تسليح الجيش المصري بأحدث الأسلحة، التي كانت الخطوة العملية لها صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة.

يصور موشي شاريت نفسه في هذه المذكرات بكونه كان يهدف إلى تطبيق

سياسة سلام مع مصر ومع العرب بشكل عام، غير أنه جوبه بمعارضة شديدة من قبل بن جوريون، وصور باعتباره جباناً غير قادر على اتخاذ القرار. وأخضعوه لضغوط شديدة، انتهت بدفعه إلى الاستقالة حتى ينفرد الصقور بعملية اتخاذ القرار.

وهكذا يمكن القول أنه لا بد من الالتفات إلى الاعتبارات الذاتية والتي تنعكس - في كثير من الأحيان - على كتابة التاريخ الرسمي، ومن ثم لا بد من عملية تحقيق تاريخي واسعة المدى، للوصول - بأكبر قدر من اليقين - إلى الحقيقة التاريخية.

قراءة تاريخ الصراع

كيف يمكن قراءة تاريخ الصراع؟ هذا سؤال جوهري يثير عديداً من المشكلات المعرفية والنظرية والمنهجية، ليس فقط لتعدد مناهج التفسير والتأويل التي يمكن ان يطبقها قراء التاريخ المختلفون، ولكن لأننا في حاجة إلى منهجية خاصة تسمح لنا باستجلاء الحقيقة التاريخية، وبغض النظر عن المصالح التي قد تؤثر على عملية القراءة. وقد سبق لنا في كتابنا «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وإدراك الآخر» الصادر عام ١٩٧٣ عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أن اقترحنا منهجية خاصة صغناها في ضوء مفاهيم علم النفس الاجتماعي، التي تركز على مصطلح «مفهوم الذات» Self Concept - من ناحية، وعلى مصطلح الإدراك صحيحاً كان أم مشوهاً من ناحية أخرى.

وهكذا درسنا مفهوم الذات العربية، بمعنى كيف ينظر العرب إلى أنفسهم؟ ومن ناحية أخرى درسنا بصورة نقدية الإدراك الإسرائيلي للشخصية العربية، ووصلنا إلى نتائج نعتقد أنها إيجابية، لأنها أضاءت لنا أبعاداً كانت خافية سواء في الفهم العربي للشخصية العربية، أو في الإدراك الإسرائيلي لها.

وفي هذا الضوء يمكن أن نركز في قراءة التاريخ الصهيوني والإسرائيلي على هذا المنهج، فندرس مفهوم الذات الصهيونية، والإدراك العربي لها في الوقت نفسه.

وقد سبق لنا أن نشرنا في الأهرام سلسلة مقالات بعنوان «مفهوم الذات الصهيونية بين الأسطورة والواقع» وأعقبته سلسلة أخرى عن إدراك النخبة العربية للتاريخ الصهيوني والإسرائيلي، وبالتالي لن نعود إلى عرض نتائج دراساتنا الماضية.

ولكننا نريد هنا أن نثير عدداً من الملاحظات النقدية بشأن ما أثير في الندوة عن قراءة التاريخ الصهيوني. فقد حاول المسيري في بحثه المشار إليه سابقاً أن ينفي

«مقولة وحدة الشعب اليهودي» التي يقوم عليها التاريخ الصهيوني الرسمي.. والفرح أن يستدل به مفهوم «الجماعات الوظيفية اليهودية». وقد استند في محاولته إلى وقائع تاريخية مؤكدة تمت نقد بل ونسفت التواريخ اليهودية. غير أن المهم هنا للأسف ليست الحقائق التاريخية ولكن قوة الأسطورة التي روجت لها الحركة الصهيونية والتي مفادها أن الشعب اليهودي منذ الشتات لم يتوقف عن الحلم بالعودة إلى أرض الميعاد. بالإضافة إلى مزاعم الأيديولوجية الصهيونية عن سمو «شعب الله المختار» على غيره من باقي شعوب الأرض، ولكشف عن ذلك التفرقة الحاسمة بين اليهود و«الأغيار» أي غير اليهود. وفي مضمونهم بالطبع الشعب الفلسطيني. مما يعطيهم مبرراً أخلاقياً لاستعمار فلسطين وإحلال اليهود محل الفلسطينيين بالعنف والقسر والإكراه.

وهكذا يمكن أن نستخلص الدرس الأول من دروس قراءة التاريخ الصهيوني، وهو أن قوة الأسطورة الصهيونية كانت أكثر فعالية من وقائع التاريخ الثابتة. تماماً كما أن القوة الإسرائيلية العسكرية الفائقة أثبتت أنها أكثر فعالية من الحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني!

٢. الصعود الصهيوني والتفسير التاريخي

إذا كنا أثرنا ـ بصدد التاريخ الصهيوني والإسرائيلي والإدراك العربي ـ أهمية التمييز بين كتابة التاريخ وقراءته، فلا بد لنا أن نصل بعد حين لمشكلة التفسير التاريخي. وهذه المشكلة من أعقد المشكلات، لأنها لا تتعلق بالتاريخ فحسب كتابة أو قراءة، ولكنها تثير مشكلة فلسفة التاريخ. بعبارة أخرى ـ وحتى لو افترضنا ـ أن التاريخ الذي نقرأه ـ أيا كان ـ تاريخ دقيق وموثق، فيبقى إثارة السؤال الخاص بدلالة الأحداث الكبرى فيه، سواء من زاوية صعود أو سقوط دولة عظمى ما، أو امبراطورية كالامبراطورية الرومانية ـ على سبيل المثال ـ أو أسباب نجاح مشروع ما كالمشروع الصهيوني، وفشل المشروع العربي لمناهضته والكفاح ضده.

هذا السؤال يبتعد عن الوقائع ويحلّق في سماوات التأمل النظري. ونعرف أنه في مجال فلسفة التاريخ هناك فلسفات شتى ونظريات متصارعة. ولعل من أبرزها النظرية الدورية والتي ترى أن التاريخ حلقات من الصعود والهبوط، على اختلاف بين أسباب الصعود ودواعي الهبوط. وتوزع فلاسفة التاريخ بين من يركزون على الجوانب المادية كالنظرية الماركسية التي تولي النهار التحتي بما يتضمنه من قوى

الإنتاج وعلاقات الإنتاج أهمية قصوى، على حساب البناء الفوقي والخاص بالقيم والأعراف والتقاليد، وبين من يركزون على الجوانب المعنوية والروحية. وهنالك فلسفات أخرى معاصرة لعل من أبرزها نظرية المؤرخ الإنجليزي الشهير توينبي عن المثير أو التحدي والاستجابة.

مشكلة التقدم والتخلف

وإذا نظرنا من زاوية فلسفة التاريخ إلى المشروع الصهيوني فكيف نفسر نجاحه الملحوظ، وكيف نحلل الفشل العربي في مواجهته؟

انفرد الباحث الفلسطيني المعروف الدكتور إبراهيم أبو لغد في ندوة «صراع القرن» بإثارة هذه المشكلة وقد ذهب في تفسيره إلى أن المشروع الصهيوني نجح في تحقيق أهدافه الاستراتيجية - بغض النظر عن عدم مشروعيتها وافتقادها لأية شرعية دولية - لأن أنصاره كانوا ينتمون إلى الثقافة الغربية، ومن ثم طبقوا قواعد وأساليب النموذج الغربي، وهو بالمعيار الحضاري نموذج متقدّم، إذا ما قورن بالنموذج العربي المتخلف.

وقد فجر هذا التفسير مناقشات ساخنة في الندوة.

وقد انطلق بعض المعارضين لهذا التفسير إلى إعادة إنتاج الخطاب العربي التقليدي، الذي ينكر مقولة تقدم الثقافة الغربية، وتخلف الثقافة العربية على أساس أن المجتمع العربي الفلسطيني لم يكن متخلفاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين وقعت وقائع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، كما أن المجتمع العربي نفسه بشكل عام لم يكن متخلفاً أيضاً. ويستند أنصار هذا الرأي إلى الوقائع التاريخية المتعلقة بمحاولات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الامبراطورية العثمانية فيما عرف بحركة التنظيمات في الولايات العثمانية العربية، بالإضافة إلى حركات التحديث المختلفة في بعض أقطار الوطن العربي المؤثرة. وقد حاول بعض أنصار هذا الرأي التماس أسباب الفشل في دوائر أخرى، لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة التقدّم الغربي والتخلف العربي. بعضهم ذهب إلى خطورة التآمر الغربي، وتمني تآمر القوى الغربية العظمى لاستلاب فلسطين، وتمكين الحركة الصهيونية من استعمارها واستيطانها، وفي الوقت نفسه إجهاض كل المحاولات العربية لصد هذا الغزو الاستعماري.

وذهب بعض آخر إلى أن ضعف النخب السياسية العربية الحاكمة، وعدم تنسيق

الجهود بينها، بالإضافة إلى عدم إدراك خطورة الحركة الصهيونية منذ وقت مبكر، هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الفشل العربي.

وفي تقديرنا أن هذه المناقشات وإن اعترفت - من باب النقد الذاتي - ببعض أوجه القصور العربي، إلا أن بعض من شاركوا في النقاش رفضوا بشدة الاعتراف بأن السبب يكمن في التخلّف العربي مقارنة بالتقدم الغربي والصهيوني.

نسبية الأحكام

ونحن أول من يدرك أن الأحكام الخاصة بالتخلف والتقدم، لا ينبغي أبداً أن تكون مطلقة، وإلا وقعنا في شرك «المركزية الأوروبية» التي كانت ترى أن أوروبا هي المعيار الوحيد بثقافتها وقيمها ومعاييرها، بحيث أن ما تقول عليه أوروبا أنه تقدم يصبح كذلك بالتالي، وما تقول أنه تخلف يُعد هو عنوان الحقيقة!

غير أن نسبية الأحكام لا ينبغي أن تنسينا أن التقدم يتضمن أبعاداً متعددة، بعضها ينتمي إلى أسباب القوة المادية والتكنولوجية، وبعضها الآخر ينتمي إلى أسباب القوة المعنوية أو القيمية. بعبارة أخرى قد تكون دولة ما متقدمة تكنولوجياً وعسكرياً غير أنها متخلفة في الوقت نفسه من زاوية نسق القيم السائد فيها، مثل ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية، ومثل الولايات المتحدة الأمريكية سيدة النظام العالمي في الوقت الراهن. فالنازية عقيدة عنصرية صيغت ضد مسار التاريخ، وبالمخالفة للقيم الإنسانية الرفيعة، ومن هنا يمكن القول إن ألمانيا النازية كانت بهذا المعيار المعنوي دولة متخلفة، ومن ناحية أخرى ليس هناك من ينكر القوة الجبارة للولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً وتكنولوجياً وسياسياً، ولكن هناك رأي عالمي متزايد في القوة يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية، بممارساتها ضد حرية الشعوب، وخصوصاً بفرض حق التدخل بالقوة، واستخدام مجلس الأمن مطية لحصار الشعب العراقي والشعب الليبي والشعب السوداني، إنما هي دولة متخلفة.

في ضوء ذلك كله ينبغي تحليل حالة المشروع الصهيوني ورد الفعل العربي. وليس هناك مجال للشك في أن الحركة الصهيونية طبقت عديداً من مبادئ التقدم الغربية، وأهمها التخطيط المتقن، وتبني العقلانية في مجال اتخاذ القرار، وفنون التعبئة الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، وتطبيق قواعد الاتصال والإعلام الغربية، وممارسة واعية في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا. بالإضافة إلى فن إدارة العلاقات الدولية، من خلال قراءة دقيقة لحركة صعود وهبوط القوى العظمى.

ويكفي، فيما يتعلق على سبيل المثال بالعنصر الأخير، أن نذكر تاريخياً بكيفية تحول الحركة الصهيونية وإسرائيل من بعد، من الاعتماد المطلق على الامبراطورية البريطانية التي لم تكن تغيب الشمس عن أراضيها، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن اخذت تصعد في مجال المحيط الدولي بعد بريطانيا. لدرجة أنها أصبحت المسيطرة اليوم داخل الولايات المتحدة الأمريكية على عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. ولعل هذا ما جعل نتنياهو يعلن بكل تبجح أنه يستطيع أن يشعل النار في واشنطن، إذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض شروطها على إسرائيل.

غير أنه اخطر من هذا المثال التاريخي، الزيارة الهامة التي قام بها نتنياهو إلى الصين مؤخراً، والاستقبال الحافل الذي قوبل به.

لقد رصدنا منذ سنوات الإدراك الإسرائيلي الصحيح، أن الولايات المتحدة الأمريكية في سبيلها إلى أن تفقد مركز الصدارة التي تحتله الآن لحساب عدد من القوى الصاعدة في النظام الدولي، وعلى رأسها اليابان والهند والصين. وهذه الدول الكبرى الثلاث كانت في الستينات والسبعينات مؤيدة تماماً لحقوق الشعب الفلسطيني، وكانت علاقاتها - بحكم حركة عدم الانحياز - وثيقة بمصر وبعديد من الدول العربية الأخرى.

ولكن إسرائيل شرعت منذ سنوات في اختراق هذه الدول جميعاً، وقد بدأت باليابان، ونجحت في إقامة علاقات استراتيجية معها، وتسللت إلى الهند، وها هي تطرق باب العملاق الصيني بكل قوة.

ورغم رصد هذه الخطة الإسرائيلية منذ سنوات، إلا أن الدول العربية فشلت فرادى أو من خلال جامعة الدول العربية، في أن تضع مخططاً فعالا لإفشال هذه الخطة. وها هو نتنياهو - كما نشرت وكالات الأنباء العالمية صورته وهو يستعرض حرس الشرف الصيني، ويجني ثمار تخطيط النخبة الاستراتيجية الإسرائيلية طويل المدى - لا يقتنع بجني الثمار من العلاقة الفريدة الإسرائيلية الأمريكية، ولكنه يستبق الأحداث، ويستشرف المستقبل، ويسعى إلى تمتين الروابط مع الأقطاب الدولية الصاعدة.

مشروع الحداثة العربي

غير أنه يمكن القول أن المشروع الصهيوني إن كان قد اعتبر مشروع الحداثة الغربية الذي يقوم على أساس الفردية والعقلانية واعتماد العلم والتكنولوجيا

والوضعية في مجال العلوم هو مرجعيته الأساسية، إلاّ أن مشروع النهضة العربي قد قام بمحاولة شبيهة حين نزع رواد النهضة العربية الأوائل بعد نقاش ساخن حول الأصالة والمعاصرة، إلى احتذاء مشروع الحداثة الغربي في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ترى ماذا كانت نتيجة أكثر من قرنين من الزمان تتابعت فيها محاولات التحديث العربية؟

يرى عدد من المفكرين العرب أننا فشلنا بالمعنى التاريخي للكلمة، في التصدي للمشروع الصهيوني وللدولة الإسرائيلية، لأننا قنعنا بقشور التحديث الغربي ولم ننفذ إلى لبابه، بعد أن اكتفينا باستيراد الأشكال دون مضامينها. تحولت مؤسسة الحزب السياسي لدينا إلى القبيلة، وتحول البرلمان الذي من سلطاته أن يحاسب ويراقب الحاكم، إلى منتدى للتصفيق للحاكم، والإشادة بعبقريته، وتحولت الحريات إلى حريات شكلية في سياق يسوده الاستبداد السياسي والقهر الاجتماعي. وتحولت الصحف المفروض فيها التعبير عن الرأي العام، وممارسة النقد، إلى بيانات رسمية ثقيلة ومملة، تتشدّق بإنجازات الحكومات، وتخفي الحقائق عن الشعوب، وتسهم في إنتاج وعي سياسي واجتماعي زائف.

بعبارة أخرى يذهب هذا التفسير التاريخي إلى أن المشروع الصهيوني والإسرائيلي طبق قواعد الحداثة بحذافيرها، في حين اكتفى المشروع العربي بالاقتباس الانتقائي لبعض مبادئها، والتي لم تجد سبيلها إلى التطبيق.

ويبدو أنه في مجال العلاقات الدولية، تبقى القوة بكل أنواعها هي صاحبة الكلمة العليا، أياً كانت القيم المتخلفة التي تعبر القوة عنها، إلى أن ينقلب الميزان وتتغلب قيم الحضارة على سياسات العدوان.

٣. من صراع الوجود إلى صراع الحدود!

ليس هناك خلاف على أن الهزيمة العربية في يونيو ١٩٦٧ كانت واقعة تاريخية فاصلة في التاريخ العربي المعاصر. وبعيداً عن الحديث عن الأصداء العنيفة التي أحدثتها في الوعي العربي، فإنه يمكن القول إن أخطر نتائجها على مستوى العقيدة السياسية - إن صح التعبير - كان تغير الوصف التقليدي للصراع الذي رفعته الأمة العربية ضد المشروع الصهيوني والدولة الإسرائيلية بأنه صراع وجود، لكي يخلي طريقه - وإن كان بشكل تدريجي - إلى وصف آخر وهو أنه في الواقع صراع حدود!

الوصف الأول كان مبناه إما نحن وإما هم في المنطقة، بمعنى أنه لا بد من معركة عسكرية فاصلة تهزمهم هزيمة ساحقة، وتفتح الباب لعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، مع قبول حضاري بالوجود اليهودي في فلسطين. أما الوصف الثاني فيتخلى - تحت وطاة الهزيمة ومرارة الواقع - عن هذا الهدف الطموح، ويقنع باسترداد الأرض العربية الشاسعة في سيناء والجولان والضفة الغربية والتي احتلتها إسرائيل، والمطالبة السياسية بعد ذلك بحقوق الشعب الفلسطيني.

وهناك مؤشرات متعددة على التحوّل من شعار صراع الوجود إلى صراع الحدود، من أبرزها التركيز على البعد الوطني في الصراع، والتأكيد في مصر - على سبيل المثال - على الوطنية المصرية بجانب القومية العربية.

بالإضافة إلى تبلور إدراك واقعي لحدود القوة العسكرية العربية، التي تكفي بالكاد لتحرير الأراضي العربية المحتلة، وأخيراً رؤية أكثر صفاء ودقة لتعقيدات النظام الدولي والتحيّز الغربي الإسرائيلي.

ولعل ما يكشف عن صحة التحليل السابق أن حرب أكتوبر المجيدة ذاتها، وبالرغم من أنها أعلى ذروة وصلها النضال العسكري العربي ضد إسرائيل، فإنها أدّت - سياسياً - إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، مما فتح الباب - ولو بعد عقود - إلى قبول فكرة أن الصراع هو صراع حدود. وأن إسرائيل إن انسحبت من الأراضي العربية المحتلة في ٥ يونيو ١٩٦٧، فإنه يمكن الاعتراف بها والتفاوض معها، وتطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية. ولعل اتفاقية أوسلو التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل سراً، وما تبعها من توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بالإضافة إلى المفاوضات السورية الإسرائيلية، التي تمت في إطار مؤتمر مدريد، تؤكد أن التحول الكيفي في رؤية الصراع الإسرائيلي العربي، وتغيّر الإدراك العربي إزاء إسرائيل قد تم بالفعل.

قراءة حاضر الصراع

إذا كنا من قبل قد قرأنا تاريخ الصراع، فمن الأهمية بمكان قراءة حاضر الصراع قبل أن نغامر باستشراف مستقبله. ولعل أول ملاحظة ينعقد الإجماع حولها أن السمة البارزة لحاضر الصراع هو الخلل الشديد في توازن القوى بين إسرائيل والدول العربية.

وقد حاول الباحث الفلسطيني المعروف زياد أبو عمرو في ندوة «صراع القرن» أن

يحدد الملامح الأساسية للصراع العربي الإسرائيلي من كامب ديفيد حتى أوسلو في ثمانية ملامح أساسية كما يلي:

١ـ تشتت الحال العربي قبل كامب ديفيد. ويتحدث الباحث هنا عن حالة التشتت والتراجع العربي التي شكلت مقدمة ومدخلاً للزيارة التي قام بها الرئيس أنور السادات للقدس، وبعد ذلك بعامين للاتفاق الانفرادي الذي وقعه مع اسرائيل برعاية أمريكية في كامب ديفيد.

٢ـ غياب أو تغييب الخيار العسكري فلسطينياً وعربياً (وليس إسرائيلياً).

ويرى أبو عمرو انه كان لحرب ١٩٧٣ ونتائجها عظيم الأثر في تشكل قناعة لدى الطرف العربي بعدم إمكانية انزال هزيمة فعلية أو انتصار عسكري قاطع ضد إسرائيل، سواء أكان ذلك بسبب قوة إسرائيل العسكرية، أو بسبب الدعم الأمريكي غير المحدود، أو بالقرار السياسي الخاص بعدم السماح بهزيمة إسرائيل عسكرياً حتى لو أدى ذلك إلى تدخل عسكري مباشر.

وأهم من ذلك ان الفلسطينيين استخلصوا بدورهم عبرة من نوع آخر، وهي أنه إذا لم يكن بمقدور جيوش عربية قوية إنزال هزيمة بإسرائيل، فإنه لن يكون بمقدور «الكفاح الفلسطيني المسلح» أو «العمل الفدائي» تحقيق مثل هذا الهدف.

٣ـ سيادة التسويات المنفردة. مهدت اتفاقات كامب ديفيد المنفردة الطريق أمام عقد المزيد من الاتفاقيات المنفردة مع إسرائيل، وهي اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، واتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ بين الأردن وإسرائيل.

٤ـ ضياع الإجماع الفلسطيني والعربي حول طبيعة الصراع والحل. ويمكن القول إنه منذ اتفاقيات كامب ديفيد على الأقل، وبعد الاتفاقات العربية الإسرائيلية لم يعد هناك إجماع فلسطيني أو عربي حول طبيعة الصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي. ويرى زياد أبو عمرو أن ضياع هذا الإجماع ـ في حقيقة الأمر ـ قد بدأ بقبول بعض الدول العربية بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧، وبعد ذلك القبول بمبدأ الأرض في مقابل السلام.

والمهم في كل ذلك أنه مثلما لا يوجد إجماع على طبيعة الصراع، فلا يوجد إجماع أيضاً على طبيعة الحل.

٥ـ استمرار الصراع والجدل بين اتجاه المقاطعة واتجاه التطبيع. ويمكن القول إن

الصراع والجدل العلني حول مقاطعة إسرائيل والتطبيع معها بدا بعد عقد اتفاقات كامب ديفيد وما زال محتدماً حتى هذه اللحظة.

٦ـ نشوء حالة من الانفصام في الوعي العربي. ويقصد بذلك أن ضياع الإجماع الفلسطيني العربي حول طبيعة الصراع مع إسرائيل، وطريقة حل هذا الصراع، وكذلك الجدل الفلسطيني والعربي حول المقاطعة أو التطبيع، أدّيا إلى خلق حالة انفصام في الوعي العربي تجاه الموقف من الصهيونية وإسرائيل ومستقبلها في المنطقة. فهناك رأيان: الأول يذهب إلى أنه هناك إمكانية للتعايش بين الصهيونية من ناحية والوطنية الفلسطينية والقومية العربية من ناحية أخرى. والرأي الآخر يرى عكس ذلك، على أساس أن التناقض والصراع أمر حتمي.

٧ـ تراجع المشروعين الوطني الفلسطيني والقومي العربي.

من أبرز سمات حاضر الصراع تراجع المشروع الوطني الفلسطيني، والذي تمثلت أهدافه في البداية في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وممارسة حق العودة حسب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. إذا قارنا هذه الأهداف بالواقع الفلسطيني الراهن فمن السهل ملاحظة أنه يعاني من التراجع، وأنه مهدد بالمزيد من التراجع في ظل إصرار إسرائيل على عدم الالتزام باتفاقيات أوسلو. أما المشروع القومي العربي فهو في حالة انحسار بعد أن ساد منطق الدولة القطرية العربية.

٨ ـ عدم التغير الجوهري في الموقف الإسرائيلي الصهيوني فيما يتعلق بعدد من القضايا التي تشكل جوهر الصراع. ونعني الموقف من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستيطانها وطرد السكان منها، وبناء المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة.

وما زال الموقف الدولي يتسم بالعجز عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإعمال قواعد الشرعية الدولية.

تقييم الوضع الفلسطيني

إذا كانت هذه هي الملامح الأساسية لحاضر الصراع العربي الإسرائيلي، فإن هناك سؤالاً هاماً ينبغي إثارته: ما هو تقييم الوضع الفلسطيني في الوقت الراهن؟

يمكن لنا من خلال متابعتنا الدقيقة للوضع الفلسطيني بعد عقد اتفاقيات أوسلو، أن نقرر أن المرحلة الأولى بعد الاتفاق حين كان رابين رئيساً لوزراء إسرائيل

اتسمت بالتعثّر، وخصوصاً أن التردد شاب الخطوات الإسرائيلية فيما يتعلق بتنفيذ التعهدات الإسرائيلية في موضوع إعادة الانتشار، والمراحل المختلفة للتطبيق، واحترام التوقيتات المنصوص عليها.

ومع ذلك يمكن القول أنه كان هناك حوار متصل فلسطيني إسرائيلي، وضغوط شديدة يمارسها كل طرف على الآخر بطريقته، بالرغم من الاعتراف بتفاوت موازين القوة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدولة الإسرائيلية.

واستمر الموقف هكذا بعد اغتيال رابين، وتولي بيريز منصب رئيس الوزراء خلفاً له. غير أن الموقف تغير كيفيا بعد أن استطاع الليكود بقيادة نتنياهو هزيمة حزب العمل، وتوليه منصب رئيس وزراء إسرائيل بسلطات واسعة غير مسبوقة، واستطاع نتنياهو خلال فترة قياسية أن يغير بالكامل مناخ التفاوض، وعمل بطريقة منهجية على الإلغاء الفعلي لاتفاق أوسلو، بل إنه مارس السياسات الاستيطانية بعنف شديد، ولم يستجب لكل الضغوط الدولية، وعامل الولايات المتحدة الأمريكية بتعال وغطرسة شديدة، رافضاً جميع مبادراتها المتوالية. بل إنه في زياراته للولايات المتحدة الأمريكية، تعامل مع اللوبي الصهيوني الأمريكي كأنه تابع له مباشرة، متخطياً بذلك كل الأعراف التي كانت قد استقرت في التعامل الأمريكي الإسرائيلي.

في ضوء ذلك يصبح التساؤل عن الوضع الفلسطيني ملحاً، وتصبح الإجابات الفلسطينية بالذات ـ بحكم معايشة أصحابها للواقع ـ أكثر أهمية. في ندوة «صراع القرن» عرضت رؤيتان متعارضتان تماما. دافع عن الأولى الباحث الفلسطيني الدكتور علي الجرباوي الذي قدم في بحثه رؤية نقدية حادة، وأعلن إفلاس الوضع الفلسطيني. والرؤية المضادة قدمها المفكر الفلسطيني المعروف أحمد صدقي الدجاني والمشهور برؤيته المتفائلة، وبتركيزه على الدوائر الحضارية العالمية والإسلامية. كان الدجاني ـ كعادته ـ بالرغم من اعترافه بمأساوية الوضع الفلسطيني، متأكداً أننا على أبواب صحوة حضارية كبرى. وفي رأيه أن مستقبل الشعوب لا يمكن الحكم عليه في لحظات التراجع المؤقت، لأن التراجع يمكن ـ لو أحسنا استثمار موارد القوة العربية والإسلامية ـ أن يتحول إلى صحوة عارمة.

٤. رؤية فريدة لمستقبل الصراع

لم تقتصر أبحاث ندوة «صراع القرن» على العودة التاريخية إلى جذور الصراع، ولم تقنع بتشخيص الحاضر وتحديد مشكلاته السياسية والاقتصادية والأمنية،

ولكنها بالإضافة إلى ذلك حاولت استشراف مستقبل الصراع، بالرغم من الصعوبات المعقدة في هذا المجال. وترد هذه الصعوبات أساساً إلى تعدد المتغيرات في الصراع، بالإضافة إلى غياب اليقين وصعوبة التنبؤ في مجال العلاقات الدولية، في إطار نظام دولي يمر بمرحلة سيولة، ولم تستقر ملامحه بعد، بالرغم من الهيمنة الأمريكية الظاهرة.

ومن بين المحاولات التي بذلت في الندوة لاستشراف مستقبل الصراع، تبرز الدراسة التي قدمها الأستاذ جميل مطر خبير العلاقات الدولية والكاتب السياسي المعروف. وقد تجمعت لدى جميل مطر خبرات متعددة، وجعلت رؤيته للنظام الدولي تتميز بين كل من يكتبون في العلاقات الدولية في الوطن العربي. فهو دبلوماسي سابق خدم سنوات طويلة في وزارة الخارجية المصرية، ثم هو من بعد باحث أكاديمي استكمل دراساته العليا في كندا بعد أن أنجز رسالته للماجستير، وقد أتيح له بعدها أن يعمل خبيراً ورئيساً لوحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام سنوات طويلة ثم انتقل من بعد للعمل في جامعة الدول العربية خبيراً في القضية الفلسطينية، وهو الآن يعمل مديراً لمركز بحوث التنمية والمستقبل.

وقد استطاع جميل مطر بعد سنوات عديدة من الكتابة المنتظمة في العلاقات الدولية أن يكشف عن مقدرة خاصة في الغوص في التيارات العميقة الكامنة وراء عديد من السياسات الدولية، بالإضافة إلى تبنيه نظرة شمولية تجمع بين الأمن والاقتصاد والسياسة والثقافة في كل لا يتجزأ. ولعل منهجه المتميز يكشف عنه كتابه «تأملات في السياسة الدولية» الذي نشرته له دار المستقبل العربي منذ عام، والذي جمع فيه طائفة من أبرز كتاباته.

سيناريوهات محتملة للمستقبل

ويكشف عن قدرات التصور المستقبلي لجميل مطر الافتتاحية التي بدأ بها دراسته عن «مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي» والتي قنع فيها بالإشارة الموجزة إلى عدة سيناريوهات محتملة للمستقبل، قبل أن يدخل إلى صميم موضوعه. فقد قدم عدة مشاهد تستحق التأمل. فهو يرى أولاً أن الوضع الراهن قد يؤدي إلى سلام إسرائيلي يعم أرجاء المنطقة. فتقوم له مؤسسات وتصاغ له قوانين وتعين له وظائف وتحدد علاقته بحال السلام الأمريكي على المستوى العالمي. أو قد يأخذ الوضع شكل سلام إسرائيلي ولكن تخترقه دولة فلسطينية محدودة القوة ومحدودة الاختصاصات والطموحات. وقد يفضي الوضع إلى شكل سلام بهوية إسرائيلية

ولكن صياغاته ومؤسساته ووظائفه تبدو إقليمية أو توافقية. بمعنى آخر ينشأ سلام مؤقت يطلق عليه نتنياهو تعبير سلام «المتناقضات الإسرائيلية العربية». وهو ـ كما يقرر جميل مطر ـ سلام لمصلحة إسرائيل، ولكن لا يلبي في هذه المرحلة كل طموحاتها. وهو سلام لا يحل التناقضات مع العرب، سواء أكانوا عرباً دخلوا حديثاً تحت مظلة التسويات أو دخلوها من عقد أو عقدين، أو لم يدخلوها بعد. ولكنه سلام يؤجل تفجير هذه التناقضات إلى مرحلة تاريخية وسياسية أخرى.

ويعبّر جميل مطر عن وجهة نظره في أن المشاهد المحتملة أو المتوقعة لمستقبل المنطقة تختلف من باحث إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، حسب التركيز على عامل أو آخر من عوامل الصراع. ولذلك حاول أن يرصد أهم العناصر الفاعلة في الصراع في إطار منظومة متكاملة، لكي يكون ذلك أساساً لاستشراف المستقبل، وإذا كانت بعض هذه العناصر سبق للباحثين العرب أو الغربيين تناولها من قبل بالبحث، كالصدام الحضاري بين العرب وإسرائيل، وتأثير الهيمنة الأمريكية على الصراع، والنزاعات العربية العربية، وتديين الصراع، وجيواستراتيجية الصراع، بمعنى الوضع المتغير لمكانة إقليم الشرق الأوسط في السياسة العالمية، إلا أن بعض هذه العوامل التي يشير إليها جميل مطر تعد في طرحها أو طريقة معالجتها جديدة تماماً وغير مسبوقة، ومن ثم هي جديرة بالتأمل العميق. ونعني عنصرين على وجه التحديد: العولمة والداروينية والصحوة الدينية، وتطبيع المجتمعات العربية: نحو مجتمعات غير مسيسة. هذا مع التأكيد أنه حتى بالنسبة للعناصر المعروفة فجميل مطر له فيها اجتهادات متميزة.

العولمة والداروينية والصحوة الدينية

استطاع جميل مطر ببراعة ملحوظة أن يعقد مجموعة من العلاقات المتشابكة بين العولمة، والتي تعني في المقام الأول الفرض القسري لمجموعة مترابطة من السياسات والقيم والممارسات، والتي هي في جانب منها انعكاس للتطور الراهن في بنية النظام الراسمالي العالمي، وفي جانب آخر ترجمة لإعادة إنتاج نظام الهيمنة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبين بروز تيار فكري في الولايات المتحدة الأمريكية هو الداروينية الجديدة، وبين الصحوة الدينية أخيراً.

ويمكن القول ـ على سبيل الإشارة الموجزة ـ أن نظرية أصل الأنواع التي صاغها العالم الإنجليزي الشهير تشارلز داروين والتي تعد من أبرز الإسهامات العلمية في القرن العشرين، والتي يطلق عليها أحياناً الداروينية إشارة إلى اسم صاحب النظرية، لم تلعب دورها فقط في عالم الأحياء لتقدم نظرة علمية تفسر النشوء

والارتقاء في الحياة الحيوانية والإنسانية، وإنما امتد تأثيرها إلى الفكر السياسي والاجتماعي. ذلك أن القوى الرأسمالية الصاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وجدت فيها أساساً فكرياً صالحاً لإعطاء الشرعية الأخلاقية والسياسية للممارسات الرأسمالية المتوحشة، والتي تقوم على استغلال الطبقات الرأسمالية للطبقات الوسطى والفقيرة. وصيغت نظرية أطلق عليها «الداروينية الاجتماعية» والتي تركز على أنه في السياق المجتمعي بين مختلف الأفراد، فإن قانون البقاء للأصلح هو الذي يسود، وهو أحد مبادئ نظرية داروين. وتنطبق القاعدة نفسها على السوق ذاته في مجال المنافسة بين الشركات والقوى الاقتصادية. فإذا ابتلعت الشركات العملاقة الشركات الصغيرة وسحقتها فإن الشعار الذي يرفع لتفسير الموقف، هو أن البقاء للأصلح، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات بين الدول في مجال السياسة العالمية. ولعل هذا المبدأ الدارويني كان أحد الأسباب الكامنة وراء التأييد الأمريكي الفاضح لدولة إسرائيل وسياساتها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني. فالإسرائيليون هم الأقوى، ولذلك فهناك شرعية في مشروعهم الاستعماري لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال الشعب اليهودي محله.

يقرر جميل مطر أنه في الغرب الآن «وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية اهتمام غير عادي بالداروينية كنظرية نشوء وارتقاء، ليس فقط في نواحي تكوين الخليقة وتطور الأجناس، ولكن أيضاً في تكوين العالم وتطوره بمعناه الفيزيقي والأخلاقي والسياسي والاقتصادي، وحتى التكنولوجي. ويرتبط بهذه الصحوة الداروينية تطور آخر لا يقل أهمية وهو العولمة. فقد صارت العولمة تبدو كما لو كانت ناتجاً عملياً وتأكيداً لاجتهادات الداروينيين الجدد».

ولكن ما هي العلاقة بين الداروينية الجديدة والعولمة؟

يقرر جميل مطر أن «العولمة بهذا المعنى، وهذا المحتوى الدارويني، تعني أشياء كثيرة، ليس فقط لنا ولكن للعالم بأسره. فالحديث عن صراع الحضارات ونهاية التاريخ وحتمية الحل الثقافي والاقتصادي الأمريكي وهيمنة المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية الدولية على مناهج التعليم وإدارة الاقتصاد والسياسة في مجتمعات متزايدة العدد، وفرض العقوبات والحصار على دول بعينها، أو شن الحرب ضدها ونزع سلاحها، وإنشاء محاكم دائمة لمجرمي الحرب أو أعداء الإنسانية، كلها مظاهر هيمنة تعكس حالة أيديولوجية معينة. ولذلك فإن ما تقرر في يوم من الأيام أن نجحت إسرائيل في أن تكون أحد المراكز الإقليمية الرئيسة لنشر قيم العولمة

وممارساتها الاقتصادية، فالمتوقع أن ينعكس هذا الوضع على مسيرة المنطقة بأسرها».

ويحاول جميل مطر استخلاص النتائج المحتملة للتفاعل بين الداروينية الجديدة والعولمة والصحوة الدينية.

ويلفت النظر آملاً تصويب الانتباه نحو موضوع لم يدرس بعد دراسة كافية في الفكر السياسي المعاصر، وهو ظهور طبقة عالمية عابرة للقارات من رجال الأعمال بل ومن المثقفين، لا ولاء لهم لأوطانهم بالمعنى الضيق لكلمة الوطن، ولكن ولاؤهم أساساً إما لرأس المال العالمي والذي يتمثل أساساً في الشركات دولية النشاط، أو لمجموعة من القيم العالمية مثل التعددية وحقوق الإنسان، ويرون مصلحتهم في الارتباط الأيديولوجي بل والمالي بالمراكز الغربية المنتجة لهذه الأفكار والقيم.

في ضوء هذه الخلفية، يقرر جميل مطر « تستطيع إسرائيل آنذاك (ويعني لو تحولت لأحد مراكز العولمة) أن تشد في اتجاهاتها أطراف النخب العربية المتعولمة أو الساعية إلى التعولم، وبشكل خاص النخبة الفلسطينية» ويضيف أنه «قد تأكد خلال السنوات الأخيرة أن العلاقات داخل شبكة الشخصيات التي تقود عملية العولمة أقوى وأكثر فاعلية من شبكة العلاقات الشخصية بين الحكام أو بين الدول المتحالفة».

ثم يصل جميل مطر إلى توقع بالغ الخطورة حين يقرر أنه «من ناحية أخرى، أظن أن دعماً متبادلاً سوف يلقاه مشروع إقامة دولة فلسطينية منزوعة السيادة والقوة، فسيجد الفلسطينيون بينهم من المتخصصين بالعولمة من يروج لنظرة سائدة تقول إن الدولة في ظل العولمة وقيمها ليست أفضل المؤسسات المؤهلة لإدارة المجتمع، ونظريات أخرى تدور كلها حول انتفاء الحاجة إلى السيادة».

وتبدو أهمية العولمة بالنسبة لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي أنها ـ في نظر جميل مطر ـ قد تؤدي إلى تطورين متناقضين أولهما: احتمال أن توثق الصلة من جديد بين صهيونية علمانية منحسرة وداروينية جديدة صاعدة، وثانيهما وهو الأخطر نشأة صلة جديدة وفريدة وغريبة بين «صهيونية» دينية صاعدة وداروينية جديدة وأيضاً صاعدة. وإذا حدث ذلك فإنه سيكون ـ عكس ما هو معروف تاريخياً ـ أول التقاء بين الدين والداروينية التي درجت الأوساط الدينية في المجتمعات كافة على اعتبارها مناهضة للدين.

وهكذا استطاع جميل مطر أن يكشف الأساس الأيديولوجي الجديد للدولة الأمريكية على وجه الخصوص، وهو الداروينية الجديدة، وأن يعقد الصلة بينها وبين تيارات التطرف الدينية، بصورة غير مسبوقة.

ونحن نحتاج في الواقع إلى وقفة أخرى مع أفكاره عن تطبيع المجتمعات العربية فهي تستحق التأمل، وخصوصاً ما يتعلق بممارسات المجتمع المدني العربي الصاعد.

٥. تطبيع المجتمعات العربية!

تعودنا أن نستخدم كلمة التطبيع - هذا المصطلح الذي هبط علينا بعد بداية عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي - في مجال تحويل العلاقات السياسية بين دولة إسرائيل والدول العربية التي تعقد معها اتفاقية سلام، من المقاطعة الاقتصادية والتوتر السياسي، إلى ممارسات عادية كالتي تحدث بين دولة وأخرى في أوقات السلم. كما ذاع موضوع مقاطعة الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني لهذا التطبيع الحكومي، إلى أن تخضع إسرائيل وتسلم بقيام الدولة الفلسطينية وإعطاء الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة.

غير أن جميل مطر في ورقته البحثية المنفردة عن «مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي» يستخدم مفهوم تطبيع المجتمعات العربية والدفع في اتجاه أن تصبح مجتمعات غير مسيسة، بمعنى بالغة الخصوصية. وهذا المفهوم هو أقرب إلى محاولات ما يطلق عليه «ترويض الشخصية القومية». ومن المعروف أنه في حالة حل صراع سياسي ما بين دولتين تتسم إحداهما بسيادة شخصية قومية متميزة يرى أنها تنطوي على اتجاهات متطرفة، قد يكون أحد أدوات حل الصراعات ترويض هذه الشخصية، بمعنى نزع مصادر العنف أو التطرف فيها. حدث هذا بالنسبة لمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية ترويض الشخصية اليابانية بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. فقد طبقت مجموعة متكاملة من التعديلات الدستورية والإجراءات السياسية والتغييرات الثقافية والاجتماعية لضمان تحويل الشخصية اليابانية إلى شخصية تؤمن بالسلام بدلاً من العدوان، والقضاء على نزعات القومية اليابانية المتطرفة. وقد تكون حادثة انتحار الروائي الياباني الشهير مشيما الذي كون جيشاً أهلياً لمقاومة إجراءات ترويض الشخصية اليابانية بعد فشله في مشروعه لإحياء القومية اليابانية، رمزاً على عنف الصراع الثقافي بين الذين يقبلون الخصوع والترويض من ساسة ومثقفين، وبين الذين يقاومونه. وبعض إجراءات الترويض

طبقتها الولايات المتحدة على المانيا حليفة اليابان، لأن الشخصية الألمانية النازية لم تكن تقل خطورة ـ في نظر الأمريكيين ـ عن الشخصية اليابانية المتطرفة.

تسييس المجتمعات العربية

تقوم اطروحة جميل مطر على عدة أسس تستحق التأمل الطويل، لأن مشكلة تسييس المجتمعات العربية تعرض لأول مرة ـ بالرغم من ايجاز الإشارات إليها ـ بمثل هذا العمق.

الملاحظة الأولى لجميل مطر ان عدداً من الكتابات الغربية في مجال الثقافة السياسية يرى أن المجتمعات العربية تتسم بصفة مميزة، وهي أن الجماهير فيها شديدة التسييس. ويقول أن «التسييس كما يراه علماء السياسة في الغرب ليس مرغوباً فيه كما يصور أحياناً. فالتسييس يعني المشاركة بكثافة في السياسة وربما بوسائل غير مؤسسية، وبطرق عفوية وعشوائية، ويعني أيضاً فرض ضغوط على صانعي السياسة، تستحيل الإستجابة لها إلاّ بسياسات مكلفة أو بقرارات متسرعة وغير رشيدة» ويبدو صدق المقولات في هذه الفقرة لو رأينا علامة على التسييس الشديد في المجتمعات العربية المعاصرة، ظهور التيار الإسلامي باعتباره تياراً سياسياً يضغط على السياسة العربية الراهنة، معبراً عن قطاعات واسعة، لا يتاح لها عرض مطالبها الطبقية والثقافية والسياسية من خلال الأطر الموجودة. وهي لذلك تلجأ ـ فيما تلجأ إليه ـ إلى العنف أحياناً. كما أن تديين الصراع العربي الإسرائيلي سمح لجماعات دينية مثل حركة «حماس» أن تفرض نفسها على الساحة باعتبارها أحد الأطراف الفاعلة التي لا يمكن تجاوزها في أي عملية تسوية للصراع.

ومن هنا ـ كما يقرر جميل مطر ـ لم يكن غريباً ولا مفاجئاً أن تظهر في السنوات الأخيرة «حزمة من السياسات والإجراءات والنصائح المباشرة أو غير المباشرة لحكومات عربية بهدف خفض درجة هذا التسييس لأهداف أخرى، بالتأكيد منها تشجيع التطور الديمقراطي والليبرالي بشكل عام وتشجيع اقتصاد السوق وهيمنة القطاع الخاص».

غير أن جميل مطر يرى أنه بالرغم من شدة الضغوط الخارجية وخصوصاً الأمريكية وكذلك ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ورغم ابتكار حملات من نوع حملة «ثقافة السلام» وتغيير مناهج التعليم، وإعادة تدوير الإعلاميين وأجهزة الإعلام لتفنيد أفكار المقاومة أو تفاديها وتجنبها،

وتحويلهم وتحويلها لتصبح في خدمة مسيرة التسوية السلمية، فإن كل هذه السياسات لم تحقق الهدف المطلوب وهو تخفيض درجة التسييس.

الملاحظة الثانية والبالغة الأهمية أن هناك مشروعات متكاملة حاولت أطراف عديدة دعمها بهدف تخفيض درجة التسييس في المجتمعات العربية. منها مثلاً مشروعات تنشيط المجتمع المدني، والحملة العالمية المكثفة لتشجيع إقامة جمعيات أهلية غير حكومية تنشط في كل الاتجاهات بما فيها الاتجاهات السياسية. و«كان الأمل أن يمتص هذا النشاط بعض الفائض أو معظمه في الطاقة السياسية للمواطن العربي». ويضيف جميل مطر «كان الأمل أيضاً أن الهامش الديمقراطي الذي فرضته دول الغرب ومؤسساته على عدد من الدول العربية، وهو الهامش الذي احتوى على قدر من حرية التعبير، وقدر أقل من حرية إقامة الأحزاب الفاعلة الحقيقية، وقدر ضئيل للغاية من حرية الحركة للمعارضة والمعارضين، كان الأمل أن يكون هذا الهامش كافياً لترويض الرأي العام أو تطبيعه سياسياً، بمعنى أن يزداد اهتمامه بأحواله المادية اليومية وبشؤون مجتمعه المدنية والحياتية وشؤون القرية والحي والمدينة التي يسكنها، ويقل اهتمامه بالقضايا الوطنية وكل قضايا السياسة الكبرى. ولكن لم يحدث هذا الأمر، أو على الأقل لم يحدث بالسرعة والكفاءة المطلوبتين».

تفسير الظاهرة

في ضوء ما سبق يطرح سؤال نفسه: ما هي أسباب صعود التسييس في المجتمعات العربية وفشل كل الضغوط الخارجية والسياسات العربية الداخلية في تخفيضه، بمعنى صرف نظر المواطن العربي عن قضايا السياسة الكبرى، وفي مقدمتها حل الصراع العربي الإسرائيلي؟ هنا نختلف اختلافاً أساسياً مع التفسير الذي يقدمه جميل مطر لهذه الظاهرة. فهو يقرر «وأظن شخصياً أن المسؤول عن صمود ظاهرة التسييس ليس الثقافة السياسية أو التخلف الحضاري، وإنما هو تردد حكومات المنطقة أو عدم رغبتها في توسيع هامش حرية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وإقامة أحزاب فاعلة وقادرة، وإطلاق حرية التعبير. وتخفيف قبضة «السياسة» بمعناها الحكومي وتفضيلها، أي تفضيل هذه الحكومات التعامل مع ظاهرة التسييس عن طريق أدوات العنف أي الأمن والقمع إن احتاج الأمر».

وفي تقديرنا أن هذا التفسير ليس صحيحاً وغير مقنع في الوقت نفسه، لأنه يتجاهل عديداً من العوامل التي أدت إلى تسييس المجتمعات العربية، ولم يضعها في الاعتبار.

إن تسييس المجتمعات العربية لا يمكن فصله إطلاقاً عن نضال الشعب العربي ضد الاستعمار بكل أشكاله التقليدي والاستيطاني، وضد الاحتلال بكل صوره، وضد الأشكال المتعددة للوصاية والانتداب. وقد بدأت حركة التسييس الكبرى في العصر الحديث بمحاولة فريق من الرواد السياسيين العرب استخلاص الوطن العربي من إطار الدولة العثمانية، وبلورة مفهوم العروبة في صياغته الحديثة. ثم ما لبث أن اشتعل النضال العربي ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، والاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، وضد الاحتلال الإنجليزي في مصر، وضد الاستعمار الإيطالي في ليبيا، وضد نظم الوصاية والانتداب التي فرضت فرضاً على الشعب العربي في سوريا ولبنان والأردن. أجيال كاملة من السياسيين والمثقفين والجماهير العربية ضحت بأرواحها في سبيل تخليص أرض الوطن العربي من كل صور الاستعمار والاحتلال والهيمنة. ويكفي مطالعة تاريخ العرب الحديث في المشرق والمغرب للتأكد من هذه الحقائق.

وكان طبيعياً أن يشغل هذا النضال الجانب الأكبر من مكونات الذاكرة التاريخية العربية، وبالرغم من أن الأجيال الراهنة قد تكون اختلفت عن الأجيال العربية السابقة بحكم نشأتها في ظروف مختلفة، وأهمها تنشئتها سياسياً في سياق استقلال الدول العربية، إلاّ أن ذكريات الأجداد والآباء ما زالت ماثلة في الأذهان. ويزيد من عوامل بقائها فاعلة ومؤثرة، السياسات العنصرية والعدوانية التي تطبقها إسرائيل ضد شعبنا العربي في فلسطين. وهي سياسات وإجراءات عنصرية تنقلها وسائل الإعلام العربية حية على شاشات التلفزيون، مما يشعل غضب الجماهير العربية في كل مكان، لأن الاتجاه العروبي الشعبي - رغم ما يقال عن تراجع مشاريع الوحدة العربية - بالغ العمق. وإذا أضفنا إلى ذلك محاولات إسرائيل الإجرامية تهويد القدس وتهديد المسجد الأقصى، فلنا أن نتصور رد الفعل الشعبي المنيف، نظراً لارتباط الجماهير الإسلامية والعربية بالقدس والمسجد الأقصى.

الثقافة السياسية إذن - وعلى عكس ما يرى جميل مطر - أحد الأسباب الهامة في استمرار ظاهرة التسييس في المجتمعات العربية.

فإذا أضفنا إلى ذلك خضوع الحكومات العربية للدول العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى خيبة هذه الحكومات وفشلها في تحقيق برامج تنمية متوازنة، لأدركنا أن استمرار التسييس بالرغم من عجز الجماهير عن الفعل لتغيير الاتجاه، ظاهرة منطقية.

من هنا ينبغي الوقوف بصورة نقدية عند النتيجة الرئيسة التي يصوغها جميل مطر وهي أن «المنطقة لن تتخلى بسهولة عن ظاهرة التسييس الكثيف، ليس لأنها غير قابلة للتطور، ولكن لأن مصالح أخرى تفضل التسييس على تطوير الجهاز والمؤسسات على أسس ديمقراطية».

وفي رأينا أنه مهما كانت أهمية التطوير الديمقراطي في النظم السياسية العربية، فإن أسباب استمرار تسييس المجتمعات العربية، بل وتصاعد هذا التسييس في المدى المتوسط، هو استمرار إسرائيل في العدوان على الشعب الفلسطيني والعجز العربي، للحكومات والمؤسسات الرسمية عن المواجهة، بالإضافة إلى فشل السياسات الاقتصادية الحكومية، وازدياد رقعة الفقر في المجتمع العربي. وإذا أضفنا إلى ذلك مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، وآثارها السلبية على المجتمع العربي، لأدركنا أن لظاهرة التسييس أسباباً تاريخية ومعاصرة تجعل احتمال استمرارها هو الاحتمال الغالب.

وهكذا يمكن القول إنه بالرغم من الضغوط الخارجية والقمع الداخلي فإن المجتمعات العربية لن تتخلى عن التسييس ، باعتباره الأداة المثلى للمقاومة.

مقدمة لدراسة تاريخ الصهيونية وحل المسألة الإسرائيلية

د. عبدالوهاب المسيري

يرى الصهاينة والمعادون لليهود أن الحركة الصهيونية بدأت مع التاريخ اليهودي نفسه، وأنها لازمت اليهود عَبْر تاريخهم بعد تحطيم الهيكل، وذلك لسببين: واحد سلبي والآخر إيجابي. أما السلبي فهو ظاهرة العداء لليهود، والمذابح والاضطهاد اللذان تعرّض لهما اليهود في كل مكان وكل زمان، وهي ظاهرة حتمية أزلية من المنظور الصهيوني. وأما السبب الإيجابي فهو الرغبة العارمة لدى اليهودي في العودة إلى فلسطين (أرض الوطن - أرض الأجداد والأسلاف - الوطن القومي - أرض الميعاد) حيث إنه يشعر بالاغتراب العميق في أرض المنفى، الأمر الذي أدّى إلى إفساد الشخصية اليهودية.

وتعود هذه الرغبة إلى أن اليهود - من منظور صهيوني - يشكّلون قومية *(ابن فولك)* بتعبير هرتزل، رغم أنهم لا يوجدون في مكان واحد ولا يتحدّثون لغة واحدة، ولا يتسمون بسمات عرْقية أو نفسية واحدة، ولا يخضعون لظروف اقتصادية واحدة.

وقد بدأت المسألة اليهودية - حسب تصورهم - يوم أن ترك اليهود وطنهم قسراً، ولذلك فإن الصهيونية هي التي ستضع نهاية لهذا الوضع، وهي ستفعل ذلك عن طريقة آلية جديدة: فهي ترفض سلبية اليهودية الحاخامية وخنوع الشخصية اليهودية، وبالتالي سوف تحرض اليهود على العودة بأنفسهم إلى

فلسطين، ليحققوا تطلعهم القومي، وستقوم بتنظيمهم لتحقيق هذا الهدف. ولكن هذا، تنظر الصهيونية إلى نفسها باعتبارها التعبير الحقيقي والوحيد عن مسار التاريخ اليهودي.

لكن هذه الرؤية الصهيونية لتاريخ الصهيونية ليست ذات مقدرة تفسيرية عالية، إذ أنها تفشل في أن تفسر سبب ظهور الصهيونية بين اليهود في أوروبا في أواخر القرن التاسع، وعدم ظهورها قبل ذلك التاريخ في مكان آخر. ولو كان سبب ظهور الصهيونية هو عداء الأغيار لليهود، ورغبة اليهود العارمة في العودة، لكان الأولى أن تظهر الصهيونية إبان حروب الفرنجة على سبيل المثال. كما أننا يجب أن نتساءل قائلين: كيف نفسر ظهور الفكر الصهيوني في الأوساط الاستعمارية الغربية وهي لا تدين باليهودية ولا يوجد عندها أي تطلع للعودة ولم تتعرض لاضطهاد الأغيار؟

السياق التاريخي والاقتصادي والحضاري للصهيونية :

ثمّة مركّب من الأسباب : الحضارية والاقتصادية والتاريخية أدّى إلى ظهور الصهيونية (بين غير اليهود واليهود). ونرى أن سياق الحركة والفكر الصهيونيين يظل سياقاً غربياً تماماً، إذ أن حركيات الصهيونية مرتبطة تماماً بالتاريخ العام للغرب، وخصوصاً أن الغالبية الساحقة من يهود العالم موجودة في الغرب. فتاريخ الصهيونية جزء لا يتجزأ من تاريخ الحضارة الغربية وما صاحبه من ظواهر مرضية أو صحية مثل : معادلة اليهود وتصاعُد معدلات العلمنة والثورة الصناعية. وليس ثمة علاقة كبيرة بالتوراة أو التلمود أو «حب صهيون» أو حركيات ما يسمى «التاريخ اليهودي».

ويمكننا أن نُورد الأسباب التالية لظهور الصهيونية:

أولاً : وضع اليهود كجماعة وظيفية داخل المجتمع الغربي (كاقنان بلاط . يهود بلاط . يهود أرندا . تجار صغار ومرابين).

والجماعات الوظيفية، هي مجموعات بشرية صغيرة يقوم المجتمع بإسناد وظائف شتى إليها، يرى أعضاءُ هذا المجتمع أنهم لا يمكنهم الاضطلاع بها لأسباب مختلفة؛ فقد تكون هذه الوظائف مشينة في نظر المجتمع الغربي ولا تحظى بالاحترام في سلّم القيم السائد : (التنجيم . البغاء . الربا)، وقد تكون متميّزة ومهمة (الطب، وخصوصاً أطباء النخبة الحاكمة . القتال)، وقد يتطلب الاضطلاع بها قدراً عالياً من الحياد والتعاقدية؛ لأن هذا المجتمع يريد الحفاظ على قداسته وتراحُمه ومثالياته : (التجارة والربا).

وقد يلجأ هذا المجتمع إلى استخدام العنصر البشري الوظيفي لملء فجوة أو ثغرة تنشأ بين رغبات المجتمع وحاجاته من ناحية، ومقدرته على إشباع هذه الرغبات والوفاء بها من ناحية أخرى: (الحاجة لمستوطنين جدد لتوظيفهم في المناطق النائية - خبرات غير متوفرة - الحاجة إلى رأس مال). كما أن هذا المجتمع يقوم بإسناد الوظائف ذات الحساسية الخاصة وذات الطابع الأمني: (حرس الملك - طبيبه - السفراء والجواسيس) إلى أعضاء الجماعات الوظيفية. ويمكن أن تكون الوظيفة التي تسند إلى أعضاء الجماعة الوظيفية مشينة ومتميّزة وحساسة في آن واحد (مثل الخصيان والوظائف الأمنية على وجه العموم)، علاوة على أن المهاجرين عادةً ما يتحولون إلى جماعات وظيفية في المراحل الأولى من استقرارهم في وطنهم الجديد، لأن الوظائف الأساسية تكون غالباً قد شُغلت من قبل أعضاء المجتمع المضيف. ويحاول الاستعمار دائما أن يحوّل أعضاء الأقليات إلى جماعات وظيفية تضطلع بوظائف يسندها إليها وتتمتع بمزايا تُقدّمها لها حتى تدين له بالولاء.

ويتوارث أعضاء الجماعة الوظيفية الخبرات في مجال تخصُّصهم الوظيفي عبر الأجيال، ويحتكرونها، بل ويتوحّدون معها، وفي نهاية الأمر يكتسبون هويتهم ورؤيتهم لأنفسهم انطلاقاً منها، وهي عملية يسهم فيها مجتمع الأغلبية لأنه يُعرّف عضو الجماعة الوظيفية من وظيفته وحسب (لا من إنسانيته الكاملة)، وبذلك يصبح عضو الجماعة إنساناً ذا بُعد واحد، يمكن اختزال إنسانيته إلى هذا البُعد أو المبدأ الواحد وهو وظيفته.

وبعد أن يتم استيراد أو تجنيد العنصر الوظيفي يحدث ما يلي:

أ. العلاقة التعاقدية النفعية :

يدخل أعضاء المجتمع المضيف، مع أعضاء الجماعة الوظيفية، في علاقة تعاقدية نفعية محايدة رشيدة واضحة لا تعقيد فيها ولا إبهام، ويقوم كل طرف في هذه العلاقة بحوسلة (تحويله إلى وسيلة) الطرف الآخر والنظر إليه باعتباره وسيلة لا غاية، وباعتباره مادة نافعة يتم التعامل معها بمقدار نفعها.

ب. العزلة والغربة والعجز :

يحتفظ أعضاء المجتمع المضيف وأعضاء الجماعة الوظيفية بمسافة فيما بينهم فيعزل المجتمع المضيف أعضاءَ الجماعة الوظيفية (عن طريق الزي أو المسكن أو اللغة أو العقيدة أو الانتماء الإثني، كما أن الخَصيُّ كان يعدُّ أحد أشكال هذا العزل) ويمارس أعضاء الجماعة إحساساً عميقاً بالغربة.

جـ . الانفصال عن المكان والزمان والإحساس بالهوية الوهمية:

ينتج عن هذا الوضع انفصال أعضاء الجماعات الوظيفية عن الزمان والمكان اللذين يعيشون فيهما، ومن ثم فغالباً ما يرتبط أعضاء الجماعة الوظيفية عاطفياً بوطن أصلي: (صهيون - الصين - القبيلة - العائلة) يصبح موضع ولائهم وحبهم وعاطفتهم المشبوبة، ويتصورون أنهم جزء من تاريخه وتراثه، فيتعمق شعورهم بالغربة نحو المجتمع المضيف، ويعيشون فيه دون أن يكونوا منه، ويتطوّر لديهم إحساس عميق بهويتهم المستقلة: (مركّب الشعب المختار المنفي، أو الشعب العضوي المنبوذ).

د. ازدواجية المعايير، والنسبية الأخلاقية :

يُطوِّر طرفا العلاقة: (أعضاء الجماعة الوظيفية والمجتمع المضيف) رؤية أخلاقية ثنائية، فما يسري على الواحد من قيم أخلاقية مطلقة لا يسري على الآخر، باعتبار أن الجماعة الوظيفية شعب مختار، ويحاول كل طرف تعظيم منفعته ولذته مستخدماً الآخر.

هـ . الحركية :

لكل هذا، يتسم أعضاء الجماعة الوظيفية بالحركية البالغة، وهذا أمر مرتبط بكونهم عنصراً نافعاً وآلة يمكن نقلها من مكان إلى آخر.

و. التمركز حول الذات والتمركز حول الموضوع :

ينجم عن هذا الوضع تأرجح شديد بين تمركز حول الذات: (الوظيفة باعتبارها الذات والهوية) وتمركز حول الموضوع: (الوظيفة باعتبارها خدمة تؤدى للمجتمع)، فعضو الجماعة الوظيفية قد يكون عضواً في شعب مختار ولكنه أيضاً أداة في يد المجتمع : (التمركز حول الذات والتمركز حول الموضوع)، وتظهر عقدة الاختيار الذي يواكبه شعور عميق بالحتمية.

إن وضع اليهود كجماعة وظيفية داخل المجتمع الغربي ظلّ مستقراً إلى حد ما، إلى أن ظهرت البورجوازيات المحلية والدولة القومية العلمانية : (المطلقة والمركزية)، فاهتز وضعهم وكان عليهم البحث عن وظيفة جديدة، ومن هنا برز الحل الاستعماري الغربي للمسألة اليهودية : وهو إعادة إنتاج الجماعة الوظيفية على هيئة « دولة وظيفية».

والدولة الوظيفية هي الدولة التي تؤسَّس أو يُعاد صياغة توجُّهها أو توجُّه نخبتها الحاكمة، لتضطلع بوظيفة معينة، ويصبح جوهرها هو هذه الوظيفة.

«الدولة الصهيونية الوظيفية» ـ أي إسرائيل ـ هي دولة تتسم بكل سمات الجماعة الوظيفية: فهي تدخل في علاقات تعاقدية نفعية مع الغرب (خدمة المصالح الغربية نظير أن يقوم الغرب بحمايتها)، وهي دولة جيتو/قلعة منعزلة عن محيطها الحضاري، ذات رؤية حلولية كمونية، فهي تتصور أنها منفصلة عن الزمان والمكان، ولديها إحساس عميق بتفوقها ورسالتها المقدسة، وتتبنى أخلاقيات مزدوجة في علاقتها مع الذات ومع الآخر، لأن الحل الغربي للمسألة اليهودية هو ذاته الحل الصهيوني.

ثانياً: ومن أهم الأسباب التي أدّت إلى ظهور الصهيونية: مناقشة قضية عتق اليهود في إطار فكرة المنفعة، ومدى نفع اليهود للمجتمعات الغربية، فاليهود في التصوّر الصهيوني هم جماعة هامشية. و«هامشية اليهود» مصطلح يُستخدم في الدراسات، التي تدور حول وضع أعضاء الجماعات اليهودية في الحضارة الغربية، وخصوصاً شرق أوروبا، وهو مصطلح يوصِّف وجودَهم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري كجماعة وظيفية وسيطة، تضطلع بوظائف وحرف ومهن مختلفة، مثل: التجارة البدائية والربا، وقد كانتا عمليتين مرتبطتين بالنظام الإقطاعي، ولكنهما لم تكونا يوماً من صميم العملية الإنتاجية ذاتها، بل إن الحرف التي كان يمارسها اليهود أنفسهم لم تكن مرتبطة بالفلاحين، وإنما كانت مرتبطة بالتجار اليهود أو الأمراء الإقطاعيين. ولذلك، فحينما ظهرت الرأسمالية المحلية في شرق أوروبا، مع بدايات القرن التاسع عشر، ثم الدولة القومية والنظام المصرفي الحديث، وجد أعضاء الجماعات اليهودية الوظيفية أنفسهم بلا دور اقتصادي أو إنتاجي يلعبونه (أي جماعة وظيفية بلا وظيفة)، وبالتالي أصبحوا عرضة لاضطهاد المجتمع الذي لم يَعُد في حاجة إلى خدماتهم ولم يعد يرى لهم نفعاً، الأمرُ الذي أدّى إلى زيادة حدة تفاقم المسألة اليهودية وزيادة هجرتهم إلى غرب أوروبا.

وقد بذلت الحكومة الروسية، وكذلك الحكومة النمساوية التي كانت تتبعها، جهوداً شتّى لتحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج عن طريق فتح أبواب مهنة الزراعة أمامهم. وساهم في هذه الجهود مليونيراتُ الغرب من اليهود، مثل هيرش وروتشيلد، لأن هجرة اليهود من شرق أوروبا إلى غربها غدت تسبب لهم الحرج الشديد، كما كانت تهدد مواقعهم الاقتصادية والحضارية التي اكتسبوها عن طريق الاندماج.

وقد تعثرت هذه المحاولات مما اضطر الحكومة الروسية - على سبيل المثال - إلى اللجوء للقمع الاقتصادي عن طريق إصدار قوانين مايو.

وهامشية اليهود موضوع أساسي كامن في كتابات الصهاينة العماليين الذين يقترحون تحويل اليهود إلى شعب منتج، عن طريق الهجرة، واقتحام الأرض، والعمل والحراسة، والإنتاج.

كما أشار الصهاينة إلى «شذوذ اليهود»، وهي عبارة تصف بعض السمات غير الطبيعية، التي يُفترض أنها تَسِمُ أعضاء الجماعات اليهودية الغربية، والتي يمكن إزالتها عن طريق إصلاح اليهود أو تحويلهم إلى قطاع اقتصادي منتج أو عن طريق دمجهم أو تطبيعهم.

ويرى الصهاينة أن وجود اليهود في المنفى والشتات (أي خارج فلسطين) حالة شاذة تسبب شذوذاً للشخصية اليهودية، وقد وجه الصهاينة حقاً سهام نقدهم إلى هذه الشخصية المريضة الشاذة غير السوية.

ولشذوذ الشخصية اليهودية، من وجهة نظرهم، مظهران أساسيان: أحدهما اقتصادي والآخر سياسي. أما المظهر الاقتصادي، فيتبدّى في اشتغال اليهود بأعمال السمسرة والمضاربات والأعمال الهامشية غير المنتجة، مثل: التهريب والأعمال المالية والاتجار في العقارات وتجارة الرقيق الأبيض والتسوّل، بينما يتمثّل المظهر السياسي فيما يُطلق عليه إشكالية العجز وعدم المشاركة في السلطة.

وقد تبدّت هاتان الظاهرتان في ازدواج الولاء عند اليهودي، فهو نظراً لافتقاره إلى وطن قومي خاص به، يضطر إلى أن ينتمي إلى مجتمعات غريبة يحاول أن يندمج فيها، ولكن نزعته القومية الحقيقية تستمر - مع هذا - في التعبير عن نفسها رغم أنفه، فينقسم على نفسه وتتنازعه الولاءات المتناقضة.

وقد لاحظ المؤرخ الصهيوني العمالي دوف بير بوروخوف أن الهرم الاجتماعي عند اليهود مشوّه تماماً، فبدلاً من وجود قاعدة عريضة من العمال والفلاحين والطبقات المنتجة، وقلة من المفكرين والأطباء والمحامين والوسطاء، كما هي الحال في معظم المجتمعات، نجد العكس تماماً عند اليهود.. فالهرم الإنتاجي عند اليهود مقلوب رأساً على عقب، إذ أن معظم اليهود من الوسطاء.

وغني عن الذكر أن السمات الشاذة التي تسم أعضاء الجماعات اليهودية هي في واقع الأمر السمات الأساسية لأية جماعة وظيفية، ثم هي تمثّل ظاهرة إنسانية اجتماعية عامة لا تتسم بأي شذوذ، ولكن المعادين لليهود والصهاينة يرونها كذلك

أنهم يعزلون أعضاء الجماعات اليهودية عن محيطهم الحضاري والاجتماعي، ينظرون إليهم من خلال نماذج اختزالية لا علاقة لها بوضعهم المتعيّن، ثم يحكمون عليهم بالشذوذ.

وقد طرح الصهاينة رؤيتهم للمجتمع اليهودي المثالي (المجتمع الصهيوني) كجزء من مشروع حضاري متكامل، يهدف إلى تطبيع الشخصية اليهودية، أي تخليصها من شذوذها المزعوم، وذلك بتحويل اليهود إلى أشخاص طبيعيين : ينتجون ويستهلكون ويتحكّمون في مصيرهم السياسي، ويشعرون بالولاء نحو دولتهم، شأنهم في هذا شأن البشر كافة.

وقد دافع الصهاينة عن اليهود من منظور نفعهم (باعتبارهم جماعة وظيفية يمكن توظيفها)، ولكن هذا الدفاع ينطوي على قدر كبير من شعورهم بالرفض وعدم قبولهم كبشر لهم حقوقهم الإنسانية المطلقة. فالعنصر النافع عنصر متحوسل يُستفاد منه ما دام نافعاً ومنتجاً، كما يجب التخلّص منه إن أصبح غير نافع وغير منتج. والدولة الاستيطانية الصهيونية دولة نافعة للغرب ستخلّص أوروبا من اليهود، وستحولهم إلى عنصر نافع.

وتؤكد التعبيرات المجازية، التي تُستخدم للإشارة إلى الدولة الصهيونية، كونَها أداة نافعة: فالدولة حصن ضد الهمجية الشرقية (وضد الأصولية الإسلامية في الوقت الحالي)، وحاملة طائرات لأمريكا مؤخراً، وهي في كلتا الحالتين ليس لها قيمة ذاتية، وإنما تنبع قيمتها مما تؤديه من خدمات وتجلبه من منفعة. فالدولة هنا وظيفة ودور وليست كياناً مستقلاً له حركياته، وهي تستمد استمرارها، بل ووجودها، من مدى مقدرتها على أداء هذا الدور، ولذا فنحن نشير إلى الدولة الصهيونية باعتبارها دولة مملوكية، علاقتها بالغرب تشبه علاقة الملوك بالسلطان، فهي علاقة نفعية محضة، تستمر ما استمرت حاجة السلطان إلى الأداء، ونحن نشير لها كذلك باعتبارها الدولة الوظيفية، أي الدولة التي تضمن استمرارها وبقاءها ما دامت تؤدي وظيفتها. وربما يبيّن هذا مدى أهمية الانتفاضة التي أثبتت أن الدولة الصهيونية غير قادرة على أداء دورها ووظيفتها كقاعدة إستراتيجية في الشرق الأوسط، وان نفعها ليس كبيراً، كما ان اداءها لوظيفتها أصبح أمراً مُكلّفاً للغاية.

ثالثاً : فشل المسيحية الغربية في التوصل إلى رؤية واضحة لوضع الأقليات على وجه العموم ورؤيتها لليهود على وجه الخصوص، باعتبارهم قتلة المسيح ثم الشعب الشاهد على عظمة الكنيسة (في الرؤية الكاثوليكية) واداة الخلاص (في الرؤية

البروتستانتية) إذ لا يمكن أن يتم الخلاص دون عودة اليهود إلى فلسطين وتنصيرهم.

رابعاً: ومن الأسباب، التي أدّت إلى ظهور الصهيونية، انتشار الرؤية الألفية الاسترجاعية، والتفسيرات الحرفية للعهد القديم التي تعبّر عن تزايد معدلات العلمنة.

و«الألفية» ترجمة لكلمة «Millenarianism» الإنجليزية المأخوذة من الكلمة اللاتينية « ميليناروس» ومعناها «تحتوي على ألف».

وتعود جذور العقيدة الألفية إلى اليهودية، لكنها أصبحت فكرة مركزية في المسيحية البروتستانتية؛ أنّ كثيراً من المسيحيين البروتستانت يؤمنون بأنه حينما يعود المسيح المخلّص أو (الماشيح حسب الرؤية اليهودية) الذي يُشار إليه فيها بـ «الملك الألفي» فسيحكم العالم (باعتباره الملك المقدّس) هو والقديسون لمدة ألف عام - يشار إليها أحياناً باسم « أيام الماشيح» أو «أيام المسيح» - وهي فترة سيسود فيها السلام والعدل في عالم التاريخ والطبيعة، وفي مجتمع الإنسان والحيوان.

وعقيدة الملك المقدس هذه لم يرد لها أي ذكر في العهد القديم، ويبدو أنها مجرد صدى في الوجدان العبراني لمؤسسة الملكية المقدّسة العبرانية، مع أن مؤسسة الملكية المقدّسة اختفت مع انهيار الدويلات العبرانية، ولم تتم استعادتها حتى بعد عودة اليهود بأمر قورش الفارسي. فاسقط الوجدان العبراني فكرة الملك المقدُس على المستقبل، وأصبحت جزءاً من الأفكار الأخرَوية.

وقد ظهرت العقيدة الألفية في كتابات معلمي المشناه (تنائيم) وفي الكتب الخارجية أو الخفية (أبوكريفا). بل إن كتب الرؤى (أبوكاليبس)، ومعظم الأفكار الأخروية، والكتب المنسوبة (سيود إبيجرفا)، والأحلام الأخروية، وسائر الأساطير الخاصة بآخر الأيام ونهاية الزمان، تدور جميعاً حول هذه العقيدة، وتظهر العقيدة الألفية في سفر (رؤيا يوحنا اللاهوتي) من العهد الجديد الذي يشبه سفر (دانيال) في كثير من الوجوه، والذي يدور حول عودة المسيح الثانية وحُكمه العالمَ مدة ألف عام.

وترتبط بالعقيدة الألفية عقيدة (المسيح الدجّال) التي ظهرت مع بدايات المسيحية، وزادت أهميتها مع الإصلاح الديني، وهي عقيدة صهيونية بصورة ملموسة، إذ أنها تضع اليهود، في مركز الدراما الكونية، الخاصة بخلاص العالم، وهي أيضاً عقيدة معادية لليهود ، لأن مركزيتهم نابعة من كونهم تجسيداً للشر في

التاريخ، ومن ثم فإن تنصُّرهم (ونهاية التاريخ) شرط أساسي للخلاص.

وتذهب هذه العقيدة إلى أن المسيح الدجّال شخصية كافرة قاسية طاغية، وهو ابن الشيطان (بل لعله هو نفسه الشيطان المتجسّد). ومن علاماته أنّ في قدميه مخالب بدلاً من الأصابع، أما أبوه فيصوَّر على هيئة طائر له اربع اقدام، ورأس ثور بقرون مدببة، وشعر أسود كثيف.

والمسيح الدجّال ابن امرأة يهودية، وسيأتي من قبيلة دان (إستناداً إلى نبوءة يعقوب، فإن دان سيكون ثعباناً في الطريق، واستناداً إلى كلمات إرميا فإن جيوش دان ستلتهم الأرض، علماً بأن الإصحاح السابع في رؤيا يوحنا لم يذكر قبيلة دان عندما ذكرت القبائل العبرانية).

ويتواتر الآن في الأوساط المسيحية الحرفية ان المسيح الدجّال سيكون يهودياً من سوريا، ويُقال : إن المسيح الدجال سيظهر في الشرق الأوسط في نهاية الأيام، وهو العدو اللدود للمسيح، وسيسبق ظهوره عدد من الدجالين، وأنه سيدّعي انه المسيح ويصدقه الكثيرون، خصوصاً أنه قادر على الإتيان ببعض المعجزات (ولذا، فهو يسمّى «قرد الإله» اي الذي سيقلد الإله كما تقلد القردة البشر) وسيطيعه الرعد وتحرس الشياطين له بعض كنوز الأرض (التي سيستخدمها في غواية البشر)، كما أن الدجّال سيبني الهيكل، وسيهدم روما (مقر البابا) وسيُحيي الموتى، وسيحكم الأرض مع الشيطان لمدة يُقال: إنها ستصل إلى خمسين عاماً ـ وإن كان الرأي الأغلب أن فترة حكمه لن تتجاوز ثلاثة أعوام ونصفاً ـ وسيساعده اليهود في كل أفعاله. وعندما يبلغ البؤس منتهاه، سيتدخل الإله فتنفخ الملائكة في البوق معلنة حلول يوم القيامة، وسينزل المسيح (عودة المسيح الثانية) لينقذ البقية الباقية الصالحة، وستدور معركة كونية هي معركة (هرمجدون) ويُلقى ثلثا اليهود حتفهم أثناءها، وسيعود إلياهو وإنوخ ، وسيأمر الدجال بقتلهما، ولكنهما قبل ان يلاقيا حتفهما سينصّران اليهود الذين سيقبلون المسيح باعتبارهم أفراداً (لا شعباً)، وسيخرج من فم المسيح سيفٌ ذو حدّين يصرع به المسيح الدجّال، ويحكم العالم بالعدل لمدة الف عام (أو إلى النهاية) حيث ينتشر السلام والإنجيل في العالم.

وكثيراً ما كان الدجال يُقرن بالماشيّح الذي ينتظره اليهود، ويذهب الحرفيون إلى أن إنشاء دولة إسرائيل علامة على ان موعد عودة المسيح قد دنا، وبالتالي لحظة هداية اليهود، كما يَقرن الوجدان البروتستانتي الدجال ببابا روما وبأية شخصية تصبح تجسيداً للآخر (دعاة الاستنارة . قيصر ألمانيا . لينين . هتلر) .

وترتبط كلتا العقيدتين بـ «العقيدة الاسترجاعية» وهي الفكرة الدينية التي تذهب

إلى أنه كيما يتحققُ العصر الألفي، وكيما تبدأ الألف السعيدة، التي سيحكم فيها المسيح (الملك الألفي)، فلا بد أن تتم عودة اليهود إلى فلسطين تمهيداً لمجيء المسيح. ومن هنا، فإن العقيدة الاسترجاعية هي مركز وعصب العقيدة الألفية. ويرى الاسترجاعيون أن عودة اليهود إلى فلسطين هي بشرى الألف عام السعيدة، وان الفردوس الأرضي الألفي لن يتحقق إلاّ بهذه العودة. كما يرون أن اليهود هم شعب الله المختار القديم أو الأول (باعتبار أن المسيحيين هم شعب الله المختار الجديد أو الثاني). ولذا، فإن أرض فلسطين هي أرضهم التي وعدهم الإله بها، ووعود الرب لا تسقط حتى وإن خرج الشعب القديم عن الطريق ورفض المسيح (وصلبه). وكذا، فإن كل من يقف في وجه هذه العودة يُعتبر من أعداء الإله ، واعداء اليهود هم اعداء الإله.

ومن الواضح أن العقيدة الاسترجاعية، شأنها شأن العقيدة الألفية، هي عقيدة «صهيونية، تفترض استمراراً كاملاً ووَحْدة عضوية بين اليهود في الماضي والحاضر والمستقبل، لذلك فهي تنكر التاريخ تماماً.

هذه هي بعض الأسباب الأساسية ، ويمكن أن نضيف الأسباب التالية ايضاً:

١. تزايد عدد أعضاء الجماعات اليهودية زيادة ملحوظة، بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، خصوصاً في شرق اوروبا، ابتداءً من القرن التاسع عشر.

٢. وجود اليهود في مناطق حدودية مُتنازَع عليها بين الدول الغربية.

٣. تعثُّر التحديث في شرق اوروبا، مما دفع بالألوف إلى اوروبا الغربية، وهو ما القى الفزع في قلوب حكومات غرب اوروبا وأعضاء الجماعات اليهودية فيها. ونحن نذهب إلى أن عام ١٨٨٢ (تاريخ صدور قوانين مايو التي كرَّست تعثر التحديث في الامبراطورية القيصرية الروسية) هو تاريخ ظهور الصهيونية بين اليهود.

٤. عزلة يهود اليديشية ثقافياً خاصة في منطقة الاستيطان. وفشل أعداد كبيرة منهم في التكيّف مع الأوضاع الجديدة.

٥. ازمة اليهودية الحاخامية، وظهور حركات الإصلاح والدمج.

٦. سقوط القيادات التقليدية للجماعات اليهودية (الحاخامات واثرياء اليهود) وظهور المثقف اليهودي الذي فقد هويته اليهودية ولكنه لم يكتسب هوية غربية جديدة.

٧. ظهور الفكر العنصري وهيمنته على قطاعات كبيرة في المجتمعات الغربية.

٨. ظهور الإمبريالية الغربية كرؤية معرفية وحركة سياسية، ثم كقوة عسكرية اكتسحت العالم بأسره، وحولته، نظرياً وفعلياً، إلى مادة لا قداسة لها توظف في خدمة الشعوب الغربية.

وقد وجدت الإمبريالية الغربية في أعضاء الجماعات اليهودية ضالتها، باعتبارهم مادة استيطانية: (جماعة وظيفية بلا وظيفة يمكن تحويلها إلى جماعة وظيفية استيطانية)، هذه المادة قد تسبب مشاكل أمنية إن بقيت داخل العالم الغربي، ولكنها تستطيع أن تزيد نفوذه إن نُقلت خارجه وتحوّلت إلى مادة قتالية (تحوسل) لحساب الغرب داخل نطاق الدولة الوظيفية، وهنا وجدت القيادات الصهيونية بدورها أن ثمة إمكانية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ من خلال تَقبُّل الوظيفة القتالية المطروحة.

تاريخ الصهيونية:

هذه الأسباب أدّت إلى ظهور الصهيونية مركبة، وكذا تاريخ الصهيونية، ولعل تركيبية تاريخ الحركة الصهيونية يعود إلى الأسباب السابقة، وإلى تداخل مستوياته وساحاته. وسنحاول تقديم هذا التاريخ الموجز بعرض ثلاثة عناصر: الساحة. (الخلفية). المادة البشرية المستهدفة، وسنقسّم تاريخ الصهيونية إلى أربع مراحل أساسية:

أولاً: المرحلة التكوينية.

ثانياً: مرحلة الولادة في مطلع القرن العشرين، أو مرحلة بلفور حتى الوقت الحاضر.

ثالثاً: الاستيطان وفلسطين (حتى عام ١٩٦٧).

رابعاً: أزمة الصهيونية.

وسنقسم كل مرحلة إلى فترات مختلفة.

أولاً: المرحلة التكوينية:

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة مراحل:

١. الصهيونية ذات الديباجة المسيحية (حتى نهاية القرن السابع عشر):

شهدت هذه المرحلة من ناحية (الخلفية العامة) البدايات الحقيقية للانقلاب

التجاري في الغرب، إذ هيمن الجيب التجاري (الذي كان منعزلاً في المدن في أوروبا
الإقطاعية) على الاقتصاد الزراعي الإقطاعي عام ١٥٠٠م تقريباً، وأعاد صياغة
الإنتاج وتوجيهه بحيث خرج به عن نطاق الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة، وبدأ التجار
يلعبون دوراً مهماً في توجيه سياسات الحكومات، وهذا ما يُعبَّر عنه باصطلاح
«الانقلاب التجاري».

وقد شجّع هذا الانقلاب حركة الاكتشافات الجغرافية، وهي حركة استعمارية
ضخمة كانت تأخذ شكل استيطان المراكز التجارية على الساحل. وفي أواخر القرن
السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، أصبحت إنجلترا، بعد أن تحوّلت عن
الكاثوليكية ونفضت النفوذ الإسباني عنها، أهمّ قوة استعمارية، فراكمت الثروات
وسيطرت على رقعة كبيرة من الأرض، وواكب كلُّ هذا حركة الإصلاح الديني التي
أعادت تعريف علاقة الإنسان بالخالق وبالكتاب المقدّس، بحيث أصبح في إمكان
الفرد أن يحقق الخلاص بنفسه لنفسه خارج الإطار الكنسي الجمعي، ودون حاجة
إلى رجال الدين، وأصبح من واجبه أن يفسِّر الكتاب المقدّس لنفسه.

وإذا ما تركنا (الخلفية) والمادة البشرية جانباً وانتقلنا إلى الساحة: فلسطين،
وجدنا أن الإمبراطورية العثمانية، في هذه المرحلة، كانت لا تزال تقف شامخة تحمي
كل رعاياها، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، وتُشكّل كتلة بشرية ضخمة متماسكة، ولم
يكن الاستعمار الغربي يجرؤ على مواجهتها، وكان يفضل الالتفاف من حولها. ومع
هذا يجب أن نسجّل أن هذه الفترة شهدت بداية جمود الدولة العثمانية وظهور
علامات ضعفها (في الوقت الذي كانت فيه الدول القومية الأوروبية تزداد قوة تأثير
الانقلاب التجاري).

لقد ظهرت الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (اليهود شعب عضوي منبوذ
داخل أوروبا، يُنقل خارجها [إلى فلسطين] ليوظَّف لصالح أوروبا داخل إطار الدولة
الوظيفية) في أواخر القرن السادس عشر على شكل الأحلام الاسترجاعية في
الأوساط البروتستانتية، الاستعمارية، خصوصاً في إنجلترا. وقد نشأت كفكرة
وحسب، كإمكانية تمني التحقق لا في أوروبا وإنما خارجها، وليس من خلال الإنسان
الأوربي ككل، بل من خلال الجماعات الوظيفية اليهودية.

وكانت الصيغة الصهيونية الأساسية مندثرة بديباجات مسيحية بروتستانتية، وقد
كانت هذه الصهيونية ترى اليهود باعتبارهم مادة (متحوسلة) تماماً، ولذا لم
يُتصوّر أن يكون لهم دولة وظيفية مستقلة (فمركز الحلول هو المسيحيون
البروتستانت) والمكان الذي سيُنقلون إليه كان يختلف من مفكر لآخر، والهدف من

نقلهم هو الإعداد للخلاص المسيحي. ويُلاحظ أن الصهيونية التوطينية ـ يهودية كانت أو مسيحية ـ ظلّت تنظر إلى اليهود من الخارج كعنصر يُستخدَم ومادة تُوظَّف، وإن كان يجدر بنا ملاحظة أن ـ الصهيونية هي بالدرجة الأولى ـ حركة غير مسيحية، كما يُلاحظ أن الخطاب الصهيوني كان هامشياً للغاية، مقصوراً على الأصوليين البروتستانت.

٢. صهيونية غير اليهود (العلمانية) حتى منتصف القرن التاسع عشر:

شهدت هذه المرحلة تراكم رؤوس الأموال وهيمنة الملكيات المطلقة (بتوجهها المركنتالي) على معظم اوروبا: غربها ووسطها، وإلى حدٍّ ما شرقها، ورغم ان القوى السياسية التقليدية كانت لا تزال مسيطرة على دفة الحكم، فإن الطبقات البورجوازية ازدادت قوة وثقة بنفسها، وبدأت تطالب بنصيب من الحكم، بل بدأت تؤثر فيه. وقد عبّر هذا عن نفسه من خلال الفلسفات الثورية المختلفة، والنظريات الكثيرة عن الدولة والفكر العقلاني، وأخيراً من خلال الثورة الفرنسية التي تُعدُّ ثمرة كل الإرهاصات السابقة، وتشكّل نقطة تحوّل في تاريخ أوروبا بأسرها.

وقد أدّى تراكم رؤوس الأموال، والفتوحات العسكرية، والاكتشافات الجغرافية، وتقدم العلم والتكنولوجيا، إلى حدوث النقلة النوعية التي يُطلق عليها «الثورة الصناعية»، ويرى بعض المؤرخين أن بدايتها تعود إلى هذه الفترة.

وتعتبر إنجلترا في المقدّمة من هذا التحول. فقد كانت أول دولة في العالم تتحوّل: من دولة تجارية إلى دولة رأسمالية صناعية، اصبحت قوة عظمى بعد انتصارها على فرنسا في حرب السنوات السبع، وبعد توقيع معاهدة أوترخت عام ١٧١٣. وفي نهاية القرن الثامن عشر غدت إنجلترا أكبر قوة استعمارية في العالم، ومع تصاعد المشروع الاستعماري، انزوى دعاة الديباجات الدينية، وتدثرت الصياغة الصهيونية الأساسية بالديباجات العلمانية الرومانسية والعضوية والنفعية والعقلانية. وقد دعا نابليون (أول غاز للشرق الإسلامي وعدو اليهود) إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، مستخدماً خليطاً من الديباجات الرومانسية والدينية والنفعية.

وكان الوهن، الذي دبّ في أوصال الدولة العثمانية رجل أوروبا المريض قد بدأ يظهر ويتضح، وكانت كل القوى الغربية تفكّر في طريقة للاستفادة من هذا الضعف، لتحقق لنفسها بعض المكاسب. وقد تظاهر هذا التفكير بالهجوم المباشر لروسيا، التي ضمّت بعض الإمارات التركية على البحر الأسود، ثم هجوم نابليون على مصر، بينما قررت إنجلترا ـ ومن بعدها المانيا في مراحل مختلفة ـ الحفاظ على هذه

الإمبراطورية مع تحقيق المكاسب، وذلك بالتدخل في شؤونها وإصلاحها حتى تقف حاجزاً ضد أي زحف روسي محتمل.

ولعل أهم حقيقة سياسية في هذه المرحلة هي ظهور محمد علي المفاجئ، وقيامه بتكوين إمبراطوريته الصغيرة، فقد قلب موازين القوى وهدّد المشروع الاستعماري الغربي، الذي كان يفترض أن العالم كله أصبح ساحة لنشاطه وسوقاً لسلعه، ووضع حداً لآمال الدول الغربية، التي كانت تترقب اللحظة المواتية لاقتسام تركة الرجل المريض المحتضر، ولذا تحالفت الدول الغربية كلها ـ ومنها فرنسا ـ وعقدت مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م وقررت فيه الإجهاز عليه، فاضطرته إلى التوقيع على معاهدة لندن لتهدئة المشرق.

وعند هذه النقطة تبلورت الفكرة الصهيونية بين غير اليهود، وتحوّلت من مجرد فكرة إلى مشروع استعماري محدد، إذ أخذت تُطرح فكرة تقسيم الدولة العثمانية. ثم اكتسبت الصيغة الصهيونية الأساسية مضموناً تاريخياً وبُعْداً سياسياً، وأصبح بالإمكان دمج المسألة اليهودية: مسألة الشعب العضوي المنبوذ، مع المسألة الشرقية: تقسيم الدولة العثمانية، وطرحت إمكانية توظيف الشعب المنبوذ، وأصبح التفكير في حل المسألة اليهودية ـ عن طريق نَقْل اليهود إلى فلسطين وتأسيس قاعدة للاستعمار الغربي ـ ممكناً (أي أن تتم حوسلة اليهود باسم الحضارة الغربية ومصالحها التي هي مركز الحلول). ويمكن القول بأن الفكرة الصهيونية قد راحت تتحوّل إلى فكرة مركزية في الوجدان السياسي الغربي، وهذا التحول هو مرحلة صهيونية غير اليهود (العلمانية)، وهي صهيونية توطينية، وظهر أهم مفكر صهيوني: إيرل أوف شافتسبري السابع، كما ظهر لورانس أوليفانت.

ولكن، حتى خلال هذه المرحلة، فكرة الدولة اليهودية، لم تكن قد ظهرت، إذ كان التصور ما زال مقتصراً على أن يكون التجمُّع اليهودي محمية تابعة لدولة غربية، فحتى فلسطين نفسها ـ كمكان للتجمع ـ كانت لا تزال أمراً غير مقرر، وكانت النظرة لليهود لا تزال خارجية، فقد كان يُنظر إليهم كمادة استعمالية لا قيمة لها في حد ذاتها تكتسب قيمتها من نفعها، وكانت ديباجات الصهيونية في هذه المرحلة عقلانية مادية، ورومانسية (لاعقلانية مادية).

٣. الصهيونية بين اليهود :

نشأت الصهيونية كحركة سياسية بين الجهات الغربية غير اليهودية، ثم انتقلت إلى الجماعات اليهودية، ويمكن تقسيم تاريخ الصهيونية بين اليهود إلى عدة مراحل أيضاً:

١. صهيونية أثرياء الغرب المندمجين (النصف الثاني من القرن التاسع عشر):

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تَعُد الحروب ضد دول آسيا وافريقيا، إثر التطورات الصناعية المذهلة في أوروبا، أمراً يثقل كاهل خزائن الدول الاستعمارية، بل إن العائد أصبح يفوق التكاليف (وكانت إحدى مقولات أعداء المشروع الاستعماري أن تكاليف الامبراطورية تفوق عوائدها). ومما تجدر ملاحظته كذلك أن الضغوط السكانية والأزمة الاقتصادية، داخل المجتمعات الغربية، جعلتها تبحث عن حل لمشاكلها خارج أوروبا، ولكل هذا طرحت الإمبريالية نفسها باعتبارها المخرج من المأزق التاريخي.

ولكن المشروع الإمبريالي لم يكن يتم حسب نظريات التجارة الحرة، إذ سيطر فكر احتكاري جديد يُسمّى «نيو ـ مركنتالي Neo-Mercantile» ـ أي «المركنتالي الجديد» ـ بحيث يتم تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ واحتكارات، كل منطقة منها مقصورة على الدولة التي استعمرتها (جرّاء المؤتمرات الدولية المختلفة، في هذه الفترة، لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ).

ومع منتصف القرن التاسع عشر كانت إنجلترا ورشة العالم بلا منازع. فإنتاجها الصناعي كان قد وصل إلى مستوى لم تعرفه البشرية من قبل، وإمبراطوريتها كانت مترامية الأطراف، تحميها قوة عسكرية ضخمة وأسطول يُسيطر على كل بحار العالم. وقد اتخذت السياسة البريطانية شكلاً إمبريالياً أكثر حدّة، ولا سيما بعد تحطيم مطامع روسيا في حرب القرم، وتحوُّل مشروعُها الاستعماري إلى أواسط آسيا وغيرها من المناطق البعيدة عن أفريقيا والشرق الأوسط، اللذين تزايد الاهتمام الإمبريالي البريطاني بهما، فاشترت بريطانيا أسهم شركة قناة السويس عام ١٨٧٦، واستولت على قبرص عام ١٨٧٨، واحتلت مصر (الطريق إلى الهند) عام ١٨٨٢.

ونتيجة كل هذا أصبح مصير فلسطين جزءاً من المخطط الاستعماري البريطاني، الأمرُ الذي حدا بكتشنر أن يطالب بتأمين ضم فلسطين للإمبراطورية. ومع هذا كانت بريطانيا لا تزال ملتزمة بضمان ممتلكات الدولة العثمانية «من النيل إلى الفرات» التي «وعد الرب بها إبراهيم» ثم أصبحت منطقة نفوذ بريطانية، ولكن، في عام ١٨٨٥ قررت حكومة المحافظين أن من الخير الموافقة على اقتراح القيصر بتقسيم الإمبراطورية (العثمانية).

ومع هزيمة فرنسا على يد ألمانيا عام ١٨٧١، نشط المشروع الإمبريالي الألماني، وبالتالي العلاقة مع الدولة العثمانية، فزاد حجم القروض الألمانية لها، وزار القيصر

وليام الثاني القسطنطينية عام ١٨٩٨، وزار بعدها فلسطين. ولذا ظلّ المشروع الصهيوني متأرجحاً بين أعظم قوتين إمبرياليتين في ذلك الحين: البريطانية والألمانية.

كانت الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ـ حتى هذه المرحلة ـ مجرد فكرة تبحث عن المادة البشرية اليهودية المستهدفة التي ستُوظّف. ومع تعثر التحديث في شرق أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، تدفّق المهاجرون اليهود: من شرق أوروبا إلى غربها، الأمر الذي هدّد أمن هذه الدول كما هدّد مكانة أعضاء الجماعات اليهودية فيها. وقد أدّى هذا إلى تشابك مصير يهود غرب أوروبا، ومصير يهود اليديشية.

وحلاً لهذه المشكلة، اكتشف يهود الغرب الحل الصهيوني دون أية ديباجات قومية أو سياسية (ومن هنا رفض فكرة الدولة اليهودية والابتعاد عن فلسطين مكاناً للتوطين، وعدم الاهتمام بالدولة الراعية، إذ لا حاجة لها) وظهرت الصهيونية التوطينية بين اليهود في غرب أوروبا، وخصوصاً بين أثرياء الغرب المندمجين. وعلى هذا فهي تعتبر أول اتجاه صهيوني يظهر بين اليهود، وصهيونية غير اليهود في أنها تنظر لليهود من الخارج.

ويمكننا أن نقول : إن تاريخ صهيونية غير اليهود يبدأ مع ظهور حركة الاستعمار الاستيطاني، إذ أن ديباجاته تتبلور وتكتسب بُعْداً أساسياً مع ظهور محمد علي وسقوطه (ويُلاحظ أن أعضاء الجماعات اليهودية لا علاقة لهم بتطوّر الفكرة الصهيونية). ولا يبدأ تاريخ الصهيونية عند اليهود إلاّ مع تعثّر التحديث وتعاظم الإمبريالية، كرؤية وكممارسة. ومن أهم الصهاينة التوطينيين في هذه المرحلة: إدموندي روتشيلد، وهيرش، ومونتفيوري.

ب . إرهاصات التيارات الصهيونية المختلفة بين اليهود (العقود الأخيرة في القرن التاسع عشر):

لا تختلف الخلفية التاريخية لهذه المرحلة كثيراً عن سابقتها. فالإمبريالية الغربية كانت قد قسّمت العالم بينها، وكانت ألمانيا تحاول أن تُعيد التقسيم لتوسيع الرقعة التي تهيمن عليها. ومن هنا استمرار تذبذب الصهاينة بين بريطانيا وألمانيا. ورغم أن سياسة بريطانيا الرسمية كانت تتمثّل في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية وأملاكها، إلاّ أن قرار تقسيمها كان قد تم اتخاذه بالفعل. وكانت الحرب العالمية الأولى هي التعبير عن هذه الصراعات، التي انتهت بضم فلسطين (الساحة) إلى الإمبراطورية البريطانية، واختفاء الدولة العثمانية كقوة سياسية.

● الصهيونية التسللية: اكتشف يهود شرق أوروبا الصهيونية كحركة استيطانية، ولكنهم لم يدركوا حتمية الحل الإمبريالي. ونظراً لقصور رؤيتهم حاولوا الاستيطان دون دعم إمبريالي، وحاولوا تجنيد أثرياء يهود الغرب المندمجين ليرعوا مشروعهم ويدعموه. وهذا ما سميناه « الصهيونية التسللية »، التي يطلق عليها مسمّى «عملية»، وهي أول صهيونية استيطانية، وتتسم بأنها نابعة من المادة البشرية المُستهدفة، إذ أن مفهوم الدولة ظلّ شاحباً بين دعاة الصهيونية التسللية، كما أن فلسطين لم تكن بالضرورة ساحة الاستيطان.

ومن أهم دعاة الصهيونية التسللية ليلينبلوم وبنسكر، ثم ظهرت جماعات البيلو واحباء صهيون. ويمكن النظر إليها باعتبارها إرهاصات لهرتزل، وللصيغة الصهيونية الأساسية بعد تهويدها.

● ● إرهاصات الصهيونية الإثنية الدينية والعلمانية: وظهرت كتابات كاليشر والقلعي التي تعتبر إرهاصات للصهيونية الإثنية الدينية، ونشر آحاد هعام كتاباته الصهيونية التي تؤكد أهمية تأسيس دولة يهودية في فلسطين، وظيفتها ليس الإسراع بعملية دمج اليهود بل الحفاظ على هويتهم.

● ● ● إرهاصات الصهيونية العمالية: وقد ظهرت كذلك كتابات (هس) في منتصف القرن التاسع عشر، التي ساعدت مفكّري الصهيونية العمالية على صياغة أفكارهم.

جـ . مرحلة هرتزل (العقود الأخيرة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين):

ظهر هرتزل بين صفوف يهود الغرب المندمجين التوطينيين، فاكتشف حاجة الغرب، ويهود الغرب، للتخلص ـ وبسرعة ـ من يهود شرق أوروبا، ولكنه اكتشف الحقيقة البدهية الغائبة عن الجميع: حتمية التحرك داخل إطار الإمبريالية الغربية، التي يمكنها وحدها ان تنقل اليهود خارج اوروبا، وأن توظفهم لصالحها نظير أن تزودهم بالدعم والحماية. وقد اكتشف هرتزل أيضاً فكرة القومية العضوية، والشعب العضوي (فولك) التي تستطيع اوروبا، العلمانية الإمبريالية، ان تُدركَ اليهود بها.

وقد نجح هرتزل في التوصُّل إلى خطاب مراوغ جعل، من وضع نصوص العقد الصامت ـ بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم ـ ممكناً. وهو عقد يُرضي يهود الشرق ولا يُفزع يهود الغرب، ويجعل بإمكان الإمبريالية أن تضع

المشروع الصهيوني موضع التنفيذ. كما أنه فتح الباب أمام عملية تهويد الصيغة الصهيونية الأساسية، من خلال الديباجات اليهودية المختلفة.

ويتميَّز هرتزل عن كل من شافتسبري وأوليفانت في أنه هو نفسه يهودي ينظر إلى المادة البشرية المستهدفة من الداخل، ولكنه يهودي غير يهودي. ولذا فهو ينظر إلى هذه المادة من الخارج ويراها باعتبارها مشكلة تبغي حلاً، لا قيمة إنسانية تبغي التحقق. وبسبب ازدواجيته هذه، نجح هرتزل في أن يكون جسراً بين التوطينيين والاستيطانيين، وبين اليهود والغرب. ولذا يمكن القول بأن الصهيونية تحوَّلت من فكرة إلى مشروع استيطاني استعماري على يد هرتزل في مؤتمر بال، الذي وُلدت فيه الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة. وقد فزع أثرياء الغرب اليهود من دعوة هرتزل في بادئ الأمر، كما رفضها معظم الجماعات والمنظمات اليهودية في العالم.

٤ . تبلور الفكرة الصهيونية بين اليهود

أ . حتمية الحل الإمبريالي: أدرك قادة يهود شرق أوروبا حتمية الحل الإمبريالي عن طريق هرتزل.

ب . استقرار الصيغة الصهيونية الشاملة: تم قبول الدولة اليهودية الوظيفية باعتبارها الهدف الأساسي للحركة الصهيونية، والإطار الذي يتم توظيف اليهود فيه. وأدّى تقسيم الدولة العثمانية إلى حسم الأمور تماماً لصالح دعاة الاستيطان في فلسطين.

جـ . تهويد الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة: أحسّ قادة يهود شرق أوروبا أن الصيغة الصهيونية الأساسية، وصيغة هرتزل الاستعمارية، لا يمكن أن تُجنِّد يهود اليديشية، ولذا فقد أثاروا قضية المعنى والوعي اليهودي وأضافوا ديباجات إثنية دينية وعلمانية أدّت إلى تهويد الصيغة الصهيونية. وجعلت الشعب اليهودي - مرة أخرى - مركزاً للحلول، وجماعة لها قيمة في حد ذاتها. فالشعب العضوي يصبح الشعب المقدّس أو شعباً من أعضاء الطبقة المتوسطة، نبذوا إما بسبب قداستهم أو بسبب حركتهم الاجتماعية الزائدة وعملية النقل خارج أوروبا تصبح «العودة» إما لتحقيق الرسالة الأزلية المقدّسة أو كي يقف السلم الإنتاجي اليهودي على قاعدته والدولة الوظيفية تصبح الدولة اليهودية أو الدولة الاشتراكية التقدمية... وهكذا ويختار كل صهيوني من الديباجات التهويدية التي تروق له، شريطة ألا تغير عملية التهويد (أي إضافة الديباجات : الدينية أو الإثنية أو الاشتراكية) من جوهر بنية الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، أي نقل اليهود: من أوروبا إلى خارجها

وتوظيفهم لصالح العالم الغربي في اطار الدولة الوظيفية. الأمر الذي جعل يهود شرق أوروبا قادرين على استبطان الصيغة الصهيونية الأساسية.

ويُلاحظ أن الصهيونية الإثنية : الدينية والعلمانية ليست توطينية ولا هي استيطانية؛ لأنها تتوجه لمستوى الهوية والوعي الذي يتجاوز ثنائية الاستيطان والتوطين، وإن كان لها ثنائيتها الخاصة (ديني/علماني)، وهي: صهيونية تنظر إلى اليهود من الداخل. وثنائية توطين/استيطاني هذه قد روعي أخذها بعين الاعتبار عند تهويد الصيغة الاساسية الشاملة، التي لا تفرغ يهود الغرب المندمجين من مجتمعاتهم، فهم صهاينة يمكن الانتفاع من أموالهم ومن مقدرتهم على الضغط على حكوماتهم، لكن لن يطلب منهم الهجرة، فهم صهاينة توطينيون واستيطانيون وحسب.

د. الديباجات والتيارات السياسية: أدخل بعض الصهاينة العلمانيين ديباجات ليبرالية (الصهيونية العامة) أو اشتراكية (الصهيونية العمالية) أو فاشية (الصهيونية التصحيحية) لتحديد شكل الدولة المزمع إقامتها، أي أنهم حددوا شكل الاستيطان، وبذا تكون الفكرة الصهيونية قد اكتملت وتحدُّدت ملامحها، وصيغت كل الديباجات اللازمة لتسويقها أمام قطاعات وطبقات الجماعات اليهودية في شرق أوروبا وغربها. وحتى ذلك التاريخ، كانت هناك صراعات كثيرة داخل الحركة الصهيونية:

صراع بين التسلليين والدبلوماسيين، وبين الدينيين والعلمانيين، وبين دعاة الاعتماد على ألمانيا في مواجهة دعاة الاعتماد على إنجلترا، وصراعات أيديولوجية بين دعاة الليبرالية ودعاة الاشتراكية، وصراع بين دعاة الصهيونية الإقليمية ودعاة الصهيونية التوطينية، أي بين دعاة الاستيطان في أي مكان، ودعاة ما يُسمّى «صهيونية صهيون» أي الاستيطان في فلسطين وحدَها.

٥. تأسيس المنظمة الصهيونية :

لم تكن بلورة الفكرة الصهيونية كافية، بل كان ضرورياً أن يوجد إطار تنظيمي. وقد وضع هرتزل التصوّر الأساسي في كتابه دولة اليهود، ثم دعا للمؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) وتم تأسيس المنظمة الصهيونية.

ثانياً: مرحلة الولادة في مطلع القرن العشرين (أو مرحلة بلفور حتى الوقت الحاضر)

تختلف خريطة العالم السياسية، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى عن التي سادت قبلها، اختلافاً بيّناً، فقد انتصر الاستعمار البريطاني على الاستعمار الألماني، والتهم النصيب الأكبر من الامبراطورية العثمانية. ثم ظهرت إرهاصات القومية العربية (ولكن حركة القومية العربية وحركة المقاومة العربية الفلسطينية وبخاصة في العقود الأولى، كانت ضعيفة وغير قادرة على تعبئة الجماهير وتنظيمها ضد الاستعمارين : الإنجليزي والصهيوني بتنظيمهما الحديث، وعلاقاتهما العالمية وتعاونهما الوثيق داخل فلسطين وخارجها). وقد تصاعدت المقاومة في الثلاثينيات ولكن المؤسستين الاستعماريتين نجحتا في قمعها، وانتهى الأمر بطرد غالبية الفلسطينيين من ديارهم، وأعلنت الدولة عام ١٩٤٨ بموافقة الدول الغربية العظمى كلها وموافقة الاتحاد السوفيتي (ولم تظهر المقاومة الفلسطينية مرة أخرى بشكل منظم إلا عام ١٩٦٥ بقيادة فتح، وبمشاركة الفصائل الفلسطينية الأخرى). وقد خاضت الدولة الصهيونية حروبها المتعددة ضد العرب: بدءاً من حرب ١٩٤٨ مروراً بحرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وصولاً إلى اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وما تبعه من توسّع ومزيد من القمع.

في بداية هذه المرحلة، ظهرت الولايات المتحدة كقوة كبرى لها ثقل يُعتدُّ به على الصعيد العالمي، أما الاتحاد السوفيتي فقد دخل مرحلة البناء والتحديث الاشتراكي التي فرضت عليه نوعاً من العزلة. ومع ثلاثينيات القرن بدا مركز الإمبريالية في الانتقال من لندن إلى واشنطن، وهي عملية يمكن القول بأنها اكتملت بعد الحرب العالمية الثانية، التي خرجت منها الولايات المتحدة قائداً للمعسكر الإمبريالي بلا منازع. كما يُلاحظ تركّز معظم يهود العالم في الولايات المتحدة. وقد كان لهذين العنصرين أعمق الأثر في تعميق توجُّه الحركة الصهيونية ثم الدولة الصهيونية نحو أمريكا.

مع وعد بلفور، حُسمت كل الأمور. فبعد ظهور الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، وقبول القيادات الصهيونية لها، يظهر بلفور (ممثل الإمبراطورية البريطانية والحضارة الغربية ككل) ويوقع عقد بلفور باعتباره ممثلاً للحضارة الغربية (ويوقعه عن الطرف الآخر الصهاينة التوطينيون من يهود الغرب المندمجين) والصهاينة الاستيطانيون اليهود ممثلو المادة البشرية اليهودية من شرق أوروبا) فتصبح الحركة الصهيونية مشروعاً استعمارياً استيطانياً إحلالياً.

ويجب الا نرسخ انطباعاً خاطئاً بأن بينهما تعاقباً زمنياً صارماً، فالصهيونية ذات الديباجة المسيحية لا تزال مزدهرة رغم أن الحضارة الغربية قد تطوّرت بطريقة همّشت المسيحية ككل، كما أن صهيونية غير اليهود (العلمانية) لا تزال قائمة، والصهيونية التوطينية لا تزال هي الصهيونية المنتشرة بين معظم يهود العالم (ويُطلق عليها صهيونية الدياسبورا).

بعد إعلان وعد بلفور، وبعد اكتساب المنظمات الصهيونية الشرعيةَ الاستعماريةَ التي كانت تسعى إليها، تغيّرت الصورة تماماً، فلم تَعُد القضية قضية بعض قيادات الفائض اليهودي من شرق أوروبا، ولم تَعُد المسألة متصلة بإغاثة بضعة الاف من اليهود، وإنما أصبحت المنظمة تابعة لأكبر قوة استعمارية على وجه الأرض آنذاك، وأصبح لها وظيفة محددة هي: نَقْل المادة البشرية اليهودية إلى فلسطين لتأسيس قاعدة لهذه القوة، ولذا فلم يَعُد هناك مجال للاختلافات الصغيرة بين دعاة الاستيطان العمليين مقابل دعاة بذل الجهود الدبلوماسية مع الدولة الراعية، كما لم يَعُد هناك أي مبرر لوجود دعاة الصهيونية الإقليمية (أي توطين اليهود خارج فلسطين)، وتساقطت بالتالي كثير من التقسيمات الفرعية، أو أصبحت غير ذات موضوع، وتم تقسيم العمل على أساس جديد يقبله الجميع، وظهر ما يمكن تسميته «الصهيونية التوفيقية». كما أن الرفض اليهودي للصهيونية فقد دعامته الأساسية: الخوف من ازدواج الولاء؛ إذ أصبح تأييد الصهيونية أمراً لا يتناقض مع ولاء الإنسان الغربي لوطنه وحضارته.

وتاريخ الحركة الصهيونية بعد ذلك هو : تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين تحت رعاية حكومة الانتداب، ومقاومة العرب لهذا الاستيطان. وقد ظهرت بعض التوترات بين القوة الاستعمارية الراعية والمستوطنين (وهو توتر يسم علاقة أية دولة راعية بالمستوطنين التابعين لها، وهو لا يعود إلى تناقض المصالح وإنما إلى اختلاف نطاقها، فمصالح الدولة الراعية أكثر اتساعاً وعالمية من مصالح المستوطنين). ولذا، فقد أصدرت الحكومة البريطانية الراعية مجموعة من الكتب البيضاء، لتوضّح موقفها من المستوطنين الصهاينة ومن العرب، وانتقل دور الدولة الراعية: من إنجلترا إلى الولايات المتحدة. ولكن كل هذه العناصر لا تغيّر بنية الفكر الصهيوني ولا اتجاه الحركة، ولا تؤثر في المنظمة الصهيونية.

أما بالنسبة للمنظمة الصهيونية، فبعد صدور وعد بلفور كان ضرورياً أن تكون لها ذراعها الاستيطانية التي تتعامل مع حقائق الموقف في فلسطين، وقد اسُّست المنظمة الصهيونية ساعدها التنفيذية المعروفة باسم الوكالة اليهودية عام ١٩٢٢، إذ

نص صك الانتداب البريطاني على فلسطين، على الاعتراف بوكالة يهودية مناسبة لإسداء المشورة إلى سلطات الانتداب، في جميع الأمور المتعلّقة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وفي عـام ١٩٢٩ نجح وايزمـان ـ رئيس المنظمـة الصهـيونيـة آنذاك ـ في إقناع أعضاء المؤتمر الصهيوني السادس عشر، بضرورة توسيع الوكالة اليهودية، بحيث يتشكّل مجلسها من عدد من أعضاء المنظمة، وعدد مثله من غير أعضائها. وكان الغرض من ذلك استمالة أثرياء اليهود التوطينيين لتمويل المشروع الصهيوني، دون إلزامهم بالانخراط في صفوف المنظمة، والإيحاء ـ في الوقت نفسه ـ بأن الوكالة تمثل جميع يهود العالم، ولا تقتصر على أعضاء المنظمة.

وكـان من شـأن هذه الخطوة أن تعطي دفعـة قـوية للحـركـة الصـهـيونيـة، وتدعم الموقف التفـاوضي للمنظمـة الصهيونيـة مع الحكومـة البـريطانيـة، التي كان يقلقها تصـاعـد الأصوات الرافـضـة للصـهـيونيـة في أوسـاط يـهـود بريطانيـا (وقد ظلّت المنظمـتان تُعرفـان بالاسم نفسـه على النحـو التـالي: المنظمـة الصـهـيونيـة/الوكالة اليهودية حتى عام ١٩٧١، حيث جرت عملية مزعومة وشكلية لإعادة التنظيم، بحيث أصبحت المنظمتان منفصلتين قانونياً ولكل منهما قيادة مختلفة).

ولم يهدأ الصـراع تماماً بين التوطينيين والاستيطانيين، فحـتى عـام ١٩٤٨، كان الصـــراع يدور حـول: من يتــحـكّم في المنظمـــة؟ وحـول تحــديد أهداف المشـروع الصهيوني. أما بعد عـام ١٩٤٨ فإن مجـال الصـراع أصبح يتحـدد بتعريف اليهودي (الديني والعلماني) إذ حُسمت قضية التحكّم في المنظمة لصـالح المستوطنين تماماً. ولم يعد الصهاينة التوطينيون يهتمون بها.

ثالثاً: الاستيطان حتى عام ١٩٦٧

رغم عدم اشـتراك يهود البـلاد العربيـة في إفراز الفكر الصـهـيوني أو الحركة الصهيونية، ورغم أن الصهيونية (بشقيها الشـرقي والغربي) لم تتوجه إليهم بشكل خاص، ولم تحاول تجنيدهم بشكل عام وواسع قبل عـام ١٩٤٨. إلاّ أن إنشاء الدولة قد خلق حركيات تتخطّى إرادتهم، كما أن حاجة الدولة الصهيونية إلى طاقة بشرية (بعد عـزل يهود الشـرق أو اختفـائهم، وبعـد رفض يهود الغـرب الهـجـرة) جعلها تهتم بهم، وتجنّدهم، وتفـرض عليهم ـ في نهاية الأمـر ـ « مصيـراً صهيونياً ». أي الخروج من أوطانهم. وقد استقـرت أعداد كبيـرة منهم في الدولة الصهيونية. وإن كان من الملحوظ أن أعداداً أكبر استقرت خارجها.

وظهرت صراعات بين دعاة الديمقراطية ودعاة الشمولية، وبين دعاة المشروع الرأسمالي الحر والنهج الاشتراكي، ولكنها صراعات لا علاقة لها بالفكر الصهيوني ولا الحركة الصهيونية، فهي صراعات داخلية بين المستوطنين؛ وإذا كان الصهاينة التوطينيون قد شاركوا فيها فإن مساهمتهم تظل ثانوية. وتعود هامشية هذه الصراعات إلى أن الولايات المتحدة تمول التجمُّع الصهيوني بأسره، بمن فيه من رأسماليين وإرهابيين وعقلاء واشتراكيين وقتلة. فالحقيقة الأساسية هي وظيفية الدولة الصهيونية، ولذا فإن الصراعات ذات المضمون الأيديولوجي العميق، أو السياسي المسطح، ليست ذات أهمية كبيرة. أما الصراع بين الإشكناز والشرقيين فهو صراع عميق ومهم، ولكنه لا يؤثر في الفكر الصهيوني أو الحركة الصهيونية، فهو قضية إسرائيلية داخلية تماماً.

وهذه المرحلة شهدت تحوّل الفكرة الصهيونية الاستيطانية الإحلالية إلى واقع استيطاني إحلالي، إذ نجحت الدولة الصهيونية في طرد معظم العرب من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ واستبعاد من تبقى منهم، وحلت دولة الشتات أو الدولة الجيتو المرفوضة من السكان أصحاب الأرض الأصليين. وبعد ضم الأراضي العربية بمن عليها من سكان عام ١٩٦٧، تحولت الدولة الصهيونية من دولة استيطانية إحلالية إلى دولة استيطانية مبنية على التفرقة اللونية (الأبارتهايد)، وشهدت هذه الفترة مولد المقاومة الفلسطينية المنظمة وتصاعدها.

رابعاً: أزمة الصهيونية (حتى الوقت الحاضر)

وتواجه الصهيونية، كفكرة وحركة ومنظمة ودولة، أزمة عميقة لعدة أسباب، من بينها: انصراف يهود العالم عنها، فالصهيونية لا تعني لهم الكثير، فهم يفضلون إما الاندماج في مجتمعاتهم أو الهجرة إلى الولايات المتحدة. وقد تدهورت صورة المستوطن الصهيوني إعلامياً بعد الانتفاضة، إذ أن هذه الدولة الشرسة أصبحت تسبب لهم الحرج الشديد، وهي لم تعد دولة إحلالية يمكن الدفاع عنها باعتبارها دولة يهودية خالصة، فقد أصبحت دولة استيطانية تستند إلى التفرقة اللونية والفصل العنصري (الأبارتهايد). وقد أدّى هذا إلى أن المادة البشرية المستهدَفة أصبحت ترفض الهجرة، الأمر الذي يسبب مشكلة سكانية استيطانية للمُستوطن الصهيوني، ويُلاحظ تزايد حركات رفض الصهيونية والتملّص منها، وعدم الاكتراث بها، بين يهود العالم.

وعلى المستوى الأيديولوجي، يُلاحظ، في عصر نهاية الأيديولوجيا وما بعد

الحداثة، تقلّصُ كل النظريات واختفاء المركز، والشيء نفسه يسري على الصهيونية إذ أن إيمان يهود العالم بها قد تقلّص تماماً، ولذا فإن من يهاجر إلى إسرائيل إنما يفعل ذلك لأسباب نفعية مادية مباشرة، وفي داخل إسرائيل أجيال جديدة تنظر إلى الصهيونية بكثير من السخرية. وعلى المستوى التنظيمي، فإن المنظمة تفقد كثيراً من حيويتها، وتصبح أداة في يد الدولة الصهيونية، وتُقابَل اجتماعاتها بالازدراء من قبل يهود العالم والمستوطنين في فلسطين.

ولم تغيِّر اتفاقية أوسلو من الأمر كثيراً، بل لعلها تُسرِّع بتفاقم أزمة الصهيونية باعتبار أن الدولة ستصبح أكثر ثباتاً واستقراراً وستتحدد هويتها كدولة لها مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية المتشعبة، التي ليس لها - بالضرورة - علاقة كبيرة بأعضاء الجماعات اليهودية في العالم.

وقد استمر الفلسطينيون العرب في المقاومة وفي رفض الاختفاء، فطورت اسرائيل قوانين عنصرية ومفاهيم أمنية ومؤسسات قمعية، وقد وصل هذا الاتجاه إلى ذروته في تفكير نتنياهو وباراك وشارون الذين يرفضون اي سلام مبني على العدل، ويطرحون - بدلاً من ذلك - رؤية للسلام مبنية على موازين القوى القائمة في الوقت الحالي، أي السلام المبني على الحرب .

لكن «الانتصارات» الاسرائيلية المتكررة لم تأتِ للدولة الصهيونية بالسلام أو الاستقرار، فالرفض مستمر والمقاومة ايضاً مستمرة، بل إنها تتصاعد وتزداد شمولاً، مما حوّل هذه الانتصارات الاسرائيلية إلى مجرد «انتشارات» حركة في المكان دون تحولات جوهرية في الزمان.

وهذا ما سماه يعقوب تالمون، المؤرخ الإسرائيلي - نقلاً عن هيجل - «عقم الانتصار».

وهكذا يجد المواطن الاسرائيلي نفسه مدججاً بالسلاح : يقذف بالنيران جيرانه الذين يردون بدورهم عليه، بل ويطورون أشكالاً جديدة للمقاومة والنضال، أي ينخرطون فيما أسميه «الحوار المسلح» .

وفي هذا تحقيق لنبوءة أبا إيبان : «أن تكون الدولة الصهيونية في الشرق الأوسط، ولكنها ليست منه» . وهي كلمات لا بد ان الجنود الاسرائيليين قد تذكروها جيداً وهم موحلون في «المستنقع اللبناني» كما يحلو لهم تسمية الجنوب اللبناني المقاوم، ولا بد أنها مرت بعقولهم وهم يقمعون المظاهرات الفلسطينية شبه اليومية بكل ضراوة وقسوة، ويقتلون الأطفال والنساء والشباب، ويكسرون عظامهم بشكل شبه يومي، ودموي.. وممل في ذات الوقت.

نزع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية

ولكن ما هو الحل لهذه الورطة؟ لا حل سوى نزع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية. إن مفهوم « نزع الصبغة الصهيونية عن الدولة الصهيونية» ينطلق من إدراك أن الصراع القائم في الشرق الأوسط الآن ليس نتاج «كُره عميق وأزليّ» بين العرب واليهود أو بين اليهود والأغيار، وأنه ليس نتيجة العُقد التاريخية والنفسية (كما يدّعي الصهاينة) وإنما هو وضع بنيوي مولّد للصراع: وناشئ عن تطور تاريخي وسياسي وبشري محدد. وما دام هذا الوضع قائماً فسيظل الصراع قائماً، ولا سبيل لإنهاء الصراع إلا بفك بنية الصراع ذاتها، فالدولة الصهيونية ليست مجرّد دولة، وإنما هي دولة وظيفية بكل ما تتسم به الدولة الوظيفية من عزلة واعتماد على قوى خاصة. وقد عبّرت هذه الوظيفية عن نفسها في بنية متكاملة من القوانين العنصرية (قوانين العودة والجنسية) والمفاهيم العدوانية (نظرية الأمن ـ مفهوم السلام ـ مفهوم الحكم الذاتي) والمؤسسات الاقتصادية الاستبعادية (الكيبوتس ـ الصندوق القومي اليهودي) ومؤسسات القمع التي تتمتع بكفاءة عالية (المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ـ الموساد ـ الشين بيت... إلخ).

ولا يمكن توقع أي سلام تحت وطأة القمع والظلم والعدوان هذه ـ أي تحت وطأة الصهيونية اي وظيفية الدولة ـ بينما يمكن أن نتحرّك نحو قدر معقول من السلام من خلال نزع الصبغة الصهيونية ـ الوظيفية (الاستيطانية الإحلالية).

وفك الجيب الاستيطاني الإحلالي ليس أمراً فريداً، فجميع الجيوب الاستيطانية الأخرى تم فكها، وانتهت الظاهرة الاستيطانية الغربية البغيضة، إما برحيل المستوطنين او دمجهم في السكان من اصحاب البلاد الأصليين.

ونزع الصبغة الصهيونية لا يعني إبادة الإسرائيليين، أو هدم دولتهم، أو القضاء على هويتهم الإسرائيلية أو اليهودية (كما يحلو للبعض أن يصور الأمر)، بل يعني صوغ الإطار القانوني والسياسي والأخلاقي الذي يزيل أسباب التوتر والصدام، ولعل ما حدث في جنوب أفريقيا من فك للجيب الاستيطاني بعد اربعة قرون بطريقة سلمية ـ يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى ومؤشراً على ما يمكن أن يحدث للجيب الاستيطاني الصهيوني.

ولعل جوهر نزع الصبغة الصهيونية هو فصل المسألة الإسرائيلية عن المسألة اليهودية، بحيث يرى الإسرائيليون انفسهم باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المنطقة (وليس كما يقول أبا إيبان: في المنطقة ولكن ليسوا منها).

وعملية نزع الصبغة الصهيونية لا تتم دفعة واحدة، وإنما تبدأ بإعلان النوايا

واتخاذ خطوات قد تكون رمزية ولكنها ذات دلالة عميقة، مثل أن تلغي الدولة الصهيونية قانون العودة وتوقف بناء المستوطنات، وتعلن نيتها تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بإعادة الفلسطينيين إلى ديارهم، ويتبع ذلك خطوات أكثر راديكالية مثل : إلغاء الصندوق القومي اليهودي، وفك المستوطنات، وتعريف الحدود الدولية للدولة الجديدة، وتشكيل لجان للتحقيق في المذابح التي ارتكبت ضد الفلسطينيين لتعويضهم مادياً ومعنوياً. ثم يمكن ـ بعد ذلك ـ أن تبدأ الدولة الجديدة في السماح للفلسطينيين بالعودة في إطار مقدرتها الاستيعابية. وهي ولا شك عالية. فإسرائيل الصهيونية نجحت في استيعاب أكثر من نصف مليون مهاجر يهودي سوفيتي في العشر سنين الأخيرة، رغم أنهم ليسوا من أبناء المنطقة، كما أن مؤهلاتهم عالية لدرجة كبيرة لم يكن التجمع الصهيوني في حاجة إليها. خلافاً للفلسطينيين، إذ هم أبناء المنطقة، يعرفونها أرضاً وجواً وبحراً. وأعداد كبيرة منهم تعمل بالفعل داخل الاقتصاد الإسرائيلي، أو عندهم من المؤهلات والكفاءات ما يسهل عملية استيعابهم.

وستكون القدس بحق هي العاصمة الأبدية للدولة الجديدة وهي دولة متعددة الأديان؛ ولذا فهناك مجال للهوية الدينية اليهودية كي تعبّر عن نفسها في إطارها. ويمكن أن يتوج كل هذا باندماج الدولة الجديدة، في نظام إقليمي نابع من مصالح سكان المنطقة أنفسهم ومن منظوماتهم الحضارية والأخلاقية.

أما على الجانب الفلسطيني فلا بد من إعلان أن الإسرائيليين الذين وُلدوا ونشأوا في فلسطين، بل ومن استوطنوا فيها، ويودون أن تكون فلسطين وطناً لهم، لهم حق المواطنة الكاملة في هذا الكيان الجديد الذي يضم الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد يقول البعض : إن مثل هذا الاقتراح هو من قبيل الحلم المثالي. وهو بالفعل كذلك، ولكنه مع هذا قابل للتنفيذ، وهو أفضل بكثير من الأمر الواقع والوضع القائم، نتاج حالة الحرب الدائمة أو الراقدة والهدنة المؤقتة. والذي يستند إلى موازين القوى الداروينية، وكل أنواع الأسلحة.. من السلاح النووي والأبيض إلى الحجارة والعصيان المدني. وهو وضع لم يأت لأحد بالسلام أو الطمأنينة. ولقد تعوَّدْنا على منظر الدماء، وإدماننا لصوت المتفجرات، وتقبلنا للعنف والقوة كسبيل وحيد لحسم الصراعات، هو السبب وراء استخفافنا الكامل بالحلول الراديكالية، ووراء هرولتنا وراء محاولات السلام الجارية، التي تهدف إلى ترجمة الوضع القائم المبني على الحرب، إلى وضع سلام دائم، وهو أمر مستحيل؛ فهو ضد طبيعة الأشياء، إذ أن هذا السلام تقوضه بنية الظلم التي تولِّد التوتر والصراع الدائم.

دور الحـــركـــة الصـــهـــيـــونـيـــة فـي إقـــــامـــــة إســـــرائـيـل

د. اسعد عبدالرحمن *

مقدمة

السؤال المطروح عن دور الحركة الصهيونية في تأسيس دولة اسرائيل سؤال واضح، والجواب عن هذا السؤال - أيضاً - جواب واضح. فبعض الباحثين يعتقدون أن دور الحركة الصهيونية هو الأكثر حسماً في تأسيس دولة «اسرائيل»، وفي هذا الاعتقاد تغليب للعامل الذاتي على الموضوعي، أما بعضهم الآخر - ودون أي انتقاص منهم لدور الحركة الصهيونية - فيعطون الظروف الموضوعية السائدة آنذاك - سواء في الواقع الدولي وفي فلسطين وفي المنطقة العربية حتى ظروف اليهود والحركة الصهيونية - الدور الأكبر في تأسيس الدولة العبرية.

ومن جهتنا - في الجزء الأساسي الأول من البحث - اخترنا ترك الوقائع تقدم نفسها، بعد مقدمة موجزة ضرورية حول ماهية كل من الفكرة الصهيونية والحركة الصهيونية. وفي هذا الجزء انسابت الوقائع على شكل عرض تاريخي، كبسولي الطابع، يظهر فيه التناغم بين دور الحركة الصهيونية وأدوار الدول الكبرى، التي سادت على مدى قرن امتد ما بين النصف الثاني من القرن الماضي حتى نهاية النصف الأول من القرن

---

* مع امتناني الشديد للسيدة ربيعة الصالحي لقاء الجهد الكبير الذي بذلته في مساعدتي لإنجاز هذا البحث.

الحالي وحتى قيام «اسرائيل » في عام ١٩٤٨، ولا شك في أن هذا الجزء الأساسي الأول من البحث علاوة على جزء أساسي ثان تم فيه استعراض التداخل والتناغم في ميادين محددة ومفصلية من النشاط يوضحان خلاصة ماهية وأهمية أدوار الدول الكبرى المختلفة في دعم الفكرة والتنظيم والجهد الصهيوني في مسيرة تأسيس «اسرائيل» من جهة ، مثلما أنهما يوضحان دور الحركة الصهيونية ذاتها من جهة ثانية.

في نشوء الفكرة والحركة الصهيونية

يعتقد مفكر صهيوني أن هناك خمسة عوامل لا بد من توافرها لعملية بناء أية دولة :

١ ـ الفكرة .

٢ ـ القيادة المؤهلة.

٣ ـ الشعب.

٤ ـ التنظيم الفعّال.

٥ ـ المناخ الدولي الملائم[1].

أما بالنسبة للعامل الأول، فقد تبلورت الفكرة الصهيونية ـ في ظروف موضوعية عرضنا لها في الملحق (١) ـ على أيدي عدد من المنظرين الصهيونيين أهمهم : يهودا الكلاي، والحاخام موزيس هس، وليو بنسكر، وهيرش كاليشر، وثيودور هرتزل. ولم يقتصر نشاط هؤلاء على الجانب الفكري البحت، بل امتد إلى دائرة بذل الجهد العملي في محاولة لوضع الأفكار الصهيونية موضع التطبيق. مما أسفر في النهاية عن خلق تيار من الطلائع المؤمنة بالفكرة الصهيونية. وقد انضوت هذه الطلائع في مجموعة من الجمعيات والحركات والأحزاب الصهيونية المختلفة.

ومن المعروف أن يهود أوروبا عاشوا، في العصور الوسطى. في ظل قانون عُرف بقانون «الأجانب» مما جعلهم معزولين عن المجتمعات الأوروبية: يمارسون حياتهم اليومية في أحياء خاصة بهم عرفت بـ (الجيتو) . وبعد انتصار الثورة الفرنسية وتحطيم نظام الجيتو بدأ اليهود في أوروبا يتأثرون بالحركات الثقافية التي كانت سائدة آنذاك. ثم مع بزوغ عصر الاستنارة، بدأت الظاهرة القومية تنتشر في أوروبا. وقد شددت الحركات القومية في أوروبا على قوميتها الخاصة واعتبار اليهود

مجموعة من الغرباء. وحين وجد اليهود أن قوى الاستثارة أدت إلى ازدياد ظاهرة اللاسامية ، فكروا في إيجاد حل للمسألة اليهودية، فراح بعض مفكريهم، منذ ستينات القرن التاسع عشر، يهتمون بالمسألة اليهودية ويقترحون حلولاً لها عن طريق دعوة بعض اليهود للعمل من أجل الهجرة إلى فلسطين واستعمارها، ومن بين هؤلاء :

١ـ هيرش كاليشر (١٧٩٥ ـ ١٨٧٤) الذي وضع كتاب «البحث عن صهيون» عام ١٨٦٢ .

٢ ـ موزيس هيس (١٨١٢ ـ ١٨٩١) الذي وضع كتاب «روما والقدس» عام ١٨٦٢ وطالب فيه بإقامة دولة يهودية في فلسطين.

٣ـ ليو بنسكر (١٨٢١ ـ ١٨٩١) الذي وضع كتاب «التحرر الذاتي» عام ١٨٨٢ ونادى فيه بإقامة وطن قومي يهودي بفلسطين.

٤ـ يهودا الكلاي (١٧٩٨ ـ ١٨٧٨) الذي وضع برنامج «الخلاص الذاتي».

٥ ـ ثيودور هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) الذي وضع كتاب «دولة اليهود» عام ١٨٩٦ .

وما كان لعامل «الفكرة» أن يتجسد، لولا توفر العامل الثاني أي (القيادة المؤهلة) وإيمانها بفكرتها، عبر السعي المتواصل لتثبيتها على أرض الواقع. وقد تجسدت هذه القيادة في مجموعة قياديين سواء على الصعيد: الفكري والسياسي والتنظيمي.

أما بالنسبة للعامل الثالث (الشعب) فمن المعروف أن غالبية اليهود لم يكونوا مؤيدين للأفكار والسياسات الصهيونية، ولتجاوز هذا الواقع قام القادة الصهيونيون بجهود محمومة، واستخدموا أساليب متنوعة وملتوية أبرزها : الدعاية، التنظيم، بما في ذلك التنظيم غير الديمقراطي مثل تأسيس الوكالة اليهودية الموسعة عام ١٩٢٩ ، علاوة على استخدام (واجهات) أمريكية خيرية، زعموا أنها مستقلة وبعيدة عن المنظمة الصهيونية وبرامجها [٢]. ورغم كل الدعوات والجهود، فإن الأفكار الصهيونية لم تلق استجابة لدى عامة اليهود حتى عام ١٨٨١، عندما اضطر عدد منهم للهجرة إلى فلسطين إثر المجازر التي تعرضوا لها بعد اغتيال قيصر روسية، حيث تمكنت جمعية أحباء صهيون من إرسال (٢٠) مستوطناً بمساعدة المليونير اليهودي روتشيلد، وبمرور الأعوام تزايد عدد الصهيونيين فشكلوا نواة «الشعب» قيد التشكيل.

وعلى صعيد مختلف، تجسد العامل الرابع ـ أي التنظيم الفعّال ـ في تأسيس «المنظمة الصهيونية العالمية»، وفي هذا السياق نشأت الحركة الصهيونية كبرنامج سياسي وتنظيم موحد عام ١٨٩٧، عندما تمكن ثيودور هرتزل من عقد أول مؤتمر

صهيوني في مدينة بال في سويسرا وإعلان قيام «المنظمة الصهيونية العالمية». وك
وازى هذا المؤتمر ـ بالنسبة للحركة الصهيونية ـ المؤتمر الدستوري بالنسبة للولايا
المتحدة عند نشأتها، وقد تضمن برنامج هرتزل :

١ ـ إيجاد استعمار منظم على نطاق واسع لفلسطين.

٢ ـ اعتراف دولي باستعمار اليهود لفلسطين.

٣ ـ إنشاء منظمة لتوحيد اليهود من أجل تحقيق الهدفين اعلاه.

وكان هرتزل، إثر تزايد انتشار موجة العداء لليهود في أوروبا . قد نشر كتاب «دولة اليهود» عام ١٨٩٦، وبعد سنتين من صدور الكتاب تمكن هرتزل، بمساعدة مجموعة من الأصدقاء، من عقد «المؤتمر الصهيوني الأول» في مدينة بال بسويسرا (٢٩ ـ ٣٠ آب/اغسطس ١٨٩٧) ، واجتمع في هذا المؤتمر حوالي (٢٠٠) مندوب ع يهود أوروبا وشمال إفريقية وأمريكا ووقعوا علي شهادة ميلاد الحركة الصهيونية. ن إن هرتزل كتب في «مذكراته» قائلاً : «في بال، أسست الدولة اليهودية»[٢].

وفيما يتعلق بالعامل الرئيسي الخامس (الدعم الدولي) ، فالبراهين التاريخ والكتابات الصهيونية والعربية تؤكد حقيقة مفادها : أن الفكرة الصهيونية ولد فكرة الحركة القومية الرأسمالية الاستعمارية، فكرة نمت في كنف الإمبريالي الغربية، وتجسدت في المنظمة الصهيونية وما تبع ذلك كله من دعم سياسي عسكري ـ مالي ـ أوروبي ثم أمريكي. ولعل عاملاً لم يضطلع بدور أكبر من الدو الذي اضطلع به العامل الأخير، سواء فيما يتعلق بإقامة الكيان الصهيوني وفيما يتعلق ببقائه وتوسعه.

في المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧، حددت الصهيونية هدفها بضرورة خلق وط للشعب اليهودي في فلسطين بوساطة الهجرة وغيرها، عبر التعاون مع الدو الاستعمارية لتحقيق هذا الهدف. ومنذئذ، طرق الصهاينة كل الأبواب في وقت واحد، فخاطبوا كل دولة حسب مصالحها، ولم يتركوا قوة دولية واحدة دون أ يتوددوا إليها ويعرضوا خدماتهم عليها. وسوف نتناول ـ بإيجاز ـ اتصالاتهم مع كل من: فرنسا وتركيا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لنرى عظم الجهد الذي بذل من قبل الحركة الصهيونية لضمان قيام إسرائيل، ولنرى أيضاً مدى تجاوب وحجم إسهام كل من هذه الدول المؤثرة عالمياً في الفترات المتباينة، في ظل التقاطع ـ طبعاً ـ في المصالح والأدوار المتناغمة للدول موضع البحث، ومع أن العلاقات المبكرة للأطراف الصهيونية ـ التي غالباً ما نشأت على نحو مستقل في

أماكن متفرقة وتواريخ متداخلة بالأطراف الاستعمارية - هي علاقات أيضاً متداخلة، فإننا سنقدم فيما يلي استعراضاً لهذا التناغم في سياق زمني تاريخي متتابع.

دور الحركة الصهيونية مع فرنسا

منذ بداية القرن التاسع عشر، ظهرت في كل من فرنسا وإنكلترا، في آن واحد تقريباً، فكرة استغلال اليهود كإحدى أدوات التوسع الاستعماري في المنطقة العربية، لذلك، دعت الدولتان لتوطين اليهود في فلسطين لغايات اقتصادية وسياسية واستعمارية. وحيث إن مفكري الحركة الصهيونية - ومن بينهم ليو بنسكر - بدأوا يطرحون علناً فكرة إيجاد وطن خاص لهم في فلسطين، بسبب إدراكهم الدوافع الحقيقية وراء دعوة تلك الدول لإقامة دولة يهودية في فلسطين. وقد تلاقت المصالح الصهيونية، لذلك، مع المصالح الغربية؛ فاليهود يريدون وطناً، والدول الغربية تبحث عن أداة لتبرير فرض سيطرتها الاستعمارية على الدول العربية [4].

فحين قامت الثورة الفرنسية، تزعمت إنكلترا المعسكر المعادي للثورة، وفي سبيل الوقوف بوجه إنكلترا، أرسلت فرنسا حملة نابليون إلى مصر عام ١٧٩٨ ثم فلسطين عام ١٧٩٩. وخلال هذه الحملة وجّه نابليون نداءه الشهير بتاريخ ١٢ أيار/ مايو ١٧٩٩ إلى جميع يهود العالم، الذي يحثهم فيه على الانضواء تحت لوائه «لإعادة بناء مجد إسرائيل الضائع في القدس، ولتأسيس دولة يهودية تحت الحماية الفرنسية»، أي قبل صدور وعد بلفور بـ ١١٨ عاماً. وجاء في ندائه: «يا ورثة فلسطين الشرعيين سارعوا. إن هذه اللحظة المناسبة التي قد لا تتكرر لآلاف السنين، وهي وجودكم السياسي كأمة بين الأمم وحقكم الطبيعي المطلق في عبادتكم يَهْوَه طبقاً لعقيدتكم علناً إلى الأبد».

ويقول موزيس هيس في هذا الصدد : «منذ قيام الثورة الفرنسية أصبح الشعب الفرنسي، والشعوب التي اتبعت خطاه، منافسينا الأشراف وحلفاءنا المخلصين»، ويضيف قائلاً : «عندما تتهيأ ظروف في الشرق، تسمح بإعادة تنظيم عودة الدولة اليهودية، فإن فرنسا ستمد لنا يد العون، وإن فرنسا ستساعد على تأسيس مستعمرات : من السويس إلى القدس، وعلى ضفاف نهر الأردن» [5].

ولقد ورد في كتاب «خطر اليهود على الإسلام والمسيحية» أن نابليون دعا اليهود عام ١٨٠٦ لتشكيل (المجلس الأعلى) وحثهم على مساعدته في احتلال الشرق واعداً إياهم بمنحهم فلسطين، فبدأ الكتّاب اليهود يكتبون كلمات حماسية تشجع اليهود

على الهجرة إلى فلسطين وتشكيل دولة لهم فيها، بل إن وايزمن وصف نابليون بانه أول الصهيونيين الحديثين من غير اليهود. وفي سنة ١٨٦٠ وضع السكرتير الخاص لنابليون الثالث كتاباً بعنوان «المسألة الشرقية الجديدة ـ الإمبراطورية المصرية والعربية وتأسيس القومية واليهودية»، وضح فيه حقيقة الموقف الفرنسي، المؤيد لإقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الوصاية الفرنسية، وقد اقترح على أثرياء اليهود تقديم الذهب إلى السلطان العثماني ومخاطبته قائلين : أعطنا بلادنا وخذ هذه الأموال لتدعيم الأجزاء المتبقية من إمبراطوريتك. ولن ينسى أبناء إسرائيل فضل فرنسا المعاصرة عليهم، فقد أحبتهم دوماً ودافعت عنهم دوماً (٦).

بعد ذلك ، تراوح الموقف الفرنسي من المخططات الصهيونية بين التأييد والمعارضة، ففي الوقت الذي عارضت فرنسا وعد بلفور بين بريطانيا والحركة الصهيونية، أصدرت وعداً مقابلاً له سمي تصريح (كامبو) وهو عبارة عن رسالة وجهتها الحكومة الفرنسية إلى ممثل الحركة الصهيونية في فرنسا في الرابع من حزيران عام ١٩١٧، تضمنت تأييد الحكومة الفرنسية للاستعمار اليهودي في فلسطين[٧]، والذي انعكس في تأسيس عدد من الجمعيات والمنظمات الصهيونية في فرنسا، إضافة إلى أن فرنسا كانت السبَّاقة إلى الاسهام في بناء القوة العسكرية الصهيونية عام ١٩٤٨.

لذلك، يمكن القول: إن أول من أثار فكرة استعمار فلسطين على يد اليهود في القرن التاسع عشر هو نابليون بونابرت، وإن فرنسا هي أول دولة أوروبية طرحت فكرة توطين اليهود في فلسطين [٨] للحصول على الدعم اليهودي لبناء إمبراطورية في الشرق، وضرب المصالح البريطانية بقطع الطريق إلى الهند.

دور الحركة الصهيونية مع تركيا

بدات الحركة الصهيونية نشاطها الدبلوماسي بالاتصال مع السلطة العثمانية، حيث اسفر ذلك النشاط عن استصدار مجموعة من القوانين تساوي اليهود بغيرهم، أي بالمسيحيين والمسلمين، كما أصدرت السلطات العثمانية قانون «تمليك الأجانب» سنة ١٨٦٩، ومن المعروف أنه، قبل صدور هذا القانون، لم يكن يحق للأجانب التملك في أراضي الإمبراطورية العثمانية بما فيها فلسطين. واعتماداً على ذلك القانون اقدم عدد من أثرياء اليهود والجمعيات اليهودية على شراء واستئجار أراض شاسعة من المُلاك الإقطاعيين، وأخذوا يقيمون المستوطنات الزراعية عليها [٩]. غير أن البدايات المنظورة للمخططات الصهيونية بدات عام ١٨٧٧، وهو العام الذي أنشئت

فيه أول مستعمرة يهودية في أرض فلسطين (بتاح تكفا) على أرض قرية (ملبّس) العربية بالقرب من يافا، وقد شهدت السنوات (١٨٧٧ ـ ١٨٨٧) إنشاء أكثر من عشر مستعمرات، وبحلول عام ١٩٠٠ أصبح عدد المستعمرات اليهودية أربعاً وعشرين مستعمرة [١٠].

استهدفت الحركة الصهيونية، من وراء اتصالاتها بالسلطة العثمانية، الحصول من الباب العالي على حق إقامة وطن بفلسطين يتمتع بحكم ذاتي مقابل وعود يهودية بتسديد ديون الدولة العثمانية التي كانت تتخبط فيها آنذاك، غير أن جميع جهودهم باءت بالفشل إثر رفض السلطان عبد الحميد مشروع هرتزل. ويتفق عدد من المؤرخين على أن السلطان عبد الحميد أجبر على التنازل عن عرش الإمبراطورية العثمانية، بضغط من جمعية «تركية الفتاة» التي كانت تخضع لضغوط صهيونية، بعد أن رفض السلطان العثماني منح اليهود حق التملك في فلسطين لقاء (١٥٠) مليون ليرة ذهبية [١١]، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السلطات العثمانية كانت قد منعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل مؤقت سنة ١٨٨٢، إلا أنها عادت وتراجعت عن ذلك بطلب من بريطانيا وفرنسا، وبفضل مهارة ودبلوماسية الحركة الصهيونية.

دور الحركة الصهيونية مع روسيا

عندما قضت الثورة البرجوازية على الإقطاع في أوروبا الغربية والوسطى، برز الرفض اليهودي لعملية التغيير هذه، لأن الثورة البرجوازية ألغت الدور الذي كانوا يتمتعون به في المجتمع الإقطاعي، ونتيجة لذلك انقسم اليهود إلى فئتين: البرجوازية اليهودية، التي اندمجت بالسلطة العليا سياسياً واقتصادياً، والبروليتاريا التي اندمجت بالحركة العمالية الأوروبية. وحيث إن هاتين الفئتين لا تمثلان إلا نسبة قليلة من اليهود الذين ينتمي معظمهم إلى الطبقة المتوسطة، فقد فضل هؤلاء الهجرة على الاندماج والمساواة في مجتمعاتهم، فكان أن هاجرت تلك الأعداد الهائلة من اليهود ـ من وسط وغرب أوروبا ـ إلى روسيا القيصرية، حيث غدت هذه الأخيرة تستوعب، في القرن التاسع عشر، نصف يهود العالم.

وقد واجه اليهود في روسيا أوضاعاً وصعوبات كثيرة، أسفرت تفاعلاتها ـ في النهاية ـ عن المذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا إثر اشتراك فتاة يهودية في اغتيال القيصر سنة ١٨٨١.

وفي ايار/ مايو ١٨٨٢، أصدرت روسيا القيصرية قوانين قيدت حرية اليهود في اختيار مكان الإقامة وتحديد عدد الطلاب اليهود في جميع المراحل التعليمية وخفضت نسبة العاملين في الجهاز القضائي، ومنعتهم من الإقامة في موسكو. ونتيجة لذلك تراجعت دعوات اندماج اليهود في المجتمع الروسي، وهاجرت أعداد هائلة منهم إلى الولايات المتحدة تقدر بـ ٤ ملايين يهودي(١٢). بل إن حركة الهاسكالا (التنوير اليهودي) - التي بذلت جهوداً من أجل نشر الأفكار التحرّرية بين اليهود ونادت باندماجهم في مجتمعاتهم - تحولت إلى حركة (أحباء صهيون). وحين وجد اليهود أن قوى الاستنارة أعطت نتائج عكسية تجلت في ازدياد ظاهرة اللاسامية، راحت تظهر في أوساطهم فئات تطالب بحل المسألة اليهودية، وكان ليو بنسكر أول من دعا إلى مواجهة السياسة القيصرية في روسيا إثر أحداث ١٨٨١/١٨٨٢ في البيان الذي أصدره عام ١٨٨٢ ودعا فيه إلى إقامة وطن للشعب اليهودي.

وهكذا، كان للأفكار الصهيونية الأولى، وردود الفعل التي أحدثتها المذابح ضد اليهود ١٨٨١/١٨٨٢ في روسيا، أثر كبير في ولادة حركة (أحباء صهيون). وقد نظم هؤلاء أنفسهم في جمعيات انتشرت في كل روسيا، وكان الهدف المشترك لهذه الجمعيات تشجيع الهجرة إلى الأماكن المقدسة وتقديم الدعم المادي للمهاجرين. وكان أهم إنجاز قامت به الحركة الصهيونية مبكراً في روسيا هو: نشر الأفكار التي تحث اليهود على استيطان فلسطين، وتحقيقها لموجة الهجرة الأولى المسماة «العالية»(١٣).

بعد اعتراف حكومة روسيا القيصرية بحركة (أحباء صهيون) عام ١٨٩١، بدأ هرتزل اتصالاته مع القيصر قبل انعقاد مؤتمر بال بست سنوات. وكان يؤكد للقيصر أن الصهيونية ستعمل في الخفاء للقضاء على العناصر الثورية والاشتراكية بين اليهود، وأن مشروع استعمار فلسطين سيجلب العمال اليهود والعناصر الثورية اليهودية للمشروع. إثر ذلك، أصدرت حكومة روسيا وعداً لليهود بصورة رسالة وجهها وزير داخلية روسيا (فون بليفيه) إلى ثيودور هرتزل. يعبّر فيها عن تأييد روسيا للحركة الصهيونية. ومن المعروف أن بليفيه كان من أكثر الناس كرهاً لليهود. لذلك، بدا المشروع الصهيوني بالنسبة له إحدى الآليات التي تؤدي إلى تخفيض عدد اليهود المتزايد في روسيا وثني الشباب اليهود عن الانضمام للثورة(١٤).

كان الموقف السوفيتي، بعد انتصار الثورة البلشفية عام ١٩١٧، مناهضاً للحركة الصهيونية، ووصفها بأنها ايديولوجيا برجوازية متحالفة مع الغرب ومناهضة للثورة. وأعلنت الحكومة السوفيتية أنها تقف مع جميع الشعوب المضطهدة في العالم، وفي الوقت نفسه لم تتخذ موقفاً من العناصر اليهودية داخل الحزب الشيوعي والتي

كانت تؤيد الحركة الصهيونية بطريقة أو بأخرى. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت السياسة السوفيتية تتبدل وفق مصلحة روسيا كدولة عظمى وليس وفق الأيديولوجية الاشتراكية، فراحت روسيا تشجب الصهيونية من جهة وتؤيد إقامة دولة يهودية في فلسطين من جهة أخرى، وكانت ثالث دولة في العالم تعترف باسرائيل.

وهكذا ، فلم تكن السياسة السوفيتية مؤيدة لإسرائيل فحسب، بل ومناهضة للكفاح العربي لتحرير فلسطين، إذ ندد الاتحاد السوفيتي بدخول الجيوش العربية إلى فلسطين في أيار/ مايو ١٩٤٨، وقام بتزويد إسرائيل بالسلاح مما مكنها من حسم الحرب لصالحها. وبعد الحرب، أيدت موسكو بقاء إسرائيل في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها أثناء حرب ١٩٤٨، أما الفلسطينيون فهم ـ من وجهة نظرها ـ لاجئون يحق لهم العودة أو التعويض في إطار الدولة اليهودية [١٥].

دور الحركة الصهيونية مع بريطانيا

أدرك هرتزل منذ البداية أن تأسيس دولة يهودية في فلسطين يتطلب موافقة الدول الكبرى. لذلك، فقد أمضى الفترة بين ١٨٨٥ ـ ١٩٠٤ متنقلاً بين عواصم هذه الدول لشرح الخدمات، التي يمكن أن تقدمها الحركة الصهيونية لقاء تعاطف هذه الدول مع إقامة دولة يهودية. ثم في وقت لاحق، تبنى برنامج بال ـ في بنده الرابع ـ خطة هرتزل في الاعتماد على الدول الكبرى لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. ولقد وصف هرتزل انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن عام ١٩٠٠ بانه تعبير عن انتقال الصهيونية السياسية إلى لندن، لكي تقدم نفسها للشعب الإنكليزي وتطلب تأييده السياسي، حيث علقت الصهيونية آمالاً كبيرة على بريطانيا لتحقيق الوطن القومي[١٦].

ولأن بريطانيا ـ يومئذ ـ كانت أكبر دولة استعمارية في العالم تمتلك برنامجها الخاص مع اليهود، ولن تتوانى بالتالي عن مساعدتهم، فقد قام التصور الصهيوني منذ البداية على تحويل الدولة الصهيونية إلى قاعدة متقدمة للاستعمار الأوروبي وبتعاون خاص مع بريطانيا، ولقد عبر ماكس نوردو عن استعداد الحركة الصهيونية للانخراط في المخططات البريطانية، وخاطب الانكليز قائلاً: «أنتم تريدون أن نحمي قناة السويس، لكن عليكم السماح لنا بأن نصبح قوة قادرة على القيام بواجبها» [١٧].

لقد اتبعت الحركة الصهيونية منذ البداية سياسة تقوم على ابراز المنافع التي يمكن ان تجنيها الدول من المشروع الصهيوني، فنجد حاييم وايزمن يصرح قائلاً: «لو اعطينا اموالاً جيدة لاستطعنا بسهولة أن ننقل مليوني يهودي إلى فلسطين خلال الخمسين أو الستين سنة القادمة، وبذلك تحصل إنجلترا على جدار ونحصل نحن على وطن» [١٨] . وبمعنى آخر، وعدت الحركة الصهيونية بريطانيا بحماية مصالحها مقابل إطلاق يدها في فلسطين.

في مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٢٠) تقرر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني تلبية لرغبة الحركة الصهيونية في أن تلتزم بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور. وبدخول بريطانيا إلى فلسطين كدولة منتدبة، تضمن صك الانتداب، في أحد بنوده، نصاً يقول بأن من مهام الدولة المنتدبة تسهيل إنشاء الوطن القومي وفق نص وعد بلفور الصادر عن وزارة الخارجية البريطانية في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ [١٩].

وضمن نطاق تزاوج المصالح، تجدر ملاحظة أن صدور وعد بلفور، من قبل بريطانيا، كان لأسباب عديدة أهمها :

١ ـ القوة المالية لليهود وحاجة الحلفاء خلال الحرب لدعم البنوك اليهودية. ويتجلى ذلك في إرسال الوعد إلى اللورد روتشيلد، لا إلى الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن.

٢ ـ تدهور وضع الحلفاء العسكري، والعمل على استمالة اليهود كي يستغلوا نفوذهم داخل الولايات المتحدة لحملها على الدخول في الحرب، بحيث يميل الميزان العسكري لصالح الحلفاء.

٣ ـ إبعاد يهود روسيا عن الأحزاب الثورية واستمالتهم للحركة الصهيونية، خاصة أن الحزب الشيوعي الروسي شهد إقبالاً كبيراً من قبل اليهود بعد ثورة ١٩١٧.

٤ ـ عملت بريطانيا على كسب اليهود إلى جانبها ، قبل أن تستميلهم ألمانيا بضغطها على تركيا لارضائهم.

كل هذه العوامل، الناجمة عن ظروف أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى، جعلت الحكومة البريطانية تسرع في وعدها لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

إن السياسة التي أدارت بريطانيا بها فلسطين، كانت موجهة نحو تأسيس وطن قومي لليهود وذلك منذ تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً لفلسطين[٢٠] ، ويذكر

صموئيل في مذكراته أن بريطانيا عينته مندوباً لها لأنها شعرت بميوله الصهيونية، ولذلك وضع البلاد في وضع سياسي واقتصادي واداري يؤدي إلى قيام الوطن القومي. بعد أن وضع على رأس كل دائرة موظفاً يهودياً، واعتبر اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب الإنكليزية والعربية، وسعى أيضاً إلى إرغام الفلاحين العرب على بيع أراضيهم بوسائل رخيصة، كما أمر بتصفية أعمال البنك الزراعي العثماني وتحصيل قسم كبير من ديونه من صغار الفلاحين، ومنع اليهود أكثر أملاك الدولة، على اعتبار أن الأراضي الأميرية ملك للدولة المنتدبة، وفتح أبواب الهجرة أمام اليهود بموجب شارات تمنح لهم، كما منح الثري اليهودي روتنبرغ امتياز توليد الكهرباء لعموم فلسطين لمدة ٧٠ عاماً(٢١).

وفي عام ١٩٢٧، اعترفت بريطانيا رسمياً بالهاجاناه على أنه جيش مستقل يعمل داخل فلسطين ولا سلطان لبريطانيا عليه، بل واعتبرت أن قوات الهاجاناه هي لمساعدتها في حراسة حدود فلسطين، ولم تكتف بذلك، فقامت القوات البريطانية أيضاً بتدريب أفراد جيش الهاجاناه في فلسطين والسويس، وتسليحهم وتوزيعهم على المستعمرات اليهودية. كذلك، سمحت بريطانيا أيضاً للوكالة اليهودية بتسليح هذا الجيش اليهودي.

وفي سنة ١٩٣٦، حشدت بريطانيا (٧٠) ألف جندي لقمع الثورة العربية العارمة في فلسطين، وعاث الجنود الإنكليز فساداً في الريف والمدن، وفرضت القوات البريطانية الحصار على الريف، واتلفت المحاصيل وقطعت الأشجار، وهدمت سلاسل الجدران الاستنادية، وزجت في السجون بالشباب الفلسطيني ممن هم في سن العمل لإعاقة الإنتاج، ثم عملت القوات البريطانية بعد ذلك على اعتقال وتشريد ونفي القيادات الفلسطينية إلى الخارج (٢٢).

دور الحركة الصهيونية مع الدولة الألمانية

تناول د. عبد الوهاب المسيري، في كتابه «الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ» العلاقة بين الحركة الصهيونية والحركة النازية، موضحاً أن الزعماء الصهاينة بدأوا منذ العشرينات بإطلاق التصريحات الصهيونية، التي تؤكد الهوية اليهودية الخالصة، وتنكر على اليهود انتماءهم إلى الأمة الألمانية، وإن هذه التصريحات مهدت للإعلان الصهيوني الألماني الرسمي، الذي أصدرته المنظمة الصهيونية في ألمانيا في حزيران ١٩٣٣ بعد وصول النازيين للسلطة، بشأن وضع اليهود في ألمانيا، ومما جاء في هذا الإعلان «ان الصهيونية تأمل أن تحظى بالتعاون مع حكومة

معادية لليهود[٢٣]. وفي عام ١٩٣٩، تفاوض الألمان مع الإنكليز بشأن تهجير اليهود إلى روسيا وغيانا البريطانية، وعندما باءت تلك المفاوضات بالفشل من جهة، وبفضل الجهود الحثيثة للحركة الصهيونية في تهجير اليهود إلى فلسطين من جهة أخرى، عمد النازيون إلى تسفير اليهود إلى فلسطين بجوازات سفر مزيفة. واستمر النازيون في تسهيل مهمة الصهاينة في تهريب اليهود إلى فلسطين عن طريق رومانيا. وفي عام ١٩٤٣، أعطى هتلر ترخيصاً بتسفير (٧٠,٠٠٠) طفل يهودي إلى فلسطين. وفي الوقت نفسه، كان (المؤتمر اليهودي العالمي) يتفاوض سراً مع الألمان لتهجير (١٠٠,٠٠٠) يهودي مقابل تزويد الألمان بشاحنات ومعدات[٢٤].

وعلى الصعيد ذاته، أرسلت الوكالة اليهودية رئيس دائرتها السياسية حاييم ارلوزف للتفاوض مع الحكومة الألمانية على اتفاقية لنقل اليهود، عرفت باتفاقية «الهافارا» التي تضمنت الترتيبات المالية لنقل اليهود إلى فلسطين ونقل ممتلكاتهم أيضاً. وتم تأليف مجلس اليهود الألمان، وتوصل المجلس إلى عقد مع الوكالة اليهودية لنقل اليهود الألمان إلى فلسطين، وتمويل الوكالة بالمبالغ اللازمة لذلك.

وقد تم أيضاً تأسيس اتحاد المستوطنين الألمان، لتقديم المشورة والمعلومات، وتدريب المهاجرين على الزراعة والحرف المختلفة، والترويج لفكرة الأرض المقدسة•. ومما تجدر الإشارة إليه، أن هتلر قد تبنى موقفاً بين المعاداة العاطفية للسامية والمعاداة المخططة فالأولى تنتهي بالمجازر، أما الثانية فتنتهي بالحل الصهيوني، أي بتهجير جميع اليهود من ألمانيا إلى (وطنهم) فلسطين[٢٥].

• بلغت المساعدات الألمانية لإسرائيل خلال السنوات ١٩٥٢-١٩٩٥ (٦٤ر٩٥) مليار مارك. ومنذ عام ١٩٦٦ تسلمت إسرائيل قروضاً سنوية بمبلغ (١٤٠) مليون مارك على مدى ٣٠ عاماً بفائدة ٢٪ مع فترة سماح لمدة ١٠ سنوات. كما قدّمت ألمانيا سنوياً مبلغ (٣ر٢٣) مليون دولار لدعم الأبحاث في الجامعات الإسرائيلية وقد بلغت عام ١٩٩٧ (٢٦٣) مليون دولار. كما تبرعت المؤسسة الألمانية - الإسرائيلية بمبلغ (١٤) مليون دولار سنوياً لدعم المشاريع العلمية. وخلال حرب الخليج، قدّمت ألمانيا لإسرائيل مساعدات إنسانية وعسكرية بلغت (٣ر٩٠٥) مليون دولار. ووصل مجموع ما استلمته إسرائيل حكومة وافراداً (٣١) مليار دولار من هبات وقروض. وبتاريخ ١٩٩٨/١/١٢ أعلنت الحكومة الأمريكية عن إبرام اتفاق مع مؤتمر تعويضات اليهود. وبموجب هذا الاتفاق ستدفع الحكومة الألمانية ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ ما مجموعه (٢٠٠) مليون مارك ليهود أوروبا الشرقية (صحيفة العرب اليوم: ١٩٩٨/١/١٣).

المصدر: The link published by Americans For Middle East Understanding, Inc. Second Printing January, 1998. p. 2.

دور الحركة الصهيونية مع الولايات المتحدة الأمريكية

من المعروف أن القوى الاستعمارية دعمت المنظمة الصهيونية قبل قيام إسرائيل، سواء في مجال الاعتراف الدبلوماسي المبكر بالمنظمة الصهيونية عام ١٩٠١ وفي تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي عمليات بيع وانتقال الأراضي. ومن حيث التسلسل الزمني، فإن الدعم الأمريكي للحركة الصهيونية جاء متأخراً، فقد سبقه الدعم : الفرنسي والتركي والروسي والألماني والإنجليزي على درجات متفاوتة من حيث الشدة والقوة، وكان من ضمن النتائج، حصول الحركة الصهيونية على وعد بلفور.

بعد الحرب العالمية الثانية، وإثر تزعُّم الإمبريالية الأمريكية للمعسكر الرأسمالي، انتقل ثقل «الحركة الصهيونية» من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. وتعود البدايات المنظورة للدعم الأمريكي إلى اللجنة التي تم تأليفها بالاشتراك مع الإنكليز لزيارة تجمعات اللاجئين اليهود في أوروبا في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٦، حيث دعت أمريكا جميع الدول للمساهمة في إيجاد مأوى ليهود أوروبا في فلسطين، حتى أن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح البريطاني القاضي بأن يتوجه اليهود إلى دول أخرى بالإضافة إلى فلسطين [٢٦].

ومن المعروف أن الرئيس الأميركي هاري ترومان وافق على قيام دولة يهودية في فلسطين قبل الإعلان عنها رسمياً [٢٧]. وقد اعترف القادة الصهيونيون بالدور الأمريكي في إصدار وعد بلفور، حيث يشير بن غوريون إلى دور اليهودية الأمريكية في استصدار هذا الوعد بقوله : «إن امريكا لعبت دوراً حاسماً في الحرب العالمية الأولى. وكان لليهودية الأمريكية دورها في صدور وعد بلفور» [٢٨].

لقد لعبت الولايات المتحدة ـ بالإضافة لبريطانيا والمانيا ـ دوراً فاعلاً في عملية تهجير اليهود، خاصة في عهد الرئيس ترومان، حيث صرح، في مؤتمر صحافي عقد عام ١٩٤٧، انه : « يدافع عن استيطان حر ومفتوح لليهود في فلسطين». وطلب ترومان من بريطانيا إدخال (١٠٠,٠٠٠) يهودي إلى فلسطين في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٤٤ [٢٩]. لقد أدرك الرئيس ترومان اهمية جعل فلسطين دولة يهودية، لأن اليهود على استعداد أكثر من غيرهم لحماية مصالح الاستعمار الجديد في المنطقة، جرّاء تطابق المصالح الاحتكارية الأمريكية مع المصالح الصهيونية من جهة، ونتيجة لتعمق الأفكار الصهيونية في المجتمع الأمريكي من جهة أخرى . وحين جرى استطلاع للرأي العام الأمريكي، في منتصف الثلاثينات، أيّد ٧٦٪ من المشاركين فيه مبدأ الهجرة غير المحدودة لليهود إلى فلسطين، في حين عارض ٨٪ من الذين شاركوا في

ذلك الاستطلاع مبدأ الهجرة [٣٠]. وعندما بلغت الحرب العالمية الثانية ذروتها، اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً بوجوب تدخل أمريكا لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية غير المقيدة، وإقامة دولة يهودية فيها. وبتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٥، اتخذ الكونغرس قراراً جماعياً يطالب بضرورة أن تبذل الولايات المتحدة مساعيها الحميدة لدى السلطات المنتدبة، لجعل أبواب فلسطين مفتوحة امام اليهود. وخلال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، - عندما اعترض البنتاغون على خلق دولة يهودية في فلسطين لأنها عمل يهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الذين يؤمن لهم النفط العربي ٨٠٪ من احتياجاتهم - تصدى الصهاينة الأمريكان لذلك قائلين بأن علاقات أمريكا الوثيقة مع اسرائيل سوف تعمل على دعم المصالح الأمريكية وليس تقويضها[٣١].

ومنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، حافظت الولايات المتحدة على التزامها المطلق بدعم إسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بل إنها ضغطت على الحكومة الألمانية للاستمرار في دفع برنامج التعويضات لإسرائيل ولليهود الذي بدأ منذ عام ١٩٥٢، وتأتي المساعدات الألمانية في الدرجة الثانية بعد المساعدات الأمريكية ●.

وخلاصة القول أن ما حققته الحركة الصهيونية من إنجازات على ارض فلسطين، بين ولادة الحركة الصهيونية في عام ١٨٩٧ وإقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ليس نتيجة الجهود الذاتية للحركة الصهيونية فحسب، بل نتيجة ايضاً لتضافر جهود الحركة مع مصالح الدول الاستعمارية القائمة على المنفعة المتبادلة. وفيما يلي عرض ضروري للتداخلات/ التناغمات المحددة ذات الطبيعة المنفصلة بين جهود وانشطة قوى الحركة الصهيونية من جهة والدول الاستعمارية المختلفة من جهة ثانية، ودور هذه التناغمات في تأسيس (ولاحقاً ديمومة) إسرائيل.

دور المنظمات العسكرية الصهيونية

لقد عملت الحركة الصهيونية وأحزابها على بناء قوتها العسكرية قبل قيام إسرائيل: ابتداء من تشكيل الفرق لحراسة المستعمرات، مروراً بتشكيل عصابات

● لقد بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل - من السنة المالية ١٩٤٨ إلى السنة المالية ١٩٩٦- (٧٧٫٧٢٦) مليار دولار. ولا يدخل ضمن هذا المبلغ ضمانات القروض لبناء مساكن للمهاجرين السوفييت والبالغة ٩٫٨ مليار دولار.

المصدر: شون ل. تيونج، المساعدات الأمريكية لإسرائيل: دليل شامل، قضايا شرق اوسطية (مركز دراسات الشرق الأوسط، العددان الثالث والرابع، نيسان/إبريل ١٩٩٧)، ص ١٦٧.

الهاجاناه، وشتيرن، والأرجون، والبالماخ، وصولاً إلى تشكيل قوات يهودية نظامية خاصة في كل من بريطانيا وامريكا، وقبل ذلك تقدم الصهاينة بطلب إلى حكومة روسيا القيصرية لتشكيل قواتهم الخاصة تحت اسم «الفيلق اليهودي».

وكان أول من دعا إلى تكوين جيش صهيوني هو هرتزل نفسه، عندما بعث برسالة إلى البارون دي هيرش مبيناً له أن الجيش الصهيوني هو الذي سيستولي على الأرض. وبعد وفاة هرتزل، اقترح صديقه ماكس نوردو تعبئة جيش قوامه (٦٠،٠٠٠) يهودي للذهاب إلى فلسطين. وفي خطاب لجابوتنسكي أمام اللجنة الملكية عام ١٩٣٧ قال : «إن أمة كأمتكم: عريقة في تجربتها الاستعمارية العملاقة، تعرف ان الاستعمار لن ينجح دون نزاعات مع السكان، لذا يجب السماح لليهود بإقامة حرس خاص بهم مثل الأوروبيين في كينيا»[٢٢].

وفي بداية الحرب العالمية الأولى اشترط وايزمن، مقابل دعم الحركة الصهيونية للحلفاء ، تشكيل وحدات يهودية مستقلة تخدم في جيوش الحلفاء (ظاهرياً) لكن الهدف من تشكيلها هو : أن تجنيد اليهود ـ في وحدات عسكرية ـ سيساعد على تكوين نواة جيش يهودي يتصدى للمعارضة العربية عند اعلان قيام الدولة اليهودية، والهدف الثاني أن تمثل الوحدات اليهودية الشعب اليهودي رسمياً، وأن تحارب تحت راية يهودية، وقد اقترح وايزمن في كانون الأول / يناير ١٩٣٩ أن تجند الوكالة اليهودية فرقة يهودية حيث كتب إلى تشرشل قائلاً : «إن احتلال الألمان لفلسطين سيجعل اليهود في البلاد تحت رحمة العدائين العربي والنازي». وتحت ضغوط الحركة الصهيونية، تمكن وايزمن سنة ١٩٤٠ من انتزاع موافقة بريطانيا على تسليح اليهود[٢٣].

تعود بداية التشكيلات العسكرية الصهيونية في فلسطين، إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر عندما بدأ اليهود في استيطان فلسطين، ولقد بدأ الإرهاب الصهيوني بشكل فردي ثم اصبح جماعياً على مستوى المستعمرة الواحدة، وتجلى ذلك في تأسيس منظمة (هاشومير: الحارس) عام ١٩٠٧، وكان هدفها الرئيس الدفاع عن المستعمرات اليهودية في فلسطين، وكان شعارها: «لقد سقطت يهودا بالدم والنار وستنهض بالطريقة نفسها» [٢٤].

وخلال الفترة بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، شكلت المنظمة الصهيونية العالمية منظمة

عسكرية هي «الهاجاناه» على أنقاض هاشومير، وأخذت الهاجاناه على عاتقها مهمة ممارسة الإرهاب ضد العرب، وأصبحت الذراع العسكرية للوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية. وحين انشق جابوتنسكي عن المنظمة الصهيونية، قام بتشكيل منظمة (بيتار) سنة ١٩٢٥ التي عرفت فيما بعد باسم الآرغون، وكان يرأسها مناحيم بيغن، ثم منظمة (شتيرن) التي انشقت عن الأرغون عام ١٩٣٩ (٣٥).

لقد سعت هذه المنظمات منذ البداية لتشكيل المقاتل الإرهابي الذي لا خيار له، ولذلك حالت دون تشكل العائلات في المستعمرات، لأن العائلة تُبعد اهتمام الأبناء عن هدفهم الحقيقي. وكانت عملية تربية الأطفال تتم بشكل جماعي، فسيطرت الروح العسكرية والانضباط العسكري على الحياة اليومية في الكيبوتس، وبهذا الصدد يقول الكاتب الإسرائيلي يوري ديفز : «من الأشكال التي تحارَب بها النزعة العائلية داخل الكيبوتس النزعة الفردية المطلقة، وتشجيع انصهار الفرد الكلي في المجموع بشكل يتجاوز العائلة» (٣٦).

وخلال السنوات ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ استغلت الوكالة اليهودية ظروف الحرب العالمية الثانية لتنمية جناحها العسكري / الهاجاناه وعززته بأسلحة عصرية، فبلغ تعداده غداة الحرب (٤٠) الف مقاتل كقوة دائمة من السكان اليهود. وبالإضافة إلى ذلك كان للوكالة اليهودية قوة ميدانية عسكرية مؤلفة من البوليس والمتدربين بلغ تعدادها ١٦ ألف مقاتل، وكذلك قوة عسكرية ثالثة من القوات الخاصة(البالماخ) وبلغ عددها ستة آلاف مقاتل (٣٧).

وقد مارست تلك المنظمات الصهيونية: (الآرغوان، الهاجاناة، شتيرن، البالماخ) شتى أنواع الإرهاب المنظم ضد السكان العرب، خاصة بعد الحصول على موافقة القيادة البريطانية على تشكيل الفرق الليلية الصهيونية، التي كان هدفها هجومياً لا دفاعياً، فقد قال دايان : «إن الهاجاناة والبالماخ كانتا تشنان الغارات الليلية خلال عام ١٩٤٨، وكان أفرادها يضعون المتفجرات حول البيوت ويرشون الأبواب والنوافذ بالبنزين ، وما أن يبدأ إطلاق النار ويبدأ الديناميت بالانفجار حتى يحترق السكان وهم نائمون» (٣٨).

وفي ٩ نيسان/ ابريل من العام نفسه، اقدمت منظمة الارغون على ذبح (٢٥٠) عربياً في قرية دير ياسين وكان فيهم الأطفال والنساء والشيوخ، ولقد مثلت مذبحة

دير ياسين قمة الإرهاب اليهودي المنظم الذي سبق إعلان الدولة العبرية، مستهدفاً - من خلال شراسة وحجم الهجوم اليهودي المفاجئ وحملة الترويع التي رافقته - إرهاب سكان القرى المجاورة وحملهم على الهجرة لإحلال آلاف المستوطنين من يهود الشتات مكانهم. كما أن مذبحة قرية الصفصاف لا تقل دموية عن مذبحة قرية دير ياسين. ويصف الكاتب الإسرائيلي توم سيغيف ذلك بقوله : «رفع السكان العلم الأبيض، وقام الجنود الإسرائيليون بجمعهم وفصل النساء عن الرجال، وربط أيدي ما بين (٥٠-٦٠) فلاحاً، وإطلاق النار عليهم ودفنهم في حفرة. كما قام الجنود باغتصاب بعض النساء العربيات. وفي قرية الصالحة، حيث رفع العلم الأبيض أيضاً قاموا بقتل (٦٠ - ٧٠) رجلاً وإمرأة ! .. ترى كيف جاءوا بهذه المعايير الوحشية؟»[٢٩]. وقد كانت قرى: قبية، ونحالين، والقسطل، واللطرون، وعمواس أمثلة حية على هذا الاتجاه ولذات الهدف، وصولاً لتغيير الطبيعة الديمغرافية لفلسطين. وأمام تعدد وتنوع هذه الأعمال الارهابية، اضطر كثير من الفلسطينيين إلى مغادرة بلادهم تاركين بيوتهم، آملين العودة إليها بعد وصول الجيوش العربية.

وللقتل في الفكر الصهيوني مبررات كثيرة : قتل باسم الشريعة الدينية، وقتل باسم الدفاع عن النفس، وقتل باسم الضرورة التاريخية، وقتل باسم التفوق والعنصرية، ومقابل ذلك كان كل عمل نضالي يقوم به الشعب الفلسطيني، ضد العصابات الصهيونية، تستغله الحركة الصهيونية أمام الرأي العام العالمي، وتقارنه بجرائم النازية ضد اليهود.

ولم يكن الإرهاب المسلح هو الوسيلة الوحيدة التي استخدمتها الحركة الصهيونية لترويع السكان العرب، بل كان يشمل أيضاً الحصول غير المشروع على الأسلحة. فالوكالة اليهودية كانت تساعد العصابات الصهيونية في الحصول على الأسلحة بسرقتها من الإمدادات البريطانية. ففي ربيع عام ١٩٤٣، اكتشفت سلطات الانتداب البريطاني شبكة صهيونية لتهريب الأسلحة بالتعاون مع بن غوريون والهستدروت، وقد غضت بريطانيا الطرف عن ذلك، وعن التشكيلات السرية العسكرية اليهودية. وخلال الفترة التي خفضت بريطانيا قواتها في فلسطين (١٩١٩ - ١٩٢٩) وحتى انتفاضة البراق عام ١٩٢٩، لم يبق في فلسطين سوى وحدات صغيرة من القوات البريطانية. وخلال الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩) اضطرت بريطانيا إلى إحضار تعزيزات عسكرية إضافية لضمان أمن اليهود ومستعمراتهم، بالتعاون

مع القوات العسكرية الصهيونية(١٠).

وفي أيلول / سبتمبر ١٩٤٤ أسفرت الجهود الصهيونية عن تكوين جيش يهودي في بريطانيا. وفي العشرين من ذلك الشهر أعلنت وزارة الحرب البريطانية أنها قررت أن تساعد في تشكيل لواء يهودي له علمه الخاص. وقد أصبح معظم أفراد اللواء هم نواة الجيش الإسرائيلي لاحقاً (١١).

أما عن الجهود الصهيونية العسكرية في الولايات المتحدة، فقد تجلت بوضوح في الرسالة الموجهة من قادة الحركة الصهيونية في أمريكا إلى قادة الحركة الصهيونية الفرنسية: «إن لجنتنا العسكرية تعمل - بالتنسيق مع الهاغاناه - من أجل تنظيم الدعم العسكري الذي يجب أن يؤمن لإسرائيل. وقد وافقت الحكومة الأمريكية على أن تعطي لجنتنا العسكرية قائمة بأسماء الجنود الأمريكيين السابقين. لهم يستطيع ضباطنا، الذين يعملون على استمالة اليهود والشبان، الخدمة في القوات المسلحة الإسرائيلية. ويشجعنا هذا النجاح على تعبئة الشبان في فرنسا والبلدان الأخرى. ونحن بحاجة قبل كل شيء إلى الطيارين والاختصاصيين العسكريين الذين يكونون مستعدين للقتال إلى جانبنا إما بالإقناع أو مقابل أن يأخذوا مبلغاً جيداً»(١٢).

لقد حققت المنظمات الصهيونية انتصارها العسكري الأول عام ١٩٤٨ بفعل عدة عوامل أهمها تقاطع مصالح الحركة الصهيونية مع مصالح بريطانيا التي فرضت انتدابها على فلسطين. وضمنت صك الانتداب بنداً يلزمها بتنفيذ وعد بلفور، ثم الدعم غير المحدود الذي حصلت عليه الحركة الصهيونية من بريطانيا والنمسا وأمريكا بالإضافة إلى ضعف الأنظمة العربية. وقد نجم عن ذلك كله أن تمكنت العصابات الصهيونية من تجنيد أكثر من (١٠٠،٠٠٠) مقاتل واجهوا عدة آلاف من الجنود العرب الذين لا يملكون المقومات القتالية ولا القيادة السياسية الحقيقية. وقد ساهم في تفوق العصابات الصهيونية على الجيوش العربية مجتمعة استخدامها للطائرات الحربية في نهاية أيام القتال عام ١٩٤٨. وفي هذا الصدد يقول بن غوريون: إن كل عسكريي الصهيونية العظماء لم يطلعوا على بأنه إن الحلم الصهيوني لا يمكن تحقيقه إلا بالانتصار العسكري على العرب.

إن المتتبع لبناء القوة العسكرية الإسرائيلية قبل وبعد عام ١٩٤٨ يلاحظ بوضوح أن الحركة الصهيونية أولت البعد العسكري اهتماماً كبيراً ووضعته في مقدمة اه

السياسي. وتبنت شعاراً مفاده أن القوة العسكرية المتفوقة على العرب هي الكفيلة بقيام دولة إسرائيل وديمومتها*.

دور الجهاز المالي الصهيوني

استخدمت الحركة الصهيونية، أثناء استيطانها فلسطين، ما يشبه الأدوات المالية للدول الاستعمارية نفسها. فلقد أقامت المؤسسات المالية الصهيونية «صندوق الائتمان اليهودي» و«الصندوق القومي اليهودي». وكان مثلها في ذلك مثل شركة الهند الشرقية ودورها في استعمار الهند، حيث تم إطلاق اسم (الشركة اليهودية الاستعمارية) على المؤسسة المالية الصهيونية عام ١٩٠٢. ويؤكد ناحوم ساكولوف، مؤرخ الحركة الصهيونية، التماثل بين التجربة الاستعمارية في فلسطين وغيرها من التجارب الاستعمارية الأخرى. إذ كتب يقول: «إن رودس لحا إلى الشركات المالية لمساندته. ولقد خلق سيسل رودس - بمليون جنيه فقط - روديسيا»! أما هرتزل فقد

* ومنذ ذلك الحين الى الآن، أصبحت الولايات المتحدة تعامل إسرائيل على أنها الدولة الأولى بالرعاية من حيث تلقيها المساعدات المختلفة وخاصة على الصعيد العسكري. مقارنة بجميع الدول التي تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة. فإسرائيل مستثناة من بعض القوانين الأمريكية ومن المراقبة المطبقة على كل من يتلقى المساعدات الأمريكية. ومن المعروف أن إسرائيل تتلقى مساعدات امريكية سنوية لا تحصل عليها أية ولاية أمريكية بعدد سكان مماثل لعدد سكان إسرائيل. ومنذ أن بدأ برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية الرسمية لإسرائيل عام ١٩٤٩، قامت حكومة الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بـ ٢٨,٢٠١ مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية منها ١٦,٠٦٥ مليار دولار كمنح و (٢١٣,١١) مليار دولار يسددها دافع الضرائب الأمريكي.

المصدر: شون ل. نيونج. المساعدات الأمريكية لإسرائيل: دليل شامل. قضايا شرق أوسطية (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط. العدد الثالث والرابع. نيسان/ابريل ١٩٧٩). ص ١٥٤.

وبسبب كفاءة القيادات الصهيونية، وقدرتها على التنظيم والتخطيط، وتوافق الهدف الصهيوني مع تطلعات الدول الاستعمارية، أصبحت إسرائيل الدولة الأكثر تسليحاً والأفضل تدريباً في الشرق الأوسط. بفعل تدفق سيل المساعدات العسكرية على إسرائيل من حلفائها وبخاصة فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. فخلال الخمسين سنة الماضية هاجمت إسرائيل الدول العربية أكثر من أية دولة أخرى في الشرق الأوسط واحتلت أراضيها بشكل متكرر، وكانت الحكومة الأمريكية تدعمها في كل حروبها. وقد أدانت الأمم المتحدة العدوان الإسرائيلي، وأصدرت العديد من القرارات التي تطالبها بالانسحاب ولكن إسرائيل تجاهلتها جميعها. فالقيادة الإسرائيلية لا ترى أية نهاية للاستنفار العسكري الدائم حتى لو تم عقد اتفاقيات سلام مع معظم بل جميع الدول العربية.

رأى في تجنيد أموال البرجوازية اليهودية أمثال روتشيلد، ومونتيفيوري، وموريس[...] هيرش، أمراً يمثل مقدمة أولوياته (٤٤).

وقد تشكل الجهاز المالي الصهيوني من مكونات أساسية هي:

(١) صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، أو البنك الصهيوني

عندما وضع هرتزل كتابه «الدولة اليهودية» أبدى اهتماماً شديداً بإقامة بنك صهيوني، حيث اكتشف هرتزل أنّ عملية الهجرة والاستيطان في فلسطين [...] مثل هذا البنك - تصبح صعبة التحقيق، وقد قام هرتزل بنشاط مكثف من أجل أن يبدأ البنك أعماله قبل افتتاح المؤتمر الصهيوني الثاني. وبالفعل أصدر المؤتمر قراراً يشجع إقامة صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، على أن يقتصر عمل الصندوق على المشرق وبخاصة سورية وفلسطين (٤٥). وحرصاً على سيطرة الصهيونيين على البنك وشؤونه فقد تمّ تخصيص مائة سهم من الأسهم التأسيسية والبالغ عددها (٢٠٠) للجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية العالمية. وقد أعلن هرتزل رسمياً بدء أعمال البنك قبل انعقاد المؤتمر الخامس في ١٩٠١/١٢/٢٦ ولدى انعقاد المؤتمر الصهيوني السادس كان (صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار) قد حقق ربحاً بلغ (٦٠٠٠) جنيه، أما فروع صندوق الائتمان فكانت منتشرة في لندن واسطنبول وفلسطين (بنك أنجلو - فلسطين) (٤٦).

(٢) الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيمث)

تعود فكرة تأسيس الصندوق القومي اليهودي إلى عام ١٨٨١، عندما اقترح موسى لينلبوم إنشاء صندوق قومي يهودي، ثم طرحت الفكرة مرة أخرى من قبل البروفيسور هيرمان شابيرا في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، بعد ذلك بحث أمر إنشاء هذا الصندوق في جميع المؤتمرات الصهيونية اللاحقة، إلا أنه لم يتحقق عملياً إلا في المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١، على أن يغطي رأسمال الصندوق من تبرعات اليهود الطوعية في جميع أنحاء العالم. ومع بدء أعمال المؤتمر الصهيوني السادس كان الصندوق القومي اليهودي قد جمع (١٠٠٠٠) جنيه (٤٧).

لقد انحصر الهدف الأساسي للصندوق بشراء الأراضي فقط في سورية وفلسطين، وبعد تأسيسه فوراً، باشر الصندوق القومي اليهودي نشاطه، واتخذ من

دائماً مقراً له. لكنه انتقل عام ١٩٢٢ إلى القدس. وفي المؤتمر الصهيوني السادس حددت أهداف الصندوق بشكل تفصيلي وكان أهمها:

١. جمع الأموال من يهود العالم كافة وشراء أراض تؤول ملكيتها للشعب اليهودي.

٢. يقتصر شراء الأراضي على فلسطين والدول المجاورة.

٣. تعطى الأفضلية في الشراء للأراضي الزراعية وأراضي الحدائق والغابات.

٤. لا يجوز بيع هذه الأراضي حتى لليهود، ويحق للصندوق استصلاح هذه الأراضي وتطويرها وتأجيرها لليهود فقط.

في سنة ١٩٠٥، تمكن الصندوق من شراء ما مجموعه (٤٦٠٠) دونم. وفي نهاية ١٩١٩ كانت موجودات الصندوق من الأراضي أكثر من ١٦.٣٦٦ دونماً. وفي عام ١٩٢٠ تمكن الصندوق من توسيع نطاق مشترياته بشكل ملحوظ بعد إصدار قانون ملكية الأراضي، الذي سنته الإدارة المدنية بزعامة هربرت صموئيل *، والتي كانت تتمتع بثقة وتأييد المنظمة الصهيونية العالمية (١٨).

بالإضافة إلى ذلك، رشحت حكومة الانتداب البريطاني الصندوق القومي اليهودي، باعتبار أهدافه مفيدة للمصلحة العامة. وتم تسجيله كشركة يحق لها شراء الأراضي واستصلاحها. ونتيجة للتسهيلات البريطانية ارتفعت موجودات الصندوق من الأراضي، من (٢٢.٣٦٣ دونماً) عام ١٩٢٠ إلى (٩٣٦.٠٠٠ دونم) في أيار/ مايو عام ١٩٤٩.

وإثر نكبة ١٩٤٨ في فلسطين، وخروج الأغلبية الساحقة من أهلها للدول العربية المجاورة، تركت مساحات واسعة من الأراضي. وتمكن الصندوق، بموجب اتفاقية عقدها مع الحكومة الإسرائيلية، من شراء (٢ر٣٧٣ر٦٧٦) دونماً من تلك الأراضي، التي سميت الأراضي المهجورة. وضمنت تلك الاتفاقية أن لا يتأثر وضع هذه الأراضي نتيجة أية تسوية تتم في المستقبل في فلسطين (١٩).

في البداية، كانت سياسة الصندوق، في شراء الأراضي، التركيز على الأراضي الصالحة للزراعة لإقامة المستوطنات الزراعية. وقد أصبحت الأهداف الاستراتيجية للصهيونية لاحقاً تتقدم من حيث الأهمية على عامل مساحة الأرض وصلاحيتها. وأصبح التركيز على شراء الأراضي في المناطق القريبة من الحدود من الأهداف

* المندوب السامي البريطاني بفلسطين

التي رسموها لدولتهم، لذلك يمكن القول: إن الصندوق القومي كان أحدى الأدوات الفعالة في تنفيذ الأهداف السياسية للحركة الصهيونية.

(٣) الصندوق التأسيسي لفلسطين (الكيرن هايسود)

انشئ الصندوق التأسيسي لفلسطين في لندن عام ١٩٢١، وكانت مهمته في تنفيذ كل ما له علاقة بوعد بلفور، وقد تم نقل المركز الرئيسي من لندن إلى القدس عام ١٩٢٦. يقول حاييم وايزمن : «في عام ١٩٢٧ ـ في شهر حزيران ـ تم جمع ما لا يقل عن ٥٠ مليون جنيه في مادبة إفطار في لندن وقد تولى الصندوق تغطية الاحتياجات المالية لكل من لجنة فلسطين السياسية في لندن ومنظمة هداسا الطبية، علاوة على ما قدمه من أموال الصهيونية مثل : شركة فلسطين للكهرباء، وشركة فلسطين للبوتاس، الرهونات العام في فلسطين. أما نفقات الصندوق الأساسية فكانت في الاستيطان من جهة، والخدمات من جهة أخرى (٥٠).

ويمكن القول : إن صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، والصندوق القومي اليهودي، والصندوق التأسيسي لفلسطين، كلها لعبت مجتمعة دوراً مهماً في عمليات شراء الأراضي وتمويل عمليات الهجرة والاستيطان والصناعات اليهودية. إقامة الكيان الصهيوني. لقد تلقت إسرائيل ـ في السنوات العشر الأولى من صندوق «الكيرن هايسود» مساعدات بلغت (١٣٠٠) مليون دولار: ولم جهود الحركة الصهيونية في المجال المالي على هذه المؤسسات الثلاث، على اجتذاب رؤوس الأموال الصهيونية، وتوظيفها في شراء الأراضي، المهاجرين إلى فلسطين والإنفاق على المستوطنات (٥١).

إن الصهيونية ، كايديولوجيا وكتنظيم سياسي، تحمل صفة دولية تخدم البرجوازية اليهودية الكبرى التي في العالم الرأسمالي. كذلك، فإن ابداء رأس المال الصهيوني، لم ينشأ من وجهة النظر الأيديولوجية فحسب، وأيضاً من وجهة النظر التجارية. وما نعنيه برأس المال الصهيوني هو الذي يملكه اليهود وغير اليهود، هؤلاء الرأسماليون هم الذين يمولون الحركة الصهيونية في العالم، ورأس المال الصهيوني هذا يسيطر على الاقتصادية في عدد من الدول وخاصة التي فيها تجمعات يهودية. أما أهدافه

١ . ازدياد نفوذ رأس المال الصهيوني في نظام الاحتكارات الدولية.

٢ . العمل للإشراف على معظم يهود العالم لكي يشكلوا احتياطاً بشرياً لتنفيذ مخططاتهم.

٣ . تحقيق الحلم الصهيوني (إسرائيل الكبرى).

٤ . القيام بنشاطات معادية لكل ما هو عربي أو متعاطف مع العرب (٥٢).

فمن المعروف أن الراسمالية اليهودية، التي تسيطر على الحركة الصهيونية العالمية، تتمتع بنفوذ كبير داخل الراسمالية الأمريكية، وأن شخصيات صهيونية مثل: روكفلر، روتشيلد، لازار، وليمان ، يسيطرون على رأس المال التمويلي في الولايات المتحدة وأوروبا، ثم على إصدار الأوراق المالية والقروض وعلى التجارة والصناعة، وخاصة الصناعة العسكرية.

ومن المؤكد أن احداً لم يتقدم مجموعةً روكفلر في دورها البارز في عملية بناء اسرائيل، فهذه المجموعة هي التي كونت «ستاندارد أويل»، وهي التي أسست مصرف «تشيس منهاتن» الذي يعتبر معقل القوة المالية الصهيونية والذي تملك الراسمالية اليهودية حوالي ٦٠٪ من رأسماله، كما أن مصرف «ليومي» ومصرف «تنمية إسرائيل» هما فرعان من فروع مصرف تشيس منهاتن، والواقع أن جزءاً كبيراً من عائدات الاحتكار النفطي لـ «روكفلر» الذي يعمل في الدول العربية، وخاصة السعودية، يذهب إلى تدعيم إسرائيل تحت أسماء وعناوين شتى (٥٣).

ومن بين ممولي إســرائيل الدائمين بارونات أســرة «روتشــيلد» التي مــولت الاستيطان في فلسطين في السبعينيات من القرن الماضي، وأصحاب المليارات من أسرة «ليمان» و «اسحق ويلفسون» صاحب أكبر المؤسسات التجارية في أوروبا، والمليونير البريطاني اللورد «إسرائيل زيفي» الرئيس الفخري للاتحاد الصهيوني البريطاني، وأسرة لازار الاحتكارية التي يمتد نشاطها في القارات الثلاث، وفي هذا السياق، ذكرت مجلة التايمز انّ «من المستحيل ان يقف مصرف في وول ستريت على رجليه إذا تجرا ان يرفع راسه امام مصارف لازار»، فهذه العائلة تشرف على مؤسسات صناعية وبنكية تقدر بـ (١١,٣) مليار دولار، ولا ينحصر نشاط هذه العائلة ـ التي تمول المنظمات الصهيونية ـ في الولايات المتحدة، بل يمتد إلى أوروبا وجنوب افريقيا (٥٤).

وقد بات الحديث معروفاً منذ امد طويل، عن المئتي أسرة صهيونية التي تحكم فرنسا، والستين امراة اللاتي يحكمن الولايات المتحدة، والخمسين قطباً من أقطاب المال الذين يتحكمون بسياسة كندا، وهؤلاء جميعهم توحدهم ايديولوجية صهيونية

مشتركة وهدف مشترك هو دعم المنظمات الصهيونية في العالم، وبالتالي دعم اسرائيل.

إن المتتبع للتدفقات المالية الصهيونية يجد أنها - في أحسن الأحوال - لا تتعدى مساعدة يهود العالم ودولة اسرائيل، فالتبرعات المالية، التي تقدمها المنظمات اليهودية خلال الحملات الانتخابية في أوروبا وامريكا، هدفها الأساسي خدمة إسرائيل وحماية المصالح الصهيونية داخل تلك الدول وخارجها، ولدى تحليل العوامل، التي تساعد على تدفق رؤوس الأموال إلى اسرائيل، يتبيّن أن الأخيرة هي المركز السياسي للصهيونية العالمية، وان الصهيونية العالمية حقيقة ملموسة، ونضم مجموعة من بيوتات المال الضخمة الممثلة بما يقارب (١٠٠٠) عائلة في العالم، وإن القسم الأكبر من هذه العائلات من أصل يهودي ومعروفون بولائهم للصهيونية ولإسرائيل. ورأس المال الصهيوني، الذي يعتبر المول الرئيسي لنشاط المنظمة الصهيونية العالمية ولاسرائيل، يلعب دوراً بارزاً في تحديد الاستراتيجية الإمبريالية العالمية، فمصير إسرائيل مرهون بمصير رأس المال الصهيوني الذي هو جزء لا يتجزأ من رأس المال العالمي.

دور القوى الصهيونية في الهجرة والاستيطان

لقد مضى أكثر من قرن على بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، إلا أن وتيرة الاستيطان اختلفت من فترة لأخرى تبعاً للظروف السياسية. ومن جهتها، عملت الحركة الصهيونية منذ البداية على استقطاب يهود العالم حول الفكرة وتوفير الظروف المواتية لهجرة وتهجير يهود العالم إلى فلسطين ، بالترغيب: (الصلات الدينية المزعومة) والترهيب : (الضغط على جماهير اليهود في البلاد التي يعيشون فيها، وتحديد اتجاه واحد لهم هو : فلسطين).

ولتحقيق ذلك، استثمرت الحركة الصهيونية المآسي التي ألمت بيهود العالم منذ عام ١٨٨١ وحتى « المحرقة Holocaust» ، فمع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ركزت الحركة الصهيونية على الاستيطان واعتبرته أهم وسيلة لتهويد فلسطين، ومنذ ذلك الوقت وضع الصهاينة برنامجاً استيطانياً يهدف إلى احتلال الأرض كخطوة أولى لإقامة (اسرائيل الكبرى)، وكانت برامج الاستيطان بعد مؤتمر بال لا تتم بشكل عشوائي، بل بموجب دراسات علمية ميدانية يقوم بها متخصصون يهود في ميادين متعددة كالتربة، والزراعة، والهندسة، والجغرافية، والمياه.

في البداية، كانت عمليات التسلل اليهودي إلى فلسطين تتمثّل في ترحيل

مجموعات صغيرة من اليهود بالتنسيق ما بين: الدول الاستعمارية والسلطة العثمانية والحركة الصهيونية. لقد أكد هرتزل في «مذكراته» أن مجرد التفكير بالهجرة كان قد اطلع عليه السلاطين العثمانيون، وأن وصول أول موجة مهاجرين كان بمعرفتهم[٥٥]. ولاحقاً، تحول الاستيطان إلى هجرات جماعية منظمة تحت رعاية حكومة الانتداب البريطاني، فلقد أعلن المتطرف جابوتنسكي عام ١٩٢٤ «أن هدف الصهيونية هو إنشاء دولة يهودية تمتد أراضيها على ضفتي الأردن، أما النظام فهو الاستيطان بكثرة ويجب أن لا نتوقف على الرغم من إرادة الشعوب غير الأهلة، تحت حماية قوات مستقلة وجدار فولاذي، وهذا الجدار الفولاذي هو دعم حكومة في فلسطين لا يكون فيها للعرب أي تأثير».

واستمر هذا الوضع حتى صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ الذي أسفر عن منح ما مساحته ٥٦٪ من أراضي فلسطين للحركة الصهيونية، لكي تقيم عليها دولتها اليهودية[٥٦].

لقد استندت الحركة الصهيونية منذ البداية إلى دعم الدول الاستعمارية لتحقيق الوطن القومي، ابتداء من صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ حتى صدور قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وقد تم الاستيطان على مراحل، فقد سبق قيام إسرائيل ست موجات من الهجرة:

المرحلة الأولى (١٨٣٩ ـ ١٨٨١) : كانت هذه الهجرة بعيدة عن أي طابع سياسي، فقد هاجر اليهود في هذه المرحلة بمجموعات صغيرة وبدوافع دينية، وقد ترافق وصولهم مع قيام عدد من المشاريع الاستيطانية لسد الحاجة التي كان يعاني منها هؤلاء المهاجرون. وابرز الأمثلة على ذلك مشاريع «جمعية الأليانس»* اليهودية في الستينيات، ومشاريع روتشيلد في السبعينيات من القرن الماضي. وقد اندمجت هذه الأعداد القليلة ـ التي لم تتجاوز ٢٥٠٠٠ يهودي ـ اندماجاً كلياً مع السكان الأصليين،

* جمعية الأليانس اليهودية L'Alliance Israelite : انشأها اليهود الفرنسيون سنة ١٨٦٠، وقد كان لهذه الجمعية دور مهم في الاستعمار الزراعي عندما انشأت سنة ١٨٧٠ أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين باسم (مكفيه إسرائيل: رجاء إسرائيل) على ٢٫٦٠٠ دونم من اراض تابعة لقرية يازور بالقرب من يافا، وقام بتمويل المشروع البارون دي روتشيلد، والبارون موزس دي هيرش، وكان من بين مؤسسي هذه الجمعية الحاخامات، والتجار، والمهندسون، والأساتذة، أي كل ممثلي الفئات العليا من اليهود.

المصدر: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، ص ٥٣٩.

وكان سكنها مقصوراً على المناطق الدينية، بالقرب من الخليل والقدس وصفد وطبريا، وشكلت فيما بعد النواة الأولى (اللّيشوف ـ أي التجمع اليهودي على أرض فلسطين)، وحتى عام ١٨٥٥ لم يكن لليهود سوى أملاك بسيطة مجاورة للأماكن الدينية.

ومع صدور قانون تمليك الأجانب العثماني سنة ١٨٦٩ تطور «اللّيشوف»، فقد اقدم الثري اليهودي البريطاني السير موزيس مونتيفيوري على شراء أراضٍ خارج منطقة القدس أصبحت فيما بعد نواة الحي اليهودي خارج بلدة القدس. كما اشترى البرتغالي جوزيف ناسي قطعة أرض واقام مستعمرة زراعية عليها. وحصلت جمعية الأليانس الإسرائيلية ـ الفرنسية على قرار عثماني استاجرت بموجبه (٢٦٠٠) دونم من أراضي قرية يازور بالقرب من يافا، واقامت عليها مدرسة زراعية يهودية. وقد أدّت هذه المدرسة دوراً رئيساً في الاستيطان الزراعي في فلسطين. وفي سنة ١٨٧٨ اقدم الصحفي اليهودي يوتيل موشي سلومون على شراء (٣٢٧٥) دونماً من أراضي قرية ملبّس، ثم قطعة أخرى مساحتها (١٠,٠٠٠) دونم، وعلى هاتين القطعتين اقيمت مستوطنة بتاح تكفا من قبل جماعة دينية يهودية، وهذه أول مستعمرة صهيونية استيطانية في فلسطين (٥٧).

المرحلة الثانية (١٨٨٢ ـ ١٩٠٣) : في هذه المرحلة بدأ الاستيطان المنظم والمدروس، وهذا ما أكده هرتزل لاحقاً لوزير خارجية بريطانيا عام ١٩٠٢ بقوله : «سنؤسس شركة استيطان (الشركة اليهودية الشرقية)* بمبلغ ٥ ملايين جنيه كراسمال لهذه الشركة التي تقوم بأعمال الاستيطان حسب التخطيط: يذهب موظفون تقنيون وخبراء زراعة حالاً إلى هناك لتهيئة الطرق وسكك الحديد والموانئ ولدراسة المساحات وتقسيمها» . وقد بدأت خلال هذه الفترة الهجرات الجماعية، فكانت الهجرة الأولى التي وقفت وراءها «حركة أحباء صهيون»، ثم الهجرة الثانية التي أعقبت مؤتمر بال عام ١٨٩٧، حيث تم في هذا المؤتمر وضع الأسس العملية للسياسة الاستيطانية . وكان مجموع الأراضي ـ التي تم امتلاكها عشية مؤتمر بال ـ (٢٦٨,٢٧٨) دونماً، وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في الفترة المذكورة (٣٠) الف يهودي (٥٨).

المرحلة الثالثة (١٩٠٤ ـ ١٩١٨): تم في هذه المرحلة إنشاء المستوطنات التعاونية بناء على مقررات المؤتمر الصهيوني التاسع، ففي عام ١٩١١ تم إنشاء مستوطنة

* تم تأسيس هذه الشركة على غرار شركة الهند الشرقية التي كان لها الدور الرئيسي في احتلال الهند.

«مرحفياه» وهي أول مستوطنة تعاونية أقيمت على أراضي بلدة الفولة جنوب الناصرة. وخلال هذه الفترة تم تهجير (٤٠) ألف يهودي، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٩، أصبح عدد من يستوطن فلسطين (٥٥) الف يهودي[٥٩]. ساعدهم في ذلك صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ الذي فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

المرحلة الرابعة (١٩١٩ - ١٩٢٣) : وقد جاءت في أعقاب وعد بلفور مروراً بالانتداب البريطاني وحتى عام ١٩٢٣، ومعظم المهاجرين كانوا من الروّاد (حالوتسيم) الذين ينتمون إلى منظمة (هيمالوتس : الرائد) التي تأسست في روسيا عام ١٩١٩ ثم تأسست لها فروع اضافية في دول أخرى، وكان هدفها تدريب فئة الشباب من اليهود على الأعمال الزراعية قبل التوجه إلى فلسطين. ولقد تحدث أحد مندوبي الحركة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر الذي عقد في براغ خلال الفترة (١ - ١٩٢١/٩/٤) قائلاً : «إن أهم عمل سياسي يمكن القيام به هو تجديد الهجرة إلى فلسطين من أجل تقوية الدفاع عن مركز الصهيونية في فلسطين، وإن الأولويات لا يمكن أن تكون موضع نقاش في الحركة الصهيونية ، وإن هذه الأولويات الصهيونية هي منح حرية الهجرة إلى فلسطين، والاستيطان». وخلال هذه الفترة أصبح مجموع المهاجرين (٣٥) الف يهودي [٦٠].

المرحلة الخامسة (١٩٢٤ - ١٩٣٨) : حصلت موجتا هجرة خلال هذه الفترة، الأولى امتدت حتى عام ١٩٣١ وهاجر خلالها إلى فلسطين (٨٢) الف يهودي إثر الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد ساهمت الولايات المتحدة في نجاح هذه الهجرة حين اغلقت أبوابها أمام المهاجرين اليهود. والثانية امتدت حتى عام ١٩٣٨ حيث هاجر خلالها (٢٠٠) الف يهودي من المانيا إلى الولايات المتحدة ، ثم توجه معظمهم إلى فلسطين [٦١].

المرحلة السادسة (١٩٣٩ - ١٩٤٨) : انتقل إلى فلسطين خلال هذه الفترة (١١٨) الف يهودي.

على أنّ الجدول التالي يبين تطور عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال السنوات ١٨٣٩ - ١٩٤٨:

السنوات	عدد المهاجرين
١٨٣٩ ـ ١٨٨١	٢٥,٠٠٠
١٨٨٢ ـ ١٩٠٣	٣٠,٠٠٠
١٩٠٤ ـ ١٩١٨	٥٥,٠٠٠
١٩١٩ ـ ١٩٢٣	٣٥,٠٠٠
١٩٢٤ ـ ١٩٣٨	٢٨٢,٠٠٠
١٩٣٩ ـ ١٩٤٨	١١٨,٠٠٠

ويتضح من الجدول أعلاه أن عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بلغ خلال الفترة ١٨٣٩ ـ ١٩٤٨ ما مجموعه (٥٤٥) ألف يهودي، ثم بلغ مجموعهم ـ بسبب الهجرة والزيادة الطبيعية ـ (٦٥٠) ألف يهودي(*) أي أن الهجرة ساهمت بنحو ٨٥٪ من إجمالي الزيادة اليهودية في فلسطين ، في حين ساهمت الزيادة الطبيعية لليهود بـ ١٥٪ فقط. وطبعاً، ما كان لكل هذا الجهد الصهيوني أن ينجح في تحقيق هذه الإنجازات لولا الدعم البريطاني الكبير له.

فكيف تم ذلك ؟

يمكن تلخيص السياسة الاستيطانية خلال سنوات الانتداب بما يلي :

١ ـ تسخير الإمكانيات كافة لتشجيع الهجرة.

٢ ـ إنشاء المستعمرات لاعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية.

٣ ـ تنظيم العلاقة بين المؤسسات المختصة بالاستيطان (الكيرن كيمت، الوكالة اليهودية).

٤ ـ العمل على تهويد المدن الكبرى.

٥ ـ العمل على إنشاء بنية تحتية اقتصادية وعسكرية.

٦ ـ تنظيم عملية الدفاع عن المستعمرات.

● لقد ارتفع عدد المهاجرين اليهود إلى (١,١٧٤) ألف يهودي عام ١٩٤٩.

اما المجالات التي نشطت فيها المنظمة الصهيونية ـ لتدعيم الاستيطان في فلسطين ـ فهي :

١ . تنظيم الهجرة ونقل المهاجرين وممتلكاتهم إلى (ارض إسرائيل).

٢ . التركيز على هجرة من هم في سن الشباب.

٣ . تطوير المستوطنات الزراعية ، التي كان لها دور حاسم في تثبيت الأرض بأيدي اليهود.

٤ . شراء الأراضي.

٥ . الاشتراك في جميع مشروعات التنمية.

لقد ترافقت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ـ واستيلاء اليهود على الأراضي بمساعدة بريطانيا من جهة، وتفعيل دور المؤسسات المالية اليهودية من جهة أخرى ـ مع تطور إقامة المستوطنات، ويمكن تقسيم تطور مراحل الاستيطان قبل عام ١٩٤٨ على النحو التالي :

١ ـ من عام ١٨٤٠ ـ ١٨٨٢ انشئت (٦) مستوطنات.

٢ ـ من عام ١٨٨٢ ـ ١٩٢٠ (١٦) مستوطنة.

٣ ـ من عام ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨ ارتفع عدد المستوطنات لتبلغ (٢٧١) مستوطنة.

وخلال سنة ١٩٤٨، استطاعت الحركة الصهيونية أن تحقق أعظم إنجازاتها والمتمثلة بإخلاء الأرض من الفلسطينيين وتوطين المهاجرين، وهذا ما أكده موشي شاريت في رسالة بعث بها إلى ناحوم غولدمان عام ١٩٤٨ قائلاً : «إن إخلاء العرب هو حدث رائع في تاريخ إسرائيل، وهو يعتبر، في مفهوم معين ، أروع من إقامة دولة إسرائيل نفسها»[١٢].

مما تقدم يمكن القول: ان الاستيطان في الأراضي المحتلة شكّل ـ وما زال يشكل ـ أحدى الدعائم الأساسية لتثبيت اقامة واستمرار اسرائيل، وقد أدّى الاستيطان دوراً بارزاً في الاستيلاء على الأراضي سيما وأن الصراع العربي ـ الصهيوني يدور حول الأرض، حيث حددت الحركة الصهيونية هدفها منذ البداية بالتأكيد على أن بناء الدولة لا يتم إلا ببناء المستوطنات. لقد رفعت الحركة الصهيونية شعار «الأرض لنا حين نحتلها ونقوم بإعمارها»، ومن هذا المنطلق مضت الحركة الصهيونية في استعمار فلسطين، وعندما اتخذت قرارها باستعمار فلسطين لم تكن تبالي كثيراً بوجود الفلسطينيين العرب هناك، وهذا ما يؤكده هرتزل في

يومياته بقوله : «إذا انتقلنا إلى منطقة فيها حيوانات مفترسة سنلقي بالسكان البدائيين للقضاء عليهم قبل طردهم خلف الحدود». ولقد كشف الباحث الإسرائيلي «بني موريس» في كتابه حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ أن الأوامر صدرت من بن غوريون «بتهجير الفلسطينيين بالقوة»(٦٣).

وقد ترجمت هذه الأوامر بارتكاب العديد من المجازر ابتداء من دير ياسين وانتهاء بقانا. إن المجازر نهج صهيوني ملازم للاستيطان، ولقد طبقت الحركة الصهيونية كثيراً هذا النهج ضد اليهود والعرب على السواء، فقد ارتكبت الحركة الصهيونية كثيراً من أعمال العنف والمؤامرات في الدول العربية ضد اليهود، لإحداث توتر في العلاقة بين المسلمين واليهود وبالتالي حملهم على الهجرة، وفي ألمانيا قامت الحركة الصهيونية ـ بالتنسيق مع الحركة النازية لتسهيل مهمتها ـ بتهجير جميع يهود ألمانيا إلى فلسطين.

يشير إبعاد الحركة الصهيونية ـ اليهود عن المجتمعات التي نشأوا فيها إلى أن الحركة الصهيونية هي حركة انعزالية تحول دون اندماج اليهود بأي مجتمع، وأن هذا الطابع الانعزالي عن المجتمعات الأخرى هو الوجه الآخر لعملية استيطان فلسطين وتشريد شعبها وإقامة كيان عنصري استيطاني. إن الحركة الصهيونية تعوّل كثيراً على الهجرة ، ولذلك قامت بتطبيق سياسة الترانسفير لطرد الفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئين، وإحلال اليهود المهاجرين، المنحدرين من بيئات مختلفة، محلهم ، بحيث أصبحت سياسة الترانسفير الشرط الأساسي والوحيد لتنفيذ مخطط الاستيطان لتحقيق حلم الحركة الصهيونية (باسرائيل الكبرى) التي يتجمع فيها ١٦ مليون يهودي من كافة مناطق العالم كما عبّر عنها بن غوريون بقوله: «إن يهودية أي يهودي لا تكتمل إلا بهجرته إلى إسرائيل» (٦٤).

إن سياسة تهجير اليهود إلى فلسطين، وطرد الفلسطينيين، والاستيلاء على أراضيهم.. هذه العناصر الثلاثة تشكل التجسيد العملي للصهيونية. إذ بدون الأرض، واستقدام أكبر عدد من يهود العالم، وبناء المستوطنات. لا يمكن لقادة الحركة الصهيونية أن يحققوا مشروع (الوطن القومي اليهودي) . وقد أكد ناحوم غولدمان، الزعيم الصهيوني المعروف ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي. البعد الكامن في حركة الهجرة إذ قال: «إن مستقبل الصهيونية العالمية يتوقف على الهجرة اليهودية إلى اسرائيل». لذلك نرى أن اسرائيل تسابق الزمن لتحقيق هذه العناصر الثلاثة ولكي تخلق حقائق على الأرض، فتضمن لنفسها التفوق الديمغرافي على العرب، خاصة في ظل زيادة معدلات الولادة لدى العرب وانخفاضها لدى اليهود، والتي يرونها

كابوساً يؤرّقهم في المدى البعيد، وتؤثر في مشروعهم التوسعي.

وهكذا نرى أن سياسة التهجير من جهة، وسياسة الاستيطان من جهة ثانية، هما وجهان لعملة واحدة وتصبان في هدف واحد هو : وضع اليد على الأرض العربية لتحقيق ما يسمى (أرض إسرائيل الكبرى) وخلخلة التركيب السكاني في الأراضي المحتلة، لتغليب العنصر اليهودي على العنصر العربي.

دور الأحزاب السياسية الصهيونية

إن الدور الذي تتولاه الأحزاب والمنظمات في تاريخ المشروع الصهيوني يعتبر فريداً من نوعه. فلقد كانت هذه الأحزاب والمنظمات الأداة الرئيسية التي حملت على عاتقها تنفيذ هذا المشروع، وإقامة ذلك الكيان والتجمع الاستيطاني الصهيوني. وبخلاف معظم الأحزاب الأخرى في العالم، والتي تتشكل داخل الوطن الأم، فإن الأحزاب الصهيونية لم تتشكل داخل فلسطين، بل هي أحزاب ولدت خارج الأرض الفلسطينية وأوجدت التجمع الاستيطاني الصهيوني بدلاً من أن تكون نتاجاً له، وقد قامت هذه الأحزاب بمهام: التعبئة، والهجرة ، والاستيطان، والاستيعاب، ثم بناء المؤسسات التي تكونت منها الدولة الصهيونية.

كان يهودا الكالاي (١٧٩٨ ـ ١٨٧٨) أول من دعا إلى إقامة مستعمرات يهودية في فلسطين، وذلك في برنامجه (برنامج الخلاص الذاتي)، ودعا فيه إلى إقامة مستعمرات يهودية في فلسطين، وانطلق من هذا البرنامج للاتصال بأثرياء اليهود لكسب تأييدهم السياسي والمالي.

من بعده، جاء الحاخام البولوني زفي هيرش كاليشر (١٧٩٥ ـ ١٨٧٤) فدعا، في كتابه (البحث عن صهيون) سنة ١٨٦٢ ، الممولين اليهود لإنشاء مستعمرات زراعية في فلسطين لاسكان فقراء اليهود من أوروبا الشرقية، وقد نجح في اقناع عدد من اليهود بشراء مساحات من الأراضي قرب مدينة يافا سنة (١٨٦٦)، كما تمكن من دفع جمعية (الأليانس اليهودية العالمية) التي تأسست في فرنسا عام (١٨٦٠) إلى تأسيس المدرسة الزراعية في يافا، وهي أول معهد زراعي يهودي في فلسطين[٦٦].

واثر اغتيال قيصر روسيا في سنة ١٨٨١ ـ وهو الحدث الذي أشعل شرارة الانفصال عند اليهود، واللاسامية عند الأمم الأخرى ـ تكونت حركة (أحبّاء صهيون). وقد نظم أعضاء هذه الحركة انفسهم في جمعيات، وطرحوا فكرة استيطان فلسطين واحياء اللغة العبرية، وكان ليو بنسكر أحد مؤسسي هذه الحركة

واول من دعا إلى إقامة الوطن القومي اليهودي، وكان لهذه الحركة دور مهم في نشر الدعوة الصهيونية في ألمانيا وبريطانيا والنمسا[٦٧].

وفي سنة ١٨٨٦، تكونت أول منظمة سياسية للبرجوازية اليهودية (الاتحاد الاسرائيلي العام) والتي كان هدفها - كما يقول الباحث الروسي كزيف - تمثيل مصالح البرجوازيين اليهود والانجليز والأمريكان والفرنسيين. ومنذ عام ١٨٦٧ كان (الاتحاد الاسرائيلي العام) يشارك عملياً في تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين[٦٨].

أما كتاب هرتزل (دولة اليهود) فقد صدر سنة ١٨٩٦ ودعا فيه إلى حل المسألة اليهودية بتشكيل الوكالتين التاليتين: (جمعية اليهود) و (الشركة اليهودية) وتعني الأولى المهمات السياسية، والثانية تنجز المهمات العملية. وكما ذكرنا سابقاً، فقد تم عقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧، وحضره حوالي ٢٠٠ مندوب عن مختلف الهيئات والمنظمات الصهيونية في العالم. وحدد هذا المؤتمر هدف الصهيونية بقوله «إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام»[٦٩]. لذلك، يمكن القول: إن مؤتمر بال لم يأت ليؤسس الحركة الصهيونية، بل ليوحّد منظماتها.

وحسب تأكيدات الحركة الصهيونية، فقد كان في عام ١٨٩٧ (٤٥٠) منظمة مختلفة في (٢٨) بلداً من بلدان العالم، تضم أكثر من مليوني عضو. وتصدر حوالي (١٠٠) صحيفة ومجلة بأكثر من (٣٠) لغة بما فيها اللغة العبرية. وقد كان (لمنظمة بناي بريت) و منظمة (أحباء صهيون) ما مجموعه (٣٧٠) فرعاً في روسيا وحدها. وكانت هذه الفروع الأخيرة وراء الهجرة الجماعية الأولى لفلسطين عام ١٨٨٢.

في البداية، لم يتبن أفكار المنظمة الصهيونية سوى البرجوازية اليهودية المرتبطة مصلحياً بالدوائر الامبريالية، أما عامة اليهود فلم يتقبلوا الأفكار الصهيونية، وبخاصة يهود أوروبا الشرقية، نتيجة شيوع الأفكار الاشتراكية بينهم. وعارضتها أيضاً الأوساط الدينية، واليهود الذين كانوا يطالبون بالاندماج، على اعتبار أنها تضر بمصالحهم في المجتمعات التي يعيشون فيها[٧٠].

ولتجاوز ذلك، أسست الحركة الصهيونية الأحزاب العمالية مثل (بوعالي تسيون) الذي أنشئ في روسيا عام ١٨٩٧، وأنشئ (الهستدروت) تحت غطاء اتحاد للعمال اليهود، ثم كان حزب (المابام) الذي كان له دور هام في المجال العسكري لا سيما قوة (البالماخ) الذي نجح في تسويق الكيان الصهيوني لدى الدول الاشتراكية حين طرح نفسه كحزب اشتراكي أممي.

ثم تبلورت أحزاب الصهيونية العمومية، التي قادت المنظمة منذ تأسيسها حتى أواسط الثلاثينات، وسارت على خطى ثيودور هرتزل، وكانت تعبر عن الأوساط البرجوازية الليبرالية اليهودية غير المنتمية إلى التيار العمالي أو الديني. فقد أدّت هذه الأحزاب دوراً أساسياً على صعيد توفير الغطاء المالي للمشروع الصهيوني من خلال انشاء الصندوق القومي اليهودي (كيرن كيمت ١٩٠٣)، والصندوق التأسيسي لاستيطان فلسطين (كيرن هايسود ١٩٢٠)، والجباية المالية في الولايات المتحدة وبلدان العالم الأخرى.

أما أحزاب اليمين الصهيوني بزعامة فلاديمير جابوتنسكي فدعت إلى هجرة يهودية مكثفة، وإلى احتلال فلسطين بالقوة ، وتكونت من هذه الأحزاب المنظمات الارهابية (الأرغون، شتيرن) . وقد كان لهذه الأحزاب دور فاعل أيام الانتداب البريطاني حين بثت الروح العسكرية العدوانية في المستوطنات من جهة، وارتكبت المجازر الوحشية ضد العرب من جهة أخرى. وفي السياق ذاته، تأسست حركة (مزراحي) في فينا عام ١٩٠٢ بقرار من المنظمة الصهيونية العالمية، لمواجهة الأوساط الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية، وتمكنت مع (المفدال) من السيطرة والتأثير في الفعاليات التربوية والاقتصادية[٧١].

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الحركة الصهيونية هي التي رسمت السياسات التي سارت عليها هذه الأحزاب، من خلال الدعم اللامحدود الذي تلقته هذه الأحزاب من مختلف قنوات المنظمة الصهيونية، ومن خلال الأحزاب تمتعت الحركة الصهيونية بتاييد واسع لدى جماهير اليهود ، جراء نجاحها المتواصل على درب اقامة دولة اسرائيل.

وعموماً، يمكن القول: ان هذه الأحزاب والتنظيمات والمؤسسات كانت احدى الأدوات الرئيسة في تنفيذ المشروع الصهيوني، وكان أهمها على الاطلاق (الهستدروت).

دور الاتحاد العام للعمال اليهود في اسرائيل (الهستدروت) :

تأسس (الهستدروت) في كانون الأول عام ١٩٢٠ في مدينة حيفا بفلسطين كاتحاد عام للعمال اليهود قبل ان تتشكل في اسرائيل حركات عمالية، أي انه جاء بخلاف جميع الحركات العمالية في العالم، التي تنشأ لتوحيد نقابات موجودة أصلاً، وهذه النشأة المعكوسة للهستدروت تفسر الأهداف السياسية للحركة

الصهيونية من وراء انشاء الهستدروت، وهي تحقيق الفكرة الصهيونية. ويعتبر
الهستدروت جزءاً لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني والهجرة
والتوطين. وكان جلّ أهدافه خلق مجتمع يتحول فيه جميع اليهود القادمين من
مختلف مناطق العالم، ومن خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة، إلى أعضاء
متجانسين في وطن قومي واحد، وقانون الهستدروت ينص على هذا الهدف: «إقامة
كومنولث يهودي في أرض اسرائيل» . وكان أول سكرتير عام للهستدروت، وأول
رئيس لوزراء اسرائيل دافيد بن غوريون، يصف أهداف الهستدروت قائلاً: «إن
الهجرة والاستيطان يؤلفان لوحي العهد للحركة العمالية الاسرائيلية . وهما
محفوران بأحرف من نار ودم على راية حركتنا»[٧٢] ، ومن أجل تحقيق هذين
الهدفين ، كان عليه أولاً أن يحقق احتلال الأرض، ثم احتلال العمل.

ومن المعروف أن الحركة الاستعمارية الصهيونية تختلف عن جميع الحركات
الاستعمارية في العالم، فالمستعمرون الأوروبيون كانوا يسعون لاستغلال ثروات البلد
المستعمر، بما في ذلك العمالة من مواطني ذلك البلد، وتحويلهم إلى طبقة مستغلة.
أما الحركة الصهيونية فقد حددت هدفها باقتلاع العمال العرب نهائياً من أرضهم
(احتلال الأرض) واحلال العمالة اليهودية مكانهم (احتلال العمل) تطبيقاً للهدف
الأساسي للمخطط الصهيوني ، المؤسس على أكذوبة، وهو الحصول على (أرض بلا
شعب)[٧٣] .

كذلك، فمن المعروف أن أوائل المستوطنين، الذين قدموا إلى فلسطين، كانوا
يستخدمون العمال العرب ـ وبشكل خاص في الزراعة ـ بسبب تدني أجورهم مقارنة
بالعمال اليهود، مما دفع القيادة الصهيونية ـ خلال موجة الهجرة الثالثة إلى
فلسطين (١٩٠٢ ـ ١٩٠٧) ـ إلى رفع شعار «العمل العبري» الذي يعتمد على طرد
العمال العرب من المصانع والمزارع اليهودية لإحلال عمال يهود مكانهم، حيث لا
مناص ـ حسب رأي قادة الصهيونية ـ من أن تستغل الأرض بأيد يهودية من جهة
ولخلق طبقة عاملة يهودية من جهة أخرى[٧٤] ، وكانت الحركة الصهيونية ترى أن
المستوطنات اليهودية تأسست بمال يهودي (تبرعات) من أجل تنشيط الهجرة
اليهودية إلى فلسطين واستيطانها، وما كان لليهود أن يتبرعوا بأموالهم لتوظف في
تشغيل العمال العرب [٧٥]، فيما رأى دافيد بن غوريون أن الأجور التي يتقاضاها
العمال العرب «تشكل ضرراً اقتصادياً يحيق بالمستوطنين اليهود» [٧٦].

ولما كان الهستدروت منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ خاضعاً بالكلية لقيادة الأحزاب
السياسية، فإن الجناح اليساري في المنظمة الصهيونية هو الذي عمل على تشجيع

مبدا (العمل العبري)، الأمر الذي أدى إلى صدامات في العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالي مع البرجوازية اليهودية، التي كانت تميل دائماً لاستخدام العمال العرب نظراً لأجورهم الزهيدة. وفي النهاية، كانت الوكالة اليهودية تتكفل بأعباء الفرق بين أجور العمال العرب المنخفضة وأجور العمال اليهود المرتفعة، ولقد ذكر ذلك عضو الكنيست ديفيد كوهين قائلاً : «إن التعصب للعمل العبري أصبح حالة هستيرية، فحين استأجر عدد من الصهاينة عمالاً عرباً، بسبب أجورهم المتدنية، لزراعة بعض الأشجار في غابة هرتزل، اقتلع الصهاينة تلك الأشجار ثم أعادوا زراعتها بأنفسهم».

وفوق رفع شعار (العمل العبري)، رفع شعار (الانتاج اليهودي) أيضاً، وأُجبر اليهود على شراء المنتجات اليهودية، حتى لو كان ثمنها مرتفعاً مقارنة بالمنتجات العربية، وقد وصل بهم الأمر حد مهاجمة ربات البيوت اليهوديات وإتلاف ما يحملن من انتاج الفلسطينيين العرب، وقد قام الهستدروت بتنظيم مظاهرات ضد اولئك الذين اشتروا منتجات عربية، أو استخدموا عمالاً عرباً. وينص دستور الصندوق القومي على أن من حق الصندوق مصادرة أرض المالك اليهودي، دون دفع أي تعويض إذا استخدم عمالاً من الفلسطينيين العرب. وأصدرت الوكالة اليهودية تحذيرات للمستوطنات التي تستخدم (الأغيار) وانها ستحرم من كافة أنواع المساعدات (مياه، اعتمادات، قروض) إذا تم ضبطها تستخدم عمالاً عرباً، لذلك قامت بتشكيل حاميات يهودية تقوم بالتفتيش على المؤسسات اليهودية التي تستخدم العمال العرب، حيث كانت هذه الحاميات تهاجم العمال الفلسطينيين أمام أعين السلطات البريطانية. ولم يكتف الهستدروت برفع شعار العمل العبري ، بل أطلق قطعانه العسكرية من أجل طرد العمال العرب من مواقع العمل الحكومية واحلال اليهود مكانهم[٧٧] .

نشط الهستدروت أيضاً في مجال الهجرة الجماعية، وقاوم كل محاولة للحد منها، ولعب دوراً اساسياً في جميع جوانب عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين من : نقل، وتأمين سكن، ورعاية صحية واجتماعية، وتعليم اللغة العبرية. وشارك الهستدروت في التشكيلات العسكرية الارهابية ، حيث كان ٦٠٪ من منتسبي الهستدروت من منظمة الهاجاناه والأرغون وشتيرن، وكانوا جميعهم أعضاء في المستعمرات الزراعية التي كان يشرف عليها الهستدروت، كما أن هذا الأخير أخذ على عاتقه اعالة عائلات المتطوعين في هذه المنظمات.

أما بالنسبة لدور الهستدروت الاقتصادي، وتأمين وسائل الانتاج في اقامة الدولة

اليهودية، فإن المجال يضيق هنا عن ذكر قائمة الشركات والمؤسسات والبنوك المملوكة كلياً أو جزئياً له. وباختصار، أنشأ الهستدروت عام ١٩٢١ مؤسسة (سولل بونيه) الاقتصادية، وهي مؤسسة كبرى للمقاولات الصناعية والإنشائية تنشط داخل اسرائيل وخارجها. وفي العام نفسه، تم تأسيس بنك العمال (هابوعاليم) برأسمال مشترك مع المنظمة الصهيونية العالمية. وفي عام ١٩٣٣ أسس شركة المواصلات (ايجد) التي تسيطر على ٦٥٪ من خدمات النقل الداخلية. وفي عام ١٩٣٦ أسس شركة (ميكروت) للمياه، وهي التي زودت جميع المستعمرات الصهيونية بالمياه. كذلك أسس شركة (زيم) للنقل البحري، وتعتبر أكبر شركة نقل بحري في اسرائيل.

ويشرف الهستدروت أيضاً على مجمع كور - أضخم مجموعة شركات صناعية. بالإضافة إلى اشرافه على مجموعة صناديق التقاعد والادخار، ومؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والتربوية والترفيهية. ولا شك أن امكاناته المالية والاقتصادية الهائلة قد مكنته من فرض سياسته الصهيونية على الغالبية العظمى من العمال اليهود. وبهذا الصدد، يقول الكاتب الاسرائيلي أوري أفنيري [illegible] العامل أن يطيع الهستدروت أو يتخلى عن الحفاظ على عائلته»(١١).

وعلى الصعيد الدولي، كان للهستدروت دور فاعل قبل قيام اسرائيل وبعدها في خدمة السياسة الخارجية للحركة الصهيونية. فالهستدروت عضو في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، ويشارك في اجتماعات منظمة العمل الدولية. وهي تقدم المشورة الفنية والمساعدات الاقتصادية لبعض الدول الافريقية والآسيوية. وتقيم معظم النقابات التابعة له علاقات وثيقة مع مثيلاتها في العالم. وبذلك يمهد الهستدروت الطريق أمام التغلغل الصهيوني، وخاصة في قارتي آسيا وافريقيا.

لقد ساهم الهستدروت في بناء دولة اسرائيل بدور لا يقل فاعلية عن الدور الذي لعبته المنظمات العسكرية، وذلك بسيطرته على الجماهير اليهودية وتنظيمها وتوفير فرص العمل لها بحيث إنه لم يكن يحق لأي عامل يهودي العمل إلا بعد أن يحوز بطاقة عضوية في الهستدروت. وعندما تشكلت الهاغاناه كانت مسيرة للهستدروت. تحولت الأخيرة إلى جهاز اداري وسياسي وقوة عسكرية، أما اليوم فيحضره ممثلة عن مختلف أوجه الحياة اليهودية(١٢).

وخلاصة القول أن مهمة الهستدروت لم تكن بتعبئة الطاقة العاملة اليهودية فحسب بل أيضاً خلقها وزرعها في فلسطين، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية التي تستطيع العمل فيها، وبالتالي تكوين الاقتصاد القومي اليهودي.

دور جماعات الضغط الصهيونية

يلاحظ المتتبع لنشاط الحركة الصهيونية الجهود الحثيثة التي بذلتها قيادة هذه الحركة لإقامة دولة اسرائيل، سواء على صعيد التحالفات والمناورات وبناء مراكز الضغط التي أدت إلى التأثير في كثير من القرارات السياسية الهامة، ابتداء من وعد بلفور، مروراً بالانتداب، وقرار التقسيم عام ١٩٤٧، والاعتراف باسرائيل عام ١٩٤٨، وأخيراً باتفاقيات السلام: من كامب ديفيد، إلى اتفاقات أوسلو، إلى وادي عربة. وفي هذا السياق قال حاييم وايزمن، في ندوة ألقاها في بريطانيا عام ١٩٢٧: «إذا كانت توجد اليوم مجموعة لامعة من الناس ابتداء من بلفور وانتهاء بأعضاء في البرلمان البريطاني يؤيدوننا، فإن ذلك جاء نتيجة للعمل البطيء والمنظم والشاق والطويل»(٨٠). وما كان في الماضي فهو قائم اليوم وغداً... لكن يبقى السؤال :

كيف يتحكم النفوذ اليهودي في امريكا ؟

مع انتقال الأفكار الصهيونية إلى الولايات المتحدة، خلال موجات المهاجرين الأوروبيين، حمل هؤلاء المهاجرون معهم الأفكار التي طرحتها حركة الاصلاح الديني البروتستانتي. ومع انتهاء عهد اللاهوت في القرن السابع عشر كانت اليهودية قد تغلغلت في الحياة الدينية والثقافية للأمريكيين، وغدت فلسطين ـ باعتبارها وطناً تاريخياً لليهود ـ احد افرازات تغلغل اليهودية في الولايات المتحدة.

هذا التطور في البنية الدينية والثقافية للأمريكيين عكس نفسه في صورة عدد من المؤيدين بين كبار الشخصيات السياسية والاقتصادية في المجتمع الأمريكي . وكان من بين هؤلاء قضاة ، ورجال اعمال، ورجال دين، وساسة وغيرهم، وحتى رؤساء للدولة الأمريكية. ولقد كان تأييد رجال السياسة في امريكا للصهيونية وافكارها نتيجة منطقية لتطابق المصالح الاحتكارية الأمريكية مع المصالح الصهيونية من جهة، ولتغلغل الأفكار الصهيونية في المجتمع الأمريكي من جهة أخرى(٨١). ولطبيعة آليات الانتخابات (النيابية والرئاسية بشقيها) التي تسمح بدور فعال للمال اليهودي / الصهيوني.

ويعد اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من اقوى جماعات الضغط الموجودة على الساحة الأمريكية، وفي واشنطن «حكمة» سياسية مأثورة مفادها : «لا تغضب

اياً من اللوبيات الثلاثة: صناعة الدخان، ورابطة الرايفل•، والايباك ••. والسؤال الذي يفرض نفسه: ما طبيعة اللوبي اليهودي في امريكا، وكيف استطاع ان يملك هذه القوة للتاثير في صناعة القرار الأمريكي على مختلف الصعد والمستويات؟

مع ان اليهود في امريكا لا يشكلون سوى ٢,٥٪ من عدد السكان، لكن هذه النسبة القليلة تشكّل نفوذاً هائلاً في المجتمع الصناعي - الحربي، والصحافة وكافة اجهزة الاعلام الأخرى، وتسيطر على معظم بيوت المال والمصارف الكبرى والشركات، وهو ما يعطي للمنظمات الصهيونية، التي تنتشر في معظم انحاء الولايات المتحدة، امكانية اضافية للتاثير في تحديد سياسة البلاد.

ومن أهم هذه المنظمات على الاطلاق: «الايباك» التي تحرص على توظيف أعضائها في وظائف تجعلهم على اتصال مباشر مع المسؤولين في الادارات الأمريكية. وتعد هذه المنظمة من أهم المراكز التي تنظم الضغط على الكونغرس الأمريكي، وقد كتبت صحيفة معاريف تقول: «إن ناشطي ايباك يعملون على اكتشاف المرشحين من السياسيين الناشئين قبل وصولهم إلى واشنطن بوقت طويل، فيعمدون إلى تجنيدهم وصبغهم بالصبغة اليهودية، والبعض من هؤلاء لا يستطيعون ان يتعرَّفوا مكان اسرائيل في الخريطة ولا يعرفون شيئاً عن النزاع في الشرق الأوسط لكنهم جميعاً يعرفون أنهم بحاجة للنقود من أجل أن يُنتخبوا أعضاء في الكونغرس». وتستفيد ايباك أيضاً من امكانات المنظمات اليهودية الأخرى مثل (بناي بريث)•••، والتي تعد من أنشط المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة في ملاحقة من يفكر بالحياد تجاه الصراع العربي - الصهيوني (٨٢).

• رابطة الرايفل، (نادي الرماية) National Rifle Association.

•• الأيباك: (اللجنة الأمريكية - الإسرائيلية للشؤون العامة) وهي منظمة تدعم مختلف أوجه النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة، وتقوم بالتنسيق بين الجماعات الصهيونية المختلفة لممارسة الضغط على أعضاء الكونغرس.

••• بناي بريث: (أبناء العهد) منظمة يهودية تاسست عام ١٨٤٣ لتقديم الخدمات الاجتماعية إلى اليهود ولمحاربة اللاسامية. وقد نمت المنظمة نمواً كبيراً فاصبح لها فروع في ٢٠ دولة من بينها إسرائيل، ورغم طابعها «الخيري» إلاّ انها ساهمت عملياً في دعم أهداف الحركة الصهيونية: إذ انها تضغط على صناع القرار في الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، وتساهم في بيع سندات إسرائيل، كما أنها تحارب اية اتجاهات معادية للصهيونية.

المصدر: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، ص ٣٠٥.

ويعود تاثير هذا اللوبي إلى ما قبل صدور وعد بلفور، وبهذا الخصوص يقول الباحث الأمريكي بالبوني: «لو لم يكن لوبي صهيوني في تلك الفترة لما ساندت الولايات المتحدة وعد بلفور» [٨٣]. وقد وقع هذا حتى في الحالات التي ينطوي فيها هذا التدخل على نتائج سياسية تضر بمصالح الولايات المتحدة. كما حدث عندما أيّد الرئيس ترومان اقامة دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ من أجل كسب أصوات اليهود في الانتخابات، بالرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها وزير خارجيته آنذاك «مارشال». وقد اعترف الرئيس ترومان بالثقل اليهودي في الانتخابات الرئاسية حين برر انحيازه للحركة الصهيونية قائلاً : « لم يكن بين ناخبي مئات الألوف من العرب». وقد تميزت الجالية اليهودية في أمريكا على الدوام بكونها ناشطة سياسياً، وشكلت احدى دعامات الحزب الديمقراطي منذ أيام ما قبل الحرب الأهلية الأمريكية، وقد صوتت بأغلبية ٨٢٪ لصالح فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٢، ويقول البروفيسور ألفريد ليلنتال بهذا الخصوص : «إن المنظمات اليهودية تنشط في كل اتجاه لحماية مصالحها، وان المرشحين للرئاسة من الحزبين يعقدون صفقات مع تلك المنظمات تشبه اتفاقيات «الجنتلمان»، وإن المرشح دائماً يخضع لقوتهم ونفوذهم وشروطهم ويبدأ في تنفيذها بعد وصوله إلى البيت الأبيض»[٨٤] .

تنبع قوة هذا اللوبي، من الاستعداد الدائم للمساهمة بالمال لأجل المرشح الذي يدعم ويؤيد سياسة الحركة الصهيونية من جهة، ومن استخدام أساليب متنوعة في ارهاب المسؤولين الأمريكيين، وخاصة في وزارتي الدفاع والخارجية ، من حيث التنصت على مكاتبهم والوقوف على أسرارهم الحكومية والشخصية واستغلالها بأبشع الطرق لمصلحته من جهة أخرى، وقد نجحت الحركة الصهيونية بفضل ذلك في الضغط على الولايات المتحدة لتغيير موقف الادارات الأمريكية المتعاقبة في العديد من القضايا [٨٥].

ويحارب هذا اللوبي دون هوادة أي رئيس أو عضو كونغرس يعارضه، فعندما طالب القس الأسود «جسي جاكسون» بأن تكون لأمريكا علاقات ايجابية مع جميع دول الشرق الأوسط، وصفه مدير منظمة «بناي بريث» بأنه معاد للسامية، وطالب الحزب الديمقراطي بأن يتبرأ منه. وبلغ التدخل الصهيوني في الشؤون الأمريكية إلى درجة أن الايباك فرضت على الكونغرس الأمريكي حضور أحد أعضائها الاجتماعات المفتوحة للكونغرس، اما الاجتماعات المغلقة فيحضرها باستمرار عضو من تجمع معروف بولائه للحركة الصهيونية [٨٦]. وكثيراً ما يقدم مؤيدو الحركة الصهيونية خطباً أو أبحاثاً من اعداد الايباك، فمنذ عهد ترومان تعامل اللوبي

الصهيوني مع الرؤساء الأمريكيين بأساليب لا تخلو من الذكاء والدهاء، وعمل من اللوبي كل ما بوسعه للسيطرة على رؤساء الولايات المتحدة، وكان السقوط مصير أكثر من رئيس أمريكي حاول الخروج على بيت الطاعة الصهيوني، وما أسرع أن يشهر اللوبي تهمة معاداة السامية اذا تجرأ أحد وطالب بالاعتدال .

يقول الأستاذ شفيق مقار في كتابه «المسيحية والتوراة» : «إن الحركة الصهيونية تمارس سطوة رهيبة على عقول وضمائر ومواقف وتصرفات الحكام وصناع القرار في الغرب بعامة وفي الولايات المتحدة بخاصة، بغية امتلاك الحركة الصهيونية ثلاثة أسلحة : سلاح التشهير والابتزاز، سلاح المال ، وسلاح تشكيل الرأي العام العالمي»[٨٧] :

١. سلاح التشهير والابتزاز الذي تستخدمه الحركة الصهيونية دون أي وازع اخلاقي، ومثال على ذلك: عندما حاول الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الضغط على اسرائيل عام ١٩٧٢ للقبول بتسوية سياسية مع العرب، اخترع له اللوبي الصهيوني فضيحة «ووتر غيت».

٢. سلاح المال الذي يصعب النجاح دونه انتخابياً : من المعروف ان جميع مرشحي الرئاسة الأمريكية يولون أهمية كبيرة لأصوات الناخبين اليهود، ويتسابقون لكسب ود «الايباك» ، خاصة في نيويورك ونيوجرسي وكاليفورنيا حيث تتمتع هذه الولايات بـ ١٨٠ صوتاً من أصل ٢٧٠ صوتاً يحتاجها مرشح الرئاسة ، هذا بالإضافة إلى أن ٩٠٪ من يهود أمريكا يشاركون في الانتخابات، مع أن عددهم لا يتجاوز ٦ ملايين نسمة. أما جمع الأموال للحملات الانتخابية، فقد عرف عن اليهود الأمريكيين بأنهم يتبرعون بسخاء للمرشح الذي يخدم مصالحهم، ويساهمون مالياً بما نسبته ٦٠ ـ ٦٥٪ من حملات الرئاسة الأمريكية، فعندما اجتمع الرئيس كينيدي أول مرة مع بن غوريون قال له : «انني أعلم أنني فزت بالرئاسة بفضل اصوات اليهود، فهل أستطيع أن اقدم شيئاً للشعب اليهودي؟»[٨٨].

٣. سلاح تشكيل الرأي العام العالمي حسب مقاسات السياسة الصهيونية ، نظراً لأن رأس المال اليهودي يمتلك امتلاكاً شبه كامل وسائل الاعلام، فإذا علمنا ان كل الأنباء العالمية تجري تغطيتها واذاعتها من قبَل ثلاث شركات هي ABC و CBC و NBC، وان اصحاب هذه الشركات إن لم يكونوا صهاينة فهم من المتعاطفين معهم، وان هناك ما لا يقل عن (٢٤٤) صحيفة ومجلة في الولايات المتحدة تسيطر عليها الحركة الصهيونية ، وأن (٣٧) صحيفة

منها تنشر يومياً ثلاثة أعمدة على الأقل عن اليهود. إذا علمنا ذلك، أدركنا مدى سيطرة اللوبي الصهيوني على الاعلام العالمي في نشر ما يتوافق مع مصالحه، ومحاربة ما يعارضه.

ونتيجة للعمل الدؤوب والمتواصل الذي تبذله الآلة الاعلامية الصهيونية، استطاعت أن تكسب تأييد العديد من العلماء والفنانين والكتاب والصحفيين ممن لهم دور في توجيه الرأي العام في بلدانهم، وبالإضافة إلى امتلاك رأس المال الصهيوني وكالات الأنباء العالمية، فإن له حصة الأسد في أكبر المجلات والصحف ودور النشر ومحطات الاذاعة والتلفزيون وشركات انتاج الأفلام السينمائية والوثائقية، الأمر الذي يمكنه في النهاية من السيطرة على مجالس ادارات هذه الشركات.

مما سبق نستنتج أن اللوبي الصهيوني يسيطر على معظم مفاصل الحياة السياسية والاعلامية ، وبالتالي يمكننا استنتاج مدى قدرته الهائلة على تزييف الحقائق وتشكيل الرأي العام العالمي، حسب أهداف ومصالح هذا اللوبي بغض النظر عن الحق والعدل.

خاتمة

إذن، فالسؤال المطروح عن دور الحركة الصهيونية في تأسيس دولة اسرائيل سؤال بسيط ومباشر وواضح، والجواب عن هذا السؤال جواب بسيط ومباشر وواضح ايضاً، ورغم أن بعض الباحثين يعتقدون أن دور الحركة الصهيونية هو الأكثر حسماً في تأسيس دولة إسرائيل تغليباً للعامل الذاتي على الموضوعي، فإن بعضهم الآخر - ودون أي انتقاص من الدور الخاص الذي حملته الحركة الصهيونية ذاتياً - يعطون الظروف الموضوعية السائدة آنذاك - سواء في الواقع الدولي ، أو في فلسطين ، وفي المنطقة العربية، وحتى في ظروف اليهود والحركة الصهيونية - الدور الأكبر في تأسيس الدولة العبرية. ومن جهتنا - في الجزء الأساسي الأول من البحث - تركنا الوقائع تقدم نفسها لتشكل الإطار العريض للبحث والأحداث والأدوار والتطورات التي تضمنها البحث، والتي أكدت الأهمية الحاسمة للدول والظروف المولدة للفكرة والحركة الصهيونية ولدور الحاضنة الذي لعبته هذه الدول والظروف في قيام أو - بالأحرى - إقامة اسرائيل. ولا شك أن هذا الجزء الأساسي الأول من البحث، ما كانت لتكتمل رسالته لولا جزء أساسي ثان تم فيه استعراض التداخلات والتناغمات في ميادين من النشاط محددة ومُفصلية، أوضحت وزن العامل

الموضوعي إياه مع تسجيل واضح لوزن العامل الذاتي الخاص بدور الحركة الصهيونية على وجه التحديد.

وفي نهاية المطاف، فإن كل ما نرجوه هو أن يكون البحث قد نجح في تقديم الحقائق التي نؤكد من ثمّ حقائق ثلاث. أولاها، الدور الحاسم للظروف الموضوعية، بما في ذلك أدوار الدول الاستعمارية الكبرى في توليد وبلورة وإنجاز الفكرة الصهيونية. وثانيتها، الدور الهام جداً الذي لعبته الحركة الصهيونية من خلال احزابها وتشكيلاتها السياسية والعسكرية والمالية والإعلامية، ثم من خلال المنظمة الصهيونية العالمية «ممثلها الشرعي والوحيد». في التناغم المتأثر بإرادة وحركة الدول الكبرى، ثم في التناغم المؤثر في إرادة وحركة تلك الدول. وثالثة الحقائق، أن الحقيقتين الواردتين آنفاً ما كان لهما أن تحققا ما أحرزتاه لولا التخلف العربي الذي وفر المناخ المناسب والأسس الملائمة للزرع الاستعماري الصهيوني المتمثل في إقامة وديمومة إسرائيل.

الملحق (١)

من المعروف أنه منذ نهاية القرن الرابع عشر، أخذت تغييرات بنيوية عميقة تطرأ على المجتمعات الغربية، إذ بدأ النظام الاقطاعي ينهار، وقامت الثورات والحركات الفكرية والاقتصادية المختلفة. ولا يمكن تناول الحركة الصهيونية على نحو جذري، إلا بفهم طبيعة هذه التغييرات التي طرأت على المجتمع الغربي على المستويين المادي والحضاري . وبطبيعة الحال، لن نتعرض لهذه التغييرات إلا بمقدار ما تلقي الضوء على الظاهرة الصهيونية، ومن الزاوية التي نحن بصددها .

إن أهم العوامل التي ساهمت في استقرار المجتمع الاقطاعي غياب الانتاج المخصص للتبادل (الاقتصاد الطبيعي) ، وهو الاقتصاد الموجه أساساً نحو اشباع حاجات المجتمع ، وبالتالي فإن التبادل لا يتم إلا في فائض السلع. لكن، ومع حلول القرن الثاني عشر، بدأت علامات الانهيار تظهر على المجتمع الاقطاعي، واستمرت العملية حتى القرن الخامس عشر، واكتملت مع حلول القرن التاسع عشر. وعليه، لم يكن من قبيل المصادفة أن تنشأ الصهيونية في اوروبا، وأن يكون توقيت ظهور منظمتها في نهاية القرن التاسع عشر، وأن تصوغ أيديولوجيتها على الوجه الذي صيغت عليه، فالأوضاع الاقتصادية والسياسية هي التي خلقت التربة لظهور الصهيونية، كما شكل التنافس الاقتصادي بين الرأسماليين الأوروبيين واليهود تربة خصبة لحدوث هذا التبلور ، وبخاصة مع ظهور وتبلور ظاهرة اللاسامية.

إن التحول التاريخي الذي مرت به برجوازيات العالم الرأسمالي ، كان لا بد أن يشمل بالضرورة البرجوازية اليهودية في الغرب ، والتي كانت قد حققت في تلك الفترة ثروات هائلة مكنتها بالتالي من السيطرة على المواقع الأساسية في اقتصاد تلك الدول ، والمشاركة في رسم سياساتها، فمن جهة، كانت أنظار الرأسمالية الأوروبية تتجه نحو الشرق، بعدما حققته وسائل الانتاج من تطور أدى إلى فائض انتاج يزيد على حاجة السوق الأوروبي، الأمر الذي أدى للبحث عن أسواق خارجية لتصريف هذا الفائض، ومن جهة أخرى ، كانوا ينظرون للرأسماليين اليهود

كمنافسين لرأس المال الأوروبي، ويعني ذلك ان الاوروبيين كانوا يبحثون عن طريقة للتخلص من الراسمالية اليهودية. وفي الوقت نفسه، ادرك اثرياء اليهود ان عليهم بناء قاعدتهم الاقتصادية بعيداً عن المنافسة الأوروبية. لذلك، أخذ اليهود يطرحون ضرورة تأسيس كيان لهم في أية بقعة في العالم يحقق طموحهم القومي، ويعود عليهم بالنفع الاقتصادي، خاصة بعد أن تركز في ايدي اليهود ـ في مجتمعات الثورة الصناعية ـ جزء كبير من السيولة النقدية في تلك البلدان .

لقد ظهر الاستعمار قبل الحرب العالمية الأولى نتيجة للثورة الصناعية وتغير أساليب الانتاج (من الانتاج الطبيعي إلى الانتاج السلعي)، وبالتالي، نتيجة للبحث عن أسواق خارجية لتصريف فائض الانتاج من جهة والبحث عن المواد الأولية من جهة أخرى. إذ لا يمكن رؤية الحركة الصهيونية خارج نطاق الظاهرة الاستعمارية، فتاريخ الصهيونية، منذ نشوئها حتى أيامنا هذه، هو جزء لا يتجزأ من تاريخ الاستعمار والامبريالية. وفي هذا الاطار، يمكن القول : إن مشروع اعادة اليهود إلى فلسطين لم يكن بمعزل عن تحقيق مصالح دول أوروبا، وأداتها في ذلك البرجوازية اليهودية التي لعبت دور الحليف في تنفيذ هذه المساعي، حيث أن العديد من الدراسات التي تناولت الحركة الصهيونية تتفق على أن الصهيونية ارتبطت نشأة وواقعاً ومصيراً، بالامبريالية العالمية، وأن رئيس وزراء بريطانيا (هنري جون تمبل بالمرستون) قد دعا إلى تهجير اليهود إلى فلسطين عام (١٨٤٠) ، وأن بالمرستون هدف من دعوته هذه إلى بناء حاجز بشري للحيلولة دون قيام دولة موحدة تجمع مصر والشرق العربي، وبالتالي تهديد مصالح الدول الكبرى.

انطلقت فكرة توطين اليهود في فلسطين من قبل بريطانيا في منتصف القرن الماضي، أي قبل ظهور المنظمة العالمية بسنوات طوال، وقد تبنى ونستون تشرتشل والكولونيل جورج جادلر كلاهما لاحقاً فكرة توطين اليهود في فلسطين. وفي حينه أوضحا الفوائد الاستراتيجية التي يمكن تحقيقها جرّاء اقامة دولة يهودية في فلسطين، مع أن غالبية اليهود أنفسهم لم يتبنوا هذه الأفكار حينئذ ، بل كانوا في معظمهم مع دمج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، ولم تتحول الحركة الصهيونية إلى حركة استعمارية تدعو لاستيطان فلسطين إلا في ظروف تاريخية استدعت مثل هذا التحول للسيطرة على المنطقة العربية.



مصادر البحث :

(١) Abraham Segal and Harry Essrig, Israel Today (Union of American Hebrew Congregation, 1964).P. 64.

(٢) Elmar Berger, "The Factual Background Relevant to a United States Government Legal Policy" Chapter I (Monograph Published by the American Council for Judaism) PP. 32 - 33.

(٣) جريدة الراي الأردنية ، ١٥/ ١٢/ ١٩٩٧.

(٤) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس ، ص‌ص ٤ ـ ٥ .

(٥) يعقوب كامل الدجاني، لينا يعقوب الدجاني، فلسطين واليهود - جريمة الصهيونية والعالم (عمان : دار القدس، ١٩٩٣) ، ص ١٨٤.

(٦) د. تيسير جباره، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث (القدس : مؤسسة البيادر الصحفية، ١٩٨٦) ،ص ١٦.

(٧) صلاح الدين البحيري وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية (عمان : دار البشير للنشر والتوزيع ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، ١٩٩٧). ص ١٢٤.

(٨) ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة احمد عبدالله عبد العزيز (الكويت : سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ٣٩.

(٩) محمد سلمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود من ارض فلسطين، صامد الاقتصادي (بيروت : مؤسسة صامد، العدد ٣٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١). ص‌ص ٧٩، ٨٠.

(١٠) فواز احمد طوقان، الاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية (عمان : دار النفائس، ١٩٨٧) ، ص ٣٣.

(١١) علي المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين (تونس : دار النبراس للنشر، ١٩٩٠)، ص ٤٦.

(١٢) H Ben Sasson (ed) A History of the Jewish People, London, Weiden Feld and Nicolson, 1976, p. 760

(١٣) صلاح الدين البحيري وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.

(١٤) David Vital, The Origins of Zionism, Oxford, The Clarendon Press, 1975, P 367

(١٥) صلاح الدين البحيري وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢ .

(١٦) الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني، المجلد السادس، ص ٣٧.

(١٧) د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى (بيروت : مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٢٠٤.

(١٨) إبراهيم نصار، «الصهيونية حركة استعمارية استيطانية»، معلومات دولية (دمشق : العدد ٥٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧) ص ٥٣.

(١٩) بديعة أمين، المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية (بيروت : دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٤٤.

(٢٠) Walter Laqueur, A History of Zionism, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1972, P. 195

(٢١) احمد الموضي، الصهيونية : نشأتها، منظماتها، انشطتها (عمان : دار النفائس، ١٩٩٣)، ص ٨١.

(٢٢) د. احمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠)، ص ١٤٦.

(٢٣) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ (عمان : دار الشروق، ١٩٩٧)، ص.ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٢٤) خالد القشطيني، تكوين الصهيونية (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص.ص ١١٩ - ١٢٢.

(٢٥) د. عبد الوهاب المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٢٦) خالد القشطيني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٢٧) د. فايز عز الدين، «الأهداف السياسية لنشأة الحركة الصهيونية وآفاق المرحلة الراهنة للصراع العربي - الإسرائيلي»، معلومات دولية (دمشق : العدد ٥٤، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)ص ٦٨.

(٢٨) خالد هلال، «التوسع والعدوان سياسة ثابتة للحركة الصهيونية»، معلومات دولية (دمشق : العدد ٥٤، أيلول / سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٧١.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٧٢.

(٣٠) فايز سارة، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا (عمان : دار الكرمل، ١٩٩٨)، ص ٢٧.

(٣١) د. فؤاد مرسي، «إسرائيل مشروع صهيوني لديره احتكارات النفط العالمية»، صامد الاقتصادي (عمان : دار الكرمل، العدد ٥٦ تموز / يوليو ١٩٨٥)، ص ٣٢.

(٣٢) د. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، ص ٩٣.

(٣٣) د. الن تايلر، تاريخ الحركة الصهيونية، تحليل للدبلوماسية الصهيونية، ١٨٩٧ - ١٩٤٥ (بيروت : دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٩٥.

(٣٤) محمد عبد الرؤوف سليم، تاريخ الحركة الصهيونية الحديث ١٨٩٧ - ١٩١٨ (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ٥٩٨.

(٣٥) حمد الموعد، «الاستيطان واليوتوبيا الصهيونية»، صامد الاقتصادي (عمان، دار الكرمل، السنة العشرون، العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير - شباط / فبراير - آذار / مارس ١٩٩٨)، ص ٨٧.

(٣٦) عبد الحفيظ محارب، هاجاناه - إتسل - ليحي - العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ - ١٩٤٨ (بيروت : مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ١٥.

(٣٧) علي المحجوبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

(٣٨) د. الن تايلر، مصدر سبق ذكره، ص‌ص ٩٣ ، ١٠٢.

(٣٩) جريدة الراي الأردنية، ٢١ / ٤ / ١٩٩٨.

(٤٠) جريدة العرب اليوم، ١٩ /٣/ ١٩٩٨.

(٤١) د. الن تايلر ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٤٢) جريدة العرب اليوم ، ٢/٢٨ / ١٩٩٨.

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) إبراهيم نصار، «الصهيونية حركة استعمارية استيطانية مقلدة »، معلومات دولية (دمشق : السنة الخامسة ، العدد ٥٤، أيلول / سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٥٩.

(٤٥) Alex Bein, Theodor Herzl : A Biography (Philadelphia : The Jewish Publication Society of America, 1940), P. 252.

(٤٦) Israel Cohen, Theodor Herzl Founder of Political Zionism (New York : Thomas Yoseloff, 1959), P 168

(٤٧) د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢ - ١٩٨٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٠)، ص ٤٨.

(٤٨) د. والترلن، « الصندوق القومي اليهودي»، صامد الاقتصادي (بيروت : مؤسسة صامد، العدد ١٨ ، تموز / يوليو ١٩٨٠) ص ٨١.

(٤٩) نفس المصدر السابق، ص ٨٤.

(٥٠) Israel Cohen, The Progress of Zionism (London : the Zionist Organization, 1943), P 62

(٥١) توفيق أبو بكر ، «العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية ١٩٥٦ - ١٩٦٧» ، المسير الديمقراطي (عمان : العدد الأول، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٦٧.

(٥٢) «رأس المال الصهيوني وكيزة اسرائيل» ، صامد الاقتصادي (بيروت : مؤسسة صامد، العدد ١٧، حزيران / يونيو ١٩٨٠) ، ص ١١٤.

(٥٣) د. فؤاد مرسي، «إسرائيل مشروع صهيوني تديره احتكارات النفط العالمية»، صامد الاقتصادي (عمان: دار الكرمل، العدد ٥٦، تموز / يوليو ١٩٨٥)، ص ٣٢.
(٥٤) سهيل عامر، «كبار رجال الأعمال الصهاينة في العالم»، صامد الاقتصادي (بيروت: مؤسسة صامد، السنة الثالثة، العدد ١٥، أيلول / سبتمبر ١٩٨٠)، ص ٧٩.
(٥٥) محمد سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.
(٥٦) طالب محمد علي، «اسرائيل: مشكلات تهدد بالانهيار»، معلومات دولية (دمشق: السنة الخامسة، العدد ٤٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص٢٢.
(٥٧) محمد سلمان، مصدر سبق ذكره، ص‌ص ٨٢، ٩٦.
(٥٨) جريدة القدس العربي، ١٩ /١/ ١٩٩٨.
(٥٩) د. محمد حرب فرزات، الهجرة والمدى في استراتيجية التوسع الصهيوني، شؤون عربية (القاهرة: العدد ٦٨ ديسمبر، ١٩٩١)، ص ٣٤.
(٦٠) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٧٣)، ص ١٣٢.
(٦١) جريدة القدس العربي، ١٩/١/ ١٩٩٨.
(٦٢) نبيل السهلي، الاستيطان والصراع الديمغرافي في اطار المشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي (عمان: دار الكرمل، السنة العشرون، العدد ١١١، كانون الثاني - شباط - آذار، ١٩٩٨) ص ١٧٠.
(٦٣) المصدر السابق، ص ١٧١.
(٦٤) محمد عبد الحافظ، في المشروع الصهيوني، الاستيطان والصراع الديمغرافي، صامد الاقتصادي (عمان: دار الكرمل، السنة العشرون، العدد ١١١، كانون الثاني - شباط - آذار، ١٩٩٨)، ص ١٤٦.
(٦٥) د. احسان هندي، سياسة التهجير والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، معلومات دولية (دمشق: السنة الخامسة، العدد ٥٤ أيلول، ١٩٩٧) ص ١٥.
(٦٦) اسمهان شريح، جذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين، صامد الاقتصادي (عمان: دار الكرمل، السنة العشرون، العدد ١١١، كانون الثاني - شباط - آذار، ١٩٩٨)، ص ٢٥ - ٢٦.
(٦٧) د. آلن تايلر، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
(٦٨) مرعي عبد الرحمن، الامبريالية اليهودية، قراءة أولية في المسألة اليهودية والمشروع الصهيوني (بدون اسم بلد، بدون دار نشر، ١٩٨٧)، ص ٧٢.
(٦٩) اسمهان شريح، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.
(٧٠) مرعي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٧١) محمد رشاد الشريف، الأحزاب الصهيونية : الدور والسمات وابرز التغيرات، معلومات دولية (دمشق : السنة الخامسة، العدد ٥٤ أيلول ، ١٩٩٧) ص‌ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٧٢) هاني الحوراني، الهستدروت ودوره في المجتمع الاسرائيلي ، صامد الاقتصادي (عمان دار الكرمل، العدد ٥٥ أيار ـ حزيران، ١٩٨٥) ، ص ١٠٣.

(٧٣) د. محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام اسرائيل (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٧٥.

(٧٤) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ (بيروت : مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠) ص ٩٢.

(٧٥) د. محمد عبد الرؤوف سليم، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(٧٦) عبد القادر ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٧٧) هاني الحوراني ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٧٨) البطالة احد مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الكيان الصهيوني، الأرض (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، العدد ١٣، السنة الثامنة، ١٩٨١)، ص ٣٦.

(٧٩) حمد الموعد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(٨٠) مرعي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(٨١) رغدة حمودة، اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، صامد الاقتصادي (عمان دار الكرمل، العدد ١٠١، تموز ـ آب ـ أيلول ، ١٩٩٥) ، ص ٩٢.

(٨٢) د. حسن عليكم، الصهيونية اليهودية الأمريكية وتأثيرها على سياسة الولايات المتحدة تجاه الحق العربي، شؤون عربية (القاهرة : العدد ٥٦ كانون الأول ، ١٩٩٨) ، ص ٢١٢.

(٨٣) مرعي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

(٨٤) د. شريف مفلح، هل يظل اللوبي الصهيوني سيفاً مسلطاً لابتزاز صانع القرار الأمريكي؟ معلومات دولية (دمشق : العدد ٥٤ أيلول ، ١٩٩٧) ، ص ١٦٧.

(٨٥) قاسم محمد الشريف، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ـ نشأته ـ آلية عمله معلومات دولية (دمشق : العدد ٥٤ أيلول، ١٩٩٧) ، ص ١٦٤.

(٨٦) أمريكا والصراع العربي الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، الأرض (دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، العدد ١٠، ١٩٨٢) ، ص ٣٠.

(٨٧) جريدة العرب اليوم، ٢٩/١/ ١٩٩٨.

(٨٨) رغدة حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

ملامح الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل حتى كامب ديفيد

د. احمد سعيد نوفل

تمهيد

تعود بدايات الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما نشأت الحركة الصهيونية في أوروبا بتشجيع من الدول الاستعمارية ـ الأوروبية، لحل المسألة اليهودية من جهة، وحماية المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية ـ من جهة ثانية، وذلك بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وعلى الرغم من الرفض العربي للمشروع الاستعماري ـ الصهيوني، إلا أن الحركة الصهيونية، وبدعم من الدول الاستعمارية، نجحت في تحقيق ما سعت إليه، وأقامت إسرائيل في عام ١٩٤٨. وسوف تعنى هذه الدراسة بالملامح الرئيسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال ثلاثين سنة، أي منذ قيام إسرائيل حتى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨.

وتركز هذه الدراسة على محورين أساسيين في مسيرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي في هذه الفترة المحددة هما : المحور النضالي، المقاوم والرافض للوجود الإسرائيلي في فلسطين، والمحور السياسي ـ التفاوضي، المتقبل والمعترف بهذا الوجود. ولهذا فسوف نقسم هذه الدراسة قسمين : الأول يتناول اهم الأحداث والتطورات في مسيرة المواجهة بين العرب

وإسـرائيل، وخاصـة الحـروب العـربيـة ـ الإسـرائيليـة وهي : حـرب : ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و١٩٧٣، وتصاعد المقاومة الفلسطينية وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية . والثاني يتناول تطور مفهوم التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٧ ، واهم المشاريع: العربية والإسرائيلية والدولية.

البعد الأول : ملامح الصراع والمواجهة

أ ـ تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل:

يعتبر قيام إسرائيل منذ خمسين عاماً ، ضربة قاضية للمشروع القومي العربي والأهداف الوطنية الفلسطينية، ونجاحاً لسياسة التجزئة الاستعمارية والاستيطانية الصهيونية، وتحدياً كبيراً لمستقبل العرب طوال السنوات التي تلت قيام إسرائيل. وقد أصبحت القضية الفلسطينية القضية المركزية في الوطن العربي، مما أدى إلى عدة ثورات وتغييرات في بعض الأنظمة السياسية في الدول العربية، بحجة الرد على الوجود الإسرائيلي في فلسطين. وأثرت تداعيات وجود جسم غريب في قلب الوطن العربي ـ وبتأييد من القوى الاستعمارية نفسها التي كانت تقاوم حركة التحرر القومي العربي ـ في العرب سنوات طويلة، وما زالوا يعانون منها للآن.

وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة بين أربع دول عربية هي: مصر والأردن ولبنان وسوريا مع إسرائيل في عام ١٩٤٩ إثر حرب ١٩٤٨ ، استمرت حالة الصراع والتوتر بين العرب وإسرائيل، وكان لنزوح حوالي مليون فلسطيني إلى الدول العربية ـ وما تبعه من ممارسات اسرائيلية عدوانية على الدول العربية ـ تأثير كبير في الاهتمام العربي : الرسمي والشعبي بالصراع العربي ـ الصهيوني ، وفي التضامن الذي حظيت به القضية الفلسطينية من قبل الشعوب العربية، على الرغم من محاولات الدول العربية إبعاد شعوبها عن المشاركة الفعّالة بالتصدي للوجود الصهيوني في فلسطين.

وقد اهتمت جامعة الدول العربية منذ نشأتها بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث دعت إلى فرض مقاطعة اقتصادية عربية على إسرائيل ، مما يدل على رفض المحيط العربي وجود إسرائيل في وسطه، كما وقعت الدول العربية في عام ١٩٥٠ على «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» التي دعت ـ ولأول مرة ـ إلى مساندة الدول العربية أية دولة عربية تتعرض لعدوان مسلح بجميع الوسائل ـ بما فيها استخدام القوة العسكرية ـ وتوحيد المساعي والخطط بخصوص

اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية لحماية الأمن القومي العربي، وتأليف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب الجيوش العربية من أجل تنظيم خطط الدفاع المشترك، وتأليف مجلس للدفاع العربي المشترك من وزراء: الخارجية والدفاع العرب بإشراف مجلس الجامعة.

ولا شك أن مثل هذه التحركات العربية كانت للرد على اسرائيل وسياستها العدوانية ضد الدول العربية منذ الأيام الأولى لقيامها، حيث قامت القوات الإسرائيلية بالعدوان على سوريا في عام ١٩٥٠ مما أدى إلى مقتل ٥٦ شخصاً، وعلى قرية قبية ونحالين في عام ١٩٥٣، ثم على غزة في عام ١٩٥٥ للرد على العمليات الفدائية الفلسطينية، وتتالت الاعتداءات الإسرائيلية على العرب في عام ١٩٥٦ ، بالعدوان الثلاثي على مصر الذي شاركت فيه : اسرائيل وبريطانيا وفرنسا.

ب - الحروب العربية - الإسرائيلية:

١ - العدوان الثلاثي على مصر / حرب ١٩٥٦

يعتبر العدوان الثلاثي على مصر النتيجة العملية لتزاوج المشروع الاستعماري مع المشروع الصهيوني في تحقيق المخطط والأهداف التي وضعت للتعاون بين المشروعين ضد الأمة العربية، وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء وجدنا أن نابليون بونابرت عرض على يهود فرنسا مساعدتهم في بناء هيكل سليمان وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين لقاء أن تحمي تلك الدولة المصالح الفرنسية في الشرق. وكذلك الأمر مع بريطانيا؛ عندما طالب رئيس الوزراء بالمرستون Palmerstone مبعوثه في اسطنبول، في عام ١٨٤٠ ، بإقناع الدولة العثمانية بأهمية قيام دولة يهودية في فلسطين للحيلولة دون تكرار تجربة محمد علي بتوحيد بلاد الشام مع مصر، ولكي تحمي تلك الدولة المصالح البريطانية في المنطقة، وقد تكررت هذه الدعوة في التقرير الذي رفعته اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء البريطاني هنري كمبل - بانرمان الذي دعا إلى إقامة «حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا وإفريقيا ، بحيث يشكل في المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة». (١)

وقد لاحت الفرصة الملائمة لتنفيذ الدور المطلوب من إسرائيل خدمة للمصالح الاستعمارية في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٦ ، رداً على تأميم الرئيس جمال عبد الناصر قناة السويس ، الذي شكل خطراً على المصالح الاستعمارية في المنطقة. ووفق الخطة المرسومة، بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، قامت الأخيرة بالهجوم على مصر عبر صحراء سيناء بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩، وأصدرت بريطانيا وفرنسا

إنذاراً لمصر وإسرائيل طالبتا فيه بابتعاد الجيشين: المصري والإسرائيلي مسافة ١٢ كم عن قناة السويس، وعندما رفضت مصر تنفيذ الإنذار أغارت الطائرات البريطانية على مصر بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣١ . ونتيجة لضغوطات الولايات المتحدة التي لم تستشر في العدوان، وبسبب الإنذار السوفيتي بعد أربعة أيام من العدوان ومقاومة مصر والتضامن العربي معها، توقفت القوات البريطانية والفرنسية عن الهجوم وانسحبت فيما بعد، أما القوات الإسرائيلية فقد انسحبت بعد أن حصلت على حرية الملاحة في ايلات ومرابطة قوات الطوارئ الدولية على الحدود بينها وبين مصر.

لقد اظهرت هذه الحرب أن الدول الاستعمارية لم تعد تستطيع فرض ما تريده وما يضمن مصلحتها على الشعوب الأخرى، إذ لم تتراجع مصر عن تاميم قناة السويس ،مما دفع بريطانيا وفرنسا، وبمساعدة من إسرائيل، إلى القيام بالعدوان الثلاثي على مصر.

ويعتبر العدوان الثلاثي على مصر مؤشراً مهماً لتطور الصراع العربي-الإسرائيلي ، فعلى الرغم من قيام إسرائيل واحتلالها فلسطين وما نتج عن هذا الاحتلال من طرد للشعب الفلسطيني، فإن اسرائيل لم تقم حتى ذلك الوقت إلا بمناوشات عسكرية محدودة على الحدود. ولكن اسرائيل في عام ١٩٥٦ شاركت بالتخطيط والتنفيذ مع بريطانيا وفرنسا في الهجوم على أكبر دولة عربية واحتلال أراضيها، مما يدل على الدور الذي أرادت أن تلعبه إسرائيل منذ بداية الصراع في المنطقة، وهو الدور المعادي للدول العربية والمؤيد والداعم للمصالح الاستعمارية ضد الشعوب العربية . وهذا الدور يلتقي بطبيعة الحال وينسجم مع المشروع الصهيوني-الاستعماري، المناهض للعرب. وهذه الدلالات المهمة جعلت مصر وبقية الدول والشعوب العربية تعي جيداً، منذ الأيام الأولى، خطورة التحالف الاستعماري-الصهيوني ضد الأمة العربية، وجعلت عبد الناصر يتأكد اكثر أن معركته ضد الوجود الاستعماري في المنطقة العربية لا ينفصل عن معركته ضد الوجود الإسرائيلي في فلسطين.

ومع أن العدوان الثلاثي حوَّل الهزيمة العسكرية للجيش المصري إلى نصر سياسي للقيادة المصرية، إلا أنه فتح عيون القيادة المصرية أيضاً على ضرورة الاستعداد العسكري لمواجهة الخطر الإسرائيلي، الذي بات يهدد أمنها القومي، كما عزز من مكانة مصر العربية والدولية وزاد من مسؤولياتها الإقليمية.

وبالنسبة لإسرائيل ، فقد أظهر العدوان تفوقها العسكري على مصر. مما زاد من

ثقتها ، ودفعها إلى أن تقوم بعد عشر سنوات بعدوان ـ ووحدها ـ على ثلاث دول عربية، وتحتل أراضيها، وذلك في حرب ١٩٦٧.

٢ ـ العدوان الإسرائيلي على الدول العربية / حرب ١٩٦٧

في صباح يوم الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧ قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم على ثلاث دول عربية هي : مصر والأردن وسوريا، حيث احتلت صحراء سيناء، وقناة السويس، والضفة الغربية وقطاع غزة، وهضبة الجولان السورية. وقد حققت إسرائيل في حرب ١٩٦٧ انتصاراً عسكرياً كبيراً على الجيوش العربية، مما اظهرها كقوة رئيسية، ومنظمة تستطيع أن تقوم بالهجوم على ثلاث جبهات عربية في وقت واحد وتنتصر فيه.

وأعلنت إسرائيل، في الأمر العسكري للجيش الإسرائيلي صباح يوم العدوان ، بأن هدفها ليس احتلال الأراضي العربية بل الحصول على السلام والأمن، ومنع الدول العربية من مهاجمتها، وجاء في التعميم العسكري: «ياجنود إسرائيل ليس لنا أهداف توسعية، إن هدفنا الوحيد هو إفشال محاولة الجيوش العربية غزو بلادنا، وفك الحصار الذي فرضته علينا» [٢].

ولا شك في ان منطقة الشرق الأوسط قد شهدت توتراً متزايداً قبل الحرب، خاصة بعد طلب عبد الناصر من القوات الدولية الرحيل ، وإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية وتصاعد العمليات الفدائية، إلا أنه لم يكن في نية مصر، ولا الدول العربية الأخرى، الهجوم على إسرائيل . ولقد أعلن الجنرال الإسرائيلي ميتاهو بيليد بعد الحرب أن « إسرائيل لم تكن في خطر عسكري منذ عام ١٩٤٨، ولم يكن خطر تدمير إسرائيل قائماً في عام ١٩٦٧، فقد كان عدد الجيش الإسرائيلي اكثر من عدد الجيوش العربية، ناهيك عن التقدم التكنولوجي لهذا الجيش والهوة بينه وبين الجيوش العربية ». كما اعترف مناحيم بيجين بأنه « في حزيران ١٩٦٧ كان بيدنا الخيار ايضاً، إن حشد القوات المصرية في سيناء لم يكن برهاناً على ان عبد الناصر كان على وشك مهاجمتنا. لقد قررنا نحن مهاجمته وتم فبركة خطب عبد الناصر والاستشهاد بمقاطع منها خارج السياق» [٣].

لقد بدا واضحاً أن إسرائيل كانت تستعد لحرب ١٩٦٧ منذ سنوات، وأنها كانت تتحين الفرصة الملائمة للبدء بهجومها على الدول العربية المحيطة بها. ومع أنها كانت قد ادعت بانها لا تريد التوسع او احتلال اراض عربية ، إلا انها أعلنت بعد توقف إطلاق النار انها لن تسحب قواتها إلى خطوط ما قبل ٤حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، كما أعلنت ـ على لسان موشي دايان ـ أنها لن تنسحب من القدس، ولهذا

فقد ضمّت القدس الشرقية بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧، وأعلنت أيضاً عن مشروع نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيجال آلون الذي دعا إلى ضم حوالي ٣٣٪ من أراضي الضفة الغربية، ومشروع دايان الداعي لبقاء القوات الإسرائيلية في سيناء بخط يمتد من مشارف رفح المصرية إلى رأس محمد على خليج العقبة، وإقامة المستوطنات العسكرية في الجولان.

في البداية كان الرفض العربي كاملاً لنتائج حرب ١٩٦٧، فاجتمع الملوك والرؤساء العرب في الخرطوم بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢٧، وأعلنوا اللاءات الثلاث: «لا للمفاوضات مع إسرائيل ولا للصلح معها ولا للاعتراف بها» مع التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية . ولكن تلك اللاءات الثلاث سرعان ما تخلخلت بعد موافقة الدول العربية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وعلى مشروع روجرز ، وهو ما سنبحثه بالتفصيل في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

لقد بات واضحاً أن «إزالة آثار العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧» راحت تتصدر أولويات الدول العربية، وليس تحرير فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ واستعادة الحقوق العربية المغتصبة في فلسطين وحل قضية اللاجئين، مما أوجد تحولات جذرية وكبيرة في نظرة الدول العربية المعنية وفي استراتيجيتها ضد إسرائيل. ويبدو أن هذا ما كانت تسعى إسرائيل إلى تحقيقه جراء حرب ١٩٦٧، أي أن تنشغل الدول العربية باستعادة أراضيها المحتلة، بدلاً من إثارة موضوع فلسطين والوجود اليهودي فيها والنتائج التي ترتبت على حرب ١٩٤٨.

ولم تُجدِ حرب الاستنزاف، التي قام بها الجيش المصري مباشرة بعد حرب ١٩٦٧، نفعاً في الضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة، فأوقفها عبد الناصر في عام ١٩٧٠ لمدة ثلاثة أشهر ومدد السادات هذا الوقت ثلاث سنوات، لتهيئة الظروف التفاوضية الملائمة بين مصر وإسرائيل. لكن تلك المفاوضات لم تنجح في دفع اسرائيل للانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة، مما دفع بالرئيس المصري أنور السادات إلى البحث عن وسائل أخرى للضغط على إسرائيل كي تنسحب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فشن حرباً مع سوريا ضد إسرائيل في عام ١٩٧٣ .

٣ـ حرب تشرين / أكتوبر ١٩٧٣

تعتبر حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ منعطفاً مهماً في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث بادرت الجيوش العربية، ولأول مرة، بالهجوم على القوات الإسرائيلية في سيناء والجولان ، بغية استعادة سيناء المصرية والجولان السورية من

لاحتلال الإسرائيلي. ودون خوض في تفاصيل هذه الحرب، أو تساؤل عما إذا كانت حرب تحرير للأراضي العربية المحتلة أم حرب «تحريك» للوضع في الشرق الأوسط كي تبادر الولايات المتحدة للتحرك من أجل التوصل إلى اتفاق ترضى عنه إسرائيل والدول العربية يقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل - فإن هذه الحرب قد خلقت ظروفاً مهدت الطريق أمام الجانبين: العربي والإسرائيلي للجلوس إلى طاولة المفاوضات، كما رفعت الحرب - التي قامت بها القوات المصرية وباشتراك رمزي من قوات الجيوش العربية: الليبية والسودانية والعراقية والجزائرية والتونسية والفلسطينية والكويتية على الجبهة المصرية، والقوات السورية وباشتراك رمزي أيضاً من جانب القوات العربية: الأردنية والعراقية والمغربية والفلسطينية - من معنويات الجندي العربي وحطمت أسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يقهر. وكان استعمال سلاح النفط العربي، في الصراع العربي الإسرائيلي، عاملاً مهماً في الضغط على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة كي تبادر للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

لم تؤد حرب ١٩٧٣ إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة عن طريق القوة، ولكنها أدت إلى تعبيد الطريق إلى جنيف، وإلى البدء بمفاوضات مباشرة بين مصر والأردن من جهة، و إسرائيل من جهة أخرى ، وهيأت الظروف الملائمة أمام زيارة السادات للقدس والتوقيع فيما بعد على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

ج - قيام منظمة التحرير الفلسطينية:

بعد قيام إسرائيل ، تشرد الشعب الفلسطيني وقياداته بين الأقطار العربية، مما جعله يسلم أمر قضيته إلى الدول العربية، على أساس أن تلك الدول كانت تعلن أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وأن «قضية فلسطين ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية العرب أجمعين، وأن فلسطين عربية يتحتم على الدول العربية وشعوبها صيانة عروبتها»[1]. ولهذا فقد تعاملت الأنظمة العربية مع القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٦٤، بمعزل عن الفلسطينيين، على الرغم من رفع شعارات تحرير فلسطين في العواصم العربية.

وكان الفلسطينيون يعتقدون ان تحرير بلادهم من الاحتلال الإسرائيلي هي مسؤولية عربية أكثر منها فلسطينية، إلا أنهم لم ينعزلوا عن الأحداث القومية في الوطن العربي خاصة المتعلقة بقضيتهم، ونشطوا سياسياً من خلال الحركات

القومية العربية، التي وجدوا فيها طريقاً لتحرير فلسطين، ومع ان بعضهم دخلوا في الأحزاب الشيوعية العربية، لاعتقادهم ان الماركسية هي اقصر الطرق إلى فلسطين وبعضهم الآخر دخلوا الأحزاب الدينية للسبب نفسه، إلا ان نشاطهم السياسي انصب معظمه مع الأحزاب والحركات القومية العربية كالناصرية والقوميين العرب والبعثيين، خاصة ان تلك الأحزاب والحركات ربطت فكرها القومي بمصير فلسطين، وعدّت الخطر الصهيوني خطراً على الأمة العربية بكاملها وليس على الفلسطينيين فقط، كما رفعت شعار (الوحدة العربية هي الطريق إلى تحرير فلسطين) فاستقطبت قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، حيث وجدوا انهم غير قادرين على تحرير وطنهم بمفردهم، وأن الصراع مع عدوهم هو اكبر من قدراتهم المشلولة في ذلك الوقت.

ونتيجة لهذا الالتزام القومي، عند معظم الفلسطينيين، فقد ساروا خلف القيادات العربية، التي نادت بقومية المعركة مع إسرائيل ، خاصة قيادة عبد الناصر. وكانوا يؤمنون بأن زيادة القوة العسكرية العربية هي من أجل معركة تحرير فلسطين. ولهذا عمّت الفرحة صفوفهم بعد صفقة السلاح التشيكية مع مصر عام ١٩٥٥ كما وجدوا ان تحرير فلسطين قد اقترب بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨. لأن شعار (الوحدة العربية هي الطريق إلى تحرير فلسطين) قد بدأ يتحقق. وقد أثار قيام الجمهورية العربية المتحدة قلق اسرائيل بسبب تطويقها لها من جبهتين: شمالية وجنوبية تحت قيادة عربية واحدة. علاوة على ان الرئيس عبد الناصر أوعز إلى السلطات المختصة في دولة الوحدة بضرورة إبراز الكيانية الفلسطينية، وطلب من الفلسطينيين تنظيم انفسهم بتأسيس (الاتحاد القومي الفلسطيني) في سوريا (والاتحاد القومي الفلسطيني) في قطاع غزة ليكونا فرعين للاتحاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة.

ولكن تلك الوحدة لم تدم طويلاً ، فتحطمت الآمال الكبيرة بالتحرير بسبب الانفصال في عام ١٩٦١ ، فأصبح لدى الفلسطينيين ردود فعل وقناعة بضرورة تحمل اعباء قضيتهم بأنفسهم، بعد أن خاب أملهم بقدرة الدول العربية على تحرير فلسطين، وبدأوا بتشكيل تنظيمات سرية تركّز على العنصر الفلسطيني من اجل تنظيم انفسهم والعمل على تحرير وطنهم، وشكل فريق منهم حركة «فتح» التي دعت في نشرة (فلسطيننا) التي كانت تصدرها في بيروت إلى سلوك الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين، مما دفع بالرئيس عبد الناصر إلى مطالبة الملوك والرؤساء العرب، في مؤتمر القمة العربي الأول في عام ١٩٦٤، بالموافقة على إنشاء منظمة

التحرير الفلسطينية، حتى يكون العمل الفلسطيني تحت إشراف مصر والدول العربية وليس بطرق سرية. وخرجت المنظمة من رحم جامعة الدول العربية وبتشجيع من الزعيم جمال عبد الناصر ، حيث أوضح الرئيس المصري أن الغرض من إنشاء المنظمة هو «مواجهة نشاط اسرائيل في تصفية المشكلة الفلسطينية وإضاعة حقوق شعب فلسطين» (٥) .

إلا انه ـ ومنذ البداية ـ لم يكن هناك إجماع عربي أو فلسطيني على قيام المنظمة، وكانت أسباب المعارضة: العربية والفلسطينية لإنشاء منظمة التحرير مختلفة . ولكنها تلتقي كلها حول رفض قيام المنظمة. وقد لقي إعلان قيام المنظمة تأييداً واسعاً في صفوف الفلسطينيين ، خاصة أنه صدر في القاهرة ، وبدعم واضح من عبد الناصر، واعتبر قيام المنظمة تحولاً مهماً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ومنعطفاً بارزاً في رسم ملامح الهوية الفلسطينية، التي حاولت اسرائيل باستمرار طمسها وتجاهلها.

ومنذ عام ١٩٦٥ ظهر تياران في الساحة الفلسطينية : تيار جسَّد الكيانية السياسية للفلسطينيين، وهو تيار منظمة التحرير المدعوم من مصر، وتيار حركة فتح الذي كان يدعو للثورة المسلحة ضد إسرائيل والمدعوم من سوريا . وقد حسمت حرب ١٩٦٧ الأمر ، حيث ساهمت الهزيمة العسكرية، التي لحقت بالجيوش العربية، في تقوية التيار الثاني، وظهر الشعب الفلسطيني كشعب مقاوم، كما أصبحت المقاومة هي التعبير عن وجود الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية. وأنهى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الرابعة التي انعقدت ما بين ١٠ ـ ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨ في القاهرة، الازدواجية بين التيارين ، بانضواء منظمات المقاومة الفلسطينية - وعلى رأسها حركة فتح ـ تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. واستبدل المجلس بكلمة «القومي» من الميثاق الفلسطيني كلمة «الوطني»، كما غيَّر «المصطلحات القومية» فسماها «المصطلحات الثورية»، واكد على الشخصية الفلسطينية، والوقوف ضد محاولة إذابتها، وعلى أن الهدف الأساسي للمنظمة هو تحرير فلسطين بكاملها.

ومنذ ذلك الوقت لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دوراً مهماً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وكان لها دور أساسي في رفع معنويات الشعوب العربية بعد حرب ١٩٦٧، بسبب عمليات المقاومة المسلحة التي خاضتها ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

وبدأ المتطوعون: الفلسطينيون والعرب بالالتحاق في صفوف المقاومة

الفلسطينية، رداً على الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية». مما دفع بالرئيس عبد الناصر إلى القول: «إن المقاومة الفلسطينية هي أنبل ظاهرة في الأمة العربية، وفرضت منظمة التحرير نفسها في ساحة الصراع ضد إسرائيل على الرغم من الصعوبات التي واجهتها.

كان قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ هو الإنجاز الكبير الذي حدث على الصعيد الفلسطيني في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث انبعثت الهوية الفلسطينية والكيانية الفلسطينية بعد أن ادعت الحركة الصهيونية بأن فلسطين «هي وطن بلا شعب لشعب بلا وطن» وأنكرت إسرائيل على لسان مسؤوليها وجود الفلسطينيين (تصريح لغولدا مائير)، وتشتت الشعب الفلسطيني وفقد مؤسساته بطرده من وطنه.

وفي الواقع، فإن منظمة التحرير لم تستطع أن تحرر شبراً واحداً من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٤٨ ـ وهو الهدف الرئيسي لانطلاقها في عام ١٩٦٤ ـ إلا أنها استطاعت أن تنظم صفوف الفلسطينيين وتخلق الهوية الوطنية الفلسطينية، التي حاولت اسرائيل منذ بداية الصراع أن تزيلها وأن لا تعترف بها. كما زادت من الوعي العربي والفلسطيني بخطورة إسرائيل على العرب، وابقت حالة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ملتهبة، بتسخين جبهات القتال العربية ضد اسرائيل، كما نجحت في تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية ، وكشفت خطورة الممارسات الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واعتُرِف بها كممثل للشعب الفلسطيني ، حيث اعترف مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الرابع الذي انعقد في الجزائر في أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ بالمنظمة «كممثل شرعي لنضال الشعب الفلسطيني»، ومؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الجزائر في عام ١٩٧٤ الذي قرر «الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقره منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني»[٦] كما صوتت ١٠٥ دول، في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، إلى جانب قرار يدعو منظمة التحرير « الممثلة للشعب الفلسطيني» إلى المشاركة في مناقشات الجمعية العمومية حول قضية فلسطين في الجلسات العامة» ، وأكد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط بعد أسبوعين من القرار الدولي، على: «حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها »[٧]. وعندما صوتت الجمعية العمومية للأمم

المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ على قرار منح منظمة التحرير صفة (مراقب)، ترسَّخ بذلك حق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني .

وفي المقابل فإن إسرائيل ظلت ترفض استمرار الاعتراف بوجود منظمة التحرير على الرغم من الاعترافات العربية والدولية التي حققتها، كما ظلت ترفض أية مشاركة فلسطينية بمفاوضات التسوية في جنيف أو قبل اتفاقيات كامب ديفيد، بل إن تكتل الليكود دعا، بعد استلامه السلطة في أيار/ مايو ١٩٧٧، إلى أن يكون الأردن هو وطن الفلسطينيين.

البعد الثاني : ملامح التسوية والمفاوضات

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من اكثر المناطق توتراً في العالم، بسبب الصراع العربي - الإسرائيلي . ولهذا فإن مشاريع التسوية المختلفة والعديدة، كانت إحدى السمات الرئيسية، التي صاحبت الصراع بين الدول العربية والفلسطينيين من جهة وبين إسرائيل من جهة ثانية. إلا أن تلك المشاريع لم تنجح في جمع أطراف الصراع على طاولة المفاوضات بشكل مباشر وعلني حتى عام ١٩٧٨ ، عندما بدأت مفاوضات كامب ديفيد في الولايات المتحدة بين مصر وإسرائيل.

وقبل هذا التاريخ ـ وما عدا المفاوضات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل في اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ـ كانت المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية تتم بشكل غير مباشر. وأما المفاوضات المباشرة والعلنية بين الدول العربية وإسرائيل فقد بدأت في مؤتمر مدريد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ ، حيث اعتبر أول مؤتمر يعالج قضية الصراع في الشرق الأوسط، ويفتح المجال واسعاً أمام البدء في مفاوضات ثنائية ومباشرة بين العرب وإسرائيل .

وحيث إن هذه الفترة هي خارج إطار المرحلة الزمنية لهذا البحث فإن هذه الدراسة ستركز على أهم مشاريع التسوية، وتاريخ مسيرة المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ، منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٩، أي حتى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وما تلاه من التحولات، التي حدثت في الخطاب السياسي العربي من رفض ثابت لأية مفاوضات (لاءات الخرطوم الثلاث)، إلى الموافقة على إجراء مفاوضات ثنائية ومباشرة وعلنية مع إسرائيل. لهذا، ومن أجل إضفاء تصور شامل عن التحولات الرئيسية المصيرية في الصراع العربي - الإسرائيلي بالنسبة للمفاوضات والتسوية، فسوف نركز في القسم الأول على أهم

مشاريع التسوية منذ قيام إسرائيل حتى كامب ديفيد، وفي القسم الثاني على مسيرة المفاوضات منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٩.

أ. مشاريع التسوية منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٩

صدرت عشرات المشاريع منذ عام ١٩٤٨ كي تكون الإطار العام للتفاوض ومن أجل حل الصراع العربي - الإسرائيلي، لكن الظروف لم تكن مهيأة في السنوات الأولى من الصراع لتقبل تلك المشاريع من قبل الجانبين: العربي والإسرائيلي. وسوف نستعرض تالياً أهم هذه المشاريع:

١. مشاريع السلام الدولية :

مشروع برنادوت ١٩٤٨

طلب مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢، بعد الحرب الأولى بين الدول العربية وإسرائيل، وقف إطلاق النار كخطوة أولى من أجل السعي إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وبدأ الوسيط الدولي الكونت برنادوت وساطته على أساس مشروع السلام الذي قدمه. واعتبر مشروع برنادوت أول مشاريع التسوية التي بدا التفاوض عليها بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط، ودعا المشروع إلى :

١ـ الانتقال من مرحلة وقف القتال إلى تحقيق هدنة أو سلام بين العرب وإسرائيل.

٢ـ تدويل القدس.

٣ـ رسم الحدود بين الفلسطينيين وإسرائيل.

٤ـ حل مشكلة اللاجئين بالعودة أو التعويض.

٥ـ تشكيل لجنة متابعة ومصالحة دولية للتوصل إلى حل سلمي في فلسطين من قبل الأمم المتحدة.

ولم ينفذ المشروع بسبب اغتيال الوسيط الدولي على أيدي منظمة شتيرن الصهيونية.

المشروع النرويجي / ١٩٥٣

قدمه مندوب النرويج في الأمم المتحدة من أجل أن يكون قاعدة للتفاوض بين الدول العربية وإسرائيل، ونص على :

١ـ دعوة الدول العربية وإسرائيل إلى الامتناع عن القيام بأية أعمال عدوانية.

٢ـ التأكيد على مبدأ مسؤولية الحكومات المعنية في الوصول إلى تسوية الخلافات .

٣ـ حث الدول العربية وإسرائيل من أجل الدخول في مفاوضات مباشرة وبسرعة.

٤ـ دعوة لجنة التوفيق إلى تقديم خدماتها من أجل تحقيق التسوية.

مشروع ايدن / ١٩٥٥

قدّمه رئيس وزراء بريطانيا انطوني أيدن بتاريخ ١٩٥٥/١١/٩ ، وتحدث فيه عن استعداد بلاده للتوسط بين الدول العربية وإسرائيل لإيجاد حل دائم بينهما، على أن يُركِّز أي حل على النقطتين التاليتين :

١ـ ضرورة تقديم تنازلات من قبل الطرفين: العربي والإسرائيلي.

٢ـ العمل من أجل الوصول إلى حل وسط بين الموقفين : العربي الداعي إلى العودة إلى حدود التقسيم عام ١٩٤٧ ، والإسرائيلي الذي يتمسك بخطوط الهدنة كحدود دائمة .

مشروع دَلَس / ١٩٥٦

قدمه وزير الخارجية الأمريكية دَلَس في عهد الرئيس ايزنهاور، وتناول النقاط التالية :

١ـ حل قضية اللاجئين وذلك بعودة عدد محدود منهم، وتوطين البقية الباقية في الدول العربية عن طريق استصلاح الأراضي، والتزام إسرائيل بدفع تعويضات للاجئين من صندوق تمويلي تشارك فيه الولايات المتحدة.

٢ـ استعداد الولايات المتحدة للدخول في معاهدات هدفها منع أي عمل من قبل الأطراف المعنية، من شأنه تغيير الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب.

٣ـ يجب حل مشكلة الحدود بين الدول العربية واسرائيل، من أجل الوصول إلى تسوية سلمية.

المشروع الكندي / ١٩٥٧

اقترح وزير الخارجية الكندي ليستر بيرسون ، بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٦ ، مشروعاً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تناول فيه النقاط التالية :

١- تتعهد مصر وإسرائيل بالتقيد ببنود اتفاقيات الهدنة المعقودة بينهما في عام ١٩٤٩.

٢- إقامة إدارة مدنية تابعة لهيئة الأمم المتحدة في غزة بالتعاون مع مصر وإسرائيل.

٣- تتخذ الأمم المتحدة الترتيبات اللازمة مع الحكومات المعنية من أجل وضع قوات الطوارئ على خطوط الهدنة.

٤- انسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ على أن يتبعه دخول قوات الطوارئ الدولية إليها للمساعدة في الحفاظ على السلام.

مشروع جونسون / ١٩٦٢

طلبت الحكومة الأمريكية في عام ١٩٦١ من الدكتور جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي، عمل دراسة من أجل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقدم جونسون مشروعه في ١٩٦٢/١٠/٢ مقترحاً ما يلي :

١- يخير كل رب أسرة من اللاجئين بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.

٢- يجب أن يكون كل لاجئ على علم بالأمور التالية :

أ- بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا ما قرر العودة.

ب - كمية أو قيمة التعويضات التي سيحصل عليها في حالة اختياره البقاء حيث هو.

٣- تحسب قيمة التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت في عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨، مضافاً إليها الفوائد المستحقة.

٤- تساهم إسرائيل والولايات المتحدة، ودول أخرى، في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.

٥- من حق إسرائيل أجراء كشف أمني على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه.

٦- يستفيد اللاجئون، الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين، من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها.

٧- من حق أية دولة الانسحاب من هذا المشروع إذا وجدت فيه تهديداً لمصالحها الحيوية.

٨ـ يطبق المشروع بصورة تدريجية ، علماً بأن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل تنفيذه.

٢ . مشاريع التسوية الاسرائيلية:

مشروع موشى شاريت / ١٩٥٦

قدم موشى شاريت ، رئيس الحكومة الإسرائيلية، هذا المشروع خلال زيارته للولايات المتحدة بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦، رداً على المشروع الذي كان رئيس الوزراء البريطاني قد قدمه قبل عام ورفضته اسرائيل، وجاء في المقترحات الإسرائيلية ما يلي :

١- موافقة إسرائيل على تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة بهدف تحسين الأوضاع الأمنية والمواصلات، ولكنها ترفض التفاوض على أساس خط التقسيم لعام ١٩٤٧.

٢- استعداد إسرائيل للنظر في موضوع منح الدول العربية حقوق الترانزيت، التي تسهل حركة التجارة بين مصر والأردن ولبنان، مقابل أن تحصل إسرائيل على حقوق مماثلة ومشابهة كحقوق النقل البري والجوي.

٣- استعداد إسرائيل أن تمنح الأردن تسهيلات حرة في ميناء حيفا وحقوق الترانزيت الضرورية من أجل الوصول إليه عن طريق البر.

٤- استعداد اسرائيل لجمع الأموال اللازمة من أجل تعويض اللاجئين الفلسطينيين، وقبولها القرض الذي عرضته الولايات المتحدة للمساهمة في إعادة إسكانهم وتوطينهم.

٥- قبول إسرائيل بمشروع تطوير نهر الأردن، الذي اقترحه جونسون، بحيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه نهري الأردن واليرموك.

مشروع اشكول / ١٩٦٥

قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول هذا المشروع بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٧ ، رداً على المشروع العربي الوحيد الذي كان الرئيس التونسي بورقيبة قد اقترحه، وقد ركز المشروع الإسرائيلي على النقاط التالية :

١- إجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية التي وقعت على اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، من أجل إحلال اتفاقية السلام محل اتفاقيات الهدنة.

٢- تتم التسوية السلمية على أساس وضع إسرائيل القائم ما عدا بعض التعديلات الطفيفة المتبادلة والمتفق عليها، عند نقاط معينة على الحدود بهدف تسهيل الحياة اليومية للسكان.

٣- مفهوم السلام الإسرائيلي يعني حرية الدول العربية وإسرائيل في الاستفادة من نتائجه ، مثل : النقل البري والجوي والاتصالات البريدية والوصول إلى الموانئ وحرية الملاحة.

٣. مشاريع التسوية العربية:

مشروع بورقيبة / ١٩٦٥

قدمه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢١، واستند فيه على قرار التقسيم، وركز على النقاط التالية :

١- أن تعيد إسرائيل إلى الدول العربية ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية .

٢- يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة.

٣- تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

ويلاحظ انه على الرغم من كثرة مشاريع السلام في هذه الفترة إلا انها :

١- لم تنجح في جمع الدول العربية وإسرائيل على طاولة المفاوضات المباشرة، ولا حتى المفاوضات غير المباشرة، ما عدا مفاوضات الهدنة في عام ١٩٤٩.

٢ - أن الدول العربية كانت ترفض معظم مشاريع السلام، في الوقت الذي كانت تعلن إسرائيل ترحيبها بتلك المشاريع.

٣- أن معظم مشاريع السلام كانت تركز على قضية اللاجئين ورسم الحدود بين الدول العربية وإسرائيل ، أكثر من الخوض في تفاصيل تحقيق السلام بين الأطراف المتنازعة.

٤- أن اسرائيل كانت تصر على مفاوضات مباشرة وثنائية مع الدول العربية من أجل التفاوض على القضايا المتنازع عليها، بينما كان العرب يرفضون ذلك ويصرون على أن تكون المفاوضات عن طريق وسيط دولي.

ب. مشاريع التسوية منذ عام ١٩٦٧حتى عام ١٩٧٣

نتيجة هجوم إسرائيل، في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، على ثلاث دول عربية هي: الأردن ومصر وسوريا ، واحتلالها أراضي شاسعة من هذه الدول، بدأت الدول العربية تطالب بإزالة آثار العدوان. وتوسعت دائرة الخلافات بين اسرائيل والدول العربية، مما جعل مشاريع التسوية تنصب على قضية المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ، فتراجعت القضايا الأخرى التي كانت مثار خلاف وصراع في الشرق الأوسط، مثل: قضية اللاجئين والحقوق العربية الفلسطينية في فلسطين.

وسوف نركز، في هذا القسم من الدراسة، على أهم مشاريع التسوية التي صدرت في هذه الفترة، والتي فتحت باب التفاوض غير المباشر بين الدول العربية وإسرائيل.

١ ـ مشاريع التسوية الدولية:

قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ / ١٩٦٧

بدأ مجلس الأمن الدولي مناقشة الوضع في الشرق الأوسط مباشرة بعد اندلاع الحرب في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، وكانت لأعضاء المجلس ثلاثة مواقف: موقف أميركي يطالب بإصدار نداء عاجل إلى إسرائيل والدول العربية لوقف إطلاق النار فوراً، واتجاه ثان تزعمه الاتحاد السوفيتي يطالب بوقف إطلاق النار وشجب العدوان الإسرائيلي ودعوة إسرائيل إلى الانسحاب، وموقف ثالث تزعمته الهند يطالب بإصدار قرار بوقف إطلاق النار ودعوة المتحاربين إلى الانسحاب إلى المواقع التي كانوا فيها قبل الحرب، وفي النهاية نجحت المشاريع الأمريكية المطالبة بوقف إطلاق النار فقط ، والمتمثلة في القرارات ٢٣٣ و ٢٣٤ و٢٣٥ و ٢٣٦ التي طالبت جميعها بوقف إطلاق النار، دون الخوض في التفاصيل.

وبعد وقف إطلاق النار ، بدأ مجلس الأمن الدولي البحث في قضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وقدمت الدول الأعضاء عدداً من المشاريع، منها: المشروع السوفيتي، والمشروع الأمريكي، والمشروع الألباني، والمشروع النيجيري، والمشروع الروماني، ومشروع دول عدم الانحياز، ومشروع دول امريكا اللاتينية، ومشروع يوغسلافيا، ومشروع باكستان، ومشروع الهند. ولكن الأعضاء، وبعد اجتماعات استغرقت ١٠٧ ساعات و٣٢ جلسة، وافقوا على المشروع البريطاني الذي صدر في ١٩٦٧/١١/٢٤ بإجماع الدول الأعضاء ، ونص القرار على ما يلي :

«إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط.

وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق:

١ـ يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ . انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض (الأراضي التي) احتلتها في النزاع.

ب . إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

٢ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

ب ـ تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق. ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.

٤ـ يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدّم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن».

ويلاحظ في قرار مجلس الأمن الدولي:

١ـ أن القرار صدر وفيه نص يدعو الأمين العام إلى تعيين وسيط دولي من أجل البدء بإجراء مفاوضات مع الدول العربية المعنية وإسرائيل لتنفيذ القرار، حيث قام يوثانت بتعيين السفير السويدي غونار يارينغ لهذه المهمة بعد يومين

من صدور القرار ، وبدأ المبعوث الدولي مهمته أيضاً بعد يومين فقط على تعيينه.

٢ـ قام يارينغ بـ ١٥ جولة متنقلاً من مركز إقامته في قبرص إلى عمان والقاهرة وبيروت وتل أبيب في عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦٨ ، وجولات أخرى في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، دون أن ينجح في تحقيق أي تقدم لتنفيذ القرار الدولي، وقد لاحظ أن اسرائيل تريد عقد مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، بعكس الدول العربية، التي كانت تريد أن تكون المفاوضات غير مباشرة وأن تؤدي في النهاية إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية. ومن المؤكد أن جولات يارينغ ـ على الرغم من فشلها في تحقيق أي تقدم ـ فتحت أبواب المفاوضات غير المباشرة ، التي أدت في النهاية إلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل.

٣ـ يأتي القرار ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى فض الخلافات بالطرق السلمية، ولكن مواده غير ملزمة، بعكس الفصل السابع، الذي يدعو إلى الإلزام وتطبيق العقوبات بالقوة . وقد اعترف اللورد كارادون مندوب بريطانيا، عندما قدم المشروع، بأن مشروعه يقع ضمن الفصل السادس اي انه لا يلزم الفرقاء بتنفيذه، وأن الشرط الأساسي لتنفيذه هو قبول الأطراف المعنية، وهذا ما صرح به أيضاً الأمين العام د. بطرس غالي بعد تعيينه اميناً عاماً للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢.

٤ـ ما عدا الدعوة إلى حل قضية اللاجئين، فإن القرار لم يتناول حلاً للقضية الفلسطينية، التي كانت على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، وبالمقابل فقد اعترف مجلس الأمن الدولي، والدول التي وافقت على القرار بحدود اسرائيل في عام ١٩٦٧، علماً بأن قرار تقسيم فلسطين أعطى إسرائيل ٥٦٪ فقط من مساحة فلسطين، ولكنها احتلت فيما بعد ٢٢٪ أكثر مما كان مخصصاً لها، وهذا يعني اعترافاً دولياً بحدود إسرائيل الجديدة، دون أن تقوم بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

٥ . أصبح القرار المرجعية الأساسية التي يستند إليها أي مشروع للسلام في المستقبل ، والقاعدة الرئيسية التي يتم التفاوض عليها في المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل، وكذلك بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وقد تطور القرار إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام»، الذي استندت إليه معاهدات السلام العربية وإسرائيل، ومؤتمر مدريد .

مشروع روجرز / ١٩٧٠

قدم وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز هذا المشروع كي يساعد في عملية التفاوض غير المباشرة، التي كانت تتم بجهود المبعوث الدولي يارينغ في ١٩٧٠/٦/١٩ ، وركز المشروع على النقاط التالية :

١ـ أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولفترة محددة (٩٠) يوماً.

٢ـ أن توافق الأطراف المعنية على التصريح التالي، على أساس أن مصدره السفير يارينغ في صورة تقرير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، والذي ينص على أن الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل توافق على:

أـ انها ، بعد أن قبلت وأبدت رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، سوف تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت إشراف روجرز ، طبقاً للإجراءات والمكان والزمان التي قد يوصي بها، مع الأخذ بعين الاعتبار ـ كلما كان ذلك مناسباً ـ ما تفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب ـ أن الهدف من المناقشات المشار إليها آنفاً هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستنداً إلى :

١ـ إقرار من جانب الأطراف بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي وفق نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

٢ـ الانسحاب الإسرائيلي من أراض محتلة عام ١٩٦٧ طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

٢ـ المشاريع الإسرائيلية:

مشروع ايغال آلون / ١٩٦٨

يعتبر من أهم مبادرات السلام الإسرائيلية، وقد اعتمدت عليه إسرائيل في جميع مشاريعها السلمية كأساس للتفاوض مع الدول العربية، واقترحه إيغال آلون وزير الخارجية الإسرائيلية ، ويتضمن النقاط التالية :

١ـ أن يكون نهر الأردن والخط الوهمي، الذي يقطع البحر الميت في منتصفه، خطاً للحدود مع الأردن.

٢- تضم إسرائيل قطاعاً مسافته ١٥ كم على طول وادي الأردن حتى البحر الميت، شريطة الا تضم هذه الأراضي أهالي عرباً.

٣- تكون الحدود شمال البحر الميت غير شاملة لمدينة أريحا وذلك لاعتبارات سكانية، مع ضم طريق البحر الميت ـ القدس إلى إسرائيل.

٤- تكون حدود اسرائيل ـ من نواحي رام الله ـ متجهة إلى الغرب بصورة تضمن ان يقع طريق اللطرون بين حورون ـ القدس تحت سيطرة اسرائيل.

٥- ضم جيب الخليل بسكانه الذين يبلغ عددهم ٨٠ الف شخص؛ لأن ذلك يضمن حماية القدس، ولأن هذه المنطقة تشتمل على إمكانيات الاستيطان وبعض الأماكن المقدسة مثل: المغارة وقبر راحيل .

٦- إعطاء ممر من منخفض الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية، بحيث يضمن للأهالي العرب ان يكونوا مرتبطين بالأردن، ويسمح لإسرائيل بالسيطرة على هذا الاتصال في حالة تعرضها للخطر.

مشروع ابا إيبان / ١٩٦٨

قدم وزير خارجية إسرائيل ابا ايبان بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٨ ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع سلام يتكون من عشر نقاط هي :

١- ان يكون السلام عادلاً ودائماً، بالتوقيع على معاهدة سلام، تتحدد فيها خريطة متفق عليها للحدود الآمنة والمعترف بها.

٢- تتم الاستعاضة عن خطوط وقف إطلاق النار بحدود آمنة ومعترف بها بين إسرائيل والدول العربية.

٣- إجراء محادثات من اجل وضع ترتيبات امنية تحول دون الوضع الذي تسبب بانهيار السلام عام ١٩٦٧.

٤- بعد التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام، تجب المحافظة على حرية التحرك المتوافرة الآن وخاصة القطاعات الإسرائيلية - الأردنية.

٥- ضمان حرية الملاحة دون اية تحفظات بين اسرائيل والدول العربية.

٦- الدعوة إلى عقد مؤتمر تحضره الدول في الشرق الأوسط والدول المساهمة في إغاثة اللاجئين ضمن إطار السلام الدائم، وعن طريق دمجهم بالمجتمعات الموجودين فيها.

٧- إن اسرائيل لا تعمل على ممارسة أي تشريع بالنسبة للأماكن المقدسة، وإنما هدفها هو التوصل إلى وضع محدد يعطي هذه الأماكن طابعها العالمي عن طريق التوصل إلى الاتفاقات المناسبة مع الأطراف المعنية تقليدياً.

٨- تثبيت مبدأ حق الحياة القومية وسيادتها وسلامتها، عن طريق التزامات تعاقدية محددة تدخل فيها اسرائيل والحكومات العربية بالنسبة لوجود اسرائيل والالتزام بالمعاهدات الدولية المتعلقة بها.

٩- تشمل محادثات السلام المقترحة توجيه الاهتمام المشترك إلى موارد المنطقة ووسائل الاتصال فيها من أجل إرساء دعائم استقلال دول المنطقة فيصبح استقلالاً ذا سيادة.

١٠- لا يمكن انهاء النزاع في الشرق الأوسط، والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، إلا على طاولة المفاوضات.

مشروع غولدا مائير / ١٩٧١

قدمت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل مشروعاً بتاريخ ١٩٧١/٢/٩ ، واشتمل على النقاط التالية :

١- جعْل سيناء منطقة منزوعة السلاح لا يسمح لمصر بإدخال الدبابات أو المدفعية أو الصواريخ إليها.

٢- تحتفظ إسرائيل بشرم الشيخ بسبب أهميته لها، على أساس أن مضائق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ ايلات.

٣- إسرائيل لن تعيد قطاع غزة لمصر، وسوف تعتني باللاجئين ، ومن الممكن أن تصبح غزة مرفأ أردنياً .

٤- تبقى القدس موحدة وجزءاً من إسرائيل.

٥- لن تتراجع إسرائيل عن مرتفعات الجولان.

٦- يجب إجراء مفاوضات حول خط الحدود في الضفة الغربية، بشرط أن لا تعبر أية قوات عربية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن، ولا يجب أن تشكل الحدود النهائية بين إسرائيل والضفة مصدراً للتفرقة، بل يجب أن تكون عاملاً فعالاً في الربط بين العرب والإسرائيليين.

٧- تعارض اسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية.

٣ - مشاريع التسوية العربية:

مشروع التسوية الأردني / ١٩٦٩

قدمه جلالة الملك حسين في ختام زيارته للولايات المتحدة بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٠ وتضمن النقاط التالية :

١- انهاء حالة الحرب.

٢- الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة، واحترام سلامتها وسيادتها الإقليمية.

٣- الاعتراف بحق جميع هذه الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دون التعرض لأية تهديدات أو أعمال حربية.

٤- ضمان حرية الملاحة عبر خليج العقبة وقناة السويس.

٥- ضمان سلامة جميع دول المنطقة واستقرارها، وذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية أياً كانت، بما في ذلك إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٦ - قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

٧ - على إسرائيل ان تلبي مطلباً واحداً وهو انسحاب قواتها العسكرية من جميع المناطق المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧، وتنفيذ البنود الأخرى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

مشروع التسوية المصري / ١٩٧١

طرحه الرئيس المصري أنور السادات بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٨ ، من أجل إحياء محادثات التسوية التي كان قد بدأها يارينغ، وتضمن ما يلي :

١- على اسرائيل ان تنسحب من كل شبر من الأراضي العربية المحتلة.

٢- بعد الانسحاب توافق مصر على الاعتراف باسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدودها التي كانت قائمة عام ١٩٦٧، وترحب مصر بضمان هذه الحدود وحدود غيرها من الدول في المنطقة من قبل الدول الأربع الكبرى.

٣- ستتفاوض مصر حول حق إسرائيل بالملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة.

٤- ستمنح مصر حق المرور لإسرائيل في قناة السويس عندما يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٥- لن تقيم مصر علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل.

مشروع التسوية الأردني / ١٩٧١

قدم الأردن مشروع تسوية جديداً بتاريخ ١٩٧١/١/٢٥ ، شبيهاً بمشروع السلام المصري السابق، واشتمل على النقاط التالية :

١- انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة دون استثناء، وقبول إسرائيل بمبدأ عدم جواز الحصول على مكاسب إقليمية عن طريق الحرب.

٢- حق جميع دول المنطقة بالحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ودون أن تكون معرضة للتهديد بالعنف أو أعمال العنف.

٣- يضمن الأردن حرية الوصول إلى جميع الأماكن التاريخية والدينية في مدينة القدس العربية، كما يضمن حرية العبادة.

٤- إنهاء حالة العداء وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية.

٥- تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٦- امكانية إقامة مناطق منزوعة السلاح على أساس متبادل.

٧- على الدول الأربع الكبرى أن تشارك في إطار مجلس الأمن في الإشراف على اتفاقية السلام.

يلاحظ في هذه الفترة - بالنسبة لتطور عملية المفاوضات - ما يلي :

١- ان الدول العربية وإسرائيل، وإن لم تنجح في الاتفاق على حل المشاكل بينها، اقتربت أكثر من المفاوضات غير المباشرة التي مهدت الطريق لإجراء مفاوضات مباشرة فيما بعد .

٢- أن المفاوضات غير المباشرة، التي كانت تتم من خلال الوسيط الدولي يارينغ، فشلت في إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، لأن إسرائيل استمرت تطالب بمفاوضات مباشرة وثنائية مع الدول العربية.

٣- أن الخلافات في وجهات النظر بين الدول العربية وإسرائيل كانت كبيرة، مما جعل المفاوضات غير المباشرة أكثر صعوبة، على الرغم من الضغوطات الدولية التي كانت تمارس على الأطراف المعنية. ولا شك أن عدم تحقيق اي نجاح، في المفاوضات غير المباشرة، كان من أهم الأسباب التي أدت إلى

اندلاع حرب تشرين / أكتوبر في عام ١٩٧٣.

٤- تغير موقف الدول العربية واسرائيل من مشاريع السلام، فبينما كانت الدول العربية ترفض تلك المشاريع قبل حرب ١٩٦٧ وإسرائيل توافق على معظمها ، فإن الأمر تغير بعد تلك الحرب وأصبحت إسرائيل هي التي ترفض مشاريع السلام والدول العربية هي التي توافق.

٥- زادت مبادرات السلام العربية، التي كانت تركز على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وحل قضية اللاجئين. بينما كانت اسرائيل تثير قضية الاعتراف العربي بها وعدم رغبتها في الانسحاب من جميع الأراضي العربية، وخاصة القدس الشرقية.

٦- بدات تظهر، ولأول مرة، مؤشرات من العواصم العربية إلى إمكانية اعتراف عربي بإسرائيل إذا انسحبت من الأراضي العربية المحتلة وحلت قضية اللاجئين.

ج - مشاريع السلام منذ حرب تشرين ١٩٧٣

لا شك أن منطقة الشرق الأوسط بدات تسير نحو السلام، بعد حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، على أساس ان فكرة السلام بدأت تتضح اكثر من ذي قبل عند الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل . واتجهت الأطراف المتصارعة إلى إعلان تحولات جذرية في مواقفها نحو السلام، وبشكل خاص منذ بداية التسعينات ، وبدأ الحديث عن مفاوضات مباشرة لأول مرة بين الدول العربية وإسرائيل. وهو ما سنتحدث عنه في الصفحات التالية ، من متابعة مشاريع السلام: الدولية والإسرائيلية والعربية.

١. مشاريع التسوية الدولية :

قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣/٣٣٨

على إثر اندلاع حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، انعقد مجلس الأمن الدولي، وتقدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمشروع قرار مشترك، يطالب بوقف اطلاق النار ، بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢، ووافق المجلس على المشروع بالإجماع ، سوى الصين التي امتنعت عن التصويت، ونص القرار على :

١- دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار

بصورة كاملة، ووقف جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢- دعوة جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً - بعد وقف إطلاق النار - في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بجميع أجزائه.

٣- تبدأ، فور وقف إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وثيقة ساوندرز Saunders / ١٩٧٥

أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٤ ، وجاء فيها :

١- أن على الولايات المتحدة مسؤولية بذل كل الجهود من أجل تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

٢- لا بد أن توضع في الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين في اية مفاوضات سلمية بين العرب وإسرائيل.

٣- يعتبر البعد الفلسطيني في الصراع العربي الإسرائيلي من عدة وجوه قلب المشكلة، وإن الحل لا يمكن أن يتحقق إلا بعد التوصل إلى اتفاق يحدد وضعاً عادلاً ودائماً للشعب العربي، الذي يعتبر نفسه فلسطينياً.

٤- يكون قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، المرجعية الأساسية في المفاوضات.

مشروع كارتر / ١٩٧٧

أدلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بتصريحات بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٨، اعتبرت بمثابة مشروع سلام أمريكي، وتناول فيه النقاط التالية :

١- أن تعترف الدول العربية بإسرائيل وحقها في الوجود والعيش بسلام، وأن تفتح الحدود بين إسرائيل والدول العربية للسفر والسياحة والتبادل الثقافي والتجاري.

٢- إقامة حدود دائمة لإسرائيل ، بالتفاوض مع الدول العربية ، على أن تكون تلك الحدود هي حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، مع بعض التعديلات الطفيفة.

٣- يجب تأمين وطن " Home Land للشعب الفلسطيني يأخذ شكل كيان مستقل أو كجزء من الأردن أو كعضو في اتحاد كونفدرالي يضم الأردن وسوريا، ومعالجة القضية الفلسطينية من قبل الدول العربية.

٤ـ ان نهاية حالة الحرب سوف تصبح سارية المفعول عند التوقيع على معاهدة سلام.

٥ـ إنشاء مناطق منزوعة السلاح يبلغ عرضها ١٠ كم أو أكثر، حيث يمكن لقوات دولية أن ترابط إلى جانب قوات أخرى، واقامة أجهزة انذار إلكترونية.

مشروع التسوية السوفيتي ـ الأمريكي / ١٩٧٧

صدر على إثر اجتماع عقد في نيويورك بين كل من أندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، وسايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمن النقاط التالية :

١ـ ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

٢ـ حل جميع المشاكل الخاصة في التسوية مثل: انسحاب القوات الإسرائيلية من « أراض عربية » احتلت عام ١٩٦٧، والمشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام طبيعية على اساس من الاعتراف المتبادل بمبادئ: السيادة، ووحدة الأراضي، والاستقلال السياسي.

٣ـ ضمان أمن الحدود بين اسرائيل والدول العربية، مثل: إنشاء مناطق منزوعة السلاح، ووجود قوات أو مراقبين دوليين تابعين للأمم المتحدة.

٤ـ الطريق الوحيد، من أجل التوصل إلى حل أساسي لجميع جوانب المشكلة في الشرق الأوسط، هو المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف للسلام.

٢ ـ مشاريع التسوية الإسرائيلية:

مشروع بيجن للتسوية / ١٩٧٧

خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن للولايات المتحدة بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٥، عرض مشروع تسوية اسرائيلياً على الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، مكوناً من سبع نقاط :

١ـ الموافقة على عقد مؤتمر جنيف في العاشر من شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧، ويستطيع الفلسطينيون المشاركة في المؤتمر ضمن الوفد الأردني، وإذا تعذر ذلك، تستطيع إسرائيل ان تفاوض كل بلد عربي على انفراد.

٢- يتعين على جميع الأطراف المتنازعة ان تتوجه للتفاوض، سواء في جنيف او في اي مكان آخر، بدون أي شروط.

٣- أن الهدف من أية مفاوضات في جنيف أو في أي مكان آخر، هو التوصل إلى إبرام معاهدة صلح صريحة ومحددة بين اسرائيل وجاراتها، تتضمن إقامة العلاقات، خاصة الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.

٤- يمكن إثارة جميع المشاكل بما في ذلك الضفة الغربية والقدس من جانب كل طرف، كما يجوز أن تكون موضوعات المفاوضات مباشرة.

٥- أن اسرائيل لا تفكر في الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة قبل عقد معاهدة صلح رسمية للسلام.

٦- في إطار السلام، سوف تكون إسرائيل مستعدة للانسحاب من قطاع عريض من سيناء ومن نصف الجولان، مع بقاء غزة ورفع تحت السيطرة الإسرائيلية، وسوف تبحث تسوية لشرم الشيخ، على أن تصبح سيناء والجولان منزوعتي السلاح.

٧- بالنسبة للضفة الغربية، يجري إيجاد حل وظيفي، أي توزيع للمسؤوليات بين سكان الضفة أنفسهم الذين سوف يتمتعون بحكم شبه ذاتي، وتوزيع المسؤوليات يتم بين الأردنيين والإسرائيليين المقيمين في هذه المنطقة، بشرط أن تبقى للإسرائيليين السلطة العليا فيما يتعلق بالأمن.

٣ . مشاريع التسوية العربية:

المشروع المصري / ١٩٧٨

أعلنت مصر خلال انعقاد مؤتمر لندن لوزراء خارجية كل من مصر والولايات المتحدة وإسرائيل في ١٩٧٨/٧/١٧، مشروع سلام مكوناً من ست نقاط هي:

١- حل القضية الفلسطينية من جميع أبعادها، على أساس المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

٢- تحدد فترة خمس سنوات كفترة انتقالية، من أجل أن يقرر الشعب الفلسطيني مستقبله.

٣- تشارك مصر والأردن وممثلون عن الشعب الفلسطيني وإسرائيل والأمم المتحدة، من أجل الاتفاق على تفصيلات النظام الانتقالي، وتتقيد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين.

٤- انسحاب اسرائيل من جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وإزالة المستوطنات.

٥- إنهاء الحكم العسكري الإسرائيلي مع بداية الفترة الانتقالية ، وتتولى مصر الإشراف على قطاع غزة والضفة الغربية، بالتعاون مع ممثلين منتخبين عن الشعب الفلسطيني .

٦- تقدم مصر والأردن الضمانات والترتيبات الأمنية إلى أن يتم الاتفاق عليها.

د - تطورات التسوية على الصعيد الفلسطيني

لا شك في حصول تطور كبير في الساحة الفلسطينية بخصوص مسيرة التسوية، بدءاً من دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة الدولة العربية الفلسطينية فوق الأراضي الفلسطينية عن طريق الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، مروراً بالموافقة على إقامة الدولة الديمقراطية في فلسطين، التي يتعايش فيها العرب واليهود ، وإعلان موافقة المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة في القاهرة ما بين ١ - ١٩٧٤/٦/٨ ، على النقاط العشر التي دعت إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية «المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره» وصولاً إلى الاعتراف الكامل بإسرائيل ونبذ «الإرهاب».

ومع أن إسرائيل لم تكن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، في الفترة الزمنية التي تعالجها الدراسة (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ، ولم تشارك ولم تدع المنظمة إلى أي مؤتمر للتسوية خلال هذه الفترة ، إلا أنه يلاحظ أن بعض مشاريع التسوية قد دعا إلى أن يكون للمنظمة دور في عملية التسوية، ولكن المنظمة لم تكن مهيأة بعد - كما حصل عند دعوتها من قبل السادات إلى اجتماعات القاهرة في عام ١٩٧٧ - للاشتراك في المفاوضات، وإن صدر عنها تلميحات دلت على حدوث تغيرات كبيرة في مواقفها الإستراتيجية من عملية التسوية، مهدت الطريق فيما بعد إلى الاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب.

هـ- تطور مسيرة المفاوضات والعوامل المؤثرة فيها

ستتعرض الدراسة في هذا الجزء للمفاوضات المباشرة، التي انعقدت في جنيف من أجل البحث في تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وللمفاوضات

الثنائية والمباشرة بين مصر وإسرائيل ، التي مهدت فيما بعد للتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد.

مفاوضات جنيف / ١٩٧٣

لم تنجح المبادرات المتعددة ولا المحاولات المتكررة، التي قام بها الوسيط الدولي يارينغ، في تقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة. ففي حين أصرت إسرائيل على إجراء مفاوضات مع الدول العربية قبل الانسحاب من الأراضي المحتلة، كانت الدول العربية ترفض ذلك ، حيث أعلن مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في الخرطوم عام ١٩٦٧ اللاءات الثلاث (لا اعتراف ولا صلح ولا تفاوض) ، وطالب في الوقت نفسه بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة.

وبعد حرب ١٩٧٣ ، تجددت الجهود من أجل حث الأطراف المتصارعة على الاتفاق فيما بينها لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط ، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٣٨ ، الداعي إلى إجراء مفاوضات مع وقف إطلاق النار. وتبدلت المواقف ـ خاصة من قبل الجانب العربي ـ فيما يتعلق بالمفاوضات، بعد الجولات المكوكية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في المنطقة، والتي كانت شبيهة بالجولات التي قام بها يارينغ من قبل. ونجح الوزير الأمريكي في وقف إطلاق النار على الجبهتين: المصرية والسورية مع إسرائيل ، وفي الحصول على موافقة مصر والأردن ولبنان وإسرائيل على حضور مؤتمر جنيف ، على الرغم من بعض العقبات، مثل: رفض إسرائيل مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، ومعارضتها لأن يكون لأوروبا أي دور في المؤتمر، وأن لا ينعقد المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة بل تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

ويتلخص الموقف الإسرائيلي قبل انعقاد مؤتمر جنيف ، بالنقاط التالية :

١ـ رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ـ رفض العودة إلى حدود ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧، ورسم حدود آمنة ومعترف بها.

٣ـ إقامة مناطق منزوعة السلاح بين إسرائيل والدول العربية.

٤ـ رفض أي حل يتعلق بالقدس موحدة وعاصمة لإسرائيل.

أما الموقف العربي، عشية انعقاد مؤتمر جنيف ، فيتلخص بالنقاط التالية :

١ ـ انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧.

اتفاقية سيناء بين مصر وإسرائيل / ١٩٧٥

جاءت هذه الاتفاقية، التي وقعتها مصر وإسرائيل في أول ايلول / سبتمبر ١٩٧٥، تتويجاً لمفاوضات جنيف، وتضمنت النقاط التالية :

١- أن النزاع بين مصر وإسرائيل لا يتم حله بالقوة المسلحة، بل بالوسائل السلمية.

٢- اتفق الطرفان على عدم استخدام القوة أو التهديد بها أو فرض الحصار العسكري ضد الطرف الآخر.

٣- اتفق الطرفان على مراعاة وقف إطلاق النار والامتناع عن اي أعمال عسكرية او شبه عسكرية أحدهما ضد الآخر.

٤- وافقت إسرائيل على إعادة انتشار قواتها في سيناء وفق خطوط انسحاب متفق عليها.

٥- وافقت مصر على السماح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى اسرائيل ومنها عبر قناة السويس.

٦- يعتبر الطرفان أن الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق سلام دائم وعادل بين البلدين.

ومع أن القوات الإسرائيلية لم تنسحب من سيناء ومن الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، عند التوقيع على الاتفاقية ، إلا أن مصر وافقت مسبقاً على عدم استعمال السلاح ضد إسرائيل وأن لا تدخل في حرب مباشرة إذا بدأتها دولة عربية. ولم تتطرق الاتفاقية إلى ما يمكن أن تقوم به مصر في حال بدء إسرائيل الهجوم. ولا شك أن اتفاقية سيناء قد مهدت الطريق لزيارة السادات إلى القدس والتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد فيما بعد. ولهذا فإن اتفاقية سيناء، التي تمت برعاية وتشجيع من قبل الولايات المتحدة ، تعتبر منعطفاً مهماً في مسيرة المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية.

زيارة السادات للقدس / ١٩٧٧

فيما كانت تتجه الأنظار لعقد مؤتمر ثان للسلام في جنيف من أجل بحث كافة القضايا لحل قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فاجأ الرئيس المصري أنور السادات العرب والعالم بزيارته للقدس بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٠ . وألقى خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي تناول فيه النقاط التالية :

١- مطالبة إسرائيل بانهاء احتلالها للأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

٢- حماية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته.

٣. حق كل دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق إجراءات يتفق عليها تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.

٤- تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة عدم اللجوء إلى القوة وحل الخلافات فيما بينها بالطرق السلمية.

٥- إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.

ولم يذكر السادات منظمة التحرير الفلسطينية في خطابه، علماً أن مصر كانت تركز من قبل على ضرورة اشراكها في مفاوضات السلام، ومع ذلك، فإن السادات فشل في تحقيق اي مطلب من المطالب التي ذكرها في خطابه.

وجاءت اتفاقيات كامب ديفيد فيما بعد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، خالية من أية إشارة إلى تلك القضايا. كما اثارت تلك الزيارة انتقادات حادة في معظم الدول العربية، وطالب بعضها (سوريا والجزائر والعراق واليمن الجنوبي وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية) بضرورة تجميد العلاقات الدبلوماسية العربية مع مصر ومقاطعة الشركات والمؤسسات المصرية التي قد تتعامل مع إسرائيل ، وردت مصر على ذلك بان قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تلك الدول والمنظمة.

وقد قامت إسرائيل بعد زيارة السادات للقدس بغزو جنوب لبنان بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥ مما ادى إلى استشهاد ١١٠٠ لبناني وفلسطيني وتدمير عدة قرى لبنانية وإقامة الحزام الأمني على حدودها الشمالية.

المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية في كامب ديفيد / ١٩٧٨

تعتبر المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية مرحلة مهمة من مراحل تطور المفاوضات العربية الإسرائيلية ، حيث تمت بعد زيارة رئيس اكبر دولة عربية لإسرائيل وإجرائه محادثات مباشرة مع المسؤولين الإسرائيليين، مما أدى إلى فتح باب المفاوضات المباشرة والثنائية على مصراعيه بين الدول العربية وإسرائيل.

وقد جاء هذا التحول المهم في تاريخ المفاوضات العربية الإسرائيلية ، بعد فشل مؤتمر جنيف في حل الخلافات العربية الإسرائيلية، مما دفع بالرئيس الأمريكي كارتر لدعوة كل من الرئيس السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيجن إلى إجراء مفاوضات مباشرة في منتجع كامب ديفيد الأمريكي في الفترة ما بين ٥ إلى ١٩٧٨/٩/١٧ من أجل التوصل إلى حل الخلافات بينهما . ومع أن الرئيس الأمريكي لعب دور الوسيط ، إلا ان المفاوضات كانت تتم بشكل مباشر بين السادات وبيجن.

وقد قدمت مصر في هذه المفاوضات تنازلات كبيرة للجانب الإسرائيلي، مما دفع بوزير الخارجية المصري في ذلك الوقت: محمد إبراهيم كامل الذي استقال احتجاجاً على تلك التنازلات، لأن يطلق عليها اسم «مذبحة التنازلات». ويقول في كتابه «السلام الضائع» : إن اتفاقيات كامب ديفيد كانت بعيدة «كل البعد عن تحقيق السلام الشامل الذي أرادته مصر والذي تحدث عنه السادات في خطابه في الكنيست الإسرائيلي في القدس . ولم يكن هناك رابط بين حل مشكلة سيناء وحل المشكلة الفلسطينية وهي الأصل في الصراع مع إسرائيل . وسينتهي الأمر إلى معاهدة سلام بين مصر واسرائيل بينما تبقى الضفة الغربية وغزة تحت قبضة اسرائيل» [(٨)].

وقعت مصر بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦ على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل استرجعت بموجبها الأراضي المصرية التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، مقابل اعتراف مصر الدبلوماسي الكامل بإسرائيل . أما الشق الثاني، المتعلق بالفلسطينيين، فقد كانت مصر تفاوض الإسرائيليين بالنيابة عن الشعب الفلسطيني دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية .

وكانت وجهة النظر المصرية في مفاوضات الحكم الذاتي تتلخص بأن «الحكم الذاتي مرحلة انتقالية هدفها تأمين انتقال السلطة إلى الفلسطينيين كمرحلة أولى باتجاه الاستقلال والسيادة». وأما وجهة النظر الإسرائيلية فقد كانت تعبر في معظمها عما جاء في مشروع بيجن للسلام، وتتلخص بأن «السلطة العسكرية الإسرائيلية ستبقى مرجع السلطة الآيلة إلى المجلس الإداري وستبقى الأراضي الحكومية واحتياط المياه والأمن العام تحت إشراف إسرائيل، مع الاستمرار في سياسة الاستيطان ».

وبعد ثماني جولات من المحادثات حول الحكم الذاتي الفلسطيني، توقفت المفاوضات بسبب إعلان إسرائيل ضم القدس الشرقية بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠ إليها،

ويعد [illegible] في [illegible] الى توقف العمليات العربية الاسرائيلية [illegible] عام ١٩٦٧ على [illegible] إلى عقد [illegible] السلام.

[illegible] منها من أخطر [illegible] في خضم الصراع ومستقبله [illegible]

١. فقد [illegible] السيادة المصرية على سيناء [illegible] العسكرية التي [illegible] على [illegible] كما [illegible] سيناء منزوعة السلاح لا تستطيع مصر أن تحشد فيها القوات العسكرية التي تريدها. كما ضمنت مصر باسرائيل [illegible] علاقات خصوصية معها [illegible] انسحاب القوات الاسرائيلية من كامل الاراضي المصرية ومن الاراضي العربية

٢. اختلت موازين القوة العسكرية العربية - الإسرائيلية لصالح إسرائيل حيث انخفضت القوة العسكرية لأقطار المواجهة العربية (سوريا والأردن) إلى ٦٦٠ ألف جندي بينما كانت تلك القوة بوجود مصر ١١٦٠ ألف جندي عربي مقابل ٤٩١ ألف جندي إسرائيلي وارتفعت نسبة التفوق في القوى البشرية من ١ : ٢,٣ لصالح العرب قبل المعاهدة إلى ١ : ١,٦ لصالح إسرائيل بعد المعاهدة كما أثرت المعاهدة في توزيع القوات الإسرائيلية على الجبهات العربية. فبعد أن كانت موزعة على ثلاث جبهات جنوبية وشرقية وشمالية أصبح بإمكانها أن تركز قوتها على الجبهتين الأردنية والسورية . اللبنانية فقط

٣. خرجت مصر وهي أكبر الدول العربية وأهمها من ساحة الصراع وأقامت صلحاً منفرداً مع إسرائيل. على حساب علاقاتها مع الدول العربية والحقوق الفلسطينية. مما أخل بمعادلة الصراع العربي مع إسرائيل لصالح الأخيرة خاصة أن مصر لعبت . ولفترة طويلة . دوراً أساسياً في الصراع. وكانت المدافع الرئيسي عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية. كما كانت إسرائيل تخشى مصر وقوتها العسكرية، وتحسب لها الحساب في كل مراحل الصراع منذ قيامها. وخروجها من صف دول المواجهة العربية هو ما سعت إلى تحقيقه اسرائيل منذ بداية الصراع

٤. أصبح الوجود الإسرائيلي في فلسطين أمراً مشروعاً ومقبولاً . ولم يكن المصريون ولا العرب يتوقعون ذلك خاصة أن الرئيس عبد الناصر أوجد

تنشئة سياسية وتياراً مصرياً وعربياً واسعاً معادياً لإسرائيل طيلة ايام حكمه. ولم يتقبل احد هذا التغيير الانقلابي في المفاهيم الجديدة التي أوجدتها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

٥- تجرات إسرائيل بعد المعاهدة مع مصر وقامت بالهجوم على العراق، ودمرت المفاعل النووي العراقي، كما هاجمت الفلسطينيين في لبنان واحتلت ـ لأول مرة ـ عاصمة عربية هي بيروت بعد ٤٠ يوماً من اكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ .

٦- أحدثت المعاهدة المصرية الإسرائيلية زلزالاً في وحدة الصف العربي والتضامن العربي، مما ولد حالة من التشاؤم والإحباط لدى الجماهير العربية ، وفي إيمانها بإمكانية حل عادل للصراع العربي ـ الإسرائيلي يحمي الحقوق العربية في فلسطين.

٧ ـ أثرت المعاهدة في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية من إسرائيل ، فغيرت المنظمة من استراتيجيتها النضالية، واصبح الاعتراف الفلسطيني والعربي بإسرائيل ليس من المحرمات، مما مهد الطريق فيما بعد إلى التوجه نحو مدريد وأوسلو وواشنطن.

٨ ـ حققت المعاهدة ما كانت اسرائيل تتمنى أن تحصل عليه منذ سنوات، وهو ان تُعزَل مصر عن العالم العربي، وأن توقع على صلح منفرد معها؛ لأن إسرائيل تعرف أنه دون الدور المصري المؤهل لقيادة الدول العربية ، فإن الدول العربية ستظل عاجزة عن شن حرب ضدها.

ولعل افضل وصف لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية هو ما صرح به وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل، الذي شارك في مفاوضات كامب ديفيد واستقال احتجاجاً عليها، حيث قال : «إنها كارثة على مصر وعلى الشعب الفلسطيني وعلى الأمة العربية»[٩].

خلاصة

نستنتج من ملامح الصراع العربي ـ الإسرائيلي الرئيسية، التي عولجت في هذه الدراسة: في بعديها الصدامي والتفاوضي ، أن الثوابت التي كانت موجودة قبل خمسين عاماً لم تعد قائمة الآن، وان بداية المتغيرات قد أخذت تحدث بعد حرب ١٩٦٧ حيث إن مصر، بأهميتها الإقليمية والعربية، لعبت دوراً اساسياً في هذه

التحولات ، سواء على صعيد نتائج حرب ١٩٦٧ وعلى صعيد اتفاقيات كامب ديفيد. ونجمل - في الملاحظات التالية - بعض الاستنتاجات حول الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي :

اولاً : ان اساس الصراع العربي - الإسرائيلي هو قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ في فلسطين وعلى حساب حقوق الفلسطينيين ، وأن الخطر الصهيوني لم يكن موجهاً منذ بداية الصراع ضد الفلسطينيين فقط، بل ضد الأمة العربية ، حتى قبل ان تقوم إسرائيل بالاعتداء على الدول العربية وتحتل أراضيها كما فعلت في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ . وأن التأييد العربي للقضية الفلسطينية كان نابعاً من موقف قومي ومن وعي المصير المشترك أمام خطر واحد. وعندما احتلت إسرائيل في عام ١٩٦٧ ثلاث أراضي دول عربية، زاد الخطر الإسرائيلي ، مما دفع بالدول العربية - وفي ظل الهزيمة التي لحقت بها - إلى رفض الصلح والاعتراف والتفاوض مع اسرائيل.

ولكن هذه الثوابت، التي اتفق عليها العرب في عام ١٩٦٧، لم تستمر وقتاً طويلاً، فسرعان ما انطلقت مسيرة التراجعات ، بدءاً من الموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ومشروع روجرز ، مروراً بـ «فك الارتباط» بعد حرب ١٩٧٣ الذي اعتبره العرب نصراً حققوه على إسرائيل، ووصولاً إلى اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

ثانياً : اصبح أساس تعامل الدول العربية المعنية مع إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ مبنياً على (إزالة آثار العدوان) على حساب تحرير فلسطين، مما خلق تناقضات حادة في الصراع العربي - الإسرائيلي - بين الثوابت والمتغيرات، وبين أولويات الصراع وادواته ، وبين المصالح القومية والقطرية. حيث وجدت مصر بأنها تستطيع أن تستعيد أراضيها المحتلة مقابل اعترافها باسرائيل دون ربط ذلك باستعادة الحقوق الفلسطينية - ، وتعترف بالوجود الاسرائيلي في فلسطين، مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء ، وأكثر من ذلك : أن تخرج من ساحة الصراع والمواجهة مع إسرائيل، وتدير ظهرها لكل الثوابت التي كانت بها تتعامل الدول العربية مع أدوات الصراع ضد إسرائيل، مما هيأ الظروف الملائمة لحدوث اختراقات أخرى وعلى جبهات أخرى من جبهات الصراع مع إسرائيل.

ثالثاً: أن الحرب الوحيدة التي خاضتها الدول العربية من أجل تحرير فلسطين وضد إسرائيل كانت حرب ١٩٤٨، وإن بقية الحروب كانت عبارة عن اعتداءات قامت بها إسرائيل ضد الدول العربية مثل حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧، أو كانت حربا قامت بها الدول العربية من أجل استعادة اراضيها المحتلة من إسرائيل كحرب ١٩٧٣. أي

انه ما عدا حرب ١٩٤٨، فإن الدول العربية أجبرت على الدخول
إسـرائيل بعد أن هددت الأخـيرة الأمن القومي والقطري لتلك
الاستعدادات العربية لمواجهة الخطر الصهيوني لم تكن في مستوى
فرضته إسرائيل على المنطقة العربية، ولهذا جاءت النتائج السلبية
الاستعدادات الضعيفة.

رابعاً: أن الصراع العربي - الإسرائيلي كان في مضمونه صراعاً
العربية كأنظمة وبين إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية ونفوذها
يكن صراعاً عربياً بشقيه الرسمي والشعبي ضد إسرائيل وما تمثله
شعبية ورسمية، وهذا يعني أن الشعوب العربية قد غيبت عن المشاركة
ضد إسرائيل بسبب عدم وجود مشاركة سياسية وديمقراطية حقيقية
الدول العربية . ومع ذلك فإن الجماهير العربية كانت تدفع باستمرار
التي تلحق بالدول العربية، علماً بأنه لم يكن لها دور في تلك الهزائم.
إسرائيل كانت تشرك كل قطاعات المجتمع الإسرائيلي واليهودي في
الدول العربية، وماعدا المشاركة الشعبية العربية في المقاومة الفلسطينية
١٩٦٧ لفترة قصيرة، فإن الشعوب العربية قد غيّبت عن المشاركة
الصراع العربي الإسرائيلي.

خامساً : أن إسرائيل دعت منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي
ثنائية ومباشرة مع الدول العربية، في الوقت الذي كانت ترفض
الفلسطينيين ومع منظمة التحرير الفلسطينية . وأما الدول العربية
ترفض فكرة التفاوض مع إسرائيل رفضاً باتاً، بينما أراد الفلسطينيون
أن تعترف بهم كشعب أولاً، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ثانياً، قبل
أي مشروع سلام. هذه المعادلة انقلبت كلية بعد زيارة السادات للقدس ،
مصر على إجراء مفاوضات مباشرة وثنائية مع إسرائيل ، ووافقت
الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وهذا تطور مهم أدى إلى
التي قادت إلى الاعتراف المتبادل فيما بعد بين بعض الدول العربية

سادساً : أدّت المفاوضات إلى معاهدات سلام، ولكنها لم تؤد بعد
السلام في الشرق الأوسط ؛ لأنها حلت فقط بعض النتائج التي ولّدتها
وحرب ١٩٧٣ ، ولم تحل جميع المشاكل التي ظهرت منذ عام ١٩٤٨
حزيران ١٩٦٧ ، مثل قضية اللاجئين وقضية القدس والانسحاب من

وقطاع غـزة والجـولان وجنوب لبنان ، ودون حل هـذه القـضـايا ، فـإن السـلام في المنطقة سيبقى ناقصاً، ويؤثر كثيراً على السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط.

سابعاً : كان من الصعب التوصل إلى المفاوضات المباشرة دون توافر عوامل معينة: عربياً وإسرائيلياً ودولياً، وتلك العوامل هيأت الظروف الملائمة للبدء في المفاوضات . ولكن هذا لا يعني أنه لو توافرت نفس الظروف قبل عشرين أو ثلاثين سنة ، لأمكن البدء في التفاوض بين الدول العربية وإسرائيل ، وتحقيق السلام، وهذا يدل على أن عامل الزمن مهم هو الآخر ـ مع العوامل الأخرى ـ في تهيئة الظروف من اجل تحقيق السلام بين الأطراف المتصارعة.

المراجع

١ - حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، المجلد الأول، القاهرة، دار المعارف ، ١٩٧٣ ص ١١٢ .

2. Aharon Cohen, Israel and the Arab World, London, W.H. Allen, 1970, P. 538

3. N. Chomsky, The Fateful Triangle, London, Pluto Press, 1983, P. 100 & 124

٤ - إبراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٧٧.

٥ - فلسطين في أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٨٢.

٦ - عصام سخنيني، الكيان الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ ، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت ، مركز الأبحاث ، العدد ٤١/٤٢ كانون الثاني /شباط ١٩٧٥ ، ص ٧٠.

٧ - المرجع السابق ، ص ٧٢.

٨ - محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع، الرياض، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٤ ، ص ١٨٧ .

٩ - المرجع السابق ص ١٨٥ .



ملامح الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ كامب ديفيد حتى أوسلو

د. زياد أبو عمرو

يستند تحديد «ملامح الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ كامب ديفيد حتى أوسلو» في هذه الورقة ، إلى معايير تتسم بآثارها الدائمة أو شبه الدائمة، وتأثيرها في مجريات الأمور في الفترة موضوع الدراسة وما بعدها . وغني عن الذكر القول: إن هذه الملامح ليست بالضرورة قاطعة، وقد تتناقض مع بعض المؤشرات القائمة ، ولكنها تقوم على اتجاهات رئيسية عامة من التفكير والممارسة .

١. تشتت الحال العربي قبل كامب ديفيد:

سادت المنطقة العربية المشرقية، قبل زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد، حالة من التشتت والتراجع شكلت ـ من الناحية الموضوعية ـ مقدمة ومدخلاً للزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات للقدس ، وللاتفاق الانفرادي الذي وقعه مع اسرائيل برعاية أمريكية في كامب ديفيد ، بعد الزيارة بسنتين .

على الصعيد الدولي تراجعت الآمال في عقد المؤتمر الدولي من جديد، وهو الأمر الذي طال انتظاره ، رغم البيان المشترك الذي صدر عن القوتين العظميين عام ١٩٧٧ . وفي خضم رغبة

السادات في إحداث اختراق، والتشجيع الذي لقيه من دوائر أمريكية للتحرك بشكل منفرد، قام بزيارة القدس أولاً ، والتوقيع على اتفاقات كامب ديفيد بعد ذلك. أما على الصعيد العربي ، فلم تتوفر لمصر بدائل عربية ولم يفلح العرب في أن يفعلوا من شأنه ثنيُ السادات عما نوى الإقدام عليه، ولم يتمكنوا من تدارك الموقف بعد ذلك . وعلى الصعيد المصري الداخلي وصل الشعب المصري - أو هو أوصل - إلى حالة المعاناة ثم اللامبالاة وتشكيل وعي محدد ، بحيث أصبح قابلاً أو غير معني في أسوأ الأحوال بما يقرره الحاكم ، وربما ساد الاعتقاد في حينه بأن أي وضع جديد في مصر سيكون افضل من الوضع القائم .

٢. غـيـاب أو تـغـيـيـب الخـيـار العـسكري فلسطينيـا وعـربيـاً (وليس اسرائيلياً) :

كان لحرب ١٩٧٣ ونتائجها ، عظيم الأثر في تشكل قناعة لدى الطرف العربي بعدم إمكانية إنزال هزيمة فعلية أو انتصار عسكري قاطع ضد اسرائيل، إما بسبب قوة اسرائيل العسكرية والتكنولوجية ، أو بسبب وقوف أمريكا إلى جانبها ومدها بالمال والعتاد العسكري وعدم السماح بهزيمتها عسكرياً، حتى لو ادى ذلك إلى تدخل أمريكي مباشر . فبعد أن شن العرب حرباً مفاجئة ضد اسرائيل، استطاعت هذه الأخيرة رد الهجوم المباغت، وإعادة احتلال معظم ما حررته الجيوش المصرية والسورية من أراض . واستخلص الفلسطينيون بدورهم عبرة من نوع آخر، وهي أنه إذا لم يكن بمقدور جيوش عربية قوية بالرجال والعتاد، كالجيشين المصري والسوري، إنزال هزيمة باسرائيل ، فإنه لن يكون بمقدور «الكفاح الفلسطيني المسلح» أو «العمل الفدائي» تحقيقُ مثل هذا الهدف، حيث إن التجربة اثبتت أن بمقدور اسرائيل استيعابَ ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني، ولذلك اقتصر الخيار العسكري الفلسطيني على القيام بعمليات فدائية ذات مغزى أو هدف سياسي ليس إلا ، لم يكن الهدف منها هدم الكيان الصهيوني في فلسطين، بل دفع اسرائيل إلى الاعتراف بالشعب الفلسطيني وقيادته (م. ت. ف) والتوصل إلى تسوية سياسية معها .

أما اسرائيل ، ورغم إعلان زعمائها - بعد التوقيع على كامب ديفيد - أنه لا حرب بعد ذلك اليوم ، فإنها لم تتخلَّ ساعة واحدة عن اللجوء إلى الخيار العسكري أو توجيه الضربات العسكرية إلى اللبنانيين والفلسطينيين. وقد توّجت اسرائيل استخدام الخيار العسكري باجتياح لبنان وحصار بيروت عام ١٩٨٢. وواصلت اسرائيل استخدام هذا الخيار بشكل مستمر في الجنوب اللبناني وفي مواجهة

الفلسطينيين في الضفة والقطاع والمخيمات في لبنان. ويبدو أن ما قصده بيغن بقوله: «إنه لا حرب بعد اليوم»، في أعقاب التوقيع على كامب ديفيد ، هو أنه لا حرب بين مصر واسرائيل أو بين العرب مجتمعين واسرائيل.

ومن الواضح أن العودة إلى الخيار العسكري أصبحت أكثر صعوبة بعد التوقيع على الاتفاقات الثنائية المنفردة: بدءاً بكامب ديفيد مروراً بأوسلو ووادي عربة وانتهاءً بالموقف السوري، القائم على اعتبار السلام مع اسرائيل خياراً استراتيجياً . ومن الواضح أن العودة إلى الخيار العسكري عربياً سيترتب عليها إلغاء اتفاقات السلام أو التسوية المعقودة بين الدول العربية وإسرائيل. ومن الصعب تصور وضع ينشأ فيه إجماع أو موقف عربي موحد على قرار استراتيجي وخطير من هذا النوع . أما إن كانت هناك عودة للخيار العسكري، فأغلب الظن انها ستكون بمبادرة من اسرائيل طبقاً لخطة إجهاضية مدروسة، أو في مواجهة عملية بناء أو استعداد عسكري سوري، أو رداً على استفزاز يستخدم كذريعة لشن الحرب. ومن المهم ـ أخيراً ـ أن نشير، في هذا السياق، إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي لعب دوراً هاماً في تغييب الخيار العسكري، نظراً لما كان الاتحاد السوفيتي يشكله من مصدر هام للتسلح العربي، وتوفير الدعم السياسي للعرب في المحافل الدولية .

٣. سيادة التسويات المنفردة:

مهدت اتفاقات كامب ديفيد المنفردة، الطريق أمام عقد مزيد من الاتفاقات المنفردة مع اسرائيل (يمكن العودة بالطبع إلى اتفاقات فصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية والسورية ـ الإسرائيلية في العامين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، باعتبارها اتفاقات منفردة وليست اتفاقات سلام)، كاتفاقات أوسلو (١٩٩٣) بين (م. ت . ف) وإسرائيل، واتفاقية وادي عربة (١٩٩٤) بين الأردن واسرائيل .

ومن الجدير بالذكر أن أية تسوية، ستتم بين سوريا واسرائيل، سوف تسير في الاتجاه نفسه وستكون في الأساس تسوية منفردة ، وكذلك بين لبنان وإسرائيل، حتى لو جرى إخراج مثل هذه التسويات بشكل مشترك: (سوري ـ لبناني من ناحية وإسرائيلي من ناحية أخرى) ، وذلك لأن أي تنفيذ أو متابعة لاتفاقية معقودة بين دولتين تتمتعان بسيادة ، سيخضع في الأساس لمثل هذا الاعتبار. وقد وفر مؤتمر السلام في مدريد إطاراً وغطاءً للتسويات المنفردة اللاحقة لاتفاقات كامب ديفيد؛ إذ أنه شكل أساساً لهذه التسويات عبر الاتفاق على التفاوض العربي ـ الاسرائيلي في مسارات ثنائية، أدت في النهاية ـ وفي الحالتين : الفلسطينية والأردنية ـ إلى

ولبنان واسرائيل حتى اليوم؟

توقيع اتفاقات ثنائية. وبالعودة إلى اتفاقات كامب ديفيد فإن ثمة تساؤلاً مؤداه: لماذا تأخرت التسويات والاتفاقات اللاحقة (اوسلو ووادي عربة) نحو عقد ونصف من الزمان عن الاتفاقية المنفردة الأولى؟ ولماذا يتأخر تحقيق التسوية المنفردة بين سوريا ولبنان واسرائيل حتى اليوم؟

ها هنا يمكن الإشارة إلى عاملين على الأقل لتفسير ذلك :

اولاً : توفر قدر من الصمود العربي بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد وعدم تقبل فكرة الصلح مع اسرائيل بسهولة ، أو الإقدام على توقيع تسوية منفردة معها، مما يفسر التشبث بفكرة المؤتمر الدولي الذي كان يمكن أن يوفر غطاء لتسوية عربية - اسرائيلية شاملة. لكن حالة الصمود والتشبث هذه أخذت تتراجع بشكل تدريجي ، إلى أن انتهت بتوقيع تسويات منفردة أخرى ، وإن كانت سوريا ولبنان لم توقعا على تسوية ، فذلك ليس اعتراضاً على المبدأ، ولكن لأن هذا التوقيع يجب أن يكون منوطاً بالشروط المقبولة لسوريا، فالجميع يذكر بأن سوريا تعتبر السلام مع اسرائيل خياراً استراتيجياً .

ثانياً : عانى الوضع العربي مزيداً من الضعف والتراجع في السنوات اللاحقة حتى إذا انهار الاتحاد السوفيتي ونشبت حرب الخليج وضرب الحصار على (م. ت. ف)، غدت اطراف الجانب العربي اكثر تهيؤاً إزاء التسويات مع اسرائيل وبشروط ميسّرة لإسرائيل، ولم يعد الوضع العربي يقوى على الصمود. وربما كان للانتفاضة الفلسطينية، وبروز العامل الإسلامي، أثر في تسريع عقد الاتفاقات مع اسرائيل، من حيث التوجه نحو احتواء آثارهما إسرائيلياً أو استثمارهما عربياً .

لقد تم تبرير التسويات المنفردة بذرائع عدة منها: مفاهيم السيادة القطرية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل قطر عربي ، والظروف الصعبة التي عاشها قطر أو آخر ، أو تخلي بعض عن بعض ، أو غير ذلك من الأسباب .

ويمكن تفهم مثل هذه المبررات ، لو كانت المواقف المؤيّدة لتسويات منفردة لا تمس الموقف العربي بأسره، إلا أن التسويات مع اسرائيل - والتي تعتبر من اهم وأخطر القضايا القومية العربية - جرت بشكل منفرد، ولم تمر عبر القنوات الوحدوية العربية كالجامعة العربية أو مؤتمرات القمة العربية. ورغم أن التسويات واتفاقات السلام القائمة لا تزال هشة، من حيث إنها لم تعالج جذور الصراع - المتمثلة في استمرار تغييب الحقوق الفلسطينية التي شكلت لب الصراع، واستمرار احتلال أراض عربية في كل من سوريا ولبنان وفلسطين - فان الأوضاع السائدة في دول

الوطن العربي. واستمرار الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، تؤخر انهيار هذه التسويات والاتفاقات في المستقبل المنظور، إلا إذا حدث هذا الانهيار بفعل عوامل داخلية أواقليمية غير متوقعة. مع ذلك، ومن الناحيتين النظرية والعملية ، فان باب الصراع العربي - الاسرائيلي لا يزال مفتوحاً على مصراعيه، في ظل بقاء الدولة اليهودية بايديولوجيتها الصهيونية الراهنة وبسياسة الهيمنة والإذلال التي تتبناها هذه الدولة تجاه العرب والفلسطينيين على وجه الخصوص ، وفي ظل عدم رغبة أو قدرة الدولة العبرية على أن تصبح جزءاً أصيلاً من منطقة الشرق الأوسط .

٤. ضياع الإجماع الفلسطيني والعربي حول طبيعة الصراع والحل:

منذ اتفاقات كامب ديفيد، على الأقل، وبعد الاتفاقات العربية - الإسرائيلية التي تلتها . لم يعد هناك إجماع فلسطيني أو عربي حول طبيعة الصراع الفلسطيني/العربي - الاسرائيلي، وحول ما إذا كان هذا الصراع هو صراع وجود أو صراع حدود .

وحقيقة الأمر أن ضياع هذا الإجماع قد بدأ بقبول بعض الدول العربية بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧، وبعد ذلك بالقبول بمبدأ الأرض مقابل السلام، وبعد الاعتراف الرسمي من قبل (م. ت. ف) بوجود دولة اسرائيل والمطالبة والقبول بدولة فلسطينية على جزء من فلسطين ، أصبح الصراع الفلسطيني مع اسرائيل يدور حول انتزاع اعتراف اسرائيل بالوجود الفلسطيني وبحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة.

وأصبحت معظم مواقف وسياسات الحكومات العربية وممارساتها الفعلية تتعامل مع الصراع مع اسرائيل على أنه صراع حدود وليس صراع وجود، ويتجلى ذلك مثلاً في قرارات مؤتمرات القمة العربية والجامعة العربية وفي مواقف كل دولة عربية على انفراد. أما على صعيد الموقف الشعبي العربي ومواقف بعض الحركات السياسية وخاصة الحركات الإسلامية، فهناك من لا يزال يعتبر الصراع صراع وجود دون أن يربط هذا الموقف بممارسة فعلية أو ترجمة عملية، تؤثر في الكيان الصهيوني في فلسطين. ويعتمد أصحاب هذا الموقف على رؤية بعيدة المدى ترى في الدولة العبرية كياناً آيلاً للزوال .

ومثلما ليس هناك إجماع على طبيعة الصراع، فليس ثمة إجماع ايضاً على طبيعة الحل، رغم طغيان الاتجاه الداعي، بل والمتمسك بالحل السياسي أو السلمي، فمعظم

الحكومات العربية - بما في ذلك (م. ت. ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية - تنظر بالحل السلمي كخيار استراتيجي، لكن مواقف قطاعات واسعة من الشعوب العربية واتجاهاتها: السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، تنظر إلى هذ الخيار بعين الشك بسبب السياسات العدوانية الإسرائيلية الرافضة لتحقيق أي سلام عادل وشامل، وينظر الكثيرون إلى الحل السياسي على أنه حل مؤقت، بانتظار تعبئة وتجنيد قدرات وإمكانيات الأمة العربية والإسلامية لاسترجاع فلسطين من مغتصبيها.

وواقع الحال العربي اليوم هو أن هناك اعترافات عربية رسمية بإسرائيل وبالحدود الدولية معها وإقراراً بحقيقة وجودها، وهناك علاقات لدول عربية معها في المجالات: الدبلوماسية والتجارية والثقافية والأمنية والإقليمية وغيرها. ومن مؤشرات التباين في الموقف الرسمي العربي أنّ - في ظل مثل هذه العلاقات - أطرافاً عربية لا تزال تتعرض للعدوان العسكري بشكل منظم، وأطرافاً أخرى لا تزال تعيش حالة حرب رسمية مع الدولة اليهودية.

٥. استمرار الصراع والجدل بين اتجاه المقاطعة واتجاه التطبيع:

بدأ الصراع والجدل العلني والواضح، حول مقاطعة اسرائيل والتطبيع معها، بعد عقد اتفاقات كامب ديفيد، ومنذ ذلك الحين، وبعد توقيع اتفاقات سلام إضافية، وهذا الجدل على أشده. إن توقيع اتفاقات سلام يعني إلغاء إجراءات المقاطعة، وقد سارعت دول عربية لم توقع اتفاقات سلام، أو حتى لم تعترف بإسرائيل، إلى إنشاء علاقات تطبيعية معها، بينما تستمر دول عربية أخرى في موقفها الداعي إلى استمرار المقاطعة إلى أن تنسحب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وإلى أن يتحقق السلام العادل والشامل في المنطقة.

ويدور هذا النوع من الجدل بين قطاعات واسعة من المثقفين العرب والفلسطينيين، وبين الاتجاهات السياسية المختلفة في المجتمع العربي والفلسطيني بشكل عام. ويلاحظ، في هذ السياق، أن المجتمعات المدنية العربية هي - إجمالاً - أكثر مقاومة لعمليات التطبيع مع اسرائيل من الحكومات العربية. وتكتسب الحالة الفلسطينية وضعاً خاصاً بفعل واقع الاحتلال الاسرائيلي المباشر، واعتماد المناطق الفلسطينية على إسرائيل في معظم مناحي الحياة.

٦. نشوء حالة من الانفصام في الوعي العربي:

ادى ضياع الإجماع الفلسطيني والعربي حول طبيعة الصراع مع اسرائيل وطبيعة حل هذا الصراع، وكذلك الجدل الدائر - فلسطينياً وعربياً - حول المقاطعة أو التطبيع، إلى خلق حالة انفصام في الوعي العربي تجاه الموقف من الصهيونية واسرائيل، ومستقبلهما في المنطقة، فهناك من يرى اليوم إمكانية للتعايش بين الصهيونية من ناحية وبين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية من ناحية اخرى ، وهناك من يرى عكس ذلك، ويؤكد على أن التناقض والصراع هو أمر حتمي تكمن جذوره في جوهر الفكرة الصهيونية، وأن اسرائيل دولة مغتصبة قامت وتقوم على العدوان وتفرض نفسها وسياساتها بالقوة . وقد جرى الترويج لامكانية التعايش بين الصهيونية والسلطة الوطنية الفلسطينية، في أعقاب التوقيع على اتفاقات اوسلو، على الرغم من عدم اعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أو حقه في إقامة دولته المستقلة. وبين هذين الرايين رأيٌ من يقبلون أو يتعاملون مع الوضع القائم على مضض، معتقدين بأن التاريخ كفيل بمعالجة الموقف، ويُعوِّل أمثال هؤلاء على منطق التاريخ في مواجهة منطق السياسة .

٧. تراجع المشروعين الوطني الفلسطيني والقومي العربي:

من أهم سمات الصراع العربي مع اسرائيل والصهيونية منذ كامب ديفيد، التراجع الذي طرأ على المشروعين الوطني الفلسطيني والقومي العربي، فإذا ما تمت مقارنة أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، المتمثلة في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة (وعاصمتها القدس) وممارسة حق العودة حسب قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤)، بالواقع الفلسطيني الراهن، يلاحظ أن هذا المشروع يعاني من التراجع وأنه مهدد بمزيد من التراجع في ظل الاخفاقات الناجمة عن اتفاقات أوسلو، وانسداد آفاق ذلك النوع من التسوية السياسية، التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني .

إن المشروع الوطني الفلسطيني اليوم، هو أبعد ما يكون عن تحقيق التحرر الوطني وممارسة حق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة، إذ أن الآفاق المستقبلية لا تبدو واضحة في الوقت الراهن، كما يعاني المشروع القومي العربي بدوره من تراجع صارخ؛ فالوحدة العربية، بأي شكل من اشكالها المقترحة : اندماجية، إقليمية ، اقتصادية أو وظيفية، لم تتحقق ولو في حدودها الدنيا، وبدلاً من ذلك طغت الصراعات العربية (المسلحة أحياناً) على الجهود الوحدوية القومية.

ومن الملاحظ ان المشروع القومي العربي يتراجع لصالح اتجاه غالب
لتسوية سياسية مع إسرائيل ، تسوية محكومة بتفوق اسرائيل على الأمة العربية
التي لم تفلح، بدولها الكثيرة، في تعبئة أو تجنيد طاقاتها وإمكانياتها البشرية
والمادية والجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية الهائلة، في خلق حالة من التوازن
إسرائيل ، ولا تزال الفجوة التكنولوجية قائمة لصالح اسرائيل.

وتتراجع الفكرة القومية العربية أمام منطق الدولة القطرية العربية: فالدولة
القطرية العربية تمتلك عناصر وآليات تعزيز نفسها وهويتها وقدراتها ، بينما
تمتلك الفكرة القومية مثل هذه العناصر والآليات الفاعلة. فللدولة القطرية
ورئيس وحكومة وبيروقراطية، وجيش واقتصاد ومناهج تعليمية وثقافة وطنية
ومجتمع وفلكلور، وعناصر أخرى تمارَس وتعزز وتتأكد يوماً بعد يوم، بينما لا تمتلك
الفكرة القومية مثل هذه العناصر والآليات والديناميات. وعلى الرغم من أهمية
اللغة والثقافة العربية المشتركة، والتاريخ المشترك والانتماء المشترك والإحساس
بالمصير المشترك، إلا أن هذه العناصر جميعها لا توزاي العناصر الفاعلة التي تعزز
الدولة القطرية.

وقد تحولت الحركات السياسية القومية والدينية، ذات الدعوات والأيديولوجيات
القومية أو العالمية إلى حركات منشغلة (بأجندات) دولها القطرية، رغم الاستمرار
في إطلاق شعارات القومية أو الإسلامية العالمية . وعلى صعيد آخر تتراجع القوى
السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية العربية والفلسطينية، الداعية إلى
التمسك الفعلي بالمشروعين: القومي العربي والوطني الفلسطيني، أمام القوى
المتنفذة أو المسيطرة على السياسات العربية التي تنهج نهجاً سياسياً براغماتياً، يقوم
على أساس تحقيق التسوية السياسية مع إسرائيل .

وليست الدولة القطرية العربية هي الجهة الوحيدة التي تضعف الفكرة القومية
العربية . ولكن هناك أيضاً ظواهر عالمية كظاهرة العولمة والسوق الرأسمالية العالمية
التي أصبحت تتجاوز الحدود القومية بسهولة، وتضعف ركائز الفكرة القومية بفعل
ما تمتلكه من ديناميات وآليات للتأثير في السياسة والاقتصاد والثقافة .

٨. اسرائيلياً:

ومن سمات الصراع (العربي ـ الاسرائيلي) اسرائيلياً، ان الموقف الاسرائيلي
الصهيوني، من بعض القضايا التي تشكل عصب الصراع، لم يتغير استراتيجياً أو مر

بيث الجوهر. فالسياسة الإسرائيلية الصهيونية لا تزال تقوم على الاستيلاء على لأرض واستيطانها وطرد سكانها منها، وقد فعلت ذلك وهي في حالة حرب مع لفلسطينيين والعرب، واستمرت في عمل ذلك وهي مرتبطة باتفاقات مع لفلسطينيين ومعاهدات سلام مع العرب .

هذا السلوك الاستيطاني الاسرائيلي لم يتغير منذ ما قبل كامب ديفيد، ولم يتغير مد كامب ديفيد أيضاً، وقبل اتفاقات اوسلو ومعاهدة وادي عربة وما بعدهما وحتى ليوم. ويقف الفلسطينيون والعرب والعالم بأسره عاجزين عن إقناع، أو إجبار، لحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات اليهودية عليها ولو بشكل مؤقت .

ولم يتحدد الموقف الاسرائيلي الصهيوني النهائي من الفلسطينيين في فلسطين . ويخشى في هذا السياق من (أجندة) إسرائيلية صهيونية خفية لحل الأزمة التي ستواجهها إسرائيل عاجلاً أو آجلاً، والمتمثلة في اختلال التوازن الديموغرافي، المتوقع في المستقبل القريب، بين الفلسطينيين واليهود على أرض فلسطين التاريخية لصالح الفلسطينيين، مما يهدد واقعياً بقيام دولة ثنائية القومية إن أقدمت اسرائيل على ضم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، أو قيام دولة فلسطينية مستقلة لا تقبل اسرائيل بوجودها من حيث المبدأ . أما ان كان لدى اسرائيل نوايا بطرد الفلسطينيين من فلسطين، فسيؤدي ذلك بالضرورة إلى اندلاع حرب، أو حروب عربية اسرائيلية ، وتأجج حالة الصراع العربي ـ الصهيوني من جديد .

٩. دولياً:

لا يزال الموقف الدولي يتسم بالعجز عن تنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى حل الصراع حلاً عادلاً، ولا يزال الموقف الأمريكي منحازاً لإسرائيل، ويبقى الموقف الأوروبي يعاني من عدم القدرة على التأثير في مسار الأمور في الشرق الأوسط ويخضع للابتزاز الاسرائيلي والأمريكي. وقد اكتفى العالم بقبول ما يقبل به العرب والفلسطينيون من سقف للتسويات كحد اقصى، واغلب الظن أن الموقف الدولي سيبقى على ما هو عليه في ظل استمرار النظام الدولي الأحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل انعدام اي تحرك عربي يفرض على العالم تغيير مواقفه الراهنة .

الخلاصة

على الرغم من الصورة القائمة التي تعرضها هذه الورقة لملامح الصراع العربي الاسـرائيلي: منذ كـامب ديفيـد وحتى اوسلو، إلا ان الآفاق أمـام حـالة من التدهور الفلسطيني والعربي ليست مسدودة من الناحية الموضوعية. وفي نهاية الأمر، فإن أمـر استدراك الموقف، وتعديل الخلل القائم، متروك للفلسطينيين والعرب أنفسهم وهناك الكثيـر من المعطيـات التي يمكن أن تتـحـول إلى اسلحـة فـعّالة في أيدي الفلسطينيين والعرب إذا مـا أحسنوا استخدامهـا . وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي :

اولاً : إن تسوية حقيقية عادلة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي لن تتحقق بشكل سريع، ولا يمكن أن تتحقق او تقوم مثل هذه التسوية على موازين قوة مختلة اختلالاً صارخاً لصالح اسرائيل، ولا يمكن أن تستمر سياسة الهيمنة الإسرائيلية تحت مسميات اتفاقات السلام والاتفاقات المعقودة مع العرب والفلسطينيين.

ثانياً : إن تحقيق التسوية الحقيقية العادلة والشاملة يتطلب تحقيق حد من توازن القوى ، وإعادة ربط المسارات العربيـة بعضـها ببعض بشكل او بآخر. وقد اخطأ العرب كثيـراً عندمـا قبلوا أن تفـرض عليـهم إسـرائيل (المدعومة أمريكياً) الطريقة التي أرادتها في تسوية الصراع، والمتمثلة في عقد الاتفاقات المنفردة مع كل قطر عربي على حدة (على الرغم من أن الصـراع كان ولا يزال عربياً ـ إسرائيلياً) وأخطأ الفلسطينيون من جانبهم عندما قبلوا باتفاق مع إسرائيل يقوم على التفاوض على مـراحل، وهو نمط التـفـاوض الذي نرى اليـوم آثاره المدمـرة على القـضية الفلسطينية.

ثالثـاً : إن من أهم أسـبـاب اخـتـلال مـوازين القـوى لصـالح اسـرائيل، الفجوة التكنولوجيـة التي تفصل اسـرائيل عن العـرب، ويمكن أن يصبح سـد هذه الفجوة مسـألة وقت ليس إلا، إذ أن العرب قـادرون على امتلاك نـاصية التكنولوجيا إن هم سعوا جادين لتحقيق ذلك، بما يتطلبه ذلك من توجه نحو العلم والتطور والتحديث والتحول الديموقراطي، ومهمـا بلغت قوة إسرائيل وجبروتها فإن هذه القوة لا بد أن تصل إلى حـدودها القصـوى ، وربمـا تكون قد وصلت إلى هذه الحدود بالفعل، ولا يبـدو أن هناك مـتسـعـاً لمزيد من التـمـدد الاسـرائيلي من الناحيـتين الجغرافية والديموغرافية في مواجهة الديموغرافيا والجغرافيا العربية .

نشيـر في هذا السياق، إلى أن عدد سكـان مدينـة القاهـرة العربيـة الإسلامية ـ مثلاً ـ يوازي عدد سكان يهود العالم جميعاً، وربما يزيد عن ذلك!! أما عدد سكان

مصر العربية الإسلامية فيوازي أربعة أضعاف سكان يهود العالم، واثني عشر ضعف سكان اليهود في إسرائيل. على أن الفجوة التي بين مصر واسرائيل اليوم تظل فجوة تكنولوجية. ولا أعتقد أن إسرائيل تستطيع ـ بإمكاناتها الجغرافية والبشرية المحدودة تحدي الأمتين العربية والإسلامية والعيش في حالة تناقض أو صراع معهما إلى اجل غير مسمّى .

رابعاً : تعيش اسرائيل اليوم حالة من الاستقطاب الديني والعرقي، فهناك معسكر المتدينين الذين يسعون إلى إقامة دولة دينية، وهناك معسكر العلمانيين الذين يريدون دولة يهودية لا تقوم على أساس ديني متزمت بل على أساس مدني علماني. ويدور بين هذين الاتجاهين صراع خفي. ومن ناحية أخرى هناك صراع خفي بين اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين (الاشكيناز) وبين هؤلاء وبين القادمين الجدد إلى اسرائيل من الاتحاد السوفيتي سابقاً ودول اخرى .

وتبقى مسألة الاستقطاب الديني والعرقي في إسرائيل مسألة مفتوحة ومرتبطة، إلى حد بعيد، بتحقيق التسوية السياسية مع العرب فهناك من يعتقد بأن الصراع مع الفلسطينيين والعرب هو الذي يوحد المجتمع الإسرائيلي بإتجاهاته المختلفة لمواجهة الأخطار الخارجية، وأن التسوية السياسية مع الفلسطينيين والعرب ستفسح المجال أمام بروز التناقضات الداخلية، وتعمقها.

أن الذين يخشون من تفجر التناقضات والصراعات الداخلية في إسرائيل، لا يحبذون التوصل إلى تسوية سياسية مع الدول العربية، وهم بحاجة إلى استمرارالصراع قائماً لصرف الأنظار والاهتمام عن الصراعات الداخلية، وبالطبع، هناك من يعارض التسوية لأسباب دينية أو ايديولوجية.

خامساً : في ذكرى مرور نصف قرن على النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني جرّاء قيام إسرائيل، الذي شكّل أساساً للصراع العربي ـ الصهيوني ومؤجّجاً استمراره . لا بد من مراجعة لتجربة نصف قرن من الصراع ، وأعتقد أن ندوة كهذه الندوة، التي تقيمها مؤسسة عبد الحميد شومان، تسهم في عملية المراجعة والتقييم واستخلاص الدروس والعبر، وتحديد الموقف العربي من جديد من إسرائيل والصهيونية في ضوء تجربة الخمسين عاماً الماضية .

أعتقد ان الوقت قد حان لتحميل إسرائيل، ويهود العالم والدول الاستعمارية، مسؤولية النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني، ومسؤولية التشرد والحرمان والآلام والمعاناة التي تعرض لها على مدى (٥٠) عاماً من النكبة وأكثر من (٣٠) عاماً من الاحتلال.

ولا بد من الإصرار على أن تقدّم إسرائيل، ويهود العالم والدول الاستعمارية
الاعتذار للشعب الفلسطيني وتحمل التبعات: المعنوية والسياسية والمادية لهذا
الاعتذار ، وعلى رأسها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

ولا يعقل أن يتحمل الشعب الفلسطيني المسؤولية عن ذنب اقترفه غيره.
فاللاسامية واضطهاد اليهود والمحرقة لم تنشأ او تقع في فلسطين او في اية دولة
عربية أخرى، ولم يكن للعرب أو للفلسطينيين يد في اضطهاد اليهود . ولذلك يجب
أن يرفض الفلسطينيون والعرب، وبقوة، تحمل مسؤولية أعمال ارتكبها غيرهم. كما
لا أعتقد أن هناك مجالاً لتحقيق سلام حقيقي وعادل وشامل قبل تقديم هذا
الاعتذار وما يترتب عليه ، ولا أعتقد أيضاً أن هناك مجالاً لأي تعايش بين العرب
واليهود في فلسطين قبل تسوية هذه المسألة .

البعد الفلسطيني - الإسرائيلي للصراع.. منذ أوسلو حتى الآن (١٩٩٨)

د. علي الجرباوي

مع أن «اتفاق أوسلو» الذي تمخّض عن «اعتراف متبادل» بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل و«إعلان المبادئ» لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي سلمياً عبر مفاوضات ثنائية مباشرة، ادخل هذا الصراع في مرحلة جديدة ومختلفة نوعياً في منطلقاتها وأدواتها (وبالتأكيد نتائجها) عن المراحل السابقة، إلا أنّ هذا الاتفاق لا يشكل حقيقة المنطلق الارتكازي لهذه المرحلة الجديدة.

وحتى يتمّ وضع الأمور في نصابها، وحتى لا تُبتر الوقائع فتأتي الاستنتاجات ناقصة، فإن الانعطاف العربي نحو التفاوض المباشر مع إسرائيل لحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي، جاء - أول ما جاء - انفرادياً من مصر، في عام ١٩٧٧، وتمخض عن اتفاقية «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨. وبرغم هذا الانفراد، وما آل إليه من محاولة عربية جماعية لعزل مصر عن سياقها العربي، إلا أنّ خروج مصر على حالة الإجماع العربي تجاه مسألة وطريقة حلّ الصراع مع إسرائيل، أحدث شرخاً أساسياً في الوضعية العربية لم يكن بالإمكان استدراكه أو رأبه؛ فمصر تعتبر ركيزة وبوصلة العالم العربي، وتتمتع بموقع ومكانة وأهمية تترك صدى وآثاراً وتبعيّات على مختلف الصعد والقضايا العربية.

بعد اثني عشر عاماً، تحوّل النهج المصري المنفرد إلى مسار عربي عام. هذا المسار في الموافقة العربية شبه الجماعية على القبول بـ «مؤتمر مدريد» كقاعدة استعراضية دولية لفتح باب المفاوضات الثنائية المباشرة مع إسرائيل، والاستبعاد الكامل ـ في الوقت ذاته ـ للإرادة الدولية الممثلة بهيئة الأمم المتحدة والقرارات الدولية الصادرة عنها من الاشتراك في عملية تسوية الصراع. وعوضاً عن هذه الإرادة الدولية، التي كدّ العرب لسنوات طويلة من أجل كسب دعمها، تمّ منح الموافقة غير المشروطة للولايات المتحدة الأمريكية لتكون «عرّابة» هذه العملية الأساسية، وبالتالي، فإن «مؤتمر مدريد» وليس «اتفاق أوسلو» ـ على الرغم من أهمية وشدّة وطأة تداعياته ـ هو الذي يُشكل الانعطافة التحولية المركزية في الموقف العربي الجماعي تجاه إسرائيل، والمصدر التبريري لكل طرف عربي ـ بما في ذلك الطرف الفلسطيني ـ لمتابعة قضاياه ومصالحه الخاصة في إطار التفاوض الانفرادي، لدرجة الانعزال عند بعض الأطراف، مع إسرائيل.

بعد اثنين وعشرين شهراً من جولات تفاوضية عقيمة بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن عقب مدريد، ظهر اتفاق أوسلو فجأة (من وراء الظهر) ليُشكل «سبقاً» في مجال زحمة المفاوضات الثنائية الدائرة بين عدة أطراف عربية، كل على حدة، مع إسرائيل[1]. ومن المفارقة أن الطرف الفلسطيني، الذي انضوى تحت مظلة وفد مشترك مع الأردن، «جاهد» فيما يتعلق بالإجراءات ـ خلال جولات المفاوضات الأولى التي جرت في واشنطن ـ من أجل تحقيق «استقلال» الوفد الفلسطيني، ولكن لم يكن من المفارقة على الإطلاق أن يتمّ في الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي «في الحديقة الخلفية للبيت الأبيض، التي شهدت احتفال التوقيع على اتفاق كامب ديفيد، وعلى ذات الطاولة التي استخدمت لذلك التوقيع، وببث تلفزيوني مباشر، ركّز بالصور والتحليل على تهميش المفارقة الزمنية وتأكيد المقاربة الجوهرية بين الاتفاقين...»[2].

لقد كان «اتفاق أوسلو» حلقة في سلسلة بدأت باتفاقية «كامب ديفيد»، ومرّت لاحقاً بـ « مؤتمر مدريد للسلام »، وبما أن كلاً من «كامب ديفيد» و«اتفاق أوسلو» اتفاقية ثنائية، فإن «مؤتمر مدريد» يُشكل التحوّل الفعلي في الموقف العربي إزاء إسرائيل.

الموقف الفلسطيني: من مدريد إلى أوسلو

التوجّه العربي، والفلسطيني تحديداً، إلى «مؤتمر مدريد» لم يتم طواعية، وإنما

أملته ظروف وتحولات المرحلة التي أودت - في مجال العلاقات الدولية - بالثنائية القطبية، التي كان يحتمي في ظلها الموقف الفلسطيني والعربي على الساحة الدولية فيما يتعلق بالصراع العربي / الفلسطيني - الإسرائيلي من ناحية ، وبالتضامن العربي - حتى وإن كان في جُلّه شكلياً - من ناحية أخرى . والتوجّه القسري إلى «مؤتمر للسلام» هدفه تحديد مصير قضايا مصيرية طال أمد الصراع بشأنها، في ظل اختلال موازين القوى ضد الصالح العربي ووجود تناحرات بين العرب أنفسهم، لا يمكن أن يتمخض لهم عنه «إنجاز تاريخي» بأي معنى أو بأي شكل من الأشكال.

شهد مطلع عقد التسعينات، بالنسبة للقيادة الفلسطينية في تونس، تكالب عدة ظروف غير مواتية تفاعلت على مدى عقد سابق، وأدت في النهاية إلى اضطرار هذه القيادة للتسليم بضرورة الذهاب إلى مدريد وفق شروط غير مناسبة. فإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢ أبعدها نهائياً عن إمكانية التواجد في «تخوم» فلسطين. وأدخلها في مرحلة جديدة من تشرذم بُنيتها في «المنافي البعيدة». ومع أن المنظمة ظلّت الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنّ قدرتها على ضبط إيقاع وأوضاع الأرض الفلسطينية المحتلة لم تعد كما كانت سابقاً. فمن ناحية، بدأت تظهر داخل الأرض المحتلة تململات في صفوف القيادات المحلية للحصول على نفوذ أوسع ودور أكبر في العملية السياسية[٣]. ومن ناحية ثانية، بدأت الحركة الإسلامية في تنظيم نفسها وتفعيل نشاطاتها للاستحواذ على مساحة ودور منافس للمنظمة[٤] ناهيك - ثالثاً - عن أن أطرافاً إقليمية خارجية، مثل إسرائيل والأردن، كانت معنيّة، كل منها لأسبابها الخاصة، بإيجاد مراكز قوى مؤيدة لها هناك[٥].

ومع أن اندلاع الانتفاضة في ٨ كانون الأول ١٩٨٧ حسم أموراً عديدة لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه يجب عدم إغفال أن الصراع بين «الداخل» و «الخارج» من جهة، وبين «حماس» وفصائل المنظمة من جهة أخرى، احتدم مخلفاً آثاراً هامة على صعيد التركيبة السياسية الفلسطينية، على نحو لم يعد يضمن ديمومة الولاء المطلق من قبل «الداخل» للقيادة في «الخارج»[٦].

كما يجب أيضاً عدم إغفال أن استمرارية الانتفاضة لفترة طويلة، دون تحقيق مكاسب سياسية ملموسة على أرض الواقع، أدت إلى تصدّعات فيها وفي القدرة الاحتمالية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وكانت النتيجة تغلّب الروتينية السلبية على فعاليات الانتفاضة، وظهور الوهن على الفلسطينيين في «الداخل»، الأمر الذي أدى إلى انكفاء العمل المقاوم للسلطة الإسرائيلية المحتلة. لقد أخذ التعب من

الفلسطينيين في «الداخل» مأخذاً، وأصبح المشروع الوطني في مأزق ويعاني من
ازمة حادة كانت تحتاج إلى مخرج.

لم تات المتغيرات الدولية بما يُسعف الموقف ويفتح ذلك المخرج، فالكتلة الشرقية بدات تتفسخ تحت وطأة تبعيات «تضامن بولندا» والاتحاد السوفياتي تفتّت بفعل «بريسترويكا» و «جلاسنوست» غورباتشوف التي اظهرت صدا الآلة الحديدية للنظام الشمولي وعجزه عن الاستمرار، وكان لانهيار العالم الاشتراكي، بتلك السرعة غير المالوفة أو المتوقعة، آثار سلبية على موقف ووضعية الفلسطينيين والعرب عموماً. فلعقود خلت، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، شكّل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية داخل الحلبة الدولية غلافاً واقياً للموقف الفلسطيني/ العربي تجاه إسرائيل المدعومة تقليدياً من قبل الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن هذا الغلاف لم يكن فعّالاً في استعادة الحق الفلسطيني، إلا انه مع ذلك كان كافياً لإيجاد توازن دولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي. الإسرائيلي، وأسهم في دعم واستمرار تماسك الموقفين: الفلسطيني والعربي تجاه إسرائيل.

وعندما وقع الانهيار اختفى هذا الغلاف الواقي بسرعة، واختفى معه تلقائياً ذلك التوازن الدولي، الذي حافظت عليه ثنائية القطبية الدولية وتحالفاتها التقليدية. وتربّعت جرّاء ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حليفة إسرائيل العضوية وسندها الإستراتيجي، على سدة ما راحت تروّج له باسم «النظام العالمي الجديد»، قطباً أحادياً سائداً في عالم هلامي لم يستفق من صدمة انهيار منظومة علاقاته الدولية. ولم يستعدّ بعد لإعادة ترتيب أوضاعه الدولية مجدداً.

ومع انكشاف حالة الفلسطينيين والعرب، في وضع اللاتوازن الدولي، اصبحت الفرصة مهياة اكثر من اي وقت مضى امام الولايات المتحدة، ومن خلفها إسرائيل، للشروع في اتخاذ خطوات تستهدف إنهاء القضية الفلسطينية وإغلاق ملف الصراع العربي - الإسرائيلي بما يضمن (شرعنة) وجود إسرائيل في المنطقة، والحفاظ على المصالح الأمريكية والإسرائيلية فيها.

وكما هي العادة في كل صراع على ترتيب الأوضاع العالمية، اقحمت المنطقة العربية في الخضم لأهميتها الإستراتيجية القصوى، خاصة من حيث الموقع والمصادر الحيوية وعلى راسها البترول. وكان على الولايات المتحدة، وهي تشكل ما يُسمى «النظام العالمي الجديد»، ان تدعّم هيمنتها الكونية بتوظيف سريع لنفوذها الناشئ عن انهيار الاتحاد السوفياتي، بغية بسط سيطرتها على شرايين الاقتصاد

العالمي: منابع النفط في الخليج العربي. فبإحكام هذه السيطرة تتمكن الولايات المتحدة من ضمان استمرار تفوّقها حتى على حليفاتها المنافسة لها داخل المعسكر الغربي[٣]. ولذلك جاءت الحرب على العراق في مطلع التسعينات.

مثلت نتائج الحرب وبالاً على العراق، والقضية الفلسطينية، والعرب اجمعين. فعلاوة على الخسارة، التي مُني بها العراق وأخرج بسببها من المعادلة الإقليمية محاصراً معزولاً، ابرزت الحرب - بطريقة غير مسبوقة - الخلافات العربية - العربية. إذ انقسم العرب على انفسهم جهاراً، وخاضوا الحرب ضد بعضهم. وبسبب سيادة المصالح القطرية، وتحت قوة ضغطها، انكشف الغطاء عن وهن شعارات «العمل العربي المشترك» و «التضامن العربي» و «الأمن القومي العربي»، وانهار «النظام القومي العربي».

وبهذا الانهيار تمّ استكمال حلقة انكشاف الموقف الفلسطيني، وتداعت جميع الأسس السابقة، التي حكمت معادلة الصراع الفلسطيني/ العربي - الإسرائيلي . لقد أصبح الفلسطينيون، نتيجة تكالب الأوضاع السلبية الذاتية والإقليمية والدولية، في أضعف وضعية لهم منذ نكبتهم بفلسطين قبل اربعة عقود ونيّف. ووجب عليهم إمّا المواجهة مجدداً أو دفع الثمن.

تحت غطاء عدم «ازدواجية المعايير» الأمريكية بين ما قامت به ضد العراق لاحتلاله الكويت ومساندتها التقليدية لإسرائيل بالرغم من احتلالها للأرض الفلسطينية، اقتنصت الولايات المتحدة الفرصة السانحة لإيجاد الصيغة الملائمة امريكياً - اسرائيلياً ولتحقيق هدف إنهاء القضية الفلسطينية وإغلاق ملف الصراع العربي - الإسرائيلي. وبعد جولات مكوكية، استطاع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، جيمس بيكر، أن يقود الفلسطينيين والعرب إلى طاولة المفاوضات تحت الشروط الأمريكية، المنصاعة للاشتراطات الإسرائيلية، بعدم القبول إلا بتفاوضات ثنائية مع كل طرف عربي على حدة، على ان يكون الطرف الفلسطيني منضوياً تحت مظلة وفد مشترك مع الأردن، وأن يتشكّل الوفد الفلسطيني من داخل الأرض المحتلة، ودون علاقة رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد افتتاحية «مدريد» الاحتفالية، ابتدأت المفاوضات في المسارات الثنائية في واشنطن. وعوضاً عن الدخول في المضمون، الذي تجمّد فوراً بسبب الموقف الإسرائيلي من قضية «الاستيطان»، انصبّت المفاوضات في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي على الإجراءات، وبالتحديد على «التفاوض على شروط التفاوض» : فقد أرادت القيادة الفلسطينية في تونس تحقيق هدفين اساسيين عقب الوصول إلى

طاولة المفاوضات، وبعد أن فشلت في تحقيقهما من قبل كشرطين لبدء المفاوضات[٨]. أولهما : تحقيق استقلالية القرار الفلسطيني التفاوضي عن طريق تأمين استقلال الوفد الفلسطيني المفاوض، وثانيهما : ضمان عدم تخطي المنظمة واستثناء القيادة الفلسطينية في تونس من العملية التفاوضية.

لقد كانت القيادة في تونس تتوجّس خيفة من محاولة وإمكانية إحلال قيادة فلسطينية من «الداخل» مكانها، خاصة أن هذه القيادة المحلية أخذت بالظهور والاستحواذ على مكانة مميزة عندما جلست إلى طاولة المفاوضات بينما ظلت قيادة منظمة التحرير تقبع «خلف الأبواب» !! وعلاوة على الأسباب الذاتية المعروفة والمتوقعة فقد كان لهذا التوجس أسباب موضوعية تتلخّص بمحاولات أطراف متعددة إقصاء المنظمة وقيادتها عن سير المفاوضات.

تمكّن الجانب الفلسطيني من تحقيق الهدف الأول، واحرز من مفاوضات واشنطن امتياز وفد تفاوضي فلسطيني مستقل، ولكن تحقيق الهدف الثاني لم يكن ليتمّ في مفاوضات واشنطن نظراً لعلانيتها وتسليط وسائل الإعلام عليها من ناحية وتشدد رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، فيما يتعلق بمضمون المفاوضات من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى تعثّرها، هذا إضافة إلى أن القيادة الفلسطينية في تونس عندما أيقنت أن مفاوضات واشنطن لن تُحقّق لها هدف مشاركتها الرسمية المباشرة، تدخلت في سير عملية المفاوضات وأعاقتها ، فطلبت من الوفد المفاوض تصليب مواقفه في أوقات معينة.

لقد أدّت مفاوضات واشنطن بسرعة إلى «تقاطع مصالح» بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية في تونس. فمن جهة، لم يوقن الإسرائيليون فقط بأن لا فائدة من استمرار محاولة منع مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً في المفاوضات الدائرة، بل أيقنوا أيضاً بأن الجهة الفلسطينية الوحيدة، القادرة على تقديم التنازلات التي تطلبها إسرائيل، هي المنظمة وقيادتها في الخارج. ومن جهة أخرى، كانت القيادة الفلسطينية في تونس في عجلة من أمرها، ليس حرصاً على استمرارية وجودها ومركزية دورها فحسب، بل تحسّباً من أن تقوم أطراف عربية أخرى بالتوصل إلى اتفاقيات مع إسرائيل على حساب الجانب الفلسطيني، فالمفاوضات منفصلة المسارات جعلت كل طرف عربي يتوجّس قلقاً من النتائج المتوقعة من مفاوضات الطرف الثاني، فأصبح بين الاطراف العربية تنافس خفي وسباق مستتر، وخاصة من جانب القيادة الفلسطينية في تونس، وذلك على خلفية أن الطرف الفلسطيني يُشكّل أضعف حلقة عربية، ويمكن . من وجهة النظر

فلسطينية - أن تتم التضحية بسهولة بهذه الحلقة تحقيقاً لمصالح قطرية ضيقة على طاولة المفاوضات [٩].

ونتيجة التأزيم المتبادل في مفاوضات واشنطن، فتحت القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية قناة مفاوضات سرّية في أوسلو. فإسرائيل كانت تبحث، كدابها دوماً، عن جهة فلسطينية ذات شرعية وصدقية تستطيع أن تمنحها الاعتراف وتلتزم بشروطها لإغلاق ملف القضية الفلسطينية. وكانت القيادة الفلسطينية تمرّ بأحلك مراحل وجودها، فالأمر تخطى مجال الصراعات العربية - العربية وفشل مرحلة التفاوض العربي العلني مع إسرائيل، ونتيجة الضغوط المختلفة، التي مورست عليها، كانت القيادة الفلسطينية منهكة وعلى استعداد لعقد اتفاق يؤمن استمرارية وجودها. وبالطبع، فإن مثل هذا الاتفاق تحت الظروف التي كانت، وفي ظلّ الاختلال الواضح في معادلة موازين القوى، لم يكن بالإمكان أن يكون مواتياً للفلسطينيين، بل تم وفقاً للاشتراطات الإسرائيلية. وهكذا كان، وخرج «اتفاق أوسلو» للعلن من سرّية المفاوضات، وبموجب هذا الاتفاق انتقلت عملية المفاوضات من مرحلة «التفاوض على الشروط» إلى مرحلة «التفاوض على تنفيذ الشروط».

اتفاق اوسلو : نهاية وليس بداية

بالنسبة للقضية الفلسطينية يعتبر «اتفاق أوسلو» نهاية وليس بداية لاستعادة الحقوق الفلسطينية الوطنية الشرعية وفق التعريف الذي كان متعارفاً عليه فلسطينياً. فهو اتفاق إذعان، جاء مبطناً بعملية تفاوضية كانت في ظاهرها ندّيّة، وفي حقيقتها إملائية، وتمّ تبريره فلسطينياً على اساس أنه اتفاق «الضرورة السياسية». والضرورة - كما يُقال - احكام، ولكن ليس بينها بالتأكيد ضمان تحقيق ما كان دائماً يُذكر على انه اهداف وطنية يُعتبر تجاوزها اختراقاً لخطوط حمراء.

ومن تحليل مضمون وابعاد ما تمّ الاتفاق عليه في أوسلو، وجرى التوقيع عليه في واشنطن، تتضح النقاط الرئيسية التالية [١٠] :

اولاً : أن «اتفاق أوسلو» خلا من التكافؤ الداخلي، إذ تضمّن مجموعة من الثوابت على هيئة مبادئ اساسية، ومجموعة من المتغيرات على هيئة إجراءات عملية.

وجاءت الثوابت لتصبّ في تحقيق المصلحة الإسرائيلية من خلال الاعتراف فلسطينياً بشرعية وجود إسرائيل، ونبذ «الإرهاب»، والقبول بحلّ النزاع (عوضاً عن الصراع) بالوسائل السلمية.

اما المتغيرات فجاءت متعلّقة بالجانب الفلسطيني، لتنظّم إجرائياً جداول زمنية وخطوات عملية لمرحلتين تفاوضيتين غير مترابطتين سرعان ما انتُهكت مواعيدها وجرى تأويلهما إسرائيلياً.

ويبدو عدم التكافؤ في «اتفاق أوسلو» جلياً من حيث إن الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل - وهو ما يجب أن يكون النتيجة النهائية للمفاوضات وليس منطلقها - لم يقابل بالتزام إسرائيلي بما ستؤول إليه الحال الفلسطينية عند نهاية المرحلتين التفاوضيتين. لقد حصل الجانب الإسرائيلي، من المفاوضات السابقة للاتفاق، على مبتغاه الأساسي، بينما بقي الجانب الفلسطيني مُعلّقاً بانتظار نتائج المفاوضات اللاحقة للاتفاق.

وباختصار، يمكن أن يلخص «اتفاق أوسلو» بأنه يُشكل إعلان مبادئ فلسطينياً تجاه إسرائيل، مقابل إعلان إجراءات إسرائيلي تجاه الفلسطينيين، وبين هذا وذاك بون شاسع واختلاف كبير!

ثانياً : ان الاتفاق لم يُحقق فقط اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بإسرائيل، بل أيضاً التزام المنظمة بضمان امنها فلسطينياً. فمن حملة الضغوط، التي مورست لسنوات عديدة على المنظمة الفلسطينية بخصوص وصفها بالإرهاب، استطاعت الولايات المتحدة ان تستخلص من القيادة الفلسطينية إدانة ذاتية عام ١٩٨٨ بإعلانها الالتزام بـ «نبذ الإرهاب»، وعززته بتأكيد آخر عند تبادل رسائل الاعتراف بين اسرائيل ومنظمة التحرير. وبعد ذلك، أدخلت إسرائيل في نصّ «اتفاق أوسلو» التزاماً فلسطينياً واضحاً بتامين امن إسرائيل، ولم يتضمّن النصّ اي تأكيد إسرائيلي مقابل بضرورة تامين الأمن الفلسطيني، خاصة ان الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، يقبعون تحت الاحتلال، في حين أن اسرائيل دولة محتلة. وبالتأكيد، فإن ما حصلت عليه اسرائيل بواسطة «اتفاق أوسلو» - من اعتراف وضمانات فلسطينية - يوازي في اهميته ما حققه وعد بلفور للحركة الصهيونية.

ثالثاً : أعطى «اتفاق أوسلو» الموافقة الفلسطينية على أن تصبح اسرائيل شريكاً موازياً ومتكافئاً في تقرير المصير الفلسطيني. فبعد أن استطاعت إسرائيل، من خلال الاعتراف الفلسطيني بها، تأمين إخراج المنطقة التي احتلتها من فلسطين عام ١٩٤٨ من دائرة المفاوضات. وهو امر في غاية الأهمية بالنسبة لها نظراً لوجود قرارات دولية تتعلق بذلك مثل قرار التقسيم - تمكنت من خلال الاتفاق ان تحوّل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧: من أراض محتلة إلى اراض متنازع

عليها، بينها وبين الجانب الفلسطيني، وبذلك تحوّل احتلال اسرائيل لأراضي الغير بالقوة إلى وجود مشروع، وأصبح لها حق متساو مع الفلسطينيين لتحديد مصير هذه الأراضي. ومن هذا المنطلق بقيت جميع القضايا الحيوية لتقرير المصير الفلسطيني مثل : الحدود، واللاجئين، والقدس، والمستوطنات، مُعلقة ليتمّ التباحث بشأنها في مفاوضات المرحلة النهائية. ولكن دون ضمانات تكفل عدم استغلال إسرائيل المرحلة الانتقالية لتغيير الوقائع على الأرض، وبما يحدّد مصير هذه القضايا لصالحها قبل المفاوضات النهائية.

ومعنى عدم وجود ضمانات، بعدم قيام إسرائيل بتغيير الوقائع على الأرض طوال سنوات المرحلة الانتقالية الخمس ، أن الجانب الإسرائيلي سيكون المتحكم عملياً ليس فقط بمسار المفاوضات ، بل أيضاً بنتائجها، وفي النهاية لن يكون بمقدور الفلسطينيين، بعد مرور سنوات المفاوضات وخلق الوقائع على الأرض، سوى القبول بما تريد إسرائيل أن تمنحه للفلسطينيين. لقد اصبح الجانب الفلسطيني جرّاء «اتفاق أوسلو» أسيراً تفاوضياً مرتهناً للإرادة الإسرائيلية.

رابعاً : أن الاتفاق مهّد لتطبيع الوجود الإسرائيلي في المحيط العربي بموافقة فلسطينية، وتمّ التعبير عن ذلك في نصوصه المتعلقة بتشكيل العديد من اللجان المشتركة، وخاصة المجال الاقتصادي. لقد كانت القضية الفلسطينية محور الصراع العربي - الاسرائيلي ، وبعقد «اتفاق أوسلو» الذي عبّر عن قبول «أصحاب الشأن» الفلسطيني بإسرائيل، والتفاوض معها على مصير الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، لم تعد القضية الفلسطينية تقف حائلاً، أو حتى شائقاً، أمام أطراف عربية تريد تطبيع علاقاتها مع اسرائيل . لقد أدى «اتفاق أوسلو» إلى نزع فتيل قومية القضية الفلسطينية ومحوريتها عربياً، واصبحت هذه القضية - بموجبه - من قضايا الأجندة العربية المتخمة بالقضايا العالقة، ولذلك فقدت مركزيتها.

خامساً : حوّل «اتفاق أوسلو» القضية الفلسطينية من صراع ذي أبعاد ومرتكزات دولية أساسية، محكوم للقانون الدولي، إلى نزاع ثنائي محلي يجري التفاوض بشأنه بين «الطرفين المعنيّين» مباشرة، ويتم حلّ الخلافات الناجمة عن المفاوضات بالتحكيم المشترك والمقبول من قبل كلا الطرفين المتنازعين، وبدون أي تدخل خارجي ملزم إلا بالموافقة المسبقة للطرفين، وأدى ذلك إلى تحرير إسرائيل من ضغط البعد الأخلاقي الناجم عن الصراع، وفتح امامها الساحة الدولية.

وبالمقابل، نجم عن الاتفاق تآكل ما كان يتمتع به الجانب الفلسطيني من رصيد أخلاقي على الساحة الدولية، وحوّل هذا الجانب إلى طرف اعتيادي في نزاع

اعتيـادي ليس له خصوصية أو تبعية أخلاقيـة ذات ابعاد عالمية
فالمصافحة الشهيرة، في الحديقة الخلفية للبيت الأبيض بين عرفات
الانطباع للعالم بأن الصراع انهار، وبدت عملية التطبيع كما لو كانت
متكافئين، وليس بين طرف محتل وطرف قابع تحت الاحتلال. لقد
في اذهان العالم، احتلال اسرائيل للضفة والقطاع، وأصبح جلّ
التقارب والتعاون الفلسطيني - الاسرائيلي، ولذلك انهمك العالم
المالية لدعم «مشروع السلام».

من هذه النقاط الرئيسية يتضح أن «اتفاق أوسلو» قام باختزال
الفلسطينية، وحصرها فقط بمستقبل الضفة و القطاع المتنازع عليهما
لهما المشروعية والأحقية نفسهما . وبذلك، يكون هذا الاتفاق قد
الإمكانيات الفلسطينية المستقبلية بما يوائم المتطلبات والاشتراطات
واغلق - فعلياً - الباب أمام كثير من الخيارات الفلسطينية، التي
الفلسطينيون لأنفسهم بأنفسهم منذ بداية مكوكيّات الوزير بيكر، فنجم
الاتفاق في أوسلو.

ومن الجدير الانتباه إلى أن «اتفاق أوسلو» عندما تمّ الإعلان عنه، ثم
واشنطن، كان قد جاء نتيجة إنهاء مرحلة تفاوضية، اغلقت على
أساسيات مركزية في القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني - الاسرائيلي،
تبق لما سمي مرحلتي المفاوضات : «الانتقالية» و«النهائية»، اللاحقتين
الجزيئيات. وباختصار، فقد حسم «اتفاق أوسلو» مستقبل القضية الفلسطينية
حلها بشكل اختزالي جعل كل ما جرى بعده يقع في إطار التنصيلات
بالإطار، وهو إطار محدود ومحكوم بالرؤية المصلحية الإسرائيلية لكيفية
القضية الفلسطينية.

ما بعد «أوسلو»... متوالية التنازلات «التفاوضية» الفلسطينية

في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تمحورت الحقوق الوطنية الفلسطينية،
قيام إسرائيل، حول : الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً
للشعب الفلسطيني، وحق تقرير المصير، وحق العودة، وحق إقامة
الفلسطينية[11]. ولحلّ القضية الوطنية الفلسطينية كان من الضروري أن
الحقوق مترابطة مع بعضها، وأن يتم تحقيقها كوحدة واحدة، حتى وإن
تجسدها على مراحل زمنية متعاقبة.

ولأن الاعتراف الفلسطيني بوجود اسرائيل جاء كشرط مسبق لتوقيع «اتفاق اوسلو». فإن ايحاء «التبادلية» المتضمَّن في هذا «الاتفاق» قد يكون أهم ما تمّ إنجازه إسرائيلياً على الجانب الفلسطيني، ذلك لأن هذه «التبادلية» فتحت المجال أمام الجانب الفلسطيني لأن يقبل طواعية بدخول مسار تفاوضي متحكم به إسرائيلياً. فقبول إسرائيل، الرسمي والعلني، بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً» تفاوضياً للشعب الفلسطيني، واستعداد الحكومة الإسرائيلية لتوقيع اتفاق تمّ التفاوض عليه مع قيادة المنظمة مباشرة، منح هذه القيادة - وهي في خضمّ المعاناة موضوعياً من وطأة الضغوط الممارسة عليها، وفي أوج بحثها عن «مخرج» من الأزمة - شعوراً بالاطمئنان على استمرارية وجودها، ليس خارج فلسطين في «المنافي البعيدة» ، بل على أرض الوطن.

ولما كان مستقبل القيادة الفلسطينية قد أصبح منذ حين يجسّد مستقبل القضية الفلسطينية ومآل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولما كانت «العودة» هي التجسيد الأكثر تعبيراً عن مغزى النضال الفلسطيني منذ قيام اسرائيل، فإن «اتفاق أوسلو» فتح المجال أمام «عودة» القيادة وكوادر من المنظمة إلى غزة واريحا، ضمن شروط محددة ومقبولة سلفاً، واصبح يحمل - في ثناياه - مباشرة تفسيراً فلسطينياً بإحداث «اختراق كبير» «وانجاز تاريخي» لهذه القيادة. ويبدو ان رغبة واستعداد القيادة الفلسطينية لمفاوضة إسرائيل مباشرة، الأمر الذي يعني الاعتراف الإسرائيلي بها، كان قد بلغ مبلغاً كبيراً، غدا معه التفاوض يعتبر «انتصاراً» يختزل الحقوق الفلسطينية جميعها، ويضمن بالضرورة انسياب تحقيقها جميعاً وعلى التوالي.

لقد حقق «اتفاق أوسلو» للقيادة الفلسطينية هدفها الأساسي الثاني، الذي لم تستطع تحقيقه في مفاوضات واشنطن، وهو ضمان عدم ايجاد بديل لها، واعتراف إسرائيل بها، والتفاوض معها على حلّ القضية الفلسطينية. فالحقوق الفلسطينية، من وجهة نظر القيادة الفلسطينية التي قبلت بـ «اتفاق أوسلو» مقابل الاعتراف الاسرائيلي بها، لا تتحقّق إلا عن طريقها، وليس عن أي طريق غير طريقها، ولذلك فمن المثير للانتباه ان نتيجة حلّ القضية الفلسطينية لم تكن أساس الموقف الرسمي الفلسطيني عند عقد «اتفاق أوسلو» ، بل كان الأساس يكمن في ضمان آلية التوصل إلى حل، أمّا النتائج فاعتُبرت سلفاً من التوابع، التي من المفترض والمتوقع، أن تلحق كتفاصيل مضمونة. ولهذا، فإنّ «... أهمية أوسلو من الوجهة التاريخية (الفلسطينية) لا تكمن في تفصيلات الاتفاق ووتيرة تنفيذه، بقدر ما تكمن في كونه

قـد حـدث اصـلاً. ذلك ان كل مـا جـرى منذ اوسلو إنما يترتّب على التـالي: ان
إسرائيل و م. ت. ف. التقيتا، واعترفت كل واحدة منهما بالاخرى رسمياً ونهائياً
- بقدر ما يمكن لأي شيء في السياسة ان يكون نهائياً - والتزمتا مشروعاً متوازناً
عليه بينهما من أجل السلام»[١٢].

ادّت مظهرية تبادلية «اتفاق اوسلو» إلى منح الجانب الفلسطيني شعوراً غير
مسبوق بـ «الندّية». ولم يكن يبدو مهمّاً حينها معرفة معنى «الندّية» وأثرها
المستقبلي في نوعية الحلّ المتوقع للقضية الوطنية، وإنما كان مُهمّاً تحقّق مظاهر
الندّية، فأصبحت مصافحة واشنطن ذات اهمية بالغة بشكل مباشر وتلقائي.

ولم يكن الجانب الفلسطيني، حين الإعلان عن «اتفاق اوسلو» وتوقيعه، على
استعداد للتفكير في الثمن الذي تمّ وسيتّم دفعه لاحقاً من حساب الحقوق الوطنية
الفلسطينية نتيجة الاعتراف بالمنظمة والتوصل معها إلى اتفاق «إعلان مبادئ»
عام، فضفاض، ويكتنف تعبيراته ما كان يسمّيه الوزير الأمريكي بيكر «الغموض
الإيجابي». وتحت غطاء «تبادلية» و «ندية» الاعتراف الإسرائيلي - الفلسطيني (مع
انه لم يكن على الإطلاق اعترافاً متكافئاً) ابتهج الجانب الفلسطيني لهذا «الغموض
الإيجابي»، واعتبره منفذاً ملائماً لتحقيق الحقوق الفلسطينية مستقبلاً. ولم يراعِ
الفلسطينيون على الاطلاق حقيقة أن تفسير مثل هذا «الغموض» يكون دائماً من
نصيب الطرف الأقوى في معادلة موازين القوى، وهو - في هذه الحالة - إسرائيل.

لقد طغت «نشوة» الاعتراف الاسرائيلي بالمنظمة على كل الاعتبارات الأخرى، وتمّ
- فلسطينياً - تغييب العقل وإطلاق العنان للمواطف والأمانيّ والخيال. وفي الجلبة
والضوضاء المصاحبة لـ «قنبلة السلام» تمّ التعويل فلسطينياً على المستقبل دون
اساس، سوى الثقة، المُصنّعة فورياً والمنقطعة النظير، باعداء أضحوا - بسرعة
فائقة ومصطنعة - «شركاء سلام»، وبان «الاتفاق» كرة ثلجية ستكبر لكونها
متدحرجة، ولن يقف امامها أي عائق على الإطلاق. ولم يكن في جو «التفاؤل
الاعتباطي» الفلسطيني، المصاحب لإعلان عن «اتفاق اوسلو»، اي مكان للشكّ بأن
المفاوضات المستقبلية قد تتعقد او تنهار، وان إسرائيل قد تُغيّر موقفها بعد ان تحقق
مصالحها من «الاتفاق»، وان متغيرات عديدة قد تنشا في الطريق وتُشكّل عقبات
ومعيقات.

لقد أراد الفلسطينيون، وقد أضناهم التعب، ان يُصدّقوا ان «اتفاق اوسلو» جعل
الطريق سالكة تماماً امام تحقيق «المصالحة التاريخية» مع إسرائيل. فاختاروا لذلك

لانهماك الكلي في «مشروع السلام» على أساس أنّ «ليس لديهم خيار آخر» وأن ذا «المشروع» سيأتي - لاحقاً - بالدولة والعودة والاستقلال.

وفي ظل عدم وجود أدنى اكتراث للتناقض .. بين عدم وجود خيارات من جهة، المبالغة في التأكيد على ضمان تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية لاحقاً من جهة خرى. رهنت القيادة الفلسطينية المستقبل الفلسطيني للتفاوض مع إسرائيل فقط، كانت نتيجة اتخاذ هذا القرار الاساسي أن جميع ما تبع من عملية مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية. وما نجم عنها من اتفاقات لاحقة لم تخرج عن إطار «اتفاق أوسلو» الذي اصبح لاحقاً. وبسبب ما تكشّف عنه من نتائج سلبية، موسوماً بـ «الإجحاف».. لقد وافق الجانب الفلسطيني على «... نقل صراعه مع اسرائيل والصهيونية من جانب المقاومة والنضال إلى جانب التفاوض.. لكن التفاوض.. الذي قبل به. هو تفاوض ضيّق الخيارات إن لم يكن عديمها، وضئيل الحصيلة إن لم يكن عديمها أيضاً»[١٣].

أدّت أجواء «التفاؤل الاعتباطي» التي انتشرت بين الفلسطينيين في أعقاب التوقيع على «اتفاق أوسلو» في واشنطن من ناحية، ونمو الاعتقاد بأن هذا الاتفاق أرسى جميع مرتكزات تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ناحية أخرى، إلى عدم إيلاء عملية المفاوضات اللاحقة اهتماماً كافياً. فقد بدت هذه المفاوضات وكأنها تُعتبر، في الذهنية الفلسطينية، تحصيل حاصل تتشكل من مسار ضروري لقطع فترة زمنية مدتها القصوى خمس سنوات لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية. لقد كانت نتيجة المبالغة في التفاؤل والاطمئنان على المستقبل الفلسطيني بعد توقيع «اتفاق أوسلو» أن ارتهنت المفاوضات اللاحقة من قبل الجانب الفلسطيني لما يلي:

١ - غياب المهنية التفاوضية : أدى «الإنجاز التاريخي» المتمثّل بتوقيع «اتفاق أوسلو»، إضافة إلى المكانة المجتمعية «الرفيعة» التي التصقت بأعضاء وفد تفاوض مدريد - واشنطن، إلى تطور شعور فلسطيني إيجابي تجاه التفاوض مع اسرائيل. فلم تعد الدولة العبرية في أذهان العديد من الفلسطينيين عدواً مغتصباً للوطن والحقوق الوطنية، بل «شريكة» في «سلام الشجعان» . وقد أدى هذا التحوّل السريع إلى اعتبار المشاركة في المفاوضات «مهمة وطنية» تُضفي على صاحبها «مكانة مرموقة» يمكن أن تعود عليه - لاحقاً - بمنصب أو مغنم، ناهيك عن المكاسب التفاوضية «النثرية» من حيث التمتع بتصاريح التنقل داخل اسرائيل، وحتى الرحلات إلى

مختلف بقاع الأرض لعقد الاجتماعات التفاوضية. لقد أصبحت المشاركة في المفاوضات «موضة المرحلة»، وأضحت مجال «تنافس» شديد بين المتهافتين.

وكان من نتائج هذا التهافت إضعاف معايير مهنية المفاوض الفلسطيني. فقد تمّ في كثير من الأحيان، تغليب «السياسي» على «المهني»، وضُمّ كثيرون إلى وفود ولجان بناءً على انتماءاتهم وولاءاتهم وعلاقاتهم الشخصية، بدون كبير اعتبار للكفاءة المهنية والقدرة التخصصية.! وكان تبرير «الخلطة» التفاوضية أن الجانب الفلسطيني يفتقر، في كثير من المجالات، إلى «الخبرة» الضرورية، وأن المشاركة في عملية المفاوضات تكسب خبرة بالممارسة.

ولكن من المهم الانتباه إلى أنه لم يكن هناك عملية منهجية لإسناد الطواقم التفاوضية بخبرة خارجية، إلا في أحوال قليلة وبدون تأثير يذكر. وكان من نتائج ضعف الخبرة التفاوضية الفلسطينية أن انصبّ اهتمام الجانب الفلسطيني على «التفاوض السياسي» لا على «التفاوض القانوني»، بعكس الجانب الإسرائيلي تماماً[14] فالمستوى التفاوضي الأول كان بالنسبة للفلسطينيين، غير المتمرسين بالخبرة، أيسر من المستوى الثاني، خصوصاً أن نقطة الحسم في مجالات التفاوض المختلفة ارتكزت، في الجانب الفلسطيني، عند الرئيس الفلسطيني. ومن التجربة تمّ اكتشاف أن المفاوضات العلنية ـ وهي التي ضمّت أكبر تجمّع للخبرة الفلسطينية حتى وإن كانت محدودة ـ غالباً ما كان يوازيها مفاوضات سريّة على المستوى السياسي، وأن النتيجة النهائية كانت تُحسم أحياناً جراء لقاء ثنائي بين القيادة الفلسطينية ومسؤول إسرائيلي، وبشكل لا ينسجم تماماً مع الموقف الفلسطيني المعروض في المفاوضات الجارية. لقد تأثرت نتائج المفاوضات كثيراً بـ «الشخصانية» الفلسطينية، خصوصاً بعد أن بدأ الاسرائيليون في الاعتماد الكثيف عليها لتحقيق ما كانوا يطمحون إليه من نتائج لعملية المفاوضات. وبالمحصلة، كان من نتائج ضعف المهنية التفاوضية الفلسطينية تسجيل كثير من التراجعات وتقديم العديد من التنازلات غير الضرورية أو المبررة خلال المرحلة التفاوضية التي أعقبت «اتفاق أوسلو» وحتى الآن[15].

٢ ـ عشوائية التفاوض : استطاع الاسرائيليون ـ في مرحلة ما بعد «أوسلو» ـ شرذمة العملية التفاوضية، فعن طريق تفتيت المفاوضات إلى محاور وموضوعات ومستويات متعددة، تمّ إيجاد العديد من اللجان والمجموعات التفاوضية المختلفة وبإجراء المفاوضات، في أماكن ومناطق وأوقات مختلفة، استطاع الجانب الاسرائيلي أن يبسط سيطرته عليها، ذلك لأن مثل هذه العملية التفتيتية تحتاج للتحكم في

مجاريها المتعددة غرفة عمليات تفاوضية محكمة، ولأن الجانب الإسرائيلي كان يمتلك مثل هذه الغرفة، مع كل الطواقم الإسنادية الضرورية والشبكة المعلوماتية اللازمة. على حين أن الجانب الفلسطيني كان يفتقر لذلك، فإن المفاوضات، شديدة التنظيم اسرائيلياً ، قوبلت بعشوائية تفاوضية فلسطينية مكلفة جداً .

لم يكن الجانب الفلسطيني قادراً على تحضير ملفاته التفاوضية بشكل جدّي ومقبول . وإذا تمّ استثناء الملفات التي بقيت طوال الوقت خاوية، فإن ما تمّ تحضيره من ملفات أخرى لم يتجاوز كثيراً مجال التجميع لما كان متوفراً من معلومات، لهذا السبب جاء الأداء التفاوضي الفلسطيني عشوائياً، واتّسم بردود فعل غير ناضجة في معظم الأحيان تجاه مواقف اسرائيلية، مدروسة ومعدّة سلفاً بطريقة محكمة.

لقد كان مجمل المعلومات التفاوضية اسرائيلي المصدر، ولم يستطع الجانب الفلسطيني أن يخترق جدار المعلوماتية الإسرائيلية إلا في تفاصيل جزئية قليلة وهامشية التأثير. وكان الجانب الاسرائيلي متفوقاً في الخبرة، والمعلومات، ووجود غرفة عمليات مركزية للمفاوضات وفي استراتيجية التفاوض، بينما كان الجانب الفلسطيني يفتقر إلى كل ذلك، ناهيك عن غياب نظام سياسي ديمقراطي فاعل يسمح بعملية تقييم نقدي متواصل للمسار التفاوضي. ولهذا السبب، بقيت المفاوضات في الجانب الفلسطيني عملية محدودة التأثير والأثر، لم تتطور سياقاتها فلسطينياً، بل بقيت طوال الوقت مرتبطة باسرائيل، فكان من الطبيعي أن يقبل الفلسطينيون ـ في نهاية المطاف ـ بالمنطلقات التفاوضية الإسرائيلية، وبالتالي بالنتائج المتأتية منها في جميع المحاور التفاوضية، ودون أية استثناءات.

٣. إهمال التفاصيل التفاوضية : يبدو أن المرتكز السياسي الذي حكم عملية التفاوض فلسطينياً من ناحية، وقلة الخبرة التفاوضية من ناحية أخرى، وشحّ المعلومات الصحيحة والدقيقة من ناحية ثالثة، جعلت الجانب الفلسطيني يحبذ التركيز على العموميات التفاوضية، ويبتعد عن الدخول في التفاصيل التي كانت بالنسبة له نقطة ضعف أساسية فيه.

وقد يكون السبب في التركيز على الإطار وعدم الاهتمام المفرط بالتفاصيل، وبمعنى آخر التركيز على البعد السياسي لا البعد القانوني، راجعاً إلى الاستراتيجية الفلسطينية التي تمّ اعتمادها في عملية المفاوضات مع إسرائيل، والتي من الممكن تسميتها استراتيجية «البدء من الصفر»(١٦) .

وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس الاعتراف بوجود اختلال واضح في موازين القوى لصالح اسرائيل، الأمر الذي يعني أن الجانب الفلسطيني لا يستطيع، عن

طريق العملية التفاوضية، استخلاص أية تنازلات حيوية من الجانب الاسرائيلي وبصيغة اخرى، فإن العملية التفاوضية محكومة بالرغبة الإسرائيلية. وان نتائجها تتحدّد بما تريد اسرائيل التخلي عنه الآن.

وعوضاً عن الدخول في معركة تفاصيل خاسرة، فإن استراتيجية «البدء من الصفر» تقوم على أساس استمرار التركيز على الهدف العام، وهو - في هذه الحالة - «إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف»، والتعامل إيجابياً مع كل ما تريد اسرائيل تقديمه على طاولة المفاوضات، واستخدامه بشكل تدريجي لفرض أمر واقع يؤدي في نهاية المطاف إلى إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية . فليس من سبيل سوى مسار «الخطوة خطوة» لتحقيقها. وفي مسار «الخطوة خطوة» لا فائدة كبيرة ترجى من التعلّق بالتفاصيل، بل على العكس فقد يعيق الاهتمام بها مجرى المسعى العام، ويبطئ من سرعة الوصول إلى الهدف النهائي.

قد تكون استراتيجية «البدء من الصفر» ذات فائدة، ولكن في حالة واحدة فقط هي عدم معرفة الطرف المقابل بها، وعدم اتخاذه جميع الخطوات الضرورية خلال المسار التفاوضي لئلا تحقق هذه الاستراتيجية أهدافها. ولكن بما أن اسرائيل أقيمت في فلسطين باتّباع مدروس لهذه الاستراتيجية، فإن الدولة العبرية قد تكون من أهمّ أصحاب الخبرة في هذا المجال، ويصعب بالتأكيد تمرير ذات الاستراتيجية عليها.

ومن هذا المنطلق، وظّف الجانب الإسرائيلي العملية التفاوضية من أجل ضمان تثبيت تفاصيل قانونية محكمة ودقيقة تمنع انسياب الوضع الفلسطيني تلقائياً على شكل أو واقع يخرج في نهاية المطاف عن نطاق المقبول به أو المسيطر عليه إسرائيلياً. ومن هذا المنطلق أيضاً يُعتبر إهمال التدقيق في التفاصيل التفاوضية من قبل الجانب الفلسطيني - في مرحلة ما بعد «أوسلو» - من أهم المنزلقات التي وقع بها الفلسطينيون، وكلفتهم تنازلات قد تكون غير مقصودة، ولكنها بالتأكيد ذات أهمية وأثر بالغيْن في رسم شكل الحل النهائي للقضية الفلسطينية بما ينسجم والرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية .

وخلاصة القول أنّ منح الجانب الفلسطيني إيحاءً بالنديّة أقحم هذا الجانب الفلسطيني، خلال مرحلة ما بعد «أوسلو»، في مفاوضات تفصيلية، إجرائية وتفكيكية، دون حماية او استعداد كافيين، وكانت النتيجة ان استفردت إسرائيل تفاوضياً بالفلسطينيين، واطاحت بالموقف الفلسطيني تباعاً ، مستخلصة، عن طريق اتباعها أسلوب التعطيل والتشدد، تنازلات فلسطينية متوالية . ومع كل اتفاق جزئي

بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كان الفلسطينيون يقدمون تراجعات أساسية، بينما استطاع الإسرائيليون ـ تحت شعار «الأمن» ـ تحقيق اختراقات رئيسية. ومع متوالية التنازلات الفلسطينية أصبح الموقف الفلسطيني حالياً أبعد ما يكون عن ذلك الموقف المنتشي بـ «الإنجاز التاريخي» عند الإعلان عن «اتفاق أوسلو» من جهة، وعن تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة من جهة أخرى.

المفاوضات الفلسطينية مع حكومة «العمل» الائتلافية الإسرائيلية الأولى

مع أن الظروف اختلفت، إلا أن أسلوب وفحوى العملية التفاوضية، التي جرت بين الجانب الفلسطيني وحكومة «العمل» الائتلافية الإسرائيلية في أعقاب توقيع «اتفاق أوسلو»، لم تختلف بشكل جذري عن المفاوضات التي سبقت ذلك الاتفاق. فالحكومة الإسرائيلية، بشخوصها وتوجهاتها، كانت ذات الحكومة التي قامت بالجزء الثاني من مفاوضات واشنطن وأجرت المفاوضات السرّية مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو.

كان أهمّ ما ميّز بداية مفاوضات مرحلة ما بعد «أوسلو» استمرار وجود رأسين مهمين في أعلى الحكومة الإسرائيلية: إسحق رابين وشمعون بيرس. وبغضّ النظر عمّا يعرف من التنافس السياسي الشديد بينهما، إلاّ أن الاثنين استطاعا توزيع الدور فيما يتعلق بعملية المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بشكل تكاملي وشديد التنسيق. الأمر الذي عاد على إسرائيل بفائدة جمة. فلأنه رجل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، التصق شعار «أمن إسرائيل» باسحق رابين الذي برز متشدداً ومشككاً حيال الجانب الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية. أما شمعون بيرس فتمّ ابرازه كرجل «الشرق الأوسط الجديد» صاحب الرؤية السلامية التي تقوم على الانفتاح وحسن الجوار وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية لشعوب المنطقة جمعاء، وخاصة الشعب الفلسطيني.

وما بين «الصقر» و «الحمامة» منحت الحكومة الاسرائيلية نفسها - بعكس الجانب الفلسطيني - مساحة كبيرة للمناورة وقد ساعدها في ذلك أيضاً معارضة سياسية قوية وفعالة في إسرائيل. ومن خلال توزيع الأدوار داخل الحكومة الاسرائيلية وخارجها، بدأ موضوع «السلام» مع الفلسطينيين - بوجود «اتفاق أوسلو» - يأخذ منحى إسرائيلياً داخلياً، وأصبحت المفاوضات الحقيقية والأكثر

اهمية بهذا الشأن تدور منذ البداية ليس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل بين الإسرائيليين انفسهم، إذ أصبح لزاماً عليهم. ومفاوضات تطبيق «اتفاق اوسلو» قادمة. اتخاذ قرارات حيوية بشأن ماهية الحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية.

ونجح الاسرائيليون سريعاً في تثبيت ادعائهم أمام العالم والجانب الفلسطيني بأن موضوع المفاوضات شأنك اسرائيلياً، وتمّ توظيف «الديمقراطية الإسرائيلية» بعناية فائقة للمماطلة والتعطيل والتسويف في سير عملية المفاوضات بهدف فرض التفسير الاسرائيلي للاتفاق، وإرهاق الجانب الفلسطيني والحصول منه على تنازلات. ولم يكن غريباً ـ ضمن هذا الإطار ـ أن يطيح رابين بـ «إعلان المبادئ» فور عودته من حفل توقيعه في واشنطن، عندما أصرّ ـ في مقابلته مع الصحافيين في مطار اللد ـ على أن «لا مواعيد مقدّسة». وإذا كان جلّ ما تضمنّه «الإعلان» بالنسبة للجانب الفلسطيني يتمثّل بمواعيد للانسحاب وإعادة الانتشار، فإن رابين اودى بـ «اتفاق أوسلو» للمفاوضات اللاحقة قبل أن يجفّ حبر توقيعه عليه.

لم تكن حكومة «العمل» الائتلافية الإسرائيلية، قبل وبعد مصرع رابين، شديدة التحمّس وقليلة الاشتراطات، تواقة ومندفعة في إقدامها على «السلام» مع الفلسطينيين، كما يحلو لكثير في الجانب الفلسطيني أن يصورّها الآن في خضم المازق مع نتنياهو. فهذه الحكومة كانت، لأسباب صهيونية خالصة أوّلها الحفاظ على يهودية الدولة العبرية، على استعداد لاستغلال فرصة الضعف والتفتتّ العربي للانقضاض على القضية الفلسطينية وتفكيكها عبر حلّ إسرائيلي يمنح الجانب الفلسطيني الحدّ الأدنى من المطالب، وبما لا يُشكّل ادنى خطر على استمرار وهيمنة إسرائيل ليس فقط داخل حدود فلسطين الانتدابية، بل ضمان تطبيع علاقاتها مع المحيط العربي أيضاً.

أما بالنسبة للاعتراف الإسرائيلي الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي اعتبره الفلسطينيون أهم إنجاز تمّ تحقيقه في مفاوضات أوسلو السريّة، فإنه لم يعبّر إلا عن موقف تكتيكي إسرائيلي، استهدف تسهيل تمرير الحلّ الإسرائيلي للقضية الفلسطينية. وقد عبّر شمعون بيرس عن هذا الموقف عندما ذكر، في مقابلة صحفية، انه «لم يكن بإمكان المحليين (فلسطينيي الأرض المحتلة) القيام بأي شيء. وفي اللحظة التي يقول فيها عرفات لهم : أصرّوا على موضوع القدس فقد شطب المحليين ... هناك أسلوب واحد فقط لإنهاء مسألة تخريب تونس للمباحثات : نقلهم إلى غزة»[17].

بواسطة حملة علاقات عامة دولية ناجحة قادها وزير الخارجية الإسرائيلي

اسبق بيرس. وبسبب لمح النظرة الإيجابية الفلسطينية لهذه الحكومة وتعاون معها في عملية المفاوضات، استطاعت حكومة «العمل» الائتلافية أن تعرض نفسها نعلّه حكومة سلام، اسرائيلية. وتحت غطاء العملية السلمية، التي حصل على أساسها بين وبيرس، مع عرفات، على جائزة نوبل للسلام، اتبعت هذه الحكومة وبشكل نهجي، برنامجاً عملياً تضمن كل الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على وتوسيع الوجود يهودي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وخصوصاً الضفة الغربية. فقد عت هذه الحكومة عملية الاستيطان وقامت ببناء أحياء سكنية استيطانية جديدة في ضواحي مدينة القدس، وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وشقّ الطرق الالتفافية [١٨].

قد كانت الحكومة تفرض - في إطار «عملية السلام» - بشكل مكثّف ومتواصل - قائع إسرائيلية على الأرض الفلسطينية، وكان الهدف استغلال فترة «السماح» لفلسطيني - والمعروفة في «اتفاق أوسلو» بالفترة الانتقالية - من أجل التقويض لمسبق للمطالبة الفلسطينية بإحقاق الحقوق الوطنية التي اتفق الجانبان على تأجيل لبحث فيها لحين إجراء المفاوضات النهائية، وبالتالي استباق هذه المفاوضات بحلّ مفروض وقائم على الأرض. وقد أصبح هذا الحلّ نقطة الارتكاز الجديدة لتحقيق المقاربة الإسرائيلية - الفلسطينية في مفاوضات المرحلة النهائية. إنها الطريقة الصهيونية - الإسرائيلية ذاتها التي اتبعت لدفع مشروع «التوسع الإحلالي» في فلسطين منذ مطلع القرن الحالي.

كانت عملية فرض الوقائع، التي كانت تقوم بها حكومة «العمل» الائتلافية الإسرائيلية جليّة للفلسطينيين، ولكن عدا الاحتجاج والتذمّر لم يقم الجانب الفلسطيني باتخاذ أي موقف صارم ومؤثر وجاد للحيلولة دون استمرار إسرائيل في إقامة وقائعها. فالمفاوضات بقيت تتعثر وتنساب، ولكن لم يتمّ وقفها بشكل جدّي من قبل الجانب الفلسطيني، حتى عندما تمّ إسرائيلياً الإخلال بالمواعيد المتفق عليها في الاتفاق. ويبدو أن قراراً إستراتيجياً فلسطينياً قد اتخذ بالاستمرار في العملية التفاوضية - بغض النظر عن نتائجها، أو عن مدى استغلال اسرائيل لها لتنفيذ مخططها، وقد أثبت هذا القرار - مع مرور الوقت - إخفاقه في حمل إسرائيل على الالتزام بتنفيذ ما وقّعت عليه في «اتفاق أوسلو».

ومن ناحية أخرى، أدى استمرار الوجود الفلسطيني في العملية التفاوضية، بالرغم من تعثّرها، إلى إفقاد الجانب الفلسطيني نفسه أية إمكانية حقيقية للتحكم بمسارها ونتائجها، وعوضاً عن أن يكون الفلسطينيون شريكاً مؤثراً في مفاوضات

مرحلة ما بعد «اوسلو»، أوقعوا أنفسهم في شركها، واصبحوا رهينة لها، تقع عليهم نتائجها ولا يستطيعون التأثير فيها، أو حتى التخلص منها. لقد اصبحت هذه المفاوضات سيف إسرائيل المسلط على المستقبل الفلسطيني، واصبح «العطاء» الإسرائيلي للجانب الفلسطيني في هذه المفاوضات مرهوناً بقدرة الجانب الفلسطيني على توفير «الأمن» (وفقاً للتعريف الإسرائيلي) للجانب الإسرائيلي. وبذلك اختزل الجانب الفلسطيني : من صاحب حقوق وطنية مستلبة يراد لها أن تحل جزاء عملية السلام، إلى حارس «يُمنح عطاءً» مقابل اداء الوظيفة المطلوبة من إسرائيلياً، وهي وظيفة ذات توقعات عالية ومطالب لا نهائية.

اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة اريحا

تضمن «اتفاق أوسلو» ـ الذي جاء في صورة إعلان مبادئ ـ معالجة القضية الفلسطينية على ثلاث مراحل متداخلة ومترابطة، تدخل حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه، اي في ١٣/١٠/١٩٩٣. تستمر المرحلة الأولى منه ستة أشهر، حتى ١٣/٤/١٩٩٤، ويتم فيها انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة، ومن منطقة اريحا التي ستحدّد مساحتها في المفاوضات اللاحقة، ويعني الانسحاب الإسرائيلي تفكيك الإدارة المدنية الإسرائيلية وانسحاب الحكم العسكري الإسرائيلي.

أما المرحلة الثانية، وتُسمى «المرحلة الانتقالية»، فتبدأ مباشرة بعد انتهاء المرحلة الأولى ،ويتم خلالها نقل صلاحيات موسعة في منطقة غزة ـ أريحا إلى السلطة الفلسطينية، واستلام صلاحيات محددة ومتفق عليها في بقية أجزاء الضفة الغربية، حيث سيعيد الجيش الإسرائيلي انتشاره آخذاً بالاعتبار تخفيف تواجده في مناطق الضفة المأهولة فلسطينياً. ويتم ـ خلال هذه المرحلة ـ تفكيك الإدارة المدنية في الضفة الغربية، مع استمرار صلاحيات الحكم العسكري الإسرائيلي (ما عدا أريحا). وينصّ الاتفاق على انتخابات عامة، حرة ومباشرة، لمجلس السلطة الفلسطينية في موعد لا يتعدى تسعة اشهر على دخول «إعلان المبادئ» حيز التنفيذ، أي ليس بعد ١٣/٧/١٩٩٤ .

وأمّا المرحلة الثالثة، وهي مرحلة المفاوضات النهائية، فتبدأ مع مطلع العام الثالث للفترة الانتقالية، وتستمر عامين، ويتمّ فيهما تحديد الوضعية النهائية للأرض الفلسطينية المحتلة، ومضمون حلّ الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي بصورة شاملة ونهائية[١٩].

في مرحلة ما بعد «أوسلو» جرت مفاوضات تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا في بلدان مختلفة. وفي ١٩٩٤/٢/٩ تمّ في القاهرة توقيع اتفاقين جزئيين بين الرئيس عرفات وشمعون بيرس اشتمل الاتفاق الجزئي الأولي، الذي عرف بـ «اتفاق القاهرة»، على تحديد منطقتي الحكم الذاتي في أريحا وقطاع غزة[٢٠]، ووفقاً لخريطة مرفقة بهذا الاتفاق تحدد مساحة منطقة اريحا في «جيب» اصغر حجماً بكثير مما كان يطالب به الفلسطينيون.

واستخلص الجانب الإسرائيلي تنازلين هامين آخرين من الجانب الفلسطيني: أولهما، تسيير دوريات فلسطينية ـ إسرائيلية مشتركة، وبقيادة فلسطينية، على طريق رئيسي هام يقطع مدينة أريحا باكملها، وثانيهما، وضع الشؤون الدينية ـ في كنيس يهودي في قلب مدينة اريحا ـ تحت إشراف السلطات الإسرائيلية. ويشكلّ هذان الأمران تراجعاً عن «الانسحاب الإسرائيلي» الذي كان اتّفق عليه في «اتفاق أوسلو»، إذ استطاعت اسرائيل ان تحتفظ لنفسها بموطئ قدم داخل منطقة كان من المفترض أن تصبح ـ وفقاً للتعبير الفلسطيني ـ «منطقة محررّة».

وحدث الشيء نفسه بالنسبة لقطاع غزة، إذ استطاعت خريطة إسرائيلية مرفقة، وعليها مناطق ملوّنة باللون الأصفر، أن تحتفظ لإسرائيل بالمسؤولية الرئيسية والسلطة في الشؤون الأمنية على مساحة تبلغ حوالي ٤٠٪ من مساحة القطاع، كما أقرّ الجانب الفلسطيني للجانب الإسرائيلي «تسيير دوريات إسرائيلية على الطرق الجانبية الثلاثة التي تربط بين المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة وبين إسرائيل»، وتسيير دوريات اسرائيلية ـ فلسطينية، وبقيادة إسرائيلية، «... على طول الطرق وعلى جوانب هذه الطرق المرتبطة بها سلامة العبور من وإلى المستوطنات الإسرائيلية». وبذلك أصبح الاحتلال الاسرائيلي لبعض المناطق في قطاع غزة جائماً وفقاً لاتفاق مبرم مع الجانب الفلسطيني.

أما في الاتفاق الجزئي الثاني، ويتعلق بالترتيبات الأمنية على المعابر في غزة وأريحا، فقد استخلصت اسرائيل من الجانب الفلسطيني تولّيها الكامل لمسؤولية الأمن على ممرات العبور والمعابر الحدودية، التي تصل الضفة الغربية بالأردن، وقطاع غزة بمصر[٢١]، وبإنشاء جناحين في كل معبر، احدهما إسرائيلي والثاني فلسطيني، وتثبيت مدير عام إسرائيلي لكل معبر. وهكذا استطاعت اسرائيل عملياً استخراج اعتراف فلسطيني ضمني بمسؤوليتها الكاملة عن «الحدود الدولية». لقد استطاعت اسرائيل ـ في أول اختبار لقوتها «التفاوضية» بعد توقيع «اتفاق أوسلو» ـ أن تفرض سريعاً اجندتها على مجرى وفحوى العملية التفاوضية ـ وكانت تلك هي المقدمّة، وبقي الحال كما هو حتى الآن.

بعد حوالي أسبوعين على توقيع هذين الاتفاقين الجزئيين، وبتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٥، وقعت مذبحة الخليل التي راح ضحيتها (٥٣) فلسطينياً، سقطوا إما داخل الحرم برصاص المستوطن غولدشتاين، أو خلال الصدامات التي أعقبت ذلك مع الجيش الإسرائيلي[٢٢]. وتعثرت المفاوضات في أعقاب ذلك قرابة الشهر، إلى أن تمّ «إنقاذها» باتفاق جزئي وُقّع في القاهرة من قبل نبيل شعث وأمنون شاحك، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي[٢٣].

ومع أن الأجواء الدولية والإسرائيلية كانت مواتية كي يستخلص الفلسطينيون تنازلاً إسرائيلياً جوهرياً بخصوص التواجد الاستيطاني في مدينة الخليل، إلا أن الاتفاق فشل في تحقيق ذلك ولم يتضمن سوى نشر مجموعة مراقبة دولية محدودة العدد والصلاحيات والمهام في المدينة، وبذلك فقد الفلسطينيون - مرة أخرى - «فرصة» كانت سانحة لتعديل مجرى المفاوضات وفرض تنازل على الجانب الإسرائيلي.

وبتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، وفي القاهرة، وبعد تلكؤ من قبل القيادة الفلسطينية نظراً للدهشة من الخرائط المرفقة، تمّ توقيع اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا[٢٤]. إذ أنه ناهيك أن جميع الخرائط المرفقة، التي جرى تثبيتها كجزء لا يتجزأ من الاتفاق، كانت إسرائيلية المصدر وعبرية الإيضاحات، فقد قنّن الاتفاق الصلاحيات والسلطات الفلسطينية، وأعطى للجانب الإسرائيلي قسطاً وفيراً منها. فمن ناحية الاختصاص الاقليمي منح الاتفاق الجانب الفلسطيني، صلاحيات محدودة في قطاع غزة ومنطقة أريحا، عدا «المستوطنات والمنشآت العسكرية» التي بقيت تخضع لولاية قانونية إسرائيلية. ومن ناحية الاختصاص الوظيفي أبقى الاتفاق على «... العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيلية والأمن الخارجي» خارج نطاق السلطات والمسؤوليات المنوحة للجانب الفلسطيني، وأعطيت صلاحية ممارسة السلطة، على هذه الجوانب المقتطعة، إلى القيادة العسكرية الإسرائيلية، مع التنويه بإمكانية «... تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين». وفي حين أعطى الاتفاق صلاحية إصدار قوانين للسلطة الفلسطينية، فإنه اشترط عليها أن تبقيها «... مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه»، وقيّدها بالنجاح الإسرائيلي في إبقاء سريان مفعول القوانين والأوامر العسكرية في قطاع غزة «... ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها طبقاً لهذا الاتفاق».

والجدير بالذكر أن الاتفاق اشترط موافقة الطرفين لتسوية الخلافات والنزاعات التي قد تنشأ بينهما، وهو الأمر الذي يُغلق الباب أمام إمكانية تدخّل أي طرف

خارجي في عملية المفاوضات ونتائجها، ويطيح جانباً بكل القرارات الدولية الصادرة بشأن القضية الفلسطينية. التي لم تذكر صراحة في «اتفاق أوسلو». وبذلك يكون الاتفاق قد أوجد. في المنطقة التي ستخضع للسلطة الفلسطينية، ولايتين قانونيتين وقضائيتين مختلفتين تماماً. احداهما للفلسطينيين، وعليها رقابة إسرائيلية من جرّاء الاتفاق ولجان الارتباط المنبثقة عنه، والثانية اسرائيلية مستقلة تماماً[٢٥].

ومما يبعث على السخرية من العملية التفاوضية أن الجانب الإسرائيلي حمل الجانب الفلسطيني على القبول بعدم التعرّض للمتعاونين من الفلسطينيين مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، مما يعني تقييد الولاية الشخصية للسلطة الفلسطينية عليهم. ولاستكمال تخليص الذات من تحمل مسؤولية وتبعية احتلال شعب آخر لفترة قاسية وطويلة، مرّر الإسرائيليون على الجانب الفلسطيني مسؤولية تحمّل أي عبء مالي يمكن أن يقع على عاتق إسرائيل عن الفترة التي سبقت نقل السلطات. ونصّ الاتفاق على أنه «إذا قررت أية محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من إسرائيل.. فيتعيّن على السلطة الفلسطينية أن تسدّد هذا التعويض كاملاً لإسرائيل». وبذلك يصبح على الجانب الفلسطيني أن يدفع، من ذاته لذاته، تعويضات عن المعاناة التي لحقت بالفلسطينيين خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي !!

إضافة إلى كل ما سبق، وبعد أن يدعو الاتفاق الجانبين لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع الاعتداءات والأعمال الإرهابية من قبل كل طرف على الآخر، ينصّ الاتفاق تحديداً على أن يتخذ الجانب الفلسطيني «جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات وضد المنشآت التابعة لها وللمنطقة العسكرية» مقابل اتخاذ الجانب الإسرائيلي «... جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين».

ويُلاحظ أن المناطق التي كانت ستصبح خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية أصبحت، وفقاً لهذا النص، تتألف من قسمين متكافئين، أحدهما فلسطيني والآخر استيطاني إسرائيلي، وبذلك أصبح الوجود الاستيطاني يحظى بمشروعية قانونية. وإذا كان الاستيطان موضوعاً متروكاً لمفاوضات المرحلة النهائية، فإن منحه هذه المشروعية القانونية في أول اتفاق فلسطيني - اسرائيلي يتعلّق ببدء تنفيذ الحكم الذاتي، سيؤدي بالتأكيد إلى منح أفضلية للموقف الإسرائيلي في تثبيت هذا الاستيطان عندما تحين مرحلة المفاوضات النهائية.

ويتضح، بالمحصلة، أنّ اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا شكّل تراجعات في جوانب مهمّة وأساسية كان قد تمّ تثبيتها في «اتفاق أوسلو». ومع

أن هذا التثبيت كان عمومياً ويقوم على مبدأ «الغموض الايجابي»، فإنه كان النزل من المفاوض الفلسطيني أن يكون قد تنبّه وتشبّث به عندما خاض أول مفاوضات في مرحلة ما بعد «أوسلو»... ولكن، يبدو أن التفاوض على التفاصيل، التي جاءت متتالية ومفككة ومتحكماً بها إسرائيلياً، كان معضلة أساسية على الجانب الفلسطيني لم يتمكن من التغلّب عليها، فوقع في شركها وقدّم تنازلات رئيسية لم تتضح له مخاطرها إلا بعد التوقيع عليها. والغريب أن الأمر نفسه استمر في كل المفاوضات اللاحقة، ولم يستطع الجانب الفلسطيني تداركه، فتوالت التنازلات، وبنى بعضها على بعضها الآخر حتى كبرت ولم يعد بالإمكان إعادة التحكم بها.

الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة :

عدا اتفاقين جزئيين لنقل الصلاحيات : من سلطة الاحتلال الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية (أحدهما وقع في آب ١٩٩٤ والثاني في آب ١٩٩٥)[٣٦] لم تشهد الفترة بين أيار ١٩٩٤ وأيلول ١٩٩٥ كثيراً من النشاط التفاوضي الحيوي والفعّال بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي . ويمكن الادعاء الآن أن «اتفاق أوسلو» شهد نهايته عملياً خلال تلك المرحلة، فانتخابات المجلس الفلسطيني لم تتم في موعدها المقرر في ذلك الاتفاق، وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية لمّ تتم ايضاً وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه في أوسلو، وفي خروج علني على الالتزام بمواعيد ذلك الاتفاق استبدلت إسرائيل الإيحاء ـ بعلاقة الندية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو ـ علاقة أكثر مباشرة وانكشافاً مع الفلسطينيين؛ علاقة التابع بالمتبوع : لقد كشفت إسرائيل أنها المتحكم الوحيد بإيقاع حركة المسار الفلسطيني.

كانت مسألة الحفاظ على «الأمن الإسرائيلي» السبب الرئيسي المعلن إسرائيلياً لتعثّر العلاقة الفلسطينية ـ الإسرائيلية والمسار التفاوضي بين الطرفين، واستخدمت إسرائيل التفجيرات، التي قامت بها حركتا «حماس» و «الجهاد الإسلامي» في تل أبيب وبيت ليد، لتبرير فتورها وتلكؤها في الاستمرار بعملية «السلام» مع الجانب الفلسطيني. ولكن ، يجدر أن لا يغيب عن البال أن كوامن سياسية دفعت حكومة «العمل» الائتلافية إلى اتخاذ هذا الموقف، فبعد هذه التفجيرات بدأ الرأي العام الإسرائيلي بالتحوّل سلبياً تجاه العملية السلمية، وبدأت استطلاعات الرأي تظهر تفوقاً واضحاً لنتنياهو على رابين[٣٧] . وبدأ الأخير يقلق على وضعه السياسي

خصوصاً أن الانتخابات العامة كانت ستجري بعد عام واحد في إسرائيل، وإذا أُخذ بالاعتبار ان رابين لم يكن شديد التحمس أساساً للمفاوضات على المسار الفلسطيني، وآثر عليها في عدة أوقات المفاوضات مع الأردن وسوريا، وانه لم يكن على الصعيد الذاتي شخصاً مبدعاً، في حين «... أن مواصلة تطبيق اتفاق أوسلو تستوجب الإبداع»[٢١]. فقد اختار، عندما أصبح الوضع على المحك واحتاج الشعب قائداً، أن لا يغامر، بل أن يبقى متحفظاً ومتمنطقاً بـ «حزام الأمان».

ولكن، مع تردّد رابين وتشككه وتلكؤه، تمّ في واشنطن، بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٥، توقيع الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة[٢٢]. وجاءت هذه الاتفاقية، التي تتسع سابقاتها الموقعة في مرحلة ما بعد «أوسلو» في خمسة فصول وسبعة ملاحق، وكانت دقيقة التفصيل لدرجة منهكة. وعلاوة على تثبيت جميع ما حصلت عليه اسرائيل من تنازلات من قبل الجانب الفلسطيني في تلك الاتفاقات المنسوخة، فقد أضافت هذه الاتفاقية العديد من التنازلات.

وكان أهمّ ما تضمّنته هذه الاتفاقية من تراجع فلسطيني القبول بتقسيم الضفة الغربية (بدون القدس) إلى ثلاث مناطق هي: (أ) و (ب) و (ج)، فيما عرف بعد ذلك بخريطة «جلد النمر»، وإعادة جدولة عملية إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي فيها على أربع مراحل جديدة، إحداها تتمّ قبل تنصيب المجلس الفلسطيني، والثلاث الأخرى تأتي تالياً لذلك التنصيب وعلى مدار (١٨) شهراً. وحدّدت الاتفاقية الاختلافات في صلاحيات السلطة الفلسطينية في تلك المناطق الثلاث، وكيفية انتقالها تباعاً إلى الجانب الفلسطيني، ولكنها تحاشت - قصداً - أن تحدّد مساحة المواقع «الاستيطانية والعسكرية» التي ستحتفظ فيها إسرائيل لنفسها بالصلاحيات بعد إتمام مراحل إعادة الانتشار، وحتى تتمّ المفاوضات النهائية . ومن هذا المنطلق استطاعت إسرائيل أن تحتفظ لنفسها بصلاحية تحديد نسبة المساحة التي ستقوم قواتها العسكرية بإخلائها وتسليمها للجانب الفلسطيني، واتضح لاحقاً أنها نسبة ضئيلة جداً: لأن منطقة (ج) شملت مساحة تقارب ثلاثة أرباع الضفة، وتمّ الاتفاق على استثنائها من الولاية الجغرافية للمجلس الفلسطيني.

وفوق كل ذلك، ضمنت الاتفاقية للجانب الإسرائيلي تسيير دوريات مشتركة في كل المدن الفلسطينية التي ستتمّ فيها إعادة انتشار وتسليم الصلاحيات إلى الجانب الفلسطيني، كما تمّ في الاتفاقية تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين (خ١) و (خ٢) ، على أن تتمّ إعادة انتشار القوات العسكرية في منطقة (خ١) بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاق.

وتضمنت الاتفاقية أيضاً تعليمات مفصّلة تحدّد البناء الفلسطيني ضمن مواصفات واشتراطات محددة في مناطق مختلفة ومبينة على الخرائط المرفقة. وفوق كل ذلك، احتوت الاتفاقية تفصيلات دقيقة بشأن قضية «العبور الآمن» من الضفة الغربية إلى غزة، وبشكل يحوّل مسألة «الوحدة الجغرافية» للمنطقتين، التي اشتمل عليها «اتفاق أوسلو» وديباجة هذه الاتفاقية الأخيرة، إلى مسألة نظرية محضة. وبالتالي، استطاع الإسرائيليون إضافة تقييدات عديدة على كل التقييدات السابقة، وتمكنوا خلالها من حصر إمكانيات وحدة المناطق الفلسطينية، ليس فقط بين الضفة وغزة، بل داخل الضفة الغربية أيضاً.

لقد استطاع الإسرائيليون بهذه الاتفاقية وضع الأساس لتشكيل «كانتونات» فلسطينية تعزل المناطق التي سيتم تسليمها للجانب الفلسطيني ليس عن اسرائيل في حدود ١٩٤٨، وإنما عن بعضها وعن المناطق التي ستحتفظ بها اسرائيل مرحلياً في الضفة بحجة الحفاظ على أمن «المستوطنات والمنشآت العسكرية»، ليتحوّل ذلك الاحتفاظ المرحلي إلى شكل نهائي بعد المفاوضات النهائية. والجدير بالانتباه أن اسرائيل لم تتخل في هذه الاتفاقية عن أي موقع استيطاني، بل قامت بتثبيتها جميعاً، واخترقت حتى مدينتي بيت لحم ونابلس من خلال الحفاظ على سيطرتها الكاملة على «قبة راحيل» و «مقام يوسف». لقد كانت إسرائيل، في خريطة «جلد النمر» ، التي يفترض أن تكون مرحلية، تفرض واقعاً جديداً يكون المنطلق الحدّ والأساس المقيّد لرسم الخريطة النهائية التي تفصل «المعازل الفلسطينية» داخل الضفة عن اسرائيل الجديدة التي تصل حدودها الغربية إلى نهر الأردن.

أما من ناحية سكان الضفة فقد استطاعت الاتفاقية (شرعنة) وجود مجموعتين سكانيتين مختلفتين إثنيّاً، فقانونياً. الأولى فلسطينية تسري عليها صلاحيات السلطة الفلسطينية في منطقة (أ)، وتبقى منقوصة من الناحية الأمنية في مناطق (ب) ومعدومة في مناطق (ج). والثانية إسرائيلية، تتشكل من المستوطنين وبقية الإسرائيليين، وتسري عليها سلطة وصلاحية إسرائيلية محضة، حتى في القضايا الجنائية، إلى الحد الذي تنصّ معه الاتفاقية على أنه «تحت أي ظرف من الظروف لن يتم اعتقال إسرائيليين او وضعهم في الحجز أو السجن من جانب السلطات الفلسطينية» [٣٠] . وبالتالي تكون إسرائيل قد استطاعت، تحت غطاء المفاوضات، أن تشرّع الوجود الاحتلالي. الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأن تبدأ بالضمّ الفعلي لأجزاء كبيرة منها.

إن المعضلة، في كل ما سبق، أن الجانب الفلسطيني وافق عليه بالكامل، إما

استمراراً لمنوال «لا خيار آخر ولذلك فمن الأفضل اتباع سياسة خذ وطالب»، أو لثقة غير معززة بضمانات مجدية: بأن الجانب الإسرائيلي سيقوم هذه المرّة، وبخلاف السابق، باحترام تنفيذ مراحل إعادة الانتشار وفقاً للجدولة الزمنية الجديدة. واستناداً إلى أيٍّ من الاعتبارين، لم يحصل أكثر من إعادة انتشار إسرائيلي محدود في ست مدن فلسطينية بعد توقيع هذه الاتفاقية، ولم تحترم إسرائيل بعد ذلك الجدولة الزمنية لمراحل إعادة الانتشار الثلاث، التي كان من المفترض أن تنتهي في غضون (١٨) شهراً على تنصيب المجلس الفلسطيني.

المفاوضات الفلسطينية مع حكومة «العمل» الائتلافية الإسرائيلية الثانية

تصاعدت حدّة التوتر داخل إسرائيل في أعقاب توقيع «الاتفاقية المرحلية» مع الجانب الفلسطيني. وقام اليمين الإسرائيلي بحملة احتجاجية واسعة وصاخبة ألّب فيها الرأي العام الاسرائيلي ضد الفلسطينيين والاتفاقية والحكومة الإسرائيلية القائمة. وانتهت الحملة باغتيال إسحق رابين بتاريخ ١٩٩٥/١١/٤.

ومع أن اغتيال رابين احدث «صدمة عميقة» داخل المجتمع الإسرائيلي، إلاّ أنه «... لم يغيّر شيئاً ... لأن الجمهور ما زال منقسماً بشأن المناطق (المحتلة) كما كان سابقاً. وما زال قطاع عريض من الجمهور غير موافق على سياسة الحكومة. ومن الممكن، في إثر عملية إرهابية أو اثنتين، أن يعود مناخ عدم الاستقرار، الذي اتسمت فترة حكم رابين به، إلى الظهور»[٣١].

لقد حاول رابين - خلال فترة توجيهه للمفاوضات في مرحلة ما بعد «أوسلو» - أن يهندس باستخدام «اتفاق أوسلو» حلاً إسرائيلياً للقضية الفلسطينية يقوم على «الفصل الجغرافي» بين الفلسطينيين والإسرائيليين[٣٢] وكما يلي :

> «نحن ننظر إلى الحلّ النهائي في إطار دولة اسرائيل التي ستضم معظم رقعة أرض اسرائيل كما كانت تحت الانتداب البريطاني، وإلى جانبها كيان فلسطيني يكون موطناً لمعظم سكان الضفة والقطاع من الفلسطينيين. نريد أن يكون هذا الكيان شيئاً أقل من دولة، يدير - على نحو مستقل - حياة الفلسطينيين القاطنين ضمن سلطته. إن حدود دولة اسرائيل خلال الحلّ النهائي ستقع في ما هو أبعد من الخطوط التي

كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة. نحن لن نعود إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.... إن الحدود الأمنية لدولة إسرائيل ستقع في وادي الأردن، بالمعنى الأوسع للكلمة»(٣٣).

لقد كان رابين واضحاً في هدفه الإستراتيجي وهو: «هدفنا قبل كل شيء إنقاذ الوجود الفلسطيني على أرضنا قدر الإمكان. إن الحدود تخضع للتغيرات السياسية لكل مرحلة، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلّق بالأمن الاستراتيجي لإسرائيل، وهو ما نريده : مساحة مُعيّنة من الأرض مع أخفّ وجود فلسطيني ممكن بيننا»(٣٤). لقد كان رابين، المدفوع بهاجس ضمان أمن إسرائيل وتوسعها يستطيع : «... على المدى البعيد تصور نوع من الكونفدرالية ما بين الأردن وإسرائيل وبينهما الوجود الفلسطيني المقسّم بالحكم الذاتي وعلى نطاق ضيق، لكن ليس الدولة الفلسطينية...»(٣٥).

وعندما استلم شمعون بيرس رئاسة الحكومة خلفاً لرابين غاب الوضوح عن سياستها تجاه المسار الفلسطيني، وحاول بيرس التركيز ـ عوضاً عن ذلك ـ على المسار السوري ، فقد شعر بالقلق من اليمين الإسرائيلي، وادرك عمق الهوّة بين الإسرائيليين حول مصير الضفة الغربية تحديداً. ولأن عينه كانت على الانتخابات القادمة بعد أشهر، فقد ارتأى بيرس أن يبقى حريصاً على المسار الفلسطيني، تاركاً الوضع ضبابياً ومفتوحاً أمام كل الخيارات.

لقد قرّر ، في ضوء حالة الاستقطاب الموجودة بين الإسرائيليين، ان يقوم بتعويم مستقبل وضع الضفة الغربية(٣٦)، وذلك بأن يستبدل ـ بحلّ رابين القائم على «الفصل الجغرافي» ـ حلاً مركباً يقوم على الاستعداد لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة، والإبقاء على الضفة الغربية منطقة غير سيادية يعيش فيها فلسطينيون وإسرائيليون، ويكون الفصل بينهم «وظيفياً» لا جغرافياً. ولحبك هذا الحلّ يتمّ وصل الضفة وغزة بطريق بريّ، على أن يتم إيجاد علاقة سياسية تربط الفلسطينيين بالأردن أو إسرائيل ، أو كليهما(٣٧) . وقد عبّر عن ذلك الحاخام يوئيل بن نون، المستوطن في مستوطنة عوفرا قرب رام الله بالقول : «... بيرس مستعد لسيادة فلسطينية كاملة في غزة، لكن لا في يهودا والسامرة، حيث هو مستعد لسيطرة وظيفية مشتركة، كخطوة لا تستلزم اقتلاع مستوطنات. وخلافاً لرابين سيكون بيرس أكثر حذراً من الناحية الجغرافية. إن فكرة الكتل الاستيطانية غير قائمة في ذهنه، إنه يتحدث عن عناقيد مستوطنات لا عن كتل، وإذا كانت بين المستوطنات في الضفة أراض ذات ملكية خاصة فلن يحاول تجزئتها»(٣٨). ولذلك

صعد بيرس من اهتمامه وشدّد التزامه بعملية تقطيع أوصال الضفة الغربية بالطرق الالتفافية.

لم يُعر الجانب الفلسطيني كثير اهتمام للتحوّل الذي طرأ على سياسة الحكومة الإسرائيلية في أعقاب مقتل رابين. فقد ساد الاعتقاد في هذا الجانب أن شمعون بيرس سيكون (الين) في مفاوضاته مع الجانب الفلسطيني، خصوصاً أن ذراعه السياسي الأيمن يوسي بيلين كان يجري اتصالات سرّية أعطت انطباعاً بأن تقدماً ملموساً وسريعاً سيتم في هذا الاتجاه. كما أن الموقف الفلسطيني بنى معتقده على أن صدمة المجتمع الإسرائيلي بمقتل رابين ستقود بالتأكيد إلى انحسار اليمين في اسرائيل، وانفراج العملية التفاوضية على المسار الفلسطيني بالتالي . ولم يساور الجانب الفلسطيني أدنى شك في أن بيرس سيفوز ـ مع ائتلافه الحكومي ـ بيسر ونسبة عالية في الانتخابات القادمة (٣٩).

بقي بيرس حريصاً ولم يتحرك على المسار الفلسطيني في الاتجاه الذي كان متوقعاً منه فلسطينياً، إلا في اتجاه إتمام عملية إعادة الانتشار من المدن الفلسطينية الست مع نهاية عام ١٩٩٥. وأدت التفجيرات، التي قامت بها حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في القدس وعسقلان وتل أبيب، في أواخر شباط وأوائل آذار ١٩٩٦، إلى حالة من الشلل التفاوضي مع الجانب الفلسطيني . وأصيب بيرس وائتلافه الحاكم بصدمة وقلق جرّاء التفجيرات ونتائجها السلبية المتوقعة عليهم في الانتخابات القادمة. وعندما حلّ موعد تنفيذ ما اتفقّ عليه سابقاً، بشأن إعادة الانتشار في مدينة الخليل، رفض بيرس الالتزام بالموعد، وترك الأمر لحين انتهاء الانتخابات لاحقاً.

كان موضوع «الأمن الإسرائيلي» محور الحملة الانتخابية بين حزبي «العمل» و«الليكود». ويبدو أن الشعور بفقدان الأمن داخل المجتمع الإسرائيلي بعد التفجيرات التي وقعت في شباط وآذار أدى إلى تصلّب المواقف الإسرائيلية بشأن ماهية الحل النهائي مع الفلسطينيين: فحزب العمل طرح برنامجاً تضمّن العودة إلى مشروع «الفصل الجغرافي» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واشتمل هذا المشروع على نقاط أساسية أهمها : بقاء القدس موحّدة تحت سيادة إسرائيل، نهر الأردن يُشكّل الحدود الأمنية لإسرائيل، الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، أغلبية المستوطنين اليهود ستبقى تحت سيادة إسرائيلية، وعدم الاعتراف بحقّ العودة للفلسطينيين(٤٠).

ولم يبتعد حزب «الليكود» كثيراً في برنامجه الانتخابي عن برنامج حزب «العمل»، فالفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ـ الذي دعا إليه برنامج «الليكود» ـ يجب أن

يتمّ داخل إسرائيل التي سيكون نهر الأردن حدودها الدائمة مع المملكة الأردنية الهاشمية. ويتمّ الفصل بمدّ السيطرة الإسرائيلية الكاملة على مناطق الاستيطان بينما تُطبَّق الإدارة الذاتية على المناطق المأهولة ـ بكثافة ـ بالفلسطينيين، وتبقى القدس ـ سيادياً وإدارياً ـ موحدّة بيد إسرائيل(٤١). وقد صرّح بنيامين نتنياهو مرشح حزب «الليكود» لرئاسة الوزارة قبل الانتخابات بأنه: «... لا يعترف باتفاقات أوسلو، بل بالواقع الذي أوجدته»، وأضاف أن حكومة برئاسته «... ستحاول أن تُغيِّر الواقع من داخل الواقع، وأن تقلّص الخســـائر التي نجـمت فـعـلاً عن هذه الاتفاقات»(٤٢).

المفاوضات الفلسطينية مع حكومة «الليكود»

بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٩، أصيب الجانب الفلسطيني بزلزال نجاح بنيامين نتنياهو في انتخابات رئاسة الوزارة الإسرائيلية، وحصول التحالف اليميني على أغلبية في مقاعد الكنيست الإسرائيلي(٤٣)، فهذا النجاح كان آخر ما يمكن أن يتوقعه أو يرغب به الفلسطينيون، الذين كانوا ينتظرون نتيجة هذه الانتخابات «المحسومة، أصلاً عندهم، كي يأخذ بيرس «تفويضاً عاماً» من الإسرائيليين، لتنتهي كل الأزمات ويُفتح باب المفاوضات على مصراعيه من أجل التوصل إلى الحلّ. لقد كان الجانب الفلسطيني على اعتقاد بأن «اتفاق أوسلو» محصّن كنصّ وتطبيق، ولكن مع نتنياهو اكتشف الفلسطينيون أن هذا الاتفاق غير فعّال كنصّ، وغير نافذ كتطبيق على أرض الواقع. لقد ماتت عملية السلام المصنّعة في أوسلو مع نتنياهو، ولكن الجانب الفلسطيني كان يرفض إصدار شهادة وفاة لها حتى الآن. أما المستفيد الوحيد من بقاء «عملية السلام» جثة هامدة تنتظر الدفن فهو إسرائيل.

شكّل نتنياهو حكومة يمينية، كان من بنود برنامجها أنها «ستقترح...(على الفلسطينيين) تسوية يمكنهم في إطارها إدارة حياتهم بصورة حرّة، في إطار حكم ذاتي، وستعارض الحكومة إقامة دولة مستقلة، أو أيّة سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، وستعارض منح سكان عرب «حق العودة» إلى مناطق أرض إسرائيل الواقعة غربي نهر الأردن». أما بالنسبة للاستيطان؛ فقد تضمّن برنامج الحكومة الجديدة أنها «ستصرّ... على بقاء الاستيطان اليهودي، وضمان ترسيخه وأمنه، وسيُضمن ارتباطه بدولة إسرائيل، وستواصل الحكومة الإسرائيلية تحمُّل مسؤولية بقاء وأمن المستوطنات والمستوطنين»، وستبقى «القدس الكاملة عاصمة إسرائيل... مدينة واحدة وكاملة وموحّدة... تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد»(٤٤).

تصـدّر مـوضـوع الحـفـاظ على «الأمن الإسـرائيلي» سلم أولويات الحكومـة الإسـرائيليـة الجـديدة. وفي الكلمـة التي ألقـاها ـ بمناسـبـة عـرض حكومتـه على الكنيـست ـ شـدّد نتنياهـو على «أن محك أيّة معاهـدة سـلام هو الأمن؛ وهذا مـا لن نساوم فيه». وفي معرض استعراضه لتوجه حكومته نحو المفاوضات والحلّ النهائي ذكر بأنها ستتفاوض مع السلطة الفلسطينية «... بشرط أن تفي هذه السلطة بكل تعهداتها». وخلص إلى القول :

«إنني أومن بأن التسوية الدائمة ستكون قابلة للحياة إذا أنشأنا توازناً بين حاجتين أساسيتين : الحدّ من التدخل الإسرائيلي في حيـاة الفلسطينيين، والحـدّ الأقصى من الأمن لإسـرائيل ضـد الإرهاب وتهـديدات الحـرب. وعلينـا أن نبني واقـعـاً ينشـأ عن الحياة المشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين . وغياب الأمن هو الذي يؤدي إلى الإغـــلاق والشلل والخنق على الصـــعـــيـــد الاقتصادي للطرف الثاني، وبحلول الأمن يمكننا أن نوجد حركة حرّة واقتصاداً منفتحاً ورفاهية للجميع»[١٥].

لقد بدأ نتنياهو عملياً منذ اللحظة التي استلم فيها دفة الحكم، وبالرغم من أن هذا الاستلام فرض عليه ضرورة الاعتراف بواقع «اتفاق أوسلو»، القيام بتغيير هذا الواقع «... من داخل الواقع»، كما وعد بذلك قبيل الانتخابات بالضبط، ولم يتوقف عن محاولته تلك منذ انتخابه حتى الآن.

وقد حقق نجاحاً أساسياً وهاماً في مجالين : فرض أجندة جديدة على العملية التفاوضية مع الجانب الفلسطيني تقوم على تحقق «الأمن الإسرائيلي» و «التبادلية الفلسطينية»، وإقامة وقائع جديدة ومتسارعة على الأرض لتغلق إمكانيات الحلّ النهائي وتحسمها باتجاه برنامج اليمين الإسرائيلي. ولفرض أجندته على العملية التفاوضية أعاد نتنياهو عجلة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني إلى الوراء بمطالبة الفلسطينيين بتنفيذ «كامل التزاماتهم» والحفاظ على «أمن إسرائيل» والقضاء على «البنية التحتية للإرهاب»، وتلكأ في العودة إلى طاولة المفاوضات، وأبدى عدم رغبة أو اكتراث بمقابلة الرئيس عرفات، حتى أصبح ذلك مطلباً فلسطينياً[١٦].

وفي مطلع آب اتخذت الحكومة الإسرائيلية الجديدة قراراً يلغي قرار الحكومة السابقة بتجميد النشاطات الاستيطانية، وأطلقت حملة مستعرة لتشجيع الاستيطان في الضفة الغربية عموماً، وحول مدينة القدس تحديداً، ورافق ذلك البدء في عملية منهجية لتحديد الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة[١٧].

وبتاريخ ١٩٩٦/٩/٤ حصل أول لقاء بين نتنياهو وعرفات، ولم يسفر عن نتائج تذكر. وفتح نتنياهو لاحقاً في ذلك الشهر النفق الذي يمرّ من تحت حرم المسجد الأقصى، وادى ذلك إلى مواجهات عنيفة بين الجانبين سقط جراءها ما يزيد على (٨٠) فلسطينياً، وقتل الفلسطينيون بالمقابل (١٥) جندياً إسرائيلياً(٤٨). وكانت هذه المواجهات أعنف ما جرى بين الطرفين في مرحلة ما بعد «اوسلو» . وبسبب هذه الأحداث هدّدت الحكومة الإسرائيلية بإعادة احتلال المناطق الفلسطينية . ونشرت دباباتها في أطواق حول المدن الفلسطينية بعد أن فرضت حصاراً محكماً عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها، في ظل تشديد الإغلاق الشامل، المفروض على الضفة والقطاع، الذي يقطعها عن بعضها ويعزلها تماماً عن اسرائيل. وحتى عندما تمّ عقد «قمة واشنطن» التي أعادت جمع نتنياهو بعرفات بعد هذه المواجهات، بقي الوضع التفاوضي يراوح مكانه، ولم تقدّم الحكومة الإسرائيلية اية تنازلات، بل على العكس: اصبحت اكثر تشدّداً في موضوع «الأمن الإسرائيلي» بعد مقتل جنودها بأيدي القوات الفلسطينية، وأصبحت تطالب - من أجل دفع المفاوضات إلى الأمام- بـ «تنسيق أمني» مكثف مع الجانب الفلسطيني . وبدأ هذا «التنسيق» يفرض ذاته في عملية التفاوض على إعادة الانتشار من مدينة الخليل، وبذلك نجح نتنياهو في تحويل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني إلى مسألة «تنسيق أمني».

ومع أن واقع وجود نتنياهو في السلطة بدأ يفرض نفسه على عملية المفاوضات. إلا أن الجانب الفلسطيني ظل يكابر معتقداً بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد سيُجبَر على تليين موقفه في نهاية المطاف. وبرغم الاعتراف الفلسطيني بأن الاتفاق حول مدينة الخليل - في «الاتفاقية المرحلية» - كان مجحفاً بحق الفلسطينيين. إلا أن الأمل كان ما يزال يراود بعض المسؤولين الفلسطينيين بأن ذلك سيتغيّر في المفاوضات الجارية بشأن المدينة. فقد صرّح نبيل شعث. وزير التعاون الدولي في السلطة الفلسطينية، «أنّ شروط ذلك الاتفاق مجحفة بحقنا، ومع ذلك لا يزال (نتنياهو) يوهم نفسه بأن في استطاعته ان يجعلها أكثر إجحافاً. واعتقد أنه سيصل قريباً إلى الاقتناع بأن هذا مستحيل بسبب الظروف: الفلسطينية والعربية والإسرائيلية والدولية»(٤٩).

لقد جاءت قناعة المفاوض الفلسطيني في غير موضعها. وأخطأ شعث في تقديراته تماماً؛ فقد جاء البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل، الذي وقّع بتاريخ ١٩٩٧/١/١٧ أكثر إجحافاً من الإجحاف الذي لحق بالمدينة الفلسطينية في «الاتفاقية المرحلية»(٥٠) .

ومرة أخرى أثبت الجانب الفلسطيني ضعفه في الإمساك بتلابيب التفاصيل الإسرائيلية الدقيقة والمقيِّدة، مما أدى إلى تقسيم المدينة ليس فقط أمنيّاً، بل فعلياً وبشكل كامل. وعلاوة على أن المدينة أصبحت قسمين (خ١) و (خ٢)، فقد استطاع الجانب الإسرائيلي أن يضمن في البروتوكول الموافقة الفلسطينية على بقاء جميع البؤر الاستيطانية اليهودية في المدينة، دون تحديد لتوسّعها المستقبلي أفقياً في عدد السكان، أو عمودياً في البناء، مع أنه تم تحديد ارتفاع البناء الفلسطيني المحيط بالبؤر الاستيطانية. وأبقى «البروتوكول» على المسؤوليات المدنية للمستوطنين، إضافة إلى المسؤوليات الأمنية، تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي. وحتى في منطقة (خ١) التي سُلّمت للفلسطينيين، أبقى الجانب الاسرائيلي لنفسه منفذاً لاستمرار التواجد عن طريق ما سمي «وحدات متحركة مشتركة» تسير فيها دوريات عسكرية إسرائيلية مع الجانب الفلسطيني في خطوط محدّدة على الخرائط المرفقة. وعلى ميزة وجود «أماكن مقدّسة» يستطيع الإسرائيليون زيارتها مصحوبين بحماية أمنية إسرائيلية.

وفي حين لم يتم فرض أيّة قيود على افراد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، الذين كان منهم غولدشتاين منفّذ مذبحة الحرم الإبراهيمي الشريف، فقد فرض «البروتوكول» أن تضمن «... الشرطة الفلسطينية نجاح جميع أفراد الشرطة، قبل تمركزهم في مدينة الخليل، في اختبار أمني للتأكد من ملاءمتهم للخدمة، أخذاً في الحسبان حساسية المنطقة»[٥١].

وفوق كل ذلك لم يستخلص الجانب الفلسطيني من الحكومة الإسرائيلية أي التزام مضمون بشأن القضايا التي كانت ما تزال معلقة من قبل الإسرائيليين منذ توقيع الاتفاقية المرحلية. فبالنسبة إلى: الممر الآمن، مطار غزة، مرفأ غزة، المعابر، المسائل الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية - وجميعها قضايا أساسية وحيوية للجانب الفلسطيني تأخّر تنفيذ ما اتفق بشأنها إسرائيلياً - لم يذكر «البروتوكول» بخصوصها سوى أنه: «ستستأنف فوراً المفاوضات بشأن المسائل المعلّقة في الاتفاق المرحلي، وسيجري التفاوض بشأن هذه المسائل على نحو متواز»[٥٢].

في «بروتوكول الخليل» وضع نتنياهو الجانب الفلسطيني في الموضع التفاوضي الذي يريد، وحقّق استمرار مسلسل تراكمية التنازلات «التفاوضية الفلسطينية»[٥٣]. وبالمقابل، كانت الأهمية الوحيدة لهذا «البروتوكول» - من وجهة النظر الفلسطينية - تتمثل في «... أن الليكود والأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة الأخرى وافقت على السلام مع الفلسطينيين»[٥٤]. ولم ينتبه الجانب الفلسطيني إلى أن المفاوضات

يجب ان لا تشكّل بذاتها غاية استراتيجية فلسطينية، بل نتائجها هي التي يجب أن تكون كذلك . ولدى استعراض النتائج نجد أن نتنياهو توقّف تماماً عند «بروتوكول الخليل» ولم يتحرّك منذ ذلك الحين في المسار التفاوضي قيد انملة، بل أنّ حركته بقيت حثيثة في مجال الاستيطان، ليس فقط في جبل أبو غنيم، الذي عطّل التفاوض إلا في مجال التنسيق الأمني قرابة نصف عام، بل في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة(٥٥).

وعندما تمكنت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت، خلال زيارتها للمنطقة، من تحريك العملية التفاوضية من حالة السبات العميق، عادت المفاوضات لتتمحور من جديد حول تنفيذ ما لم ينفذ من مراحل إعادة الانتشار. ولم يتوقف الأمر هذه المرة على مسألة إخلال إسرائيل بالجدولة الزمنية التي قضى رابين أن «لا مواعيد مقدّسة» فيها بعيد توقيعه «اتفاق أوسلو»، بل أصبح التفاوض يتمحور مع نتنياهو حول نسبة إعادة الانتشار وعدد مراحله، ففي حين توقّع الجانب الفلسطيني تحصيل حوالي ٨٧٪ من مساحة الضفة الغربية بعد انتهاء مراحل إعادة الانتشار وقبل الدخول في مرحلة المفاوضات النهائية، اقترح نتنياهو تنفيذ مرحلة انتشار واحدة يتمّ فيها تغيير وضع ٩٪ من أراضي الضفة المصنفة (ب) و (ج) بحيث لا تزيد نسبة ما ستبسط السلطة الفلسطينية نفوذها الكامل عليه عن ٥ ، ١٪، على أن يجري بعدها الدخول مباشرة في المفاوضات النهائية، فنتنياهو يريد تكريس الوضع القائم بأقل «الخسائر الممكنة».

لا تزال العملية التفاوضية تراوح مكانها بالرغم من التدخل الأمريكي المكثف لتوفير مخرج تمخّض في النهاية عن «مبادرة» غير معلنة تحسّباً من نتنياهو، تقضي بإعادة انتشار محدودة تقف نسبتها عند حدّ ١ ، ١٣٪ من أراضي الضفة. وليس أبلغ تعبيراً عن مدى التراجع الفلسطيني من أن أصواتاً فلسطينية، مسؤولة ومفاوضة، اصبحت تنادي بضرورة إلزام اسرائيل بـ «المبادرة الأمريكية»، وبدات تحثّ الولايات المتحدة على إطلاق المبادرة علنياً.

وبعد تلكؤ فلسطيني، وحثّ أمريكي وعربي، أعلن الرئيس عرفات قبوله لهذه المبادرة مبدئياً، مع أنها لم تُعلَن رسمياً من قبل الولايات المتحدة، وجرى بعد ذلك «مؤتمر لندن» الذي التقت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية مع الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو كل على انفراد، ولكونها لم تستطع اقناع نتنياهو بنسبة إعادة الانتشار المقترحة في المبادرة الأمريكية غير المعلنة، فشل المؤتمر وأخفق الجانب الأمريكي في إطلاق مبادرته رسمياً، وكان الحل الأمريكي الوسط أن يتم لقاء قمة

آخر في واشنطن بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١ ، على أن يأتي إليه الطرفان بعد الموافقة على المبادرة الأمريكية. رفض نتنياهو ذلك، ولم يتمّ عقد المؤتمر المذكور، فتأجل إلى موعد غير محدد، وبذلك استطاع نتنياهو أن يعطّل عملية إعادة إحياء «المسيرة السلمية».

ومع ان العديد من الفلسطينيين اعتبره، عندما فاز بالانتخابات الإسرائيلية، ظاهرة عابرة، إلا أن نتنياهو يمسك حالياً بكل خيوط العملية التفاوضية على المسار الفلسطيني، ليس فقط على الجانب الفلسطيني ، بل أيضاً داخل ائتلاف حكومته اليمينية، ومع «الوسيط» الأمريكي. وفي تصريح صحفي حديث ذكر نتنياهو ـ بكل ثقة ـ أن «هذا الائتلاف (الحكومي) هو ائتلاف لرجل واحد هو انا، فإذا ما أصبحت مقتنعاً بان الفلسطينيين يقومون بالمطلوب منهم : يعتقلون «مخربين»، يجمعون السلاح غير المشروع، يسلّمون مطلوبين، ويلغون الميثاق (الوطني)... فإن أي ائتلاف لن يمنعني من تنفيذ دورنا في الاتفاق»[٥٦].

يريد نتنياهو أن يثبت الفلسطينيون أنهم «متعاونون» ليَمُنّ عليهم بما يريد من «سلام». وهكذا تتحدد «المصالح الحيوية» لإسرائيل هذه الأيام، وتتعثّر المفاوضات، ويكون «اتفاق اوسلو» في المهد قد مات، ولكن بعد أن كلّف الجانب الفلسطيني ثمناً باهظاً من التنازلات.

الخلاصة

عندما يعاني صراع من اختلال واضح في موازين القوى بين الطرفين، لا يمكن للطرف الأضعف أن يحقق من التفاوض اللامتكافئ الحدّ الأدنى من مطالبه. ومع أن عملية المفاوضات قد تخفي في ثناياها أثر اختلال هذه الموازين بين الطرفين، إلا أنّ حقيقة الوضع تتمثّل في أنّ الطرف الأضعف يصبح في هذه العملية رهينة لمصالح ومطالب الطرف الأقوى.

لقد استطاعت الدولة العبرية، مدعومة بالولايات المتحدة الأمريكية، أن تفكك الموقف العربي تجاه الصراع معها في «مؤتمر مدريد». وبعد ذلك انفتحت أمامها الإمكانية للاستفراد بالجانب الفلسطيني إلى ان تمّ توقيع «اتفاق اوسلو» ، ثم شكّل هذا الاتفاق غطاء لعملية «مفاوضات» لاحقة، مكّنت إسرائيل من فكفكة الموقف الفلسطيني تباعاً، وفرض وقائع اسرائيلية تصب في خدمة المنظور الإسرائيلي للحل النهائي للقضية الوطنية الفلسطينية.

لن يتمكن الجانب الفلسطيني مهما حاول، واختلال موازين القوى على حاله، من تعديل مسار العملية التفاوضية للصالح الفلسطيني. وبدون حدوث تغيُّر على العلاقة اللاتكافؤية في العملية التفاوضية - تغيُّر لا يمكن أن يستند إلاّ إلى تغيُّر جذري في الاستراتيجية الفلسطينية والموقف العربي الجمعي تجاه إسرائيل والتفاوض معها، ستظل القضية الوطنية الفلسطينية تتعرض وتواجه أخطر عملية منهجية، تتم تحت شعار «السلام»، لتصفيتها.

الهوامش

(١) بخصوص نصّ اتفاق «إعلان المبادئ» والرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والكلمات التي أُلقيت في احتفال توقيع الاتفاق في واشنطن. راجع: وثائق مفاوضات السلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٦ (خريف ١٩٩٣) : ١٧٥ - ١٩٢.

(٢) علي الجرباوي، «الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي : تحليل وتقويم» قراءات سياسية، ١٢ (شتاء ١٩٩٤) : ٢١.

(٣) قام إميل ساحلية بمعالجة هذا الموضوع في مقالته :

The West Bank Pragmatic Elite: The Uncertain Future, "Journal of Palestine Studies, vol xv, no 4 (Summer 1986) : 34 -45.

راجع كذلك :

Ali Jarbawi and Ziad Abu Amr, "The Struggle for West Bank Leadership", Middle East International, no 304 (11 July 1987) : 16 - 18 .

(٤) راجع في هذا الخصوص : علي الجرباوي «حماس : ومدخل الأخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية» ، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٣ (شتاء ١٩٩٣) : ٧٠ - ٨٤، وإياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (القدس : مركز الزهراء للدراسات والأبحاث ١٩٩٠).

(٥) Ali Jarbawi, "The Triangle of Conflict, "Foreign Policy, 100 (Fall 1995) 92 - 108

(٦) راجع : علي الجرباوي، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية (بيروت : دار الطليعة، ١٩٨٩).

(٧) علي الجرباوي . « في النظام العالمي الجديد » ، دراسات عربية ، ١٠/١١/١٢ (آب/ أيلول/ تشرين الاول ١٩٩٢) : ٧ . ١١ .

Ali Jarbawi and Roger Heacock, "Winds of War, Winds of Peace: The (٨) Palestinian Strategy Debate." Middle East Report (March/April 1992), pp. 12 - 16

(٩) علي الجرباوي . «الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي : تحليل وتقويم» مرجع سبق ذكره، ص ٢٩ . ٣٧.

(١٠) النقاط التالية مستمدة من :

علي الجرباوي. «تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله» ، في إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي: أفاق الحاضر والمستقبل (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت : ١٩٩٣) : ١٧ . ٣٦ . وفي الكتاب مجموعة من التحليلات لزوايا مختلفة من «إعلان المبادئ» ونتائجه.

(١١) زياد أبو عمرو، «تقرير : الموقف في الأرض المحتلة»، السياسة الفلسطينية، ١ . ٢ (شتاء وربيع ١٩٩٤) : ١٢ .

(١٢) أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، «بعد مرور عام على اتفاق القاهرة: مأزق فلسطينية وتحديات مستقبلية، » مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٢ (ربيع ١٩٩٥) : ٤ . ٥ .

(١٣) برهان الدجاني، «الحلّ البديل : فلسطين الموحّدة » مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٦ (ربيع ١٩٩٦) : ٢٧.

(١٤) رجا شحادة، « المضامين القانونية والعملية لاتفاقية القاهرة»، السياسة الفلسطينية، ٣ . ٤ (صيف وخريف ١٩٩٤) : ٥٦.

(١٥) راجع مقالة رجا شحادة التي يتحدث فيها بالتفصيل عن ذلك ، المرجع السابق ، ص ٥٢ . ٦٠.

(١٦) برهان الدجاني، مرجع سبق ذكره، ص١١.

(١٧) علي الجرباوي «الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي : تحليل وتقويم»، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٨) خالد عايد، «حمّى الاستيطان في الضفة الغربية تسبق إعادة الانتشار» مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٢ (ربيع ١٩٩٥) : ١١٤ ـ ١٢٠.

(١٩) راجع نصّ الاتفاق في : وثائق مفاوضات السلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٦ (خريف ١٩٩٣) : ١٧٥ . ١٨٣.

(٢٠) راجع الوثيقة في : وثائق مفاوضات السلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٧ (شتاء ١٩٩٤) : ٢٠٩ . ٢١١.

(٢١) راجع الوثيقة في المرجع السابق، ص ٢١١ ـ ٢١٥.

(٢٢) تحت عنوان «مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل» يمكن مراجعة العديد من القارير التي تتعلق بتلك المذبحة في المرجع السابق، ص ٣ ـ ٩٤.

(٢٣) راجع الوثيقة في : وثائق مفاوضات السلام، مجلة الدراسات الفلسطينية ١٨ (ربيع ١٩٩٤) : ٢٥١ . ٢٥٢ .

(٢٤) راجع الوثيقة في المصدر السابق، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٤.

(٢٥) راجع بهذا الخصوص : جميل سلامة، «الولاية القضائية الفلسطينية في ضوء اتفاق غزة ـ أريحا » ، السياسة الفلسطينية، ١٠ (ربيع ١٩٩٦) : ١٠٥ . ١١٤.

(٢٦) «اتفاق النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية» (٢٩ آب ١٩٩٤)، و «بروتوكول النقل الإضافي للصلاحيات والمسؤوليات» (٢٧ آب ١٩٩٥).

(٢٧) خالد عايد، «الائتلاف الصهيوني الحاكم : الوضع الداخلي والأداء السياسي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٣ (صيف ١٩٩٥) : ١٣٤ .

(٢٨) اوديت شوحط، «آن أوان التقاعد» هآرتس (١٩٩٥/٣/٢٧)، نقلاً عن المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٢٩) سلسلة الوثائق الفلسطينية، رقم ٦ (القدس : مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٦).

(٣٠) «بروتوكول حول إعادة الانتشار والإجراءات الأمنية»، (مادة ١١) ، في المرجع السابق، ص ٧٧.

(٣١) يوئيل ماركوس، «وضع الأمور في نصابها الصحيح» ، هآرتس (١٩٩٥/١١/٢١) ، ومترجم في مجلة الدراسات الفلسطينية ، ٢٥ (شتاء ١٩٩٦) : ١٦٦.

(٣٢) راجع بهذا الخصوص : علي الجرباوي، «قراءة أوليّة في خطة الفصل الأمني الاسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٢ (ربيع ١٩٩٥) : ١٤١ . ١٥٦.

(٣٣) وثائق اسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٥ (شتاء ١٩٩٦) : ٢٢٧.

(٣٤) برهان الدجاني ، «عملية السلام على مفترق طرق»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٧ (شتاء ١٩٩٤) : ٩٨.

(٣٥) المرجع السابق.

(٣٦) حانة كيم، «بيرس ورؤية أرض إسرائيل الكاملة»، هآرتس (١٩٩٥/١٢/١٥)، ومترجم في مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٥ (شتاء ١٩٩٦) : ١٧١.

(٣٧) علي الجرباوي ، «ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل؟» السياسة الفلسطينية ١٥ ـ ١٦ (صيف وخريف ١٩٩٧) : ١٥٤ ـ ١٥٦، وعوزي بنزيمان، «مؤشرات على سياسة بيرس» مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٥ (شتاء ١٩٩٦) : ١٦٧.

(٣٨) مقتبس من حانة كيم، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٢.

(٣٩) احمد خليفة، «حزب العمل عشية الانتخابات : عودة إلى الحل الإقليمي »، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٦ (ربيع ١٩٩٦) : ١٥٥.

(٤٠) المصدر السابق ، ص ١٦٠.

(٤١) خالد عايد، «الليكود عشيّة الانتخابات : المقاربة السياسية التكتيكية والولادة العسيرة لائتلاف اليمين»، المرجع السابق ، ص ١٦٨.

(٤٢) المرجع السابق ، ص ١٦٧.

(٤٣) راجع : «الملف : عودة الليكود للسلطة : النتائج والتوقعات» ، «السياسة الفلسطينية، ١١ (صيف ١٩٩٦) : ٦ ـ ٨٥ وسميـر عـوض، «تقرير : تطورات الموقف في فلسطين» المرجع نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

(٤٤) راجع : احمد خليفة وآخرون «الملف : الانتخابات الإسرائيلية : وثائق تاليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية» مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٧ (صيف ١٩٩٦) : ٦٤ ـ ٦٥.

(٤٥) المرجع السابق، ص ٦٤ ـ ٦٩.

(٤٦) عزمي بشارة ، «إستراتيجية الحكومة الإسرائيلية التفاوضية مع الفلسطينيين» السياسة الفلسطينية ، ١٢ (خريف ١٩٩٦) : ١٩٦ ـ ٢٠٨.

(٤٧) بينميلم «الترحيل المصرّي : إلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية»، مجلة الدراسات الفلسطينية ٣١ (صيف ١٩٩٧) : ١٢٧ ـ ١٣٢.

(٤٨) راجع بهذا الخصوص : عدنان عودة، «تقرير : تطورات الموقف في فلسطين» السياسة الفلسطينية، ١٢ (خريف ١٩٩٦) : ١٨٩ ـ ١٩٥.

(٤٩) حديث صحفي منقول عن صحيفة «الحياة» اللندنية، في مجلة الدراسات الفلسطينية ، ٢٩ (شتاء ١٩٩٧) : ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٥٠) وثائق مفاوضات السلام، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ٣٠ (ربيع ١٩٩٧) : ١٦٧ ـ ١٨٠.

(٥١) المادة ٥/ الفقرة هـ من البروتوكول، المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٥٢) جاءت تحت عنوان «مسائل للتفاوض» في البروتوكول، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٥٣) راجع بهذا الخصوص: علي الجرباوي، «ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل؟»، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩ ـ ١٦٥.

(٥٤) حديث صحفي للرئيس عرفات منقول عن صحيفة «الحياة» اللندنية في مجلة الدراسات الفلسطينية ، ٣٠ (ربيع ١٩٩٧).

(٥٥) راجع : خالد عايد، «الاستيطان في القدس : جبل ابو غنيم وما يتجاوزه»، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ٣١ (صيف ١٩٩٧) : ١١٩ ـ ١٢٦، وخليل التفكجي، «الاستيطان في القدس : الأهداف والنتائج»، المرجع نفسه، ص١٣٢ ـ ١٥٧.

(٥٦) صحيفة «الحياة الجديدة (١٤/٤/١٩٩٨).

الصـراع العـربي ـ الاسـرائيلي منذ مـدريد حـتى الآن (١٩٩٨) : (الجـانب السـيـاسي)

د. نظام محمود بركات

مقدمة

إن دراسة الصراع العربي ـ الإسرائيلي مسألة معقدة، فهذا الصراع يمتاز بأنه صراع مصيري وتاريخي وشامل تمتد جوانبه إلى مجالات الحياة كافة. ولذلك، فإن دراستنا سوق تقتصر على الجوانب السياسية، وفي فترة محددة تنطلق من مؤتمر مدريد، وقد رأينا أن تبدأ فترة الدراسة من مدريد لا أوسلو، على اعتبار أن مؤتمر مدريد هو نقطة البداية في تحول الصراع على المستوى العربي ـ الإسرائيلي وبدء عملية التسوية. وقد تم تحديد مستوى الدراسة على الصعيد العربي ـ الإسرائيلي دون الجانب الفلسطيني، لأنه موضع لدراسة اخرى ضمن هذه الندوة، ودون الدخول في تفاصيل الوضع الدولي إلا في الحدود التي تخدم اغراض هذه الدراسة.

لقد استعانت الدراسة بمجموعة من المداخل المعروفة لدراسة الصراع، ومنها : المدخل السيكولوجي والمدخل الاجتماعي والمدخل الايديولوجي ومدخل المصالح، وغيرها. وسيتم الاعتماد على منهج تحليل النظم بشكل أساسي في دراسة هذا الصراع، ابتداء من البيئة التي رافقت نشوء هذا الصراع على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، ثم التعرف على

المدخلات التي افرزتها هذه البيئة في صورة مطالب لأطراف الصراع، ثم عملية التحويل التي تمثلت في اتفاقيات التسوية : مدريد وأوسلو والاتفاقية الأردنية الاسرائيلية، ثم مخرجات هذه العملية وتأثيرها في مواقف الأطراف المعنية على الصعيد الحكومي والشعبي. وأخيراً سوف تتناول الخاتمة خصائص الصراع العربي الإسرائيلي وخصائص عمليات التسوية التي تمت، وبيان الثوابت والتراجعات في الموقف العربي والإسرائيلي.

مفهوم الصراع السياسي (Political Conflict) :

تمج الأدبيات السياسية الأكاديمية بالتعريفات المتعددة لمفهوم الصراع، وتباين وجهات نظر الكتاب حول هذا الموضوع نظراً للطبيعة المعقدة والديناميكية لهذه الظاهرة والزاوية التي ينظر منها لهذه الحالة. وبشكل عام يشير مفهوم الصراع إلى موقف يكون لدى أطرافه الدوافع للتورط في نشاطات ذات طبيعة متعارضة، وتعبير عن موقف تناقضي موجود أو محتمل بين طرفين أو اكثر.

ويمكن تحديد الملامح الرئيسية التالية لحالة الصراع السياسي[١] :

١ ـ يفترض الصراع وجود تناقض وعدم اتفاق بين المصالح والقيم والأهداف المحددة لأطراف الصراع، وان هذا التناقض يمس اشياء جوهرية وشمولية لا خلافاً على مسائل فرعية او جانبية.

٢ ـ يشترط في الصراع وعي وإدراك أطراف الصراع لهذا التناقض والتعارض في المصالح والأهداف، مما يضطرها لاتخاذ مواقف لا تتفق مع المواقف المحتملة للطرف الآخر، سواء أكانت تلك المواقف حقيقية أم متصوَّرة.

٣ ـ يتطلب مفهوم الصراع نوعاً من العداء المستمر الذي تتخلله مجموعة من حالات استخدام القوة التي تشمل : القتال ، والكفاح ، والتنافس، التي تهدف للتعبير او استغلال او فرض حل على الطرف الآخر.

اما مفهوم النزاع فهو يشير إلى حالة من المناقشة والسجال والمنافسة حول موضوع معين او بخصوصه، وهو غالباً ما يتصف بصفة رسمية، وهو ناتج عن تعارض في الحقوق والالتزامات التي تتم تسويتها بالطرق القانونية والسلمية، وبالتالي يمكن التفاوض بخصوصه واحتواؤه والسيطرة عليه.

واما الحرب فتعني استخدام القوات المسلحة، واللجوء إلى اعمال العنف المسلح، فهي بالتالي اعلى حالات الصراع.

رغم التسليم بأن كثيراً من جوانب هذا الصراع اخذت طابع النزاع في بعض مواقعه، وشملت مراحله جوانب قانونية وسياسية تتعلق بالحقوق التاريخية والحدود الجغرافية، ومحاولة الوصول إلى تسويات سياسية وقانونية استناداً إلى الشرعية الدولية والمواثيق العالمية، إلا ان السمة البارزة للصراع العربي الإسرائيلي امتازت بتحوله إلى الحرب واستخدام القوة عدة مرات، مما يعني فشل المحاولات السابقة لتسوية هذا الصراع، وأن حالات الهدوء التي تسبق مرحلة الصراع المسلح هي مرحلة تمهيدية للاستعداد لحرب جديدة. وقد عبر عن هذا الوضع احد كبار السياسيين الاسرائيليين بقوله : إن الوضع السائد في الدولة منذ تأسيسها هو حالة حرب راقدة، تنهض كل بضع سنوات لتتحول إلى حرب نشطة، وإن هذه المرحلة يمكن اعتبارها ضمن ظاهرة «الصراع الكامن أو المكبوت» نتيجة اختلال ميزان القوى لصالح طرف او آخر، مما يؤجل بروز مظاهر الصراع لأن الطرف الأقوى يكتفي بالتهديد باستخدام القوة، والطرف الاضعف يخشى من استخدام القوة لما يترتب عليه من خسائر وثمن غال نتيجة هزيمته في ذلك الصراع.

السلام والتسوية (٢)

مفهوم السلام يعني إنهاء حالة العداء والحرب بصورة تامة، وهي حالة طبيعية تستند إلى شعور وعمل ايجابي؛ فلا يقتصر على توقيع المعاهدات، بل يتعداه لخلق علاقات صداقة وتعاون مشترك، وهي حالة دائمة لانها تستند إلى المنطق والعدل في ظل تبادل المصالح.

اما التسوية فهي حالة مؤقتة تقوم على التكيف مع اختلال ميزان القوى في لحظة محددة، بحيث يُقدم الطرف الضعيف على تقديم تنازلات للطرف الآخر بقصد تجنب عواقب قد تكون اكثر سوءاً من الحالة القائمة، وبالتالي فهي تمثل حلاً وسطاً حسب ميزان القوى وتقوم على تقديم تنازلات التوفيق بين مواقف اطراف الصراع.

وأما مفهوم الأمن فهو حالة نفسية تقوم على زوال مصادر التهديد، والشعور بالاطمئنان، وهو حالة نسبية تستند إلى موقع الأطراف الأخرى ومدى امتلاك مصادر القوة. وغالباً ما يرتبط مفهوم السلام في المنطقة بمفهوم الأمن، لكن وسائل تحقيق الأمن تختلف عن وسائل تحقيق السلام، فقد تكون بالاتجاه نحو تفحص مصادر التهديد وإزالتها، وقد تكون بالاتجاه لبناء قوة اضخم لخلق شعور بالاطمئنان للمجتمع والدولة دون انهاء حالة العداء والتخلص من عوامل التهديد.

البيئة

تشكل البيئة الينبوع الذي تنبع منه المنبهات والدوافع لوجود الصراع، وتدفع اطراف الصراع لاتخاذ مواقف معينة، وهنا سوف نركز على ثلاثة احداث هامة على الصعيد: الدولي والاقليمي والمحلي، ومحاولة ابراز تأثيرها في مجريات الصراع والتسويات التي تمت خلال الفترة المحدودة وهي: النظام الدولي الجديد، وحرب الخليج الثانية، والانتفاضة الفلسطينية.

١ ـ الظروف الدولية

تلعب البيئة الدولية دوراً بارزاً في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فهذا الصراع منذ أن بدأ أخذ بعداً دولياً وشاركت فيه الأطراف الدولية بصورة مباشرة وغير مباشرة، وامتدت نتائجه وانعكاساته لتؤثر في العلاقات الدولية بشكل عام.

لقد تميزت الفترة موضع الدراسة بوجود حدثين هامين على الصعيد الدولي هما: بروز النظام الدولي الجديد بشكل كامل بعد الإرهاصات التي مر بها في نهاية الثمانينات، وحرب الخليج الثانية وانعكاساتها على المنطقة.

أما على المستوى المحلي، فيمكن ادخال الانتفاضة ضمن ظروف البيئة التي عايشت مرحلة التسوية السياسية علماً بأن تأثيرات موضوع الانتفاضة وتداعياتها سوف تنعكس بصورة اكبر على مسار التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، التي سيدرس كموضوع مستقل في هذه الندوة.

أولاً: النظام الدولي الجديد

أهم مميزات النظام الدولي الجديد (٣):

١ ـ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، واستخدامها الأمم المتحدة والشرعية الدولية كأداة لتمرير سياساتها على مستوى العالم. وقد ساعد هذا النظام في تعزيز الاتجاه الدولي لتسوية النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية، وتعاظم الرغبة الامريكية في التخلص من بؤر التوتر في المنطقة.

٢ ـ تراجع دور الاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي، وانكفاؤه على مشاكله الداخلية، مما انعكس سلبياً على دور القوى العربية التي كانت تعتمد ـ بصورة رئيسية ـ على الدعم السوفيتي مثل: سوريا ومنظمة التحرير.

٣ ـ بروز أوروبا الموحدة كقوى عظمى تحاول منافسة الدور الامريكي في المنطقة، اعتماداً على عمق العلاقات التاريخية والاقتصادية مع اطراف الصراع.

٤ ـ الاتجاه نحو العولمة وإضعاف دور الايديولوجيات: المحلية والاقليمية، التي تعارض مع النظام الدولي القائم، وتقليص اهمية الحدود السياسية وتجاوزها عبر تعاون اقتصادي اقليمي ودولي، مما يتطلب دعم الاتجاه نحو تسوية الخلافات السياسية في المنطقة، وتهدئة حدة الصراع الايديولوجي والقومي.

ثانياً : حرب الخليج الثانية

لقد أسهمت حرب الخليج الثانية، الناتجة عن احتلال العراق للكويت، وما تبعها من هجوم قوات التحالف على العراق، في إحداث تغيرات جوهرية على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفيما يلي أهم الاثار التي تركتها حرب الخليج الثانية على مستوى الصراع العربي ـ الإسرائيلي(٤) :

١ ـ ادت حرب الخليج الثانية إلى تصدع الموقف العربي وظهور الانقسامات وتباين المواقف التي تعاملت بها الدول مع الازمة، مما اضعف موقفها امام المجتمع الدولي واسرائيل ايضاً.

٢ ـ لقد نتج عن حرب الخليج استبعاد لدور العراق من المعادلة: العسكرية والاقتصادية والسياسية بين العرب واسرائيل.

٣ ـ ادخال دول الخليج في العملية السلمية إثر الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية لضم دول الخليج للمسيرة ، خاصة بمشاركتها في المفاوضات المتعددة الاطراف، ونظراً لثقلها الاقتصادي، وحرص الجانب الاسرائيلي على استثمار حرب الخليج لتطبيع علاقاته الاقتصادية مع الدول العربية الغنية.

٤ ـ فشلت الاطراف العربية في الضغط لاستثمار حرب الخليج، بالربط بين الأسلوب الذي سويت به هذه الازمة واسلوب تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، نتيجة السياسة المنحازة التي مارستها الولايات المتحدة لصالح الطرف الاسرائيلي.

٥ ـ ادت حرب الخليج إلى خلل استراتيجي في ميزان القوى بين العرب واسرائيل نتيجة الدمار الذي اصاب القوى العربية، والامتيازات التي حصلت عليها اسرائيل بعد الحرب لضمان امنها.

٦ ـ عززت حرب الخليج، التي قادتها الولايات المتحدة وحصدت نتائجها، هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الشرق الاوسط، بل والعالم.

ثالثاً : الانتفاضة الفلسطينية

جاء انطلاق الانتفاضة الفلسطينية، في نهاية الثمانينات، ليعبر عن الحالة اليائسة التي وصل إليها الشعب الفلسطيني ، ولتشكل حلقة من حلقات النضال الفلسطيني المستمر، وعامل إصرار على ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

تأثير الانتفاضة (٥)

١ ـ ساعدت الانتفاضة في احياء القضية الفلسطينية من جديد، وجعلها القضية الاهم في منطقة الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم، خاصة بعد تجاوب اجهزة الاعلام الدولية مع احداث الانتفاضة.

٢ ـ شكلت الانتفاضة، وما اوقعته من خسائر مادية وبشرية وإحراجات على المستوى الدولي للطرف الاسرائيلي، عاملاً دافعاً للطرف الاسرائيلي للبحث عن مخرج من خلال قبول العملية السلمية لوقف الانتفاضة.

٣ ـ دفعت الانتفاضة الطرف الفلسطيني، وخاصة منظمة التحرير، للدخول في العملية السلمية اعتقاداً منها بأنها لن تكون في موقف ضعيف، وان استمرار الانتفاضة يعزز الموقف الفلسطيني في المفاوضات.

٤ ـ شكلت الانتفاضة عاملاً دافعاً للدول العربية والمجتمع الدولي للبحث عن حل للقضية الفلسطينية خوفاً من توسع الانتفاضة وانتشارها إلى مناطق اخرى في العالم العربي والإسلامي، وبالتالي تزايد العنف الشعبي ضد الحكومات والمصالح الاجنبية في المنطقة.

ب ـ واقع الاوضاع الداخلية لأطراف الصراع

في دراستنا للواقع السياسي لدى اطراف الصراع، الذي فرض التوجهات السلمية على صعيد المنطقة، سوف ندرس الوضعين: العربي والإسرائيلي بالإشارة إلى المتغيرات النظمية، التي تمثل الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعملية صنع القرار السياسي لدى الطرفين، التي تشكل أحد أهم العناصر التي تلعب دوراً في تقرير مدخلات العملية السلمية.

الوضع العربي

إن الظروف العربية، التي قادت إلى اتفاقيات التسوية السياسية وما تلاها من تبعات، تشير إلى أن الاوضاع العربية، التي واكبت عملية التفاوض، كانت في أسوأ

حالاتها وانها من اهم المدخلات التي حددت طبيعة التسويات التي تحققت.

وفيما يلي ملخص لأهم معطيات هذه الحالة [1]:

١ ـ غياب الديمقراطية ووجود انظمة حكم فردية أو قبلية، تركز على أمنها الداخلي والقهر في مواجهة التهديدات الداخلية، ووجود حالة من الاحباط والاغتراب السياسي وعدم المشاركة الشعبية في صنع القرارات المصيرية.

٢ ـ فقدان الشرعية المؤسسية ومحاولة تعظيم دور الزعماء والسياسيين، وجعل اعمالهم وخصائصهم الذاتية مصدراً لشرعية النظام السياسي الذي يرأسونه، ومحاولة تبني ايديولوجيات قومية واسلامية كاداة لاضفاء التماسك والاستقرار على مستوى الدولة والنظام السياسي.

٣ ـ عدم الاستقرار السياسي في اطار الدولة العربية الواحدة، وتعاظم الشعور بالخوف داخل المجتمع العربي، وظهور التهديدات بالتفتيت والانقسام الداخلي داخل الدولة الواحدة، والتوجس من ظهور الدويلات الطائفية.

٤ ـ استمرار التجزئة على مستوى الوطن العربي، وتراجع الحلم العربي بالوحدة.

٥ ـ ضعف مستويات التنمية الوطنية والقومية في المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضعف المؤسسات المسؤولة عن ذلك، مما يعمق التخلف والتبعية وتبديد الثروات العربية، وعدم القدرة على الاستفادة من فائض رأس المال العربي في عملية التنمية.

٦ ـ ترسيخ التبعية للقوى الدولية المهيمنة على النظام الدولي الجديد برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي من خلال ضغط المديونية الدولية وتسابق التسلح في المنطقة والتي نالت نتائجُها حتى الدول ـ العربية البترولية الغنية.

الوضع الاسرائيلي [7]

١ ـ تميل عملية ممارسة السلطة في اسرائيل نحو: المركزية في اتخاذ القرارات وتقليص دور المؤسسات الرسمية، ومحاولة رئيس الوزراء الاستئثار بالسلطة.

٢ ـ هناك اختلاف وعدم اتفاق بشأن الصلاحيات والنفوذ بين المؤسسات الرسمية من جهة، والمؤسسات الحزبية بخصوص المسؤولية عن عملية ادارة المفاوضات من جهة أخرى. وتتنافس في هذا المجال مجموعة من المؤسسات مثل: الخارجية والمؤسسة العسكرية ورئاسة الوزارة والقيادة الحزبية.

٣ ـ قامت الممارسة الاسرائيلية للسلطة على أساس الحكومات الائتلافية، التي غالباً ما تضم قيادات واحزاباً متباعدة في أولوياتها، وكانت السياسات الحكومية تقوم على ما يسمى الحد الأدنى المشترك، مما جعل الائتلافات الحكومية عرضة للتقلبات الحادة بين القوى المؤتلفة، وساعد في ترسيخ التطرف وقدرة الاحزاب والجماعات المتطرفة على المحافظة على وجودها وازدياد قدرتها على المساومة. وقد تم توظيف الخلافات في التكتيك بين العمل والليكود، حتى بين اطراف المعسكر الواحد، من أجل التهديد بوقف العملية السلمية والامتناع عن تقديم تنازلات للطرف العربي .

٤ ـ زيادة تأثير الضغوط الخارجية في الاوضاع الداخلية والنظام الاسرائيلي بزيادة الاعتماد الاسرائيلي على الولايات المتحدة الأمريكية.

٥ ـ ظهور الانقسامات وعمليات الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي على الصعيد: السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

٣ ـ مدخلات عملية التسوية

بعد دراسة المتغيرات البيئية، التي افرزت المطالب المحددة لاطراف الصراع والتي تتوزع بين التأييد والمساندة أو الضغط على الأهداف التي يسعى لها اطراف الصراع المباشرة، سوف ننتقل الآن لمعالجة مطالب الطرفين من خلال سياستهما الخارجية وبيان نظرة كل طرف لمسار التسوية وآلياتها ومضمونها.

أولاً : المطالب الإسرائيلية بخصوص التسوية والصراع (٨)

ينطلق الموقف الإسرائيلي ـ فيما يتعلق بقبول فكرة التسوية السياسية في المنطقة ـ من رؤية استراتيجية تتلخص بأنه سيكون من العسير على اسرائيل البقاء كجزيرة معزولة ومرفوضة بين شعوب المنطقة العربية، وان لا مستقبل لدولة اسرائيل واستمرار رفاهيتها وتقدمها دون تفاهم مع العالم العربي، وان فكرة التعايش وقبول التسوية السلمية هو المخرج النهائي لإسرائيل من مصيرها الحتمي الآيل إلى الزوال في حالة استمرار الصراع، وهذا ما اكده ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي منذ السبعينات. وقد اتجهت اسرائيل جرّاء الحالة التي آلت إليها المنطقة بعد حرب الخليج والاوضاع الدولية واختلال موازين القوى لصالح اسرائيل، إلى استغلال ما اسماه رابين «نافذة الفرص التاريخية» لترسيخ الوجود

الاسرائيلي في المنطقة. وانطلاقاً من هذه المقولة فإن الهدف الأسمى للموقف الاسرائيلي من السلام مع العرب يتمثل في النقاط التالية :

١ ـ ان جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يكمن في المشكلة الفلسطينية أو المناطق المحتلة. بل في مدى التقبل العربي للوجود الإسرائيلي والإقرار النهائي بشرعيته في حدود معترف بها.

٢ ـ انهاء حالة الصراع مع الدول العربية، على أن عملية انهاء الحرب ومنع وقوعها، في اتفاقيات السلام مع الدول العربية والضمانات البديلة، لا تكفي لتحقيق السلام المنشود وإنهاء الصراع، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

أ ـ الحرص على بقاء اسرائيل متفوقة عسكرياً بشكل دائم حتى بعد تحقيق السلام، ووجود ضمانات دولية، وتحطيم نظرية الأمن القومي العربي، مما يحرر اسرائيل من أعباء الإنفاق العسكري المتواصل.

ب ـ إنشاء علاقات مشتركة وطبيعية بينها وبين العرب، تضمن: نفاذ اسرائيل إلى المجتمعات العربية، والسيطرة على مقوماتها الاقتصادية، واختراق المقومات الثقافية للأمة العربية القائمة على رفض الوجود اليهودي في فلسطين.

٣ ـ أن السلام في المنطقة سيوفر الفرصة لاسرائيل لتكون الدولة القائدة في منطقة الشرق الأوسط، والتي ستعمل على ربط المنطقة بالاقتصاد الراسمالي العالمي الذي تسيطر عليه الرأسمالية اليهودية والغربية، وفي الوقت نفسه ستتحول المنطقة العربية إلى سوق استهلاكية للبضائع والصناعات الاجنبية وايد عاملة رخيصة للاستثمارات الاسرائيلية والاجنبية.

أما النظرة الاسرائيلية لمسار التسوية فكانت على النحو التالي :

أ ـ المطالب الاسرائيلية بخصوص الية التسوية :

يتلخص الموقف الاسرائيلي بهذا الخصوص، في وجوب عقد مؤتمر اقليمي للمفاوضات المباشرة في الشرق الأوسط، ويشكل الموقف الاسرائيلي هنا بديلاً لفكرة المؤتمر الدولي للسلام، الذي يمكن أن يتم في اطار الأمم المتحدة ويكون خاضعاً للشرعية الدولية.

ويقوم التصور الاسرائيلي لهذا المؤتمر على النحو التالي :

١ ـ أن تقوم عملية التسوية على المفاوضات المباشرة داخل المؤتمر بين اطراف الصراع، بمعزل عن المجتمع الدولي والأمم المتحدة وقراراتها، كإطار مرجعي

للتسوية، ويمكن اعتبار اتفاق كامب ديفيد نموذجاً لمرجعية المفاوضات.

٢ ـ أن لا يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول أو التدخل في سير المفاوضات، وان يكون المؤتمر مظلة شكلية للمفاوضات المباشرة فقط .

٣ ـ أن ينظر المؤتمر في مجموعة من القضايا الفرعية الأوسع من نطاق القضية الفلسطينية، بحيث تشمل: الأمن وتطبيع العلاقات والمياه وغيرها.

٤ ـ أن تكون عملية المفاوضات المباشرة في خطين متوازيين : الأول بين وفد اردني فلسطيني مشترك مع اسرائيل حول موضوع الحكم الذاتي، والثاني بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة، للتفاوض حول عملية التطبيع والتعاون الاقتصادي وترتيبات الأمن وغيرها.

ب ـ بخصوص الأطراف المشاركة في المؤتمر :

١ ـ تطالب اسرائيل بأن تكون جميع الدول العربية مشاركة في المؤتمر، وعلى الاقل دول الخليج بالإضافة إلى مصر والأردن وسوريا ولبنان، ويمكن تمثيل الفلسطينيين ضمن وفد اردني فلسطيني مشترك يكون لإسرائيل حق (الفيتو) على اختيار اعضائه، وان يقتصر على فلسطينيي الأراضي المحتلة واستبعاد ممثلي القدس الشرقية.

٢ـ أن يكون المؤتمر باشراف الولايات المتحدة وتحت رعايتها، لضمان عدم تعرض اسرائيل للضغط من المجتمع الدولي.

٣ ـ ترفض اسرائيل، رفضاً قاطعاً ، مشاركة الأمم المتحدة او اشرافها، بحجة ان الأمم المتحدة تمثل اداة ضغط عليها، وانها غير حيادية، ويمكن لها أن تحضر المؤتمر كمراقب صامت.

٤ـ امكانية مشاركة الاتحاد السوفيتي بشرط اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، والسماح بهجرة اليهود السوفيت لاسرائيل.

٥ ـ تقبل اسرائيل بمشاركة الجماعة الاوروبية كمراقب، مقابل تقديم مزيد من المساعدات الاقتصادية لاسرائيل.

جـ ـ المطالب الإسرائيلية بخصوص مضمون التسوية :

١ ـ ترفض اسرائيل فكرة الانسحاب من الاراضي المحتلة سنة ٦٧ تطبيقاً للقرار ٢٤٢، وترى أن لها تفسيرها الخاص لهذا القرار وانها قامت بتنفيذ القرار

بالانسحاب من سيناء، والتي تشكل ٩٣٪ من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، أما الأراضي الأخرى فهي اراضي اسرائيل الكبرى التي ترفض الانسحاب منها.

٢ ـ توافق اسرائيل على اقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويطبق الحكم الذاتي على الافراد دون أن يمتد إلى الأراضي التي تسعى اسرائيل لتهويدها ببناء المستوطنات لاستيعاب المهاجرين الجدد، مع التأكيد على لاءات اسرائيل الثلاث هنا، وهي: لا للدولة الفلسطينية، لا للتفاوض مع منظمة التحرير، لا لأي تغيير في أوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة بدون موافقة اسرائيل.

٣ ـ تطالب اسرائيل بترتيبات أمنية مع الدول العربية بحيث تضمن: إنهاء حالة الحرب ووجود حدود آمنة ومعترف بها.

٤ ـ يجب تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وتحقيق التعاون الاقتصادي في المنطقة، ووقف الانشطة العدائية لاسرائيل في المؤسسات والمحافل الدولية.

ثانياً ـ المطالب العربية بخصوص التسوية والصراع

تمحور الموقف العربي، من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، حول مجموعة من الأهداف والسياسات العربية، التي تم تبنيها بعد تراجع الهدف العربي بخصوص تحرير فلسطين والقضاء على الكيان الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧وما تلاها من نتائج.

بدأت هذه السياسة بتبني هدفين هما: ازالة اثار عدوان ١٩٦٧ بضمان الانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، والعمل على تحقيق مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقرار حقوقه المشروعة. أما الوسائل المعتمدة لتحقيق هذين الهدفين، فقد تركزت على العمل العسكري والسياسي معاً: بالاستعداد للحرب القادمة، وتشجيع العمل الفدائي وانتهاج سياسة العمل السياسي وفق قرارات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم وهي: لا صلح.. لا اعتراف.. لا مفاوضات، ومطالبة المجتمع الدولي بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧.

لكن وبعد حرب اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ صار العمل السياسي هو الأساس مع الإبقاء على نفس الاهداف التي عبر عنها المشروع العربي في فاس ١٩٨٢، والذي عكس واقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع اسرائيل في كامب ديفيد، وبالتالي تراجع العمل العسكري لصالح العمل السياسي. واستمر هذا الاتجاه حتى بداية التسعينات، وكانت السياسات العربية تدور حول [٩]:

١ ـ استرجاع الأراضي المحتلة جرّاء حرب ١٩٦٧.

٢ ـ العمل على إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها اقامة دولة المستقلة على جزء من ارض فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

٣ ـ امكانية التفاوض مع اسرائيل والاعتراف السلبي بها : بإنهاء حالة الحرب دون عقد صلح معها.

اما النظرة العربية لمسار التسوية فكانت على النحو التالي (١٠) :

أ ـ المطالب العربية بخصوص آلية التسوية

يطالب العرب بعقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة ورفض فكرة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، وذلك بهدف الاستفادة من الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، ولتجنب آثار اختلال ميزان القوى لصالح اسرائيل.

ويقوم التصور العربي بشكل عام لهذا المؤتمر على النحو التالي :

١ ـ ضرورة استمرار اعمال المؤتمر وعدم اقتصاره على الجلسة الافتتاحية والختامية، وأن تسير المفاوضات داخل المؤتمر حتى التوصل إلى تسوية مرضية تضمن تنفيذ القرارات التي يتم التوصل لها.

٢ ـ أن تكون الشرعية الدولية ـ ممثلة في قرارات الأمم المتحدة ـ هي المرجعية للمؤتمر.

٣ ـ القبول بفكرة التفاوض على مسارين في الوقت نفسه : المسار الأول الخاص بالأطراف المباشرة للصراع، والثاني مسار المفاوضات متعددة الاطراف التي تهتم بالقضايا العامة في المنطقة.

ب ـ بخصوص الأطراف المشاركة في المؤتمر :

١ ـ يطالب العرب باشراف الأمم المتحدة على المؤتمر، ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وعدم الرغبة في الرعاية المنفردة للولايات المتحدة على المؤتمر، نظراً لانحيازها لاسرائيل.

٢ ـ تشارك الدول العربية، المجاورة لاسرائيل، في المفاوضات داخل المؤتمر بالاضافة إلى منظمة التحرير، ويمكن ان تشارك الدول العربية الاخرى في المفاوضات المتعددة الاطراف، التي تعالج المشاكل العامة في المنطقة مثل: الحياة والبيئة والتعاون الاقتصادي.

جـ. مضمون التسوية

١. يطالب العرب بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧، وفقاً للتفسير العربي لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢.

٢. ضرورة وجود اطار مرجعي للمفاوضات، والقبول بمبدأ «الأرض مقابل السلام» كمرجعية، بالإضافة إلى قرارات الأمم المتحدة الأخرى

٣. يوافق العرب على إقامة حكم ذاتي يشمل الأرض والسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة كمرحلة مؤقتة يتم بعدها منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. وخلال هذه الفترة يجب وقف الاستيطان واغتصاب الاراضي العربية من قبل الجانب الإسرائيلي.

٤. يوافق العرب على فكرة التعاون الاقتصادي، وتطبيع العلاقات مع اسرائيل، مقابل تحقيق تقدم حقيقي على صعيد القضية الفلسطينية.

د. عمليات التسوية

تشكل عمليات التسوية النتيجة او المحصلة لتفاعل البيئة مع الأوضاع السياسية للطرفين، بما فيها من مطالب وضغوط ومساندة . وتظهر نتيجة هذا التفاعل على شكل اتفاقيات، او عمليات سياسية تم رصدها والتاكد من حدوثها.

بعد المقدمة النظرية، عن مفهوم الصراع والتسوية السلمية والسلام، وتحليل متغيرات البيئة الدولية والمطالب العربية والاسرائيلية بخصوص عملية التسوية السلمية في المنطقة، ننتقل الآن لدراسة عمليات التسوية التي جرت في المنطقة، والتي لا تخرج - من وجهة نظرنا - عن كونها حصيلة ونتيجة لموازين القوى المؤثرة في المنطقة. وسوف نتناول في هذا المجال الأسس التي قامت عليها عملية السلام في مؤتمر مدريد ، ثم الإشارة لاتفاقية اوسلو والاتفاقية الأردنية - الاسرائيلية بشكل عام. ويمكن ان يضاف إلى ذلك المفاوضات على المسار السوري واللبناني، والمؤتمرات الاقتصادية، والتطبيع، وستكون موضعاً لدراسة أخرى في هذه [illegible][1].

اولاً: مؤتمر مدريد

عقد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، واستمر اربعة ايام، بحضور رئيس الولايات المتحدة جورج بوش ورئيس الاتحاد السوفيتي

غورباتشوف ، وعقدت جلسات المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية للدول المعنيا لبنان وسوريا ومصر ووفد أردني - فلسطيني مشترك، وحضر اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي المؤتمر باعتباره وزيراً للخارجية.

ولقد قامت عملية التسوية في مدريد على اساس تبني السلام والمفاوضات كخيار استراتيجي، وفق الأسس التالية :

١ - تم الاتفاق في مؤتمر مدريد على شعار : «التسوية السلمية الشاملة والعادلة في المنطقة».

٢ - تقوم التسوية على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام».

٣ - احترام قرارات الشرعية الدولية بخصوص الصراع العربي - الإسرائيلي بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

٤ - التوصل إلى حلول متفاوض عليها بخصوص: المناطق المحتلة والحكم الذاتي والأمن واعادة الانتشار، مع تأجيل القضايا الحاسمة - مثل: قضية القدس واللاجئين والمستوطنات ومصير الكيان الفلسطيني - إلى مرحلة لاحقة.

٥ - إقامة أطر للتعاون المشترك من خلال المفاوضات المتعددة الاطراف، لمواجهة المشاكل الملحة مثل: المياه ونزع السلاح وقضايا التمية واللاجئين وغيرها.

ثانياً : اتفاقية اوسلو

مع الأخذ بعين الاعتبار أن اتفاقية أوسلو تدخل تحت إطار الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، الذي خصص له مجال آخر في هذه الندوة، إلا أننا نود أن نشير باختصار إلى بعض أحداثها باعتبارها تدخل ضمن مشروعات التسوية على المستوى العربي.

لقد تم التوصل إلى اتفاق اوسلو، بين منظمة التحرير واسرائيل، بعد جولات متعددة من المفاوضات السرية، في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات ثنائية بين اسرائيل والوفد الفلسطيني في واشنطن بناءً على مؤتمر مدريد.

وقد تم الإعلان عن الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني للحكم الذاتي الذي سمي «إعلان المبادئ» بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣، وتناول مشروع اقامة حكم ذاتي لفترة انتقالية تبلغ ٥ سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما اتفق خلاله على تأجيل بحث قضايا الصراع المعقدة مثل: مدينة القدس والمستوطنات واللاجئين إلى المرحلة النهائية.

وتبع ذلك اتفاق القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ الذي سمي (غزة ـ اريحا أولاً) والذي تم فيه الاتفاق على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة على مراحل.

وبتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ تم توقيع اتفاق اوسلو ـ ٢ في واشنطن، ويتالف من نص اصلي وسبعة ملاحق وثماني خرائط ، والذي ينظم عملية انتخاب المجلس التشريعي وعملية اعادة الانتشار في المناطق المحتلة.

ثالثاً: الاتفاقية الأردنية ـ الاسرائيلية

سبق توقيع المعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية، في ١٩٩٤/١٠/٢٦، مجموعة من الخطوات على مسار المفاوضات الأردنية ـ الاسرائيلية التي اشتملت على اثنتي عشرة جولة من المفاوضات الثنائية، وكانت على النحو التالي :

١ ـ وقّع الأردن واسرائيل جدول الأعمال للمفاوضات الأردنية ـ الاسرائيلية في ١٩٩٣/٩/١٤ ، وذلك في اليوم التالي لإعلان اتفاق اوسلو.

٢ ـ اعلان واشنطن بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٥ إذ عقد اجتماع واشنطن بناءً على دعوة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وحضر الاجتماع آنذاك اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي والملك الحسين ملك الأردن، وتم الاتفاق، في ذلك الاجتماع، على خمسة مبادئ تحكم الفهم المشترك لجدول الأعمال.

٣ ـ المعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية (وادي عربة) وجرى توقيعها في احتفال رسمي على المعبر الجنوبي شمال العقبة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٦، وحضر الاحتفال آنذاك الرئيس الأمريكي كلينتون والملك الحسين والامير الحسن، والدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني، واسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي وشمعون بيرس وزير الخارجية، هذا بالإضافة إلى وزير الخارجية الامريكي كريستوفر ووزير الخارجية الروسي اندريه كوزاريف، وعدد من كبار المسؤولين في الدول العربية والاجنبية.

وتضمنت الاتفاقية مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق.

ملاحظات عامة

بعد توقيع الاتفاقية الأردنية ـ الاسرائيلية يمكن القول بأن الصراع بين الطرفين قد تحول، على المستوى الرسمي، إلى نزاع يتعلق بقضايا قانونية وفرعية مثل:

الحدود والمياه وغيرهما، وإن حالة الصراع قد انتهت بالاعتراف المتبادل بين الطرفين وإقامة العلاقات الطبيعية، التي تشمل: التمثيل الدبلوماسي، والتعاون الاقتصادي في كافة المجالات، وانهاء الحرب واستخدام القوة كوسيلة لتحقيق المطالب، كما أن حل المشاكل المستجدة سوف يعتمد على الوسائل القانونية والسياسية بالاستناد إلى المعاهدة القائمة بين الطرفين.

لكن، وفي الوقت نفسه، يلاحظ أن هذا التحول السياسي على الجانب الرسمي لم يترافق مع تحول سياسي على الجانب الشعبي، فما زالت جذور العداء تمر باستمرار ، وهناك رفض للاعتراف بالمعاهدة وتطبيع العلاقات.

وبالمقابل فإن المعاهدة أثرت في الموقف العربي في معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي نتيجة تراجع دور الأردن في ساحة الصراع ، وهو الذي له اطول جبهة مع اسرائيل ـ مما أدى إلى اضعاف الاطراف العربية الأخرى ، وهدّد بتسلل اسرائيل إلى سوق الاقتصاد الأردني والعربي، مما يضعف سياسة المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل.

رابعاً : التطبيع والمؤتمرات الاقتصادية (١٣)

تدخل المؤتمرات الاقتصادية وعمليات التطبيع ضمن عمليات التسوية التي جرت في المنطقة، ونظراً لوجود دراسات اخرى تتناول هذا الموضوع ضمن الندوة فسوف يتم تجاوز هذا الموضوع. وبشكل عام يلاحظ أن هناك اتجاهاً عكسياً بين المسارين: السياسي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تسير فيه العلاقات السياسية نحو الجمود وتوقف عملية السلام، كان هناك حرص واضح على استمرار المؤتمرات الاقتصادية وتعميق العلاقات الاقتصادية منذ مؤتمر الدار البيضاء، مروراً بمؤتمري عمان والقاهرة، وانتهاءً بمؤتمر الدوحة، بحيث يمكن القول : إن التطبيع يسير ولو بشكل بطيء، وإن مشاريع اقتصادية ضخمة يخطط لها بين الطرفين بالرغم من توقف العملية السلمية.

وما زالت اللقاءات والزيارات، ومكاتب التمثيل المتبادل، موجودة، وإن كان العرب قد ابدوا تحفظات في الفترة الاخيرة على هذا الاتجاه بعد تعثر عملية السلام.

خامساً : المسار السوري اللبناني واسرائيل

نظراً لأن هذا المسار لم يشهد توقيع اتفاقيات تسوية كبقية المسارات، فإنه سيكون من المناسب الإشارة إلى مواقف الأطراف المعنية بهذا المسار من التسوية.

المسار السوري - الاسرائيلي

تعود اهمية المسار السوري - الإسرائيلي في المفاوضات إلى جملة متغيرات نذكر منها :

١ - ان تحقيق تسوية مع سوريا سوف يعمل على تحييد جبهة هامة على حدود اسرائيل، وهي آخر جبهة مواجهة، وتشكل حاجزاً بين اسرائيل وبعض دول المنطقة المعارضة للتسوية مثل العراق وإيران، كما يساعد دخول سوريا في عملية التسوية في جعل السلام شاملاً، ويجلب الدول العربية الأخرى التي لم تطبع علاقاتها مع اسرائيل إلى عملية السلام، وفي وقف الضغط السوري عليها لرفض عملية التطبيع والمشاركة في المؤتمرات الاقتصادية.

٢ - أن تحييد سوريا سوف يقلل من فرص القوى المعارضة للسلام، والتي ما زالت تدعو إلى استخدام القوة ضد اسرائيل، ومنها: حزب الله في لبنان، وحماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، بالإضافة إلى احتضانها للمعارضة الفلسطينية.

٣ - أن دخول سوريا في عملية التسوية يقلل من الشعور بخيبة الأمل والغضب لدى الرأي العام العربي، الذي يضغط باتجاه إنهاء عملية التسوية ومسلسل تقديم التنازلات العربية، خاصة ان سوريا تظهر بموقف المعبر عن مشاعر القومية العربية وفي طليعة القوى العربية، التي تتصدى للتوسع الاسرائيلي في المنطقة وتقود حركة التحرر العربي بعد تراجع دور «مصر الناصرية» في هذا الاتجاه.

٤ - أن سوريا هي الدولة العربية التي تمتلك قوة عسكرية قادرة على إلحاق الأذى باسرائيل، وإن لم تكن قادرة بالضرورة على هزيمتها، وبالتالي، فإن هدف اسرائيل الأمني لا يمكن تحقيقه ما دامت في حالة حرب مع اسرائيل.

٥ - الأهمية العسكرية للجولان على مستوى الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث تعطي الجولان اهمية استراتيجية للقوى الموجودة فيها: بقدرتها على السيطرة ومراقبة التحركات العسكرية في المناطق المجاورة لها على الجبهتين الأردنية والاسرائيلية، وإطلال الجولان على الجنوب اللبناني، وكذلك قدرتها على السيطرة على منابع المياه في نهر الأردن واليرموك وبحيرة طبريا.

الموقف السوري

تحاول سوريا الحصول على مكاسب من التسوية تفوق ما حصلت عليه مصر أو

الأردن أو الفلسطينيون، الذين ترى سوريا بأنهم عقدوا اتفاقيات مليئة بالثغرات التي استغلتها اسرائيل، وأن سوريا تطالب بالسلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل وهي تقبل بإقامة علاقات سلام عادية مع اسرائيل، أما العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والحدود المفتوحة فهي مرتبطة بإنجاز السلام الشامل على الجبهات العربية بما فيها حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، وان سوريا لا تثق باسرائيل ونواياها تجاه عملية التسوية، ولكنها مؤخراً بدأت بالاتجاه نحو التفريق بين موقف الليكود والعمل خاصة بعد مقتل رابين، كما أنها ترجح ان موقف الولايات المتحدة منحاز للجانب الاسرائيلي ولكنها تحاول تخفيف حدة العداء الأمريكي بإبداء استعدادها لقبول الوساطة الأمريكية والدخول في عملية السلام.

لذلك، فإن السياسة السورية تسير ـ بحذر ـ نحو عملية التسوية، وهي لا تنغمس في المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، كما أنها لا تفصح عن حقيقة موقفها. ففي الوقت الذي عارضت الاتفاقيات الاسرائيلية ـ الفلسطينية والأردنية، لم تقم بما يعكّر صفو تنفيذ هذه الاتفاقيات؛ فسوريا تقبل التقدم نحو السلام، لكنها لا تمشي خطوة إلا بعد التأكد من خطوتها الأولى.

ولذلك أيضاً، يقال بأن سوريا أبدت مهارة، على المستوى التكتيكي، في فن التفاوض مع المحافظة على الموقف الاستراتيجي، وقد ساعد سوريا في تحقيق هذا الموقف قدرتها على الصمود أمام الضغوطات المحلية والدولية. فبالرغم من أهمية الجولان الاستراتيجية والعسكرية فإن بقاءها تحت الاحتلال لا يشكل تهديداً للنظام السوري، نظراً لقلة السكان فيها وضيق مساحتها، كما أن الاقتصاد السوري في وضع جيد يسمح باستمرار عملية الصمود أمام الضغوط الدولية للقبول بعملية التسوية.

وقد استطاعت سوريا تفادي مسألة المقاطعة والعزل الدبلوماسي، اللذين طُبّقا على دول اخرى في المنطقة مثل: ليبيا والعراق وإيران والسودان. وبالرغم من تصنيف سوريا ضمن الدول الداعمة للإرهاب، فإن اجراءات المقاطعة الاقتصادية والحصار لم تطبق عليها. كذلك استطاعت سوريا امتصاص الضغوط الامريكية بقبول عملية السلام، ومحاولة إدخال أطراف اخرى للتسوية مثل: الاتحاد الأوروبي وروسيا، حتى لا تنفرد أمريكا بالحل، ونجحت في تجنّب الضغوط الدولية والمحلية، التي تعرضت لها مصر والأردن ومنظمة التحرير لقبول، عملية التسوية وتقديم تنازلات.

التلميحات نحو التوجه السوري للسلام (التكيف)

ونلحظها من خلال :

الانضمام إلى قوات التحالف في حرب الخليج لتحرير الكويت، والاشتراك في مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن التي تلته، والسماح بهجرة اليهود من سوريا، والقبول بفكرة التفاوض المباشر مع الجانب الاسرائيلي مع تقديم تنازلات متبادلة، واستمرار الاتصالات مع الولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى، واستقبال وفد من عرب ١٩٤٨ بعضُ افراده أعضاء كنيست.

الموقف الإسرائيلي من سوريا

انقسم الموقف الإسرائيلي بخصوص سوريا حسب طبيعة الحكومات الاسرائيلية، فحكومة حزب العمل ترى أن سوريا مستعدة لقبول السلام وفقاً للنموذج المصري، الذي يضمن الحصول على الجولان وتحقيق التطبيع ببطء، ولكن اسرائيل لا تقبل بهذا الموقف، وتصر على إقامة علاقات طبيعية مع سوريا كشرط للانسحاب من الجولان، لضمان عدم عودة سوريا عن الاتفاقيات المعقودة معها، وذلك نظراً لاختلاف الأهمية الاستراتيجية للجولان مقارنة بسيناء، ولذلك، تصر حكومات العمل على الربط بين الترتيبات الأمنية والتسويات المتعلقة بالتطبيع حسب مقولة رابين : «عمق الانسحاب سيكون بعمق السلام ونوعية الترتيبات الأمنية»، لضمان السلام بآليات تمنع العودة للعنف مستقبلاً نظراً لعدم الثقة بالطرف السوري.

أما حكومة الليكود الحالية، فهي ترى أن سوريا غير مستعدة للسلام، وأن اسرائيل متمسكة بالجولان التي عمدت حكومة الليكود السابقة، سنة ١٩٨١، إلى بسط سيادة القانون الاسرائيلي عليها، مما يعني ضمها من ناحية فعلية، ولذلك فهي ستستمر في تشجيع الاستيطان في الجولان والضغط على سوريا لقبول عملية السلام مع اسرائيل دون تقديم تنازلات إقليمية في الجولان.

وتركز السياسة الاسرائيلية على: الدور السوري في دعم «الإرهاب»، وتشجيع الحركات المعارضة للسلام، ودعم حزب الله في الجنوب اللبناني في محاولتها عزل سوريا وتاليب الرأي العام الدولي ضدها.

المسار اللبناني - الاسرائيلي

الموقف اللبناني :

تقوم السياسة اللبنانية، في نظرتها لموضوع التسوية السياسية مع اسرائيل، على

ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الذي يتضمن اربعة مطالب هي:

انسـحـاب اسـرائيل الفـوري إلى الحـدود الدوليـة، وأن يتم ترتيب الانسحاب بإشراف مـراقبين دوليين، والعمل على تحقيق السلام والأمن في المنطقة، وتقديم المساعدة والدعم للحكومة اللبنانية حتى تفرض سيطرتها على منطقة الجنوب.

وترى الحكومـة اللبنانيـة ـ ويؤيدها في ذلك الموقف السـوري ـ ضرورة تحقيق الانسـحـاب الاسـرائيلي من الجنوب اللبناني دون شـروط، وأن يتم ذلك في إطار تحقيق سلام في المنطقة على المسارين السوري واللبناني. ويؤيد هذا الموقف إلى حد ما موقف القوى الشيعية في لبنان، ممثلة في حزب الله وحركة أمل اللذين يؤيدان الانسحاب الاسرائيلي دون شروط ودون أية التزامات امنية تجاه اسرائيل.

الموقف الاسرائيلي من لبنان :

حاولت اسـرائيل ـ باسـتمـرار ـ الفصل بين الموقف اللبناني والسـوري، وطرحت عدة مشاريع مثل «لبنان أولاً»، ثم عادت وقدمت مشروعات لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ للانسـحاب من لبنان، مع ضـمـانات أمنيـة لاسـرائيل في حالة انسحابها، وضمان سلامة جيش لبنان الجنوبي المتعامل مع اسرائيل.

نتائج عمليات التسوية :

أسفـرت عمليـات التسـوية ـ منذ مؤتمر مدريد حتى اليوم ـ عن مجموعة من النتائج على مسارات التسوية كافة يمكن إيجازها في النقاط التالية :

١ ـ كسـرت عـمليـات التسـوية في المنطقـة كـثيـراً من المحـرَّمات لدى الطرفين العربي والاسرائيلي من خلال تقديم تنازلات متبادلة.

٢ ـ الاعتراف بإسرائيل وقبول مبدأ التفاوض معها، وإقامة بعض الدول العربية علاقـات دبلومـاسيـة معهـا مـثل: الأردن ومكاتب تمثـيل دبلومـاسي وقنصلي مع دول عربية أخرى مثل المغرب وتونس وقطر وعُمان، وتزايد عدد دول العالم التي تعترف باسرائيل، حيث بلغت ٣٧ دولة بعد بدء عملية التسوية.

٣ ـ حـقـقت عـمليـات السـلام اعـتـرافـاً اسـرائيليـاً ودوليـاً بالطرف الفلسطيني وبالتالي الإقرار بالهوية السياسيـة للشعب الفلسطيني ، وخلقت واقعاً فلسطينياً جـديداً يتـمـثل في قيـام سلطة الحكم الذاتي ومـا تشـمله من مؤسـسـات مدنية وعسكرية، بحيث شكلت موطئ قدم للمفـاوض الفلسطيني، لكن مستقبل هذه السلطة ظل غير محدد : فهل ستبقى في ظل السيادة الاسرائيلية أم انها ستتحول إلى دولة فلسطينية؟ ‹›

٤ ـ إلزام اسرائيل بمبدا الانسحاب من المناطق المحتلة، وتراجع سلطة الحكم العسكري عن بعض المناطق المحتلة نتيجة إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية، ويلاحظ أن الانسحاب الاسرائيلي قد تم من المناطق العربية كثيفة السكان فقط، وهي المدن الرئيسية التي كانت موطن الانتفاضة، ولم يتبعه انسحاب من بقية المناطق. كما أن هناك تلكؤاً اسرائيلياً في تنفيذ الانسحاب من باقي المناطق.

٥ ـ تصدُّع الموقف الفلسطيني وانقسام الموقف العربي نتيجة ظهور تيارين: الأول مؤيد لعمليات التسوية والتطبيع، وتيار آخر يطالب بوقف هذه العملية ويرفض التطبيع. فاتسعت الهوة بين الحكومات العربية وشعوبها.

٦ ـ نجح الأردن في ترسيخ كيانه السياسي واستعادة أراضيه المحتلة، وحصل على بعض حقوقه في المياه، وقلل من احتمالات تهديد وجوده عسكرياً وذلك برسم حدوده بصورة رسمية مع اسرائيل.

٧ ـ انعقاد مجموعة من المؤتمرات الاقتصادية والاتفاقيات الثنائية دون أن ينبثق عنها أي تقدم في العلاقات الاقتصادية والتطبيع، نتيجة المعارضة الشعبية العربية وتلكؤ اسرائيل في تنفيذ التزاماتها السياسية.

٨ ـ تعثر المفاوضات على المسارين: السوري واللبناني، مما يقف حائلاً دون اكتمال عملية السلام في المنطقة وسيدفع ذلك إلى بقاء فرص المجابهة مفتوحة في المنطقة، خاصة أن سوريا تملك أوراقاً كثيرة لتعزيز موقفها التفاوضي ومنها بقاء عمليات حزب الله في لبنان، وامتلاكها قوة عسكرية قادرة على التهديد، وتأييدها للقوى المعارضة للتسويات، وإمكانية حصولها على المؤازرة من الدول العربية التي لم تتورط في العملية السلمية.

٩ ـ تأكيد الهيمنة الأمريكية على العملية السلمية، وتراجع دور الأطراف الاخرى مثل: الأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي رغم المحاولات الدؤوبة للبقاء على اتصال بهذه العملية.

١٠ ـ إصرار جميع الأطراف على استمرار العملية السلمية، واستبعاد الخيارات الأخرى بالرغم من الجمود الذي اصاب العملية السلمية على معظم المسارات.

١١ ـ بالرغم من أن مصر كانت أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع اسرائيل في كامب ديفيد، إلا انها تحاول رفض المسعى الاسرائيلي لتهميش دورها، وهي تحاول الضغط نحو استمرار العملية السلمية وإجبار اسرائيل على الوفاء بالتزاماتها وتقديم تنازلات، مما جعل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية تتسم بالفتور، والتوتر في حالات كثيرة.

١٢ ـ تم تأجيل القضايا الحاسمة في الصراع إلى المرحلة النهائية، مثل: الحدود والقدس والمستوطنات واللاجئين، ونجحت اسرائيل في تحويل قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف، لحلّها على أساس دولي.

آثار وانعكاسات العملية السلمية على مواقف الاطراف الاسرائيلية والعربية

الموقف الاسرائيلي : وجهة نظر الحكومات الإسرائيلية

بدأ مؤتمر مدريد في عهد حكومة الليكود بقيادة اسحق شامير، وتعاقب على حكم اسرائيل منذ أوسلو حتى الآن حكومتان لحزب العمل : الأولى بقيادة اسحق رابين والثانية بقيادة شمعون بيرس بعد مقتل رابين، ومنذ سنة ١٩٩٦ تولى الليكود الحكم بقيادة بنيامين نتنياهو، الذي انتخب بصورة مباشرة من الشعب الإسرائيلي مما يعطيه قوة في مواجهة خصومه في العمل وفي داخل تكتل الليكود.

وفي محاولة لرصد الموقف الإسرائيلي، بعد عمليات التسوية، سنحاول تحديد أهم المنطلقات التي تبنتها حكومات حزب العمل والليكود خلال هذه المرحلة[١٤].

موقف حكومات العمل من التسوية

يمكن تلخيص هذه السياسات فيما يلي [١٥]:

١ ـ تنطلق سياسة حكومة العمل من نظرتها للصراع العربي ـ الإسرائيلي على انه صراع معقد يتصل بمختلف جوانب الواقع المعيش، ويشمل أبعاداً: سياسية وجغرافية وحضارية ودينية، وهو صراع شعبي ورسمي، وفيه شيء من الصدام الجاري بين العالم الأول والعالم الثالث، لذلك فقد سارت حكومات العمل نحو ضرورة تحريك حالة الصراع إلى حالة هدوء واطمئنان كما يقول باراك، بحيث يتم تغيير أنماط سلوك الطرفين، وأن يبدأ هذا التغيير باتفاقيات سياسية، لكنه ـ على مستوى المواقف الأساسية للشعوب ـ يحتاج إلى أجيال.

٢ ـ أن قرار اسرائيل بالموافقة على التسوية السياسية يقوم على إدراك أهمية الفصل بين الشعبين: الاسرائيلي والفلسطيني، فهناك (٥،٢) مليون اسرائيلي و(٢،٥) مليون عربي، وأنه سيكون من الصعب على اسرائيل السيطرة على المكان العرب في ظل رفض سياسة الفصل العنصري أو الترحيل ، ولذلك قامت استراتيجية حزب العمل على الاعتراف بالوجود الفلسطيني ومقولة «ارض لشعبين»

مع العمل على اتخاذ ترتيبات للحكم الذاتي كمرحلة أولى، تليها مجموعة من الإجراءات الأخرى التي قد تصل إلى قيام كيان فلسطيني مستقل.

٣ ـ يجب اخذ المعادلة الجديدة في المنطقة بعين الاعتبار، فالشرق الأوسط ليس معزولاً عن العالم، ولذلك على اسرائيل أن تحسم أمورها من خلال الدخول في اتفاقيات سياسية مع الدول العربية قبل انفجار الوضع، وتعاظم العوامل الضاغطة لاستمرار الصراع ومنها: الأصولية الإسلامية والتقدم في مجال أسلحة الدمار الشامل، الذي قد يؤدي إلى تهديد الوجود الاسرائيلي في المستقبل، ولذلك يجب التقدم في عملية السلام وعدم الانتظار، لأن الاحتمالات المستقبلية غير مضمونة، لئلا هذا الصراع يتحول إلى خطر على الوجود الاسرائيلي الذي لم يعد قائماً الآن.

٤ ـ الالتزام بعدم العودة لحدود ١٩٦٧، مع الاستعداد لإخلاء بعض المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ مع بقائها مجردة من السلاح، وعدم دخول جيوش عربية إلى غرب الأردن أو إلى منطقة الجولان باعتبارهما منطقتين حيويتين لأمن اسرائيل.

٥ ـ التركيز على أهمية العامل الاقتصادي في تحقيق التسوية السلمية، وإقامة شرق أوسط جديد يقوم على تطبيع العلاقات في المجالات كافة.

موقف حكومة الليكود من التسوية (١٦)

الأسس التي تقوم عليها سياسة حكومة الليكود:

١ ـ يرى نتنياهو أن المحرك الأساسي للصراع هو الصدام بين اسرائيل والعالم العربي، الذي اعتبر اسرائيل وما زال ـ إلى حد ما ـ عنصراً اجنبياً ليس له الحق في الوجود، وان المشكلة الفلسطينية هي نتيجة لهذا الصراع وليست السبب الرئيسي في نشوئه.

٢ ـ أن هذا الصراع يمكن أن ينتهي حين يقتنع العالم العربي وحتى إيران: بأن اسرائيل حقيقة قائمة، وأن القدرة الاسرائيلية، على التوصل إلى سلام مع جيرانها، تتعلق بالدرجة الأولى من زيادة إقناع العرب بالقوة الإسرائيلية، وأن الردع والترتيبات الأمنية شرط حتمي لتحقيق التطبيع والسلام، وأن الأسوار الحديدية، التي تمثلها القوة الاسرائيلية، تشتري الوقت لاسرائيل على أمل حدوث تغيرات إيجابية في العالم العربي تسمح بخفض الأسوار الواقية.

٣ ـ تقوم سياسة الليكود على أساس أن اتفاقية اوسلو اوجدت واقعاً جديداً، ومع

معارضة الليكود فإنه يجب «التعاطي معها ومحاولة الحد من اخطارها، حسب التعبير الذي استخدمه بنيامين نتنياهو في وصفه للاتفاقية.

٤ ـ طالبت حكومة الليكود السابقة ـ بقيادة شامير ـ بمبدا الارض مقابل السلام وجاءت حكومة الليكود الحالية لتقول بمبدأ السلام مقابل الأمن كبديل لمبدا «الأرض مقابل السلام» الذي اعتمد في مدريد كأساس للتسوية السياسية في المنطقة.

٥ ـ يرى نتنياهو أن العرب لا يقبلون بالسلام طواعية، وانه لا مجال للسلام إلا بفرض الأمر الواقع، ولذا يجب الاستمرار في سياسة القوة والضغط، وأن هذا الاتجاه ما هو إلا امتداد للنظرة الاسرائيلية السابقة القائمة على العداء الدائم والحقد، وأن لا سبيل للوصول إلى حل وسط مع العرب.

٦ ـ تسعى حكومة الليكود للوصول إلى المرحلة النهائية من المفاوضات بالقفز على المراحل وتجنب عملية إعادة الانتشار، حتى يتم الاتفاق على الوضع النهائي الذي يتمثل بما سمي «خريطة المصالح الحيوية لاسرائيل» والذي بموجبه يتم الاحتفاظ بوادي الأردن ومجموعة المستوطنات والقدس الكبرى وشريط على طول الخط الأخضر ، وإمكانية منح الفلسطينيين السيطرة على حوالي ٤٥ ـ ٥٠٪ فقط من أراضي الضفة.

٧ ـ اللجوء إلى الغموض والضبابية للتوفيق بين الواقع اليائس، الذي يتعرض له نتنياهو، والتوجه العقائدي الذي تنطلق منه سياسة الليكود. فحكومة الليكود تلجأ اليوم إلى المراوغة ومحاولة كسب الوقت دون أن تملك إجابات مقنعة على توجهاتها نحو العملية السلمية، فكيف يمكن ـ فعلاً ـ التوصل إلى سلام آمن دون التنازل عن الأرض؟ وهل يمكن الوصول إلى حل دائم دون إشباع الرغبات الفلسطينية في حدها الأدنى بما في ذلك دولة فلسطين؟ وكيف يمكن الاستمرار في الانفتاح على العالم العربي في ظل التشدد الاسرائيلي ورفض تقديم تنازلات على الصعيد الفلسطيني والعربي.

٨ ـ محاولة حكومة الليكود التحلل من القيود التي تفرضها العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على المواقف الاسرائيلية من عملية السلام من خلال تبني رسالة إعلامية جديدة تحاول كسب تأييد الراي العام الأمريكي والعالمي لاسرائيل، وسعي اسرائيل لربط نفسها بالخطط الرامية «لمكافحة الإرهاب» ، على اعتبار انه أساس جديد للتحالف بين اسرائيل والقوى الدولية، ومحاولة إصلاح الاقتصاد الإسرائيلي لتقليل الاعتماد على المساعدات الامريكية.

إن محـاولات الليكود لإرضـاء أطراف الائتـلاف الحـاكم والأحـزاب المتـشـددة الدينية ، بإظهار تمسكه بالأبعاد الأيديولوجية التوسعية، سوف يتعارض بالضرورة مع الاتجاهات الدولية لتسوية الصراع والحد الأدنى المطلوب لدى العرب للاستمرار في التسوية. لذلك، فإن من المتوقع أن يستمر الجمود في العملية السلمية الحالية ما لم تزدد الضغوط الدولية والخارجية على حكومة الليكود لتغيير مواقفها، التي قد تؤدي لسقوط الحكومة، وبالتالي إمكانية قيام حكومة جديدة تقبل بالسلام تحت تأثير الضغوط الداخلية من خلال: الجماعات المطالبة بالسلام، وازدياد اقتناع الراي العام الاسرائيلي بفوائد العملية السلمية، مع تضافر الجهود الدولية لدفع عملية السلام قدماً.

على المستوى الإسرائيلي الشعبي[١٧] :

يلاحظ ان المجتمع الاسرائيلي الذي أبدى نوعاً من التماسك في المواجهة العربية الإسرائيلية سابقاً، بحيث طغت على تفكيره عقدة الخطر العربي، بدأ في الانقسام والتشقق بعد بدء المسيرة السلمية في المنطقة ، حيث تعاظمت التناقضات: العرقية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين الفئات المكوِّنة لهذا المجتمع، والتي عُبِّر عنها أخيراً بمقتل رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي على يد متعصب هو إيغال عامير، وتبادل الاتهامات بين اليساريين والمتدينين بخصوص مواقفهم من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتزايد الانقسام العرقي بين اليهود الشرقيين والغربيين، والتي تمثلت في استقالة ديفيد ليفي من وزارة الخارجية الإسرائيلية على خلفية عرقية، وكذلك الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة لمنصب رئيس الدولة، التي كان واضحاً فيها عملية الاستقطاب العرقي وظهور احزاب على خلفية عرقية مثل حزب (شاس) المتدينين أو حزب المهاجرين الجدد.

لقد بدا الانقسام بالتمحور في داخل الموقف الشعبي الاسرائيلي بين تيارين رئيسيين : الأول تيار السلام - ويقف على رأسه الاحزاب اليسارية مثل ميرتس والاحزاب العربية وحركة «السلام الآن» ويلتقي مع هذا التيار إلى حد ما حزب العمل. ويرى هذا التيار أن في المنطقة فرصة تاريخية لتحقيق السلام، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن توافق اسرائيل على الانسحاب من معظم المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وإقامة الكيان الفلسطيني فيها، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الانفصال عن اسرائيل.

أما التيار الثاني فيتمسك بمقولة «أرض اسرائيل التاريخية» ويرفض التنازل عن السيادة على المناطق المحتلة. ويمثل هذا التيار الأحزاب اليمينية - بقيادة الليكود والأحزاب الدينية، بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرّفة في المجتمع الاسرائيلي. وهو يرى ان اسرائيل القوية هي القادرة على: فرض السلام على العرب دون حاجة لتقديم تنازلات في مجال الأراضي، وإمكانية قيام حكم ذاتي للفلسطينيين في ظل السيادة الاسرائيلية. وتعبّر استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي، ونتائج الانتخابات الاسرائيلية للحكومة الاسرائيلية الأخيرة في ١٩٩٦، عن الانقسام نفسه بين التيارين السابقين على المستوى الشعبي، وعن تعادل القوى الشعبية في مواقفها من الاتجاهين.

وبشكل عام تظهر استطلاعات الرأي العام خلال هذه الفترة أن الموقف الشعبي يتجه إلى أن احتمالات الحرب تتحسر في المنطقة، وأن الأمل في السلام يكبر، ففي سنة ١٩٨٧ اعتقد ٥٧٪ من الاسرائيليين أن الحرب محتملة، وارتفعت النسبة إلى ٦٨٪ سنة ١٩٩٠. ومنذ ذلك الوقت بدأت النسبة بالتراجع إلى ٥٤٪ سنة ١٩٩٢ ثم إلى ٤٣٪ سنة ١٩٩٤، وهي ما زالت في تراجع وكذلك الموقف من السلام، فبينما لم تكن نسبة الذين يرون السلام ممكناً سنة ١٩٨٦ سوى ٥٧٪ ارتفعت النسبة إلى ٨٣٪ في منتصف التسعينات. لكن الاحداث الاخيرة، التي تلت تولي الليكود الحكم وجمود عملية السلام، اعادت الوضع كما كان عند بدء عملية التسوية.

الموقف العربي بشكل عام

منذ بداية التسعينات أخذت النظرة للصراع العربي - الإسرائيلي، في ظل المعطيات الدولية الجديدة وفي ظل الوضع العربي اليائس، في التغير تدريجياً لصالح عملية التسوية السياسية، وقد انقسم العرب - في نظرتهم للصراع - إلى ثلاثة تيارات رئيسية بدأت تتبلور بصورة واضحة اثناء مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ وما تلاها من اتفاقيات(١٨) :

التيار الأول : المتشائمون

يرى هذا التيار أن اسرائيل معادلة دولية وانها وجدت لتبقى، وستظل متفوقة وستواصل تحقيق أطماعها التوسعية على حساب الحضارة العربية الإسلامية وبالتالي لا بد من القبول بالأمر الواقع. ويعبر هذا التيار عن حالة اليأس التي وصلت إليها الأمة العربية بعد الهزائم المتلاحقة التي أصابتها، واختلال ميزان القوى

لصالح الطرف الاسرائيلي. ويرى هذا الفريق بأن لا مانع من تطبيع العلاقات مع اسرائيل دون قيد أو شرط، على اعتبار أن الزمن الحاضر زمن المصالح القائمة، أما مشاكل السياسة فهي تركة عصر فات.

التيار الثاني : المتفائلون

يرى هذا التيار ان اسرائيل تفتقر إلى أبسط مقومات البقاء والديمومة، وأن دعم القوى الأجنبية لاسرائيل لن يبقى مفتوحاً الى الأبد، وأن العرب يتمتعون بكل المقومات الحضارية والاقتصادية للنصر على إسرائيل، وما على العرب إلا استغلال عناصر القوة التي يملكونها وإدارة الصراع بالشكل المناسب، مما يضمن إنهاء الوجود اليهودي في فلسطين من خلال الصمود العربي ورفض تقديم التنازلات للطرف الاسرائيلي. وأن مسألة الاستجابة للتحدي الاسرائيلي هي مسألة وقت وأن الوقت مرهون باستجابة الكوامن العربية: اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعسكرياً.

ولذلك، فإن هذا التيار يبدي معارضة شديدة للتسويات السياسية ولتطبيع العلاقات مع اسرائيل. ويحذر من مخاطر الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة.

التيار الثالث : الوسط

يرى هذا التيار أنه بالرغم من التناقض بين الأمة العربية واسرائيل، إلا ان مقدورهما التعايش في ظل اتفاقيات سلام تبرم بين الطرفين في الوقت الراهن، ويرى هذا التيار ضرورة وقف التوسع الاسرائيلي حالياً على أن يترك للأجيال القادمة مهمة تعديل ميزان القوى لصالح العرب والتعامل مع الوجود الاسرائيلي في ظل المعطيات المستجدة مستقبلاً، ولذلك فإن هذا الفريق يعارض التمادي في عمليات التطبيع مع اسرائيل، ولكنه لا يبالغ في مخاطر الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة، ويرى أن اسرائيل عاجزة عن القيام بدور المهيمن وإن كانت تستطيع القيام بدور المتعهّد.

الموقف الشعبي العربي (١٩)

هناك صعوبة بالغة في رصد الموقف الشعبي العربي من عملية الصراع العربي الاسرائيلي، حيث إننا نتحدث عن شعوب موزعة بين دول كثيرة، وهناك فئات مختلفة تعبّر عن هذا الموقف، سواء على صعيد نخبة أو مؤسسات مجتمع مدني من احزاب ونقابات وغيرها وعلى مستوى الرأي العام، وفي غياب الديمقراطية، التي تتيح لهذه الجهات الفرصة للتعبير عن آرائها، وقلة أو انعدام استطلاعات الرأي

العام التي تبين وجهة النظر الشعبية في المواقف المعروضة، فإن عملية متابعة الموقف الشعبي العربي تزداد تعقيداً.

وللخروج من هذه المآزق، المتعلقة بمعرفة الموقف الشعبي من الصراع والتسوية، سنحاول الإشارة إلى بعض المؤتمرات والاجتماعات الشعبية التي تناولت هذا الموضوع، باعتبارها مؤشرات ذات دلالة على الموقف العربي الشعبي:

أ ـ **المؤتمر القومي العربي** : وعقد حوالي ٩ دورات في عدد من العواصم العربية في: اليمن ولبنان والأردن ومصر وقطر، وقد اشترك في هذه المؤتمرات مجموعة من المثقفين والمفكرين العرب من معظم الاقطار العربية، وهم يمثلون تيارات مستقلة غير مرتبطة بحكوماتهم.

ب ـ **مؤتمر الاحزاب العربية** : وعقد في عمان بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٦ .

جـ ـ **المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس** : وعقد في عمان ايضاً بتاريخ ٢٠ ـ ٢١ آب ١٩٩٧، وشارك فيه أحزاب المعارضة الأردنية وعدد من الشخصيات الوطنية الأردنية بالإضافة إلى وفود شعبية تمثل الاحزاب السياسية والمؤسسات والشخصيات في كل من، فلسطين ولبنان وسوريا والعراق ومصر وليبيا وماليزيا والجاليات العربية في المهجر.

ويمكن إجمال الموقف الشعبي في هذه المؤتمرات على النحو التالي :

١ ـ التأكيد على الموقف العربي المبدئي والحازم، الرافض لاتفاقيات التسوية باعتبارها لا تحقق السلام العادل والشامل، ووجوب استمرار الكفاح المسلح والصراع العسكري.

٢ ـ أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي صراع مصيري شامل، وهو صراع على الهوية والمصالح الاستراتيجية ويمس الحقوق العربية الثابتة.

٣ ـ التأكيد على أن المجتمعات العربية، التي لم تشارك في اتخاذ القرارات المصيرية بخصوص التسوية، ليست طرفاً في هذه التسوية، وبالتالي فهي غير ملزمة بالاتفاقيات الظالمة التي تمخّضت عنها.

٤ ـ مقاومة عمليات التطبيع الثقافي والاقتصادي، وضرورة تحصين الأمة العربية ضد محاولات الاختراق الصهيوني للمنطقة العربية.

الأصولية الإسلامية (١):

برز هذا الاتجاه في فلسطين أثناء الانتفاضة وفي المرحلة التي تلتها، وقادته حركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين بعد توقيع معاهدة أوسلو، وتعاظم قوة حزب الله في لبنان، وظهور حركات ومنظمات اسلامية قوية في عدد من الدول العربية.

وقد استندت الحركات الإسلامية، في معظم البلاد العربية والإسلامية، إلى مجموعة من الفتاوى التي تحرم التفاوض والصلح والاعتراف بالعدو المغتصب للأرض العربية، واستندت في ذلك إلى مجموعة من الآيات والأحاديث التي تدين اليهود وبني اسرائيل وسلوكهم الدائم في معاداة الإسلام والمسلمين.

ويرى الإسلاميون - بشكل عام - أن فلسطين أرض وقف إسلامي، وهي مسؤولية عربية إسلامية وليست فلسطينية، ولا يجوز لأي كان التنازل عن شبر منها.

وأخيراً، يمكن القول: إن معظم القوى الشعبية العربية ما زالت تنادي بأن الهدف الاستراتيجي للأمة العربية هو تحرير فلسطين، وأن هذا الهدف تم تبنيه من التيارات الوطنية والقومية والإسلامية بشكل عام، وبالتالي فهناك إصرار على استمرار الصراع في مجالات الحياة كافة حتى يتحقق هذا الهدف، وهناك رفض تقديم أية تنازلات للجانب الاسرائيلي، والدعوة لتعديل ميزان القوى لصالح العرب والاستفادة من مقومات القوة التي يملكها العرب لتحقيق أهدافهم، علاوة على أن بعض القوى العربية الشعبية، المرتبطة بالسلطة، مثل: أحزاب السلطة في بعض الدول العربية، التي قبلت باتفاقيات السلام مع اسرائيل، تقبل بتقديم بعض التنازلات من أجل تحقيق السلام وتجنيب المنطقة ويلات الحرب، وهناك اغلبية عربية صامتة لم تعبر عن رأيها صراحة.

الخاتمة

خصائص الصراع:

إن المتتبع لطبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي في الفترة السابقة لبدء عملية التسوية في مطلع التسعينات، يلاحظ أن هذا الصراع قد تميز بالخصائص التالية:

١. انه صراع مصيري: حيث يسعى كل طرف فيه لتدمير الطرف الآخر والقضاء

عليه بصورة كلية أو جزئية، بمعنى ظاهرة النفي من جانب طرفي الصراع كليهما لوجود الجانب الآخر، إنه صراع حول الشرعية: صحة وعدماً .. حقيقة أو ادعاء، إنه يعني رفضاً للآخر وتهديداً للأمن القومي المرتبط بذلك الجانب. إذن فالصراع المصيري لا يقبل التعايش ولا يسمح بالتسامح، لأنه يرفض الحوار ، ولأن منطلقه الأساسي هو إلغاء الكيان الذاتي موضع المصادمة.

٢ - وصراع حضاري : يفترض وجود الأمة المحارِبة ويقوم على أساس الترابط الجماعي من منطلق الأمن القومي والشخصية الحضارية للأمة، فالصراع العربي-الاسرائيلي، شكل في أحد جوانبه، الصراع بين الثقافة والحضارة العربية الإسلامية من جهة والصهيونية كممثلة للقومية اليهودية وتأكيدها الانتماء للحضارة الغربية من جهة أخرى.

لذلك فإن هذا الصراع يمتد إلى جوانب الحياة كافة بما فيها الثقافة والدين والتاريخ والقيم.

٣ - وصراع تاريخي : تميز بالاستمرارية، فهو من أطول الصراعات الدولية في العصر الحديث، وتمتد جذوره إلى بداية المخطط الاستعماري في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وما زال موجوداً حتى الوقت الحاضر. وقد تمخض عنه عدد من الحروب المتكررة، وتخللته عدة أزمات ومحطات للتسوية والهدوء، لكن جذوره بقيت قائمة.

٤ - وصراع معقّد : نتيجة كثرة الأطراف المتداخلة فيه، سواء على صعيد محلي أو إقليمي أو دولي وكذلك على صعيد حكومي وشعبي، ونتجت عنه آثار تصعب إزالتها.

٥ - وصراع شامل : امتدت ساحته لتشمل جوانب: سياسية وعسكرية وثقافية واقتصادية، وهو يشمل جوانب كلية وليست فرعية تمس الأرض والسكان والأنظمة.

ومنذ بداية التسوية لاحظنا اتجاهاً واضحاً لتحويل هذا الصراع إلى نزاع، بمعنى أنه يتعلق بقضايا فرعية ويمكن تسويته بالتوفيق بين مطالب الاطراف المعنية. إلا أن مظاهر الصراع السابقة ما زالت موجودة لأن القضايا الجوهرية لم تحسم بعد.

خصائص التسوية

١ - المفاوضات الثنائية مقابل الرعاية الدولية والمؤتمر الدولي :

تميزت عمليات التسوية الحالية بأنها تمت من خلال اتفاقيات ثنائية، تلت

مؤتمراً دولياً تحت إشراف ورعاية أمريكية ـ روسية وبحضور أطراف أخرى بما فيها الأمم المتحدة كمراقب. ويمثل هذا المسار تراجعاً عن فكرة المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة او فكرة إشراف الأمم المتحدة على المؤتمر أو الوساطة، وقد تمت عمليات التسوية من خلال اتفاقيات ثنائية بين أطراف التسوية، وكان الحضور الدولي فقط راعياً او شاهداً على الاتفاقيات أو مراقباً، ويظهر ذلك برفض الطرف الأمريكي القيام حتى بدور الوسيط وترك الأمر للأطراف المعنية.

٢ـ اعتماد التبادلية بدلاً من الشرعية الدولية :

بالرغم من مؤتمر مدريد، وما تلاه من اتفاقيات تسوية على المسار الفلسطيني والأردني اشارت إلى قراري مجلس الأمن : ٢٤٢ و ٣٣٨ ، إلا أن عمليات التسوية قد تمت في إطار ميزان القوى، واتجاه الاطراف المعنية لتقديم تنازلات متبادلة دون الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية، سواء فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أو مسالة عدم جواز احتلال الأرض بالقوة، وقرارات الأمم المتحدة بخصوص القدس أو الاستيطان وغيرها.

٣ـ اللجوء إلى المرحلية في العملية السلمية

لقد استغرقت عملية المفاوضات فترة طويلة، ومرت عمليات التسوية بمراحل متعددة على المسارات كافة ، بهدف التمهيد للتوصل إلى اتفاقيات مقبولة من الطرفين. وبعد توقيع الاتفاقيات جاءت التعهدات فيها على مراحل وتحتاج لوقت طويل لتنفيذها خاصة على المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، بحيث تكون كل مرحلة بداية لمفاوضات جديدة وإمكانية القفز عنها في ظروف معينة، مع عمل كل طرف على الاستفادة من عنصر الوقت لتغيير الواقع وترتيب الأوضاع من جديد، ونستذكر هنا قول رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين : «إن المواعيد ليس مقدسة» ، ومحاولة رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي اتباع سياسة (حرق المراحل) بالقفز عن المرحلة الأخيرة من عملية إعادة الانتشار والوصول لمرحلة الحل النهائي، حتى لا يتمكن الطرف الفلسطيني من كسب واقع جديد يدعم موقفه التفاوضي.

٤ـ اتصاف الاتفاقيات بالغموض والإبهام :

اتسمت اتفاقيات التسوية بالغموض والإبهام في معظمها، مما مكّن الجانب الإسرائيلي ـ في كثير من الحالات ـ من استخدام هذا الغموض ذريعة للتنصل من التزاماته ومدخلاً لتفسيرها بما يخدم مصلحته، ولتحقيق مزيد من الابتزاز

للأطراف العربية، فلذلك اتسمت عملية تنفيذ الالتزامات في الاتفاقيات خلا على الجانب الفلسطيني، بأنها بحاجة إلى إعادة التفاوض من جديد في ضو التفسيرات المتباينة لأطراف التسوية.

٥- تجاهل القضايا الجوهرية

تجاهلت عمليات التسوية القضايا الجوهرية والصعبة في الصراع، خاصة المتعلقة بالحقوق الأساسية والتاريخية للعرب في فلسطين والتي تشكل الأساس للمشكلة الفلسطينية ، وركزت على القضايا الفرعية السهلة الناجمة عن الصراع مما يجعلها اقرب إلى مفهوم التسوية منها إلى مفهوم السلام.

الثوابت في الموقف العربي

تدور الثوابت العربية في موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي حول نظرية الأمن القومي العربي التي تتمحور حول النقاط التالية :

١ - تحقيق الاستقلال والسيادة القومية بالتخلص من الاستعمار والتبعية وإقامة شبكة علاقات عالمية مناصرة للحق العربي.

٢ - تحقيق الوحدة العربية باعتبارها اقصر الطرق لتحقيق التفوق العربي والمحافظة على الدور العربي على مستوى العالم.

٣ - تحقيق التنمية الشاملة لتحصين الأمة العربية ضد الأخطار المحدقة بها، ومنع الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة من خلال سياسة المقاطعة العربية .

٤ - مجابهة الاخطار التي تواجه الأمة العربية وعلى رأسها الخطر الصهيوني، وقومية القضية الفلسطينية، وأن الخطر الصهيوني يهدد الأمة العربية جمعاء.

وانطلاقاً من نظرية الأمن القومي العربي فإن الهدف العربي النهائي في فض الصراع العربي - الإسرائيلي يتمثل في انهاء الوجود الاسرائيلي في المنطقة العربية، الذي شكل الخطر الرئيسي الذي هدد استقلال ووحدة وتنمية المنطقة العربية. وبسبب خيبات الأمل التي أصابت الطرف العربي في إدارة الصراع، فإن هذا الهدف بدأ بالتراجع بعد سنة ١٩٦٧، حيث أخذ العرب يتحدثون عن السلام بعبارات غامضة ومبهمة تتضمن الإصرار على أن تكون التسوية شاملة وعادلة بما يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مما يعني استمرار المطالب العربية بالحقوق

تاريخية في فلسطين، الذي قد ينفي في نهاية المطاف الوجود الاسرائيلي.

ومنذ بداية الحديث عن التسوية السياسية عقب حرب ١٩٦٧، صاغ العرب مجموعة اللاءات الثلاث في مؤتمر الخرطوم التي شكّلت الأساس للموقف العربي على النحو التالي : لا صلح.. لا اعتراف.. لا مفاوضات مع اسرائيل.

وقد حدد العرب اهدافهم - في مشروع السلام العربي سنة ١٩٨٢ - في النقاط الثلاث التالية : استرجاع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وإمكانية الاعتراف السلبي باسرائيل : يضمن إنهاء حالة الحرب دون عقد صلح معها مما يعني استمرار الصراع.

التراجعات في الموقف العربي

١ - بدأ العرب الدخول في قضية الصراع العربي الإسرائيلي منذ تفجره، واعتبرت القضية الفلسطينية قضية قومية، ولذلك كانت معظم حالات الحرب والتسوية تتم في موقف جماعي ما عدا كامب ديفيد، وكانت مؤتمرات القمة العربية وموقف الجامعة العربية هي وسيلة التعبير عن هذا الموقف.

لكن عمليات التسوية الحالية أدت إلى تفتيت وحدة الموقف العربي، فمع أن العرب دخلوا عملية السلام في مدريد بصورة جماعية، إلا أن عمليات التسوية تحولت إلى قضايا ثنائية تخص كل دولة عربية على حدة، ولم يظهر موقف عربي موحد سواء من خلال عقد قمة عربية أو موقف محدد للجامعة العربية، وترك الأمر لكل دولة عربية كي تتخذ المواقف التي تراها مناسبة، مما أضعف موقف الأطراف العربية المفاوضة، وأدى إلى تراجع فكرة السلام الشامل.

٢ - شكل اشتراك العرب في مؤتمر مدريد، وبدء العملية السلمية الحالية، تنازلاً عربياً عن سياسة اللاءات الثلاث التي أقرّت كمبدأ للموقف العربي من عملية التسوية وهي : لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات، بحيث وضع العرب - منذ بدء العملية السلمية - اهم اسلحتهم في المفاوضات قبل بدئها.

٢ - تراجع العرب في عمليات التسوية عن مقولة «الحقوق العربية التاريخية في فلسطين»، وفكرة السلام العادل التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني، وقبلوا بفكرة التسوية السياسية التي تقوم على ميزان القوى، والتي تعترف بحق اسرائيل بالبقاء في حدود آمنة ومعترف بها، وقبلوا بمبدأ تقديم التنازلات المتبادلة حتى على مستوى

الحقوق العربية الثابتة، مما يلغي فكرة السلام العادل الذي شكل
السياسة العربية في الصراع.

٤ ـ تراجع العرب عن مقولة الخطر الصهيوني وتهديده للأمن
وقبلوا مبدأ إنهاء العداء مع اسرائيل، ومبدأ اندماج اسرائيل
المؤتمرات الاقتصادية والتعاون الإقليمي في المجالات كافة، لكن
يصل حتى الآن إلى الموقف الشعبي بسبب رفض عمليات التطبيع،
حالة العداء على الصعيد الشعبي.

الثوابت في الموقف الاسرائيلي

تشكل نظرية الأمن القومي الاسرائيلي الخطوط المحددة والثابتة
والمواقف الاسرائيلية المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وأهم
النظرية:

١ ـ حقائق جغرافية تدور حول إمكانية الدفاع وتفادي الحرب المفاجئة،
هذه الحقائق : نظرية الحدود الآمنة، وتوفير العمق الاستراتيجي، وقد
اسرائيل حدود سنة ١٩٦٧ حدوداً مثالية.

٢ ـ نظام القيم المرتبط بالكيان القومي والتراث التاريخي، تتركز القيم
النقاء العنصري للدولة اليهودية وربطها بالأهداف القومية والحقوق التاريخية
في فلسطين، وحق اليهود بالهجرة والاستيطان في فلسطين.

٣ ـ البعد الاقتصادي : الذي يقوم على: تحقيق التفوق التكنولوجي،
القوى البشرية في المجال العسكري ـ الاقتصادي، وضمان استمرار
الاسرائيلي بما يضمن استقرار الأوضاع الاقتصادية وتحسن مستوى
اليهود.

٤ ـ التفوق العسكري على أساس أن اسرائيل نشأت بالقوة وتعتمد عليها
استمرارها، وهذا يتطلب: بناء مؤسسة عسكرية، وتوفير صناعات
ومستوطنات دفاعية لضمان القدرة الذاتية.

٥ ـ اقامة شبكة علاقات دولية لكسب التأييد للموقف الاسرائيلي،
التهديدات، وضمان المساعدات الخارجية، وطرح اسرائيل نفسها
الغربية في المنطقة.

أما في التسوية السياسية فإن اسرائيل قد حددت لنفسها مجموعة الأهداف الثلاثة التي تتلخص في : إقرار الحقوق التاريخية والدينية لليهود في فلسطين بما يعني نفي الوجود الفلسطيني، والاعتراف والإقرار بشرعيتها كدولة ضمن حدود معترف بها، وتحقيق السلام والأمن.

ولتحقيق هذه الأهداف ابتدعت السياسة الاسرائيلية ما سمي «اللاءات الثلاث» في سياستها نحو التسوية السياسية وهي : لا للدولة الفلسطينية.. لا للتفاوض مع منظمة التحرير، لا للعودة لحدود ١٩٦٧، وضمان بقاء القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل.

التراجعات في الموقف الاسرائيلي

١ - تراجعت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التقليدية، القائمة على فكرة التفوق العسكري والتوسع، وفكرة الحدود الآمنة والعمق الاستراتيجي، وذلك بسبب اتجاه العالم نحو الحلول السياسية للمسائل الإقليمية، وتصاعد خيبات الأمل المتلاحقة للاستخدام الاسرائيلي للقوة العسكرية، بدءاً من حرب اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣، وغزو لبنان، والعجز عن مواجهة الانتفاضة، وتعرض اسرائيل للصواريخ في حرب الخليج الثانية، مما دفع الجانب الاسرائيلي للاتجاه نحو التسويات السياسية وتطبيع العلاقات كبديل لضمان الوجود الاسرائيلي وتحقيق الأمن القومي الإسرائيلي.

٢ - تراجع فكرة عدم تقديم تنازلات إقليمية، والمناداة بحق الشعب اليهودي الأبدي في أرض اسرائيل، ورفض أية تسوية تنطوي على تسليم أجزاء منها لحكم أجنبي.

٣ - التراجع عن فكرة إنكار وجود الشعب الفلسطيني ورفض التفاوض مع منظمة التحرير كممثل شرعي لهذا الشعب، وفتح المجال أمام قيام كيان فلسطيني سواء على شكل سلطة الحكم الذاتي أو دولة فلسطينية مستقبلاً، مع ملاحظة التغيرات الفلسطيني، وبالتالي سقوط إحدى اللاءات المركزية في التنكّر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل لهذا الشعب والاعتراف بالهوية السياسية للشعب الفلسطيني بالاعتراف المتبادل «ارض لشعبين»، وإمكانية

تمخض هذا الموقف في المفاوضات النهائية عن الاعتراف بتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

٤ ـ تراجع أهمية اسرائيل على المستوى الدولي بعد: زوال ادعاء اسرائيل بانها الحارسة للمصالح الغربية في المنطقة، وأنها القادرة على التصدّي للنفوذ السوفييتي والشيوعي في المنطقة العربية. وذلك إثر : الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة وزوال التهديد المباشر لمصالحها، وتراجع نفوذ روسيا وحلفائها في المنطقة بعد قبول العرب بقيادة امريكا للعملية السلمية، والاتجاه نحو الاعتدال، وموالاة الغرب لدى معظم الأنظمة العربية، وقبول اسرائيل فكرة الاندماج الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

وتحاول اسرائيل اليوم تأكيد أهميتها في مواجهة الأعداء الجدد، الذين تحذر اسرائيل من تزايد نفوذهم في المنطقة وهم: «الإرهاب» والأصولية الإسلامية. وتحاول إظهار نفسها كقيادة إقليمية للمنطقة قادرة على التحكم في الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية فيها.

الخلاصة

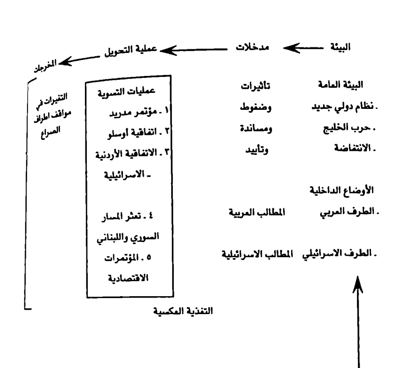
في ختام هذه الدراسة يمكن القول بأن التسويات السياسية القائمة لم تستطع حسم قضايا الصراع الأساسية مثل: الحقوق التاريخية، ومسألة تقرير الشعب الفلسطيني مصيره واستعادته حقوقه المشروعة، وكذلك مسألة الأراضي والحدود وموضوع الاستيطان والقدس، ومسألة الاعتراف، والسلام العادل والدائم. وآثرت تأجيل هذه القضايا إلى المراحل اللاحقة، مما يجعل عملية السلام بعيدة المنال.

وقد عبّرت التسويات في نتائجها حتى الآن، عن اختلال ميزان القوى لصالح الطرف الاسرائيلي، وحتى القضايا الفرعية والملحة التي شكلت ـ في اعتقادنا ـ الدافع الحقيقي للعملية السلمية الحالية بقيت معلقة، فحين دخل العرب المفاوضات كانوا يأملون تحقيق انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، ووقف عمليات الاستيطان، ومحاولة تأسيس كيان فلسطيني يكون قادراً على وقف ابتلاع الأراضي والسكان في المناطق المحتلة، على أمل أن يكون المستقبل قادراً على تحقيق الحقوق العربية النهائية. لكن عمليات التسوية الحالية لم تستطع إنجاز الكثير في هذا المجال، فالانسحاب لم يتحقق، وجاء على شكل عملية إعادة انتشار في مناطق محدودة تخضع لعمليات مساومة مستمرة، مع بقاء السيادة الاسرائيلية على المعابر

والحدود والأمن، مما يمنع تبلور الكيان الفلسطيني وعدم السماح بعودة النازحين واللاجئين لخلق كتلة ديمغرافية قادرة على منع استيعاب اسرائيل للمناطق المحتلة والتوسع على حسابها، وربطها بالاقتصاد الاسرائيلي. وفي الوقت نفسه حقق الجانب الاسرائيلي اعترافاً منقوصاً، ولم تستطع اسرائيل تحقيق الأمن، والانفتاح على الوطن العربي. فنفقات الدفاع الاسرائيلية في تزايد، وما زالت التهديدات موجودة للطرفين في الداخل والخارج، وكذلك العلاقات مع الدول العربية والاندماج الاقليمي ما زالا متعثرين مما يعني استمرار الصراع ولو بأشكال اخرى، فتوقف الحروب واستمرار المفاوضات والوصول لبعض اتفاقيات التسوية لا يعني تحقيق السلام الذي يعيد الحقوق لأصحابها، وينهي حالة العداء في المنطقة ويخلق علاقات تعاون مشتركة.

ملحق (١)

نموذج مسار التسوية



الهوامش والمراجع :

١ ـ انظر بخصوص تعريف الصراع ومفاهيمه :

أ ـ منير بدوي، مفهوم الصراع، دراسة في الأصول النظرية.
مجلة دراسات مستقبلية، عدد٣ سنة ١٩٩٧ ص ٣٥ ـ ٨١.

ب ـ حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٧٦.

C Brain Crozier, The Study of Conflict, Institute for the Study of Conflict, London 1970.

٢ ـ أ ـ انظر الفرق بين مفهوم السلام والتسوية في :

وليد عبد الحي، مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص ١ ـ ٢٦.

ب ـ وانظر بخصوص مفهوم الأمن :

International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 11 New York, The Mac-Millan & Free press, 1968, p 40

جـ ـ وعن المفهوم الاسرائيلي للأمن انظر :

١ ـ دان هورفيتز وموشي ليساك، الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.

2 - Ze'ev Schiff, Security for Peace, Washington, The Washington Institute for Near East policy, 1989.

٣ ـ انظر بخصوص النظام الدولي الجديد :

A - Joseph S. Nye, What New World Order, Foreign Affairs, No. 2. Vol. 71 Spring. 1992.

ب ـ بول ماري دولاغورس، الشرق الأوسط الجديد : صورة أمريكية، لوموند ديبلوماتيك، نيسان ١٩٩٦.

جـ ـ الصغير الرحماني، النظام العالمي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية ـ واشنطن، عدد ٣ ـ ٤، ربيع ١٩٩٢، ص ٥ ـ ٢٣.

٤ ـ عن تأثيرات حرب الخليج في عملية التسوية انظر:

أ ـ اشر سمار، من حرب الخليج إلى عملية السلام، شؤون الأوسط عدد ١٩، أيار ١٩٩٣.

ب ـ بدر عبد العاطي، القضية الفلسطينية واحتمالات التسوية، مجلة السياسة الدولية عدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١ ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

٥ ـ لمزيد من المعلومات عن الانتفاضة انظر :

أ ـ زياد أبو عمرو، الانتفاضة ، أسبابها وعوامل استمرارها، المجلة العربية للدراسات الدولية ـ واشنطن، عدد ٢ سنة ١٩٨٩ ص ٥ ـ ٢١.

٦ ـ انظر بخصوص الأوضاع العربية :

أ ـ عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٩.

ب ـ ابراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

C. Michael Hudson, Arab Politics, The Search for Legitimacy, Yale University Press. 1977.

٧ ـ عن ممارسة السلطة في اسرائيل انظر :

نظام بركات، آلية صنع القرار السياسي في اسرائيل، مركز الدراسات الأردنية ـ جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٧.

٨ ـ انظر المطالب الاسرائيلية في :

أ ـ بدر عبد العاطي، المرجع السابق ص ١٦٢ ـ ١٦٨.

ب ـ يهو شفاط هركابي، قرارات اسرائيل المصيرية، دار الكرمل، بيروت ١٩٩٠.

جـ ـ آلوف هرابين، حتمية الاختيار، القضايا الاستراتيجية للجيل الثاني في اسرائيل، دراسة غير منشورة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بدون تاريخ.

د ـ شفيق المصري، السلوك التفاوضي الاسرائيلي، شؤون الأوسط، عدد ٧١، نيسان (ابريل) ، ١٩٩٨ ص ١٠١ ـ ١١٣.

٩ ـ نظام بركات، مؤتمر القمة العربية والقضية الفلسطينية، مجلة شؤون عربية عدد ١٨، ديسمبر ١٩٨٦.

١٠ ـ في النظرة العربية للتسوية :

أ ـ هشام شرابي، الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الدار المتحدة، بيروت، ١٩٨٢.

ب ـ محمود عباس، أبو مازن، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٥.

جـ ـ أمين هويدي، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.

١١ ـ يمكن متابعة نصوص الاتفاقيات ووثائق مفاوضات السلام في :

١ ـ مجلة الدراسات الفلسطينية، أعداد متفرقة.

٢ ـ «ما هي معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل؟»، اللجنة الإعلامية الأردنية، عمان ١٩٩٤.

٣ - احمد سعد، الحل المرجعي في أرجوحة العملية السلمية، معهد اميل توما - حيفا، ١٩٩٤.

٤ - ابراهيم بكر، مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع اسرائيل، عمان ١٩٩٢.

١٢ - نيرمين السعدني، مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي، مجلة السياسة الدولية عدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧ ص ٢٤٦ - ٢٥٥.

ويمكن متابعة الموقف من التطبيع في :

معن بشور، السلام والتطبيع الثقافي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٠٩ بتاريخ ١٩٩٦/٧ ص ٤ - ١٢.

١٣ - لمعرفة المزيد عن الموقف السوري من التسوية انظر :

أ - وليد المعلم، حقائق المفاوضات السورية - الإسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧ ص ١٦ - ٢٨.

ب - جمال عبد الجواد، سوريا في المنظور الاسرائيلي، مجلة السياسة الدولية عدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦ ص ٩٧ - ١٠٤.

جـ - محمد نياب، الموقف السوري من التسوية، مجلة دراسات فلسطينية، عدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٨ - ٩٢.

١٤ - لمقارنة موقف العمل والليكود انظر :

أ - المقابلة مع باراك ونتنياهو في مجلة دراسات فلسطينية عدد ٢٩، شتاء ٩٧ ص ٧٨ - ١٠٣.

ب - نافذ أبو حسنة، التسوية النهائية في التصورات الاسرائيلية، مجلة قضايا دولية، إسلام إباد، عدد ٣٦٨ بتاريخ ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٧.

١٥ - انظر موقف حكومة العمل في :

أ - وثيقة الانفكاك الحاسم، التي وضعها معهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة في القدس، وتم عرضها بواسطة جيمس زغبي، جريدة «الدستور» ١٩٩٦/١٠/١.

ب - شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، الأهلية للنشر - عمان ١٩٩٤.

١٦ - انظر موقف حكومة الليكود في :

أ - أشرف راضي، ملامح السياسة الخارجية في عهد نتنياهو، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦ ص ٦٨ - ٦٩.

ب - أسامة الخالدي وحسين آغا، حكومة الليكود : بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٢٨، خريف ١٩٩٦ ص ١٤ - ١٥.

ج - بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، الناشر دار الجليل، عمان ١٩٩٦.

١٧ - أشر اريان، الأمن الاسرائيلي والعملية السلمية، الرأي العام، سنة ١٩٩٤، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٨، ربيع ١٩٩٤ ص ١٣٣ - ١٥١.

١٨ ـ انظر الموقف العربي بشكل عام في :

محمد حسنين هيكل، أزمة العرب ومستقبلهم، دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٥.

١٩ ـ للاطلاع على بعض نماذج الموقف الشعبي انظر :

أ ـ باسم الطويسي، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، دار منبلو للنشر، عمان ١٩٩٧.

ب ـ الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة، آراء نخبة عربية، مجلة المستقبل العربي عدد ٢٢٤ بتاريخ ٩٧/١٠ ص ١٤٦ ـ ١٥٨.

جـ ـ مفاوضات التسوية الدائمة إلى اين؟ الملف السياسي، جريدة الدستور ٩٧/٥/٤.

٢٠ ـ انظر بخصوص موقف الحركات الإسلامية كلاً من :

أ ـ محمد عبد الفتاح المجلوني، ماهية حجة الإسلاميين لرفض معاهدة السلام مع اليهود، جريدة اللواء، الأربعاء ٩٤/١١/٢٧.

ب ـ انظر أيضاً فتوى الشيخ ابراهيم زيد الكيلاني رئيس لجنة الفتوى في جبهة العمل الإسلامي، جريدة المجد بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٩.

ويمكن متابعة فتاوى مشابهة للشيخ الشعراوي في مصر ، والقرضاوي في قطر، وابن باز في السعودية، وحسين فضل الله في لبنان.

المخاطر والتحديات العسكرية الاسرائيلية: التقليدية والنووية، على الأمن القومي العربي

د. احمد عبد الحليم

مقدمة

أصبح منطق القوة اليوم هو المتحكم في تسيير العلاقات الدولية ، وبهذا أصبحت الدول التي تمتلك عناصر القوة، وبصفة خاصة القوة العسكرية بكل مستوياتها، هي المتحكمة في مقدرات المنطقة التي تعيش فيها، وهي الأقدر على تحقيق أمنها القومي ، وتحديد الأمن القومي لدول أخرى تعيش في ذات المنطقة .

ودون العودة إلى الجذور التاريخية لقضية الصراع العربي - الإسرائيلي ، فإنها كانت وما زالت وستظل من القضايا ذات التأثير المباشر في الأمن القومي العربي، ورغم التسوية السياسية الجارية الآن لحل الصراع سلمياً تعتبر مرحلة السلام الحالية، رغم كل حسن النوايا ، هي احدى مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي، خاصة مع استمرار اتباع اسرائيل سياساتها التوسعية، ولجوئها لاستخدام القوة العسكرية لحل مشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية.

ويزيد من تأثير هذه القضية في الأمن القومي العربي بعض المعوقات التي تعترض امكانية حلها في الوقت الراهن، وستلقي

بتبعاتها على مستقبل منطقة الشرق الأوسط. وأهم هذه المعوقات : الدعم الأمريكي
والغربي عموما لاسرائيل، والموقف العربي المتفكك الحالي، وقبل هذا وذاك ، القوة
العسكرية الاسرائيلية بكل مستوياتها التقليدية وفوق التقليدية والنووية، والتي
تشكل تهديداً واضحاً لا جدال فيه للأمن القومي العربي .

والتهديد أو التحدي ، في مفهومه الاستراتيجي، هو: وصول تعارض المصالح
والغايات الى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي لتعارض المصالح يوفر، للدولة أو
مجموعة الدول ، الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي
والعسكري . ففي هذا الاطار تتعامل الدولة مع الدول الأخرى بفعل تأثير هذه
العناصر ، حيث تدير الدولة علاقاتها الدولية مع البيئة الخارجية بخليط من
توظيف القوة، وبهذا تصبح خاضعة لضغوط خارجية في تعاملاتها الاقليمية
والدولية، كما أنها هي الأخرى تمارس الضغوط بما لديها من قوة. فاذا توازنت هذه
المعادلة تصبح العلاقات الدولية والاقليمية سليمة، أما إذا زادت الضغوط التي
تمارسها الدولة على الضغوط الواقعة عليها، فإن توسعاً وعدواناً ينشأ كما هو حال
اسرائيل الآن. بينما إذا تعرضت الدولة لضغوط خارجية لا تقدر على موازنتها،
فإنها ستعاني حالة من التهديد الخارجي الذي سيؤثر في امنها القومي، ويعرضها
لاحتمالات مواجهة استخدام الخصم قوته العسكرية ضدها .

وقد يكون التهديد دائماً أو مؤقتاً، كما قد يكون مباشراً أو غير مباشر . ويستند
التهديد الدائم إلى استمرار تعارض المصالح والغايات القومية ، كما قد يستند إلى
اصول جنسية أو عرقية تؤمن بامتيازها وتفوقها وضرورة سيطرتها على مقدرات
واراضي دول مجاورة تسكنها أصول جنسية وعرقية ترى أنها اقل منها تقدماً.

ولعل إيمان الجنس الآري أو الجرماني بتفوقه على الأجناس الأخرى، ونهجه في
التوسع وضم الأراضي ، كان الأساس الذي بنى عليه فردريك راتزل وكارل ريتر
نظرياتهما ومبادئهما فيما يتعلق بأن الدولة هي «كائن حي» ، وانه لا سبيل أمام
الدول الصغيرة والضعيفة للبقاء والحياة، وأن الدول القوية تسحق في طريق تقدمها
الدول الضعيفة حولها. ووضع راتزل قانوناً لنمو الدول يرتكز على مقومات أهمها
أن مساحة الدولة هي أفضل المعايير التي يستدل منها على قوة الدولة، وأن نمو
الدولة ما هو الا نتيجة تابعة لنمو سكانها، وأن الدولة تنمو بامتصاص اجزاء صغيرة
ذات أهمية استراتيجية واقتصادية من الأراضي حولها، وأن حدود الدولة ما هي الا
غلاف لرقعتها وهي ظاهرة دينامية قابلة للتغير والامتداد. وقد استفادت اسرائيل
تماماً من هذه النظرية وغيرها، بل وقامت بتطويرها لصالحها.

اما التهديد المؤقت، فهو: الذي ينشا نتيجة لأسباب مؤقتة، تضع دولتين أو اكثر في وضع تضارب المصالح والغايات ، في حدث دولي أو اقليمي معين، وخلال فترة زمنية محددة، وبزوال هذه الأسباب ، تزول آثار هذا التهديد .

ويعني التهديد المباشر تعرض الدولة وحدودها السياسية وأراضيها ومياهها الاقليمية واجوائها للعدوان العسكري، وبالتالي تعرض أمنها ومصالحها القومية للخطر. وفي المفهوم الاستراتيجي الشامل، يتجاوز التهديد المباشر مجرد التهديد العسكري، فإن تعرض المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إضافة للمصالح العسكرية، لعدوان أو تهديد خارجي، يعتبر أيضاً تهديداً مباشراً للدولة. اما التهديد غير المباشر فيعني احداث متغيرات غير مباشرة ، قد تكون خارج الدولة أو داخلها، تؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى أضرار مباشرة للأمن القومي بجميع جوانبه.

فكرة الأمن في الادراك الاسرائيلي وتطبيقاتها

ما زالت اسرائيل تعتنق منطق القوة ديناً ومنهجاً، وتستند في اعتناقها لهذا المنطق إلى نظريات عديدة تخدم أهدافها . وتستخدم اسرائيل مصطلح «الأمن» كمبرر أو غطاء لكل أو بعض أركان استراتيجيتها العسكرية، كما أن من الصعب تحديد الهدف النهائي لدولة اسرائيل. وتتنوع الأهداف الاسرائيلية وتتعدد، وتختلط في كثير من الأحيان باستراتيجية تحقيقها. وتتحدد الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه العرب بالتوسع الاقليمي ، وضمان التفوق العسكري الاسرائيلي في المجال التقليدي وفوق التقليدي والنووي والفضائي على العرب ككل ، وضمان الحفاظ على يهودية الدولة بتأكيد الأغلبية اليهودية، والحفاظ على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة مع العمل على عدم إيجاد بديل عربي ممكن لاسرائيل في استراتيجية الولايات المتحدة، ومنع قيام دولة فلسطينية مع صياغة الحل النهائي للتسوية السياسية في المنطقة طبقاً للرؤية الاسرائيلية، وتكثيف النشاط الاسرائيلي في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لإحباط السياسة العربية ، علاوة على نشاطها في اوروبا ومجموعة دول حلف الاطلنطي .

وفي ضوء هذه المفاهيم ، توقن اسرائيل حق اليقين أن القوة المسلحة ، وبناء القوات العسكرية والمجمعات الاستراتيجية المناسبة، هي الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية الاسرائيلية، حتى بعد سيادة السلام في المنطقة. كما تعتقد بضرورة

استمرار تفردها بالقدرات النووية واستخدام الفضاء عسكرياً، ومنع أي قوة اقليمية اخرى من الوصول الى الإمكانات نفسها .

ومراقبة أفكار وسلوك اسرائيل في هذا المضمار تؤكد صحة كل هذه الفرضيات فقد ظلت الدولة اليهودية في معظم الأحوال -إن لم يكن كلها - هي صاحبة المبادرة في تحريك فجوة القوة العسكرية لصالحها، ولم يكن أمام العرب الا محاولة اللحاق باسرائيل، ومواجهة هذه الفجوة بشتى الطرق. وقد ازدادت هذه الفجوة اتساعاً في جميع مستويات نظم التسليح نتيجة لتوجه اسرائيل تماماً نحو التطور التكنولوجي انطلاقاً من مجهود الاعتماد على الذات من ناحية ، والتعاون مع دول أخرى وخاصة الولايات المتحدة، من ناحية أخرى. وقد جاء اشتراك اسرائيل في أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية (حرب النجوم) ليمثّل قمة التعبير عن انجاز هذين المنطلقين، بقدر ما كان يمثل أيضاً قمة التعبير عن اتجاه اسرائيل إلى تحقيق طفرة في نظم تسليحها: التقليدية والنووية والفضائية. وهي الطفرة التي تعتمد أساساً على «الكيف» بعد استكمال حاجاتها من «الكم».

فبعد أن استنزفت اسرائيل خلال النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات سبل النمو «الكمي»، بات الحفاظ على التفوق لا يتطلب مزيداً من الأسلحة فقط ، بل أيضاً انجازات علمية وتكنولوجية جديدة ، مما كان يعني ضرورة توجيه النمو إلى زيادة قدرة وكفاءة الحجم ، بما يعنيه ذلك من سبل النمو «الكيفي» للقوة العسكرية الاسرائيلية. ففي الوقت الذي تميزت فيه المرحلة الأولى بالنمو «الكمي» المطرد، وبالتعديلات في التكتيكات والعقائد القتالية . تميزت المرحلة الجديدة بالنمو «الكيفي» والتغيرات التكنولوجية لتحقيق عدة أهداف على صعيد التحولات الكيفية لنظم التسليح ، كما تميزت أيضاً بالاعتماد على الجهود الذاتية في تفاعلاتها مع الولايات المتحدة في البحوث العلمية والتكنولوجية الجديدة وانعكس ذلك - بالضرورة - على طبيعة سباق التسلح في المنطقة، من حيث الانتقال من التسابق «الكمي» الى «الكيفي» ، ومن علاقات توازن القوة الاسرائيلية - العربية بصفة عامة، ثم انعكس ذلك على تفوق اسرائيل في كافة مجالات ومستويات التسليح، والدعم العسكري المتقدم الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وأدى إلى زيادة جنون سباق التسليح في المنطقة، الأمر الذي انعكس على إغراقها بكم هائل من نظم التسليح الحديثة المختلفة، والتي تزيد على حاجة المنطقة .

وقد كان تقدم اسرائيل ، بمعاونة الولايات المتحدة، في مجالات علمية وتكنولوجية كثيرة ، دافعاً للدعوة إلى تغيير الهيكل القديم للقوة التقليدية، وتحديث

القوة النووية، والانطلاق بقوة تجاه استخدام الفضاء عسكرياً ، عن طريق المشروع الاسرائيلي - الأمريكي لإنشاء نظام الدفاع بالصواريخ ، الذي تتواجد أجزاء منه على الأرض وفي الجو وفي الفضاء ، وتستخدم لرفع كفاءته الأقمار الصناعية متعددة الاستخدام والمهام، وتطوير الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ والحاملة لرؤوس تقليدية وفوق تقليدية (كيماوية وبيولوجية) ونووية .

وقد صاحب الوعي باكتمال التكنولوجيا اللازمة لبناء أسلحة «للتأثير عن بعد» التفكير في بناء نظم للسلاح تعكس التقدم المذهل في كشف الأهداف، والوصول إليها باستخدام الفضاء والالكترونيات الدقيقة والحاسبات والمواد المتقدمة والذكاء الصناعي، وأصبحت القوة التقليدية، ناهيك عن القوة النووية ، في ضوء ذلك، منظومة واحدة تنتشر عناصرها في البر والبحر والجو والفضاء، وتعتمد على نظم استشعار للأهداف تنتشر أدواتها في الأبعاد الأربعة الاستراتيجية، ونظام قيادة وسيطرة يقوم بجمع المعلومات وتوزيعها - بعد تحليلها وتقويمها - على مراكز اتخاذ القرار، وأسلحة دقيقة للاشتباك عن بعد .

وفي عقد التسعينيات، أصبحت اسرائيل تملك جيشاً قوياً في مجالاته ومستوياته المختلفة، وأصبحت القوة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك قدرات نووية فعلية ، وأيضاً القوة الوحيدة في مجالات الصواريخ المضادة للصواريخ ، وهو الإفراز الرئيسي لتعاونها العلمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة، وانعكس ذلك على هيكل القوة التقليدية الاسرائيلية وأسلوب عملها.

وبذا، فإن الأمن، من وجهة نظر اسرائيل وغير اسرائيل، ليس فكرة «ميتافيزيقية» مطلقة، ولكنه معادلة سياسية واستراتيجية وأمنية حقيقية من حيث عناصر بنائه، تتضمن : فكرة الأمن المطلوبة، والأطراف المطلوب توفير الأمن لها ، والأسس التي يقام عليها ، والأهداف المطلوب الوصول إليها ، والتخطيط السياسي والاستراتيجي المطلوب لتحقيق ذلك في فترة زمنية مناسبة، اضافة لعوامل أخرى كثيرة. ويؤثر ذلك كله في التوجهات الأمنية للشرق الأوسط، والهدف النهائي المطلوب الوصول اليه، والمحطات البينية التي يجب التوقف فيها لتقويم المراحل التي قطعت بالفعل في هذا السبيل .

مفهوم السلام في الادراك الاسرائيلي

ينطلق من إشكالية الأمن، في منطقة الشرق الأوسط، مفهوم السلام في الادراك الاسرائيلي، إذ تعتقد اسرائيل أنها في حاجة إلى مزيج يجمع بين استمرار توفير

قوة ردع نووية مناسبة، واجراءات فعالة من بناء الثقة، على الطرف العربي اساساً أن يوفرها، وقوة تفاوضية ساحقة تمكنها من فرض شروط السلام، وضبط الأمن في المنطقة طبقاً لمعادلات، للحد من التسلح تضمن استمرار تفوق اسرائيل في كافة مستويات نظم التسليح المختلفة. وفي هذ الاطار ، ترى اسرائيل ان دور الأسلحة النووية الاسرائيلية في الشرق الأوسط هام للغاية، فوجود احد بلدان المنطقة (اسرائيل) في وضع لا يمكن معه هزيمتها ، أو احتمال هزيمتها ، قد يدفع بالمنطقة تجاه سلام حقيقي دائم، لذلك فإن اسرائيل القوية هي جزء مؤسسي من الحل السياسي المطلوب للمنطقة، وبالطبع فإن اسرائيل القوية هنا تعني اسرائيل القوية تقليدياً ، وفوق تقليدي ، ونووياً ، وأيضاً فضائياً، وفي اطار ذلك ترى اسرائيل ان مجرد كشفها حقيقة موقفها النووي أو التفاوض بشأنه، لا يمكن تصوره على وجه الاطلاق .

وتدافع اسرائيل عن موقفها بأنها لم تستخدم القوة النووية من قبل، ولم تهدد باستخدامها كما فعلت دول أخرى في المنطقة، ثم إنها لم تشر إليها في اية حرب او صراع مسلح مع العرب رغم دقة وحرج موقفها في بعض الحروب، كما تقول اسرائيل : إن أسلحتها النووية ليست للحرب بل لإشاعة الانضباط والسلام في المنطقة، لذا لا يمكن أن تتخلى عنها تحت أي ظرف من الظروف، بل انها لن تسمح لطرف آخر في الشرق الأوسط بامتلاك مثل هذه الاسلحة اطلاقاً .

وفي المقابل، تعتقد اسرائيل أن استقرار السلام في المنطقة يعتمد على التسوية السياسية في الاطار التي تقبله، علاوة على تقوية سياسات واستراتيجيات الردع الاسرائيلية، والحد من التسلح «العربي»، واجراءات بناء الثقة، وأن يتم ذلك كله في اطار احتفاظ اسرائيل «بالتوازن الاستراتيجي والعسكري» لصالحها ، وزيادة الارتباط بين قدرات الردع وبناء الثقة، وانه لا يمكن أن تتم عمليات بناء الثقة من جانب اسرائيل الا بحصولها على وسائل الردع المطلق، التي تلزم العرب بما يتم التوصل اليه في التسوية السياسية وتمنع تهديدهم لاسرائيل. كما تردد اسرائيل أن قوتها ـ نوويا ـ هي التي حفظت السلام في المنطقة خلال الفترة القصيرة الماضية والحالية ، وهي أيضاً التي ستحافظ على استقرار واستمرار السلام في الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة.

وعلى هذه المفاهيم الشاذة، تبني إسرائيل فكرتها للسلام وضبط الأمن. وضبط الأمن، هو اصطلاح استراتيجي جديد تفتق عنه الذهن الاسرائيلي ليوائم أهداف اسرائيل الحقيقية التي ترغب في تحقيقها وترى انه، لكي يتم «ضبط الأمن» ،

يجب أن يكون ذلك في اطار التفوق الاسرائيلي. وتعتمد الفكرة أساساً على تلبية مطالب اسرائيل الأمنية، ثم مواءمة باقي عناصر معادلة السلام في الشرق الأوسط تبعاً لذلك.

ولا تكتفي اسرائيل بهذا، بل تخرج علينا بمصطلح استراتيجي آخر جديد هو «توازن الرعب»، الذي تراه بديلاً لما كان يعرف من قبل بـ «التوازن النووي»، والذي كان سائداً من قبل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المسرح الأوروبي، والموجود حالياً في المسرح الآسيوي حيث قوة نووية معلنة هي الصين، وقوتان نوويتان غير معلنتين (طبقاً لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية) هما الهند وباكستان. ففي اطار مباحثات السلام الجارية حالياً، ترى اسرائيل أنه لن يحصل أي طرف على جميع مطالبه في اية اتفاقية سلام شاملة متوقعة، لذا فهي ترى أن مشاعر العداء بين الأطراف ستبقى كما هي، وهو ما يدعم وجهة نظرها من حيث ضرورة احتفاظها بقدرة فائقة على الردع، وباسلحة غاية في القوة لا يمتلك مثلها العرب. في اشارة واضحة لسلاحها النووي، وقدرتها النووية من هذا المجال، وهو المبدأ الذي أسمته اسرائيل «توازن الرعب» أي امتلاك اسرائيل أداة فائقة القوة تدخل «الرعب» في قلوب العرب، الأمر الذي يؤدي بالضرورة الى خشيتهم من توجيه أية أعمال عدائية ضد اسرائيل، أو مجرد التفكير في ذلك، فتتوازن المنطقة استراتيجياً.

واستكمالاً لهذا السياق، ونتيجة لمطالبة اسرائيل بالخضوع لجهود السلام الحالية، فقد استكملت اسرائيل تطويرها لبعض المصطلحات، التي تستخدمها لتبرير استخدام القوة المسلحة ضد الدول المجاورة، والدول العربية بشكل عام. فبدلا من اصطلاح «ضربة الإجهاض» الذي يعطي مدلولاً «هجومياً»، تستخدم اسرائيل حالياً اصطلاح «الردع بالاجهاض» وهو ما تتصور أنه يعطي مدلولاً «دفاعياً». والحقيقة أن المضمون واحد في كلتا الحالتين!! وخطورة هذا الأمر أنه يأخذ أبعاداً جديدة بتطور نظم التسليح، وخاصة بعد دخول السلاح النووي الى ترسانتها العسكرية، اضافة لامتلاك اسرائيل وسائل عسكرية علمية تكنولوجية تنقلها إلى ابعاد أمنية جديدة. ولا يؤدي كل ذلك بأية حال من الأحوال إلى توفير الظروف الملائمة لسيادة سلام حقيقي في المنطقة، بل إنه سبب رئيس لعودة المنطقة كلها إلى التوتر واحتمالات الصراع المسلح والحرب.

اسس مفاهيم الأمن والسلام في الادراك الاسرائيلي

انطلاقاً من مفاهيم الأمن والسلام في الادراك الاسرائيلي، فان التعبير العسكري الرئيس للأمن القومي العربي يتمثل في السياسة العدوانية لاسرائيل. وهذه السياسة ليست وليدة الساعة، إذ يقوم المعتقد السياسي والايديولوجي لكتلة «الليكود» على مفهومي «القوة والتوسع» كما رسمهما جابوتنسكي في الربع الأول من هذا القرن، كما يقوم هذا المعتقد على مجموعة من المبادئ العامة، التي تؤكد الحق الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة بناء على اعتبارات دينية وتاريخية. كما تتبنى أحزاب اليمين الديني بعض المفاهيم الدينية مثل: العودة لأرض الأجداد، والحق التاريخي، وتكامل الأرض. وتقوم الأحزاب العمالية - التي تشكل كتلة «المعراخ» - على أساس فرض الأمر الواقع والحقائق الثابتة، ويقوم معتقدها السياسي والايديولوجي على أساس مشروع ايجال آلون الذي بني على أساس الفرضية القائلة بأن أية هزيمة عسكرية لاسرائيل تعني نهاية اسرائيل، وان خسارة حرب واحدة تعني نهاية كل شيء ، ومن هنا يقوم المشروع على ضرورة التوصل الى حدود آمنة معترف بها ويمكن الدفاع عنها. كما أشار أريئيل شارون - خلال تصوره للاستراتيجية الاسرائيلية - الى ضرورة التوسع - وفق توقيت مناسب - شرقاً تمهيداً لاحتلال الكويت بغرض توسيع رقعة الأرض والسيطرة على منابع البترول العربية (خطة شارون في بداية الثمانينيات) .

وبذا تبنى الأبعاد الحقيقية للأهداف الاسرائيلية أساسا على العقيدة الدينية، فنجد أن السياسة الاسرائيلية العامة تنبثق من «الغاية الصهيونية القومية» التي تقوم على أساس «خلق دولة يهودية كبرى» في منطقة الشرق الأوسط بدءاً بـ «إعادة انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين» ضمن اطار المفهوم التاريخي لأرض اسرائيل. وقد تطلب طموح الغاية الصهيونية، واتساع أبعادها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن يعتمد المخطط الصهيوني لتحقيق هذ الغاية على التدرج المرحلي: من اطار العقيدة الدينية، للانتقال المتتالي من هدف الى آخر حتى تتحقق الغاية القومية كاملة، والأداة المناسبة لتحقيق كل ذلك هو التفوق العسكري في المستوى التقليدي والنووي .

ومما يضاعف من هذه المشكلة عدم قدرة دول المنطقة على زيادة قوتها العسكرية بالشكل المطلوب ، رغم استمرار حصول جميع الأطراف على أسلحة جديدة وحديثة، مع تعذر إحراز الزيادة المطلوبة في حجم القوات المسلحة «سياسيا» ، وعدم القدرة على تحمل أعبائها «اقتصاديا»، ومن هنا تبرز خطورة امتلاك اسرائيل وحدها

السلاح النووي، فقد كثر الحديث هذه الأيام عن اتجاه بعض دول منطقة الشرق الأوسط، وعلى راسها اسرائيل، لاتباع التكنولوجيا الحديثة، في صورة الأسلحة النووية، لحسم الصراع المسلح لصالحها، ولتعويض التفوق العددي الذي يتمتع به الخصوم المحتملون لهذه الدول. أو لمجاراة الخصم الذي يمتلك بالفعل هذه النظم من الأسلحة. ويضاعف من خطورة الأمر ميل هذه الدول لعسكرة الصراع بينها لحل المشاكل القائمة، وهو ما يعتبر من أسباب نشوء الصراعات الإقليمية، وخروجها عن حيزها الإقليمي، وتهديدها للسلام العالمي.

وقد وضع هذا التهديد النووي الدول العربية أمام ثلاثة خيارات، الخيار الأول: العمل السياسي لدفع اسرائيل للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مع الاعتماد على خليط من عناصر الردع التقليدي وفوق التقليدي لموازنة الخطر النووي الاسرائيلي. والخيار الثاني: مواكبة عناصر الخيار الأول بتقوية القوات التقليدية بنظم تسليح تكنولوجية متقدمة للغاية علاوة على استخدام الوسائل فوق التقليدية لموازنة القوة النووية للخصم. والخيار الثالث: محاولة امتلاك الأسلحة النووية مع ما يتطلبه ذلك من مخاطر خارجية، ومن حجم انفاق كبير، ومن صعوبة الحصول على التكنولوجيا ونقلها.

القوة العسكرية الاسرائيلية

من الضروري، وقبل المضي قدماً في هذا البحث، الكشف عن القوة العسكرية الاسرائيلية التقليدية والنووية، حتى يمكن لنا حساب تأثيرها في الأمن القومي العربي.

أولاً: القوة التقليدية لاسرائيل

كانت وما زالت قوة اسرائيل المسلحة هي الأداة الرئيسية في الحفاظ على استمرار بقائها وتحقيق أهدافها: السياسية والاستراتيجية والعسكرية، لذلك حظيت المؤسسة العسكرية في اسرائيل بأهمية كبيرة بين مؤسسات الحكم وداخل المجتمع الاسرائيلي.

وتبنى القوة العسكرية لإسرائيل على أساس العناصر التالية:

١. تعداد القوات المسلحة الاسرائيلية:

القوات العاملة	١٧٥	ألف جندي.
قوات الاحتياط	٤٢٠	ألف جندي.

٢ ـ نسبة القوات المسلحة إلى السكان:

بلغ تعداد اسرائيل (طبقاً لإحصاء عام ١٩٩٦) ٢٠٠ر٧٢٣ر٥ نسمة، بينما بلغ اجمالي القوات المسلحة ٥٩٥ الف فرد، بنسبة ٤ر١٠٪ من عدد السكان.

٣ ـ حجم الإنفاق العسكري ونسبته إلى الناتج القومي:

بلغت ميزانية الدفاع لعام ١٩٩٦ (٤ر٧) مليار دولار، بينما بلغ اجمالي الناتج القومي لاسرائيل في العام نفسه (٧٥) مليار دولار بنسبة ٨٧ر٩٪، هذا سوى مساعدات عسكرية تقدر بحوالي (٣) مليارات دولار من الولايات المتحدة، وسوى مساعدات اخرى غير مباشرة أو غير منظورة من جهات اخرى عديدة.

٤ ـ حجم القوات المسلحة الاسرائيلية كتشكيلات:

يبلغ حجم القوات المسلحة الاسرائيلية: (١٢) فرقة مدرعة/ميكانيكية، وفرقة اقتحام جوي واحدة، و (٣) الوية مشاة ميكانيكية، و (٤) الوية مدفعية، وكتيبتي صواريخ لانس. ويدعم هذه القوة البرية قوات جوية حديثة ومتفوقة تتكون من أنواع مختلفة ذات مهام متعددة، وقوة بحرية متنامية تغيرت مهامها: من مجرد حماية الموانئ والشواطئ الاسرائيلية الى السيطرة على البحار الاقليمية (شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر).

٥ ـ نظام التعبئة في اسرائيل:

تشكل قوات الاحتياط الاسرائيلية الجزء الأكبر من حجم القوات المسلحة، كما يعتمد عليها في تنفيذ المهام المختلفة خلال الصراع المسلح والحرب وعند إعلان الطوارئ، ولضمان الاستعداد القتالي العالي والكفاءة القتالية المتفوقة للجيش الإسرائيلي، تم تصميم جهاز للتعبئة واستدعاء قوات الاحتياط وفق نظام يعتبر من اكفأ النظم في العالم في هذا المجال. وقد دأبت اسرائيل منذ نشأتها حتى الآن على تطوير نظم وأساليب التعبئة واستدعاء الاحتياط. مستفيدة من التطورات العالمية في هذا الشأن.

ويعتبر الفرد في اسرائيل على ذمة الخدمة الاحتياطية، وخاضعاً لنظامها، فور انتهائه من فترة الخدمة الإجبارية للمجندين والمجندات، وذلك لمدة سنة شهور على ذمة الوحدة التي سُرِّح منها، ولا يستدعى خلال هذه الفترة إلا في حالات الطوارئ والعمليات، ثم يصبح بعد ذلك على ذمة القوات الاحتياطية حتى بلوغه سن الخمسين.

وتقسم قوات الاحتياط الى : «احتياط خط أول» ويشمل مجموعة الأفراد الذين تم تسريحهم من الخدمة الإلزامية من ذوي الكفاءة القتالية العالية وذلك حتى سن ٢٩ عاماً . و«احتياط خط ثان» ويشمل مجموعة الأفراد من سن ٢٩ الى ٥٠ عاماً ، وهم أقل كفاءة من قوات الخط الأول، وبعد سن ٥٠ عاما يعمل الفرد في الدفاع المدني. اما النساء فالخدمة في الاحتياط قائمة حتى سن ٣٤ عاماً، يعملن بعدها في اعمال الخدمة الوطنية والدفاع المدني.

ويقوم نظام التعبئة والاستدعاء لقوات الاحتياط الاسرائيلية على الأسس والمبادئ التالية :

أ - وجود إدارة لقوات الاحتياط ضمن رئاسة الأركان مع أقسام لها في كل منطقة عسكرية.

ب - التحديد الدقيق والمنظور لفئات ومهن وقدرات أفراد القوات المسلحة بمجرد انتهاء الخدمة الإجبارية.

جـ - حصر وتصنيف دقيق للأسلحة والمعدات ووسائل النقل المتيسرة في الدولة لاستغلالها عند الاستدعاء.

د - الاعتماد الكلي في عمليات الحصر والمتابعة على الحواسب الالكترونية.

هـ - مراعاة التوزيع الإقليمي عند التعبئة.

و - استخدام وسائل انذار وإخطار بالتعبئة متطورة، اعتماداً على وسائل الاعلام المرئية والمسموعة.

ز - الاحتفاظ بقوات جوية على درجة عالية من الكفاءة لتقديم المعونة المطلوبة في اللحظات الأولى من تعرض اسرائيل لعمليات مفاجئة.

وتنقسم حالات التعبئة والاستدعاء لقوات الاحتياط في اسرائيل - طبقاً للهدف من الاستدعاء ، والمهمة المطلوب تنفيذها ، وحجم القوات المستدعاة - إلى ما يلي :

أ - استدعاء لموازنة موقف على احدى الجبهات طبقا لظروف الموقف ودرجة التوتر.

ب - استدعاء بصورة دورية كل : شهر، (٣) شهور ، (٦) شهور، بغرض تنفيذ مهام تدريبية او لإعادة التسجيل.

جـ - استدعاء جزئي لتنفيذ مهام تدريبية، أو لدعم احدى الجبهات بقوات اضافية، او لتنفيذ مهام تجهيز هندسي أو للصيانة.

د- التعبئة الشاملة وتتم في حالة نشوب الحرب الفعلية سواء بمبادرة من اسرائيل واية دولة اخرى.

وتشمل اسبقيات الاستدعاء وأسلوبه الآتي:

أ - اسبقية عاجلة (وحدات المظلات وأفراد القوات البحرية والجوية).

ب - أسبقية تالية (وحدات المشاة والمدرعات والمدفعية وباقي وحدات الخدمات).

ج - استخدام الاسلوب السري والعلني في الاستدعاء.

٦. تنوع مصادر السلاح :

تعتمد اسرائيل بشكل أساسي على نظم التسليح الغربية، علاوة على الاستفادة - بشكل خاص - من أحدث ما تنتجه الترسانة العسكرية الامريكية، وتعدد تعاملها في مجال التسلح مع دول أخرى كثيرة.

٧. التصنيع الحربي

اعتنقت اسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ مبدأ ضرورة قيام صناعة عسكرية توفر احتياجاتها المتزايدة من الأسلحة والمعدات، واضعة القوة المسلحة على قمة أولويات الاهتمامات الصناعية في الدولة . وقد مرت الصناعة الحربية الإسرائيلية بخمس مراحل رئيسية ، ارتبطت أساساً بتطور الصراع العربي - الإسرائيلي وموجات الهجرة المختلفة والتطور التكنولوجي، فبدأت بمرحلة الصيانة والإصلاح، ومرحلة تطوير التسليح، ومرحلة الإنتاج الذاتي للنظم الثانوية، ثم التصميمات الذاتية وإنتاج نظم متكاملة، وأخيراً: التوسع والانتشار والجذب الفكري والتكنولوجيا .

لقد كانت مصادر تمويل الصناعة الحربية في اسرائيل أمريكية بالدرجة الأولى فقد تلقت دعماً امريكياً مباشراً في صورة : قروض طويلة الأجل بفوائد مخفضة ومساعدات عسكرية، وتبرعات وهبات، ومنح بلا مقابل. كما تلقت دعماً أمريكياً غير مباشر، في صورة: بيع سندات اسرائيلية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والضغط على بعض الحكومات والدول لدفع تعويضات لاسرائيل. اضافة لتشجيع تصدير السلع الإسرائيلية للولايات المتحدة، وجمع التبرعات والهبات من الجهات الأمريكية المؤيدة لاسرائيل.

وتشمل المؤسسات الرئيسية لصناعة الاسلحة والمعدات في اسرائيل مؤسسات عديدة، بدءا من صناعة الطائرات والقواذف الصاروخية والدبابات والمدافع ذاتية الحركة والصواريخ الموجهة وأجهزة تقدير المسافة الالكترونية، وانتهاءً بالمحركات

حماية للطائرات الحربية والطائرات بدون طيار والصواريخ البالستية وبناء السفن ومعدات الفضاء والأقمار الصناعية.

ثانياً: القوة النووية لاسرائيل

تمتلك اسرائيل اربعة مفاعلات نووية وخمسة مسرِّعات، بالاضافة الى العديد من مرافق البحث والتطوير اللازمة لإقامة واستمرار برنامج نووي عسكري، والمفاعلات النووية الأربعة في اسرائيل هي :

١. مفاعل ديمونا

ويعتبر اهم مفاعلات اسرائيل، ويقوم عليه البرنامج النووي الاسرائيلي. أنشئ المفاعل عام ١٩٥٨ بموجب اتفاقية بين اسرائيل وفرنسا، وبدئ بتشغيله عام ١٩٦٣ بطاقة ٢٥ ميجاوات، ووصلت طاقته الآن إلى ١٥٠ ميجاوات. والمفاعل غير خاضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد قدم كهدية لاسرائيل من فرنسا لتعاونها مع فرنسا وبريطانيا ضد مصر عام ١٩٥٦ .

٢. مفاعل ناحال سوريك

وقد بدأ تشغيله عام ١٩٦٠ بطاقة ٥ ميجاوات، والهدف منه تدريب واعداد المهندسين والفنيين في المجال النووي، الى جانب انتاج النظائر الطبية ذات النشاط الاشعاعي القصير الأجل التي يتعذر استيرادها .

٣. مفاعل ريتشيون ليزيون

وهو من أول المفاعلات النووية الاسرائيلية وتبلغ طاقته الإجمالية ٨ ميجاوات ويهدف منه انتاج النظائر المشعة، إلى جانب اجراء البحوث العلمية.

٤. مفاعل روبين

وهو أمريكي الصنع، ويعمل بطاقة ٢٥ كيلووات باستخدام اليورانيوم المخصَّب، ويستخدم لتحلية مياه البحر وانتاج الطاقة الكهربائية.

أما المسرِّعات المستخدمة فتقع في حيفا، ومعهد وايزمان، والجامعة العبرية بالقدس، وجامعة تل ابيب ، ومسرع القدس.

وترتبط مقدرة اسرائيل النووية بتوفر عناصر ضرورية واساسية، اهمها :

١ - توفُّر القاعدة العلمية والتكنولوجية والخبرات النووية، وتقدُّر الأوساط العلمية الغربية، أن لدى اسرائيل نحو (٢٠٠٠) عالم وخبير ومهندس وفني في المجالات النووية.

٢ ـ وجود مؤسسة طاقة نووية، ذات امتداد ملموس في الجامعات والمؤ العلمية والتكنولوجية، داخل وخارج اسرائيل.

٣ ـ التعاون العلمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة، وبعض المصادر الغر الأخرى ذات المعرفة النووية.

٤ ـ توفير المواد النووية والوقود النووي (اليورانيوم والبلوتونيوم) ، واعداد وسا الحمل اللازمة: (الصواريخ ، والطائرات ، والمدفعية ، وخلافه) .

تتعدد الآراء والاجتهادات بشأن حجم الأسلحة النووية لدى اسرائيل، ولكـ احدى التقديرات تشير الى حيازة اسرائيل (١٣) قنبلة مجمّعة ومخزنة وجاه للاستخدام (مجلة تايم) ، وأشارت تقديرات ثانية الى أن اسرائيل تمتلك من (١٠ ـ ٢٠) قنبلة ذرية جاهزة للاستخدام (جريدة نيويورك تايمز) . بينما كان أهم التقديرات هو ما كشفت عنه صحيفة صنداي تايمز في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩ على لسان الفني الاسرائيلي مردخاي فانونو الذي عمل بمفاعل ديمونا لمدة سنوات، ودعم معلوماته بـ (٦٠) صورة من داخل المفاعل . إذ أشار الى امتلاك اسرائيل مخزوناً من القنابل النووية يتراوح بين (١٥٠ ـ ٢٠٠) قنبلة انشطارية أص حجماً واشد تأثيراً من قنبلتي هيروشيما وناجازاكي، علاوة على انتاجها لـ النيترون والقنابل الهيدروجينية. وقد أكد عدد من الخبراء النوويين البريطا صحة ما ورد على لسان فانونو في هذا الشأن.

وتتبع اسرائيل استراتيجية «الغموض النووي»، بمعنى أنها لا تؤكد ولا تن امتلاكها للقدرات النووية العسكرية، وتسعى في الوقت نفسه الى منع امتلاك أطراف أخرى في الشرق الأوسط لمثل هذ القدرات. كما تعتبر اسرائيل الأسلحة بمثابة «الملاذ الأخير» لحماية كيانها في مواجهة هجوم عسكري غير تقليدي واسع النطاق يهدد كيانها كدولة، وان كان عدد الرؤوس النووية التي تمت اسرائيل ينتقل بوظيفة القدرات النووية: من كونها «الملاذ الأخير» إلى كونها لسياسة اسرائيل الخارجية، تستخدمها عند اللزوم لتحقيق أهداف هذه السياسة

وهناك نظريتان بخصوص كيفية استخدام اسرائيل أسلحتها النووية. الأولى «الرد الجسيم» وتعتمد أساساً على أسلحة نووية استراتيجية كبيرة العي (استراتيجية الردع). والثانية: «الرد المرن» وتعتمد أساساً على الأسلحة التي التكتيكية صغيرة العيار (القتال الفعلي)، إلا أن احدى الخصائص الرئيس لاستراتيجية «الردع والاستخدام النووي» هو أن الدولة التي تتبعها سنوات

إن الحرب - بأحد خيارين : إما الشلل التام ، أو قبول تنفيذ استراتيجية الرد الحسم بالشكل الذي يؤدي الى التدمير الشامل لكلا الطرفين.

ويمكن ان تنشأ حالة التوازن بين طرفي الصراع ، وذلك في حالة «الوفرة النووية» . وهي الحالة التي يمتلك فيها كل طرف القدرة على إيقاع الجزاء النووي بالطرف الآخر . وفي هذه الحالة تنشأ حالة من السكون ويتردد كلاهما في بدء الحرب . وفي حالة حدوث «حالة التوازن» نتيجة للوفرة النووية، فان ذلك سوف يؤدي الى امتلاك كل طرف للقدرات النووية، مما يظهر للوجود حالة من «الردع المتبادل» ، ومما يفتح الباب لاستخدام القوات التقليدية في الحروب، ويهدد بخلق موقف يدعو احد الأطراف إلى اتباع استراتيجية «الحرب الوقائية» ، وهي استراتيجية هجومية ينشأ عن سوء استخدامها موقفٌ اقليمي ودولي غاية في الخطورة.

وقد سبّب ظهور الأسلحة النووية، والتقدم التكنولوجي في الأسلحة التقليدية، تصعيداً خطيراً لقوة النيران. فمع ظهور الأسلحة النووية التكتيكية أصبحت «القوة النيرانية» التكتيكية وحدها قادرة على تحقيق أهداف «المناورة» وحسم المعركة، وبذا سمحت للتكنولوجيا ، بتفضيل قوة النيران على المناورة، كما تغير شكل المناورة نتيجة استخدام الأسلحة النووية التكتيكية. وبذا تؤثر احتمالات استخدام الأسلحة النووية في مبادئ الحرب، حيث يبرز تأثيرها في المناورة والنيران وفي الاستعداد القتالي والكفاءة القتالية. كما تؤثر - بالتالي - في فكرة تأمين القوات، وفي عمليات الحشد والانتشار، وأيضاً في المرونة والقدرة على المناورة، وفي نظم التسليح المتوفرة بالطلوبة، وفي التنظيم وأساليب القتال ، وفي اساليب التخطيط وإدارة العمليات الدفاعية الاستراتيجية والعمليات الهجومية الاستراتيجية. وكلها تؤدي إلى بروز تهديدات ومخاطر وتحديات للأمن القومي العربي، ويعتبر أسلوب مواجهة كل ذلك موضوعاً آخر للحديث .

دخول اسرائيل عصر الفضاء

يرى خبراء الاستراتيجية أن الفضاء الخارجي سيكون عامل الحسم في المعارك المقبلة، فقد اصبحت الاعتبارات الجغرافية المعروفة مثل: الأرض والأحوال الجوية السالفة، التي لعبت دوراً هاماً في الحروب الماضية، عديمة الأهمية في عصر الفضاء، وقد بدا عصر الفضاء بانطلاق أول قمر صناعي في العالم «سبوتنيك -١»

السوفييتي بتاريخ ٤ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٧، ومنذ ذلك الوقت
الفضاء تلوح في الأفق التكنولوجي،، وبدأ التفكير في اعداد مسرح العمليات
بالفضاء الخارجي بغرض نقل مسرح العمليات: من الأرض الى الفضاء
واعتبار هذا المسرح ميداناً للمستقبل الاستراتيجي ، واكثر الميادين
عمليات عسكرية على نطاق واسع ، وذلك بضرب الأهداف التي على سطح
من قواعد ومنصات اطلاق فضائية .

وقد بدأت اسرائيل الاهتمام بالنشاط الفضائي منذ عام ١٩٦٠،
الدراسات الخاصة بأبحاث الفضاء في الجامعات ومعاهد الأبحاث،
انشئ معهد لأبحاث الفضاء بجامعة تل أبيب ، ثم أصبح معهداً
بعلوم الفلك والفيزياء ، وفي عام ١٩٨٣ تأسست وكالة الفضاء
وزارة العلوم ، وكان على رأس أهدافها : وضع أسس لبرنامج الفضاء
وتنسيق الأنشطة القومية المتعلقة بالفضاء وكذا أبحاث الفضاء،
الخاصة بتطوير وانتاج الأجهزة والمعدات الفضائية ، وتوثيق الصلة
المنظمات والهيئات المناظرة في الخارج .

واهم مراكز الأبحاث الإسرائيلية الخاصة بمجال الفضاء هي :

١ ـ جامعة تل أبيب

وبها الأقسام الخاصة بأبحاث الفضاء ، والتي تشمل : قسم الجيوفيزيا
الفلك ، وقسم الفيزياء وعلم الفلك وهو مسؤول عن تشغيل المرصد
منسبية رامون، وكلية الهندسة وبها فريق من العلماء لمعالجة الصور
الصناعية، وكلية الطب التي تجري بها أبحاث واختبارات خاصة بتأثير
على الكائنات الحية لتطبيقها في سفن الفضاء .

٢ ـ معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا

حيث تتم الأبحاث الخاصة بالفضاء في معهد أبحاث الفضاء ، وكلية
الفضائية التي تعمل على تطوير اختصاصها .

٣ ـ الجامعة العبرية

وتتم الأبحاث الخاصة بالفضاء في معهد الفيزياء ، وقسم
بالظواهر الجوية .

٤. معهد فيتسمان للعلوم في رحوفوت

يتم الأبحاث الخاصة بالفضاء في قسم الكيمياء العضوية ، وقسم الطبيعة النووية . وتتم في قسم الطبيعة النووية الأبحاث الدقيقة الخاصة بالكواكب والمجرات . ويوضع تحت تصرف القسم بعض المراكز العلمية مثل : محطة الاتصالات بالأقمار الصناعية الموجودة في وادي الاه، ومرصد القمر الصناعي في رحبوزا الذي يعمل باشعة الليزر ويتعاون مع وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ، والرصد اللاسلكي بالقرب من حيفا ، والمركز الشامل للإعداد والمراقبة التكنولوجية.

إضافة إلى ذلك ، ففي اسرائيل قاعدة تكنولوجية وصناعية للمشروعات الفضائية، تدخل ضمنها مؤسسات ومصانع مثل المصانع التابعة للصناعات الجوية .

وقد بني برنامج الفضاء الإسرائيلي على استراتيجية محددة ومدروسة ، ذات أهداف اربعة :

الهدف الأول :

إقناع الولايات المتحدة والعالم بأن اسرائيل ، وإن كانت دولة صغيرة، تمتلك من التقنيات والعلوم ما يجعلها شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه. وبالفعل ، ففي ١٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٨ اصبحت اسرائيل أول دولة في المنطقة تقوم بإطلاق أقمار صناعية بقدرات اطلاق ذاتية ، وبهدف اكتساب خبرة صناعية في مجال الفضاء الخارجي .

الهدف الثاني :

توثيق التعاون العلمي مع الولايات المتحدة، ومشاركتها لتطوير بعض برامج الفضاء والطيران، مما يتيح لها الحصول على أسرار هذه الصناعة. وبالفعل ، تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الاسرائيلي بتاريخ ٢٣ ابريل (نيسان) ١٩٨٨، التي تسمح لاسرائيل بالمشاركة في المجالات العلمية والتكنولوجية ومن بينها الفضاء، بعد ان اشتركت اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية في مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم) في عام ١٩٨٥ .

الهدف الثالث :

تطوير قدراتها الفضائية الذاتية المستقبلية، بما تعنيه من قدرات عسكرية على الشرق الأدنى المتوسط ، ويمكّنها ذلك من الاستقلال عن الولايات المتحدة تدريجياً في زمن

قريب نسبياً، وبالفعل فقد نجحت اسرائيل في اطلاق وتطوير اقمار استطلاع خاصة بها.

الهدف الرابع :

تحقيق السيادة التكنولوجية في الفضاء في الشرق الأوسط، بحيث تصبح بالتالي المستفيدة الأولى من الفرص التجارية التي تظهر في هذا المجال بعد التوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة. وقد دعم هذا الهدف تفرد اسرائيل بانشاء شبكة الدفاع بالصواريخ، أي الدفاع بالصواريخ ضد الصواريخ البالستية، وهو ما سيرد ذكره فيما بعد.

وفي اطار هذا البرنامج، أطلقت اسرائيل القمر الصناعي الأول «افق - ١»، وهو قمر تجريبي يهدف أساساً إلى إظهار قدرة اسرائيل على غزو الفضاء، واكتساب خبرة في مجال الإطلاق الفضائي والاتصال والتحكم. وأطلق القمر الصناعي الثاني «افق - ٢» في ٢ ابريل (نيسان) ١٩٩٠ بمواصفات القمر الأول نفسها مع تطوير بعض أجهزة التجارب العلمية والاتصال. ثم أطلق القمر الصناعي الثالث «افق - ٣» في ٥ مايو (ايار) ١٩٩٥ على متن الصاروخ الاسرائيلي «شافيت»، الذي اضيفت له مرحلة مدارية ثالثة ليضع القمر الصناعي على ارتفاع يبعد ما بين ٣٠٠ - ٨٠٠ كم عن سطح الأرض، وبعمر افتراضي مدته عام. وفي ١٦ مايو (ايار) ١٩٩٦ اطلقت اسرائيل قمرا للاتصالات والبث باسم «عاموس» على متن الصاروخ «اريان» الفرنسي.

ولدخول اسرائيل في مجال الفضاء نتائج استراتيجية وعسكرية عديدة، أهمها سهولة الحصول على المعلومات حيث إن الفضاء مفتوح للجميع، وتوفير إنذار فضائي سريع ضد الصواريخ البالستية المطلقة نحوها، ورفع كفاءة وقدرة المخابرات الاستراتيجية والقيادة والسيطرة الاستراتيجية على القوات، وسهولة انشاء شبكة الدفاع بالصواريخ التي تعتبر الأقمار الصناعية مكوناً اساسياً فيها. ويضاعف من نتائج هذه التسهيلات الاسرائيلية الجديدة تخلف الدول العربية حتى الآن في رسم سياسة موحدة لغزو الفضاء وتصنيع واطلاق اقمار صناعية عربية.

المنظومة الاسرائيلية للدفاع بالصواريخ

اعتبرت اسرائيل أن القوة العسكرية - بكل مقوماتها ومستوياتها - هي الأساس الوحيد لاستمرار بقائها، لذلك عملت على تطوير قدرتها العسكرية التقليدية في

اطار عقيدة هجومية، ثم تحولت ـ منذ فترة مبكرة من انشائها ـ الى امتلاك السلاح النووي لتحقيق قدرة نووية . تضمن بها استمرار حصولها على قدرات عسكرية متفردة. وفي هذا السياق، طوّرت اسرائيل قواتها الهجومية الاستراتيجية دون أن يكون ذلك على حساب تطوير قواتها الدفاعية الاستراتيجية، حيث وفرة قدرات الدفاع اللازمة عن الدولة.

وتهدف اسرائيل من تملكها للأسلحة النووية إلى حيازة قدرة متفوقة لتحقيق الردع بأوسع معانيه ولأطول فترة زمنية ممكنة، واجهاض اية محاولات من قبل الأطراف الأخرى في المنطقة لامتلاك قدرة مكافئة، والإقلال من الاعتماد قدر الإمكان على الولايات المتحدة بانشاء قوة الردع النووية الاسرائيلية المستقلة.

وتحت مظلة هذه القدرة النووية المتفردة، بدأت اسرائيل الدخول إلى بعد استراتيجي جديد . يتمثل حالياً في برنامج الدفاع بالصواريخ الذي تقوم به في الوقت الراهن. وفي اطار هاتين القدرتين ـ النووية والفضائية ـ تسعى اسرائيل إلى تحقيق استراتيجية الردع عن طريق «التهديد» للتأثير في مواقف الأطراف في المنطقة للتسليم بالمطالب الاسرائيلية، و «الإقناع» باستخدام الوسائل المادية والمعنوية كافة لترسيخ التفوق الاسرائيلي . ثم «التنفيذ» بفرض مواقف جديدة متغيرة في المنطقة لتحقيق الأهداف الاسرائيلية، وفي اطار ذلك تستخدم التأثير النفسي بشكل شامل متزايد كإحدى الدعامات الأساسية التي تتم وفقاً لها استراتيجية الردع .

وفي إطار القدرة الثانية، وهي مجال الفضاء والدفاع بالصواريخ عن الدولة، جاء اشتراك اسرائيل ـ منذ عام ١٩٨٥ ـ في أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية. وقد برز هذا الاشتراك ليطرح، من جديد وبقوة، ضرورة الوعي بماهية وعواقب مرحلة جديدة من مراحل تطور تكنولوجيا التسلح الاسرائيلي، وعلاقتها بالاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، ثم انعكاس ذلك ومدلولاته على أمن المنطقة، كما يمثل هذا الاشتراك الحلقة الراهنة من حلقات تطور التفاعل بين التكنولوجيا والاستراتيجية الاسرائيلية، تحت غطاء نووي تتفرد به إسرائيل في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يؤثر بالضرورة في التفاعل بين الأطراف الإقليمية المعنية، ومدلولاته على حالة توازن القوى العسكرية في المنطقة، وتطور هذه الحالة في ظل تطور القدرات والاستراتيجيات العسكرية لاسرائيل . ولا شك أن انعكاس ذلك كله سيؤثر في توجهات وسلوك اسرائيل المستقبلي في المنطقة، وفي طبيعة ودرجة مصادر السباق على التسلح لأطراف أخرى، تسعى لتحقيق أمنها القومي في مواجهة مثل هذا التفوق الساحق لاسرائيل، ثم في توازن القوى العسكرية واستراتيجيات المواجهة العسكرية.

وينطلق التوجه العام لاشتراك اسرائيل في مثل هذه الأبحاث العلمية والتكنولوجية المتقدمة، لتحقيق أهداف عسكرية - وايضاً سياسية - يمكن حصر اهمها في الآتي :

١ - يوفر هذ الاشتراك لاسرائيل فرصة ذهبية لنقلة تكنولوجية هائلة في كثير من المجالات الحيوية مثل : الإلكترونيات، والحاسبات، والاتصالات، واشعة الليزر، والطاقة، والمواد، والصواريخ..الخ .

٢ - يمكّن هذا الاشتراك اسرائيل من بناء شبكة دفاعية دقيقة وبسيطة، في اطار دفاع شامل بالصواريخ تواجه الصواريخ البالستية ، التي تدّعي اسرائيل انتشارها بشكل مكثف لدى بعض دول المنطقة.

٣ - يؤدي هذا الاشتراك الى تطوير الأسلحة الاشعاعية، التي ما زالت في مرحلة التطوير في الولايات المتحدة، لتناسب وضع اسرائيل في مواجهة الصواريخ البالستية التكتيكية المتوسطة وقصيرة المدى .

٤ - إنشاء نظام دفاعي - هجومي- حديث ، تدعمه نظم دفاع كونية للولايات المتحدة في الفضاء الخارجي، لتوفير أقصى أبعاد الأمن الشامل والمطلق لاسرائيل. وهو ما يُبنى عليه بالفعل برنامج الدفاع بالصواريخ الاسرائيلي.

٥ - توفير أقمار صناعية متعددة المهام، تبني عليها اسرائيل امكانيات الإنذار المبكر والاستطلاع والتجسس والتصنُّت على الاتصالات. اضافة لتوفير عناصر تكنولوجية متقدمة تعاون بشكل مباشر في القيادة الاستراتيجية للقوات.

٦ - تطوير بنية أساسية للبحث العلمي والتطوير والإنتاج الحربي، تمكّن اسرائيل من استمرار الاحتفاظ بتفوق نوعي في نظم الأسلحة والمعدات، وتسمح للجيش الإسرائيلي بالدفاع في ظروف انقطاع المصادر الخارجية . الأمر الذي يؤثر في تعميق عنصر المفاجأة بتطوير أسلحة جديدة.

٧ - ظهور مغزى جديد للفجوة التكنولوجية بين اسرائيل وباقي أطراف المنطقة مع مرحلة جديدة من سباق التسلح، ومع معطيات علمية وتكنولوجية جديدة.

ودخول اسرائيل الى مرحلة جديدة من التسلح (الفضاء) ، سوف يؤثر في البناء الحالي لوسائل الدفاع والهجوم، حيث من المحتمل أن تمتلك اسرائيل العديد من الأسلحة الموجهة عن بعد ذات القواعد الأرضية أو المحمولة جواً أو في الفضاء، مما يزيد من «قدراتها الهجومية الاستراتيجية». كما سوف يؤدي نجاح اسرائيل - في برنامجها للدفاع بالصواريخ - الى إدخال أسلحة دفاعية جديدة في حلبة سباق

تسلح لأول مرة، والى تدعيم نظمها للإنذار والمراقبة والتجسس والاستطلاع عبر الأقمار الصناعية، مما يزيد من «قدرات اسرائيل الدفاعية الاستراتيجية». ولذلك كان نتائج مؤثرة في باقي الأطراف في المنطقة : تزيد الخلل العسكري والاستراتيجي، وتنذر ببدء سباق تسلح جديد سوف يدخل هذه المرة مناطق خطرة للغاية.

وقد تطور الفكر الاستراتيجي - والنووي والفضائي - لاسرائيل على مدى الزمن جراء ثلاثة اسباب رئيسية تعتبر مسؤولة عن معظم التغيير، كما سوف يستمر تأثيرها في اية متغيرات جديدة في المستقبل، وهذه الأسباب هي :

السبب الأول ، والأكثر اهمية، هو التغير في «التوازن التقليدي» ، الذي نشأ نتيجة للبناء العسكري التقليدي المستمر في المنطقة، ورغبة اسرائيل في بقاء التوازن لصالحها عن طريق تطوير قدرتها النووية، والانتقال الى الوسط الفضائي والدفاع المضاد للصواريخ الذي يمثل نقلة تكنولوجية تعجز باقي الأطراف عن اللحاق بها ، على الأقل في الفترة الحالية.

السبب الثاني ، هو التقدم التكنولوجي في اسرائيل، الذي استمد دفعة قوية جديدة نتيجة للتعاون العلمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة، وادى الى امتداد التأثير التقليدي والنووي والصاروخي لاسرائيل في اراضي الأطراف الأخرى. وفي هذا الإطار تستمر اسرائيل في تعميق الفجوة التكنولوجية بينها وبين بقية أطراف المنطقة، في ظل مرحلة جديدة من سباق التسلح، ومعطيات علمية وتكنولوجية جديدة.

السبب الثالث والأخير، هو ازدياد اعتقاد اسرائيل بضرورة تفردها في المجالين: النووي ثم الفضائي حفاظاً على أمنها، لوقوعها في إطار مناخ عدائي مجاور من وجهة نظرها. كما تعتقد ان هاتين الأداتين - النووية والفضائية - هما الضامنتان لاستمرار السلام في المنطقة في المستقبل.

وتتمثل قناعة اسرائيل النهائية بخصوص الدفاع الاستراتيجي - خلافاً لما هو في الولايات المتحدة - في الا يقام هذا الدفاع على حساب قضايا الهجوم الاستراتيجي، وانما دعماً له. وانه حتى بعد توفر امكانية بناء دفاعات استراتيجية فعّالة، فسوف تستمر عمليات الهجوم الاستراتيجي في لعب دور حاسم في إطار الاستراتيجية العسكرية لاسرائيل وذلك بالتهديد «بالتصعيد النووي» مع الاستمرار في استخدام الهجوم الاستراتيجي كنقطة نهائية للردع، وبذا تظل الحاجة ماسّة الى قوات هجومية استراتيجية لتوفير هذا الردع .

وتوسُّس فكرة إنشاء الدفاع الاستراتيجي على فكرة «الدفاع التفضيلي» الطبقات»، وتفرض هذه الفكرة ضرورة اعتراض الصواريخ المهاجمة المختلفة: القصيرة ، والمتوسطة ، والبعيدة ، ولكل منها أساليبه ووسائله .

وتضاعف فكرة «الدفاع التفضيلي» مشاكلَ القوة المهاجمة، وذلك عن طريق الدفاع حول «بعض» الأهداف المحتمل مهاجمتها، وليس «كلها»، وهنا يتم بعض الأهداف الاستراتيجية فقط، مع تغير حالة الدفاع عن هذه الأهداف مدافَع عنها وغير مدافع عنها . وفي هذه الحالة ، يضطر المخطط الاستراتيجي للخصم إلى تخطيط تدمير الأهداف الاستراتيجية كافة كما لو كان مدافعاً عنها وبذا تصبح عملية التخطيط اكثر صعوبة .

والمكوّنات المحتملة للنظام الدفاعي «متعدد الطبقات» كثيرة، وتتضمن قتال بالليزر، وأسلحة طاقة موجهة ، وغير ذلك من أجزاء النظام، كما النظام الدفاعي متعدد الطبقات منصات اطلاق وصواريخ أرضية، كما توضع المستشعرات التي تقوم باكتشاف الهجمات الصاروخية إما على الأرض أو المجال الجوي، أو في الفضاء. وينطبق ذلك أيضاً على أجهزة نظم المعلومات التي تقوم بتصنيف وتحليل وتقويم المعلومات التي يتم تجميعها . وقد تكون المستشعرات المستخدمة رادارية، أو بصرية، أو أشعة تحت الحمراء (مكتشفات الحرارية).

وبهذا، تصبح اسرائيل هي صاحبة المبادرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط تقوم بإدخال الفضاء ضمن المجال العسكري، وتكون أول دولة في المنطقة نظاماً استراتيجياً للدفاع بالصواريخ .

وفي مجال التطبيق يجب على اسرائيل تطوير منظومة للدفاع بالصواريخ قادرة على : اعتراض الصواريخ البالستية على مسافات أبعد حتى تقع الصواريخ البالستية خارج أراضي اسرائيل، وعلى «ارتفاعات اكبر» حتى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي قد تحملها في الجو، وبقدر اكبر من على الإصابة» لتقليل أعداد الصواريخ المخترقة الى أدنى حد ممكن. بالضرورة الى البحث عن صاروخ أسرع من الباتريوت، وعن رادار ذي مجال أوسع وعن قدرة لإطلاق أعداد اكبر من الصواريخ ضد الصواريخ المهاجمة. الدفاع من «دفاع نقطة» توفره الصواريخ الباتريوت، الى «دفاع منطقة» الصواريخ الأرو «حيتس» التي تم اختيارها .

وبناء على الأسس السابقة، فقد حددت اسرائيل ملامح منظومة

بالصواريخ. وفي هذا الاطار، سعت لتحسين دفاعاتها السلبية، وزيادة قدراتها الهجومية، واقامة نظم دفاعاتها ضد الصواريخ البالستية التكتيكية. وفي الوقت نفسه، سعت إلى تفاهم أشمل مع الولايات المتحدة لضمان الدعم الأمريكي في الأزمات المستقبلية، وناقشت احتمالات ضبط التسلح لتحسين المناخ الاستراتيجي لاسرائيل.

وبناء على هذه العناصر والاعتبارات الخمسة، انشأت اسرائيل نظام الصاروخ الأمريكي «ارو» المضاد للصواريخ، الذي أطلقت عليه اسم «حيتس»، وقد تم تطوير الصاروخ في اطار الجهود الأمريكية ـ الاسرائيلية المشتركة، وفي اطار مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية. وقامت الدولتان بتوقيع مذكرة تفاهم في مايو (ايار) ١٩٨٦، تبعها اتفاقات أخرى أهمها اتفاق عام ١٩٩٠ لتسهيل الاشتراك الرسمي لاسرائيل في برامج الفضاء الأمريكية.

وقد تبلور الشكل النهائي للمنظومة الاسرائيلية للدفاع بالصواريخ، عبر ثلاث طبقات من الدفاع بالصواريخ: الصاروخ «الارو ـ حيتس»، لتوفير دفاع بالمنطقة، والتعامل مع الأهداف على ارتفاع يتراوح بين (٢٠ ـ ٤٠) كم، والصاروخ «باتريوت -٢» المعدل، للتعامل مع الأهداف على ارتفاع يصل (٢٠) كم. ثم النظم الجديدة للصواريخ، والمدفع فائق السرعة، لتوفير دفاع منخفض على ارتفاع يتراوح بين (١٠ ـ ٢٠) كم، وبعد هذه الطبقات الثلاث من الصواريخ، وبخصوص الارتفاعات التي تقل عن (١٠) كم، تبدأ مسؤولية وسائل الدفاع الجوي التقليدية بكل مستوياتها.

وتوجد مكونات منظومة الدفاع بالصواريخ على الأرض، وفي الجو، وفي الفضاء، وتعتبر هذه المنظومة بكل مكوناتها (نظام الصواريخ، ونظم القيادة والتوجيه، ورادار الإنذار المبكر، ورادار السيطرة على النيران، والأقمار الصناعية، والمستشعرات، والأسلحة الاشعاعية، وخلافه) هي الاستخدام العسكري الأول للفضاء في منطقة الشرق الأوسط، وهو الاستخدام الذي تتفرد به اسرائيل، والذي يزيد من الخلل في الميزان العسكري والاستراتيجي بين اسرائيل والأطراف الأخرى في المنطقة.

مضاعفات قوة اسرائيل العسكرية (التقليدية/النووية)

يعتبر دعم الولايات المتحدة: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً لاسرائيل، وبجميع انواع ومستويات نظم التسليح، هو المضاعف الأول والأكبر لقوة

اسـرائيل العسكرية، ومما يعطي الدعم الأمـريكي لاسـرائيل اهميته كون الولايات المتحدة هي صاحبة النفوذ الخارجي الوحيد المؤثر في منطقة الشرق الأوسط وكونها مانحة ضمانات الأمن لأطراف المنطقة، الأمر الذي ترتب عليه عدة نتائج هامة ، منها الاتي :

١ ـ توحُّد الجهة المانحة لضمانات الأمن، مما يترتب عليه زيادة نفوذها في المنطقة.

٢ ـ تحديد معايير قياس هذه الضمانات بواسطة الولايات المتحدة لصالح الأطراف التي تريدها وتؤيدها في الشرق الأوسط.

٣ ـ تحديد موازين القوى : الميزان العسكري ، والميزان الاستراتيجي بشكل عام طبقاً للرؤية الأمريكية، التي عادة ما تميل لجانب اسرائيل.

٤ ـ الاحتفاظ بتوازن اقليمي مناسب للمصالح الأمريكية، وذلك ببناء توازن للقوى في صالح حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، وخلق قوة إقليمية كبرى (إسرائيل) في الشرق الأوسط للسيطرة عليه، وتحقيق مصالح الولايات المتحدة.

٥ ـ التجاوز عن قوة اسرائيل النووية ـ بل ودعمها ـ رغم اتباعها سياسة منع الانتشار النووي في العالم ، تحت شعار «التوازن بين الحاجة لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل من ناحية، والاحتياجات الأمنية لبعض دول المنطقة، التي تفتقد إلى امتلاكها للسلاح النووي يمثل ضمانة لأمنها من ناحية أخرى، ومعاونة اسرائيل على بناء شبكة الدفاع بالصواريخ ، التي تعد أول مستخدم عسكري للفضاء في الشرق الأوسط.

وقد أدت مثل هذه النتائج وغيرها إلى تحيز الموقف: السياسي والاقتصادي والاستراتيجي والعسكري لاسرائيل، الأمر الذي يوفر لمتخذ القرار الإسرائيلي حرية الحركة السياسية والاستراتيجية والعسكرية، المدعومة بالنفوذ الأمريكي. وتبعة لاختلال معايير الضمانات الامنية، وما يترتب على ذلك من اختلال في الميزان العسكري، فقد نشأ موقف يؤدي بمتخذ القرار الإسرائيلي الى سرعة التهديد باستخدام القوة العسكرية، واستخدامها بالفعل في بعض الأحيان. وأسفر ذلك كله عن الدور الأمريكي المتزايد كفاعل رئيس في التطورات التي تشهدها المنطقة العربية، وفي غير صالح المنطقة ولصالح اسرائيل في معظم الأحيان، حيث بلغت العلاقة الأمريكية الاسرائيلية شكل من أشكال التحالف الرسمي والضمني، لا تتمتع به أطراف أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

ويستخلص من ذلك خصوصية الاهتمام الأمريكي باسرائيل مقارنة باهتمامها
بالأطراف اخرى في المنطقة. وان امن وقوة اسرائيل يمثلان مصلحة أمريكية قوية
بمنطقة في الشرق الأوسط. تتعدى اهتمامها بالبترول الذي تسيطر عليه بالفعل.
وتركز الولايات المتحدة في ذلك على ضمان التفوق النوعي العسكري: التقليدي
والنووي لاسرائيل. والاحتفاظ بوجود عسكري امريكي دائم ومكثف في الشرق
الأوسط خاصة في منطقة الخليج . ومحاولة إقامة نظام للأمن التعاوني تدعمه
الولايات المتحدة في المنطقة. وتتعامل به اسرائيل اقتصادياً مع الأطراف العربية دون
الوصول الحتمي الى ما تعتبره هذه الأطراف سلاماً عادلاً وشاملاً في الشرق
الأوسط .

وبذا تعتبر الولايات المتحدة أن أمن إسرائيل هو العامل الفاعل الوحيد في إقامة
معادلة توازن القوى ـ والتوازن العسكري ـ في المنطقة . وتاتي بعد ذلك مصالح باقي
الأطراف. وهو ما يعرف حالياً بعملية «ضبط الأمن». وبذا فان قوة إسرائيل
العسكرية ـ وفي المركز منها ترسانتها النووية من وجهة نظر الولايات المتحدة ـ هي
الضامن الأكيد لاستقرار واستمرار السلام في المنطقة في مرحلة ما بعد التوصل
للتسوية السياسية في المنطقة. ومن هنا ياتي تاكيد استمرار التفوق النوعي
العسكري لاسرائيل على لسان العديد من المسؤولين الأمريكيين، وها هنا يتبدّى
توجه الولايات المتحدة. خلال المرحلة الحالية التي يعاد فيها صياغة وتشكيل الشرق
الأوسط. إلى ضرورة تبوُّؤ اسرائيل وضع الدولة الإقليمية الكبرى، وإلى ضرورة
تدعيمها بعدة تحالفات دفاعية وامنية لتحقيق هذا الأمر، وقد جاء تحالف اسرائيل
مع تركيا ـ بمباركة ودعم ومشاركة امريكية كباكورة لمثل هذه التحالفات.

لم تعد الولايات المتحدة في حاجة الى أن تنظر إلى المنطقة من منظور عالمي
تنافسي، بل من جهة تاثير المنطقة في مصالحها ، لا المصالح العالمية. ومن هنا
حرصت الولايات المتحدة على إحباط الجهود العربية لإخضاع النشاط النووي
الاسرائيلي لأي نوع من الإشراف الدولي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معاهدة
منع انتشار السلاح النووي . اخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وباقي اسلحة الدمار
الشامل الأخرى) وفي الوقت نفسه، تتميز العلاقات الامريكية ـ العربية الحالية بعدم
قدرة الدول العربية على التحكم في مستوى هذه العلاقات ، أو تحديد مدتها
الزمنية . أو النتائج المرجوة من ورائها، لأن التحالف القائم حالياً هو «تحالف مفتوح»
تملك مفاتيحه الولايات المتحدة وحدها، وبذا فان العلاقات التاريخية والوثيقة بين
الولايات المتحدة واسرائيل، التي أدت الى زيادة الأمن الإسرائيلي بدرجة فائقة، تعود
في معظمها بالضرر على الأمن القومي العربي.

وفي هذا المناخ المواتي لاسرائيل، ومع تغيير خريطة العالم والقوى السياسية والاقتصادية فيه، في اطار ما يطلق عليه النظام العالمي الجديد، وعمليات التسوية السياسية في الشرق الأوسط، والتغيرات الداخلية المحلية لدول المنطقة، تسعى اسرائيل حالياً الى ارساء ثلاث ركائز ثابتة وحاكمة، على النحو الآتي:

١. ملء الفراغ السياسي الاستراتيجي

الذي توفره لها الولايات المتحدة، بالانسحاب التدريجي من منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي تاركة المنطقة للنفوذ الاسرائيلي، بينما تتركز الولايات المتحدة حالياً في منطقة الخليج. والأثر المباشر لذلك هو تقسيم قلب المنطقة العربية الى منطقتين فرعيتين، مما يضاعف من اشكالية الأمن العربي.

٢. الاحتكار الاستراتيجي للمنطقة

بكل ما يتطلبه ذلك من معان: سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعسكرية واستراتيجية.

٣. تعظيم مردود هذا الاحتكار، وخفض تكلفته الى ادنى حد

بكل ما يتطلبه ذلك من استخدام لكافة الأدوات المناسبة والممكنة: ذاتياً واقليمياً ودولياً وعالمياً. وفي هذ الاطار يتبدى المشروع الإقليمي الشرق اوسطي، الذي يقوم أساساً على فكرة قيام نظام للأمن التعاوني، تتعامل اسرائيل فيه اقتصادياً مع الاطراف العربية عبر قنوات ثنائية وثلاثية ومتعددة، وبذلك فانه ليس سوقاً مشتركة بالمعنى الاقتصادي المعروف.

وتتمثل الشكوك المثارة حول المشروع الاقليمي الشرق أوسطي في ناحيتين: الأولى: استخدامه كاداة لإحلال هيمنة اقتصادية وتكنولوجية وسياسية غير عربية محل هيمنة عسكرية سابقة وحالية أو بالتوازي معها، والتي تمارسها اسرائيل بدعم أمريكي غير محدد وغير مشروط. والثانية: احلال كيان جغرافي فضفاض، ونظام هلامي غير مفهوم للعرب، محل الكيان والهوية والنظام العربي شديد التحديد، وفي ذلك تفعيل للقوة العسكرية التقليدية والنووية لاسرائيل. وعلى أية حال، فان قيام المشروع الإقليمي الشرق اوسطي لن يحوّل المنطقة تلقائياً الى قوة اقتصادية إقليمية تجاه القوى العالمية الأخرى، لأن ذلك يتوقف على: انسجام الأطراف فيه واتخاذهم سياسات وقرارات مشتركة، وارتكاز ذلك على قاعدة راسخة من المصالح المشتركة لا المتناقضة، وهو ما لا يتوفر في الحالة العربية ـ الاسرائيلية.

وهنا يجب مراعاة عدم الخلط في أمور «التحدي الاستراتيجي» الحالي بين

١ـ جوهر التحدي (الوجود الاسرائيلي ، والفعل الاسرائيلي).

٢ـ وأحداثه (الضغوط الدولية ، التسوية السياسية، الإرادة العربية) .

٣ـ وآلياته (الجهود الامريكية ، القوة الإسرائيلية ، اطار مدريد، المنظمة الدولية، المحاولات الأوروبية).

٤ـ ومتغيراته (مواقف الحكومات الإسرائيلية المختلفة، المواقف والجهود العربية سلباً أو إيجاباً).

وتشكل هذه العناصر معادلة التحدي الاستراتيجي، كما تشكل الرؤية السياسية والاستراتيجية الضرورية واللازمة لمواجهة هذا التحدي. على الا تخلط الأمور بالشكل الذي يضيّعها . ويلاحَظ ضرورة أن تخدم المتغيرات والآليات العربية المختلفة التصدي لـ «أهداف الجوهر» . وان تشكل تفاصيل هذه الآليات أسلوب التصدي لأحداث وآليات ومتغيرات التحدي الاستراتيجي، الذي تتوسطه عناصر ومستويات القوة العسكرية الإسرائيلية . على أن يراعى في ذلك الدور الأمريكي الداعم للدولة اليهودية، والأهداف الأمريكية ـ الإسرائيلية في المنطقة، وأساليب العمل التي يتم وفقها التعامل مع مقتضيات تنفيذ عناصر هذا التحدي الاستراتيجي.

الخلاصة

مما لا شك فيه أن هناك مخاطر عسكرية إسرائيلية: تقليدية ونووية على الأمن القومي العربي، ولكن ما لا شك فيه أيضاً أن القوة العربية ـ رغم التفوق الإسرائيلي القومي ـ إذا ما أحسِن التخطيط لها واستخدامها، قادرة على التصدي لهذه المخاطر والتحديات، وذلك من زاويتين : الأولى هي استمرار البناء الاستراتيجي بكل أبعاده ـ للقوة العربية، والثانية هي استغلال جوانب ضعف الموقف الاسرائيلي لاكتشاف «الجيواستراتيجي» لاسرائيل .

ومن أهم المردودات الايجابية للموقف العربي، الانتقال من حالة الصراع المسلح (مؤقتاً) إلى حالة من الصراع الحضاري/الاقتصادي/ الثقافي ، الذي هو في صالح الأطراف العربية بكل المقاييس . والواجب على الاقتصاد العربي توفير حاجات البناء الاستراتيجي للقوة العربية المسلحة الآتية :

١ـ امتلاك قوات برية قادرة على الدفاع عن مصالح الأمن القومي العربي

وحمايتها، مع القدرة على الدفاع عن المنطقة العربية في الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة.

٢ ـ امتلاك قوة بحرية وقوة دفاع ساحلي قادرة على حماية الشواطئ العربية وخطوط الملاحة الحيوية في البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، إضافة للقدرة على تأمين الموانئ العربية.

٣ ـ امتلاك قوة جوية وقوة دفاع جوي قادرة على حماية المجال الجوي العربي ضد كل أنواع التهديدات.

٤ ـ بناء قوة ردع مناسبة ، تساوي أو توازي أو تكافئ ما يمتلكه الخصم ـ أو الخصوم المحتملون ـ من وسائل للردع .

وأن يتم ذلك كله في اطار ادراك جديد للمناخ الخارجي، واعادة تقويم طبيعة وتكلفة القوى الشاملة العربية، والتغيير في أسلوب استخدام القوة ، وأسلوب مواجهة التحالفات الإقليمية الجديدة .

والموقف العربي، حتى في اطار الظروف الراهنة، يتحرك تدرجياً بقوة نحو بناء القوة : سياسياً ، واقتصادياً ، وعسكرياً ، واستراتيجياً، في الوقت الذي تؤثر فيه ـ خاصة على المدى المتوسط والبعيد ـ المحددات المختلفة على معدل تنمية الموقف الاسرائيلي بالقدرة نفسها.

وعلينا في هذا الاطار ملاحظة الآتي :

١ ـ رغم اجراءات التسوية السياسية ، فان التوتر والصراع المسلح والحرب في احتمالات قائمة ، رغم كل الجهود وحسن النوايا والحسابات المختلفة، والطرف الاسرائيلي هو الطرف الفاعل في مثل هذا التصعيد.

٢ ـ ان الظروف الحالية ـ نظرياً على الأقل ـ لا تسمح بشن حرب شاملة، ولكنها قد تسمح بأنواع أخرى من الحروب.

٣ ـ ان استمرار اتباع «الدبلوماسية القهرية» وحل الصراع على أساس توازن القوة الحالي لا يعني سلاماً دائماً ، وانما سلاماً مفروضاً. وستظل احتمالات قيام الحرب على المديات المتوسطة والبعيدة قائمة.

٤ ـ في حالة ان تشن اسرائيل حرباً على احد الأطراف العربية، فان ذلك سينهي عملية السلام، وينبئ بتدهور الموقف السياسي والعسكري، ويبرز احتمالات بدء الصراع المسلح والحرب.

٤ ـ أن التحالف الاسرائيلي ـ التركي الحالي، هو من عوامل دفع المنطقة ـ في حالة تطوره وتطور اهدافه في فترات قادمة ـ الى التوتر وإحياء احتمالات بدء الصراع المسلح والحرب.

وفي كل الأحوال، فان الإرادة السياسية العربية، والقرار السياسي والتوجيه السياسي العربي، هو نقطة البدء الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي لمواجهة المخاطر والتحديات العسكرية الاسرائيلية التقليدية والنووية للأمن القومي العربي. ويسري ذلك على احتمالات بدء الصراع المسلح والحرب، كما يسري أيضاً على أعمال التعبئة الشاملة في السلم.



الأبعـاد الاقـتـصـادية للصـراع الـفـلـسـطـيـنـي ـ الإسـرائـيـلـي

د. هشام عورتاني

الأوضاع الاقتصادية قبل الاحتلال الإسرائيلي

تشكلت المناطق الفلسطينية، التي عرفت فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة، في أعقاب الحرب العربية ـ اليهودية الأولى خلال عامي ٤٧ - ١٩٤٨، ومن خلال معاهدات الهدنة التي تلتها في سنة ١٩٤٩. وتبلغ المساحة الأرضية للضفة نحو ٥٦٠٠ كيلو متر مربع، في حين تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٣ كيلو متراً مربعاً. وبذلك، يبلغ مجموع ما بقي من أرض فلسطين ـ تحت السيطرة العربية ـ نحو ٢٣٪ فقط من المساحة الإجمالية لفلسطين، وهو ما يعادل نصف المساحة التي كانت مخصصة للجانب الفلسطيني بموجب قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٨.

ومن المعروف أن المناطق التي تركت للفلسطينيين مع نهاية ١٩٤٩، وخاصة ما أصبح يعرف بالضفة الغربية ، هي من أفقر أجزاء فلسطين بالموارد الطبيعية، لذلك كان لهاتين المنطقتين ارتباطات اقتصادية وخدماتية قوية مع الأجزاء الأخرى من فلسطين ، خاصة المدن الساحلية الرئيسية، مثل يافا وحيفا، فقد كانت تلك المدن تشكل سوق العمل الرئيسي لكثير من أبناء المناطق الريفية ، بالإضافة إلى أنها كانت السوق الرئيسي لفائض منتجاتهم الزراعية والصناعية.

وقد نجم عن حرب ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة التي تلتها، انعكاسات بعيدة الأ
على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد انقطعت فجاة الارتباطات الاقتصادية
وخدمات البنية التحتية، التي كانت قائمة بين هاتين المنطقتين والأجزاء التي احتلها
اليهود وأقاموا عليها دولتهم. وبالرغم من الفقر النسبي للمناطق الفلسطينية المتبقية
إلا أنها اضطرت لاستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الذين فروا من المناطق
الفلسطينية الساحلية، ولا شك أن ذلك قد خلق ضغطاً هائلاً على الموارد
الاقتصادية الشحيحة، التي كانت في الضفة والقطاع، مما أدى إلى انخفاض حاد
في مستويات المعيشة في مطلع الخمسينات .

تطورت الأوضاع الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بصورة
مستقلة، خلال الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٦٧، وقد حققت الضفة الغربية نمواً اقتصادياً
بمعدلات مرتفعة خلال الخمسينات حتى سنة ١٩٦٦، بفعل التحويلات والمساعدات
الخارجية التي كانت تصل إلى الأردن بضفتيه خلال تلك الفترة. لكن، وبالرغم من
معدلات النمو العالية التي سادت طوال فترة الوحدة مع الأردن، إلا أن معدل دخل
الفرد في سنة ١٩٦٦ لم يزد عن ٢١٣ دولاراً (مقابل ٢٤٦ دولاراً في الضفة
الشرقية).

أما بالنسبة لقطاع غزة فقد تطورت أوضاعه الاقتصادية خلال فترة الحكم
المصري بمعدلات تقل كثيراً عما حدث في الضفة الغربية، كما أن تأثر القطاع
بموجات الهجرة كان أشد ، حيث تدفق عليه ضعفا عدد سكانه الأصليين ، وبالرغم
من بعض التحسن، الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية خلال الستينات، إلا أن
مستوى المعيشة في القطاع ظل أقل بكثير مما هو في الضفة ، حيث يقدر أن معدل
دخل الفرد في سنة ١٩٦٦ كان بحدود ١٠٨ دولارات .

أهداف السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة

اسفرت حرب ١٩٦٧ عن انعكاسات بعيدة الأثر في الأوضاع الاقتصادية في
المناطق الفلسطينية بعد وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي. ويلاحظ أن السلطات
الإسرائيلية لم تتبع، خلال السنة أو السنتين اللتين اعقبتا استيلاءها على الضفة
والقطاع، سياسة اقتصادية محددة المعالم، ربما لتغلب الاعتبارات العسكرية
والسياسية في تلك الفترة على الاعتبارات الاقتصادية.

ولكن بعد مرور سنوات قليلة على الاحتلال، جعلت السلطات الإسرائيلية تبدي

تماماً أكبر بالجوانب الاقتصادية المترتبة على قدرتها في ممارسة سيطرة شبه كاملة على المناطق المحتلة. ويتبين من تحليل سجل ممارسات سلطات الاحتلال أن سياستها الاقتصادية، كانت تستند إلى المنطلقات الاستراتيجية التالية :

١. الاستيلاء على أكبر نسبة من الأرض والموارد المائية، انسجاماً مع الهدف المركزي للحركة الصهيونية وهو: «استعادة» أرض إسرائيل الكاملة. لذلك كان من الطبيعي أن تجند سلطات الاحتلال ما لديها من أدوات الضغط الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف.

٢. تفريغ الأرض المحتلة من أكبر نسبة من سكانها العرب، لأن ذلك هو خطوة أساسية أخرى باتجاه اضفاء الطابع اليهودي على الدولة العبرية. وفي الوقت الذي أصبح فيه التهجير بالطرق القسرية أمراً غير مقبول دولياً وغير ممكن عملياً، أصبح اللجوء إلى وسائل بديلة لدفع الفلسطينيين للهجرة هو الاختيار الأسهل لتحقيق نفس الهدف، ولا شك أن كثيراً من الإجراءات الاقتصادية، التي اتخذت خلال سنوات الاحتلال كان يقف وراءها دوافع تهجيرية بدرجات مختلفة .

٣. تقزيم الفروع الاقتصادية المحلية، التي من شأنها أن تخلق قاعدة اقتصادية محلية قوية، مثل: الزراعة والصناعة. وعلى العكس من ذلك، فقد شجعت السلطة الإسرائيلية تطوير تلك الفروع الاقتصادية، التي تعمل على تحقيق الاندماج الطفيلي والتبعية الكاملة للاقتصاد الاسرائيلي .

٤. استغلال الموارد والفرص الاقتصادية التي نجمت عن الحرب، خاصة تحويل المناطق المحتلة إلى سوق محمية لصالح المنشآت الإسرائيلية، وكذلك استغلال الطاقة العاملة الرخيصة التي تتوفر بكثرة في المناطق المحتلة.

٥. استخدام السلطة المطلقة، التي تتمتع بها إدارة الحكم العسكري في المناطق المحتلة، بالنسبة للمصالح الاقتصادية للمواطنين العرب، وعلى نحو يساعد على تسهيل إدارة تلك المناطق بما ينسجم مع المصالح والسياسات الإسرائيلية.

٦. وبدون التعارض مع كل ما ذكر أعلاه، فلا شك أن سلطات الاحتلال كانت أيضاً معنية بخلق الظروف المواتية لرفع مستوى المعيشة في الضفة والقطاع، مع مراعاة أن يكون ذلك مستنداً لعلاقات تبعية مع اسرائيل. ولهذه السياسة، كما هو واضح، أهداف: أمنية، وإعلامية، واقتصادية عديدة.

يتضح من هذا التشخيص، لأهداف السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المن[اطق]
المحتلة، أن تلك السياسة اتخذت من نواح عديدة طابعاً كولونيالياً تقليدياً، [و]
هنالك فروقاً جوهرية مميزة للسياسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، تنبع [في]
الأساس من الهدف المركزي للحركة الصهيونية، الذي يتمثل في الاستيلاء على [الأرض التي]
تعتبره تلك الحركة أرض اسرائيل، ومحاولة التخلص من أكبر نسبة من الس[كان]
العرب المقيمين على تلك الأرض. ولقد سخّرت سلطات الاحتلال، خلال ثلاثة عق[ود]
تشكيلة انتقائية من القوانين : العثمانية والبريطانية والأردنية، وأصدرت [illegible]
الأوامر العسكرية من أجل توجيه النشاط الاقتصادي وقوى السوق بالاتجاهات [التي]
تحقق الأهداف المذكورة أعلاه .

التحولات الاقتصادية خلال فترة الاحتلال

حققت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال الأعوام ١٩٦٧ - ١٩٩٣ شوطاً كبيراً
باتجاه تحقيق الأهداف السالفة الذكر، وبالرغم من صعوبة الحصول على معطيات
إحصائية موثوقة، حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت خلال سنوات
الاحتلال، إلا أن الاحصاءات المتوفرة تكفي للدلالة على اتجاهات تلك التحولات
وحجمها .

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تمخضت عنها فترة الاحتلال بما يلي:

١ـ تمكنت إسرائيل من فرض سيطرتها الكاملة على نحو ٧٠٪ من مساحة الأرض
في الضفة الغربية و٥٠٪ من أرض قطاع غزة، وقد لجأت لتحقيق هذا الهدف
إلى وسائل عديدة منها : المصادرة والإغلاق ـ لأغراض «أمنية» ـ والشراء
والتزييف، كما أنها استغلت الغموض الذي يسود أشكال الملكية في كثير من
المناطق، للاستيلاء على الأرض بداعي أنها ملك «للدولة» .

٢ـ أحكمت السلطات الاسرائيلية سيطرتها على الموارد المائية في الضفة الغربية
وعملت على تقنين الاستهلاك المائي المحلي ضمن أضيق الحدود (١٠
ملايين متر مكعب) . وبالمقابل، عملت على استغلال الجزء الأكبر من المخزون
المائي المتجدد، بحيث تحصل على نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب من الموارد
المائية في الضفة الغربية، أي أكثر من ثلث الاستهلاك المائي الإجمالي .

٣ـ دفعت السلطات الإسرائيلية ـ بشتى الطرق ـ نحو ٥٠٠ الف فلسطيني إلى
الهجرة ، منذ وقوع الاحتلال في حزيران ١٩٦٧ وحتى بدء عملية السلام في

مطلع التسعينات، ويعادل ذلك حوالي ثلث عدد السكان كما كان يقدر حتى سنة ١٩٩٣. ويتكون «المهاجرون» بشكل رئيسي من خريجي الجامعات، الذين كانوا اقل شرائح القوى العاملة توافقاً مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل المحلي، كما تطورت تلك الاحتياجات خلال سنوات الاحتلال.

ولا شك ان تلك الهجرة قد تركت انعكاسات سلبية على المجتمع الفلسطيني، خاصة من النواحي السياسية والاقتصادية.

٣. فرضت إسرائيل علاقات تجارية غير متكافئة مع المناطق المحتلة، بحيث إنها سمحت بتدفق المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية بدون أية قيود، في حين فرضت قيوداً مشددة على دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية. فاصبحت المناطق المحتلة بذلك سوقاً رئيسية لإسرائيل، تستوعب سنوياً أكثر من مليار دولار من الصادرات الإسرائيلية، وهو ما يعادل نحو ١٠٪ من الصادرات الإسرائيلية الإجمالية. ونظراً للعلاقات غير المتكافئة بين الطرفين حققت إسرائيل فائضاً ضخماً في ميزانها التجاري مع المناطق الفلسطينية، بلغ اكثر من ٧٠٠ مليون دولار في نهاية الثمانينات، وقد تم تمويل هذ العجز الهائل، في ميزان المدفوعات الفلسطيني، من عوائد العمل في إسرائيل والتحويلات الواردة للمناطق المحتلة من الخارج.

٤. لقد نجحت إسرائيل في محاصرة القطاعات الاقتصادية الانتاجية المحلية، وخاصة الزراعية والصناعية منها، وعملت على تحجيم مساهمتها في الانتاج المحلي الإجمالي وحصتها من الأيدي العاملة. فبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، التي شهدتها المناطق المحتلة، إلا ان حصة الزراعة في الانتاج المحلي قد تراجعت إلى نحو نصف ما كانت عليه قبل الاحتلال (حالياً بحدود ١٥٪ في الضفة و١٠٪ في قطاع غزة). أما مساهمة الصناعة في الانتاج المحلي فقد ظلت على ما كانت عليه قبل الاحتلال، اي نحو ٨ - ١٠٪.

وبالرغم من التراجع النسبي في قطاعي الزراعة والصناعة، إلا انه يجب ملاحظة حدوث تطور ملموس في بعض جوانب هذين القطاعين، خاصة من حيث المستوى التكنولوجي والإنتاجي، فقد حصل - على سبيل المثال - تقدم كبير في فروع الزراعة المحمية التي ترتكز على الاستخدام المكثف للأرض والمياه، والتي تتخصص بشكل رئيسي في انتاج الخضار. وقد نجم عن هذا زيادة كبيرة في حجم الفائض من بعض المنتجات الزراعية الذي كان يسوق معظمه - حتى اواسط الثمانينات - إلى الأردن والأسواق العربية المجاورة، كما حدث تطور كبير في بعض الفروع

الصناعية، كالخياطة وصناعة الأحذية، ولكن من خلال ارتباطات تعاقدية غير متكافئة في الغالب مع المنشآت الاسرائيلية .

٦- بالرغم من التشوهات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة، التي نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، إلا انه يمكن ملاحظة أن الاقتصاد القومي للمناطق المحتلة قد نما بوتيرة عالية خلال سنوات السبعينات، زادت في معظم السنوات عن ١٠٪. وكما هو متوقع، فقد أسفر هذا النمو عن ارتفاع ملحوظ في مستويات المعيشة وفي معدلات الدخل، حيث وصل معدل دخل الفرد - في سنة ١٩٨٧ - نحو ٢٠٠٠ دولار في الضفة و ١٦٠٠ دولار في قطاع غزة. ومع أن من الواضح تماماً أن النمو الاقتصادي، الذي حصل، والتحسن الكبير في مستوى المعيشة الذي رافقه، لا يستند إلى قاعدة اقتصادية كلية حقيقية، إلا أن هذا التطور قد عمّق لدى جميع شرائح المجتمع الفلسطيني قيماً وتوجهات استهلاكية واضحة، تعكس على خياراتهم بالنسبة لأهداف السياسات الاقتصادية بعد التحرير، وعلى طبيعة العلاقات القائمة مع الدول الأخرى .

التحولات الاقتصادية في إطار اتفاقية اوسلو

أولت الاتفاقيات المرحلية، التي شكلت الأساس لانطلاقة عملية السلام في سنة ١٩٩٣، اهمية كبيرة للقضايا الاقتصادية، واعتبرتها ركناً أساسياً لمجمل العلاقات التي ستقوم بين الطرفين في إطار عملية السلام. ولقد تجلى ذلك منذ البداية في وثيقة إعلان المبادئ، حيث أسهبت ملاحق الاتفاقية في الحديث عن التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية والتنموية (ملحق رقم ٣)، وقد شمل التعاون المفترض مجالات : المياه والكهرباء والطاقة والتمويل والنقل والاتصالات والتجارة والصناعة والعمال والبيئة والإعلام.

ويتحدث نص الاتفاق عن المكتسبات الكبيرة، التي يمكن تحقيقها لصالح الطرفين في جميع المجالات المذكورة، خاصة الطرف الفلسطيني، ولكن الاتفاق يعطي - في الوقت نفسه - للطرف الاسرائيلي إمكانية استمرار التدخل في توجيه السياسات الفلسطينية بخصوص جميع المجالات المذكورة، طبعاً بحسب مقتضيات المصالح الإسرائيلية .

ويكشف الملحق الرابع لاتفاقية إعلان المبادئ، بوضوح اكبر، عن الأهداف

الاستراتيجية لاسرائيل من وراء تلك الاتفاقية، إذ يروّج هذا الملحق للتعاون الاقليمي بين جميع دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والتنموية. وقد ركز ذلك الملحق بشكل خاص على مشاريع البنية التحتية، مثل: المياه والكهرباء والطرق والاتصالات والمطارات والبيئة، كما دعا بقوة لإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة "Joint ven-tures" في إطار نظام اقتصادي قائم على التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال بين الأقطار المعنية.

لقد ترك وضع الإطار التفصيلي، الذي يحكم التوجهات الاقتصادية المذكورة في وثيقة اعلان المبادئ، للمفاوضات التي جرت بين الطرفين في وقت لاحق. وبالفعل، فقد تم التوصل إلى «بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية» بين الطرفين بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩ بعد مفاوضات مطولة جرت في باريس، واتفق على أن يحكم ذلك الاتفاق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين خلال الفترة الانتقالية، ومدتها خمس سنوات.

إن اتفاقية باريس تشكل ـ من نواح عديدة ـ نقلة كبيرة في طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة بين الفلسطينيين وإسرائيل، فلأول مرة يتم التحدث عن: «حق الجانب الفلسطيني في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته الخاصة للتنمية وأولوياته، ويعترف الطرفان بالروابط الاقتصادية لكل منهما مع الأسواق الأخرى»، كما تتحدث ديباجة الاتفاق عن: «تعاون الطرفين من أجل إنشاء قاعدة اقتصادية سليمة لعلاقاتهما بحسب مبادئ الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل طرف والمعاملة بالمثل والمساواة والانصاف».

لقد اشتمل اتفاق باريس على تسعة فصول تتعلق بالعلاقات بين الطرفين في المجالات التالية : سياسات الاستيراد ، القضايا النقدية والمالية، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي، العمل، الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، والتامين.

ويتبين من تحليل نصوص الاتفاقية أنها قد تضمنت العديد من الإجراءات، كان من أهمها ما يلي :

١ـ السماح بدخول المنتجات الزراعية الفلسطينية بشكل تصاعدي، إلى أن تزول القيود الكمية المفروضة على حرية دخول تلك المنتجات بتاريخ ١٩٩٨/١/١.

٢ـ حرية دخول المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية، لكن بشرط الالتزام بالمواصفات الإسرائيلية.

٣- حرية التصدير والاستيراد بدون قيود إدارية ، والحصول على معاملة متساوية للاسرائيليين في الموانئ والمطارات الاسرائيلية.

٤- السماح بإقامة علاقات تجارية مباشرة مع الدول العربية، خاصة الأردن ومصر، حيث سمح باستيراد العديد من السلع الاستهلاكية والانتاجية والمحروقات، لكن بحسب شروط تتعلق بالمواصفات والكميات المسموح بدخولها سنوياً.

٥- تحديد مستوى الضرائب المباشرة يعود للسلطة الفلسطينية، كما أن عوائد هذه الضرائب ستدخل الخزينة الفلسطينية.

٦- يحصل الفلسطينيون على كافة عوائد الضرائب غير المباشرة (الجمارك) المتحصلة على السلع المستوردة لمناطق السلطة الفلسطينية.

٧- يحصل الفلسطينيون على حق إنشاء سلطة نقدية يناط بها جميع المهام التي يقوم بها عادةً البنك المركزي، سوى صلاحية إصدار نقد فلسطيني ، حيث تركت هذ القضية للبت فيها في وقت لاحق.

٨- السماح بدخول العمال الفلسطينيين: من مناطق السلطة الوطنية إلى إسرائيل بشكل «اعتيادي» ، كما اتفق على تحويل ٧٥٪ من مقتطعات العاملين في إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية .

وقد تضمنت اتفاقية باريس، بالإضافة إلى الإجراءات المذكورة، العديد من الثغرات والشروط والاستثناءات، التي وفرت للجانب الإسرائيلي مجالاً واسعاً للمناورة والمماطلة عند الشروع في التنفيذ ، وقد كان من اهم مواطن الضعف فيها ما يلي :

١- تنص الاتفاقية في مقدمتها على إقامة لجنة اقتصادية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة تعمل على متابعة تنفيذ الاتفاقية والنظر في جميع القضايا العالقة بين الطرفين ، ومن الواضح أن هذه اللجنة ستقع تحت سيطرة الجانب الاسرائيلي ، وأنها ستقوم بمهامها بطريقة تؤدي إلى انتقاص كبير للسيادة الفلسطينية على القرار الاقتصادي المستقل .

٢- لقد حرم الاتحاد الجمركي، الذي اتفق عليه كأساس للعلاقات التجارية بين الطرفين، الجانب الفلسطيني من إقامة علاقات تجارية مستقلة مع الدول الأخرى ، خاصة تلك التي قد ترتاي - لأسباب معينة - منح فلسطين معاملة تفضيلية متميزة. وقد توقع الجانب الفلسطيني - مقابل هذ التضحية - أن

تمنح المنتجات الفلسطينية حرية الدخول إلى الأسواق الإسرائيلية. ولكن ما حصل كان مخالفاً تماماً لتلك التوقعات. وبذلك حصر الفلسطينيون من حرية النفاذ إلى الأسواق الخارجية والإسرائيلية معاً.

٤. لقد صدرت معاهدة باريس بطريقة تتضمن كثيراً من الشروط والاستثناءات والتحفظات والمعايير من وراء ذلك، كما هو واضح توفير أوسع مجال للمناورة عند الشروع في التصدير. وكان أبرز المداخل لتحقيق ذلك هو التذرع بالاعتبارات الأمنية والتي تُرك تقديرها بشكل كامل للطرف الإسرائيلي. وقد كان لهذا الاعتبار مضاعفات بعيدة الأثر في جميع أشكال العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. وبشكل خاص حركة انتقال السلع الفلسطينية إلى/ أو عبر إسرائيل.

٥. وبالإضافة للاعتبارات الأمنية، فقد تضمنت الاتفاقية نصوصاً عائمة بخصوص المواصفات والمقاييس، التي تحكم انتقال السلع بين الطرفين والسلع التي يستوردونها من الخارج. ويلاحظ بشكل عام أن المواصفات الموضوعة كانت أعلى مما يتلاءم ومستوى غالبية المنشآت الفلسطينية أو احتياجات المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة. كما أن آليات مراقبة الالتزام بالمواصفات قد تركت عائمة بحيث توفر للطرف الإسرائيلي مجالاً واسعاً لعرقلة تدفق المنتجات الفلسطينية عندما يرى له مصلحة في ذلك.

إن اعتبارات الأمن والمواصفات قد أصبحت، من الناحية الواقعية، بمثابة حواجز غير جمركية بالغة الفعالية طيلة السنوات الأربع الماضية. وقد كانت السبب الرئيسي للانحسار الشديد في حجم الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية والخارجية.

٥. بالرغم من الأهمية القصوى لموضوع العمالة العربية في إسرائيل، للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن اتفاقية باريس لم تتضمن نصوصاً واضحة تلزم إسرائيل بحرية انتقال الأيدي العاملة من المناطق الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، بل على العكس من ذلك، أعطت الاتفاقية الحق للسلطات الإسرائيلية للتحكم - بشكل كامل وأحادي - بحركة العمال الفلسطينيين عبر الخط الأخضر - سواءً بالنسبة لعددهم أو الإجراءات المطبقة بخصوص الحصول على التصاريح، أو التفتيش الأمني أثناء عبورهم للحواجز الحدودية.

٦. إن من أهم القصورات في اتفاقية اوسلو هي تلك المتعلقة بالموارد المائية

والأراضي، فقد نُقل بموجب الاتفاقية للسلطة الفلسطينية جزء بسيط من الأرض (٢,٧٪) ، أعطي فيها للفلسطينيين صلاحيات كاملة كذلك أعطي لهم صلاحيات مدنية كاملة على حوالي ٢٧٪ من أراضي الضفة . أما الباقي وهو نحو ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية و ٣٠٪ من الأرض في قطاع غزة ، فقد بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة ، بما في ذلك التحكم الكامل بإمكانية استغلال هذه الأراضي من قبل أصحابها الفلسطينيين . ولا شك أن كان لذلك مضاعفات اقتصادية بالغة الأهمية ، خاصة أنه ترك لإسرائيل حرية التصرف بالأرض الواقعة في منطقة "C" خلال المرحلة الانتقالية ، التي تمتد لخمس سنوات .

٧ـ لم يعطِ الاتفاق للطرف الفلسطيني حقوقاً مائية خارج إطار الترتيبات التي كان معمولاً بها طوال فترة الاحتلال، فقد ركزت الاتفاقية على مجالات التعاون في تطوير طرق استغلال الموارد المائية، ولكنها تركت قضية الحقوق المائية للفلسطينيين وقضية السيطرة على الموارد المائية في المناطق الفلسطينية للبحث في إطار مفاوضات التسوية الدائمة التي ستجرى فيما بعد، وبذلك اعترفت الاتفاقية بالأمر الواقع وأعطت الشرعية لاستمرار نهب الموارد المائية الفلسطينية خلال المرحلة «الانتقالية» .

التطورات الاقتصادية بعد عملية «السلام»

تطورت الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة منذ انطلاقة عملية السلام في سنة ١٩٩٣ باتجاهات مغايرة تماماً لما كان متوقعاً ، على الأقل بالنسبة للجانب الفلسطيني. إذ على عكس التوقعات المتفائلة بخصوص «ثمار السلام» Peace divi-(dends ، فإن الاقتصاد الفلسطيني شهد تراجعاً كبيراً في جميع المجالات، ويمكن أخذ فكرة كمية عن التحولات التي طرأت من استعراض مختصر للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية :

١. التغيرات في الإنتاج القومي ومعدل الدخل:

انخفض الإنتاج القومي الإجمالي منذ نهاية سنة ١٩٩٢ حتى نهاية ١٩٩٦ بنسبة ١٨,٤٪ ، أي : من ٥٠٠٤ ملايين دولار إلى ٤٠٨٢ مليون دولار (راجع الجدول رقم ١). ويعود هذ الانخفاض بشكل رئيسي إلى الإغلاقات المتكررة والطويلة، التي فرضت على المناطق المحتلة في أعقاب أحداث العنف التي جرت خلال تلك الفترة.

وكما هو متوقع، فقد انخفض معدل دخل الفرد (Real per capita GNP) بنسبة كبيرة (٣٦ر١٪) خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٩٢ حتى نهاية عام ١٩٩٦. ويعود هذا الانخفاض للتأثير المزدوج الناجم عن تراجع الإنتاج القومي من جهة والنمو السكاني - بمعدلات مرتفعة - من جهة أخرى. ويلاحظ أن معدل دخل الفرد في قطاع غزة يقل كثيراً عما هو عليه في الضفة الغربية (١١٠٨ دولارات مقابل ٢١٤٤ دولاراً). وقد تسبب الانخفاض الكبير في معدل دخل الفرد إلى تراجع مماثل في مستويات المعيشة، التي أصبحت من أهم سمات المجتمع الفلسطيني في مرحلة ما بعد اتفاقية اوسلو.

الجدول رقم (١)

التحولات في الإنتاج القومي ومتوسط دخل الفرد

(بسعر الدولار لسنة ١٩٩٥)

	الإنتاج القومي الإجمالي (مليون $)			معدل دخل الفرد (دولار/السنة)		
نهاية العام	الضفة	غزة	فلسطين	الضفة	غزة	فلسطين
١٩٩٢	٣٦٨٩	١٣١٥	٥٠٠٤	٣٣٥٤	١٧١٣	٢٦٨٤
١٩٩٦	٢٩٨١	١١٠١	٤٠٨٢	٢١٤٤	١١٠٨	١٧١٣
٩٢ - ١٩٩٦ (٪)	(-) ١٩ر١	(-) ١٦ر٣	(-) ١٨ر٤	(-) ٣٦ر١	(-) ٣٥ر٣	(-) ٣٦ر٢

Source : Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip, Gaza : UNISCO Office, April, 1997.

٢. نسبة البطالة:

شهدت نسبة البطالة في المناطق المحتلة ارتفاعاً حاداً خلال مرحلة «السلام»، وذلك بسبب لجوء سلطات الاحتلال إلى فرض الإغلاق كسياسة عقابية واحترازية في أعقاب المواجهات، التي كانت تتفجر من آن لآخر بين حركات المقاومة وقوات الاحتلال. وبالرغم مما نصت عليه اتفاقية باريس - من حيث السماح بـ «التدفق الطبيعي» للعمال عبر الخط الأخضر - إلا أن عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل انخفض بنسبة كبيرة عما كان عليه سابقاً، خاصة خلال فترات الإغلاق. وبشكل عام، ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى نحو ٣٥٪ عام ١٩٩٦، في حين زادت هذ النسبة في قطاع غزة عن ٥٥٪.

٣. التغيرات في حجم الاستثمار:

لقد كان لعملية «السلام» انعكاسات بعيدة الأثر على حجم الاستثمار في فلسطين، ، سواء بالنسبة للاستثمار في القطاع الخاص أو القطاع العام. فعلى الرغم من التفاؤل المفرط الذي رافق انطلاقة هذه العملية. بالنسبة لتدفق الاستثمارات من الخارج إلى فلسطين، إلا أن ما حدث هو عكس ذلك. ويتبين من المعطيات المتوفرة ـ أن إجمالي الاستثمارات المحلية قد انخفض خلال الأعوام ٩٢ـ ١٩٩٦ بنسبة ٥٢٪ (راجع الجدول رقم ٢) . وقد كان الانخفاض حاداً بالنسبة للاستثمارات في القطاع الخاص ، التي انخفضت بنسبة ٧٥٪. ويعكس ذلك الانخفاض التدهور الكبير في المناخ الاستثماري الناجم عن الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة بعد «السلام» ، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن السياسات الاقتصادية والإدارية المتعثرة، التي طبقتها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عودتها إلى أرض الوطن .

أما بالنسبة للاستثمارات العامة ، فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الأعوام ٩٢ـ ١٩٩٦ (من ١١٤ مليون دولار إلى ٢٣٩ مليون دولار) . ويعود ذلك ـ طبعاً ـ للتوسع الكبير في عملية بناء مؤسسات السلطة الوطنية ومشاريع البنية التحتية منذ مطلع عام ١٩٩٤. وقد تم تمويل إنفاق القطاع العام من المساعدات الخارجية التي التزمت بها الدول «المانحة» في واشنطن في أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام في البيت الأبيض في ١٣/٩/١٩٩٣ .

الجدول رقم (٢)
التحولات في حجم الاستثمارات في فلسطين
(مليون دولار بأسعار ١٩٩٥)

نهاية العام	الاستثمار الإجمالي	الاستثمار الخاص	الاستثمار العام
١٩٨٨	١١٦٨	١٠٥٤	١١٧
١٩٩٢	١١٢٤	١٠١٢	١١٤
١٩٩٦	٥٤٠	٢٥٦	٢٣٩

Source :UNISCO Report, April 1997, p.17.

٤. التجارة الخارجية:

على عكس التوقعات والالتزامات المتبادلة بالنسبة لحرية التجارة بين الطرفين ، فقد فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً مشددة على دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية ، أو حتى مرورها بطريق الترانزيت إلى الأسواق الخارجية. وبالمقابل لم يطرأ اي تغير يذكر على حرية دخول المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى انعكاسات ملموسة على الميزان التجاري للمناطق الفلسطينية: فقد انخفضت الصادرات السلعية الفلسطينية: من ٤٩٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٢ إلى ٣٨٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٦ . كما حصل انخفاض بنسبة ٣٠٪ في قيمة الواردات خلال نفس الفترة (من ٢٢٣٢ مليون دولار إلى ١٥٦٥ مليون دولار) .

وكمحصلة لكل هذه التغيرات انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة ٣٢٪ ، حيث وصل إلى ١١٨٣ مليون دولار في سنة ١٩٩٢ ، أي ما يعادل ٤ر٣٠٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP) - راجع الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم (٣)

التحولات في التجارة السلعية

(مليون دولار بأسعار ١٩٩٥)

نهاية العام	الصادرات	الواردات	العجز التجاري
١٩٨٨	٥٦٠	٢١٦٣	١٦٠٣
١٩٩٢	٤٩٥	٢٢٣٢	١٧٣٧
١٩٩٦	٣٨٢	١٥٦٥	١١٨٣
٩٢ - ١٩٩٦ (٪)	(-) ٨ر٢٢	(-) ٩ر٢٩	(-) ٩ر٣١

Source :UNISCO Report, April 1997, p.17.

ولقد أدت سياسات الإغلاق، والقيود المفروضة على حركة انتقال السلع والسكان بين قطاع غزة والضفة الغربية، إلى انخفاض حاد في حجم التبادل التجاري بين المنطقتين خلال فترة «السلام»، وبالمقابل تم تعميق التبعية التجارية لكل منهما

لإسرائيل . كما يلاحظ - في هذا السياق - أن التعقيدات الإسرائيلية لحركة عبور السلع المصدرة من المناطق الفلسطينية للخارج قد أدت إلى انخفاض حجم الصادرات إلى الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل «السلام» . ويأتي ذلك في الوقت الذي وقّعت فيه المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة اتفاقيات تفضيلية مع السلطة الوطنية تعطي لها امتيازات واسعة جداً يفترض أن تزيد كثيراً من حجم الصادرات الفلسطينية إلى تلك الأقطار . ويعتبر ذلك مؤشراً صارخاً على حجم السيطرة الإسرائيلية على مقدرات الفلسطينيين، بالرغم من الاتفاقيات الموقعة والتي تعطي السلطة الوطنية الصلاحيات الكاملة في إدارة شؤونها الاقتصادية كما تشاء .

آفاق التحديات الاقتصادية

إن التجارب المريرة والإحباطات الكثيرة التي رافقت التطورات الاقتصادية في فلسطين، سواء قبل عملية السلام أو بعدها ، يجعل من الصعب جداً على الفلسطينيين أن يخططوا بثقة لمستقبل علاقاتهم الاقتصادية. فمن الواضح أن عدم التكافؤ السياسي القائم في الأراضي المحتلة قد تجلى أيضاً بوضوح في المجالات الاقتصادية، وكما تبين لنا سابقاً، فإن سجل العلاقات الاقتصادية - بين فلسطين وإسرائيل - مليء بالإجحاف ، رغم كل الكلام المعسول عن السلام والعدل والتكافؤ بين الطرفين، ولا شك أن ذلك قد يدفع، بل يجب أن يدفع الطرف الفلسطيني لاتخاذ ردود فعل متشددة ، ولعل من أهمها:

١. في المجال التجاري:

يجب أن يسعى الطرف الفلسطيني إلى خلق آليات عملية واضحة تحد من قدرة الطرف الإسرائيلي على المناورة وكذلك الاستمرار في وضع العقبات أمام انسياب وتدفق السلع الفلسطينية. وفي جميع الأحوال، فإن القضايا التجارية، يجب أن تتم تسويتها برعاية ومشاركة فاعلة من المنظمات التجارية الدولية، خاصة منظمة التجارة العالمية، والتي يجب أن تشكل المرجعية الشرعية لحسم الخلافات التي قد تنشأ حول هذه القضايا في المستقبل، كما يمكن الاستعانة بالاتحاد الأوروبي أو المنظمات التجارية الأمريكية او الدولية (مثل UNCTAD) من أجل أن تلعب دوراً مساعداً في حسم هذه الخلافات.

٢. الانفتاح التجاري مع الدول العربية:

لقد حددت اتفاقية باريس كثيراً من إمكانيات الانفتاح التجاري لفلسطين مع الدول الأخرى، خاصة الدول العربية والإسلامية. لذا فإن الحاجة ماسة لإعادة النظر في مبدأ «الاتحاد الجمركي» الذي تم التوصل إليه بموجب الاتفاق المذكور، والاستعاضة عنه باتفاقية تسمح للطرف الفلسطيني بإقامة علاقات تجارية قوية مع الدول الأخرى.

وبشكل عام، يجب أن نؤكد على أن هنالك مصالح حقيقية للطرف الفلسطيني، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية، في أن يلتزم بالتوجه الدولي نحو تحرير التجارة، خاصة مع الدول العربية التي تشكل - على المدى البعيد - العمق الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني، ولكن يجب أن تتم هذه العملية في إطار مدروس يأخذ بعين الاعتبار الفروق الجوهرية القائمة في «هيكل التكاليف» للفروع الإنتاجية المختلفة بين فلسطين وجيرانها. فمن الواضح أن القدرة التنافسية للمنتجين في فلسطين تتأثر بشكل كبير بارتفاع الأجور وأسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة مع ما هي عليه في غالبية الدول العربية، كما يجب الاعتراف بأن سياسات الدعم المباشر وغير المباشر، التي تتبعها بعض الدول العربية (وغير العربية) تشكل عقبة رئيسية أمام تحرير التجارة معها. لكل ذلك، فإن تحرير التجارة، بين فلسطين والدول العربية الأخرى، يجب أن يتم في إطار اتفاق تفصيلي يضمن التكافؤ في المنافسة بين المنشآت الاقتصادية.

٣. استعادة السيطرة على المعابر:

لا يمكن للطرف الفلسطيني أن يصل إلى استقلال اقتصادي حقيقي، بدون التوصل إلى وضع يسمح له بإدارة المعابر الدولية بصورة حرة وبدون تدخل من الجانب الإسرائيلي. وكما هو معروف، فإن السلطات الإسرائيلية تتخذ موقفاً متشنجاً من هذه الناحية، متذرعة بشكل أساسي بالنواحي الأمنية وبالتخوف من تدفق الفلسطينيين المقيمين في المهجر. ولكن بغض النظر عن أي اتفاق «نهائي» بخصوص المعابر فإنه يجب التوصل إلى اتفاق مرحلي: يسمح بالسيطرة الفعلية للفلسطينيين عليها، ولو بالنسبة لحركة السلع ومستلزمات الإنتاج على الأقل. ويجب التذكير ها هنا بأن اتفاقية باريس أعطت للطرف الفلسطيني صلاحيات أكثر بكثير مما حصل عليه من الناحية الواقعية، لذلك فإن ما اتفق عليه من هذه الناحية يجب أن يعتبر نقطة البداية فحسب.

٤. المعبر الآمن:

يجب أن يتحقق الاتصال بين قطاع غزة والضفة الغربية، بالضبط ماهية المضمون العملي لاتفاقية المعبر الآمن التي يتم التفاوض عليها. إن أي ترتيب يتم التوصل إليه يجب أن يسمح بحرية انتقال المنتجات والمواطنين بين قطاع غزة ومنطقة شمال الضفة الغربية من طرق مباشرة. لا تتطلب انتقال البضائع لمسافات طويلة داخل الضفة حتى الوصول إلى المعبر الآمن. يمقل مثلاً أن تضطر الشاحنات المتجهة: من غزة إلى جنين أو طولكرم للمرور على المعبر الآمن في ترقوميا أو اللطرون، فإن ذلك قد يضاعف من تكاليف الشحن ويقلل كثيراً من الجدوى الاقتصادية.

٥. العمال:

يجب القيام بالاجراءات الاقتصادية على النطاق الوطني التي من شأنها الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية الفلسطينية بحيث تستوعب الزيادة المتوقعة في حجم القوى العاملة ، والتي تقدر بحوالي ٣٠ الف عامل.

٦. تطوير أداء السلطة في التعامل مع القضايا الاقتصادية:

يتطلب تطوير الاقتصاد الفلسطيني، باتجاهات مستقلة عن اسرائيل، على أداء السلطة الوطنية في مجمل القضايا المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني. فقد حدثت خلال السنوات الخمس الماضية أخطاء وأوجه قصور كثيرة تساعد في تطوير الأداء نحو الأحسن، وبشكل خاص . يجب على أجهزة السلطة ترسّخ - وبشكل لا يقبل الشك - هوية النظام الاقتصادي في فلسطين كاقتصاد قائم على التنافس ومبادرات القطاع الخاص . وعلى هذا الأساس . فإنه لا مكان الدولة الفلسطينية للهيئات أو «الشركات» الاحتكارية، التي تدّعي أنها مؤسسة تعمل لصالح السلطة الوطنية. كما يجب التقليل من هيمنة أجهزة السلطة على المنشآت الاقتصادية، خاصة في ضوء التعددية المفرطة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة .

وفي إطار جهدها المكثف لتطوير آدائها الاقتصادي ، يجب على السلطة أن تبدي احتراماً والتزاماً أكبر بالتشريعات المرعية ، وأن تأخذ بجدية كاملة قرارات المجلس التشريعي، خاصة بالنسبة للقضايا الاقتصادية .

٧. تفعيل الدور الاقتصادي لفلسطينيي المهجر:

لم يلعب فلسطينيو المهجر حتى الآن دوراً مميزاً في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ، حيث اقتصر دورهم - إلى حد بعيد - على تقديم المساعدات للأغراض : الاجتماعية والتعليمية والصحية. ولقد كان المبرر الأساسي للتردد في توجيه الاستثمارات إلى أرض الوطن هو عدم استقرار الأوضاع وارتفاع درجة المخاطرة .

ومن المؤكد أن المناخ الاستثماري في فلسطين ليس في أحسن حال، وأن هنالك كثيراً مما يجب عمله بهذا الخصوص ، ولكن رفض الاستثمار إلى أن تستقر الأوضاع ويعم السلام هو مبرر هروبي لا يمكن قبوله، خاصة في هذه المرحلة ، حيث نحن بأمس الحاجة للاستثمارات للحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ففي حين يتحمل المواطنون في الداخل مخاطر تتعدى كثيراً حسابات الربح والخسارة المادية ، فإن تحمل المؤسسات الفلسطينية في الخارج بعض المخاطر غير الاعتيادية على استثماراتها في الداخل هو مطلب منطقي يجب أن تتحمّله دون أي تردد أو خوف مبالغ فيه . وهنالك من الخبرات المكتسبة، خلال السنوات الأربع الأخيرة، ما يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة للمستثمرين المقيمين في الخارج .



البعد الاقتصادي للصراع العربي - الإسرائيلي في ظل العولمة والتحولات الرئيسية في العالم

د. طاهر كنعان

في الفقرة الافتتاحية لكتابه «الشرق الأوسط الجديد»، وفي إشارته إلى توقيع المفاوضين في أوسلو، على الوثائق التي تم التوصل إلى صيغتها النهائية في الساعات المتأخرة من ليلة الثاني من آب عام ١٩٩٣، يقول شمعون بيريز: «وأخيراً ، وبعد طول زمن، تم التوصل إلى وفاق عربي - إسرائيلي»!! .. لم يقل : وفاق فلسطيني - إسرائيلي بل «عربي - إسرائيلي». أما في مواضع أخرى من كتابه هذا، وخاصة حين يصف مقومات الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، فإن بيريز يبيّن أن نظام الأمن الإقليمي الشرق أوسطي لا بد أن يبنى حول التزامات وترتيبات أمن متبادلة بين كل قطرين في المنطقة، بصورة تردع أي عدوان محتمل، فيما تكون مهمة الترتيبات الأمنية - على مستوى الإقليم - هي «تفكيك بنيات القوة، والعمل على نزع السلاح، والسيطرة على الأصابع التي تتوق إلى ضغط زناد النار». وفي سائر كتابه هذا يرسم بيريز معالم الإستراتيجية التي « لم تعد تركن بصورة غالبة إلى الأعمال العسكرية وأنظمة السلاح لتحقيق غاياتها، بل إلى المفهوم العصري القائم بالضرورة على الاتفاقات السياسية، والشامل لاعتبارات الأمن الدولية وللاعتبارات الاقتصادية، ذلك لأن

العالم قد تغيّر، وسيرورة التغيير هذه تجبرنا على استبدال مفاهيمنا، التي عفر
عليها الزمن، بمقاربة متلائمة مع الواقع الجديد».

ويمضي بيريز، فيصف المدرسة التقليدية للاستراتيجية بالعجز عن التكيّف
حقائق التقدّم التكنولوجي الذي غيّر من المعنى الجغرافي «للعمق الاستراتيجي»
ويقترح بديلا هو «الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تغطي المنطقة
باكملها.. وتتشئ حالة تصبح فيها النزاعات اقل جدوى واشد كلفة واصعب (بـ
طاقة مرتكبيها) وبذلك يكون المفتاح، للمحافظة على نظام إقليمي عادل وامن هو
السياسة والاقتصاد» .

وهكذا ينسحب قول عالم الاستراتيجية الشهير كلاوزوفيتس في السياسة على
الاقتصاد: «إنه مجال للحرب بوسائل مختلفة».

ويمكن تصوّر العلاقة بين الاقتصاد والحرب في بعدين: البعد المباشر، وهو
الخاص بالقدرة على تمويل الحرب من حيث تخصيص الموارد الكافية لبناء: القوات
المسلّحة والقدرات العسكرية وأنظمة السلاح المختلفة. والبعد غير المباشر وهو
الخاص باستعمال الأفعال والإجراءات الاقتصادية ذاتها للتأثير في الخصم
وإضعاف قدراته، بإلحاق الأذى به أو حجب المنافع عنه.

لقد كان الاقتصاد، بتأثيره المباشر، من العوامل الحاسمة في هزيمة ١٩٤٨.
وكانت الدول العربية، التي تصدّت لمحاولة إحباط قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ .
في حالة اقتصادية يائسة، إذ لم يكن في موازناتها ما يكفي لبناء قوات عسكرية
فعّالة، فضلاً عن أن موازنات بعضها، مثل الأردن، كانت تعتمد بدرجة حاسمة على
المعونة المالية من الدولة أو الدول الاستعمارية الراعية للمشروع الصهيوني. وسوف
يظل خروج الأقطار العربية من دائرة التخلّف الاقتصادي شرطاً ضرورياً، وإن كان
غير كاف، حتى يكون لدى هذه الأقطار الموارد المادية والتكنولوجية الكافية لمواجهة
العدوان الإسرائيلي، ولردعه عن الإمعان في العدوان.

أما فيما يتعلّق باستعمال الإجراءات الاقتصادية كاداة من أدوات الحرب، لإلحاق
الأذى بالعدو أو حجب المنافع عنه، فهي من الأفعال التي استخدمها العرب بنجاح
وفاعلية في مواجهتهم للعدوان الصهيوني، كما مارستها دول عديدة بأشكال مختلفة.
إنها إحدى القسمات اللازمة للحروب الساخنة، وتتمثّل ذروتها في الحصار الملازم
للأعمال العسكرية، وهي إحدى الأدوات ذات الأهمية التي تشتد حين تكون الأعمال
العسكرية غير متاحة. وحالياً، وكما هو معروف، فإن أمريكا تمارسها ضد كوبا

العراق وليبيا والسودان. تفعل ذلك منفردة، وتفعله سائقةً معها قطيعاً من الدول الأخرى، الراضية بذلك أو غير الراضية.

نعود إلى البعد الأول. وهو بناء الاقتصاد القوي المتين القادر على الدفاع والردع والتصدي. بالخروج من دائرة التخلّف والإقلاع على منحنى وتائرَ عالية من النمو المستدام.

لقد احتلت قضية التنمية هذه مكاناً مركزياً في هموم الأقطار العربية التي خرج معظمها من جاهلية الإمبراطورية العثمانية، عبر العهد الكولونيالي ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، إلى عهد الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية. وشهدت الخمسينات والستينات اجتهاد الأقطار العربية المستقلة في بناء اقتصاداتها الوطنية، والانطلاق في سيرورات التنمية: الاقتصادية والاجتماعية من اجتهادات مختلفة في سياسات التنمية، فمنها من ركن إلى جهود البرجوازية الوطنية في التجارة والخدمات والصناعات الخفيفة، مدعومة بجهود الدولة في استثمارات البنيات التحتية والصناعات الكبيرة عالية الكلفة، ومنها من اقترب من النموذج السوفياتي في تبني الدولة دوراً مركزياً في الاستثمار التنموي، لا سيما الصناعة. لكنها جميعها ـ ما عدا الأقطار المصدّرة للنفط ـ تبنّت سياسات حمائية انغلاقية منكفئة إلى الداخل ومرتكزة إلى محاولة توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال استبدال المستوردات.

ولقد فشلت هذه السياسات في الوصول بالأقطار العربية إلى مرحلة الإقلاع في النمو الاقتصادي. أو في بناء قواعد انتاجية عميقة من النوع الذي تصاحبه السيطرة على الثقافة المتقدّمة، أي من النوع الذي يمكّن من بناء القدرة العسكرية الذاتية بمستوياتها الحديثة. وإذا كان بعضها ـ مثل مصر وسوريا والعراق ـ قد تمكّن من بناء قدرات عسكرية صالحة ـ بمقدار ـ للتصدي لإسرائيل، كما حصل في حرب عبور القناة عام ١٩٧٣، فإن ذلك كان في معظمه باستعمال السلاح المستورد لا سيما السوفياتي. فالعامل الاقتصادي في بناء ذلك المستوى من المقدرة والأداء العسكري كان عبر تمويل الاستيراد بأموال النفط في المقام الأول، والتسهيلات السوفياتية في المقام الثاني، وليس ثمة إلاّ القليل الجزئي جاء من القاعدة الإنتاجية الذاتية، وربما كان العراق هو القطر الوحيد الذي بلغ فيه العنصر الذاتي القدر الأكبر، ولكن ليس إلى الحد الكافي للتناظر مع العنصر الذاتي في التسلّح العسكري في إسرائيل.

والآن، وبعد وضوح عجز استراتيجيات وسياسات التنمية السابقة أن تصل بأي قطر عربي إلى مرحلة الإقلاع التنموي، تشهد المنطقة العربية رواجاً لاستراتيجيات

الانفتاح، التي يحفزها، ليس فقط فشل سياسات الانغلاق السالفة والبعر لنظ
تشجيع المؤسسات الدولية في واشنطن - وهذه كلها حوافز سلبية - بل يحفزها، بر
الناحية الإيجابية، المثل الشرق آسيوي، ومقادير الاستثمارات اللازمة، والتنل
الضرورية المصاحبة، لها من أجل رفع معدلات النمو إلى الوتائر المطلوبة.

لكن السياسات، التي تترجم استراتيجية الانفتاح، ليست دائماً قائمة على فه
بعض الأساسيات على مستوى الاقتصاد الوطني الداخلي، كما على مستوى علاقة
الاقتصاد الوطني بالبيئة الإقليمية والمحيط العالمي. فعلى مستوى الاقتصاد الوطني
والحركية الداخلية لمقومات التنمية الاقتصادية الناجحة، والعوامل التي تمكّن
الاقتصاد من «الإقلاع» على وتيرة عالية من النمو المستديم، تجدر الإشارة إلى أن
هذه العوامل هي حصيلة نهضة حضارية وتطوّر اجتماعي وثقافي بعيد المدى وعميق
الغور ومتعدد الأوجه، بحيث يصل بالتنظيم المؤسسي للمجتمع والاقتصاد إلى
مستويات من الرقي لا يتسع المجال لوصفها باستفاضة. إلاّ أنها تظهر على الصعيد
الاقتصادي الضيّق المحدد في الأبعاد الأساسية التالية:

١- توفر تراكم عالي المستوى من رأس المال البشري الفعّال المتمثل في قوة عمل
نشطة، تتميّز بروح المبادرة والكفاءة العالية وتنوع المهارات ورقيها، والاجتهاد
في الإتقان.

٢- تراجع مستويات وممارسات الكسب الريعي، أي الكسب غير المتأتي عن عمل
منتج مثل : المكاسب الناتجة عن الأرباح الاحتكارية أو الارتفاع في أسعار
العقارات أو العمولات المتأتية عن التمتع بالنفوذ.

٣- كفاءة الإدارة الحكومية وسيادة القانون والمساواة أمامه، وعدالة القضاء
وناجزية التقاضي، والنفاذ السريع للأحكام القضائية.

٤- شيوع قيم الادخار والاستثمار وتراجع قيم الاستهلاك التفاخري، ويرتبط ذلك
- ارتباط النتيجة بالسبب - بغلبة المؤسسات غير الريعية، وغلبة الكسب
المشروع، وسيادة قيم العمل الشريف.

إن قدرة الاقتصادات العربية على النمو العالي الوتيرة وعلى استدامة هذا النمو
تعتمد، بصورة حاسمة، على تلك العوامل الأربعة. وحتى نعطي مثالاً تطبيقياً على
ذلك لنأخذ حالة الاقتصاد الأردني.

لقد حقق الأردن، عبر العقود الماضية وحتى منتصف الثمانينات، معدلات عالية
في النمو الاقتصادي انعكست من احتلاله مكانة مرموقة بين الأقطار النامية فيما

يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، بالرغم من الظروف السياسية الصعبة التي ما برحت ترهق المنطقة. غير أن العقد المنصرم منذ النصف الثاني من الثمانينات شهد تراخياً مقلقاً في وتائر النمو، وتراكماً في المشكلات والأعباء الاقتصادية، تمثلت في أعباء الدين الخارجي وعجز الموازنة المالية العامة وعجز الميزان التجاري، وارتفاع معدلات البطالة واتساع جيوب الفقر. لكن المؤشرات التفصيلية للأداء الاقتصادي تدل بوضوح على أن ذلك الإنجاز التنموي، في الماضي، لم يصل بالاقتصاد الأردني إلى مرحلة «الإقلاع الاقتصادي» أو «النمو المستديم بذاته» بل تدل على أنه ما زال بعيداً عن الحالة التي يعتبر فيها على أعتاب تلك المرحلة. وتتبيّن أسباب ذلك من نظرة متعمّقة في تجربة النمو الماضية:

في مقدّمة خصائص المسار التنموي في العقود الماضية أن الوقود المحرك له كان في معظمه ذا منشأ من خارج الاقتصاد الوطني، فلقد تم تمويل معظم التراكم الرأسمالي (الاستثمار) في العقود الماضية من مدّخرات (تحويلات) الأردنيين العاملين في الخارج من جهة، ومن المعونات الرسمية العربية من جهة أخرى، في حين بقي دور الادخارات الناشئة من الدخل الوطني (المحلي) ثانوياً. وتبيّن الإحصائيات هذه الظاهرة بجلاء في أرقام الاستهلاك الإجمالي (الأهلي والحكومي) التي كانت تتجاوز، بصورة مستمرة، أرقام الناتج الوطني (المحلي) الإجمالي، في الوقت الذي كان الاقتصاد الوطني يشهد معدلات استثمار عالية. ولقد أدّت هذه الظاهرة إلى المؤشرات التالية، في هيكل الاقتصاد الوطني التي ترتّب عليها عدد من السلبيات التي يعاني منها هذا الاقتصاد:

أولاً: أن التمويل الناشئ عن تحويلات مدخرات العاملين في الخارج اتجه إلى مجالين:

أ- تمويل الحاجات الاستهلاكية للأهل والأقارب بحكم تقاليد التكافل العائلي.

ب- تمويل الاستثمار في المساكن والعقارات، بحكم بُعد أصحابه عن ساحة النشاط الاستثماري الريادي في المجالات الإنتاجية التي تقتضي المهارة الإدارية والتقنية، ويرتفع فيها عنصر المخاطرة.

ثانياً: أن التمويل الناشئ عن المعونات الرسمية انصرف إلى تمويل البنيات الأساسية المادية: (طرق، اتصالات، ماء وكهرباء) والإنسانية: (تربية وتعليم وطبابة)، واتجه أيضاً إلى التعويض جزئياً عن ضعف المبادرة الريادية الأهلية إلى الاستثمار في المجالات الإنتاجية ، وذلك بالاستثمار الحكومي في قطاع التعدين: (الفوسفات والبوتاس) والصناعة: (المصفاة والإسمنت) والسياحة (الفنادق الكبرى).

ثالثاً: إن إمكانية تمويل الحاجات الاستهلاكية للمواطنين المقيمين
اضطرارهم للعمل المنتج، أدّى إلى تاخير تكون اخلاق العمل المنتج عند شرائح
من القوة العاملة المقيمة، وتعزّز ذلك من نشوء ثروات ودخول ريعية، اي دخول
ناشئة عن عمل منتج، بل ناشئة عن أمور خارجة عن النشاط الإنتاجي التالي
ويشمل ذلك ـ كما سبق أن ذكرنا على سبيل المثال لا الحصر ـ الدخول الناشئة
ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات، المصاحب للإنفاق الاستثماري المموّل من
المواطنين العاملين في الخارج، كما يشمل فوائض الدخل الناشئة عن نشاط
أو تجاري يتمتع القائمون عليه بمزايا احتكارية، مثل: الحماية بتعرفات
وقيود الاستيراد، أو بالترخيص الانتقائي التمييزي، إلى غير ذلك من المارسات
المخلة بحرية عمل الأسواق وتنافسيتها.

رابعاً: إن توفر الأموال للأجهزة الحكومية في الحقبة الماضية، من غير العلم
الضريبية المفروضة على المواطنين المقيمين، جعلها ضعيفة الإحساس بواجباتها
كاجهزة خدمة مدنية مسؤولة تجاه هؤلاء المواطنين، واغراها بالتوسع في التوظيف
الحكومي إلى درجة الترهل، التي كثر الحديث عنها مؤخراً، وإلى اعتبار
التوظيف أحد المنافذ، بل أهم المنافذ لحل مشكلة البطالة، وعززت هذه التوجهات
من تعطيل تكون أخلاق العمل المنتج التي تميّز الاقتصادات التي نجحت في
الاستجابة لتحديات التنمية.

إن الوقود المحرك للتنمية في الماضي في معظم الأقطار العربية، وفي جانب كبير
منه، لم ينشأ من تضحية الادخار، وإنما أتى سهلاً من مصادر ناضبة وغير متجددة
وحين ارتبط بالادخار كان منشأ هذا الادخار هو القوة العاملة المغتربة خارج
اقتصاداتها الوطنية. وهذه الظاهرة تمثّل أساس تآكل قابلية الاقتصادات الوطنية
لاستدامة النمو والإنجاز الذي تحقق في فترات ماضية، لذلك لا بد من إعادة النظر
في استراتيجية التنمية للمستقبل، بصورة متعمقة: تقيم الأمور وتضعها في نصابها
يأخذ بالاعتبار المتغيرات والمستجدات: المحلية والإقليمية والعالمية، كما يأخذ
بالاعتبار المبادئ التالية:

١ـ استعادة دور الادخار الوطني (المحلي) والقوة العاملة المقيمة في الوطن في
زيادة التنمية ودفع عجلتها، ولذلك شروط أصبحت معروفة من خلال
التجارب الإنسانية المتمثّلة في إنجازات الأقطار التي نجحت في الارتقاء
مرحلة التنمية المستديمة من مستويات لم تكن كثيرة البعد عن المستوى الذي
كان فيه معظم الأقطار العربية في الخمسينات.

٢. تمثُّل اخلاق العمل الجاد والمتقن وإشاعتها في ضمائر الناس وقناعاتهم العميقة ما ظهر منها وما بطن. ولا تدرك هذه الغاية بالتبشير بها بل: بتجذيرها في صميم العقيدة التربوية وأساليب ومناهج التعليم والتدريب، وتكوين رأس المال البشري بعامة.

٣. إصلاح الأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم النشاط الاقتصادي بحيث تتضاءل وسائل الكسب الريعي وتتراجع إلى مراتب هامشية؛ وفي المقابل تصبح السوق الوطنية للعمل سوقاً حرة وتنافسية عالية الكفاءة.

وتتجلى كفاءة سوق العمل بالذات من خلال:

• ان تتكافأ فرص النفاذ إليها لجميع المواطنين في سن العمل من الجنسين دون تمييز.

• ان تتناسب هيكلية الأجور والرواتب والمكافآت مع هيكلية مستويات العلم والمهارة و الحرفية والمناقب الشخصية، التي تؤهل المتقدّمين لفرص العمل، بغض النظر عن اللون والجنس والدين والانتماء العشائري أو العائلي.

• أن يكون العمل الشريف المتقن طريقاً نافذاً لكسب المعاش.

أما إذا كانت الأطر القانونية والمؤسسية في المجتمع من أنماط تُكافئ التكتلات الاحتكارية وتحمي الدخول والمكاسب الريعية، وينجح في ظلها (الفهلويون) أو المتنفذون بمؤهلات ليس منها العلم او الخلق أو الإتقان، فإن انتظار موعد الإقلاع التنموي سيكون بالضرورة انتظاراً طويلاً.

٤. التأسيس والتقنين الدقيق لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، والعلاقة الصحيحة والصحية بين السلطة التنفيذية وأجهزتها من جهة، وبين قطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

وتدلّ تجارب الأقطار، التي تفوّقت في معدلات نموها وفي حل مشكلات الفقر والبطالة خلال ربع القرن المنصرم، على أن دور الحكومة في إدارة الاقتصاد كان أكثر نجاعة حين: ابتعدت عن المشاركة المباشرة في ملكية وإدارة المؤسسات الإنتاجية وركزت، في المقابل، على تمتين الضبط والتنظيم وتنفيذ سياسات فعّالة ومؤثرة في المجالات التالية:

أ. الأطر القانونية والمؤسسية، التي تحمي حرية التنافس في جميع أسواق السلع والخدمات: الداخلية والخارجية، وتقمع النزعات الاحتكارية بكل أشكالها.

ب ـ السياسات الاقتصادية الكلية، التي تحمي الاستقرار الاقتصادي، بما في ذلك ضبط مستوى الأسعار العام وضبط العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات.

ج ـ تقوية قطاع التصدير، ورفع القدرة التنافسية للانتاج الوطني، وذلك بإزالة أو تقليل التدخل في الأسعار النسبية، بصورة تؤدي إلى اختلال هيكل الأسعار وخفض القدرة التنافسية للمنتجات.

د ـ الاستثمار الكثيف في الثروة البشرية ، وذلك بالارتقاء بنوعية التربية والتعليم.

هـ ـ الاستثمار في البحث والتطوير وفي العلوم والتقانة وفن الإدارة ودراسات الإنتاجية ومقومات القدرة التنافسية.

و ـ التدخّل الانتقائي وغير المباشر لتشجيع مجالات صناعية وإنتاجية معينة، من خلال الاستثمار في البحث وتطوير سياسات الائتمان ، وسياسات حمائية للإنتاج المحلي وتشجيعية للصادرات في مجالات مختارة ، وتحقيق أهداف مدروسة بعناية.

أما على مستوى علاقة الاقتصاد الوطني بمحيطه الإقليمي والبيئة العالمية الجديدة، فهناك اندفاع في سياسات ليست قائمة على الفهم السليم لطبيعة ظاهرة العولمة والتحوّلات المصاحبة لها، وعلاقة كل ذلك بالاقتصادات العربية ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

تطلق العولمة على الظاهرة الحديثة جداً المتمثّلة بالصيغة الجديدة للاعتماد المتبادل بين أقطار العالم، والتي تختلف جوهرياً عن الصيغة السابقة للعلاقات الاقتصادية الدولية، التي كان الاعتماد المتبادل فيها مرتبطاً بتبادل السلع والخدمات وانسيابها بيسر وكثافة بين الدول، ومرتبطاً خصوصاً بتعاون الدول، في أوجه مختلفة من النشاط الاقتصادي، وبدرجات قد تصل إلى حدّ إزالة الحواجز بين الدول المتعاونة فيما يتعلّق بحركة السلع والخدمات. والمدفوعات المالية، وأحياناً حركة الأشخاص.

وأما الظاهرة الجديدة فتخص النشاط الاقتصادي، الذي يعلو على المجال الذي تسيطر عليه الدول supra-national، ويتجاوزه إلى المجال الذي تسيطر عليه الشركات الخاصة والمنشآت التي لا تخضع في نشاطها لسيطرة الدولة التي تقع المنشأة على أرضها، بقدر ما تخضع للحكمانية governance المشتركة التي تسيطر عليها الشركات عابرة الجنسية.

ولقد ساهم في نشوء هذا النوع من النشاط، وتسهيل حركته، ظاهرتان حديثتان:

١. التغيير التكنولوجي، الذي اختصر المسافات والأبعاد ونزع الحواجز بين الاتصالات بأنواعها.

٢. إلغاء القيود والضوابط التي تحجز أو تعيق حركة ذلك النشاط، الأمر الذي جعل الاعتماد المتبادل يتجاوز موضوع التجارة والتبادل التجاري للسلع والخدمات، إلى موضوع العملية الإنتاجية ذاتها وتكامل إنتاج المنشآت المختلفة مع إنتاج المنشآت في أقطار أخرى، على أن تكون جميعها تابعة لـ «حكمانية» شركة واحدة عابرة للجنسية. حتى المبادلات التجارية ذاتها، من جهة، وانتقال التكنولوجيا من جهة أخرى أصبحا يتمان في معظمهما داخل أطر الشركات عابرة الجنسية ذاتها، بحيث أصبحت عمليات هذه الشركات متكاملة تكاملاً داخلياً وثيقاً بالرغم من كونها تجري في أقطار مختلفة ومتباعدة.

والنتيجة الخطيرة لتلك الظاهرة أن القرارات الاستثمارية، التي تتضمن توطين نشاط اقتصادي معين في مكان معيّن، أصبحت قرارات مركزية تتخذها الشركات عابرة الجنسية بدوافع مشتقة من الاعتبارات الاستراتيجية لهذه الشركات، تقضي بتقسيم العمل على مستوى العالم، وتوزيع النشاط بين أقطاره، وفق تلك الاعتبارات.

ويؤدي ذلك - من ثم - إلى حالة من التنافس الشديد بين الدول، بحيث تسعى كل دولة للاحتفاظ بنشاطات اقتصادية سبق وجودها فيها والحيلولة دون انتقالها إلى دولة منافسة، ولاجتذاب استثمارات تلك الشركات في نشاطات أخرى جديدة لكي تتوطن لديها. والوسيلة التي راج تطبيقها لاجتذاب تلك الاستثمارات هي الإجراءات التي تحرر الاقتصاد من القيود ومن الحواجز، التي تعيق تدفّق الاستثمارات الأجنبية أو تقلّلها.

ولكن الإشكال يتمثّل في تطبيق جميع الدول الإجراءات ذاتها في تحرير اقتصاداتها من القيود والحواجز وتساويها في هذا المضمار، فهذا يجعل تفاوتها في القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية معتمداً على أمور أخرى مثل تلك التي تجعل الدول المتقدّمة صناعياً أكثر جاذبية من الدول النامية، وتقود بالتالي إلى تهميش الدول النامية.

أما أبعاد هذا الموضوع فيما يتعلّق بمستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، فهي على النحو التالي:

من وجهة نظر التقدّم الاقتصادي للأقطار العربية، تتجه هذه الأقطار إلى

الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والعمل على اجتذابه كمكمّل
ثم كمعظم لحجم الاستثمار ووتيرة النمو الاقتصادي، وكعامل
التكنولوجيا وتوطينها.

فأما إسرائيل فإنها منذ البداية قامت كدولة على أساس أن
النمو، وعلى توثيق الروابط بينها وبين العالم الغربي في
أخذت تسعى مؤخراً، بعد انتهاء الحرب الباردة وبدء
إكمال العولمة في روابطها مع دول أوروبا الشرقية وو
الشرق الأقصى، وكانت دائماً منفتحة على الاستثمار
اللاسلم واللاحرب، والمقاطعة الاقتصادية الفعّالة، التي
وقت قريب، فإن الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية كانت
الدولة المركز الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي القائد لسائر
البوابة الرئيسة، إن لم تكن الوحيدة، لاستقطاب الاستثمار و
المنطقة.

إن سياسات الانفتاح، التي تنتهجها الأقطار العربية،
وناقصة للعوامل التي تتحكّم في تحرّك رؤوس الأموال، لا
إذ أن واقع الأمر هو كما يلي:

يمكن التمييز بين أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعضها
أقطار نامية مثل حال البلدان العربية، وأنماط أخرى لا تجد
الأقطار المتقدّمة:

هناك أولاً: الاستثمار الأجنبي، الساعي إلى استغلال
الاقتصاد المستقبل لرأس المال، وهذا هو النمط الكلاسيكي
خلال عهود الاستعمار القديم، والتي كان للمنطقة العربية
الاستثمار في استخراج النفط في المقام الأول، ثم الثروات

وهناك ثانياً: الاستثمار الذي يسعى إلى الاستفادة من
الإنتاج، كوجود قوة عاملة رخيصة؛ ولكن رخص أسعار
الكلفة هو شرط ضروري وليس كافياً حتى يتحرّك الاستثمار
اقتصاد ما.

أما الشروط الأخرى فتشمل ضمان أن يكون الاقتصاد
السوق، حتى يمكن للمستثمر أن يطمئن إلى تسويق الحد

ومن خلال استبدال المستوردات في هذه السوق، أو أن يكون للإنتاج قاعدة للانطلاق إلى السوق الإقليمية أو السوق الدولية الأوسع، أو كلا الأمرين. كذلك فإن انخفاض الكلفة لا يتوقف على أسعار العوامل فقط، بل يعتمد - بصورة حاسمة - على مستوى خدمات البنية التحتية: المادية والمؤسسية، وعلى كلفة المبادلات التي تعتمد على سهولة وسرعة إجراء المعاملات في أجهزة الدولة وإداراتها التنفيذية والقضائية.

والنوعان المتقدّمان من الاستثمار يجنحان للتدفّق إلى الدول النامية.

هناك أخيراً أنماط من الاستثمار لا تجذبها إلاّ الأقطار المتقدّمة، من قبيل ذلك الاستثمار الذي يحتاج إلى بيئة إنتاجية تتوفّر فيها عوامل إنتاج ذات اختصاص وإنتاجية عالية، أو قدرات لإنتاج مدخلات صناعية وسيطة عالية الجودة تجعل مردود الاستثمار، في المنتجات النهائية، مرتفعاً، وتجعل هذه المنتجات أكثر قدرة على المنافسة. وهذه الأنماط من الاستثمار هي الأكبر حجماً، ولذلك يلاحظ أن النسبة الأكبر من التدفقات الاستثمارية هي بين الدول المتقدّمة ذاتها.

ويستطيع المرء أن يقدر حظوظ الأقطار العربية، المنفردة في التنافس مع إسرائيل في استقطاب الاستثمار، من كل نوع من الأنواع المبينة، كما يستطيع أن يدرك أن حكمة سياسات الانفتاح والاندماج العالمي تعتمد على السلوك القطري المستقل تجاه العالم.

إن تحرير التجارة وفتح الأسواق بين الدول العربية، والاندماج الاقتصادي في إطار عربي، هو أمر أيسر وأقل كلفة من إعادة تكوين الهياكل الإنتاجية، التي يستتبعها إزالة الحواجز التجارية في الإطار الأوروبي والإطار العالمي، بل إن للتكتل في الإطار العربي مزية كبرى تتمثّل في التخفيف من تكاليف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك لأن الانضمام إلى هذه المنظمة يترتب عليه استحقاقات شديدة الوطأة لجهة إزالة الحواجز مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة دون تمييز. لكن المادة ٢٤ من اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة الخاصة بالتجارة والتعرفات الجمركية) تعفي الدول الأعضاء في منطقة جمركية واحدة من تلك الاستحقاقات إلى حدّ بعيد.

وبالرغم من النكسة الجسيمة التي لحقت بمختلف وجوه التعاون العربي، جرّاء أزمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، فإن التطورات والتوجهات في السياسات الاقتصادية القطرية، المشار إليها في الفقرة السابقة، بدأت تنشئ بالتدريج ظروفاً أكثر ملاءمة من أي وقت مضى للتعاون الاقتصادي العربي، فقد كان من أهم

العقبات التي حالت دون تطبيق الاتفاقيات المتعاقبة، التي توصلت إليها الدول العربية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أمران رئيسيان:

الأول، اختلاف النظم الاقتصادية بين الدول التي نحت نحو الإدارة المركزية المباشرة وتدخل الدولة الواسع في القطاعات الإنتاجية، وبين الدول التي نحت نحو الدور الواسع للقطاع الخاص وقوى السوق.

والثاني، تبنّي معظم الدول العربية سياسات تنموية، مبنية إلى حد بعيد على استبدال المستوردات وما تقتضيه هذه السياسات من إجراءات حمائية للإنتاج الوطني، وما تبلور حول تلك السياسات من مصالح في البنية الاجتماعية السياسية الساعية لترسيخ الحماية من أجل إدامة الوفورات الريعية والأرباح الاحتكارية المرتبطة بها.

أما في الوقت الحاضر فهناك، من جهة، اتجاه متصاعد لتقارب النظم الاقتصادية واتجاهها، للتلاقي على صعيد مشترك، هو مصادقة القطاع الخاص وقوى السوق؛ وهناك، من جهة أخرى، اتجاه متصاعد أيضاً لتبني سياسات تنموية مبنية على الانفتاح نحو أسواق التصدير وما يقتضيه ذلك من تحرير للتجارة الخارجية، وتوجه للانخراط في الترتيبات التجارية الدولية مثل: اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية.

يؤيد وجود الاتجاهات المذكورة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في عام ١٩٩٥، والقاضي بتنشيط اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري بين البلاد العربية لعام ١٩٨١، وتطويرها نحو إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، ثم قرار قمة القاهرة في حزيران ١٩٩٦، القاضي بالتعجيل في إنشاء هذه المنطقة، وأخيراً قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط ١٩٩٧ القاضي بالموافقة على برنامج عمل وجدول زمني للسير بتنفيذ اتفاقية ١٩٨١، كخطوة مرحلية نحو إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى.

الصراع العربي - الإسرائيلي والقانون الدولي

د. انيس قاسم

مقدمة

ها نحن قد وصلنا إلى نهاية العقد العاشر منذ إشهار برنامج بال، الذي أعلن فيه عزم الحركة الصهيونية العالمية على إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، كما مرّ خمسة عقود على قيام دولة اليهود في فلسطين.

وبرغم مظاهر المعاهدات والاتفاقيات المعلنة والترتيبات السياسية غير المعلنة، بين رموز النظام العربي ورموز الحركة الصهيونية وقادة الدولة اليهودية، إلا أن الصراع ما انفك يتوسع ويزداد عمقاً ويشتد عنفاً.

لقد استخدم أطراف الصراع جميع الوسائل والأدوات في إدارة هذا الصراع، فقد جربوا أدوات الصراع التقليدية من: حروب ساخنة وجيوش وأسلحة، ومقاطعات اقتصادية، ومناورات سياسية وضغوط دبلوماسية، كما جربوا أدوات غير تقليدية من: هجرة جماعية وإقامة مستعمرات، وترحيل جماعي للسكان الأصليين وحروب نفسية وعقائدية وانتفاضات، وعمليات عنف أخرى، ومع ذلك لم ينجح أطراف الصراع في الوصول إلى تسوية سياسية تضع حداً لهذا العنف المتواصل، وظل الوضع العربي - الإسرائيلي مأزوما في مرحلة الصراع

الساخن، كما في مرحلة المعاهدات والمفاوضات السياسية.

إن المراقب للصراع العربي - الإسرائيلي سوف يلحظ أنه في جميع مراحل هذا الصراع الدامي، وفي كافة منعطفاته التاريخية، ظل القانون مستبعداً كأداة بديلة للعنف والدمار، كما أنه سوف يلحظ أن هذا الاستبعاد لم يكن جرّاء غفلة أو سهو بل كان مقصوداً، وهذا هو مناط البحث الذي اقدّمه أمام هذه النخبة الكريمة.

وقبل الولوج إلى صلب الموضوع، لا بد من التأكيد على تحفظ مؤداه: أنني لا ادعي أن استخدام القانون الآن سيكون العصا السحرية، التي لو ضربنا بها البحر لانشق عن الحل المرتجى، فالقانون - في نهاية الأمر - ليس إلا مكوّناً من مكونات القرار، سواء على المستوى الداخلي والمستوى الدولي. وكيلا نتوه في التعميمات، أود أن اشرح هذا التحفظ بمثالين، احدهما على مستوى القانون المحلي والآخر على مستوى القانون الدولي.

اما على المستوى المحلي، فإن القرار السياسي في إسرائيل هو : الاستمرار في مصادرة الأراضي المحتلة وإقامة المستوطنات اليهودية عليها، فحين اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بإقامة مستوطنة في جبل أبو غنيم ، لم تعلن أنها تسترجع املاكاً لليهود تقع في جبل ابو غنيم، بل ادعت أنها تصادر هذه الأراضي. برغم أنها تضم املاكاً لليهود . لإقامة شقق عليها لليهود، وللعرب الفلسطينيين. والسؤال هو: لماذا تحاشت الحكومة الإسرائيلية إعلان حقها في استرجاع أملاك اليهود في جبل ابو غنيم ؟ من الملاحظ ان هذا الموقف الإسرائيلي ثابت منذ احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، اي: ما من حكومة اسرائيلية طالبت باسترجاع أملاك ليهود في الضفة الغربية، وكان هذا الموقف اشد وضوحاً اثناء مفاوضات إعادة الانتشار في الخليل، رغم ان لليهود املاكاً في الخليل منذ فترة بعيدة.

والسبب في عدم المطالبة بأملاك اليهود هو تجنب الوقوع في مطب قانوني مؤداه : إن كان للحكومة الإسرائيلية الحق في المطالبة بأملاك اليهود في الضفة الغربية، فإن للأردن الحق بالمطالبة بأملاك الأردنيين الواقعة في منطقة الخط الأخضر ، وسيكون للسلطة الفلسطينية ذاتُ الحق في مفاوضات الوضع النهائي. ولذلك نلحظ أنه، بعد توقيع معاهدة وادي عربة، سارعت إسرائيل لتمرير قانون في الكنيست سُمّي «قانون تنفيذ معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية»، وقد صادر عملياً حق الأردنيين في المطالبة بأملاكهم الواقعة في اسرائيل ، وسوف نأتي على هذا القانون فيما بعد .

إن العنصر القانوني في مكونات القرار الإسرائيلي يبدو جلياً في هذا المثال

والاجتهادات القانونية الإسرائيلية غالباً ما تجد تعبيراً لها في القرارات الإسرائيلية.

اما المثال الآخر، على اعتبار القانون مكوناً من مكونات القرار على المستوى الدولي، فهو: أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، إذ حين تأكد الرئيس كينيدي أن صواريخ بالستيّة اقيمت على الأراضي الكوبية، وأن لهذه الصواريخ قدرة على حمل رؤوس نووية تهدد الأمن القومي الأمريكي مباشرة، اتخذ قراراً بضرورة سحب هذه الصواريخ أو تدميرها. إلا أن هذا القرار، وقبل إعلانه رسمياً بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٤، اقتضى اسبوعين من النقاش القانوني المكثف للرئيس مع مستشاريه، على اعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة قد حرّم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا في حالة الدفاع عن النفس. وطبقاً للميثاق واسس القانون الدولي المعاصر، فإن أيّة اجراءات لاستخدام القوة ستكون محرّمة دولياً ما لم يكن التهديد مباشراً للاستقلال الوطني والوحدة الإقليمية لأراضي الدولة المستهدفة. وبعد جدال طويل مع مستشاريه، خرج الرئيس كينيدي بمقولة «العزل البحري» لكوبا، وهو إجراء لم يستهدف استقلال كوبا ولا وحدة اراضيها، وذلك تمشياً مع متطلبات القانون الدولي.

ونعود الآن إلى صلب موضوعنا واستخدام القانون الدولي كأداة لحل النزاع.

دولة اليهود والأسس القانونية

١. محاولات هيرتزل الأولى :

حين أقر مؤتمر بال عام ١٨٩٧ برنامجه السياسي، كان الهدف الأول للمؤتمر هو إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يكون مضموناً بالقانون العام». وهذا يؤكد أن إقامة دولة لليهود - منذ بداية المشروع الصهيوني - يجب أن تكون قائمة على أسس من القانون. وكان ثيودور هيرتزل مخلصاً لهذا المبدأ، فقد حاول مع القيصر الألماني عام ١٨٩٨. كما حاول مع السلطان العثماني عام ١٩٠١ الحصول على موافقة منه لإقامة دولته. ثم قدم اقتراحاً للحكومة البريطانية عام ١٩٠٢ بمنحه حق الاستيطان في شبه جزيرة سيناء. إلا أن جميع محاولاته فشلت. ولم يعش هيرتزل طويلاً لكي يقوم بتنفيذ ما عرضته بريطانيا عليه عام ١٩٠٣: باقطاعه أجزاءً من أوغندا. فقد توفي عام ١٩٠٤، وكان قد وافق على الاقتراح البريطاني من حيث المبدأ.

وبوفاة هيرتزل مات الالتزام الصهيوني الأول بإقامة دولة يضمنها القانون الدولي العام وبدأت مرحلة حاييم وايزمن، التي - وإن كانت ملتزمة بخط هيرتزل - بدأت تميل نحو المنهج العملي (البراجماتي) مع تواتر فشل هيرتزل في الحصول على موافقة دولة ذات سيادة على مشروعه.

كان من اهم محاولات حاييم وايزمن، للحصول على غطاء قانوني للمشروع الصهيوني، ما نطلق عليه خطأ « وعد بلفور».. والأصح أنه «إعلان بلفور». وسوف نتوقف عند هذا الإعلان قليلاً.

ب- إعلان بلفور- ومبدأ «سوف يعني ما نريده ان يعني ...» :

إن النص الذي نعرفه حالياً هو المشروع رقم (٧) وقد سبقه ست مسودات، وكان حاييم وايزمن هو المفاوض الرئيسي مع الحكومة البريطانية ممثلة آنئذ باللورد بلفور. كانت المشاريع التي قدمها الدكتور وايزمن تشير، بشكل مباشر، أو غير مباشر، إلى مبدأين رئيسيين وهما : أن المنظمة الصهيونية العالمية هي الممثل الشرعي لما يسمى «الشعب اليهودي»، وان لليهود حقاً تاريخياً في فلسطين، ولم يكن في المسودات الأربع الأولى لهذا الإعلان أية إشارة لحقوق وأوضاع السكان الأصليين.

وحين عُرض المشروع الرابع على مجلس الوزراء البريطاني اثار ادوين مونتاجيو - وهو العضو اليهودي الوحيد في مجلس الوزراء- عدة ملاحظات على ذلك المشروع، ووزع مذكرته المشهورة المسماة «لا سامية الحكومة الحالية»، ومن الملاحظات التي تعنينا هنا قوله: «إن الصهيونية لا تمثل اليهود، وإنه تجب حمايتهم من ادعاءات المنظمة الصهيونية بتمثيلهم». والملاحظة الأخرى كانت تتعلق بوضع السكان الأصليين في فلسطين، وتجدر الإشارة إلى أن مذكرة مونتاجيو قد تنبأت بما جرى ويجري حالياً من خروقات متواصلة لحقوق الفلسطينيين، ولا سيما بشأن مصادرة الأراضي ومعايير اكتساب الجنسية في دولة اليهود. أما ملاحظته الثالثة حول الحق التاريخي لليهود في فلسطين فهي أن فلسطين سوف تصبح «جيتو العالم»، وأن قبول هذا الادعاء الصهيوني سوف يجعل من موقفه هو، كوزير يهودي في حكومة صاحب الجلالة، موقفاً صعباً ، فسوف يشار إليه بانه غريب هنا ويجب عليه أن يعود إلى وطنه الأصلي.

وقد حظيت ملاحظات ادوين مونتاجيو باهتمام كامل لدى صياغة المشروع السابق والأخير لإعلان بلفور. والنص الذي نقراه حالياً لم يتضمن اية كلمة تشير إلى أية «وعود» تقدمها الحكومة البريطانية، لكن تضمَّن - بنص صريح قاطع - شرطين أساسيين هما : أن لمن المفهوم بشكل واضح أن لا شيء سوف يهدد الحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية التي في فلسطين، أو الحقوق أو الوضع السياسي لليهود في الأقطار الأخرى. كما تمّ حذف اية إشارة إلى الحق التاريخي

اليهود في فلسطين.

وقد سجل الدكتور حاييم وايزمن في «مذكراته»، أنه حين خرج سكرتير مجلس الوزراء من اجتماع المجلس بعد موافقته على ذلك النص، وكان ينادي عليه : دكتور وايزمن.. دكتور وايزمن.. انه وَلدٌ! وبعد أن قرأ النص، يقول وايزمن : «للوهلة الأولى لم أحبَّ ذلك الولد. إنه ليس الولد الذي توقعت...» ومع ذلك، فإن وايزمن يصرّ على أن هذا الإعلان «سوف يعني ما نريده أن يعني...».

وهكذا، يتبين لنا أن إعلان بلفور كان هزيمة للمشروع الصهيوني، إذ تمسك الإعلان بمبادئ قانونية اهمها : أن الادعاء بالحق التاريخي لليهود في فلسطين لا أساس له، وان المنظمة الصهيونية لا تمثل «الشعب اليهودي» ، وأنه إذا ما أقيم وطن قومي يهودي في فلسطين، فإن ذلك سوف لا يمس الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين : مسلمين ومسيحيين.

إن تضمين صك الانتداب على فلسطين إعلانَ بلفور بنصه الكامل، يؤكد أن المبادئ القانونية المذكورة قد أصبحت مبادئ قانونية دولية، وذلك بموافقة عصبة الأمم عليها، ومن المؤكد أن الضمانات الواردة في إعلان بلفور لحقوق الفلسطينيين، هي أقل بكثير من الحقوق الوطنية المقررة لشعوب المناطق الأخرى التي كانت واقعة تحت الحكم التركي، وقد اعترف بلفور نفسه بذلك في مذكرة رسمية وزعت على مجلس الوزراء بتاريخ ١٩١٩/٨/١١، إذ قال فيها :

> «*إن التناقض بين نصوص [ميثاق عصبة الأمم] وسياسة الحلفاء هي أشدّ مخالفة في حالة «استقلال الشعب» في فلسطين عنه في حالة «استقلال الشعب» في سوريا، ففي فلسطين لم نقترح حتى التعرّف على رغبات سكانها الحاليين... فالدول الأربع الكبرى ملتزمة بالصهيونية*».

إن هذا التناقض بين ميثاق عصبة الأمم ـ وقد كان ذلك الميثاق ممثلاً لأحكام القانون الدولي كما كان سائداً آنئذ ـ وممارسات الدول الكبرى المؤثرة في المسرح الدولي، قد هيأ للدكتور وايزمن أن يحزم أمره، ويقرر ان إعلان بلفور «سوف يعني ما نريده ان يعني ...». وهكذا دخلنا مرحلة سوف نشهد فيها تطبيقاً عملياً للآية الكريمة : ﴿كَبُر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾، فصانعو القرار كانوا يتحدثون عن مبادئ قانون دولي، ويمارسون خرقاً فاضحاً لتلك المبادئ، وحين تصل الأمور إلى هذه المرحلة من النفاق، فإن العنف والإرهاب والإحباط سيكون سيد الموقف، سواء على المسرح المحلي والمسرح الدولي، وسوف يصبح القانون غريباً عن

أصحاب القرار.

جـ - هيئة الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية :

نعلم جميعاً أن هيئة الأمم المتحدة قد أنشئت في الوقت الذي كان العالم يخرج من خرائب الحرب العالمية الثانية، وكان لدى مختلف صانعي القرار قناعة بأن النظام الدولي، الذي وضع في ظل عصبة الأمم، لم يكن النظام الأكثر وفاء لرغبات وطموحات الشعوب في عالم مستقر، تحكمه مبادئ القانون وحقوق الإنسان. ومن هنا جاء ميثاق هيئة الأمم المتحدة ليعبّر عن هذه الطموحات.

وكان الامتحان الأول، لهذا النظام الدولي الجديد، إعلان بريطانيا في إبريل/نيسان ١٩٤٧ - باعتبارها دولة الانتداب في فلسطين - أنها أحالت القضية الفلسطينية إلى المنظمة الدولية، حيث تمّ على إثر ذلك تشكيل اللجنة الخاصة بفلسطين، التي أمضت ثلاثة أشهر في بحث وتقصي الأوضاع في فلسطين وأوضاع اللاجئين الأوروبيين، وانتهت اللجنة إلى توصية أقرتها الجمعية العامة بأغلبية صوتين اثنين، وأقرّت تلك التوصية تقسيمَ فلسطين إلى : دولة يهودية ودولة عربية، ووضعاً خاصاً للقدس، ووحدة اقتصادية بين الدولتين.

لن نتعرّض للحرب الدبلوماسية التي جرت خلف الكواليس للحصول على الصوتين اللذين رجحا توصية الجمعية العامة، لأن ما يهمنا هنا هو الفجيعة التي ألمّت بفقهاء القانون الدولي، الذين كانوا يأملون أن تكون هيئة الأمم المتحدة هي الهيئة التي ترسي الأسس القانونية لعالم أكثر استقراراً وأكثر عدالة، وأكثر التزاماً بمعايير قانونية دولية لتحاشي ويلات الحرب.

وقبل طرح توصية اللجنة الخاصة بفلسطين للتصويت على قرار الجمعية العامة، تمّ تشكيل لجنتين فرعيتين لتقييم رأي الأغلبية المنادي بالتقسيم، ورأي الأقلية المعارض لتقسيم فلسطين، وقدّمت اللجنة الفرعية الثانية في تقريرها ثلاث توصيات، تتضمن إحداها اقتراحاً بتوجيه ثمانية أسئلة لمحكمة العدل الدولية، وتطلب من المحكمة تقديم رأي استشاري حولها. وجميع الأسئلة تدور حول موضوع القضية الفلسطينية، إلا أن أهمها - ربما - كان التساؤل عن مدى قانونية خطة التقسيم إذا تمّ اعتمادها خلافاً لرغبة سكان ذلك الإقليم أو دون موافقتهم. ولدى التصويت على هذه الأسئلة الثمانية، فإن سبعة أسئلة رفضت بأغلبية (٢٥) صوتاً ومعارضة (١٨) صوتاً وامتناع (١١). أما السؤال الثامن فقد رفض بأغلبية (٢١) صوتاً ضد (٢٠)، فيما امتنعت (١٣) دولة عن التصويت. وكان من المثير للشكوك أن الجمعية العامة أفشلت كل المحاولات التي قادتها بعض الدول لتأجيل الجلسة

المتعلقة بالتصويت، كي يتسنى للوفود دراسة الأمر أو التشاور مع حكوماتهم.

إن سقوط محاولات استدراج رأي استشاري، من محكمة العدل الدولية حول القضية الفلسطينية، قد دشن - ولعقود قادمة - مرحلة العنف والدمار الذي ما تزال تعيشه أطراف الصراع كافة. إذ أن استبعاد القانون، وبشكل متعمد، كان مؤشراً قوياً على أن المشروع الصهيوني لا يمكن تحقيقه بالانصياع إلى مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، علماً بأن تلك المبادئ أقرتها وصاغتها الدول ذات النفوذ على المسرح الدولي.

وأدى الهروب من الاحتكام إلى مبادئ القانون الدولي إلى اللجوء إلى أعمال العنف وتمجيد القوة. ولا أدل على ذلك من قول بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي: «الذي يحمي اسرائيل ليس اتفاقيات السلام، بل الجيش الإسرائيلي!» وقول نتنياهو ما هو إلا ترجمة لقناعة أقدم منه : حين ادركت دولة الانتداب البريطاني على فلسطين أن تنفيذ المشروع الصهيوني لا يتم بدون القوة، وأن بريطانيا بحاجة إلى خمسين الف جندي لإنجاز ذلك المشروع.

تطبيقات عملية

لقد ترتّب على قيام دولة اليهود في فلسطين عام ١٩٤٨، وبالطريقة التي أنشئت بها، أوضاع في غاية التعقيد، هي الأكثر تهديداً للأمن والسلم الدوليين على مدى العقود الخمسة الماضية ، واحتلت مناقشة آثارها الوقت الأطول والجهد الأوسع من منظمة الأمم المتحدة، ومن اللافت للنظر أن تعقيدات الصراع العربي - الاسرائيلي تبدو حادة ومتفجرة ، سواء في حالة الحرب وفي حالة السلم.

ولو تناولنا كتاباً مخصصاً لتدريس مادة القانون الدولي لطلبة كلية الحقوق، وطالعنا فهرس هذا الكتاب، ولو اخذنا مثالاً تطبيقياً من أمثلة الصراع العربي - الإسرائيلي لشرْح أي بند من بنود هذا الفهرس، لوقعنا على مخالفة إسرائيل لأحكام القانون الدولي ذات العلاقة بذلك البند، ولكن المجال لا يتسع لسرد أمثلة لكل بند، ولكن إثباتاً لهذا الادعاء، فسوف أسوق امثلة للتدليل ليس إلا :

ا. عناصر الدولة :

يقول فقهاء القانون: لكي تكتسب الدولة شخصية قانونية دولية فيجب أن تتوفر لها ثلاثة عناصر : الأرض أو الإقليم، والسكان، والحكومة. وفي حالة الدولة العبرية، ومنذ ولادتها، اتخذ قرار بعدم تحديد عنصر الأرض ، ففي جلسة تمت بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٢ ، اجتمع ممثلو المستوطنين لمناقشة إعلان استقلال الدولة وتشكيل

الحكومة المؤقتة، فاتفق المؤتمرون - في ذلك الاجتماع - على اقتراح ديفيد بن غوريون بأن يرد في حيثيات إعلان الاستقلال ان : الدولة تقوم «على أساس قرار هيئة الأمم» وليس - كما ورد في المشروع الأصلي - أن الدولة تقوم «ضمن إطار قرار هيئة الأمم». وقد دافع موشيه شرتوك (فيما بعد شاريت) عن هذا الإجراء بقوله «إننا في الواقع لا نعتزم الالتزام بذلك القرار..» وقد رد بن غوريون، على الأثر التي طالبت بوضع حدود للدولة، بقوله : «إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تورد في إعلان استقلالها تعريفاً لحدودها، فلماذا نقوم نحن بتعريف حدودنا؟!» وقد عارض بن غوريون إيراد أية إشارة إلى كلمة «التقسيم» في توصية هيئة الأمم لعام ١٩٤٧. ويدل ذلك على المخطط غير المعلن في التوسع الإقليمي كلما كان ذلك ممكناً.

وما زالت القوانين الإسرائيلية تعرِّف الأراضي الإسرائيلية على انها: «المنطقة التي يطبق عليها قانون دولة إسرائيل » أو: «أية منطقة من ارض إسرائيل تعيِّنها الحكومة بموجب أمر»، أي أن التمدد الإقليمي هو الأساس، ويتبع ذلك تطبيق القانون الإسرائيلي على الأرض المكتسبة. وبكلمات أخرى، فإن الحدود الإقليمية لدولة اليهود غير معرّفة، ويرفض صانعو القرارات فيها تحديد هذا العنصر.

أما العنصر السكاني، فهو الشعب الذي يسكن ضمن حدود تلك الدولة. وينظم القانون الدولي علاقة العنصر السكاني بعنصر الإقليم وفق ما يسمى «معايير الجنسية». ويعترف القانون الدولي بحق الدولة في وضع المعايير التي تلائمها لتنظيم قوانين الجنسية الخاصة بها، إلا أنه يجب أن تلتزم تلك المعايير بمبادئ القانون الدولي التي لا يجوز تجاوزها. ومثال ذلك : «للدولة حق تنظيم قانون جنسيتها على أساس حق الدم أو حق الإقليم أو على مزيج منهما ». إلا أن القانون الدولي لم يعترف بمعايير أخرى، وحين نظمت المانيا قانون جنسيتها عام ١٩١٣ على أساس مستحدث أسمته «حق استعادة الجنسية»، اعترضت الدول على ذلك الأسلوب المستحدث باعتباره معياراً لم يعترف به القانون الدولي. كما أن أي تقنين للجنسية على أسس التمييز العنصري يعتبر مخالفاً للقانون الدولي، ولذلك لم تعترف محاكم العديد من الدول بقوانين الجنسية النازية، التي جردت اليهود الألمان من جنسيتهم الألمانية.

إن قوانين الجنسية في دولة اليهود تعتبر أشد قوانين الجنسية شذوذاً في التاريخ الدولي، ولا بد من التذكير - بداية - بأن إسرائيل تعلن عن نفسها رسمياً انها ليست دولة السكان الذين يعيشون ضمن حدودها الإقليمية - على افتراض أن إقليمها معرّف - بل هي دولة من يسمَّوْن «الشعب اليهودي» أينما كان هذا الشعب، وبغض

النظر عن الجنسيات التي يتمتع بها افراد هذا الشعب. وقد أكدت محكمة العدل العليا الإسرائيلية هذا المبدأ في عدة قرارات لها.

استناداً لهذا التعريف الذاتي، فإن قوانين الجنسية الإسرائيلية وضعت بضعة معايير لاكتساب الجنسية من قبل اليهودي، تختلف عن المعايير المقررة لغير اليهودي. ولم يعترف قانون الجنسية بمعايير حق الدم أو حق الإقليم، بل استحدث معيار «العودة» اساساً لاكتساب الجنسية الإسرائيلية من قبل اليهودي. وسواء ولد اليهودي في إسرائيل أم ولد خارجها لأبوين إسرائيليين أم جاء إلى اسرائيل مهاجراً، يكتسب الجنسية الإسرائيلية بصفته «عائداً»، وبهذه الصفة فإن المهاجر اليهودي الذي يصل إسرائيل يتمتع بالجنسية الإسرائيلية دون حاجة إلى التعبير عن رغبته في ذلك، ودون حاجة لاتخاذ أية إجراءات من جانبه، لأن القانون «افترض» أنه عائد. فإذا أراد هذا القادم خلاف ذلك، عليه أن يعلن ـ في معبر الوصول ـ أنه لا يرغب اكتساب الجنسية الإسرائيلية. وباعتبار أن اسرائيل هي دولة «الشعب اليهودي»، فقد طلع قانون الجنسية بنص غير مسبوق مؤداه: أنه إذا أعلن أي يهودي، بغض النظر عن جنسيته ومكان ولادته وإقامته، رغبته في اكتساب الجنسية الإسرائيلية فسوف يحصل عليها فوراً، وآخر حالة يمكن الإشارة إليها في هذا المجال، طلب الجاسوس الأمريكي جوناثان بولارد الذي أدين بتهمة التجسس لصالح إسرائيل.

أما الشق غير اليهودي من سكان إسرائيل، فقد تناولته قوانين الجنسية الإسرائيلية باعتباره «العنصر السكاني غير المرغوب فيه»، لذلك جاءت القيود شديدة ومحبطة. وليس من باب المبالغة القول بأن قوانين الجنسية الإسرائيلية، فيما يتعلق بالعنصر غير اليهودي ، هي اشد القوانين عنصرية، إذ نصّ قانون الجنسية الإسرائيلي، لعام ١٩٥٢، على تجريد الفلسطينيين، الذين ظلوا تحت الحكم الإسرائيلي، من جنسيتهم وبأثر رجعي اعتباراً من ١٩٤٨/٥/١٥، ثم طلب إليهم التقدم بطلب لاكتساب الجنسية الإسرائيلية.

وقد وضعت الحكومة الإسرائيلية شروطاً وعقبات لم يتمكن بسببها أكثر من ١٠٪ من هؤلاء الفلسطينيين من الحصول على الجنسية الإسرائيلية، ومن لم يحالفه الحظ ظل بدون جنسية كما كان ينجب اطفالاً بدون جنسية كذلك. وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٨٠، ولأغراض انتخابية، تم تعديل القانون، بحيث تمكن عديمو الجنسية من اكتسابها. إلا أن اكتساب الفلسطيني للجنسية الإسرائيلية لم يجعله مواطناً متساوياً مع المواطن اليهودي، فهو، وإن صار يحق له ممارسة الانتخاب، إلا

ان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ما زالت منقوصة. وعلى سبيل المثال فإن
الفلسطيني الذي يتمتع بالجنسية الإسرائيلية يستطيع ان يمارس حقه الانتخابي
وحقه في التقاضي، إلا انه، بالنسبة لأملاكه العقارية، ما زال - طبقاً لقانون املاك
الغائبين - غائباً !

ب - المعاهدات :

(١) معاهدة وادي عربة:

المعاهدة - بشكل مبسّط - عَقدٌ يتم التصديق عليه بين دولتين لتحقيق اهداف محددة خاصة بهما، ومن اهم الآثار التي تترتب على المعاهدة إعادةُ ترتيب الدولتين المتعاقدتين تشريعاتهما الوطنية لكي تنسجم مع التزاماتهما الدولية المقررة بموجب المعاهدة، ولا يجوز لأي منهما سن قوانين تتعارض في المستقبل مع التزاماتها الدولية. هذه المبادئ المتعارف عليها بين الدول، عبر سنين طويلة من التعامل والاجتهادات : القضائية والفقهية الدولية، جرى خرقها من قبل إسرائيل، بل وتجاهلت أية احتجاجات ضد تلك الخروقات.

ولنتخذ من معاهدة وادي عربة مثالاً على ذلك، فقد تم التوقيع على المعاهدة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٦، وجرى تبادل وثائق التصديق بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٠، وتم تبادل السفراء بين إسرائيل والأردن بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١١، أي أن الوضع بين الدولتين الجارتين أخذ شكله المعتاد والطبيعي. وبادر الأردن إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتأمين التزامه بالمعاهدة، حيث قدمت الحكومة بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٤ مشروع قانون لإلغاء المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو، وتم التصويت عليه ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٦. وبالمقابل، فقد سن الكنيست الإسرائيلي قانون تنفيذ المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٠، وقد ورد فيه النص التالي : ٦ - أ : «على الرغم مما جاء في قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠، فإنه واعتباراً من ١٩٩٤/١١/١٠، لا تعتبر أملاكٌ غائب كون صاحب الحق فيه مواطناً أردنياً سابقاً أو كان احد سكان الأردن أو تواجد في الأردن بعد التاريخ المذكور. ب: [ما جاء في البند «أ» أعلاه] لا يغير الوضع القانوني لملك أصبح ملك غائب حسب القانون المذكور قبل الموعد المشار إليه أعلاه».

يُلحظ أولاً أن القانون اعتبر ان (١٩٩٤/١١/١٠) هو التاريخ الفاصل بين اعتبار أملاك الأردني أملاك غائب أو لا، وهكذا فإن الأملاك، التي كانت تخضع لقانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠، أصبحت الآن مصادرة قانونياً ولا يجوز بحثها، باعتبار أن المعاهدة لا يمكن أن تفتح الباب لمناقشة حقوق والتزامات سابقة لتاريخ تصديقها

ويلحظ ثانياً أن هذا القانون يتعارض مع أحكام المادة (٢٤) من المعاهدة، التي نصت على التزام الطرفين بتشكيل لجنة مشتركة لتسوية كافة المطالبات المالية على «أساس متبادل».

ويلحظ ثالثاً أن من مبادئ القانون الدولي «العرفي» أنه لا يجوز لدولة أن تحتج - في مواجهة دولة أخرى - بقوانينها الداخلية للتحلل من التزامات دولية، كالالتزام الوارد في المادة (٢٤) من المعاهدة.

وقد أرسلت الحكومة الأردنية مذكرة للحكومة الإسرائيلية تطلب إيضاحات حول هذا القانون الذي يتعارض مع نصوص المعاهدة، وفي حدود ما نعلم لم تجب الحكومة الإسرائيلية على هذه المذكرة حتى الآن.

(٢) اتفاقات أوسلو:

إن الجوانب القانونية، لمسلسل اتفاقات أوسلو، هي أشد فظاظة من معاهدة وادي عربة. وقبل الدخول في تناول بعض الجوانب القانونية لتلك الاتفاقات، لا بد من التأكيد على الإطار الدبلوماسي والسياسي الذي وضعت فيه تلك الاتفاقات، فقد كانت إسرائيل تصر على «المفاوضات الثنائية» بينها وبين كل دولة من الدول العربية، وكانت تصر على استبعاد أية مظلة دولية يتم تحتها التفاوض، ولذلك رفضت المؤتمر الدولي، ورفضت مشاركة هيئة الأمم، ورفضت مشاركة المجموعة الأوروبية، وأصرت على قصر الأمر على دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه بين الأطراف.

تحت هذه المواصفات تم عقد مؤتمر مدريد، وبدأت مفاوضات واشنطن، وانتهى الأمر بتوقيع إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، واتفاقية (أوسلو - ١) عام ١٩٩٤، ثم توقيع اتفاقية القاهرة عام ١٩٩٥، أو ما يسمى (أوسلو - ٢)، ثم توقيع بروتوكول الخليل في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٧، أو ما يمكن تسميته (أوسلو - ٣).

إن هذا الإطار الذي رسمته إسرائيل - وهو الاستفراد بكل طرف عربي - مكنها من فرض شروطها، وإنّ كان لمصر أو الأردن أو سوريا أو لبنان مقدرات ومواصفات الدولة، التي تمكنها من تحسين شروطها التفاوضية، فإن قيادة منظمة التحرير كانت تعاني من ضغوط شديدة ومن إحباطات أشد.

إن هذا الاستفراد الإسرائيلي، والاستقواء، عبر فرْض شروطه الاحتلالية على قيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، قد انعكس عبر نصوص اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية، التي لم ترسم معالم تطبيق القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، وطيّ الاحتلال وإعادة رسم العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية

على اساس ما سمي «المصالحة التاريخية». وكانت فكرة شمعون بيرس الأساسية في المفاوضات انه لا تفاوض، بل إملاء لشروط تتوجب على قيادة المنظمة الموافقة عليها. وحين وصلنا إلى أوسلو الثالثة، أو بروتوكول الخليل، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، اكثر صراحة من سلفه بيرس، فقال وهو يقدم بروتوكول الخليل إلى الكنيست لتصديقه : إن هذا الاتفاق حقق ثلاثة مبادئ اساسية: الأول مبدأ المعاملة بالمثل، والثاني أن تطبيق إعادة الانتشار «هو قرار إسرائيلي ولا يخضع للمفاوضات مع الفلسطينيين.. إن إسرائيل وحدها تقرر طبيعة ومدى عدم الانتشار»، والمبدأ الثالث هو الإطار الزمني. وفي الإطار الزمني يقول نتنياهو: «إننا نستخدم الفواصل الزمنية لتحقيق أهدافنا وهي : الاحتفاظ بالقدس موحدة، وضمان العمق الأمني الضروري للدفاع عن الدولة، والاصرار على حق اليهود في استيطان أرضهم...».

إن المبادئ التي أعلنها نتنياهو، والأهداف التي حددها، تتعارض مع اية تسوية سياسية حتى في ظل الاجحافات الشديدة التي وردت في اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية، فإسرائيل هي وحدها التي تحدد مدى وشروط إعادة الانتشار، وإذا تم ذلك فيجب أن يكون لضمان حق اليهود في الاستيطان، ولضمان العمق الأمني للدولة.

ورغم كل تلك التصريحات الرسمية ، والممارسات الإسرائيلية المنسجمة مع تلك السياسات، فإن القانون الدولي يوفر لقيادة منظمة التحرير غطاءً قانونياً مؤكداً للتحلل من تلك الاتفاقيات لو عقدت عزمها واتخذت قرارها السياسي الحاسم لرفض تلك الاجحافات، وعلى سبيل المثال، فإن المادة ٤٧ من اتفاقيات جنيف تنص على ما يلي :

> *«لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في اي إقليم محتل - بأي حال ولا بأية كيفية - من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب اي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب اي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة ».*

ومن المهم ، قبل التمعن في هذا النص الصريح ، ملاحظة أن إسرائيل لا تنفي أن صفتها كدولة احتلال لم تتغير بتوقيع مسلسل اتفاقيات أوسلو، ولا أدلّ على ذلك من أن القوانين الإسرائيلية، التي صدرت لإنفاذ تلك الاتفاقات، كانت على شكل أوامر عسكرية صادرة عن الحاكم العسكري الإسرائيلي في كل من الضفة وقطاع غزة، أي

أن مصدر السلطات، الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، هو الحاكم العسكري الإسرائيلي.

إنّ نص المادة (٤٧) لا يترك مجالاً للشك في أن توقيع أية اتفاقيات في ظل الاحتلال لا يحرم الشعب الواقع تحت الاحتلال ولا سلطاته من التمسك بأحكام اتفاقية جنيف والحمايات المقررة فيها، فإن تعارضت أحكام هذه الاتفاقيات مع نصوص اتفاقية جنيف كانت الأولوية للأخيرة.

ولدى التطبيق العملي لهذه المادة، فإن اتفاقيات أوسلو تستخدم غطاء لتثبيت الاستيطان وتوسيعه وتمدده، وتمزيق الأراضي الفلسطينية والحؤول دون وحدتها الاقليمية، بينما تتدم اتفاقية جنيف حماية صريحة للشعب الفلسطيني ضد هذه العمليات الاستعمارية. وتستخدم اتفاقيات أوسلو غطاءً لضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، بينما تحرّم اتفاقية جنيف أعمال الضم. ومما يعزز هذا الموقف القانوني أن ما يزيد عن خمسة وسبعين قراراً صادراً عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تحرّم الاستيطان، وتدين الضم والإلحاق، وتعلن أن الاستيطان والضم مخالفان للقانون الدولي.

(٣) الاعتراف بعضوية الدولة العبرية في هيئة الأمم المتحدة:

تقدمت إسرائيل بطلب قبول لعضوية هيئة الأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٤٨، إلا أن مجلس الأمن الدولي رفض الطلب بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٧، وحين جددت إسرائيل طلبها بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤ طالبتها الجمعية العامة بتوضيح موقفها من قرارات الجمعية العامة ذات العلاقة، وبعد أن قدمت إسرائيل تعهداً بالتقيد بتلك القرارات، اصدرت الجمعية العامة قراراً بقبول إسرائيل في عضويتها بتاريخ ١٩٤٩/٥/١١. وكان نص القرار مشروطاً، فقد ورد فيه أن الجمعية العامة، وهي تستذكر قرارها بتاريخ ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧، وقرارها بتاريخ ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨، وأنها اخذت علماً بالتعهدات التي قدمها ممثل الحكومة الإسرائيلية أمام اللجنة الخاصة والمتعلقة بتنفيذ تلك القرارات، فإن الجمعية العامة توافق على توصية مجلس الأمن بقبول إسرائيل في عضويتها.

ولو عدنا إلى الاشتراطات الواردة في قرار قبول عضوية اسرائيل، فإن الإشارة إلى قرار ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧، يعني قرار التقسيم بما في ذلك الحدود الإقليمية للدولة اليهودية ووضع مدينة القدس والأماكن المقدسة، وحقوق الأقلية العربية في الدولة اليهودية. أما قرار ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٩ فهو يعني القرار (١٩٤) والمتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض. كما تجب

الإشارة إلى أن إسرائيل تعهدت بعدم إثارة الفقرة السابعة من المادة الثانية، والمتعلقة بالولاية الداخلية للدولة، في مواجهة المنظمة الدولية، وهي بصدد حضها على تنفيذ تلك القرارات.

وخلاصة القول أن إسرائيل ما زالت الدولة الوحيدة التي تم قبولها عضواً في المنظمة الدولية بشروط محددة، وهي شروط ما زالت واجبة التنفيذ بموجب أحكام القانون الدولي، أما الخروقات الإسرائيلية لهذه المبادئ فما زالت عنواناً أساسياً لكل جداول الأعمال لأي نشاط دبلوماسي يسعى لحل هذا الصراع.

النتائج والتوصيات

لا شك في أن المجتمع الدولي ـ ولا سيما الدول ذات النفوذ المؤثر فيه ـ يتحدث بلسان القانون الدولي ،ولكنه في الواقع يُمارس غير ذلك. إننا نشهد حالة من النفاق أشد ما تكون وضوحاً في حالة القضية الفلسطينية؛ فإعلان بلفور يتمسك بالحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين، وعلى صعيد الممارسة يؤكد اللورد بلفور أن سياسة دولته هي خرق فاضح لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وهيئة الأمم المتحدة جاءت للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، لكنها تحول دون استدراج رأي قانوني من محكمة العدل الدولية للنظر في توصية تقترح تمزيق الوحدة الإقليمية لفلسطين. والموقف القانوني للحكومة الأمريكية من المستوطنات اليهودية يؤكد أنها مخالفة لاتفاقيات جنيف وبالتالي فهي غير قانونية، بينما ـ على صعيد الممارسة العملية ـ تعتبرها مجرد عقبة في وجه تحقيق السلام. وفي الوقت الذي يقرر فيه القانون الدولي حق اللاجئ في العودة إلى وطنه، تعتبر الدول ذات النفوذ أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم مطلب غير عملي، بل هو انتحار لدولة اليهود.

هذا النفاق هو أحد الأسباب الرئيسية التي حالت دون استخدام القانون الدولي أداةً لحل هذا الصراع المزمن، وبالتالي فإن هذا الصراع غير مرشح لتسوية سياسية في المستقبل المنظور رغم المعاهدات والاتفاقيات السياسية، إلا أن هذا النفاق الدولي، وبالتعبير الدارج «الكيل بمكيالين» ليس الخطيئة الكبرى التي تحمّل عليها كل الآثام، إذ يجب الاعتراف بأن الجانب العربي يتحمل خطاياه؛ لأن الطرف العربي ـ ولا سيما الفلسطيني ـ فشل في التمسك بحقوقه المقررة في القانون الدولي.

ومن البديهي القول : إن التمسك بالحق والتسلح بالقانون الدولي ، لا يكفي بحد ذاته لتحقيق النتائج المرجوة، إذ أن الحق لا يمشي على قدميه، فلا بد من أجهزة

تصونه وتحميه، ولا بد من بناء قوة ومؤسسات وكوادر وقيادات، وتنمية قدرات ذاتية قادرة على حماية حقوقها. ويقيناً، لو لم تقم المنظمة الصهيونية ببناء مؤسسات ذات كفاية عالية ـ مثل اجهزة الاستيطان والتهجير والتدريب وقوات مسلحة وأجهزة دبلوماسية نشطة، وتنظيمات شعبية ضاغطة ومراكز بحث وتخطيط ـ لما استطاعت كل القوى الإمبريالية أن تحقق وطناً قومياً لليهود.

إن مثل هذا البناء المؤسسي غير موجود في الجانب العربي، وليس من مؤشرات على مبادرة الطرف العربي إلى إعادة هيكلة مؤسساته بحيث تغدو قادرة على حمل الأطراف الأخرى على الالتزام بمعايير القانون الدولي.

ولا أدل على ذلك من الإشارة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ إلى جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء مؤسساتها منذ وصولها إلى الأراضي الفلسطينية تحت مظلة اتفاقيات أوسلو . ففي الوقت الذي انشأت ـ وبنجاعة ـ أربعة عشر جهازاً استخبارياً وأمنياً ومحاكم أمن دولة، قوّضت القضاء العادي، كما أحبطت كل المحاولات الرامية لإنشاء سلطة شعبية وتأسيس سيادة شعبية، وغياب الشفافية وعدم المحاسبة أصبحا من العناوين البارزة للسلطة الوليدة، ولذلك، ليس مجالاً للاستغراب أن نرى القيادة الفلسطينية قد حوّلت القضية الفلسطينية من قضية شعب يناضل ـ لإنجاز حقوقه الوطنية ـ إلى مساومات عقارية على مساحة أراض تتراوح ما بين ٩ ـ ١٣٪، بحيث تعيد سلطات الاحتلال انتشارها فيها، أو التركيز على رموز لا مضمون سيادياً لها ، مثل بناء مطار في قطاع غزة لن يكون أفضل حالاً من ممرات العبور في الجسور.



البعد العربي - الإسرائيلي للصراع حول المياه

د. محمد شطناوي

مقدمة

لقد كانت الموارد الطبيعية من أهم الأمور التي تنازعت عليها الدول، في محاولة منها للسيطرة على هذه الموارد، لما لها من أهمية في التنمية: الاجتماعية والاقتصادية لأية حضارة. وتعتبر المياه أهم مورد تتركز حوله الحضارات، والأدلة على ذلك كثيرة مثل: حضارة وادي النيل، وحضارة ما بين النهرين، وحضارة اليمن حول سد مأرب. ولا شك أن سقوط بعض هذه الحضارات يعود إلى عدم قدرتها على الإدارة السليمة للموارد المائية، مما أدى إلى تملح أراضي بلاد ما بين النهرين، وانهيار سد مأرب، وغيرهما، ومن ناحية أخرى فقد كانت الموارد المائية عنصراً استراتيجياً تحاول كل جهة السيطرة عليه في مستهل كل الحروب.

أن مسلسل الصراع العربي - الإسرائيلي دار حول محور الأرض وما عليها من موارد مائية، فقد ركزت الحركة الصهيونية جهودها - منذ القرن التاسع عشر - على إنشاء دولة يهودية في فلسطين، حيث حصلت في بداية هذا القرن (بتاريخ ١٩١٧/١١/٢) على وعد بلفور، الذي كان بمثابة «تصريح سياسي» من طرف واحد هو الحكومة البريطانية.

ومنذ التفكير بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، بدئ برسم المخططات اللازمة لتعيين حدودها، لا لتشمل "المقاييس التاريخية" فحسب، بل لتشمل الاحتياجات الاقتصادية والاستراتيجية للدولة الجديدة، فمن الناحية الاقتصادية ركزت الطموحات الصهيونية على تسخير جميع طاقات فلسطين: الزراعية والصناعية عبر إقامة مشاريع ري، وتوليد للطاقة الكهربائية، وهو ما تطلب أن تعتمد الدولة المزمع إنشاؤها على المياه التي تعتبر شحيحة في "فلسطين التاريخية". لذلك أخذت بعين الاعتبار مصادر المياه في: أعالي نهر الأردن، ونهر الليطاني، وسفوح جبل الشيخ، ونهر اليرموك، وروافد نهر الأردن، وكانت الاعتبارات المائية تحتل مكان الصدارة في اهتمامات الحركة الصهيونية منذ حصولها على وعد بلفور بإنشاء دولة يهودية.

مما سبق نجد أن نهر الأردن وحوضه المائي، وما يحيطه من مصادر مائية، سيكون محور الصراع بين العرب وإسرائيل. إن نهر الأردن، الذي تجري مياهه من الينابيع الواقعة على سفوح جبل الشيخ والأودية الأخرى. يسير جنوباً ليستريح قليلاً في بحيرة طبرية ثم ليستقر في البحر الميت. إن هذا النهر، الذي ارتبط اسمه برسالة السلام وورد اسمه في الكتب السماوية. كما يقول الدكتور إدوارد رزق، والذي كان مصدر السعادة والخير للناس، يمكن أن يصبح مصدراً للتوتر والنزاع. فلم يدر بخلد أحد أن هذا النهر المبارك يمكن أن يغدو شرارة حرب في المنطقة حتى ظهرت على مسرح الشرق الأوسط والمسرح العالمي الحركة الصهيونية.

نظرة تاريخية :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء، اتفقت فرنسا وبريطانيا على تقسيم بلاد الشام بموجب معاهدة سايكس - بيكو في العام ١٩١٦، التي اعتبرت الحدود الشمالية لفلسطين التاريخية بحيرة طبريا (شكل ١). ونتيجة للضغط الصهيوني - البريطاني، تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا - في مؤتمر السلام في باريس (١٩٢٣) - على وضع حدود فلسطين المنتدبة ليضم معظم أجزاء نهر الأردن وروافده، رغم أن الضغط الصهيوني في تلك الفترة كان يتركز حول نهر الليطاني وسفوح جبل الشيخ وبعض أحواض الروافد الشرقية لنهر الأردن.

ومنذ ذلك الزمن دأبت الحركة الصهيونية على العمل للسيطرة على ما يمكن السيطرة عليه من الأراضي والموارد المائية التي لم تكن واقعة ضمن منطقة الانتداب البريطاني، وقد ساعدها ممثل الانتداب البريطاني في فلسطين في الضغط على السكان العرب: بمصادرة أراضيهم تارة، وفرض ضرائب عالية على السكان تارة

اخرى. ومن ناحية اخرى فقد منحَ الانتداب البريطاني عام ١٩٢٦ المهندس اليهودي
حاس روتنبرغ امتيازاً مدته ٧٠ عاماً لاستغلال نهري: الأردن واليرموك في إطار
شركة لتوليد الكهرباء، في الوقت الذي كانت قد رفضت طلباً لمواطن فلسطيني من
اصل يوناني (يوريفيدس مافرمايتس) للحصول على الامتياز ذاته.

بالإضافة إلى ذلك طُرحت عدة مشروعات مائية، بناء على تكليف من الحركة
الصهيونية وموافقة حكومة الانتداب، مثل مشروع روتنبرغ المشار إليه أعلاه،
ومشروع تجفيف بحيرة الحولة، ومشروع لودرميلك، ومشروع هيز - سافيدج. وقد
هدف مشروع تجفيف مستنقعات الحولة إلى استصلاح الأراضي لتبلغ مساحة
منطقة الحولة الزراعية حوالي ٢٢٧ الف دونم، ثم ليصار إلى تسليمها إلى اليهود
بمساعدة بريطانيا، لبناء عشرات المستعمرات الزراعية واستقطاب المهاجرين اليهود،
لتوطينهم في شمال فلسطين وفي موقع مائي استراتيجي.

أما مشروع لودرميلك - وهو مهندس يهودي أمريكي انتدبته الوكالة اليهودية
والذي أشار في كتابه "فلسطين أرض الميعاد" إلى توفر الأراضي الخصبة والمياه وأن
تلك البلاد كانت مهملة من قبل العرب، فلا بد من استثمارها من قبل المهاجرين
الجدد - فقد هدف إلى توفير المياه اللازمة لاحتياجات ٤ ملايين يهودي مهاجرين
واستغلال مياه نهر الأردن وروافده بصورة مشتركة بين اليهود والعرب كمفتاح
للتقارب السياسي. ويستند المشروع على توحيد مصادر مياه نهر الأردن في مشروع
واحد لري وادي الأردن وأراض من فلسطين وجزء من النقب، والاستيلاء على مياه
الليطاني وتحويلها إلى فلسطين، وشق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت بطاقة
١٢٥٠ مليون متر مكعب، لتعويض مياه نهر الأردن المستغلة، وتوليد الطاقة
الكهربائية.

كانت أفكار لودرميلك التي نشرت في كتابه "فلسطين أرض الميعاد" مجرد
استراتيجية يمكن تنفيذها في المستقبل، وقد تم تطويرها بعد ذلك إلى دراسة فنية
أعدّها السادة هيز - سافيج (١٩٤٦) ، حيث تضمنت إطاراً هندسياً شاملاً
لاستعمالات المياه في المنطقة بصورة مشتركة بين اليهود والعرب، وتهدف هذه
الخطة إلى نقل نحو نصف مياه الحوض إلى النقب.

في تلك الفترة كان الفرق بين الافكار العربية واليهودية حول المياه يتمثل في أن
وجهة نظر العرب تتركز على استعمالات المياه ضمن الحوض إلا إذا كان هناك
فائض، ففي سنة ١٩٤٩ اجرى السير ميردوك ماكدونالد Murdock MacDonald
دراسة استمرت سنتين ونصفاً، بناء على طلب الحكومة الأردنية، وخلصت هذه

الدراسة إلى أن المبدأ الطبيعي والأخلاقي يقضي بأن مياه الحوض المائي يجب أن تستعمل خارج الحوض، إلا إذا كان هناك فائض في هذه المياه، وحينها فقط يمكن استعمالها خارج الحوض.

هذه هي الأفكار التي طرحت قبل عام ١٩٤٨، أما في هذا العام فقد اندلعت حرب فلسطين، والتي تم خلالها توسيع حدود حصة اليهود في قرار التقسيم إلى حوالي ٤٠٪ على حساب حصة العرب من الأراضي وبالذات منطقة شمال النقب، ويقول بعضهم ها هنا : لو أن منطقة النقب بقيت بيد العرب - حسب قرار التقسيم - لما ظهرت مشكلة المياه بين العرب واليهود.

مقترحات المياه بعد سنة ١٩٤٨

لقد ازدادت المشكلة تعقيداً بعد إنشاء إسرائيل، فقد زاد عدد المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين. هؤلاء المهاجرون، الذين قدموا من مناطق غنية بالمياه إلى منطقة شحيحة بالمياه ، لم يجلب أحد منهم دلو ماء معه، وفي الوقت نفسه فقد نتج عن حرب ١٩٤٨ لجوء أكثر من ٧٠٠ ألف فلسطيني إلى البلاد المجاورة، وبوجه خاص شرق الأردن، حيث أصبحت جنوب بلاد الشام منطقة مكتظة بالسكان، وهي بالأصل ذات طاقة استيطانية محدودة نظراً لشح مواردها الطبيعية. ومنذ هذا التاريخ بدأ النزاع الحقيقي على المياه، فقد اقترحت عدة مشاريع كانت الجهات الخارجية تهدف من ورائها إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عبر توطينهم في مشاريع زراعية وفي الوقت نفسه كانت اسرائيل تخطط لمشاريع ترتكز - بدرجة كبيرة - على أخذ النصيب الأكبر من مياه حوض الأردن، بل وامتدت خططها لتشمل نهر الليطاني في لبنان، وعلى صعيد آخر وضعت الدول العربية مشاريع مائية ترمي إلى الانتفاع بالمياه داخل الحوض وحماية مصالح وحقوق المقيمين عليه.

ومن المشاريع والدراسات التي تبنتها الدول العربية ما يلي :

١. دراسة ماكدونالد وشركاه:

في عام ١٩٤٩، وبناء على طلب الحكومة الأردنية، قامت شركة ماكدونالد وشركاه بوضع مخططات لمشاريع الري في وادي الأردن والتي استمرت لمدة عامين ونصف وتم نشرها عام ١٩٥١.

٢. دراسة بنجر :

في عام ١٩٥٢ اجرى المهندسون الأردنيون بالاشتراك مع مهندس امريكي يدعى

في وكالة التعاون الفني الأمريكي (النقطة الرابعة) ويدعى ملز بنجر Mills Bunger. دراسة للانتفاع بمياه نهر اليرموك للري من وادي الأردن وتوليد الطاقة الكهربائية بإنشاء سد على نهر اليرموك في منطقة المقارن وقناتين للري على جانبي نهر الأردن. وقد بلغت الكلفة التقديرية للمشروع حوالي ٧٠ مليون دولار. وتمت الموافقة على هذه الخطة بين الأردن وسوريا لأنهما الدولتان المنتفعتان من هذا المشروع. وتحمست الحكومة الأمريكية ووكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين لهذا المشروع. وتم التوقيع على اتفاقية المشروع مع الحكومة الأردنية في آذار سنة ١٩٥٢، بحيث تدفع وكالة الغوث مبلغ ٤٠ مليون دولار، وتقوم الحكومتان الأردنية والأمريكية بتمويل اقامة سد المقارن.

وبعد احتجاجات من قبل إسرائيل أعلنت الولايات المتحدة أن هذا المشروع غير عملي وغير اقتصادي. ثم عدلت عن دعمها المادي له، وبضغط من الولايات المتحدة فعلت وكالة الغوث الشيء ذاته.

المشاريع الإسرائيلية

يتركز المحور الرئيسي، في الطروحات الصهيونية ومن بعدها الاسرائيلية، حول ضرورة توفير المياه لري الصحراء في النقب لأهداف سياسية وأمنية، وقد ظل هذا الهدف يتكرر في كل الطروحات، رغم تحذير العديد من الخبراء من أن استهلاك الماء في الصحراء سيكون ثلاثة إلى أربعة اضعاف ما قد يتم استهلاكه في المناطق الشمالية. وعلى الرغم من ذلك أصرت اسرائيل على خططها الرامية إلى محاولة نقل المياه: من حوض الأردن إلى النقب عبر ما يسمى «الخط الناقل الوطني»، الذي تنقل فيه المياه ايضاً لري المناطق الساحلية في فلسطين.

بدأت اسرائيل في عام ١٩٥٣ بتحويل مياه نهر الأردن انطلاقاً من جسر بنات يعقوب قبل دخول المياه إلى بحيرة طبريا، حيث إن نوعية المياه في تلك النقطة احسن من مياه البحيرة، وللاستفادة من المنسوب العالي في توليد الطاقة الكهربائية. كانت هذه الاعمال تتركز في المنطقة المنزوعة السلاح، وعلى إثر ذلك تقدمت سوريا بشكوى إلى لجنة الهدنة، التي اتخذت قراراً بمنع اسرائيل من الاستمرار في أعمال التحويل. ورفضت اسرائيل القرار، مما دعا سوريا إلى اللجوء إلى مجلس الأمن، الذي أيد قرار لجنة الهدنة، فانصاعت اسرائيل لهذا القرار. وفي عام ١٩٥٦ عادت اسرائيل إلى متابعة اعمال التحويل على الرغم من الاحتجاجات

السورية، إلا انها توقفت لأسباب فنية؛ إذ ان المكان الذي سيتم فيه تخزين المياه مؤقتاً لم يكن مناسباً من النواحي الجيولوجية والهندسية.

وفي عام ١٩٥٨، تم اختيار الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة طبريا نقطة لتحويل المياه، على الرغم من الملوحة العالية نسبياً فيها.

بدأت اسرائيل خطة السبع سنوات لتحويل مياه نهر الأردن ثم حلت محلها خطة العشر سنوات (١٩٥٣ . ١٩٦٣) التي اشتملت على تحويل ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه اعالي الأردن، منها ٥٠٠ م م م إلى صحراء النقب، ويشتمل مشروع المياه القطري على المشاريع التالية :

- مشروع قناة طبرية . النقب.
- مشروع ري الحولة.
- مشروع قناة طبرية . بيسان.
- مشروع قناة الجليل الغربية.
- مشروع العوجا - النقب.

لقد تم تنفيذ هذه المشاريع من جانب واحد لتسيطر اسرائيل بذلك على مياه اعالي الأردن، ولم تأخذ بعين الاعتبار حقوق الآخرين.

الطروحات الخارجية لتقسيم المياه

١ . خطة جونستون:

نتيجة لتطور النزاع في المنطقة حول المياه، ارسلت الولايات المتحدة مبعوثاً يدعى إريك جونستون Eric Johnston إلى منطقة الشرق الأوسط، بغية التفاوض على تسوية للمشاكل المائية الاقليمية، وقد تزامن التفكير في إرسال هذا المبعوث إلى المنطقة مع سحب الولايات المتحدة تأييدها لمشروع بنجر الذي سبقت الاشارة له وكان أحد أهم اهداف خطة جونستون هو ايجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

كان توقيت مهمة جونستون غير مناسب، فقد أعلنت اسرائيل، في تلك الفترة مشروع السبع سنوات المائي الذي يتضمن : الاستيلاء على مياه أعالي الأردن وتحويلها إلى النقب، وقد تزامن وصول جونستون إلى المنطقة مع إقدام اسرائيل على ارتكاب مذبحة بلدة قبية وشكوى سوريا لمجلس الأمن حول الأعمال الاسرائيلية

لتحويل مياه اعالي نهر الأردن عند جسر بنات يعقوب، وخلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ (فترة مهمة المبعوث جونستون) شهدت المنطقة توتراً شديداً تمثل في الاعتداءات الاسرائيلية على قرى الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن جوهر مهمة جونستون يعتمد على دراسة أعدها مستشار سلطة وادي الأردن شارلز تسمى مين Charles T. Main لتنميــة الموارد المائيــة لحــوض وادي الأردن، ويمكن تلخيص اهم نقاطها بما يلي :

١ ـ إنشاء سد على نهر الحاصباني في لبنان، ونقل المياه إلى اسرائيل.

٢ ـ تحويل مياه ينابيع ساريد (في اسرائيل) وبانياس والدّان والوزاني لري مناطق في اسرائيل.

٣ ـ انشاء سد على اليرموك في منطقة العدسية لتحويل مياه الفيضان إلى بحيرة طبريا.

٤ ـ استخدام بحيرة طبريا خزاناً طبيعياً للمياه، ورفع مستوى البحيرة مترين لزيادة حجمها التخزيني.

٥ ـ انشاء قناتين لتحويل المياه من بحيرة طبريا على ضفتي نهر الأردن لري ما مساحته ٥٠٠ الف دونم بهدف استيعاب حوالي ١٥٠ الف لاجئ.

٦ ـ إمكانية إنشاء سد على اليرموك في منطقة المقارن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشروع «مين» تضمّن امكانية بناء سد المقارن، إلا أن مين نفسه شكك في أن يكون هذا السد، البالغ ارتفاعه ١٥٠ متراً ، قادراً على توليد الطاقة وتزويد مياه الري بنفس الوقت، نتيجة للتذبذب المتوقع في منسوب المياه، مع أن مشروع بنجر، الذي سبقه وحاز موافقة الحكومة الاميركية من الناحية الاقتصادية والفنية، كان محوره الأساسي بناء سد المقارن.

ومن أهم النقاط ، التي لاقت اعتراضاً من العرب، أن خطة مين لم تركز على الحدود الجغرافية أو خطوط الهدنة للدول المشاركة، بل اخذت بعين الاعتبار فقط الأراضي القابلة للري ونصيبها من المياه وفق نمط زراعي مقترح، ومن نقاط ضعفها أنها اعتمدت على الخرائط الطبوغرافية والدراسات السابقة دون اجراء دراسات ميدانية. ومن ناحية أخرى فإن دراسة مين هذه لم تشمل ري أية مناطق خارج حوض الأردن مثل النقب.

لقد لاقت خطة جونستون الأولى هذه رفضاً من قبل اسرائيل والعرب، إذ رفضت

اسرائيل مبدأ استعمال المياه داخل الحوض فقط، واحتجت على حصة الأردن من المياه بادعائها أن حوالي ١٥٠ م م م من المياه المخصصة للأردن ستكون فائضة، وان من الأولى استغلالها لري أراضي النقب. كما رفضت اسرائيل ايضاً مبدأ استعمال بحيرة طبرية خزاناً اقليمياً للمياه وخاصة مياه اليرموك حيث أن نهر اليرموك هو نهر عربي ولا تريد للعرب أن يشاركوها التخزين في طبرية.

أما اعتراض الدول العربية على الخطة فقد تركز على مبدأ التوزيع العادل للحصص المائية، وعلى سبيل المثال فبينما تُعتبر سوريا ولبنان المزود الرئيسي للمياه فليس ثمة حصة للبنان، كما أن حصة سوريا متدنية جداً، وبالمقابل فإن حصة اسرائيل التي بلغت نحو ٣٣٪ تزيد كثيراً عن احتياجاتها ضمن الحوض. ولم توافق الأردن على تخزين المياه في بحيرة طبرية بسبب الملوحة التي ستزداد بتخزين المياه.

الخطط المائية الأخرى

دراسة بيكر وهيرزا :

بعد انتهاء زيارة جونستون للمنطقة في عام ١٩٥٣، بدأت كل من الدول العربية المعنية واسرائيل تحضير خطط مائية ليتم تقديمها كبدائل لخطة جونستون اثناء زيارته القادمة. وبينما كانت المشاريع المضادة تحت الإعداد من قبل العرب واسرائيل، فرغت شركة بيكر وهيرزا Baker and Harza الهندسية من دراسة أعدتها لمنطقة وادي الأردن، أوصت باستخدام بحيرة طبرية خزاناً للمياه وأكدت الحاجة إلى إنشاء سد المقارن، وأوضحت هذه الدراسة أن المساحة القابلة للري في منطقة وادي الأردن أكثر من تلك التي تم تقديرها في الدراسات السابقة. ورغم أن دراسة بيكر وهيرزا قد خفضت الاحتياجات المائية للأردن، إلا أن اسرائيل استمرت في اعتراضها على احتياجات الأردن المائية.

مشروع «كوتون»:

على إثر رفض العرب وإسرائيل لخطة جونستون الأولى، طلب منهم الاخيرُ وضع مشروعات مائية من قبَلهم ، فقامت اسرائيل بإعداد مشروع كوتون نسبة لواضعه المستشار الأمريكي John S. Cotton . وقد شجعته المقترحات، الواردة في مشروع مين، على عدم اعتبار خطوط الهدنة أو الخطوط السياسية في دراسته، فذهب كوتون إلى ابعد من ذلك وادرج مياه نهر الليطاني ضمن مياه حوض الأردن. وقد بررت اسرائيل ذلك بحجج وهمية مثل : أن مياه نهر الليطاني لا يمكن استغلالها

بالكامل من قبل لبنان. وان مياه الليطاني يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية بسبب فرق الارتفاع بين الليطاني ونهر الأردن، وأن تحويل المياه هذه سوف يزيد من تدفق نهر الأردن. ويقلل الملوحة في بحيرة طبرية، بعد أن قامت إسرائيل بتحويل مياه اعالي الأردن واستغلال مياه نهر اليرموك.

وبينما خصص مشروع مين ١٢١٣ م م م من مياه حوض الأردن للدول المنتفعة، فإن مشروع كوتون خصص حصة مقدارها ٢٣٤٥ م م م على اعتبار أن الفرق سوف يأتي من نهر الليطاني.

واهم النقاط الواردة في مشروع كوتون تتلخص فيما يلي:

١. نقل ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني، مبقياً للبنان حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب.

٢. تحويل مياه نهر الليطاني إلى الحاصباني وجمعها مع مياه نهري بانياس والدان، لتصبح (٧٤٠) مليون متر مكعب، وتخزينها في سهل البطوف في فلسطين لإرواء السهل الساحلي والنقب، مقابل تعويض الكيان الصهيوني للبنان: إما بالنقود أو بالطاقة الكهربائية.

٣. سحب (١٠٠) مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك إلى منخفض البطوف، وجزء آخر يخزن في بحيرة طبرية، وذلك لتخفيف نسبة ملوحتها.

٤. إنشاء قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، بهدف تعويض الأخير عما يفقده من مياه نهر الأردن المحولة إلى سهل البطوف، ولتوليد طاقة كهربائية باستغلال فارق المنسوب بين البحرين.

٥. إنشاء سد المقارن على نهر اليرموك بين الأردن وسوريا.

٦. إنشاء قناة الغور الشرقية لري إقليم الغور الأردني من نهر اليرموك.

٧. قدّر مجموع كميات المياه القابلة للاستغلال (٢٣٤٥) مليون متر مكعب خصص للكيان الصهيوني منها (١٢٩٠) مليون متر مكعب، أي نحو (٥٧,٤٪).

المشروع العربي عام ١٩٥٤

المقترحات المقابلة، التي قدمتها الدول العربية للمستر جونستون أثناء رحلته الثانية إلى الشرق الأوسط عام ١٩٥٤، وضعتها اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية،

وبموجب هذا المشروع، الذي أصبح يعرف باسم (المشروع العربي)، اعطي كل فريق من الدول المحيطة بالنهر كميات عادلة من الماء وكافية لري الأراضي العائدة للزراعة في حوض نهر الأردن، كما أن مساحة الأرض التي تسيطر عليها اسرائيل والتي تعتمد على مياه نهر الأردن واليرموك، قدّرت وخصصت لها كمية الماء الضرورية لاروائها. وأجريت تقديرات مماثلة للدول العربية، فخصص لسوريا ١٢٢ مليون متر مكعب من الماء لري ١١٩٠٠٠ دونم، وللأردن ٨٦١ مليون متر مكعب لري ٤٩٠,٠٠٠ دونم، ولاسرائيل ١٨٢ مليون متر مكعب لري ٢٣٤,٠٠٠ دونم، وللبنان الذي لم يكن ضمن المستفيدين من مشروع ماين، ٣٥ مليون متر مكعب لري ٢٤,٠٠٠ دونم.

وقد اقترحت اللجنة الفنية العربية ما يلي :

أ . الاستفادة من مياه نهر اليرموك للري وتوليد الطاقة الكهربائية.

ب ـ الاستفادة من مياه نهر الأردن، وروافده شمالي بحيرة طبريا، للري وتوليد الطاقة الكهربائية.

ج . الاستفادة من مياه السهول والآبار.

وكان من بين السمات البارزة لهذا المشروع بناء سد على نهر الحاصباني داخل لبنان ليكون من الممكن ري الأراضي اللبنانية في وادي النهر، وانشاء سد على نهر اليرموك لخزن مياهه، وهو أفضل من بحيرة طبريا ذات المساوئ الكثيرة، مثل: زيادة ملوحة مياه اليرموك ونسبة التبخر العالية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتبرت الدول العربية أن استعمال بحيرة طبريا خزاناً، يضع دولة الأردن تحت رحمة اسرائيل التي تسيطر كلياً على البحيرة.

وبعكس المشاريع الإسرائيلية فإن المشروع لم يخطّط استعمال مياه نهر الأردن واليرموك خارج منطقة جريانهما، ولم يتضمن تحويلهما الذي يلحق ضرراً بليغاً بحقوق الآخرين. وأخذ المشروع بعين الاعتبار الحدود والحالة السياسية القائمة في المنطقة، وكذلك مصالح جميع المقيمين، ولذلك . فإن المشروع العربي يقسم مياه نهري الأردن والليطاني بالعدل، وكان محاولة صادقة للانتفاع بمياه المناطق النهرية على أساس اقليمي حقيقي.

المباحثات اللاحقة

عندما عاد جونستون إلى المنطقة ثانية، وجد أمامه مشروعين متناقضين : واحد من العرب وآخر من اسرائيل. وكان واضحاً أن جونستون كان ميالاً إلى المشروع الإسرائيلي ولكن بدون نهر الليطاني: وأنه ميال أيضاً إلى تحويل المياه إلى النقب. لعرض على اسرائيل زيادة حصتها: من ٣٩٤ إلى ٤٩٢ ثم إلى ٥٦٥ م م م ، وكان هذا الرقم الأخير أكثر من ذلك الذي ورد في خطة السبع سنوات الاسرائيلية. وبنفس الوقت خفض حصة الأردن من ٧٧٤ إلى ٧٢٠ م م م في الخطة المعدلة منها ١٥ م م م من الينابيع المالحة. وخصص لسوريا حصة تبلغ ١٣٢ م م م أما حصة لبنان فاقتصرت فقط على ٣٥ م م م. واما التراجع الوحيد الذي تنازلت عنه اسرائيل فهو قبولها بالتخزين في بحيرة طبرية.

إن خطة جونستون المعدّلة لم تكن مقبولة من الأطراف العربية من الناحيتين: الفنية والسياسية. إذ كان لديهم تخوف من أن هدف الخطة هو توطين اللاجئين عبر إقامة مشاريع الري. مما سيحرم الفلسطينيين من حقهم بالعودة. ومن ناحية أخرى فقد قبل العرب مبدأ الإشراف الدولي على التوزيع، بينما رفضت إسرائيل هذا الاقتراح.

وعند هذا الحد توقفت مباحثات جونستون نتيجة لظروف المنطقة السياسية الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتوقفت المباحثات المصرية ـ الامريكية حول بناء السد العالي، والغت أمريكا عرضها لبناء هذا السد.

لقد ادركت اسرائيل في تلك الفترة أن العرب سيرفضون مقترحات جونستون الأخيرة والمجحفة، فأعلنت قبولها هذه المقترحات، وفي عام ١٩٥٩ أعلنت اسرائيل البدء في تنفيذ مشاريع المياه من طرف واحد.

وبسبب اصرار اسرائيل على الانفراد بتنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن من حوضه إلى النقب، عم الغضب الجانب العربي، وتباينت الأراء حول: اللجوء إلى الحرب، او تحويل روافد نهر الأردن، أو عرض القضية على الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٦٠ اجتمعت اللجنة الفنية في جامعة الدول العربية وقررت اتخاذ الاجراءات التالية:

١. إنشاء سد على نهر الحاصباني في لبنان، وتحويل مياه هذا النهر ـ بنفق ـ إلى نهر الليطاني لري الأراضي في جنوب لبنان.

٢ ـ إنشاء محطة ضخ على نهر الحاصباني بالقرب من منبع نهر الوزاني لري مياهه لري الهضبة المجاورة في لبنان وسوريا.

٣ ـ تحويل نهر بانياس بقناة لري الأراضي السورية الواقعة إلى الغرب والجنوب من النهر حتى نهر اليرموك.

٤ ـ اتمام قناة الغور الشرقية وخزان مياه اليرموك في وادي الأردن.

وظلّت الأمور معلقة حتى سنة ١٩٦٤، حيث قررت الجامعة العربية البدء في تنفيذ هذه المقترحات وذلك بإنشاء سد المخيبة (سد خالد بن الوليد)، وتحويل روافد أعالي نهر الأردن. واعتبر انشاء سد المخيبة أمراً حيوياً للأردن، خصصت الأموال لإنشائه، وفي الوقت نفسه خصصت أموال عربية لدعم القوات المسلحة في سوريا والأردن ولبنان، ولو قُدِّر لهذه المشاريع العربية التنفيذ فإنها كانت ستبقي لإسرائيل نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب فقط من مياه حوض الأردن.

ولم يتم تنفيذ الخطة العربية لإقامة سد خالد بن الوليد وتحويل روافد أعالي نهر الأردن، بسبب حرب حزيران ١٩٦٧ وما سبقها من مصادمات بين اسرائيل وسوريا، وكان من نتائج هذه الحرب : تدمير المنشآت الأولية لسد خالد بن الوليد واحتلال اسرائيل لجبل الشيخ، ومعظم روافد أعالي نهر الأردن.

المراجع

١ ـ د. سامر مخيمر وخالد حجازي: «ازمة المياه في المنطقة العربية» ١٩٩٦، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت.

٢ ـ محمد المومني : «السياسة المائية للكيان الصهيوني ـ دراسة في الجغرافيا السياسية» ١٩٨٦، دار عمّار للنشر والتوزيع.

٣ ـ إدوارد رزق : «نهر الأردن وروافده» : ١٩٦٧، مركز الإعلام في جامعة الدول العربية، لبنان ترجمة ونشر وزارة الإعلام الأردنية.

٤ ـ صبحي كحّالة: «المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي» ١٩٨٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت.

5- Schmida, L. C., The Implication of Israeli Water Policy for the Arab Israeli Conflict, 1984, a Publication of the American Educational Trust, Washington, D.C

6- Wolf, A T. Hydropolitics Along the Jordan River, 1995, United Nations University Press

7- Johnston, Eric, Jordan River Valley Development, Department of State Bulletin 28, Washington D C

جدول رقم (١) : توزيع المياه حسب الخطط المقترحة

الدولة	خطة جونستون (مشروع مين)	الخطة العربية	الخطة الاسرائيلية (مشروع كوتون)	خطة جونستون (المعدلة)
الأردن	٧٧٤	٨٦١	٥٧٥	٧٢٠
لبنان	—	٣٥	٤٥٠	٣٥
سوريا	٤٥	١٣٢	٣٠	١٣٢
اسرائيل	٣٩٤	٢٠٠	١٢٩٠	٤٠٠
المجموع	١١٢٣	١٢٢٨	٢٣٤٥	١٢٨٧

Table 2. Johnston negotiations, 1953-1955
: water allocations to riparians of Jordan River System.

Plan/Source	Allocation (MCM/yr)				
	Lebanon	Syria	Jordan	Israel	Total
Main	Nil	45	774	394	1213
Arab Plan	35	132	861	200	1228
Cotton Plan	450	30	575	1290	2345
Unified Johnston Plan					
Hasbani	35				35
Banias		20			20
Jordan		22	100	375	497
(Main Stream)					
Yarmuk		90	377	25	492
Side wadis			243		243
Total Unified Plan	35	132	720	400	1287

البعد الفلسطيني ـ الإسرائيلي للصراع حول المياه

د. مروان حدّاد

مقدمة

إن الحروب المقدسة، التي يمكن أن تنشب في القرن الواحد والعشرين، يتوقع أن تكون حول المياه، واعتماداً على منشورات البنك الدولي فإن ثمانين بلداً يشكل عدد سكانها ٤٠٪ من سكان العالم، يعانون اليوم من نقص في المياه لدرجة تهدد وتضعف الزراعة والصناعة بشدّة في تلك البلدان (Karr 1995).

والحل السياسي الدائم للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي حول المياه يعتمد ويرتبط بحل موضوع حقوق المياه، والإثبات على ذلك هو عدم التوصل إلى اتفاق حول تقاسم المياه بين الطرفين خلال مباحثات نقل الصلاحيات (أوسلو أ ١٩٩٤ وأوسلو ب ١٩٩٥) وتأجيل هذه المباحثات إلى مباحثات المرحلة النهائية التي يفترض أن تنتهي مع بداية العام ٢٠٠٠.

من الناحية النظرية والمنطقية، فإن القانون الدولي يشكل مرجعية أساسية وواضحة لحل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي حول تقاسم المياه وإدارتها، فالأرض الفلسطينية أرض خضعت للاحتلال العسكري من قبل الجانب الإسرائيلي، الذي قام باستغلال الموارد، وتغيير المعادلة الطبيعية للسكان بطرد السكان

الأصليين واستقطاب مهاجرين من الخارج. والقانون الدولي - سواء عبر الأم
المتحدة وعبر الهيئات القانونية الدولية - واضح في مثل هذه الحالة (قوانين
هلسنكي وغيرها).

لكن النظرة الإسرائيلية، التي تعتمد أسلوب الضغط وابتزاز الطرف الأخر
بدعوى أن الحل لا يتم إلا بواسطة المباحثات الثنائية فقط ، والضغوط الاقتصادية
والسياسية والظروف المفتعلة المصاحبة لهذه المباحثات، والضعف الفلسطيني أو
ترتيب سلم الأولويات لدى القيادة السياسية الفلسطينية، على اعتبار ان الحل
السياسي هو الأهم ثم يتبعه الأمور الأخرى من مياه وموارد اخرى، يجعلان نتائج
المباحثات الثنائية حول المياه بين الطرفين شبه معروفة، وهي ترتيبات تنسيقية يبر
الجانب الإسرائيلي فيها على قدر عال من السيطرة فيما يبدو الجانب الفلسطيني
كتابع أو عامل بأجرة يومه فقط، اي انه لا توجد كميات مياه استراتيجية متوفرة لا
للأجيال الحالية ولا المستقبلية، وكل ما يعطى قد يفي بالحد الأدنى من مياه الشرب
وليس للزراعة أو الصناعة ، إلا إذا كانت مرتبطة مع الجانب الإسرائيلي وتغذ
أهدافه.

إن الحل النهائي حول المياه بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي سيظل غير
مستقر، إلا إذا تضمن تأمين مياه الشرب إضافة إلى نسبة مقبولة للتطور والتنمية
الاقتصادية والاجتماعية.

هذه الورقة ستعرض للبعد الفلسطيني - الإسرائيلي في الصراع حول المياه من
خلال عرض التطور التاريخي للصراع حول المياه عبر نبذة عن الموارد المائية التاريخ
عليها، والاحتياجات المستقبلية لكل طرف، ومحاور الخلاف، والحلول الممكنة لتحقيق
السلام والعدل والاستقرار بين الطرفين وفي المنطقة، وكذلك الحفاظ على تواصل
واستمرارية الموارد المائية كماً ونوعاً، لمصلحة الجميع.

لمحة عامة

فلسطين بلد عربي يقع في مركز المنطقة التي تربط بين القارات الثلاث : أوروبا
وآسيا وأفريقيا، ويحدها البحر الأبيض المتوسط من الغرب، والأردن وسوريا من
الشرق، ولبنان من الشمال، وشبه جزيرة سيناء من الجنوب. تقع فلسطين بين خطي
الطول: ٣٤٫٣ و٣٥٫٦ وخطي العرض ٢٩٫٥ و٣٣٫٢. المساحة الكلية لها هي ٢٧٠٢٤

كيلو متراً مربعاً. تمتد نحو ٤٠٠ كيلومتر طولاً و٨٠ كيلو متر عرضاً (الدباغ ١٩٦٧ وعبد السلام ١٩٩٠).

في نهاية القرن التاسع عشر ابتدأت عملية هجرة يهودية منظمة من مختلف دول العالم إلى فلسطين. ونتيجة لذلك ازداد تعداد اليهود مع الزمن، وقويت منظماتهم، وشكلوا منظمات عسكرية هدفها تهجير السكان المحليين والاستيلاء على الأرض وتهيئة الظروف لقدوم مزيد من المهاجرين اليهود الجدد. ونتيجة تعاون المنظمة الصهيونية العالمية مع الحكومة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى فقد أصدر وزير الدولة في تلك الحكومة وعداً بمساعدة هذه المنظمات في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين. وقد خضعت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى وحتى العام ١٩٤٨ للانتداب البريطاني. وتم في هذه الفترة منح دعم عسكري ومادي من قبل سلطات الانتداب للمنظمات الصهيونية، للسيطرة على الأرض والموارد وتهيئة الظروف لإعلان دولة اسرائيل. وفي عام ١٩٤٨ اعلنت المنظمات الصهيونية في فلسطين انشاء دولة تمكنت من السيطرة على مساحة مقدارها ٧٨٪ من المساحة الكلية لفلسطين. اما الأجزاء المتبقية من فلسطين - وما عرف لاحقاً بقطاع غزة والضفة الغربية ومساحتهما قدرها ٢٢٪ من مساحة فلسطين الإجمالية - فقد أصبحتا تحت حكم كل من مصر والأردن.

وتنقسم فلسطين إلى أربع مناطق طوبوغرافية : السهول الساحلية، السلسلة الجبلية، ووادي الأردن وصحراء النقب. ثلاث منها تمتد طولياً من الشمال إلى الجنوب هي: السهول الساحلية والسلسلة الجبلية ووادي الأردن، والجدول رقم ١ التالي يبين معدلات تساقط الأمطار السنوية ومعدلات التبخر ودرجات الحرارة للمناطق الأربعة.

وتمتد السهول الساحلية من ١٥ إلى ٢١ كيلو متراً، والتحول من السهول الساحلية إلى السلسلة الجبلية حاد في المنطقة الشمالية من فلسطين ، فيما تقل حدته كلما اتجهنا جنوباً حتى تصبح: متوسطة عند منطقة القدس، وبسيطة في جنوب شمال صحراء النقب، أما المسافة الفاصلة ما بين السلسلة الجبلية ونهر الأردن فتبلغ نحو ٢٠ كيلو متراً.

جدول رقم ١

مناطق فلسطين الطبوغرافية

المنطقة الطبوغرافية	معدل الامطار السنوي/ ملم	معدل التبخر السنوي/ ملم	معدل درجات الحرارة (درجة مئوية)	درجات الحرارة الصغرى والكبرى
السهول الساحلية	٥٠٠ - ٦٠٠	١٧٠٠	١٩	١٢-٢٦
السلسلة الجبلية	٧٠٠	١٨٥٠	١٧	٨.٥-٢٢
وادي الأردن	٥٠ - ١٥٠	٣٣٠٠	٢٣	١١-٤٠
صحراء النقب	٥٠-١٥٠	٣٣٠٠	٢٧	١١-٤٠

يشكل وادي الأردن القسم الشمالي من وادي الانهدام السوري - الأفريقي، وكان هذا الوادي يصل بين بحيرة طبريا والبحر الميت خلال العصر النيوجيني والبلوستوسين. وتتكون قاعدة الوادي من طبقات من المَرْل (Marl) تشكلت في الفترة نفسها سابقة الذكر، وتتجمع طبقات من السيلت على الجهة الغربية من الوادي أسفل منطقة السلسلة الجبلية ، جلبتها للأسفل مياه المطر والفيضان. ويتسع وادي الأردن كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، كما أن في وادي الأردن منطقتي فيضان: الأولى منطقة الزور في الشمال والأخرى سميت «الغور» وتقع في وسط وجنوب الوادي.

وقد تأثر تصنيف التربة في فلسطين بتغير المناخ والتكوينات الجيولوجية على السطح. أما التغير والتردد العالي في المناخ في فلسطين فقد افرز انواعاً متعددة من التربة: منها الرندازينا أو (التربة البنية) في السهول الساحلية والصخرية، والتيراروزا في السلسلة الجبلية، والتربة الرملية والمتحللة والجافة في الجنوب والشرق. كما أفرز تنوع المناخ ايضاً معدلات تساقط امطار متنوعة بين منطقة وأخرى ومن سنة إلى اخرى ، وتمتد الفترة الماطرة في فلسطين من تشرين الثاني حتى أيار مع انخفاض حاد في درجات الحرارة في كانون الثاني وشباط، والجدول رقم (١) أعلاه يبين أن مناطق السهول الساحلية والسلسلة الجبلية تتمتع بتساقط جيد للمطر ، بينما مناطق وادي الأردن وصحراء النقب تفتقر لهذه المعادلات.

التطور التاريخي للصراع حول المياه

المياه ليست موضوعاً جديداً في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ففي نهاية القرن التاسع عشر بدأ التعاون بين المنظمة الصهيونية العالمية والحكومة البريطانية حول المياه في فلسطين، ونتيجة لهذا التعاون ارسلت الجمعية العلمية الملكية البريطانية في العام ١٨٧٣ بعثة علمية إلى فلسطين للتحقق من امرين : الأول تقدير كمية الموارد المائية المتاحة في فلسطين، والثاني إمكانية تهجير واسكان اليهود في مناطق منها مثل النقب. وبعد عودة البعثة في العام ١٨٧٥، قدمت تقريراً ورد فيه أن المياه يمكن أن تنقل إلى النقب من أجزاء فلسطين الشمالية، وعليه يمكن لليهود الهجرة والتوطن في النقب.

وخلال الفترة ما بين ١٨٧٥ و ١٩٤٨ ، تمت عدة محاولات لمنظمات يهودية بهدف السيطرة الجغرافية على مواقع الموارد المائية في فلسطين والمناطق المحيطة بها : (Schmida 1984,/Ionides 1939/Dillman 1989 /علي ١٩٦٤) او نقل المياه من خارج فلسطين (Schmida 1984). وفي خريف عام ١٩٤١ أعلن رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشيرتشل - في مجلس النواب - أن قيادة المنظمات اليهودية قد طلبت من الحكومة البريطانية - ثمناً لمساعدتها في الحرب العالمية الثانية ضد النازيين - إعطاءها مطلق الحرية في تنفيذ أعمالها ومخططاتها في جميع أنحاء فلسطين والجزء الجنوبي من لبنان (علي ١٩٦٤) . وعلى اثر ذلك تم منح امتياز لهذه المنظمات يعطيها الحق بالتنقيب واستغلال الموارد المائية في فلسطين لفترة محدودة من الزمن (Schmida 1984, and Dillman, 1989).

خرج العديد من الخطط والمشاريع المائية للسطح، وطرحت على الأطراف المعنية في الصراع (Schmida 1984, and Dillman) ولكن الاطراف المشاطئة (الواقعة على الشاطئ) والمعنية بالصراع لم تجلس حول طاولة المفاوضات مجتمعة لمناقشة وحل مشاكلها المائية وجدير بالذكر ان الجانب الفلسطيني - في جميع هذه المشاريع والمقترحات - كان مغيباً وكانْ لا وجود او حقوق له.

لم يتم العثور قبل عام ١٩١٧ على اي دليل قانوني يشير إلى أن سلطات الخلافة العثمانية قد اعطت المنظمات والمجموعات الصهيونية اية موافقة قانونية فيما يتعلق بملكية أو استغلال أي من مصادر المياه في فلسطين، وينطبق هذا أيضاً على الفترة التالية في تاريخ فلسطين الواقعة ما بين ١٩١٧- ١٩٤٧ . وأيضاً بعد قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي اعتمد سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين : احداهما للفلسطينيين والأخرى لليهود.

الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨-١٩٦٧)

أ . الضفة الغربية:

مساحة الضفة الغربية نحو ٥٥٧٢ كيلو متراً مربعاً، وتمتد طولياً مسافة ١٣٠ كيلو متراً، ويبلغ عرضها ٦٠ كيلو متراً ، ويقع معظمها، ضمن منطقة السلسلة الجبلية في وسط فلسطين، أجزاء قليلة من الضفة الغربية تقع في منطقة السهول الساحلية لفلسطين، وهي في منطقة طولكرم وقلقيلية، كما أن منطقة السفوح الشرقية للضفة الغربية تقع ضمن حوض وادي الأردن الذي يمتد من وادي بيسان شمالاً حتى البحر الميت جنوباً (Haddad, 1990).

أعتبرت الضفة الغربية أرضاً أردنية منذ البداية ، وسرى على مواردها الطبيعية ـ بما فيها المياه . وعلى الشعب الفلسطيني جميع القوانين السارية على الموارد الأردنية والشعب الأردني، وحسب القانون الأردني فإن المياه تعتبر ملكية خاصة، وعليه فإن اصحاب الأراضي يملكون الموارد المائية التي تقع على او تحت أراضيهم.

القانون الأردني رقم ٣١ لعام ١٩٥٣ ـ وهو «قانون مراقبة المياه» ـ يؤكد ضرورة الحصول على موافقة مدير قسم المياه والري عند انشاء او تمديد شبكة ري او نظام ري جديد، وغالباً ما يعطي قسم الري الرخصة المطلوبة ما لم يكن لدى القسم قناعة بأن الشبكة او النظام الجديد سيؤثر سلباً في موارد المياه او الأراضي او الطرق او بالنسبة لأمور واسباب فنية أخرى (شحادة ١٩٩٠).

وقد بني القانون الأردني رقم ٣١ لعام ١٩٥٣ واعتمد في صياغته على قانون فلسطيني مماثل ، سُن خلال عهد الانتداب البريطاني ، وهو القانون ١٧ من العام ١٩٣٧ المسمى «قانون حماية المشاريع العامة».

تم في العام ١٩٦٦ تعديل القانون الأردني ٣١ ليمكن سلطة المصادر الطبيعية الأردنية من الإشراف على وضبط جميع النشاطات المتعلقة باستخراج وتنمية الموارد المائية في الأردن ، ووفق هذا التعديل فإن جميع الموارد المائية، التي لم تثبت ملكيتها للقطاع الخاص، اصبحت ملكاً للدولة، كما تم إلزام جميع مالكي الموارد المائية التي تعمل او لها طاقة انتاجية تساوي او تزيد عن ٥ م٣/س، بأن يقدموا تقارير عن هذه الموارد واستغلالها، لسلطة المصادر الطبيعية.

كما أن القانون الأردني ٣١ وتعديلاته منع نقل المياه من حوض مائي إلى آخر، واشترط ايضاً الحصول على ترخيص خاص لغرض نقل المياه ضمن الحوض المائي الواحد.

بعد إنشاء سلطة المصادر الطبيعية الأردنية، تم انشاء دائرة مياه الضفة الغربية ضمن هذه السلطة. وقد اوكلت لهذه الدائرة مسؤولية جميع اعمال التنقيب واستخراج وتنمية وإدارة الموارد المائية في الضفة الغربية، بما في ذلك: أعمال تخطيط والحفر والتوزيع وتصميم الشبكات وإعداد العطاءات والإشراف على تنفيذها، ومراقبة نوعية المياه وحمايتها. ولم تضع سلطة المصادر الطبيعية الأردنية ولا دائرة مياه الضفة الغربية اية قيود على حفر الآبار الجديدة ، لا من ناحية العمق ولا الطاقة الانتاجية، ولكن جميع الطلبات كانت تدرس بعناية، وكان يتم منح التراخيص المطلوبة ما لم يقم مانع فني واضح.

اما اعمال تصميم وإنشاء شبكات المياه ضمن حدود البلديات فقد كانت تتم دائماً في اقسام الهندسة والمياه في هذه البلديات بالتنسيق مع دائرة مياه الضفة الغربية (Shlomo Gazit, 1985).

ب. قطاع غزة

تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٧ كيلو متراً مربعاً ، وتمتد طولاً نحو ٤١ كيلو متراً و٦ كيلو مترات عرضاً، وتقع كلها ضمن منطقة السهول الساحلية لفلسطين.

وخلال الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥ كانت الحكومة المصرية تعتبر قطاع غزة منطقة تحت الحكم العسكري، وقد عينت لها حاكماً عسكرياً لغرض المراقبة والإدارة. وفي العام ١٩٥٥ تم تعديل القانون المصري رقم ٢٥٥ وسمي «القانون الأساسي» ، وبموجب هذا القانون تم تعيين مجلس تنفيذي لإدارة شؤون قطاع غزة يُعيَّن من قبل الحكومة المصرية، ويتكون هذا المجلس التنفيذي من حاكم ومجموعة مديرين يغطون: النواحي الداخلية والأمن والقضاء والاقتصاد والمالية والتربية والثقافة والصحة والأشغال العامة، والنواحي المدنية والمخيّمات والبلديات والنواحي الاجتماعية (خلوصي ١٩٦٧).

ثم تم تعديل القانون ٢٥٥ لعام ١٩٥٥ مرة أخرى في عام ١٩٦٢ وسمي «التعديل أو نظام قطاع غزة». هذا التعديل تضمن تعريفاً وشرحاً لمسؤوليات وواجبات وحقوق وصلاحيات المجلس التنفيذي ، الأمر الذي لم يكن موضحاً في بنود قانون عام ١٩٥٥. وقد كان استخراج واستغلال وإدارة الموارد المائية في قطاع غزة من صلاحيات المدير المسؤول عن الشؤون البلدية في المجلس التنفيذي، وكان في قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ بلديتان فقط هما : بلدية غزة وبلدية خان يونس، إضافة إلى تسع قرى واثني عشر مخيماً للاجئين.

الضفة الغربية وقطاع غزة : الوضع تحت الاحتلال (١٩٦٧-الآن)

بعد عام ١٩٦٧ سيطرت اسرائيل، بفعل مجموعة متتالية من الاوامر العسكرية والممارسات التنفيذية لهذه الأوامر، سيطرة كاملة على جميع النواحي المتعلقة بالموارد المائية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية. هذه الاوامر (٩٢ و١٥٨ و٢٩١ و ٤٥٧ و ٤٩٨) والممارسات التي تلتها، غيَّرت وعدلت او الغت جميع القوانين التي تم تطبيقها إبان الإدارة الاردنية والإدارة المصرية Awartani, 1991 ؛ UN 1991 & Dillman 1989) وعكست في الوقت نفسه الاهتمامات والمصالح الإسرائيلية في هذه المناطق مثل:

* مصادرة الأراضي ونشر وتوسيع الاستيطان.

* ربط أي تطوير لمصادر المياه المتاحة بحصة مياه معينة، ومنذ العام ١٩٦٧ لم تتغير حتى الآن.

* ربط أي تطوير مستقبلي لمصادر المياه بالموافقة الإسرائيلية عليه.

* حفر آبار جديدة ونشر شبكات مياه للمستوطنات بدون أخذ إذن الفلسطينيين.

* تحديد الاستثمار في قطاع المياه وتقليصه للحد الأدنى.

* تدمير الأراضي الزراعية المستغلة من قبل الفلسطينيين بشقّ طرق التفافية للمستوطنات.

* اغراق المنطقة بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية المدعومة، وفتح باب العمالة للفلسطينيين داخل اسرائيل.

* قلع الاشجار المثمرة كعقاب جماعي للفلسطينيين من سكان القرى الفلسطينية التي تقاوم الاحتلال.

* منع الدعم العربي للشعب الفلسطيني، ومنع تنفيذ المشاريع المدعومة.

* تحجيم الوجود السكاني والتطوير في منطقة الأغوار، وضبط النمو الاقتصادي.

* السيطرة الفعلية على جميع عناصر البنية التحتية للمياه في المنطقة.

* العمل على تغيير الملامح الطبيعية: بمنع الجريان السطحي من الاستمرار إلى قطاع غزة، واستغلاله لتغذية الاحواض الجوفية داخل اسرائيل.

الضفة الغربية وقطاع غزة : موقف الأمم المتحدة

هناك العديد من التوصيات والقرارات التي صدرت من الأمم المتحدة لتأكيد حقوق الفلسطينية والعربية للأرض والشعب*. هذه التوصيات والقرارات اعتبرت نفس والأرض الفلسطينية تحت الاحتلال العسكري، ويسري عليها جميع القوانين والتوصيات الخاصة بالشعوب والأراضي والموارد الطبيعية التي ترزح تحت الاحتلال العسكري الأجنبي.

في الجلسة ٣٩ للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٨٤ ، قدم الأمين العام تقريراً معداً من قبل مجموعة من الخبراء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC Document E / 1984/111) يدين إسرائيل لاستغلالها الموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واعتمد التقرير على اتفاقيتي : Hague عام ١٩٠٧ ، و Geneva عام ١٩٤٩ اللتين أكدتا حقوق الشعوب المحتلة بالسيطرة على مواردها الطبيعية أثناء الاحتلال العسكري.

الموارد المائية المتنازع عليها

من الناحية الهيدرولوجية، هناك فاصل يسمى خط تقسيم المياه، وهو السلسلة الجبلية الواقعة في وسط فلسطين ، وتمتد من الحدود اللبنانية شمالاً حتى صحراء النقب جنوباً. ويقطع هذا الفاصل فلسطين إلى حوضين مائيين هما الغربي والشرقي (انظر الشكل رقم ١) وكما هو مبين بالشكل رقم ١، فإنه يجدر الملاحظة أن غالبية منطقة تغذية هذين الحوضين تقع ضمن مساحة الضفة الغربية، أما الحوض الغربي فيمتد من السلسلة الجبلية حتى البحر الأبيض المتوسط، بينما يمتد الحوض الشرقي إلى نهر الأردن والحدود اللبنانية شمالاً.

* من هذه القرارات والتوصيات نورد التالي :
- قرار ٣١٧٥ (١٧ كانون الأول ١٩٧٣)
- قرار ٣٣٣٦ (١٧ كانون الأول ١٩٧٤)
- قرار ٣٥١٦ (١٥ كانون الأول ١٩٧٥)
- قرار ١٨٦/٣١ (٢١ كانون الأول ١٩٧٦)
- قرار ١٢٦/٣٤ (١٤ كانون الأول ١٩٧٩)
- قرار ١١٠/٣٥ (٥ كانون الأول ١٩٨٠)
- قرار ١٦١/٣٧ (١٧ كانون الأول ١٩٨٢)
- قرار ١٦١/٣٨ (١٩ كانون الأول ١٩٨٣)

ا . نبذة عن مشاريع المياه في فلسطين

تم طرح العديد من المشاريع والخطط لإدارة وتنمية الموارد المائية الفلسطينية. ولم ترق غالبيتها للمنظمات الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ او لاسرائيل بعد ذلك وظلت دون تنفيذ، مثل : خطة ايونيدس عام ١٩٣٧ وخطة لودرميلك عام ١٩٤٤ وخطة هيز عام ١٩٤٤ وخطة السبع سنوات عام ١٩٤٨ وخطة ماكدونلد عام ١٩٥١ وخطة بنغر عام ١٩٥٣ وخطة كوتون وخطة اللجنة العربية الفنية عام ١٩٥٣، وقد تم تنفيذ عدد من المشاريع المائية، سواء التي وافق عليها العرب واسرائيل مثل خطة جونستون للعام ١٩٥٣-١٩٥٥، او التي خططتها اسرائيل ونفذتها من جانب واحد دون اعتبار للجانب العربي او الفلسطيني مثل: تجفيف حوض الحولة والناقل القطري وغيرهما، وسنكتفي بذكر المشاريع التي تم تنفيذها جزئياً او كلياً.

١ . مشروع امتياز روتنبرغ

في عام ١٩٢٦ ، اعطى المفوض السامي البريطاني في فلسطين لليهود، امتياز اقامة مشروع توليد الكهرباء على نهر اليرموك والأردن لمدة سبعين عاماً، بحيث توزع ارباح المشروع بين بريطانيا ومؤسسة روتنبرغ، وعليه تم منع المزارعين الفلسطينيين في منطقة المشروع من استخدام مياه النهرين سوى الذين يأخذون اذوناً خاصة.

٢ . مشروع جونستون :

ارسلت الولايات المتحدة مبعوثاً خاصاً اسمه اريك جونستون عام ١٩٥٣ لإبرام اتفاقية بين الدول المشاطئة لنهر الأردن. وقد وضع جونستون خطة تقضي بإنشاء سد على نهر الحاصباني لري أراضي منطقة الجليل وسد آخر على نهر بانياس لنفس الغرض، كما اقترح تصريف مياه غور الحولة، وانشاء سد صغير على مخرج بحيرة طبريا لزيادة طاقتها التخزينية ، وإنشاء سد ايضاً على نهر اليرموك في منطقة المقارن وسد في منطقة العدسية، لتحويل المياه في قناة الغور ولبحيرة طبريا. وتوزيع مياه حوض النهر الاجمالية كما في الجدول رقم ٢ .

لم يتم الاتفاق الرسمي على خطة جونستون. وبعد مباحثات استمرت حتى عام ١٩٥٥ اقتنعت اسرائيل بالخطة بعد تعديل حصة الأردن إلى ٧٢٠ م^{٣} بدلاً من ٧٧٤ م^{٣} وزيادة حصتها إلى ٥٦٥ م^{٣}، أما حصة الضفة الغربية فقد كانت مشمولة مع حصة الأردن وقدرت بحوالي ٢٥٧ م^{٣}في السنة، ويتم تحويلها عبر ما سمي قناة الغور الغربية وخصصت لري ١٦٠ الف دونم من الأراضي.

جدول رقم ٢
توزيع مياه حوض نهر الأردن على الدول المشاطئة
حسب خطة جونستون الأصلية

البلـد	كمية او حصة المياه (مليون متر مكعب)	مساحة الأراضي المسموح بريها (دونمات)
الأردن	٧٧٤	٤٩٠٠٠٠
سوريا	٤٥	٣٠٠٠٠
اسرائيل	٣٩٤	٤١٦٠٠٠
لبنان	٠٠	٠٠
المجموع	١٢١٣	٩٣٦٠٠٠

٣. مشروع شبكة اليركون ـ النقب

يهدف هذا المشروع إلى تزويد منطقة شمال صحراء النقب بالمياه من المنطقة الشمالية لفلسطين من نهر اليركون، وقد استخدم لهذا الهدف انبوبان رئيسيان من المياه: الأنبوب الأول الشرقي قطره ١٫٦٨ م وطوله ١٠٦ كم وطاقته ١٠٠ م٣ من المياه، تم انجازه بالفترة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥، ويصل فرق ارتفاع الضخ في هذا الانبوب إلى ٧٠٠ م. أما الانبوب الثاني الغربي فطوله ٦٢ كم وقطره ١٫٧م وطاقته ١٠٠م٣.

٤. مشروع خزان زوهر

يعتبر من اكبر الخزانات التي انشئت في فلسطين، وقد تم انجازه في العام ١٩٥٧ وطاقته التخزينية هي ٢٠ م٣.

٥. مجموعة من الخزانات الصغيرة والمتوسطة الحجم، انشئت في منطقة السهل الساحلي والشمالي لضبط وتخزين مياه الجريان السطحي وتغذية الأحواض الجوفية.

٦. مشروع شبكة الجليل الغربي ـ قيشون

بدأ العمل به منذ العام ١٩٣٨، وتم فيه استغلال مياه نهر قيشون والأحواض

الجوفية في المنطقة الغربية من منطقة الجليل حيث يتم تخزين المياه المتجمعة في خزان كفار باروخ الذي تبلغ طاقته الاستيعابية ١٧٠ م٣.

٧ ـ حوض بحيرة الحولة

أعطت الحكومة التركية، في عام ١٩١٤، شركة زراعية فلسطينية الحق في ملكية واستغلال الأراضي والمستنقعات في وادي الحولة، وقد اعدت الشركة في العام ١٩١٨ خططاً لتصريف مياه المستنقعات وتنمية الوادي. واجهت الشركة صعوبات جمة في تنفيذ الخطة من قبل قوات الانتداب البريطاني، بتحريض من الوكالة اليهودية، التي تحكّمت في المنطقة لاحقاً بعد أن افلست الشركة الفلسطينية في عام ١٩٣٤.

تم العمل على تجفيف حوض بحيرة الحولة في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٨ بتمويل ودعم من الصندوق الوطني اليهودي، وقد أضاف تجفيف حوض بحيرة الحولة نحو ٣٠٠٠ هكتار من الأرض الصالحة للزراعة ، وتم سحب ١٢٠ م٣ من حوض نهر الأردن لري ٥٠٠٠ هكتار (٣٠٠٠ هكتار من حوض البحيرة و ٢٠٠٠ هكتار من المناطق المحيطة).

٨ ـ شبكة بحيرة طبرية ـ بيسان

توجد شبكات محلية لري جميع المناطق المحيطة ببحيرة طبريا عبر شبكات مياه محلية .

٩ ـ مشروع الناقل الوطني للمياه : أو ما يسمى شبكة النقب الغربي

عهدت حكومة اسرائيل في عام ١٩٥٣، لشركة ميكوروت . بتحويل مياه نهر الأردن للنقب ، ويتالف الناقل الوطني من ثلاث مراحل أو اقسام تشغيل هي :

* تحويل ٢٠٠ م٣ من البحيرة إلى النقب عبر انبوب يتصل فيما بعد بخط اليركون ـ النقب.

* تخزين مياه الأمطار في الشتاء ليتم استغلالها لاحقاً في فصل الربيع والصيف.

* ضبط وتنظيم عمل الشبكات القطرية للمياه .

ب ـ الموارد المائية المتاحة

اختلفت تقديرات إجمالي الموارد المالية المتجددة في فلسطين من مصدر لآخر.

فقد قدرت سلطات الانتداب البريطاني هذه الكمية بـ ١٥٠٠ م٣، بينما قدرها خبراء شركة ناهال الإسرائيلية بـ ٣٢٠٠ م٣ ، أما الدراسات الإسرائيلية الأخرى فقد قدرتها في الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٥ بـ ١٨٥٠ م٣، فيما قدّرتها منشورات الـ... الإسرائيلية بـ ١٦٥٠ م٣ (الخطيب ١٩٨٥).

ا. المياه السطحية

١. حوض نهر الأردن

يتكون حوض نهر الأردن من الحوض الأعلى وحوض بحيرة طبرية والحوض السفلي وحوض البحر الميت، وقدّر معدل التصريف السنوي لحوض نهر الأردن بنحو ١٢٠٠ مليون متر مكعب (الجدولان ٣ و ٤). يمتد الحوض الأعلى من بحيرة طبريا حتى منابع الدان والحاصباني وبانياس في لبنان وسوريا، ويبلغ تصريفه السنوي نحو ٦٤٠ مليون متر مكعب. أما حوض بحيرة طبرية فيقدّر تصريفه السنوي بنحو ٦٢٠ م٣/ السنة. ويقدر التصريف السنوي لحوض نهر اليرموك بنحو ٤٦٠ م٣/ السنة. وأما الحوض السفلي لحوض نهر الأردن، الذي يمتد من بحيرة طبرية حتى البحر الميت. فقد قدر تصريفه السنوي بنحو ٢٤٠ م٣ /السنة . وفيما يتعلق بتوزيع حسب الدول المشاطئة لحوض النهر (سوى فلسطين التي كانت ممنوعة ـ بالقوة العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ ـ من الوصول إلى أراضيها على الحوض واستغلال مياهه) فهو مذكور بالجدول ٢.

٢. نهر العوجا (اليركون) :

يعتبر من أكبر الانهار في فلسطين بعد نهر الأردن، وينبع من مساقط جبال نابلس. ويسير غربا إلى أن يصب في البحر الأبيض المتوسط شمال مدينة يافا، وتغذيه أيضاً ينابيع منطقة رأس العين الواقعة شرقي مدينة يافا، وقد قدرت طاقة جريان نهر اليركون من قبل السلطات الاسرائيلية بنحو ٢٣٠ م٣ سنوياً.

٣. نهر المقطع (قيشون) :

لا يعتبر هذا النهر من الأنهار الدائمة الجريان في فلسطين، ويتكون من مياه الفيضان في جبال الجليل ووادي مرج ابن عامر، وتقدّر طاقته بنحو ١٧٠ م٣/ السنة.

ب. مياه الفيضانات والجريان السطحي :

تم انشاء مجموعة من السدود الصغيرة في شمال وغرب فلسطين، بغرض حجز

مياه الفيضان والجريان السطحي من مناطق البلديات والمناطق الخلوية الأخرى بطاقة تخزينية قدرها ٩٠ م٣ في السنة.

ب ـ المياه الجوفية والينابيع

في الضفة الغربية ثلاثة أحواض جوفية رئيسية تصرّف سنوياً ما مقداره ٦٧٩ م٣، بينما يوجد في قطاع غزة مجموعة متفرقة من الأحواض الجوفية منفصلة العمق وبتصريف سنوي مقداره ٥٥ م٣ (انظر الجداول ٤-٦) . أما الأحواض الجوفية في اسرائيل فتتكون من: حوض الساحل وحوض الجليل وحوض طبرية وحوض الجولان، وحوض الكرمل وحوض وادي عربة والنقب، وأحواض جوفية صغيرة متفرقة معدل تصريفها السنوي يبلغ ٥٦٥ م٣ (انظر الجداول ٤-٦) فيما يبين الجدول رقم ٣ الينابيع الرئيسة في فلسطين ومعدل تصريفها السنوي، ويظهر الجدول رقم ٥ أن إجمالي المياه الجوفية المتاحة في فلسطين يُقدر بنحو ١٢١٨ م٣/ السنة، وغالبيتها موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو ان منطقة تغذيتها ترجع لهذه المناطق.

استخدامات المياه الفلسطينية

كما هو مبين في الجدول رقم ٦ والشكل رقم ٢ ، فإن معدل إجمالي الموارد المائية المتاحة في فلسطين يبلغ نحو ٢٠٢٤ م٣ في السنة ، يسيطر عليها كلية الجانب الإسرائيلي، ويستخدم الفلسطينيون منها في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو ١١٪ بينما تستغل البقية، أو يحافظ عليها للاستخدام المستقبلي، من قبل السلطات الاسرائيلية.

جدول رقم ٣

توزيع ينابيع فلسطين حسب الموقع ومعدل التصريف السنوي

اسم النبع	الموقع	التصريف السنوي (مليون متر مكعب)
نبع الدان	شمال غور الحولة	٢٥٩
مجموعة ينابيع راس	شمال شرقي يافا	٢٢٠
مجموعة ينابيع الطابغة	شمال غربي بحيرة طبريا	٣٨
نبع عين الكردانة	جنوب شرقي عكا	٤٢
مجموعة ينابيع بيسان العذبة	منطقة وادي بيسان	٧٠
مجموعة ينابيع بيسان المالحة	منطقة وادي بيسان	٥٠
نبع العوجا	شمال غرب اريحا	٢١-٧
عين الفشخة	شمال غرب البحر الميت	٤٠
نبع الكابري	شمال شرق عكا	٩
نبع الفارعة	شرقي مدينة نابلس	٤٫٦

وجدير بالذكر ان الكميات، التي يستخدمها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد حددت من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٧٦، حيث لم تزد منذ ذلك التاريخ إلا بكميات قليلة جداً ولاغراض الشرب فقط (انظر الشكل ٢). ان تحديد استخدامات الفلسطينيين من المياه للاغراض الزراعية كان يهدف إلى إبعاد المواطن الفلسطيني عن أرضه وإلى تحديد النمو الاقتصادي له.

أما الجانب الإسرائيلي فإن استخدامه للمياه نما مع نمو الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، حيث أن هذا النمو في استخدام المياه قد أصاب جميع مجالات الاستخدام: الزراعية والصناعية ومناطق البلديات، وكذلك الموارد المائية السطحية والجوفية.

جدول رقم ٤

توزيع انهار فلسطين حسب مساحة منطقة التغذية وطول النهر ومعدل التصريف السنوي

اسم النهر	مساحة منطقة التغذية (كيلو متر مربع)	طول النهر (كيلو متر)	التصريف السنوي (مليون متر مكعب)
حوض نهر الأردن	حوض الأردن العلوي		٦٤٠
	حوض بحيرة طبريا		٦٢٠
	نهر اليرموك		٤٦٠
	حوض الأردن السفلي		٢٤٠
اجمالي المستخدم من قبل اسرائيل			٦٨٥
نهر وادي القرن	١٣٧	٤٣	٧٫٥
نهر وادي المفشوخ	٤٧	٢٢	٤
وادي النعامين	٢٨	٩	٤٥
نهر المقطع	١٠٨٩	٢٨	١٠
نهر الزرقاء	١٨١	٢٥	١١٠
نهر وادي الخضيرة	٦٠٤	١٥	١٠-١٥
نهر اكندرونه	٥٦١	٣٧	
نهر الفالق	١١٣	١٢٫٥	٨٫٥
نهر العوجا	١٧٥٢	٢٥	٢٢٠

اتفاق المرحلة الانتقالية :

اعترفت اسرائيل، في اتفاقية المرحلة الانتقالية ونقل الصلاحيات، بالحقوق المائية الفلسطينية في الضفة الغربية وجميع الموارد المائية، على أن يتم الاتفاق بشأنها في مرحلة المفاوضات النهائية. ومن الاتفاق المذكور فقد وعد الجانب الفلسطيني بأن يسمح له باستخدام ٢٨٫٣ م^{٣}/ السنة حتى العام ٢٠٠٠ (نهاية المرحلة الانتقالية) . كذلك، تم تشكيل لجنة مشتركة للإدارة التنسيقية بين الجانبين

علماً بانه لم يتم بعدُ استغلال اكثر من ٢٠٪ من الكميات المتفق عليها، كما أن تعامل الجانب الاسرائيلي مع الجانب الفلسطيني هو تعامل فوقي ضمن اللجان المشتركة وفي تحديد المواعيد، ويمثل عمل هذه اللجان تجربة سلبية جداً بالنسبة للجانب الفلسطيني .

جدول رقم ٥

توزيع الأحواض الجوفية في فلسطين حسب النوعية ومعدل التصريف السنوي

المنطقة	الحوض الجوفي	مياه عذبة	مياه دلعة	اجمالي الحوض	اجمالي كلي المنطقة
الضفة الغربية	الغربي	٣٢٢	٤٠	٣٦٢	
	الشرقي	١١٢	٦٠	١٧٢	
	الشمالي الشرقي	٨٠	٦٥	١٤٥	٦٧٩
قطاع غزة	الحوض الساحلي		٥٥	٥٥	٥٥
اسرائيل	الحوض الساحلي	٢٤٠		٢٤٠	
	حوض الجليل	١٢٠		١٢٠	
	حوض طبرية	٤٥		٤٥	
	حوض الجولان				
	حوض الكرمل	٣٠		٣٠	
	احواض جوفية متفرقة	٢٠		٢٠	٤٥٥
فلسطين	احواض غير متجددة في النقب ووادي عربة	٢٩		٢٩	٤٨٤
					١٢١٨

الخلافات الحالية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي

بينما يتفق كلا الجانبين على أن المياه هي موضوع حيوي واستراتيجي لكلا

الشعبين، وانها تمثل إحدى النقاط الأهم في المباحثات الثنائية. تتشب بينهما خلافات حادة في وجهات النظر المتعلقة بعدد من المواضيع، وتتمحور الخلافات حالياً بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي حول النقاط التالية :

١. ما هي الموارد المائية القابلة للتفاوض والتنمية؟

يصر الجانب الفلسطيني على أن جميع الموارد المائية الواقعة على او في بطن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الاحواض الجوفية وحوض نهر الأردن، قابلة للتفاوض. أما الجانب الإسرائيلي فيؤكد أن الموارد المائية غير مرتبطة بأية حال بالأراضي الفلسطينية، وأن المفاوضات والنقاش يجب ان يكونا على كميات المياه التي سوف يسمح الجانب الإسرائيلي للجانب الفلسطيني باستخدامها، وعليه فإن الجانب الإسرائيلي يحدد أجندة المفاوضات قبل بدئها.

كذلك، فإن الجانب الفلسطيني يطلب أن يكون له الحق بحفر آبار جديدة وتنمية الموارد المائية حسب الكميات المتفق عليها مع الجانب الإسرائيلي . بينما يصر الجانب الإسرائيلي أن حفر أية آبار جديدة يجب أن يكون فقط في السفوح الشرقية وبعد تنسيق وموافقة الجانب الإسرائيلي على كل الاجراءات الفنية التابعة لعملية الحفر.

٢ . انتهاك الاتفاقات المعقودة

يرى الجانب الفلسطيني أن الجانب الإسرائيلي لا يحترم الاتفاقيات التي يوقعها. فهو يفرض جداول اعمال اجتماعات اللجان المشتركة، ولا يلتزم بمواعيد الاجتماعات ولا بالتنسيق المشترك؛ حيث يقوم بكل الاعمال والمشاريع المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة دون أي تسيق أو مشاورة للجانب الفلسطيني.

٣. توقيت الاتفاقية النهائية حول المياه

يرى الجانب الإسرائيلي أن مواضيع الاتفاقية النهائية حول المياه مع الجانب الفلسطيني يجب أن تناقش ضمن مباحثات الحل الدائم، بينما يرى الجانب الفلسطيني أن المباحثات النهائية مليئة بالمواضيع، وأن موضوع البت في حصص وحقوق المياه من جهة يحتاج إلى وقت أكثر لبحث الأسس والتفاصيل، عدا المباحثات والنقاش حولها . ومن جهة أخرى فإن موضوع المياه يتعلق بحل المشاكل اليومية وبالتخطيط المستقبلي للاقتصاد والتمية للشعب الفلسطيني، ومن الأفضل الشروع فيها بالسرعة المكنة.

جدول رقم ٦

توزيع استخدامات الموارد المائية في فلسطين حسب السكان
ومعدل التصريف السنوي والجهة المستخدمة

منطقة	السكان (مليون) ١٩٩٤	الموارد المائية المتاحة م³/ السنة	معدل التصريف السنوي (م³)	استخدام المياه			
				إسرائيل	المستوطنات	الفلسطينيون	غيرهم
ضفة غربية		الحوض الغربي	٣٦٢	٢٤٤	١٠	٢٢	٠
		الحوض الشمالي الشرقي	١٤٥	١٠٣	٥	٣٠	٠
		الحوض الشرقي	١٧٢	٤٠	٣٥-٥٠	٦٩	٠
	٠٠ر١	حوض نهر الأردن	١٣١١	٦٨٥	١٠-٢٠	٠	٦٣٥
قطاع غزة	٨٤ر٠	الحوض الساحلي	٥٥	٠	٥-١٠	١١٢	٠
إسرائيل	٣٢ر٥	احواض جوفية	٥٦٥	٥٦٥	٦٥ ـ ٩٥		
فلسطين	٥٧ر٧	مياه سطحية	٧٢٥				
		مياه جوفية	١٢٩٩				

مسألة اخرى تقلق الجانب الفلسطيني وهي الخوف من أن يستغل الجانب الإسرائيلي عامل الزمن والتأجيل كي يتصل من التزاماته تجاه الجانب الفلسطيني، في أن المياه التي كان ولا يزال محروماً من حرية الوصول إليها وتمنيها يعتبر مطلبها للجانب الفلسطيني.

د. تزويد المستوطنات اليهودية ومعسكرات الجيش بالمياه

يعتبر الجانب الفلسطيني المستوطنات اليهودية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، موضوعاً يجب أن يبحث في مرحلة المباحثات النهائية، ويجب عدم الإخلال بمعادلة السكان والموارد لحين اتفاق المباحثات النهائية، بينما يرى الجانب الاسرائيلي أنه لا يوجد ما يحدده - في الاتفاقيات الموقعة - بخصوص توسيع المستوطنات، ولهذا السبب يرى انه يستطيع مصادرة الأراضي الفلسطينية وشق الطرق الالتفافية وحفر الآبار المياه اللازمة كما كان يتصرف قبل توقيع الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني، علماً بأن اتفاقيات نقل الصلاحيات حول المياه تؤكد ضرورة موافقة الجانبين على

اي تطوير للموارد المائية الفلسطينية في هذه المناطق.

المسألة المهمة في هذا الصدد هي ان الجانب الفلسطيني لا يعرف مقد
الكميات التي يسحبها المستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة من المياه وقد
رفض الجانب الاسرائيلي عدة مرات مطالبة الجانب الفلسطيني بتقديم تقاري
بكميات المياه المسحوبة، إذ أن الجانب الإسرائيلي لا يريد الالتزام باية كمية في
المجال ، لأن الالتزام يعني تحديد الاستيطان في هذه المستوطنات وفي المقابل
هذا الجانب نفسه يراقب مراقبة حثيثة - ومن خلال اللجان المشتركة - استهلاك
الجانب الفلسطيني من المياه، ويعاقب كل من يتجاوز الحصص المحددة.

وما ينطبق على المستوطنات ينطبق على معسكرات الجيش الإسرائيلي، علماً
بأن معسكرات الجيش الاسرائيلي حوّلت إلى مستوطنات يهودية عدة مرات.

٥ - تسعيرة المياه

حسب اتفاقيات نقل الصلاحيات ، فإن الجانب الفلسطيني لم يستلم بئراً واحد
من الجانب الاسرائيلي ، لكن سُجل أن له الحق باستلام التفاصيل الفنية التي تشر
كيفية احتساب تكلِفة المياة التي تضخ للبلديات والمناطق السكنية الفلسطينية. وقد
قدم الجانب الاسرائيلي للجانب الفلسطيني قائمة اسعار ولكنه رفض نقاش
التفاصيل واصر على أن يدفع الجانب الفلسطيني جميع (الفواتير) حسب هذ
القائمة.

٦ - البيانات والمعلومات المائية

يرى الجانب الفلسطيني ضرورة أن يسلم الجانب الإسرائيلي جميع المعلومات
والبيانات الفنية الخاصة بجميع الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرى
أيضاً أن هذه المعلومات والبيانات ضرورية من أجل البدء بمحادثات المرحلة النهائية
حول المياه ، بينما يرى الجانب الاسرائيلي أن لا ضرورة لتسليم هذه المعلومات
والبيانات قبل انتهاء مباحثات المرحلة النهائية والتوقيع على اتفاق نهائي مع الجانب
الفلسطيني حول المياه.

٧. مبدا التنسيق بين الجانبين

نص اتفاق المرحلة الانتقالية على الإدارة التنسيقية بين الجانبين الفلسطيني
والإسرائيلي للموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث يمارس الجانب
الإسرائيلي جميع الصلاحيات التي كان يقوم بها قبل الاتفاقيات كمحتل عسكري
كامل التصرف بدون التنسيق مع احد بما في ذلك الجانب الفلسطيني . ويرى

جانب الفلسطيني في ذلك خرقاً للاتفاقيات الموقعة.

٨. آلية تطبيق الاتفاقيات وفض الخلافات

يرى الجانب الفلسطيني أن جميع اللجان المشتركة مع الجانب الاسرائيلي ، تعمل فقط في خدمة وتسيير مصالح الجانب الاسرائيلي لدى الجانب الفلسطيني ، بينما الجانب الاسرائيلي لا يتعاون فيما يخص المصالح الفلسطينية.

ومع أن هنالك آلية لحل الخلافات والنزاعات الناشئة بين الجانبين، إلا أن الجانب الاسرائيلي لا يريد تطبيق هذه الآليات أو حتى مناقشة الموضوع من الناحية العملية . اما الجانب الفلسطيني فيرى نفسه باستمرار الجانب الضعيف بخلاف الجانب الاسرائيلي، الذي يطبّق اي أمر يختلف فيه بينهما اعتماداً فقط على سيطرته وقوته العسكرية وليس بالرجوع للاتفاقيات الموقعة .

٩. البنية الاساسية للمياه والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي

يرى الجانب الفلسطيني أن جميع عناصر البنية الاساسية للمياه، والتي تم إنشاؤها خلال فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، هي ملك للسلطة الفلسطينية ، إذ انها انشئت بأموال الضريبة التي كانت تجمع بالقوة من الشعب الفلسطيني او بأموال الدعم التي كانت ترد للشعب الفلسطيني من الدول والمؤسسات الصديقة. إن الجانب الإسرائيلي يرى أن هذه البنية الاساسية ملكه، ويجب ان تستمر تحت سيطرته الكاملة ، وعلى الجانب الفلسطيني حراستها والحفاظ عليها.

١٠. موضوع ضبط التلوث والحفاظ على الموارد المائية

يرى الجانب الاسرائيلي أن على الجانب الفلسطيني عمل كل ما يلزم لحماية الموارد المائية من التلوث ، بينما يرى الجانب الفلسطيني ان موضوع حماية الموارد المائية لم يكن ضمن اولويات السلطات الاسرائيلية خلال الثلاثين سنة الماضية، وعليه فلا يحق لها المطالبة بما لم تعمله هي في حينه. إضافة لذلك فإنه وبما أن الموارد المائية المذكورة لا تزال خاضعة للسيطرة المباشرة والكاملة للسلطات الاسرائيلية ولم تسلم للسلطة الفلسطينية، ولم تبدأ المباحثات النهائية حولها بعد، فإن السلطة الفلسطينية لا تتحمل من الناحية القانونية مسؤولية ضبط التلوث أو حماية هذه الموارد المائية مع انها ستفعل ما بوسعها في هذا المجال.

١١. حجم المشكلة

يرى الجانب الفلسطيني - من معطيات مساهمة قطاع الزراعة
الاسرائيلي ، ومن الخبرة التي مرت بها اسرائيل خلال فترة الجفاف
والتخفيض الذي طبق على المزارعين الاسرائيليين بحوالي ٣٠٪
للمياه - أن هناك ذريعة غير حقيقية يعرضها الجانب الإسرائيلي
للمياه وعدم امكانية الاستغناء عنها للجانب الفلسطيني . ويرى بذلك
عقبة أمام الاتفاق النهائي بين الجانبين (انظر الشكل رقم ٤).

إن الجانب الاسرائيلي لا يريد الدخول في اي نقاش حول
الجانب الفلسطيني ويشترط الحديث عن كميات مياه سوف
للفلسطينيين باستخدامها، ومن هذا المنطلق فإنه يرى ضرورة
الفلسطيني على هذه الكميات والاتفاق على حماية وحفظ بقية
الجانب الاسرائيلي لاستغلالها : الآني، والمستقبلي.

١٢. موضوع التعويضات

يرى الجانب الفلسطيني ضرورة التزام الجانب الاسرائيلي
ومائية للجانب الفلسطيني بسبب استخدامه غير القانوني
الفلسطيني للموارد المائية الفلسطينية طوال فترة السيطرة
على هذه الموارد . أما الجانب الاسرائيلي فيرى من جهته أن هذا
للنقاش وما أخذ فقد أخذ وأن على الجانب الفلسطيني تقبل
الوضع السائد حالياً، على أن تستمر هذه الحال مستقبلاً
الفلسطيني باستمراره.

خلاصة :

يتبين لنا من كل ما سبق ما يلي :

* حجم الموارد المائية الحقيقي غير معروف بعد . ويجب أن لا
الاسرائيلية ، كما يجب أن لا يتم التفاوض على اساسها بل على
جمعها من قبل السلطة الفلسطينية، وباشراف طرف فني مستقل

* منذ البداية كان هنالك اهتمام وتركيز، من قبل المنظمات
الصهيوني لاحقاً ، على الربط بين وفرة الأرض والمياه في فلسطين.

• لم ينفذ اي مشروع رئيسي إلا برضى وموافقة الكيان الصهيوني . ولم يكن للعرب او للفلسطينيين دور فاعل.

• تركز اسرائيل على ان موارد المياه الفلسطينية قد انتهى امرها ، وحسبها انها أن تسمح باستغلال بعض منها في الضفة الغربية وقطاع غزة . ويجب الان التعاون لتدبير موارد جديدة واضافية لفلسطين وللمنطقة ، وعدم مناقشة ما تم استغلاله من قبل .

• بالرغم من الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا ان جانب الاسرائيلي لا يزال يفكر ويمارس سياسات الأمر الواقع واستخدام القوة العسكرية بدلاً من تطبيق الاتفاقيات الموقعة والمباحثات، كطريق لحل الخلافات والصراع القائم مع جيرانه .

• إن منع المياه وتحديد تزويدها وفرض توزيعها، سيؤدي إلى النزاع وإلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وعليه فإن هناك ضرورة عالية للوصول لاتفاقيات عادلة ودائمة بين الجانبين تتمشى مع القانون الدولي، وتكون مقبولة من الجانبين، وتغطي ايضاً جميع الموارد المائية المتنازع عليها .

المراجع

أ. المراجع العربية

١. اوسلو أ و ب ، ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، اتفاقية اعادة الانتشار ونقل الصلاحيات بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني وقعت في سبتمبر ١٩٩٤ وسبتمبر ١٩٩٥.

٢ ـ الدباغ ، مصطفى ، ١٩٦٥، بلادنا فلسطين، دار الطليعة ، بيروت.

٣. خلوصي، محمد ١٩٦٧ ، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، المطبعة التجارية المتحدة، القاهرة.

٤. الخطيب، قاسم ١٩٨٥، الموارد المائية في فلسطين والمشاكل الناجمة عن استخدام العدو لها، من أعمال ندوة هيدرولوجيا المياه السطحية في الوطن العربي، التي عقدت ما بين ١١-١٧ ايلول ١٩٨٢ في دمشق بدعم من المركز العربي لدراسات الأراضي الجافة والمركز الدولي للتدريب على إدارة الموارد المائية.

٥ ـ شعادة، رجا ١٩٩٠ ، القانون والمياه في الضفة الغربية، ورقة بحث قدمت في اليوم الدراسي الأول الذي نظم من قبل نقابة المهندسين فرع القدس ـ القدس.

٦ـ عبد السلام ، عادل ١٩٩٠ ، المياه في فلسطين، موسوعة فلسطين، الدراسات الجغرافية المجلد الأول ـ الجزء الثاني.
٧ ـ علي ، محمد ١٩٦٤، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية ، دار النشر والطباعة الوطنية القاهرة.

المراجع الاجنبية

Allan, Tonny. 1996. Water in the Middle East and In Israel-Palestine. Some Local global Resource Issues. In: The Proceedings of the Workshop on Water Peace and the Middle East : Negotiating Resources of the Jordan River Basin. Allan T. (Editor), Library of Modern Middle East, Tauris Academic Studies, New York.

Arlosoroff, S. 1995. Resources Management Within Regional Cooperation in the Middle East. In . The Proceedings of the Second Workshop on Joint Management of Shared Aquifers, Haddad, M . and Feitelson (Editors), Jerusalem. PP 1-31

Atlas of Israel. 1970 Published by the Ministry of Labour and Elsevier Publishing Company, Amsterdam.

Dillman, J . 1989. Water Rights in the Occupied Territories . Journal of Palestine Studies, pp 46-48

German Agency for Technical Cooperation (GTZ). 1997. Middle East Regional Study on Water Supply and Demand Development, Regional Overview, Phase II, Report prepared by Consulting Engineers Salzgitter GmbH (CES) in Cooperation With GTZ Project Management Team, Eschborn

Haddad, Marwan. The Environment in the Occupied Palestinian Territory. A Preliminary Report. Sponsored by the Center for Engineering and Planning-Ramallah, Prepared for the Conference on the Management of the Environment in the Mediterranean, Nicosia, April 1990.

Haddad, M., and Mizyed, N . 1993 Water Resources in the Middle East : Conflict and Solutions In The Proceedings of the Workshop on Water Peace and the

Middle East Negotiating Resources of the Jordan River Basin Allan T. (Editor), Library of Modern Middle East, Tauris Academic Studies, New York

Hisham Awartani: Artisan Wells in the Occupied Palestinian Territory Present and Future Outlook Al Najah University, Nablus, February 1991, p2

Ionides, M., G 1939 The Water Resources of Transjordan and their Development Government of Transjordan, Crown Agents for the Colonies, p 262

Ionides, M., G., 1953 "The Disputed Waters of the Jordan" Middle East Journal, p 156

Israel Bureau of Statistics Judea and Samaria and Gaza Area Statistics Jerusalem, Vol. 43

Israel Ministry of Agriculture-Hydrological Service "Report on the Monthly Discharge of Wells in the West Bank, Jerusalem, June 1978, pp 2-31

Karr, J-R (1995) Clean Water Is Not Enough ILLAHEE 1995 vol 11, no 1-2 pp. 51-59

Orni, E., and Efrat, E., "Geology of Israel" Israel University Press, Jerusalem, 1973.

Raja Shehadeh, 1988. Occupiers Law, Israel and the West Bank Institute for Palestine Studies, Washington D., C.

Rofe and Raffety, "West Bank Hydrology", London 1965.

Schmida, L., 1984. Israel's Drive for Water The Link, Vol 17, No. 4, November 1984, p3.

Shlomo Gazit, 1985, The Carrot and the Stick : Israeli Command of the West Bank, Beisan Corporation for Printing and Publishing, Nicosia, pp. 91-92.

United Nations, 1991. Israeli Land and Water Practices and Policies in the Occupied Palestinian and Other Arab Territories a Note by secretary-general/United Nations, New York (A/46/263), p. 20.

United Nations General Assembly Document No. A/39/111. New York, June 1984.

United Nations 1973 Resolutions Adopted at the United Nations General Assem-

bly During its Twenty-Eighth Session, Vol. I, 18 September - 18 December p
45

United Nations. 1979 Resolutions and Decisions Adopted at the United Nations General Assembly During its Thirty-Third Session, 19 September - 21 December 1978, 15-29 January 1979, and 23-31 May . p 87.

Water and Environmental Studies Center (WESC) 1995. Middle East Regional Study on Water Supply and Demand Development, Phase I Study Report Submitted to the German Agency for Technical Cooperation (GTZ), the An-Najah National University, Nablus.

World Resources 1990-91, 1990. A Guide to the Global Environment. A Report Published by the World Resources Institute in Collaboration with the United Nations Environment Program and the United Nations Development Program, Oxford Universtiy Press.

البعد الثقافي والاجتماعي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

د. ابراهيم أبو لغد

أعتقد بداية أن عنوان هذه الندوة «الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام» موفق جداً من حيث تقديرُه لحقيقة الصراع منذ بدايته، ذلك اننا درجنا لفترة طويلة على الحديث عن (النكبة) بمناسبة مرور ٥٠ عاماً عليها، وكأن الصراع تمثل بتلك النكبة فقط، رغم أننا - في فلسطين على الأقل - متفقون على أن النكبة إنما بدأت مع بداية الاستيطان الصهيوني اواخر القرن التاسع عشر.

موضوع الندوة هو الإطار العربي للصراع مع الصهيونية، والمفترض بي أن اتحدث عن صراع متفرع هو: البعد الفلسطيني من هذا الصراع، وهو محور بالغ الأهمية، لأننا نرد الصراع إلى بدايته حين كان فلسطينياً - صهيونياً، وقبل أن يصبح صراعاً عربياً - اسرائيلياً.

وهذا الصراع بدأ بالاستيطان الذي نجم عنه صراع مع شعب فلسطين؛ لأن الهدف الصهيوني كان صراعاً لتحقيق الرؤية الصهيونية حول مصير فلسطين، فالصهيونيون أرادوا أن يستوطنوا هذا البلد لغاية مهمة هي تأسيس دولة اليهود على أرض فلسطين على حد تعبير هرتزل ، ولم يكن هذا الصراع آنذاك مصوراً على أنه صراع عربي - اسرائيلي، ولكن الشعب الفلسطيني، المدرك لطبيعة الحركة الصهيونية دون أن يتفهمها

تماماً، عرف أن مصيره مهدد على هذه الأرض، وقد عبرت بعض المقالات الصحفية المكتوبة آنذاك عن هذا الخطر.

سأتحدث أيضاً عن الأبعاد المختلفة لهذا الصراع باشكالها: الثقافية والاجتماعية، وهذا مرتبط طبعاً بالصراع الأصلي بين شعبين. وفي البداية لم يكن بينهما تكافؤ من جهة تعدادهما؛ إذ كانت الأغلبيه الساحقة للشعب الفلسطيني الذي انسلخ تدريجياً عن الامبراطورية العثمانية تلبية للنداء القومي، ولكن الواقع أن هذا المكان الجغرافي أصبح محدداً، وبالتالي نشأ الشعب الفلسطيني - بانسلاخه قسراً - عن الأمة التي ينتمي إليها، بحدود معينة فرضها الاستعمار.

نستنتج من ذلك أن الصراع الأول الذي استمر حتى سنة ١٩٤٨، كان صراعاً محدداً حول مصير فلسطين. وهناك مصيران: فقد أصرت الحركة الوطنية الفلسطينية - بصرف النظر عن توجهاتها المختلفة - على أمر أساسي وهو حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال والسيادة على فلسطين، وعنت بذلك إلغاء الوجود الصهيوني، والحلم الصهيوني بتأسيس دولة اليهود على أرض فلسطين، فكان الصراع، إذن، صراعاً بين الشعب الفلسطيني الذي يمثل الأغلبية الساحقة وأقلية تتنامى تدريجياً بدعم الغرب لتحقيق الرؤية الصهيونية.

وفي عام ١٩٤٨ حُسم هذا الصراع، وكان من أسباب حسمه التغير الديمغرافي والثقافي والاجتماعي الذي حدث منذ بدء الانتداب البريطاني حتى سنة ١٩٤٨. وهو التغير الذي مكّن الوجود اليهودي، الذي أصبح يعادل تعداده ثلث السكان في فلسطين، من حسم الصراع.

صحيح أن الأغلبية السكانية ظلت راجحة لصالح الشعب الفلسطيني، لكن هذه الأغلبية الكمية لم تكن كافية للتغلب على الطرف المقابل بسبب البعد الثقافي والاجتماعي الذي حكم هذا الصراع. فالشعب الفلسطيني كان مجتمعاً ينتمي إلى دولة متخلفة، وكان متخلفاً ثقافياً وتعليمياً وتتفشى فيه الأمية، ولم تتوفر لديه المهارات الكافية لمقاومة الغازي القادم من أوروبا وهو المسلح ثقافياً وعلمياً واجتماعياً، ويستقي صراعه مع الشعب الأصيل من فكرة تعرضية وضعها هرتزل وغيره، وتمكن من تأسيس مؤسسات اجتماعية وكيان سياسي بحماية الانتداب البريطاني، وتمثّل تفوقه النوعي بالتعليم والثقافة العامة والفكر والكوادر القيادية. فقد كان وجوداً بسمات غربية يواجه شعباً متخلفاً، ولذلك فإن التفوق الكمي لم يسعف الشعب الفلسطيني في صراعه مع الحركة الصهيونية التي توجّت صراعها بتأسيس الدولة.

وبعد التأسيس كانت هذه الحركة متكاملة في تكوينها. فخلال الفترة الممتدة من
بداية الاستيطان حتى سنة ١٩٤٨، استطاعت هذه الحركة تكوين مجتمع صهيوني
مترابط، معظمه مدني رغم الكيبوتسات، وموزع على معظم المدن الرئيسة مثل تل
ابيب والقدس وصفد وحيفا، وتجمعاته كانت مدينية تسيطر على قسم كبير من
فلسطين بأبعاده الاقتصادية ونموه الصناعي والزراعي.

ومن المهم إدراك أن هذا المجتمع ـ عندما أعلنت دولة اسرائيل ـ كان يمتلك بنية
تحتية مؤسسية، وكياناً سياسياً تمثل بالمجلس الوطني الصهيوني والقيادة المتمثلة
بالوكالة اليهودية. وتمتع بدعم مالي كبير، وبالتالي فقد كانت الهوة بين المجتمعين
عميقة جداً، وهي التي مكنت المجتمع اليهودي من اعلان دولته واحتلال القسم
الأكبر من فلسطين. بحيث تم الاستيلاء ـ في الفترة الحاسمة بين اعلان الدولة
وتوقف القتال مع الدول العربية ـ على ٨٠٪ من ارض فلسطين، وأجلي الشعب
الفلسطيني واقتلع من هذه الأرض. وهكذا، كان الصراع أولاً حول مصير فلسطين
بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية، ثم برز الصراع الذي نتناوله في ندوة
اليوم، وهو الصراع العربي الإسرائيلي الذي تلا سنة ١٩٤٨ .

إن من خسر الجولة الحاسمة الأولى هو الشعب الفلسطيني ، والمهم في هذه
الهزيمة، التي لحقت بالشعب الفلسطيني، هو ما حدث خلال الفترة الممتدة من
١٩٤٨ حتى انطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية الثانية. فالشعب الفلسطيني شرد
من أرضه والحقت الضفة والقطاع بحكم آخر، واندثرت الهوية الفلسطينية
(المناضلة). الأمر الذي يدل على أن الشعب الفلسطيني استطاع أن يواصل نضاله
بعد تغلبه على المشاكل المعيشية، غير ان الصراع اتخذ سمة جديدة فاصبح يسمى
صراعاً فلسطينياً. اسرائيلياً.

وفي هذا الصراع . الذي نجم عن حرب ١٩٦٧، بدأ الشعب الفلسطيني بتكوين
هويته في الداخل بأبعادها الثقافية والاجتماعية، كما بدأ بتاسيس مؤسساته في
الشتات، وفي مقدمتها منظمة التحرير وكل ما يتفرع عنها من مؤسسات اجتماعية
وثقافية. فكانت تمد الداخل وتغذيه وتقويه، وكانت الفاعلة في النضال مع اسرائيل
وظل هذا النضال يواجه الدولة الاسرائيلية.

واقول ـ باختصار ـ : إن تجمع الشتات قَبل في النهاية امراً واقعاً اسمه
اسرائيل، وعلى الرغم من الصراع النظري القائم على تحرير فلسطين، إلا ان
الصراع اختزل تدريجياً إلى صراع حول مصير الضفة والقطاع، ولم يعد صراعاً
حول مصير فلسطين، وبزغت تلك الفكرة سنة ١٩٧٤ وعندما تبنت منظمة التحرير

البرنامج المرحلي، وعندما أقرت الأمم المتحدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فقد أقرته بجغرافية محددة هي : الضفة والقطاع.

من هذا المنظور يمكن القول: إن القضية الفلسطينية تحولت في الخمسينات والستينات إلى قضية لاجئين، وفي السبعينات تحولت إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، واستند الصراع في نهايته إلى مؤسسات اجتماعية وسياسية وثقافية.

وأعتقد أنه كان هناك تقدم ملموس في وضع الشعب الفلسطيني عما كان عليه سابقاً، ففي التعليم ـ على سبيل المثال ـ عندما أجرينا الدراسة الأولى سنة ١٩٨٠ حول نسبة الذين يلتحقون بالتعليم العالي، وجدناها تعادل النسبة المماثلة لدى اسرائيل ، مع فرق في تجانس التعليم طبعاً، ويعزى السبب في ذلك إلى انفتاح دول العالم العربي أمام التحاق الفلسطينيين بمؤسسات التعليم المختلفة. ففي حين لم يكن يتوفر في فلسطين أية جامعة فلسطينية مطلعَ هذا القرن، فإن اليهود توفرت لهم جامعات ومعاهد عالية عديدة كالجامعة العبرية وسواها، ساهمت في تحضير كوادر بشرية قيادية رعت دولة اسرائيل لاحقاً، وفي المقابل لم يتوفر هذا البعد التعليمي والثقافي والصحي والحضاري، للشعب الفلسطيني خلال تلك الفترة، غير أن هذا البعد بدأ يتوفر في مراحل أخرى.

وإذا نظرنا إلى الوضع الحالي بعد اتفاقيات اوسلو، نجد أن معادلة الكم البشري بين المجتمعين قد انقلبت عما كانت عليه في مطلع القرن ، حينما كان الفلسطينيون يشكلون ثلثي السكان في فلسطين، فقد أصبحوا الآن يمثلون الأقلية في فلسطين نفسها، فحسب الاحصاءات الرسمية الفلسطينية التي أجريت قبل شهرين يوجد ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة والقطاع.

أما فلسطينيو الداخل فلم يكونوا جزءاً معتبراً من نضال الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع لتأسيس الدولة الفلسطينية، وأذكر بهذا الصدد أنه، حين أجريت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ، حَصَر قانون الانتخاب حق المشاركة بالقاطنين في الضفة والقطاع، واستثنى بالنص الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية، ومن هنا فنحن نتحدث ـ كمياً ـ عن فلسطينيي الضفة والقطاع فحسب.

وقد احدث (اوسلو) شرخاً اساسياً في تشكيل الشعب الفلسطيني الذي يناضل ويتمثل هذا الشرخ بأنه استثنى فلسطينيي الشتات ولم يعتبرهم جزءاً من هذه العملية الانتقالية، فما كان نضالاً فلسطينياً شاملاً في الضفة والقطاع والشتات

أصبح - بحكم التشكيل السياسي الجديد - صراعاً بين الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع - بقيادة السلطة الوطنية - وبين اسرائيل .

إذن، فقد اختلف البعد الكمي في هذه المعادلة، ولكن الأدهى انه لا توجد أدنى مقارنة، على صعيد التعليم والبنية السياسية والمؤسسات والفكر والثقافة، بين هذين المجتمعين. فالمجتمع الأول ينتمي إلى العالم الأول: علماً وثقافة وتنظيماً وفكراً وريادة وسياسة، وهو مجتمع يمتلك مؤسساته السياسية التي يشارك بها المجتمع اليهودي باكمله. كما انه مجتمع - رغم التمييز الإثني بين الاشكناز والشرقيين، وبين كليهما والفلسطينيين العرب - مترابط على صعيد الجنسين، فالطاقة النسوية تعمل في اطار المجتمع وتساهم في تنمية المعارف والعلوم، ومؤسساته العلمية تتنامى باطراد. فالهجرة السوفياتية الأخيرة اضافت إلى هذا المجتمع ٢٥٠٠ عالم ممن تربوا في الدول الشرقية. بمعنى أن اسرائيل استحوذت على علماء لم تنفق عليهم فلساً واحداً . في حين أن عدد العلماء الاسرائيليين، الذين كانوا يعملون في المؤسسات المختلفة، كان يبلغ ٨٥٠ عالماً، وبذا يصبح العدد نحو ٣٥٠٠ عالم، وهذا يشكل أهمية كبرى من حيث المستقبل.

وعليه، فمن المهم جداً أن نتذكر الفروق الأساسية التالية :

اسرائيل مجتمع غربي رغم أصوله المختلفة، فالحضارة الغالبة عليه من حيث: التعليم، طريقة العمل، التنظيم، التكوين السياسي، هي حضارة غربية، وهو لا يريد أن ينغلق أو ينتمي إلى الحضارة المحيطة به. وقد ذكرت بالأمس لأحد الاصدقاء قولاً شهيراً لأبا ايبان سنة ١٩٥٧ ورد في أحد كتبه، قال : «إننا لا نريد أن ننتمي إلى هذه الحضارة الشرقية. نحن نريد ان نكون (Occidentals) ونريد ان نبقى كذلك. وإن العلاقة التي ستربطنا بالمنطقة المحيطة هي مثل علاقة أمريكا بدول أمريكا اللاتينية». هكذا كان يفكر الاسرائيليون سنة ١٩٥٧ !

إذن، فنحن مجتمعان الآن، وعلى الرغم من كثرة الجامعات الفلسطينية اليوم - مع امتناننا لمؤسسيها الذين اسدوا خدمة كبرى - فإنني لا اعتقد انها بمجموعها تضاهي الجامعة العبرية وحدها من حيث الوسائل والأدوات والمكتبة والمصادر ونمط التعليم وقيمُه. فالجامعات الاسرائيلية، التي بدأ تاسيسها منذ سنة ١٩٢٥، هي جامعات بمستوى عالمي، وعلماؤهم ينخرطون في المجتمعات الغربية بسهولة تامة ويتعاطون المعرفة ويتبادلون الخبرة العلمية مع الجامعات العالمية، لا سيما الغربية منها. فالفرق الشاسع في التعليم الآن يتمثل بأن ١٤ شخصاً من كل الف فلسطيني يتمتعون بالتعليم العالي مقابل ٤٨ للشعب الاسرائيلي، كل ذلك له تاثيره في المستقبل.

أما من حيث البنية الاجتماعية والسياسية فاسرائيل دولة مؤسسات ومشاركة، في حين نفتقر نحن إلى مؤسسات نافذة وفاعلة، فإذا كانوا هم دولة من العالم الأول فنحن ما زلنا ننتمي إلى العالم الثالث، كما أننا اقلية في هذا الوطن، فكيف نواجه المجتمع الاسرائيلي مستقبلاً في ضوء المعطيات السابقة ؟

ومن الواضح أن النضال في اطار اتفاق أوسلو لا يتعدى تحسين الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع، كما يدور صراع آخر حول نوع الحكم المتفشي في هذه المنطقة، التي يمكن أن ينسحب منها الاسرائيليون، فالبحث يدور حول طبيعة التكوين السياسي الذي يمكن أن ينتج في هذا الاطار الجديد وما هي القوى البشرية المؤهلة لقيادة هذا النضال؟

من جهتي اقول : لقد وصلنا الآن في فلسطين إلى شيء مشابه لما كانت دول العالم الثالث تواجهه سابقاً، فمثلاً: كان في الهند وفلسطين ومصر وغيرها استعمار بريطاني استمر قروناً في بعض الأحيان، بسبب التفوق النوعي لتلك الدول الصغيرة قياساً على الدول التي استعمرتها بحجوم سكانها الهائل، وقد استقلت تلك الدول اخيراً، ليس بسبب تفوقها النوعي، بل لأسباب اخرى. ونحن، في فلسطين، اعتقد اننا نواجه استعماراً من نوع آخر يواكبه استيطان يهدف إلى الاستيلاء على اجزاء غير محددة من الأرض، ولكن سلوكه في الضفة والقطاع هو سلوك الاستعمار التقليدي، الذي يهدف إلى الاستغلال بكافة اشكاله، في حين أننا نناضل ضد هذا الاستعمار مثلما نناضل في الوقت نفسه ضد الاستيطان.

ولا يمكن ـ مع أخذ الفوارق الكبيرة بعين الاعتبار ـ أن يتغلب الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع على المجتمع الاسرائيلي بسهولة، لكن بإمكانه أن يحصل على قدر اكبر من حقوقه الوطنية واحلامه بالاستقلال والسيادة، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق نضال من نوع آخر، فهو لا يستطيع، عسكرياً، ان يحقق ذلك، مثلما لا يستطيع الصراع العربي ـ الإسرائيلي أن يحقق ذلك أيضاً بعدما تحول في أهدافه ووسائله وشموليته إلى أشكال أخرى، وبالتالي فإن الدعم العربي الرسمي للشعب الفلسطيني في نضاله الجديد سيكون دعماً محدوداً، وبالتالي يتعين على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع أن يناضل كما ناضلت جميع شعوب العالم ضد المستعمر القوي، وباشكال مختلفة.

وبالتالي، فإن المستقبل الذي اراه في الأفق المنظور يحمل عدة بدائل، فمن الممكن أن تخضع اسرائيل لصيغة من التفاهم حول مساحة معينة من الأرض الفلسطينية إذا وجدت أن كلفة الاستعمار باهظة جداً، وقد تقبل ـ في نهاية المطاف ـ إقامة دولة

فلسطينية على تلك الأرض مثل غزة مثلاً أو اكبر منها على غرار «بوتسوانا» أو «ليسوتو»، أي دولة محاصرة كلياً تتحكم في مصيرها الدولة المهيمنة، وهذا يعتمد على حجم نضال الشعب الفلسطيني اليومي ضد المستعمر. لكن، وفي أفضل الأحوال التي نراها اليوم من حيث الفروق النوعية والكمية في فلسطين نفسها، وفي ظل إحجام شعب الشتات عن الدعم، وخروج فلسطينيي اسرائيل والدول القريبة من موقع النضال، فإنني اتخيل - اعتماداً على المصادر الذاتية كالمؤسسات المتوفرة والقيادة والفكر والتوجه - أن كل ذلك سيؤدي - إذا أحسن استخدام تلك المصادر - إلى انشاء دولة ضعيفة محاطة بالكامل ومُهيمن عليها من قبل اسرائيل، وهو أقصى ما يمكن الوصول إليه في ظل المعطيات الماثلة حتى في ظل التحسن النوعي والكمي. إذ لا يمكن تجسير هذه الهوة الفاصلة بين المجتمعين، وبالتالي يتعين علينا أن نبحث عما يمكن أن يفيدنا به التاريخ للتعامل مع المرحلة القادمة من النضال ضد اسرائيل.



مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي: الأبعاد السياسية والاجتماعية

جميل مطر

لا يتجاوز طموح هذه الورقة طرح عدد من الانطباعات المستقبلية، أو بمعنى ادق عدد من الانطباعات عن المستقبل. كذلك لا يرقى طموح هذه الورقة إلى حد المجازفة بالتنبؤ بشكل اتفاقات السلام، ومضمونها الذي ستتوصل إليه الأطراف غير المشمولة، حالياً أو مباشرة، بدائرة التسويات. ولذلك، وضمن هذه الحدود التي تضعها الورقة لنفسها، لن يكون من اختصاصها تعريف وضع الصراع بعد العامين أو الأعوام الخمسة القادمة أو توصيفه، فقد ينتهي هذا الوضع إلى شكل سلام إسرائيلي يعم أرجاء المنطقة، فتقوم له مؤسسات وتصاغ له قوانين، وتعيَّن له وظائف، وتحدد علاقته بحال السلام الأمريكي على المستوى العالمي.

أو قد يأخذ هذا الوضع شكل سلام إسرائيلي تخترقه دولة فلسطينية محددة القوة ومحدودة الاختصاصات والطموحات، وقد تنشأ لهذا السلام الإسرائيلي مؤسسات إقليمية وقوانين إقليمية ووظائف اقليمية، وإن اختلفت شيئاً ما عن مؤسسات السلام الإسرائيلي الكامل والشامل وقوانينه ووظائفه. وقد يفضي هذا الوضع إلى شكل سلام هويته إسرائيلية ولكن صياغاته ومؤسساته ووظائفه تبدو إقليمية أو توافقية.

بمعنى آخر قد ينشأ سلام مؤقت، يطلق عليه نتنياهو

الرئيس الحالي لحكومة اسرائيل، تعبير سلام المتناقضات الإسرائيلية ـ العربية، فهو سلام تفرضه ـ إلى حد ما ـ ضغوط دولية، وهو سلام لمصلحة إسرائيل، ولكنه لا يلبي في هذه المرحلة كل طموحاتها، وهو سلام لا يحل التناقضات مع العرب، سواء اكانوا عرباً دخلوا حديثاً تحت مظلة التسويات، أم دخلوها منذ عقد أو عقدين أم لم يدخلوها بعد . ولكنه سلام يؤجل تفجير هذه التناقضات إلى مرحلة تاريخية وسياسية أخرى.

وقد ادرك نتنياهو مؤخراً أهمية هذه التناقضات، عندما اضطر للتعامل مع ما اسميه تجاوزاً «المعضلة المصرية في مسيرة التسوية السلمية»، فقد تصور جيل كامل من النخبة السياسية الإسرائيلية أن إسرائيل وامريكا نجحتا في «إبطال مفعول مصر» أو إجبارها على القبول بقواعد السلام الإسرائيلي ومبادئه في الشرق الأوسط، مثل : القبول بالتفوق العسكري الدائم لإسرائيل، واحتفاظها بقوة واسلحة الدمار الشامل، ومصادرة الإرادة السياسية المصرية مصادرة كاملة، وهو ما رفضته وترفضه مصر. ولكن ، وبعد عشرين عاماً أو اكثر من توقيع اتفاق السلام مع اسرائيل، اتضح للنخبة الحاكمة في اسرائيل ـ وكما قال نتنياهو ـ أن التناقضات العربية ـ الإسرائيلية أقوى من أن تزيلها أو تحلها أو تضعفها اتفاقية سلام، بمعنى آخر فقد تقرر ترحيل كثير من التناقضات إلى وقت آخر.

وتتعدد المشاهد المحتملة أو المتوقعة لمستقبل المنطقة، وتختلف من شخص إلى آخر ومن دولة إلى أخرى؛ فبينما يتوقع بعض الدارسين اشكالاً وصيفاً تعبر في جملتها عن حال هيمنة اسرائيلية بدرجات متفاوتة، فإن بعضهم الآخر يتوقعون سلاماً ناقصاً، أي غير شامل . وفي هذا المشهد ستتم تسوية ما مع الفلسطينيين ولا تتم مع السوريين وحدهم أو مع السوريين واللبنانيين معاً. ويتوقع بعض ثالث مشهداً يتخلله عنف متقطع أو متواصل يهدد التسويات القائمة ويزيد التناقضات العربية ـ الإسرائيلية، ويتوقع بعض رابع مشاهد متعددة في آن واحد، أو في مراحل متداخلة وليس مشهداً واحداً، حيث لا بد أن يتدخل القدر ـ وبظروف وفي أوقات ـ ليغير في مبادئ ومؤسسات أنظمة حاكمة عربية ونخبها وأشخاصها، ويغير أيضاً في معادلات التوازنات الدقيقة داخل المجتمع الإسرائيلي.

تعتمد كل المشاهد، لتتحقق، على متغيرات تبقى ومتغيرات تفنى، وعلى متغيرات تقوى ومتغيرات تضعف، والمتغيرات ـ ومنها العالمي والإقليمي والمحلي أو الوطني ـ تعد بالعشرات، ولا توجد ـ ولن توجد ـ قوة تستطيع أن تتحكم، في وقت واحد، في مسارات هذه المتغيرات جميعاً وتوجهها لمصلحتها، حتى وإن فرضت اسرائيل

سلامها على المنطقة. إنما تستطيع هذه القوة، سواء أكانت دولة عربية أم سلطة شعبية أم اسرائيل أم امريكا أم غيرها، أن تختار متغيرات بعينها تقتنع بأنها أهم. فتركز جهودها لتغيير مساراتها أو تدعيم وضعها لما فيه مصلحتها، وكلما زاد عدد العناصر، التي تخضع بالفعل للتغيير أو السيطرة من جانب طرف بعينه، زادت قدرة هذا الطرف على وضع التصور الدقيق للمشهد المستقبلي المطلوب، وعلى تحقيقه.

بعض العناصر المهمة في صنع السلام أو نسفه في الشرق الأوسط

العنصر الأول : الصدام الحضاري

لم يخطئ نتنياهو حين قال: «إن الصراع في الشرق الأوسط سوف يستمر حتى بعد توقيع اتفاقات السلام بين جميع دول المنطقة وإسرائيل، فالصراع الحقيقي الدائم هو صراع التناقضات بين اسرائيل، التي هي جزء من حضارة الغرب، والعرب الذين هم ورثة حضارة من حضارات الشرق.

بهذا القول يتأكد مرة أخرى أن أطروحة صراع الحضارات مازالت حية، بل إنها أقوى من أي يوم مضى منذ أن طرحها صامويل هنتنغتون. فقد أصبحت الأطروحة المبرر المناسب لعديد من السياسات الخارجية وخصوصاً سياسات الدول المتفوقة تكنولوجياً وثقافياً، أو الدول الساعية للتوسع الأيديولوجي، وعلى كل حال فإنني أظن أن قطاعاً كبيراً من المثقفين والسياسيين العرب يؤمنون بصلاحية هذه الأطروحة، لأنهم حين يطرحون، بأنفسهم، فكرة اللحاق حضارياً بالغرب، أو فكرة السباق الحضاري والتكنولوجي مع اسرائيل، أو حتى حين يطرحون التطبيع مع اسرائيل للاستفادة من خبراتها وتقدمها الحضاري، يعترفون ضمناً، بأن الصراع في الشرق الأوسط صراع حضارات، وأتصور أننا باقون على هذا الوضع لمدة طويلة، ليس فقط لأنه متجذر وعميق لدى أطراف الصراع العربي الإسرائيلي على مستوياتهم كافة، بل أيضاً لأن الشرق الأوسط مثله مثل جنوب شرقي آسيا واتحاد جنوب افريقيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا، بل هو أكثر منطقة تتلامس - ولا أقول: تتصادم - عندها الحضارات، وقد علمتنا تجارب التاريخ، حديثه وقديمه، أن مناطق التلامس الحضاري تعيش مراحل توتر أكثر مما تعيش مراحل سلام وتعاون ووئام.

هنا لن يكون السؤال هو : هل ستتغير المنطقة جغرافياً وحضارياً، بحيث تنتفي عنها صفة منطقة التلامس الحضاري؟ سيكون السؤال هو : هل اسرائيل مستعدة

أن تتحول : من الانتماء لحضارة الغرب إلى الانتماء لحضارة المنطقة، أي للحضارة العربية الإسلامية؟

السؤال طبعاً ساذج، بل ساذج جداً، رغم أن عدداً من المفكرين العرب طرحوه مراراً وما زالوا يطرحونه. فاليهودية، بحكم التعريف، هي أحد «مكونيّ» الحضارة الغربية، ثم إن اسرائيل تزداد ـ بفضل الهجرات «السوفيتية» المستمرة ـ انتماء للغرب، على حساب : هؤلاء الذين ولدوا في اسرائيل وهؤلاء الذين هاجروا إليها من بلاد في الشرق الأوسط. بمعنى آخر هناك احتمال قائم مؤدّاه أن تزداد اسرائيل «تغريباً» ، وفي الوقت نفسه تزداد «عداء» لأهل المنطقة المنتمين إلى حضارة أخرى أقل شأناً، أي تزداد قوة تيار الصراع الحضاري داخل اسرائيل من ناحية، وداخل المنطقة كلها من ناحية أخرى على حساب تيار التعايش، وذلك لأن معظم الهجرات الأخيرة جاءت من جهات وقطاعات شديدة التعصب العنصري أو الديني، ولأن معين الهجرة اليهودية ـ من العالم الجنوبي أو الشرقي ـ يكاد يكون قد جف ونضب.

العنصر الثاني : الهيمنة الأمريكية

حتى وإن كانت الهيمنة العالمية الأمريكية ما زالت دون مستوى الوضع الإمبراطوري، إلا أننا لا بد أن نستعير، من قواعد الهيمنة الامبراطورية ومبادئها، بعض معاييرها لنسهل على انفسنا مهمة استكشاف المستقبل، وخصوصاً مستقبل الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة تهيمن ـ إلى درجة كبيرة ـ على كل أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، أي أن الصراع يجري بكامله، أو يجري معظمه، تحت مظلتها.

في حالتنا، يستعصي أحياناً فهم سبب الانحياز الأمريكي المطلق لاسرائيل على حساب العرب ، ولكن ما هو أكثر استعصاء هذا الاستمرار في ممارسة سياسة عربية ملتوية ومحشوة بنفاق شديد، أساسها أننا نعاني عواقب الحلف الاسرائيلي ـ الأمريكي ،والسياسات الامريكية المعادية للعرب مثل الفيتو في مجلس الأمن ونعاني الضغوط غير المحتملة في كثير من الأحيان مثل التوقيع على اتفاقات نزع سلاح تخدم إسرائيل ومثل إملاء سياسات بعينها، فقد صرح زعيم عربي في مقابلة بثتها محطة فضائية خليجية بان بلاده شاركت في المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد في الدوحة، لأن امريكا ضغطت على حكومة بلاده وأملت عليها المشاركة!.. ونعاني أيضاً من العقوبات الاقتصادية المفروضة

حزئياً أو كلياً، معنوياً أو مادياً، بصفة تكاد تكون مستمرة في جزء أو آخر من
طقة العربية.

قول يعاني العرب من عواقب هذا الحلف، وفي الوقت نفسه يريدون، ويلحون
في لطف، كي تستمر الولايات المتحدة في لعب دور الوساطة بين حليفتها اسرائيل
وأعدائها العرب. وقد يرفض عدد من المحللين والسياسيين العرب إطلاق أوصاف
من جنس: حليف اسرائيل وعدو العرب، على الموقف الامريكي في الصراع العربي -
الإسرائيلي. ولكن ثمة صفات أخرى قد يكون الدافع لإطلاقها اعتبارات دبلوماسية
وسياسية أو اعتبارات مجاملة واعتبارات أخرى متنوعة، وكلها، على كل حال،لن
تغير حقيقة أن الصراع في مرحلته الراهنة يجري تحت مظلة الهيمنة الأمريكية،
وأنه سيظل هكذا لفترة قادمة قد تطول، وهو ما يعني احتمالاً كبيراً لاستمرار
ظواهر معينة هي:

أولاً: ميل الرأي العام العربي إلى تحميل أمريكا مسؤولية الصراع وهزائم
العرب، بالرغم من الزحف المتواصل لما يسمى «الثقافة الشعبية الأمريكية».

ثانياً: الميل العام إلى اتهام معظم أنظمة الحكم العربية بالتواطؤ مع أمريكا،
وتحميلها مسؤولية القبول باتفاقيات غير عادلة، وهو ما يعني استمرار حال نقص
الثقة بين الشعوب وحكوماتها.

ثالثاً: تعمق الشعور بالعجز أو الاضطهاد نتيجة تزايد الإدراك بوجود ما يسمى
حلف «التواطؤ»: أنظمة حاكمة - اسرائيل - أمريكا - الغزو الحضاري والثقافي -
الاتساع المستمر في الفجوات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الدولة
العربية الواحدة وداخل المنطقة، ومثل هذا الشعور سيخلق دائماً قوى رفض ومقاومة
تتراوح ممارساتها بين السلبية والاغتراب عن المجتمع، وبين المشاركة بالعنف
والتخريب وتدمير قواعد المجتمع وتقاليده.

رابعاً: ظاهرة الدائرة المفرغة من التدخل، والضغوط الأمريكية، واليأس،
والغطرسة الإسرائيلية الأمريكية، والعنف المحلي، والعنف المضاد من جانب الدولة
واسرائيل وأمريكا، والغضب والتوتر، وعدم الاستقرار.

وقد يقال: إن الهيمنة الأمريكية على الصراعات العالمية ليست قاصرة على
الصراع العربي - الإسرائيلي، وهذا صحيح، لكن المقارنة بين مختلف الصراعات
تؤكد أن الصراع العربي - الإسرائيلي، في إطار الهيمنة الأمريكية، يكاد يكون فريداً:
فلا هو مثل صراعات البلقان، ولا هو مثل الصراع في ايرلندة الشمالية، ولا مثل

الصـراع بين تايوان والصين الشـعـبـيـة، أو الصـراع بين الكوريتين رغم تاريخ الدور الأمريكي في هذا الصراع.

ففي الصراع العربي - الإسـرائيلي، وإلى حد ما في كوريا، تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط غير الأمين، أو الوسيط المنحاز، أو الوسيط العدو. ولا أتوقع تغيراً جذرياً في طبيعة هذا الدور أو في أخلاقياته ما دامت عناصر تكوينه قائمة. وهي المكوّن الحضاري الثقافي، الذي يعتبر اسرائيل جزءاً من الحضارة الأمريكية الغربية، والعرب يعتبرهم جزءاً أو كلاً حضارياً دونياً إن لم يكن متناقضاً أو - على الأقل - مختلفاً. ومن العناصر أيضاً: القوة المتزايدة لجماعة الناشطين اليهود في المجتمع الأمريكي والمجتمعات الغربية الأخرى، والضعف السياسي العربي على مستوى الدولة الواحدة وعلى مستوى النظام العربي ككل، والتصاعد المستمر في شعبية التيارات الإسلامية أو تجذرها، سواء في المنطقة العربية أو خارجها.

ولا بد أن نتنبه لاحتمال استمرار وضع الهيمنة الأمريكية خلال الثلاثين عاماً القادمة، وهو احتمال مهم، فقد نشطت الصهيونية وتمكنت من تسيير إرادة الدولة الأعظم، وهي بريطانيا العظمى، لمصلحتها، في ظروف دولية تكاد إلى حد كبير تشبه الظروف الدولية الراهنة: فبريطانيا كانت الإمبراطورية العظمى في ظل انحسار امبراطوريات أخرى، وفي ظل توازن دولي قلق، وفي ظل بدء تراجع عام في مكانة الدولة الامبراطورية العظمى رغم استمرار تفوقها على غيرها، وهنا يجب متابعة نشاط التسلل، للتحكم في مفاصل صنع القرار في الولايات المتحدة، تماماً كما حدث في العقود الأخيرة من عمر الامبراطورية البريطانية.

العنصر الثالث : النزاعات العربية - العربية

رغم اعترافي بأهمية العناصر «الملموسة» والمتعارف عليها في علوم الصراع والعلاقات الدولية في نشأة النزاعات العربية واستمرارها، إلا انني الح في تأييد الراي القائل بان اهمية اكبر يجب أن تعطى للعناصر غير الملموسة، واقصد بها العناصر «الطقوسية».. فليست كل النزاعات العربية - العربية تنشب لأسباب تتعلق بالحدود التي رسمها الاستعمار بنيّة سيئة او عن جهل، أو للمنافسة الاقتصادية على الموارد المحدودة: كالمياه والموانئ العميقة والبحار المفتوحة والنفط، أو لسبائك الزعامة. ثم هناك شعور سائد بين معظم الحكام العرب مؤداه انهم يستحقون رعايا أكثر مما عندهم، أو أنهم مسؤولون فعلاً عن رعايا حكام آخرين، وعن قضايا عربية وإن لم تقع مباشرة ضمن اختصاصهم.

كل هذه الأسباب وغيرها متوفرة وبعضها بكثرة، ولكن الطقوس تظل تؤدي دوراً

نابع الأهمية. فالعرب قبائل وعشائر وعائلات ممتدة مهما تحضروا، أي مهما سكنوا مدناً وتعاملوا مع التكنولوجيا العصرية، واظن أن طبيعة عربية أخرى ما زالت تلازم الطبيعة الجديدة التي نراهم عليها، فالقادة العرب يشعرون أحياناً بالحاجة إلى إثارة نزاعات بين بعضهم لأسباب داخلية محضة، مثل تحريك مجتمع راكد، أو إحياء قيم تكافل في مجتمع ينفرط، أو إنهاض عصبية في مجتمع مهزوم.

لذلك، أتصور أن العلاقة بين مشاهد المستقبل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبين النزاعات العربية ـ العربية ستظل علاقة قوية، فالولايات المتحدة ـ كدولة مهيمنة على الاقليم ـ قد تتمكن من كبت النزاعات العربية ومنع انفجارها أو حصرها داخل مساحة جغرافية أو زمنية محدودة، أو ربما تجد في مصلحتها تسوية الأسباب الملموسة، فتمنع نشوب أزمات في العلاقات العربية ـ العربية، ولكنها تحت أي ظرف ـ لن تستطيع حرمان نخبة حاكمة من ممارسة طقوس تجدد بها شبابها وشباب رعيتها، أو تحيي بها جوانب في مجتمعاتها، بل إن هذه الممارسات ستزداد كلما زاد شعور الأنظمة الحاكمة والشعوب العربية بالهزيمة أو المهانة من جرّاء سياسات أو اتفاقات أمريكية واسرائيلية، ومع ذلك ستستطيع امريكا دائماً منع هذه الطقوس من ان تتحول إلى حروب أو صراعات تهدد المصالح الغربية أو الاسرائيلية في المنطقة، وستساعدها في تحقيق ذلك تجربة البريطانيين في افريقيا، فقد اعترفوا بأهمية الطقوس الافريقية وعلاقتها بالنزاعات، ولكنهم نزعوا الأسلحة الفتاكة، ووزعوا بدلاً منها عصيّاً خشبية!

وليس خافياً أن اسرائيل، تلميذة الاستعمار الغربي، تدرك جيداً اهمية النزاعات الجديدة لأمنها ومصالحها، وسوف تزيد الفرصُ المتاحة قدرتها على إثارة نزاعات جديدة، أو تصعيد نزاعات قائمة مع كل تحسن في علاقاتها الثنائية مع الدول العربية، لأنها من خلال هذه العلاقات، الثنائية القوية أو الجيدة، تستطيع أن تؤدي بشكل افضل الدور الذي قامت به بريطانيا أو الولايات المتحدة مع الدول العربية.

العنصر الرابع : تديين الصراع

مؤشرات متعددة ترجح احتمال ان نشهد، خلال أوائل القرن القادم، استمرار عملية تحول في الصراع بدات منذ فترة غير قصيرة، فقد ظهرت في كثير من المجتمعات العربية علامات تكاد تكون مماثلة لعلامات ظهرت في المجتمع الإسرائيلي : ظهرت هنا وهناك علامات انحسار التيار أو العقيدة القومية، لأسباب متعددة أهمها : التناقض الفاضح الذي مارسته أنظمة حكم محسوبة على التيار

القومي، فأساءت إساءة مدمرة إلى التيار الذي ادعت الانتماء إليه، فضلاً عن تحولات اجتماعية واقتصادية شملت مختلف انحاء المنطقة العربية، واثرت مباشرة في توجهات قطاعات مؤثرة ومهمة من الشعوب العربية. وفي اسرائيل حدث تحول مماثل وإن اختلفت الدوافع والأسباب، فالانحسار القومي (اي انحسار الصهيونية) كان ايضاً نسبياً وليس مطلقاً او قاطعاً، حدث حين بدت الصهيونية وقد افرزت نتيجتين متناقضتين في آن واحد، بدت في إحداهما كما لو كانت قد حققت أهم أهدافها حين أقامت الدولة اليهودية العلمانية، وبدت في الأخرى كما لو كانت قد فشلت في تحقيق هدف آخر من «أهم اهدافها» وهو ضمان الأمن والرفاهية والاستقرار للشعب اليهودي، الذي جاء ليسكن أرض الميعاد. بمعنى آخر شعر يهود الداخل بأن وجودهم في الدولة الاسرائيلية، وانتماءهم لعقيدتها العلمانية، لم يحقق لهم الرفاهية والمتعة التي تستحقها التضحيات التي قدموها، بينما اليهود في أوروبا وامريكا يحيون حياة أفضل بكل المعاني دون تقديم تضحيات باهظة، ودون دفع ثمن الانتماء إلى عقيدة قومية، مكتفين بالانتماء إلى العقيدة الروحية، أي اليهودية.

ولا يخفى أنه ـ على جانبي الصراع ـ تتعمق هذه الظاهرة، إذ تنحسر الأبعاد العلمانية، بما فيها الأيديولوجيات، لصالح الأبعاد الروحية ومنها الدين، بل وفي داخل البعد الديني تعددت درجات الانتماء والالتزام، فقد عاد الاهتمام بالبحث في الجذور التاريخية، أي الدينية، لهذا الصراع، وبجمع تفسيرات واجتهادات الآباء المؤسسين لتراث هذا الصراع. هذا كان دائماً موجوداً في حده الأدنى وإن كان التركيز على التراث يغلب على التركيز على الدين. لكن، وفي حده الأقصى، تخصصت جماعات وأفراد في ممارسة الصراع انطلاقاً من مبادئ واقتناعات دينية مثل الجهاد والتكفير (عند اليهود والمسلمين على حد سواء) وتجنيد او دخول المتطرفين دينياً حلبة الصراع، قادمين من مناطق بعيدة مثل: أفغانستان وايران كما في بروكلين وأوكرانيا وجورجيا وروسيا.

إنه اتجاه صاعد. أقول هذا في صيغة نبوءة هي، في حقيقتها، عبارة بعيدة كل البعد عن التنبؤ، لكن هذا ما تشير إليه مؤشرات تطور الصراع، فالجدل داخل اسرائيل معظمه جدل حول الدين، وحول الدين والسياسة، وحول الدين والمستقبل، وحول الدين والصراع، وحول الدين الإسلامي، والجدل عند العرب أغلبه هذه الأيام ـ ومنذ فترة ـ جدل حول الدين رغم كل جهود الحكومات لقمعه او كتم صوته. وبسبب هذه الجهود الحكومية يبدو انه ـ أي الجدل ـ يحاول تحقيق ذاته في مسالك

اخرى غير الجدل المنطوق والمكتوب، ونعرف أن العنف كان احد هذه المسالك، وان انتشار الخرافات الدينية كان مسلكاً آخر. هذا الجدل، أياً كانت المسالك التي يختارها، سوف يطبع بطابعه مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، وسيصير صراعاً - إسلامياً - يهودياً. ولو في بعض ممارساته، وبالتالي سوف يطبع بطابعه المستقبل السياسي للمنطقة، والعلاقات الدولية فيها.

ولا يجوز ان نغفل عن حقيقة أن اتفاقات السلام او (الصلح) التي عقدتها دول عربية - ومنها السلطة الفلسطينية - أو التي ستعقدها مع اسرائيل، سيظل محكوماً عليها - تاريخياً وقومياً - بأنها غير عادلة، ولكن احكاماً أخرى بدأت تصدر وتتداول، وستزداد مع الزمن، وهي الأحكام ذات الأصول والانتماءات الدينية، التي ستدمغ هذه الاتفاقيات بأنها ضد الاسلام.

إن احكاماً من هذا النوع في منطقة ما زالت الشرعية فيها للمصدر الديني بالدرجة الأولى، يجب أن تدخل في حسابات دارسي المستقبل السياسي للشرق الأوسط، وتزداد اهمية هذا العنصر في حسابات المستقبل إذا وضعناه في اطار قضية معظم تفاصيلها تتعلق بمناطق تلامس «مقدسة»، واللغات المعبرة عنها لغات «مقدسة»، ومصادر الاجتهاد في أصول الصراع وجذوره مصادر لها «قدسيتها». والمثالان الحاضران دائماً هما: هيكل سليمان والكعبة المشرفة، ولكن الأمثلة الحاضرة كثيرة تبدأ من التزييف الهائل، الذي لحق بروايات اقامة اليهود في مصر ونزوحهم عنها، وادعاءات دورهم في الحضارة المصرية وفي مجمل تاريخ المنطقة. ولا يجوز التهوين من هذه الأمور واحتمالات أن تصبح هي ذاتها جوهر الصراع في المستقبل. واقصد تحديداً الصراع على تحديد العقيدة التي ستعترف لها البشرية بشرف بناء هذه المقدسات أو حيازتها في مرحلة تاريخية مبكرة، إننا قد نشهد صراعاً، أو بمعنى أدق: «سباقاً إلى الخلف »، أي سباقاً في التاريخ لإثبات أصول القدسية والمقدسات.

العنصر الخامس : العولمة والداروينية والصحوة الدينية

ثلاث ظواهر تتطور في اتجاهات تخلف الانطباع بأن تأثيراتها في المستقبل ستكون بالغة الأهمية، وحين أتحدث عن تأثيرات هذه التطورات فإني أتحدث عنها في أكثر من إطار. ففي اطار الانعزالية اتصور انه سيكون لكل ظاهرة تأثير مهم بمعزل عن النظر إلى الظاهرتين الأخريين، وفي اطار علاقة ثنائية، أي العلاقة بين أية ظاهرتين من الظواهر الثلاث اتصور ايضاً أنه سيكون لهذه العلاقة تأثير مهم

في مستقبل المنطقة والصراع بوجه خاص. وفي اطار علاقة ثلاثية، اي التفاعل المتوقع بين الظواهر الثلاث، سيكون التأثير مختلفاً، وفي إطار التناقض والتوافق، واقصد بهما ان تكون علاقة سواء أكانت ثنائية ام ثلاثية تعاونية ام تضادية وتناقضية، اتصور، كذلك، اننا سوف نشهد آثاراً مهمة في المنطقة نتيجة هذا التعاون أو ذاك التناقض والصراع.

لا أخفي مدى قلقي بسبب انطباع مفاده: أن هذه الثلاثية من التطورات سوف تتسبب في تحولات جذرية في توجهات المنطقة، خلال الثلاثين او الأربعين عاماً القادمة. دعونا نتذكر كيف أن الخمسينية الأولى من الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم تكن بدات حين ظهرت في أوروبا ـ أي البيئة التي خصبت فيها جرثومة الصراع ـ الداروينية كتطور علمي تحول إلى ما يشبه العقيدة المناوئة، او النقيضة للعقائد الروحية.

ولا يخفى على بعض دارسي الصراع العربي ـ الإسرائيلي الارتباط الجذري بين الصهيونية ـ كعقيدة قومية ـ والداروينية الناشئة، إذ أظن انه لم يكن ممكناً في ذلك الوقت، ولا كان مناسباً، الاعتماد على مبدأ تفوق اليهود ـ كشعب الله المختار ـ لنشر الصهيونية وتعبئة يهود أوروبا، وأكثرهم متأثرون في ذلك الحين بالتيار العلماني المتدفق، وبالداروينية ، والاشتراكية، والليبرالية، وفصل الدين عن السياسة، وغيرها من أيديولوجيات وأفكار القرن التاسع عشر. إن ما كان مطلوباً، وهو أسهل فيما أظن، استدعاء الداروينية لتأكيد المقولة نفسها ، اي مقولة تفوق اليهود، ولكن على اساس غير ديني، اي على اساس علماني، فالتحدي عندئذ يصبح تحدي العلم والتفوق والقوة كقواعد الارتقاء وغلبة الأصلح والأقوى.

اذكر هذه المرحلة من النشأة الصهيونية، ونحن نبحث الآن في بدايات مرحلة قد لا تقل أهمية عن مرحلة نشأة الصهيونية في القرن التاسع عشر، ففي الغرب الآن، وبخاصة الولايات المتحدة، اهتمام غير عادي بالداروينية كنظرية نشوء وارتقاء، ليس فقط من جهة تكوين الخليقة وتطوّر الأجناس، بل أيضاً من جهة تكوين العالم وتطوره بمعناه : الفيزيقي والأخلاقي والسياسي والاقتصادي وحتى التكنولوجي.

ويرتبط بهذه الصحوة الداروينية تطور آخر لا يقل أهمية وهو العولمة، فقد صارت العولمة تبدو كما لو كانت ناتجاً عملياً وتأكيداً لاجتهادات الداروينيين الجدد. والعولمة بهذا المعنى، وبهذا المحتوى الدارويني، تعني أشياء كثيرة، ليست فقط لنا بل أيضاً للعالم بأسره، فالحديث عن صراع الحضارات، ونهاية التاريخ، وحتمية الحل الثقافي والاقتصادي والأمريكي ، وهيمنة المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمالية

الدولية على مناهج التعليم، وإدارة الاقتصاد والسياسة في مجتمعات متزايدة العدد، وفرض العقوبات والحصار على دول بعينها أو شن الحرب ضدها ونزع سلاحها، وإنشاء محاكم دائمة لمجرمي الحرب أو أعداء الانسانية، كلها مظاهر هيمنة تعكس حالة أيديولوجية معينة. ولذلك، فإذا ما تقرر، في يوم من الأيام، أو نجحت اسرائيل في أن تكون أحد المراكز الاقليمية الرئيسة لنشر قيم العولمة وممارساتها الاقتصادية، فإن من المتوقع أن ينعكس هذا الوضع على مسيرة المنطقة بأسرها. بمعنى آخر، سوف تستطيع اسرائيل - آنذاك - أن تشد باتجاهها أطراف النخب العربية المتعولمة أو الساعية إلى التعولم، وبشكل خاص النخبة الفلسطينية.

وقد تأكد خلال السنوات الأخيرة أن العلاقات داخل شبكة الشخصيات التي تقود عملية العولمة أقوى وأكثر فاعلية من شبكة العلاقات الشخصية بين الحكام أو بين الدول المتحالفة. لذلك أظن أن دعماً متبادلاً سوف يتلقاه مشروع إقامة دولة فلسطينية منزوعة السيادة والقوة، فسوف يجد الفلسطينيون بينهم من المنتفعين بالعولمة، من يروّج لنظرية سائدة تقول: إن الدولة - في ظل عصر العولمة وقيمها - ليست أفضل المؤسسات المؤهلة لإدارة المجتمع، ونظريات أخرى تدور كلها حول انتفاء الحاجة للسيادة.

تعنينا العولمة في أمور كثيرة: تعنينا في أنها تؤدي - عن عمد أو بدون تخطيط - إلى تهميش شعوب أو قطاعات واسعة من شعوب بعينها، ولكنها تعنينا أكثر بالنسبة لمستقبل المنطقة والصراع العربي - الإسرائيلي بسبب تطورين متناقضين، أولهما: احتمال أن تتوثق الصلة من جديد بين: صهيونية علمانية منحسرة وداروينية جديدة صاعدة، وثانيهما، وهو الأخطر، نشأة صلة جديدة وفريدة وغريبة بين «صهيونية» دينية صاعدة وداروينية جديدة صاعدة أيضاً.

ولا شك أن مثل هذا التطور يثير، وسوف يثير، جدلاً واسعاً، فقد شبت الأجيال على قاعدة أن الدين والداروينية لا يجتمعان لسبب بسيط، وهو أن كلاً منهما ينفي الآخر، إذ تلغي نظرية التطور والارتقاء الأساس الخلقي والديني لنظرية التكوين والخليقة. ولكنهما يبدوان، أي الدين والداروينية، أقرب إلى أن يجتمعا من أن يستمر النفور بينهما، أو أن هذا هو على الأقل ما تشير إليه دراسات وكتابات، بل وممارسات مكثفة في الولايات المتحدة بين تيارات بروتستانتية ويهودية أصولية متشددة وبين الداروينيين الجدد.

وإذا حدث ما أتوقعه، وقامت صهيونية جديدة معتمدة على مبادئ وطروحات داروينية جديدة، فسيكون من المتوقع - كما جاء في الجزء السابق من هذه الورقة -

ان تزداد وتيرة «تديين» الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي المسيرة التي بدأت بالفعل، ولكن على أسس غير داروينية.

وإذا اجتمعت التطورات الثلاثة : العولمة والداروينية الصاعدة والصحوة الدينية، فالغالب أن المنطقة، بل والعالم بأسره، سوف يشهد تغيرات عظيمة الأهمية، والتي الذي اقدمه مؤشراً على ما يمكن أن تشهده المنطقة هو ان الدين، وخصوصاً إذا كان واحداً من الأديان العالمية، سيزداد دوره ولا ينتقص في ظل العولمة. فالإسلام مثلاً في عصر العولمة، باعتبار امتداداته وطموحاته ومبادئه ذات الصفات العالمية، لا بد ان يكون فاعلاً ومؤثراً سواء أجاء الفعل والتأثير عن طريق التصادم والتناقض أم عن طريق التطور والتأقلم وتشغيل جميع طاقات الابداع المكنونة في داخله. ولا تخفى، في الوقت نفسه، القوة المتزايدة لجماعات الضغط الديني في الولايات المتحدة، التي تضغط لإصدار قوانين ضد الدول التي تتهم باضطهاد طوائف وأديان اخرى غير دين الأغلبية فيها، هذه الجماعات الأمريكية تتعاون الآن مع جماعات يهودية أصولية وجماعات صهيونية، لتنسيق الجهود في الكونجرس الأمريكي ضد الدول الإسلامية والعربية، وبمعنى آخر فهم يُسرِّعون تديين الصراع باسم العولمة الأخلاقية والسياسية.

العنصر السادس : تطبيع المجتمعات العربية : نحو مجتمعات غير مسيَّسة

نرى في عدد من الكتابات الغربية، التي تناقش التطور السياسي في الدول العربية خصوصاً والإسلامية عموماً، اهتماماً بفكرة أن الثقافة السياسية في هذه المجتمعات تتسم بصفة متميزة، وهي أن الجماهير فيها شديدة التسيُّس. والتسيس - كما يراه علماء السياسة في الغرب - ليس امراً مرغوباً فيه كما يُصوَّر احياناً. فالتسيس يعني المشاركة بكثافة في السياسة وربما بوسائل غير مؤسسية، وبطرق عفوية وعشوائية، ويعني أيضاً فرض ضغوط على صانعي السياسة تستحيل احياناً الاستجابة لها إلا بسياسات مكلفة أو بقرارات متسرعة وغير رشيدة.

ويعتقد بعض المحللين وعلماء السياسة في الغرب أن هذا التسيس الكثيف في الرأي العام العربي أحد الأسباب التي أدت إلى تعقيد فرص تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن هنا لم يكن مفاجئاً أن ظهرت، في السنوات الأخيرة، حُزمة من السياسات والاجراءات والنصائح والإرشادات المباشرة أو غير المباشرة لحكومات عربية، بهدف خفض درجة هذا التسيس لأهداف اخرى مؤكدة، منها : تشجيع التطور الديمقراطي والليبرالي بشكل عام، وتشجيع اتجاهات اقتصاد السوق وهيمنة القطاع الخاص.

ورغم شدة الضغوط الخارجية، وخصوصاً الأمريكية وكذلك ضغوط صندوق النقد والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ورغم ابتكار حملات من نوع حملة ثقافة السلام وتغيير مناهج التعليم وخصوصاً مواد التربية الوطنية والتاريخ، ورغم اعادة تدوير الإعلاميين واجهزة الإعلام لتصبح في خدمة مسيرة التسوية السلمية، ونبذ افكار المقاومة او تفاديها وتجنبها، رغم كل هذا لم تحقق هذه الضغوط والسياسات الهدف المطلوب وهو: تخفيض درجة التسيس.

كان الأمل مثلاً أن تمتص مشروعات تنشيط المجتمع المدني، والحملة العالمية المكثفة لتشجيع إقامة جمعيات وروابط اهلية غير حكومية تنشط في كل الاتجاهات حتى الاتجاهات السياسية. كان الأمل ان تمتص هذه المشروعات بعض الفائض او معظمه في الطاقة السياسية للمواطن العربي. وكان الأمل ايضاً ان الهامش الديمقراطي الذي فرضته دول الغرب ومؤسساته على عدد من الدول العربية، وهو الهامش الذي اشتمل على قدر من حرية وقدر اقل من حرية اقامة الأحزاب الفاعلة الحقيقية، وقدر ضئيل - للغاية - من حرية الحركة للمعارضة والمعارضين، كان الأمل أن يكون هذا الهامش كافياً لترويض الراي العام او تطبيعه سياسياً، بمعنى: ان يزداد اهتمامه باحواله المادية اليومية وبشؤون مجتمعه المدنية والحياتية وشؤون القرية والحي والمدينة التي يسكنها، ويقل اهتمامه بالقضايا الوطنية وكل قضايا السياسة الكبرى. ولكن هذا الأمر لم يحدث، او على الأقل لم يحدث بالسرعة والكفاءة المطلوبتين.

واظن شخصياً ان المسؤول عن صمود ظاهرة التسيس ليس الثقافة السياسية أو التخلف الحضاري، وإنما هو تردد حكومات المنطقة أو عدم رغبتها في توسيع هامش حرية انشاء مؤسسات المجتمع المدني، وإقامة احزاب فاعلة وقادرة، وإطلاق حرية التعبير وتخفيف قبضة «السياسة» بمعناها الحكومي ، وتفضيل هذه الحكومات التعامل مع ظاهرة التسيس عن طريق أدوات العنف اي الأمن والقمع، إن احتاج الأمر.

لذلك، يبدو ان المنطقة لن تتخلى بسهولة عن ظاهرة التسيس الكثيف، ليس لأنها غير قابلة للتطور، بل لأن مصالح اخرى تفضل التسيس على تطوير الحياة والمؤسسات السياسية على اسس ديمقراطية. بل إننا، والحالة هكذا، قد نشهد تفاعلاً وثيقاً ومهماً وخطراً في آن واحد، بين ظاهرة التسيس وظاهرة «تديين» الصراع أي: صعود دور الدين فيه، وظاهرة انحسار بعض - إن لم يكن معظم - الإنجازات التي حققتها - طواعية أو تحت ضغط - معظم الحكومات العربية.

ويساعد على دعم هذا الاحتمال أن كل الجوانب الأخرى، وخصوصاً الخارجية، ستظل ضاغطة نحو مزيد من تسيُّس الشعوب العربية والإسلامية، ومنها مثلاً: تداعيات العولمة الثقافية والاقتصادية واحتكار اسرائيل جميعَ أدوات الدمار الشامل والممارسات المتزايدة للغطرسة الغربية، وكذلك الاسرائيلية، المؤيَّدة بتيار دارويني صاعد، وتدهور متواصل في معظم الاقتصادات العربية أو ركودها، وانتشار ظاهرة الفقر النسبي داخل الطبقات المتوسطة في أرجاء العالم العربي كافة، وهي الظاهرة التي تثير جدلاً، صار شائعاً في أوساط الأكاديميين العرب في الاجتماع والاقتصاد، مؤدّاه التساؤل عما إذا كانت الطبقة الوسطى العربية تتسع - رغم الفقر المتسرب أو المتدفق في صفوفها - أم أنها تضيق وتتقلص تحت تأثير هذا الفقر ذاته؟

اما وقد صارت المنطقة وصراعها على أبواب تحولات بلا حدود ولا قيود في نواح كثيرة، وخصوصاً التكنولوجيا والعلوم والاتصال والمواصلات وانتقال الثقافة، فقد لا يجوز أن نتردد في الاستعداد لمواجهة التطورات المحتملة، في واقع هو الآن قريب جداً من نقطة التحول أو التغيير.

لقد بلغت قيادات النخبة السياسية الحاكمة في معظم انحاء العالم العربي من العمر ما يجعلنا نجزم بأنها، وفي نهاية العقدين القادمين، ستكون قد رحلت عن عالمنا، أو على الأقل غادرت مناصبها معظم القيادات السياسية التي تحملت مسؤولية ادارة الحكم وادارة الصراع العربي - الإسرائيلي، وربما عدم إدارته ، خلال ربع القرن الأخير أو أكثر . ولهذه الناحية أهمية خاصة، ففي مثل هذه الظروف يصبح التغيير في المؤسسات ومبادئ الحكم والعمل السياسي غير محبذ، وتزداد الحاجة إلى الاستقرار، حقيقة أو ادعاء، وتتوتر الأعصاب السياسية ليس فقط داخل دائرة الحكم، بل أيضاً خارجها، بل وخارج نطاق الدولة بأكملها، ولدينا أكثر من دليل مستتر الآن خلف كواليس ووراء تفاصيل كثيرة في المفاوضات والمناورات والاتصالات السرية في مسيرة السلام، أي في الصراع العربي - الإسرائيلي.

العنصر السابع : جيو - استراتيجية الصراع

لا أحد يتوقع نهاية لأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية، ولكن قليلين هم الذين يتوقعون استمرار أهمية هذه المنطقة بالدرجة نفسها. من ناحية أخرى، قليلون أيضاً هم الذين يتوقعون أن يحتفظ الصراع العربي - الإسرائيلي بمسيرته وبمكانته البارزة نفسها والمستقلة بين الصراعات الدولية الأخرى. اما أسباب توقع انحسار أهمية المنطقة استراتيجياً، وانحسار مكانة الصراع - مقارناً بالصراعات الدولية الأخرى فهي كثيرة، ويمكن لأغراض هذه الورقة الموجزة عرض بعض هذه الاسباب:

- فقد تغيرت خريطة توزيع القوة الدولية، فبعد أن كان الشرق الأوسط يقع عند حد تلامس حلف وارسو وحلف الناتو، أصبح الشرق الأوسط بعيداً عن أي خط تلامس جيو - استراتيجي، رغم أنه ظل يحتفظ بمكانه عند خط تلامس حضارات وثقافات عالمية متنافسة أو متنافرة. فالصين - وهي القوة الناشئة على خريطة الجغرافيا السياسية مستقبلاً - لا يتلامس أي خط من خطوط نفوذها، مهما امتد أو طال أو تطاول، مع خطوط النفوذ الغربية في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الصراع العربي - الإسرائيلي قد لا يحتل، تحت أي ظرف في الأجل المنظور، الموقع الذي احتله في عصر القطبية الثنائية.

من ناحية أخرى، لا توجد قوة دولية ناشئة، كالصين مثلاً، أو قوة دولية محسورة، كروسيا مثلاً، تعتمد بدرجة أساسية على غاز الشرق الأوسط ونفطه، حتى أن أوروبا ذاتها تجد أحياناً في غاز ونفط القوقاز بديلاً محتملاً، يخفف كثيراً من حالة الاعتماد اليائس التي عاشتها خلال فترة صراع القطبين. ومع ذلك سيظل نفط الشرق الأوسط يحافظ على جزء مهم من مكانة المنطقة لاستمرار الحاجة إليه، وليس بسبب احتمال الصراع عليه بين القوى الدولية في المستقبل كما كانت الحال خلال الحرب الباردة.

من ناحية ثالثة، فقد انحسرت بالفعل أهمية الشرق الأوسط كمصدر مهم لرؤوس الأموال، خصوصاً بعد أن انتقلت الوفرة المالية بعد عقدي السبعينيات والثمانينيات إلى مناطق أخرى، وبعد أن انخفضت أسعار النفط إلى حدود دنيا، وبعد أن تحقق استنزاف معظم الفوائض المالية النفطية. وقد تبقى المنطقة إلى حين سوقاً شرهة للأسلحة، ولكن يبدو أن منحنى مشتريات السلاح سوف يتجه حتماً نحو الانخفاض، ربما بسبب رغبة دول الخليج في تفادي صراعات جديدة، أو بسبب أحوالها الاقتصادية عامة، أو بسبب التحول إلى اقتناء أسلحة تفيد في مواجهة العنف الداخلي، باعتباره الخطر الأكثر احتمالاً في كافة أنحاء الشرق الأوسط.

إذا صدقت هذه التوقعات، وانحسرت فعلاً أهمية الشرق الأوسط، فسوف يفقد الصراع العربي - الإسرائيلي، منطقياً، مكانته المتميزة بين الصراعات الدولية الأخرى، وسوف يتحول بالتدريج إلى وضع الصراع المزمن الراكد معظم الوقت، والمتفجر بعض الوقت، وهو وضع يمكن للنظام العالمي أن يحتمله ويتعايش معه .



البعد الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي : رؤية مستقبلية

د. هيثم الكيلاني

يمكن القول: إن البعد الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي يختزن مظاهر الصراع ووقائعه، ويختزل - بامتداداته وانفتاحاته وانحساراته وتقلصاته - مراحل الصراع، ولقد عاش البعد الاستراتيجي مع الصراع العربي - الإسرائيلي منذ أن ولد، ولا يزال يعبّر عنه، ويرسم حالته، ويستشرف مستقبله.

يهدف هذا البحث، بعد أن يقدم للبعد الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي محاولة للتعريف، إلى ان يرسم معالم البعد الاستراتيجي الاسرائيلي، لتليه معالم البعد الاستراتيجي العربي للصراع، ويخلص في الختام إلى محاولة لاستشراف مستقبل البعد الاستراتيجي، بطرفيه : العربي والاسرائيلي.

ولا يدعي الباحث انه أخذ بناصية البحث اتساعاً وعمقاً، فالبعد الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي متسع وعميق بقدر ما هو الصراع نفسه ممتد في الزمان، وفاعل في المكان، ومؤثر في شعوب ودول وانظمة حاكمة، وقوى عظمى ومنظمات دولية.

أولاً- في تعريف البعد الاستراتيجي للصراع

لكل صراع طرفاه، أو أطرافه التي تكوّنه وتغذّيه بقواها وطاقاتها. ولكل صراع أبعاده التي تحمل افعاله وأهدافه وتأثيراته، وتعبّر عن وجوده وقدراته. ولكل بعد مضادُّه الذي يقابله ويصطدم به أو يتعايش معه وقد يخبو البعد زمناً، ثم ينتعش ويتحرّك، ويفعل ويؤثر، وقد ينتصر فيمتد وينتشر، وقد ينهزم فيصغر وينحسر. وقد يكون الصراع من أجل الوجود، أو يدور حول الوجود مع نفي الآخر، وقد يكون الصراع دينياً أو مذهبياً أو عقيدياً أو سياسياً أو جغرافياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو حضارياً أو عسكرياً، أو غير ذلك، وقد يكون من اجل حيازة أرض، او ابادة بشر او طردهم من ديارهم. وقد يكون من أجل نبع ماء او ارض كلأ أو إطلالة على بحر. وقد يكون من أجل فرض إرادة أو قهر عزيمة..

فإذا كان الصراع ذلك كله، فإنه يكون استراتيجياً، وإذا كان بعض ذلك فإنه يحمل السمة التي تغلب على غيرها، فيكون عقيدياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو غير ذلك من السمات. وهو، إن كان استراتيجياً فلا يعني أن جميع السمات التي اشرنا إليها تتساوى وتتوازى في الفعل والتاثير، إذ لا بد أن تغلب سمة ما على سائر ما في البعد من سمات.

ولقد كان للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا يزال، بعده الاستراتيجي الشمولي. وكانت السمة العسكرية ـ بعناصرها العنفية الأهلية ثم بقواتها المسلحة ـ الساعية إلى بلوغ أهداف الطرفين المتصارعين هي الغالبة السائدة منذ نشوء الصراع على الرغم من كمونها حيناً وسيادتها آخر. وقد استمرت هذه السمة غالبة حتى انتقل الصراع من دائرة العنف إلى دائرة التسوية السلمية، فضعفت السمة العنفية لتغلب سمات أخرى على البعد الاستراتيجي للصراع.

يقاس البعد الاستراتيجي بمجموعة من المديات التي تبيّنه في المجالات التي يعمل فيها، ومن هذه المديات : المدى الجغرافي (العمق الاستراتيجي)، المدى الردعي، المدى السيطري، المدى السلاحي، المدى الاقتصادي، المدى الثقافي، والمدى الإعلامي. وتشترك هذه المديات ومثيلاتها في صناعة ميزان القوى. ونظراً إلى أن ميزان القوى، في منطقة الشرق الأوسط، يخضع لتبدلات سريعة في بعض عناصره ولمؤثرات مختلفة إقليمية ودولية، فإنه، في لحظة ما، لا يرسم، بالضرورة، الواقع الحقيقي لمقدار القوة، بل يشكل احد عناصر ذلك الواقع، وقد يكون، في حالات معينة، أهم تلك العناصر، وإذا كانت الأرقام في الميزان لا تعني دائماً مقدار القوة، فإنها تعني، بصورة عامة، مقدار القدرة على حيازة القوة.

ونشير، فيما يلي، إلى بعض العناصر التي تسهم في رسم ملامح البعد الاستراتيجي للصراع العربي ـ الاسرائيلي:

١. الوضع العام في المنطقة، ومواصفاته الراهنة وفي المستقبل المنظور، وتأثيراته في تطوير ميزان القوى في المنطقة.

٢. من المنتظر ان تشغل الصواريخ البالستية مكانة سامية في تشكيل البعد الاستراتيجي للصراع، إلى جانب الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي يمكن صنعها وتطويرها محلياً. ولقد غدت هذه الأسلحة ـ الصواريخ والأسلحة الكيميائية والبيولوجية ـ من مضاعفات القوة راهناً وللمستقبل المنظور.

٣. أن امتلاك اسرائيل سلاح «القمر الصناعي» يعني دفعها المدى الاستطلاعي للعمد الاستراتيجي، ليشمل مسافات بعيدة ومساحات شاسعة، كما يعني إمساك إسرائيل بزمام المفاجأة والمبادأة . وأنها لن تعتمد على مصادر أخرى للمعلومات، وبذلك لن تخضع للضغوط الخارجية، كما يعني أيضاً تعزيز قدرتها على الردع بنوع جديد هو «الردع الفضائي» بعد أن امتلكت «الردع النووي».

٤. يشكل المدى الجغرافي (العمق الاستراتيجي) أحد عناصر قياس البعد الاستراتيجي للصراع. وإذا كانت الدول العربية ـ في حال اعتبار مساحتها الجغرافية مسرح حرب واحداً، وهو اعتبار نظري ـ لا تحتاج إلى عمق استراتيجي اضافي، فإن المطلب الأول في نظرية الأمن الاسرائيلية هو الحصول على عمق استراتيجي تمدّ به عمدها ليزيدها قدرة على الفعل والتأثير.

ثانياً: البعد الاستراتيجي الإسرائيلي للصراع

ينطلق البعد الاستراتيجي للصراع إلى خمس دوائر، ليعمل فيها ويحقق الأهداف الاسرائيلية. ويقصد هذا التقسيم الدوائري إلى تسهيل التوزيع الوظيفي للبعد، وتمييز أدواره بعضها عن بعض، وإظهار غلبة مدىً معين على سواه من مديات. وهذه هي الدوائر:

الدائرة الأولى هي: اسرائيل ١٩٤٨ وما قد تمتد إليه سيطرتها الأمنية من أراض عربية محتلة، والدائرة الثانية هي: دائرة الحدود الآمنة وفيها تنزل معاهدات السلام العربية ـ الاسرائيلية منزلة الراسم والضامن لتلك الحدود، والدائرة الثالثة هي: دائرة الدول العربية المحيطة بدول الطوق، والتي تسعى اسرائيل إلى مدّ بُعدها أو بعض فروعه إليها، والدائرة الرابعة هي: الدول المحيطة بالدول العربية. وتدخل

في هذا النطاق دول كثيرة آسيوية وافريقية: تسعى اسرائيل إلى التعاون معها وكسبها إلى جانبها: سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وتعتبر الاتفاقية العسكرية التركية الاسرائيلية أحد أهم وأحدث النماذج في هذه الدائرة الرابعة. والدائرة الخامسة هي: الامتداد الدولي للبعد الاسرائيلي، وهو امتداد يصل إلى قوى عظمى ودول كثيرة ومنظمات دولية وإقليمية، وتكتلات عسكرية واقتصادية، وإلى ساحات إعلامية: عالمية وقطرية.

تطوير البعد الاستراتيجي

طوّرت اسرائيل، فيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانطلاق مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مفهومها عن البعد الاستراتيجي للصراع، حينما أخضعته لمفهومين وزودته بوسيلة متطورة:

المفهوم الأول: أنه لا يمكن للسلام في الشرق الأوسط أن يُبنى على قاعدة ميزان قوى متوازن كذلك الذي كان قائماً بين المعسكرين: الغربي والشرقي طوال مدة الحرب الباردة، فقد كانت دول المعسكرين تملك أسلحة التدمير الشامل، ومنها السلاح النووي، وهو ما ألقى الرعب المتبادل، الذي أقعد الطرفين عن أن يهاجم أحدهما الآخر، لأن في ذلك دمارهما معاً.

وثانيهما: أن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يبنى على ميزان للرعب ذي طبيعة خاصة، وذلك بأن تنفرد دولة واحدة - هي اسرائيل - بامتلاك السلاح النووي، لتردع به من يريد أن يدمّرها، ولتمنع أية دولة في المنطقة من امتلاك سلاح نووي.

وأما الوسيلة المتطورة فهي بناء جيش ذكي، تردفه قوات احتياطية كبيرة، ويتميّز بقوة نارية غزيرة جداً ودقيقة ومتنوعة، مع قدرة كبيرة على الحركة والمناورة، وعلى ضرب الأهداف الحيوية في أعماق العدو بسرعة ومبادرة ومفاجأة. وهذا الجيش مسلح بأحدث الأسلحة وأكثرها تطورا مما تنتجه الصناعة العسكرية المحلية والتقانات العسكرية الغربية، وبخاصة الأميركية. وتبنى القيادة الاسرائيلية جيشها وتدرّبه وتسلّحه وتلقّنه مذهبها العسكري دون أن يكون لذلك كله علاقة أبداً بامتلاكها السلاح النووي، أو بحالة السلم القائمة بينها وبين بعض جيرانها من الدول العربية.

البعد الاستراتيجي ومبادئ الصهيونية:

حمل البعد الاستراتيجي الاسرائيلي للصراع مبادئ الحركة الصهيونية منذ نشوئها حتى اليوم، ودفع بتلك المبادئ على الأرض العربية تنفيذاً وترسيخاً. ومن هذه المبادئ:

أ ـ القوة فوق الحق، واستناداً إلى هذا المبدأ قرر هرتزل ـ مؤسس الصهيونية ـ أن هذه الأمة اليهودية سوف تبقى، أما ما عداها فسوف يزول، بل ويجب القضاء عليه لأنه غير أهل للبقاء»[١].

ب ـ القوة ضرورة حتمية لبلوغ أهداف الصهيونية، والعمل السياسي سبيل لتعبئة الطاقات للحركة، وتجنيد الهيئات والمنظمات الصديقة من أجل المساعدة على بلوغ تلك الأهداف.

ج ـ الاستعمار الاستيطاني هو الوسيلة للاستيلاء على الأرض، وهو الذي يجسّد الانحازات السياسية عن طريق فرض الوجود الصهيوني في فلسطين.

د ـ الحركة الصهيونية حليف عضوي للإمبريالية، ولا غنى لها عن الارتباط العضوي بالدول التي تجسّد الإمبريالية وممارساتها.

هـ ـ العمل العسكري ضرورة لا غنى عنه لفتح المجال أمام الاستعمار الاستيطاني، ليستولي على الأرض، وليحمي وجوده وانجازاته، والرابطة بين العمل العسكري والاستعمار الاستيطاني وثيقة لا انفصام لها.

يمثّل الاستعمار الاستيطاني في فلسطين التطبيق العملي للبعد الاستراتيجي الاسرائيلي/ الصهيوني، وتبقى القولة التي قالها الزعيم الصهيوني جابوتنسكي في العام ١٩٣٣: «الصهيونية هي استيطان، ولذا فهي تحيا وتموت مع القوة المسلحة»، تبقى قولة لها مغزاها في اختزال مسألة الغزوة الصهيونية كلها.

ويمكن القول: إن مسألة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تشكّل المحور المادي للبعد الاستراتيجي للصراع منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم. وطوال هذه المدة، شكّل الاستيطان لدى الصهيونية الوسيلة والهدف معاً، واتصف بثنائية العمل في وقت واحد: عملية البناء الصهيوني وعملية هدم المجتمع العربي القائم[٢].

وإذا كانت الصهيونية قد تجسّدت في دولة اسرائيل كجهاز منفّذ لأهدافها، فإن طغيان مفهوم الدولة ومؤسستها العسكرية ومصالحهما استدعت حيناً بعض التساهل في تطبيق مبادئ الصهيونية، بيد أن قيادة الصهيونية الجديدة تتولى الآن إحياء تلك المبادئ وصياغة برنامج المشروع الصهيوني بما يتلاءم مع المتغيرات: الدولية والاقليمية والعربية.

وكانت مجموعة من الخبراء الأميركيين برئاسة ريتشارد بيرل، المساعد السابق لوزير الدفاع الأميركي، صاغت وثيقة عنوانها «تغيير كامل: استراتيجية اسرائيل الجديدة نحو العام ٢٠٠٠»[٣]. وقد أوصت المجموعة حكومة اسرائيل بانهاء عملية

السلام، والبدء بحملة حرب باردة في الشرق الأوسط على النمط «الريغاني». ذلك ان اسرائيل، كما ورد في الوثيقة: « تتمتع بفرصة اجراء تغيير كامل، فهي تستطيع صياغة استراتيجية وعملية سلام تعتمدان على أساس فكري جديد تماماً، أساسه يحتفظ بالمبادرة الاستراتيجية ويعيد بناء الصهيونية».

وكانت اسرائيل، في عهد حكومة اسحق رابين في العام ١٩٩٥، فكرت في أن تقيم حاجزاً على شاكلة حائط برلين الذي سقط في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، يفصل ما بين المستعمرات الاسرائيلية والسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشتمل على: حواجز ودوريات ونقاط تفتيش واجهزة رادار ومراقبة متطورة وتيار كهربائي والغام ضد الأفراد... وما إلى ذلك من وسائل، وقدرت تكاليف ذلك الحاجز بحوالي ٤٧٠ مليون جنيه استرليني [٤]. وعلى الرغم من أن هذا الحاجز ـ كما وصفه عضو في مجلس العموم البريطاني [٥] ـ لا يعدو أن يكون جنوناً وخطة مخبولة محكوماً عليها بالفشل، فقد يجد ـ في إطار الصهيونية المتجددة ـ من يحيي خطته ويدعو إلى تطبيقها.

وليس الحصار الذي فرضته اسرائيل في صيف ١٩٩٧ على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع سوى شكل من أشكال هذا الحاجز، وتمهيداً لتطبيق سياسة الفصل العنصري التي لقيت نهايتها على أيدي المناضلين الافريقيين في جنوبي افريقيا.

وتدل الأنشطة والممارسات، التي تعيشها الصهيونية وأداتها اسرائيل، على أن الحركة الصهيونية وهي تدخل في المئة الثانية من عمرها تخطط وتضع تصوراتها لما تنوي فعله في القرن القادم، وبخاصة من أجل تعزيز بعدها الاستراتيجي وتوسيع دائرة فعله. فالمشروع الصهيوني لم يكتمل بعد، وما أنجزه من انشاء الدولة على جزء من أرض فلسطين وترسيخ لكيانها، وجعلها قوة اقليمية كبرى ووحيدة بسلاحها النووي، وما ينوي تحقيقه كهدف قريب جداً بكسر إرادة المقاومة لدى العرب وحملهم على التسليم بحق الصهيونية في كل فلسطين وفي قيادة المنطقة، ليسا سوى بعض مراحل المشروع الصهيوني.

وإذا كان المشروع الصهيوني، حين صمّم بُعده الاستراتيجي، تميز بوضوح الرؤية ودقة التخطيط والتنفيذ، بحيث استطاع أن يحقق بعض النجاحات والانجازات، فإن عقبات واجهت تنفيذه وأثرت في توجهاته وآلياته على مدى الأعوام المئة الماضية. ومن بين تلك العقبات: ايمان الجماهير العربية ـ على الرغم من ضمور فعلها وقصور مبادرتها ـ بأنها تواجه غزوة استعمارية قوية وذات امتداد زمني قد يكون

طويلاً. ومن بين تلك العقبات ايضاً : استعادة القوات العربية عزيمتها وارادتها في اعقاب كل هزيمة عسكرية. سواء بعد ١٩٤٨ أو ١٩٥٦ أو ١٩٦٧.

ومن اهم تلك العقبات أن حرب ١٩٧٣ وضعت حداً لقدرة اسرائيل على تحقيق المشروع الصهيوني. الذي بدا انحساره الحقيقي في إثر تلك الحرب، ثم جاءت حرب لبنان في العام ١٩٨٢، لتتأكد اسرائيل، بعد ثلاث سنوات من القتل والقتال، أن إرادة المقاومة الوطنية اقوى من الآلة العسكرية الاسرائيلية المدعومة بالسلاح الأميركي والتقانة العسكرية الأميركية. ثم انتهت اسرائيل إلى النتيجة نفسها أمام انتفاضة الشعب الفلسطيني (١٩٨٧ ـ ١٩٩١).

وعلى المستوى الدولي، كان اصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٥ قرارها . الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري (القرار رقم ٣٣٧٩ في ١٩٧٥/١١/١٠) حدثاً تاريخياً، قيّم الصهيونية وانزلها مكانتها في سياق التاريخ المعاصر . وعلى الرغم من أن الجمعية العامة عادت عن قرارها هذا . فألغته في العام ١٩٩١، لا يزال لهذا التقييم الدولي قيمته التاريخية والمعنوية.

وتسبب الصهيونية الأضرار التي لحقت بها وبسمعتها إلى الضغوط التي مارسها العرب في إثر حرب ١٩٧٣، فنجحوا في العام ١٩٧٥ باستصدار القرار المذكور. ولهذا عزمت الصهيونية والولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى على اسقاط هذا القرار. والسعي إلى إعادة الحركة الصهيونية إلى تاريخ القرن العشرين كحركة تحرر وطني. ولا بدّ. في الوقت نفسه، من انتزاع جذور بؤر الشر في الشرق الأوسط، تلك الجذور التي تتمثل في القومية العربية والاسلام الأصولي [٦]. وهذا هو الدور الجديد الإضافي الذي التزمت الصهيونية القيام به في القرن الحادي والعشرين، وحمّلته على ظهر بعدها الاستراتيجي.

وفي إطار إعادة طابع التحرر الوطني إلى الحركة الصهيونية، يشبّه أحد زعماء الصهيونية طرد العرب من اسبانيا ـ في القرن الخامس عشر . بطردهم من فلسطين في القرن العشرين، فكلتا العمليتين حركة وطنية تحررية من وجود استعماري [٧]. وهنا يبدو منحى التجديد في الصهيونية، إذ سبق إلى عكس هذه الفكرة ـ زعيم صهيوني من الآباء المؤسسين، هو حاييم وايزمن، الذي قال ـ قبل مدة طويلة من قيام اسرائيل ـ : «إن العالم سيصدر حكمه على الصهيونية والصهيونيين على أساس الطريقة التي يعاملون بها عرب فلسطين» [٨].

لا ريب في أن قولة وايزمن هذه كانت تنطوي على الحكمة والتنبؤ بالمستقبل، بل الخشية والتحسب من هذا المستقبل.فقد انقضى أكثر من قرن على بدء الغزوة

الصهيونية لفلسطين، وحوالي نصف قرن على تحقيق الهدف الأول من المشروع الصهيوني، وهو تأسيس دولة اسرائيل، قبل أن يتمكن العالم من التعرف - بعض المعرفة وبعض الأحيان - إلى جوهر الصهيونية واسسها ومقوماتها واهدافها، وإلى سياسات دولة اسرائيل واستراتيجياتها، والى الوسيلة الأولى والرئيسية التي استخدمتها الصهيونية واسرائيل، وهي وسيلة الإرهاب وما يستدعيه من أدوات العنف والقوة والبطش ، فلقد بلغ الأمر بالصهيونية ان استطاعت، بالإرهاب وأدواته، أن تؤسس دولة، كما استطاعت تلك الدولة، بالإرهاب وادواته أيضاً، أن ترسخ كيانها، وتوسع حدودها، وتمد بعدها الاستراتيجي إلى ما بعد تلك الحدود.

ويعتبر كتاب بنيامين نتنياهو «مكان تحت الشمس»، وبرنامج حكومته الذي نال على أساسه ثقة الكنيست في حزيران/يونيو ١٩٩٦، مرجعين رئيسيين للتعرف إلى المبادئ والأفكار الصهيونية التي تسعى اسرائيل إلى احيائها وتجديدها، وإلى تحميلها على بعدها الاستراتيجي، في الدوائر الخمس التي اشرنا إليها.

يختزن كتاب نتنياهو، زعيم المدرسة الصهيونية المتجددة، معظم شرور الصهيونية وآثامها، ومعظم رذائل العنصرية والنازية والفاشية، ففيه كم كبير من تزوير التاريخ، وتزييف الحقائق، واصطناع الأسباب للحروب والإبادة والتطهير العرقي، فالعالم في نظره مبني على الخير والشر، ولا سبيل إلى الأمن والاستقرار إلاّ بقضاء الخير على الشر، وأن اسرائيل ودول الحضارة الغربية هي الخير، وأن اعداء اسرائيل هم الشر[٩].

وتجزم الصهيونية المتجددة، بفضل مدرسة نتنياهو، أن السلام الذي يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط هو السلام المبني على قوة الردع، وفي حال فشل هذه القوة فلا بد من استخدام السلاح لاقامة السلام. ويرتبط إمكان ذلك كله بقدرة اسرائيل على الردع، ولا أمن أبداً إلاّ بتوافر تلك القدرة وباستخدامها حين الضرورة كوسيلة لحسم وفرض الأمن «هذا هو السلام الوحيد الممكن تحقيقه حالياً بين اسرائيل والعرب» [١٠].

وتعتمد قوة اسرائيل في الردع على عناصر عدة، منها: قوتها العسكرية، والأرض. وتزداد أهمية الأرض، في نظر الصهيونية المتجددة، في عصر الصواريخ، ولا تنقص[١١]. ان اعتقاد الدول العربية أن امتلاك اسرائيل السلاح النووي «يشكل مانعاً مهماً لردعها عن مهاجمة اسرائيل» [١٢]. «لقد كانت قوة الصهيونية وثباتها دائماً وأبداً المفتاح الحقيقي للسلام مع العرب» [١٣].

ويرى نتنياهو «ان هضبة الجولان والضفة الغربية تمثلان جداراً لا يمكن أبداً

التخلي عنه... وهما يمثلان عمقاً وارتفاعاً استراتيجيين ضروريين حتى مع امتلاك السلاح النووي. والتخلي عنهما هو انتحار لاسرائيل، وهما من القضايا غير القابلة للتفاوض». أما الاستيطان فهو «حق مشروع لكل يهودي أن يبني ويمتلك ما يريد على أرض اسرائيل كلها».

وترى الصهيونية المتجددة أنه لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، ولا دولة فلسطينية غربي نهر الأردن، ولا سلب لمكاسب اسرائيل في « حرب الأيام الستة ـ ١٩٦٧». ومن أجل إملاء هذه اللاءات على أرض الواقع لا بد من تثبيت حق الصهيونية على أرض اسرائيل. «فهي مكان الشعب الاسرائيلي تحت الشمس». والصهيونية المتجددة في نظر نتنياهو هي «تجربة لنسج مستقبل جديد، لشعب عريق، بخيوط الارادة القومية، التي غزلت في فجر التاريخ، ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا»(١١).

تختزل السمات الجديدة للبعد الاستراتيجي الاسرائيلي للصراع في الصهيونية المتجددة، التي يسهم في بنائها ويتزعمها بنيامين نتنياهو. وسواء أسقط نتنياهو من الحكم أم استمر فيه، أو عانى كبوات وعثرات، فهو يجسّد مدرسة جديدة في الصهيونية. استخلصت درسين مهمين وأساسيين من احداث الصراع العربي ـ الاسرائيلي: أولهما أن العرب لم يسدّدوا بعد كامل (فاتورة) هزيمتهم في حرب ١٩٦٧. وثانيهما أنهم اختاروا اليوم السلام وحده، ووقفوا عنده فلا يتجاوزونه ولا يرتدّون عنه. ولا يخرجون منه ولا يخرجون عليه، وليس عندهم بديل له، ولم يوفروا له الوسائل التي توصلهم إليه. وعلى هذين الدرسين بنت المدرسة الصهيونية الجديدة كل سياساتها وخططها ومواقفها ومناوراتها في دوائر: العنف والسلم والحرب. ووظفتها لمدّ بعدها الاستراتيجي وتوسيع دائرته.

وحتى لا تتهم هذه المدرسة بأنها من دعاة الحرب والتوسع طرقت باب السلام وشرحت معناه ومبناه. فالسلام في رأيها لا يكون إلاّ مع الديمقراطيات وفيما بينها. أما مع الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية فلا بدّ من القوة سلاحاً يشهر في وجهها. وهنا تبدع المدرسة وهي تُنظّر للقوة وتمجّد السيطرة وتلقّن الغرب درساً أخلاقياً، حين تحدّد له واجباً عليه أن يؤدّيه وهو: مساعدة إسرائيل الديمقراطية في تصديها للأنظمة الدكتاتورية والشمولية التي تملأ الشرق الأوسط. فإسرائيل، وحدها ولا نظير لها، هي المجسّدة للديمقراطية، شكلاً وموضوعاً.

وهنا تتساءل المدرسة الصهيونية الجديدة عن ماهية هذا السلام في الشرق الأوسط أن يكن بين ديمقراطية وحيدة ودكتاتوريات متنوعة؟ وتخلص إلى نتيجة واحدة وحيدة، هي أنه لا بدّ من أن تكون القوة والردع السلاح

في وجه كل دكتاتورية، لأن أيّ رضوخ للدكتاتورية لا يعني سوى زيادة احتمالات الحرب.

ويرى منظرو المدرسة الصهيونية أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لم يحدّد، ولا في أي بند من بنوده، ان إسرائيل ملزمة بالانسحاب من الجبهات كافة، ومن جميع الأراضي. والمعيار الوحيد الذي يفسّر القرار هو معيار الأمن وحده، ولهذا فإن المدرسة تعارض، بوضوح، مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي بُنيت عليه عملية السلام في مؤتمر مدريد، وتخلص إلى رفض قيام دولة فلسطينية رفضاً قاطعاً، مهما كان شكل تلك الدولة، أما الفلسطينيون اللاجئون فليس لهم سوى التوطين في أماكن لجوئهم. وتبقى القدس خارج كل حديث، فهي «العاصمة الموحدة الأبدية لاسرائيل». وحين يتحدث منظرو المدرسة عن الحكم الذاتي الفلسطيني يوجزونه بانه نظام حكم داخلي يسمح للفلسطينيين إدارة شؤونهم تحت سيادة الحكم الاسرائيلي: إدارة ذاتية لعرب الضفة والقطاع، وتبقى أزمّة السيادة والأمنين الداخلي والخارجي والحدود والسياسة الخارجية والدفاع، ووظائف اخرى تتعلق بالسيادة، تبقى جميعها بين يدي اسرائيل.

هذه هي المدرسة الصهيونية الجديدة في فكرها ومبادئها. لذا فقد سهُل على أي مراقب ان يلحظ، بوضوح، أن اسرائيل ما بعد زعيم المدرسة نتنياهو ليست كإسرائيل ما قبل نتنياهو وليس التغيير مرتبطاً بشخص نتنياهو، بقدر ما ان وصوله إلى الحكم كشف مظاهر التغيير التي تكوّنت طوال السنوات الماضية، وأسست مدرسة عقائدية جديدة في إطار الصهيونية.

وعلى هذا، فإن المدرسة الجديدة تجسّد، في سلوكها وسياساتها وخططها، أهداف الأيديولوجية الصهيونية، تلك الأيديولوجية التي تتنافى وأصول السلام واستحقاقاته وفروضه. وما فعلته هذه المدرسة لم يكن أكثر من أنها كشفت الغطاء عن ذلك التناقض بين ثقافة المجتمع الإسرائيلي وتربيته ودعاوى السلام التي كانت تنادي بها بعض الحكومات الاسرائيلية السابقة، وبخاصة حزب العمل وعلى رأسه إسحاق رابين وشيمون بيريس.

وهنا نستطيع ان نفسّر قفزة المدرسة الصهيونية فوق حقائق ملموسة، بأنها كانت من أجل أن تطمس تلك الحقائق، وتطوي النتائج المترتبة عليها. ونقصد بذلك حقيقة الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) التي انتجت تحولاً نوعياً في المجتمع الاسرائيلي ادّى إلى الاعتراف بالوجود الفلسطيني كطرف رئيسي اول في تركيبة الشرق الأوسط وفي قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد أحدث هذا الاعتراف

خللاً في ثقافة المجتمع الاسرائيلي بشأن «أرض الميعاد» وقدسية مفهومها الديني، وبخاصة أن المدرسة الصهيونية أحيت «السيادة اليهودية» بدلاً من «السيادة الإسرائيلية» على الأراضي المحتلة. وبذلك صبغ «المفهوم القومي» بصبغة دينية، وأخرج ذلك المفهوم إخراجاً دينياً. وإذا صحّ هذا المعنى فإن التنازل عن قطعة من أرض إسرائيل، يعني التنازل عن السيادة اليهودية، أي التنازل عن الركائز الأساسية التي بُنيت عليها الأيديولوجية الصهيونية، وعلى رأسها «أرض إسرائيل» و «شعب الله المختار».

وفي البناء على هذه الركائز، غذّت الصهيونية، وبخاصة جناحُها المجدِّد، نزعة الرفض في نفس الاسرائيلي وفكره ضد كل ما يمسّ تلك الركائز، وضد كل من يتصدى لها ومن هنا أصبحت هذه المدرسة، مرة أخرى، موجّهة للعنف بمختلف أشكاله وأصبحت الحرب ـ أو بالأقل الاقتراب من حافتها ـ أمراً هيناً عليها ما دامت تستند إلى مجتمع تربّى على مبادئ الصهيونية وأهدافها. وجاءت المدرسة الجديدة لتجسّدها وتحملها واقعاً حياً، وبخاصة ان تصورات نتنياهو ـ كما يقول أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق ـ : « تقوده إلى تصور أن العالم بأسره يجب أن يكيِّف نفسه مع قرارات اسرائيل» (١٥).

وهكذا، تقود المدرسة الجديدة تياراً يجدد دمج الصهيونية باليهودية، بعد أن حاول جناح كبير من الصهيونيين، وبخاصة في بدايات الحركة والدولة، الادعاء بتميّز الصهيونية عن الديانة. وبنشوء هذا التيار، وظهور معالمه، وبخاصة في عهد نتنياهو، يصبح الخطر أعظم مما كان عليه، فلن تبقى عناصر البعد الاستراتيجي للصراع أرضاً واستيطاناً وهجرة ومصادر مياه وسيطرة فقط، بل سينبعث الصراع من جوهره الحضاري الديني أيضاً، وتؤدي ممارسات المدرسة الجديدة وسياساتها إلى تغذية ذلك الجوهر وإنمائه، وتصعيد الاحتكاكات والصدامات العربية ـ الإسرائيلية تصعيداً يزيد التشدد الاسرائيلي قوة وتوجهاً نحو العنف، وهكذا نجد في اسرائيل الصهيوني العلماني يصطف إلى جانب اليهودي. ففي إسرائيل اليوم بعض جيل، وبخاصة منذ العام ١٩٦٧، على ثنائية الأساس التربوي « الصهيوني/ اليهودي»، والولاء لهذا الشقّ أو ذاك، من الأساس، بحيث يقوّي كل جانب في الأساس الجانب الآخر. وما نشهده اليوم ـ وما قد نشهده غداً ـ من : صراعات وخلافات وانتقالات بين الأحزاب والمنظمات السياسية والدينية وفي صفوفهما وفي مستوى الحكم، ليست سوى ردود فعل وأصداء لاحتكاكات شقّي الأساس الذي أشرنا إليه ومن الطبيعي أن يكون لتلك الاحتكاكات ضحايا وتغيرات وأصداء في مناطق وخطوط الاحتكاك.

التعاون الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي:

تطور التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل تطوراً لا يبدو انه سيبلغ مستوى أو حداً أو سقفاً ينتهي عنده، إذ هو متوالد بعضه من بعض، صاعد إلى الأعلى ومتسع أفقياً، دوماً، وهدفه الأول ان تبقى اسرائيل هي الأقوى من جميع الدول العربية مجتمعة، والمتفوقة عليها : عسكرياً وتقانياً وحضارياً. وان تكون الدولة الوحيدة التي يحق لها أن تحوز السلاح النووي، وان يحرِّم ذلك على اية دولة أخرى في المنطقة، أو أية دولة اسلامية، وان يكون لاسرائيل حق تدمير أي مشروع عربي أو إسلامي يمكن أن يفيد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، احتمال تصنيع سلاح نووي، وتشير جميع الدلائل إلى أن هذا الدعم اللامحدود سينتقل مع اسرائيل إلى القرن القادم.

التحالف التركي - الإسرائيلي:

جاءت الاتفاقية العسكرية التركية - الاسرائيلية (١٩٩٦/٢/٢٣)، التي لم تعلن جميع موادها، لتكون في منزلة تحالف عسكري عبرت عن مضمونه زيارات وتصريحات متتابعة ادلى بها المسؤولون في البلدين. وقد أسهم هذا التحالف - وهذه هي مهمته الرئيسية - في مدِّ البعد الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي مداً مكانياً، فأصبحت تركيا عمقاً استراتيجياً اضافياً لاسرائيل، وغدت قاعدة تتحرك منها القوات الجوية الاسرائيلية لتضرب ما حولها من أعداء، وبخاصة العراق وسورية وإيران.

إن قوام هذا التحالف هو احتكار القوة المتفوقة في المنطقة العربية وما جاورها، وفي ذلك تطابق واضح بين مصالح التحالف الثنائي ومصالح الولايات المتحدة، سواء في مواجهة إيران والعراق والإحياء الإسلامي، أو لوأد أي احتمال لانبعاث الفعل القومي العربي من جديد، أو لتهيئة المناخ لفرض شروط السلام الإسرائيلي.

ولهذه الاتفاقية/التحالف تأثير مباشر في البعد الاستراتيجي للصراع العربي - الإسرائيلي، وتتمثل تأثيراتها وانعكاساتها في النقاط التالية:

١- فسرت مجلة « دراسات شرقية» الفرنسية الاتفاقية العسكرية بين تركيا واسرائيل بان تركيا تهيئ نفسها بفعل الاتفاقية التي اكتسبت « طابع الحلف الاستراتيجي» - حسب قول المجلة - لتكون قوة اقليمية كبرى في المنطقة، ولتشكل - مع اسرائيل - قوة ردع مشتركة (١٦). وقد أكد وزير الدفاع الاسرائيلي هذا المفهوم حين قال : إن الاتفاقية « يمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل ايران أو العراق أو سورية» (١٧).

٢ـ يرى باحث اسرائيلي (١٨) ان اتفاق سورية واسرائيل على تسوية النزاع بينهما ـ وهو احتمال ممكن في رأي الباحث ـ سيمكّن سورية من إعادة ترتيب جدول أولوياتها، والدخول في نزاع مع تركيا قد ينشب معه صراع طويل تدخل فيه أطراف كثيرة».

٣ـ يتبع باحث اسرائيلي آخر (١٩) العلاقة العراقية ـ التركية قبل حرب الخليج الثانية. بأن تركيا كانت قلقة من تطور الجيش العراقي وقوته، كما كانت تخشى انسحاب القوات الغربية من منطقة الشرق الأوسط «الأمر الذي يهدد، صراحة، تركيا وسياساتها التقليدية».

وكانت تركيا طرحت، أثناء حرب الخليج الثانية، فكرة تفكيك الكيان العراقي في إطار كنفدرالية تضم ثلاث دويلات: عربية وكردية وتركمانية، وقد أبلغت تركيا الولايات المتحدة فكرتها هذه، ووافقت واشنطن ـ حسب قول أجهزة الإعلام التركية ـ على المشروع وقالت: إنه ممكن التطبيق في حال انهيار الكيان العراقي[٢٠].

٤ـ يلاحظ أن تركيا بدات، في إثر انتهاء حرب الخليج الثانية، تواصل غزواتها على شمالي العراق. وتهدف تركيا من عملياتها العسكرية هذه إلى إقامة شريط حدودي عازل مشابه للشريط الحدودي الاسرائيلي في جنوبي لبنان، وتحويل المنطقة العراقية شمالي خط العرض ٣٦ إلى منطقة مقفلة على نفوذها. ونظراً إلى افتقار الجيش التركي إلى معدات إلكترونية ذات تكنولوجيا عالية تضمن مراقبة دقيقة للتحركات عبر الحدود، استعانت تركيا باسرائيل لتقدم إليها تلك المعدات، إلى جانب خبرتها في إقامة المنطقة العازلة جنوبي لبنان، وتبرعت الولايات المتحدة بمبلغ ٧ ملايين دولار لتحقيق المشروع التركي (٢١).

٥ـ أحد أهداف تركيا من الاتفاقية: الضغط على سورية والعراق في قضية مياه نهري دجلة والفرات، وذلك أن تركيا ليست راغبة في الوقت الحالي في الاستجابة إلى الطلب العربي الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٩٧/٣/٣١، وهو دعوة الدول الثلاث (سورية والعراق وتركيا) إلى الدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق جميع الأطراف على أساس أحكام القانون الدولي.

٦ـ الهدف الرئيسي لطرفي الاتفاقية الضغط على سورية في المرحلة الراهنة من المفاوضات الخاصة بالمسار السوري ـ الاسرائيلي.

٧ـ تشكل الاتفاقية، بغرضها العام في المنطقة العربية، تهديداً مباشراً للأمن

القومي العربي، بتطويقه والالتفاف عليه وزرع مواقع الوجود العسكري الأجنبي فيما حوله، وبخاصة أن الاتفاقية تفتح المجال الجوي التركي بأكمله أمام السلاح الجوي الاسرائيلي، مما يعني إمكان اسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأية دولة من دول المنطقة من اتجاهات لا تتوقعها تلك الدولة.

٨ ـ إن أحد الدوافع، التي تكمن في خلفية الاتفاقية، هو التحسب لتطورات مستقبلية محتملة، ترتسم في آفاقها احتمالات حيازة التقانة النووية من قبل دولة شرق أوسطية غير اسرائيل، وتجري الإشارة هنا إلى ايران والعراق وليبيا تحديداً.

٩ـ يمكن القول : إن الاتفاقية تجيء توثيقاً لموجبات الارتباط الجذري بين تركيا والاستراتيجيات الأميركية، وهو ارتباط يضمّ في دائرته تركيا واسرائيل معاً. وهذا هو أحد الأسس التي بنيت عليها الاتفاقية.

١٠ـ ربط مدير «معهد موشي دايان» في تل أبيب بين الاتفاقية واحتلال اريتريا جزيرةَ حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر بأنهما « يندرجان في إطار استراتيجية وقائية تنفذها اسرائيل تحسباً لتهديدات محتملة تعرُّض للخطر الخطوط الملاحية في المياه الدولية في البحر الأحمر... إن ما يحدث في تركيا (أي الاتفاقية العسكرية التركية ـ الاسرائيلية) وما حدث في البحر الأحمر هما وجهان لعملة واحدة: تمركز مبدئي في الوقت الحالي تحسباً لحاجة مستقبلية»[٢١].

١١ـ قد تشكل هذه الاتفاقية مقدمة لترتيبات أمنية اقليمية تنتهي إلى «حلف شرق أوسطي»، وتغيُّر معالم ميزان القوى في المنطقة.

زيادة على مساعي تركيا واسرائيل إلى مدّ البعد الاستراتيجي لتحالفهما، تضيف عملية التسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، إلى البعد الاستراتيجي الاسرائيلي عاملاً جديداً يخص العمق الاستراتيجي، ذلك أن اسرائيل سوف تفقد، بعد انسحابها من الأراضي المحتلة، العمق الذي تمتعت به ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣: فبدون سيناء والجولان والضفة الغربية وجنوبي لبنان لن يكون لدى اسرائيل أي عمق جغرافي استراتيجي مباشر. غير أن الوضع الجديد بعد التسوية لا يعني أبداً عودة اسرائيل إلى الحالة التي كانت عليها قبل ١٩٦٧، ذلك أنها ستسعى ـ باتفاقيات التسوية والترتيبات الأمنية التي تتضمنها ـ إلى الاستعاضة عن العمق الجغرافي بوسائل وعناصر بديلة [٢٢].

التسلح:

يشكل السلاح الوسيلة التي تستخدمها إسرائيل لمدّ وفتح بعدها الاستراتيجي

على ما حولها. ولهذا شكلت برامج التسلح، سواء للصناعة المحلية أو للاستيراد، احدى أولويات عمل رئاسة الأركان العامة، إذ لم تتوقف خطط تطوير حجم القوات المسلحة الاسرائيلية وتسليحها منذ إنشائها في العام ١٩٤٨ حتى اليوم. وكان رؤساء الأركان، ولا يزالون، يتبارون في وضع وتنفيذ تلك الخطط .

كان حجم القوات المسلحة العاملة عشية حرب ١٩٧٣ حوالي (٦١٥٠٠) جندي، ارتفع إلى (١٧٥٠٠٠) في العام ١٩٨٤ [٢٤]. في حين تضاعف عدد الآليات والمدافع والطائرات عدة مرات. وفي مواجهة هذا التضخم، والآثار التي خلّفها على مختلف مجالات الحياة، وبخاصة المجال الاقتصادي، ومجال الطاقة البشرية، حتى أصبح الاقتصاد الاسرائيلي غير مؤهل لحمل مثل هذا العبء الأمني، فالجيش أكبر من طاقة الدولة. [٢٥] في مواجهة هذا التضخم اتجهت اسرائيل إلى دراسة تحسين نوعية الجيش، وتزويده بأسلحة حديثة ذكية "Smart Weapons" ، والاعتماد على السلاح النووي غير المعلن، وعلى تقانة حرب الفضاء. وقد تجسّد هذا التوجه التطويري في « خطط العمل متعددة السنوات لجيش الدفاع».

وتمثل النقاط التالية الأسس التي يجري عليها تحديث تسليح القوات الاسرائيلية على عتبة القرن الحادي والعشرين[٢٦]:

١- تكوين وحدات نيران برية وجوية، ذات وسائل لتدمير آلاف الأهداف التي في أراضي العدو وبعمق لا يقل عن خمسين كيلو متراً وراء الحدود.

٢- تفضيل التقانات الحديثة على حجم القوة.

٣- تفضيل النيران المستخدمة في التدمير من بعيد على نيران المواجهة المباشرة.

٤- بناء القوات العاملة على أساس زيادة قوتها النارية، بحيث يقلّ الاعتماد على القوات الاحتياطية لزيادة قوة النيران.

٥- انشاء وحدات جوية ذات قوة نارية ضاربة وحاسمة وذراع طويلة قادرة على تغيير معالم الحرب منذ البداية وتحويلها لمصلحة القوات الاسرائيلية.

٦- انشاء وحدات صاروخية ذات مديات قريبة ومتوسطة وبعيدة، وقادرة على ضرب الأهداف الحيوية للعدو وتدمير قواته المهاجمة أو إعاقتها عن التقدم، ثم الانتقال إلى تدمير طاقته الاقتصادية والمؤخرة.

٧- تعديل المذهب العسكري، وبخاصة جانبه القتالي بالتركيز على النوعية في بناء القوة العسكرية، بشقيّها البشري والسلاحي.

وعلى هذا، فإن اسرائيل تسلك، منذ عدة سنوات، مسلك إذكاء قواتها المسلحة بالاعتماد على «الجندي الذكي» و«السلاح الذكي»، مستفيدة من خبرات حرب الخليج الثانية، ومن تقرير وزارة الدفاع الأميركية عن تلك الحرب، ذلك التقرير الذي عظّم قدر «القيمة النوعية للقوات والقادة، فالنصر لا يتحقق إلاّ بمقاتلين أشدّاء، والأسلحة الذكية تتطلب أناساً أذكياء، يؤازرهم مذهب قتالي يضاعف قدراتهم» (٢٧).

ولدى اسرائيل بعض الامكانات التي تساعدها على بلوغ هدفها هذا وبخاصة في مجال التسلح، فهي تجسّد مجتمعاً متقدماً في صناعته العسكرية وتطوير التقانة العسكرية إذا ما قيس بدول المنطقة، على الرغم من الفارق الكبير في حجم السكان والناتج القومي والمواد الخام بين اسرائيل وتلك الدول، ولم يكن لاسرائيل - وهي دولة صغيرة جغرافياً، محدودة ديمغرافياً، محاصرة استراتيجياً، فقيرة في مواردها وثرواتها الطبيعية - أن تبلغ هذه المرحلة المتقدمة من الصناعة العسكرية لو لم تكن الولايات المتحدة قد رفدتها بمعظم انجازها الصناعي التقاني العسكري المتطور، ولو لم تكن قد استعانت بالعلماء الأجانب غير الاسرائيليين، تستوردهم من الخارج، وتقدم إليهم مختلف الحوافز، إضافة إلى العلماء اليهود في مختلف أنحاء العالم، وهم كثر ومتنوعو التخصصات.

إلى جانب الصناعة العسكرية الاسرائيلية المتقدمة، تتزود اسرائيل من الولايات المتحدة بأحدث نظم الأسلحة، وبأحدث التقانات العسكرية، ومن الأمثلة على ذلك: تسلّم إسرائيل طائرتين من طراز" F 15-I " الأميركية (٢٨)، وفيها جميع الأجهزة والمعدات الأصلية، وهما الدفعة الأولى من ٢٥ طائرة سلّمت إلى اسرائيل في العام ١٩٩٨، وتمتاز هذه الطائرة بمداها البالغ ٤٥٠٠ كلم، بحيث يدخل في مداها - دون أن تتزود بالوقود جواً - القسمُ الأكبر من الدول العربية، وايران.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة بدأت تصدر إلى اسرائيل التقانة السلاحية العالمية، وبخاصة أنظمة أسلحة الدمار الشامل، بدلاً من تصدير الأسلحة إليها ما عدا الطائرات ذات التكنولوجيا المتقدمة، ويشكل السلوك الأميركي هذا أخطر إسهام في تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية، وتطويرها وتفويقها.

السلاح النووي:

لأن الوطن العربي لم ينتسب بعدُ إلى النادي النووي، فإن البعد الاستراتيجي العربي للصراع وقف عند سقف الأسلحة التقليدية، وربما الصاروخية، ولكنه لم يحمل أي معنى من معاني الاستراتيجيات النووية التي نمت وتكاثرت في عصر

الحرب الباردة، كمثل استراتيجيات: الردع المتبادل، والردع الجسيم، والانتقام الكثيف، والاكتفاء، والرد المرن، والرد المعاكس الموازن وما ماثل ذلك. لم يعرف الخطاب العسكري العربي هذه المصطلحات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في حين راحت اسرائيل تخطط لسلاحها النووي دون أي ضغط أو رادع: عالمي أو اقليمي أو عربي.

ثمة ارتباط مباشر وعلاقة وثيقة بين البعد الاستراتيجي للصراع العربي ـ الاسرائيلي واحتكار اسرائيل للسلاح النووي، ومبعث ذلك الارتباط أن السلاح النووي يرسم السقف الذي يمكن أن يصل إليه البعد الاستراتيجي العربي ومثيله الاسرائيلي للصراع، وهما سقفان متباعدان كمثل البعد بين ما تملكه الدول العربية من أسلحة تقليدية وما تملكه اسرائيل من سلاح نووي.

وإذا كانت إسرائيل تتفوق على الدول العربية فرادى بالأسلحة غير النووية، فإن تفوقها هذا يزداد تضخماً وعلواً زيادة كبيرة باحتكارها السلاح النووي، وباستثنائها، بدعم من الولايات المتحدة، من الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا ندرك مغزى قولة الرئيس الأميركي بل كلنتون: «عندما يكون مطلوباً من اسرائيل التنازل عن مناطق استراتيجية، وعندما تواجه خطر الارهاب، فإنها لا تستطيع أن تتخلى عن قوتها» (٢٩).

ومن يتتبع الأدبيات العسكرية الاستراتيجية الاسرائيلية، الرسمية والثقافية العامة، يلاحظ اجماعاً ازاء المسائل المتعلقة بمستقبل البعد الاستراتيجي للصراع، وجوهره ضرورة الاستمرار في مدّ وفتح ذلك البعد، وصوغ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية على اساس « الخيار الأسوأ»، وأن الوسيلة الوحيدة لذلك هي التفوق العسكري وما يسميه الاستراتيجيون الاسرائيليون «الرادع الاستراتيجي الاسرائيلي الذاتي»، ويقصدون به السلاح النووي، ويرى هؤلاء أن هذين العاملين:التفوق والردع هما العاملان المؤثران في صوغ البعد الاستراتيجي، وفي بناء القاعدة الأساسية لتطبيقه.

يضاف إلى ذلك ان الاستراتيجيين الاسرائيليين لا يزالون يتمسكون بنظرية «الهزيمة الوحيدة»، التي تعني في رأيهم ان هزيمة واحدة، تلحق باسرائيل، ستكون كافية للقضاء عليها، في حين أن الأمر غير ذلك بالنسبة إلى العرب. وحتى تحتفظ اسرائيل بالقدرة على تلافي الهزيمة ـ وهي دائماً وحيدة ـ يجب أن تظل متفوقة سياسياً وعسكرياً وتقانياً وهو ما لا يجوز أن تجازف بفقدانه حتى في حالة إقامة السلام وترسيخ دعائمه (٣٠).

و «استراتيجية التفوق» هذه لها دعامة أساسية عند اسرائيل، وتكاد تكون الدعامة الوحيدة التي تميز القدرة العسكرية الاسرائيلية وتمنحها القوة في الحرب والسلم وعلى طاولة المفاوضات، وتلك هي السلاح النووي. «ويمكن للسلاح النووي أن يوازن في المستقبل أي تعديل محتمل في ميزان القوى التقليدية على حساب اسرائيل. إن القدرة التي تضفيها وسيلة ردع قوية ـ وهي أخيرة في الوقت نفسه ـ يمكنها إقناع العالم العربي بأن اسرائيل غير قابلة للتدمير. وبالتالي تصبح التسوية السياسية أمراً لا مفر منه» (٣١).

وإذا كان السلاح النووي «الملاذ الأخير» بيد القيادة الاسرائيلية فإن «الأزمة والحرب في الخليج ساهمتا في خفض السقف النووي... فالتحذيرات الاسرائيلية خلال حرب الخليج كانت تنطوي على خطر رد نووي في حال شنّ العراق هجوماً من النمط التقليدي أو الكيميائي ضد المراكز السكانية في اسرائيل»(٣٢).

وإذ لم يعد ريب في أن اسرائيل تملك سلاحاً نووياً فإننا لا نسلك سبيل التقدير غير العلمي لكمّ هذا السلاح، وإنما سنأخذ التقدير، الذي حدده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، أساساً للحديث، فقد قدر هذا المعهد أن اسرائيل تملك أكثر من ١٠٠ رأس نووي، كما تملك وسائل إيصالها إلى أهدافها (الصاروخ أريحا ـ ١، ومداه ٥٠٠ كلم، وأريحا ـ ٢، ومداه ١٥٠٠ كلم) (٣٣). وتتضمن هذه الترسانة أنواعاً شتّى من الأسلحة النووية: كقذائف المدفعية، والألغام، والقنابل التي تحملها الصواريخ، وتلك التي تحملها الطائرات، إلى جانب القنابل النيوترونية التي تقتل بالإشعاع، والقنابل الهيدروجينية ذات القوة التدميرية الهائلة (٣٤). وقد أكملت اسرائيل منظومتها الهجومية ـ الدفاعية، بصاروخ « أريحا » ذي النماذج المتعددة، والقمر الصناعي التجسسي «أفق ـ٢»، والصاروخ « آرو» المضاد للصواريخ. إلى جانب ترسانة غنية بالأسلحة الكيميائية والجرثومية.

وإذا كان هناك من يشك في احتمال استخدام اسرائيل لسلاحها النووي، فإن منطق الأمور، في التاريخ والسياسة وعلوم الحرب والاستراتيجية، يقودنا إلى الاقتناع بأن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي سيؤول ـ في نهاية المطاف وفي أحوال محددة ـ إلى استخدام هذا السلاح. وفي غير تلك الأحوال فالسلاح النووي سلاح رادع، مصلت على المنطقة العربية وما وراءها، وهو جاهز للتخويف والإرهاب من أجل الابتزازين: الاستراتيجي والسياسي، والإخضاع والهيمنة والسيطرة.

هناك مراجع أخرى تعطي تقديرات مغايرة، كمثل ذلك الكتاب الأميركي الذي صدر في العام ١٩٩١، وقال فيه مؤلفه إن ترسانة اسرائيل من القنابل النووية أوسع

واكثر تقدماً من التقديرات السائدة (٣٥)، ويقدر صاحب الكتاب أن لدى اسرائيل المئات، من الرؤوس النيوترونية محدودة الفعالية، وأن كثيراً منها مصنوع على شكل قذائف مدفعية والغام أرضية، ناهيك عن القنابل الهيدروجينية، في حين أن بعض المسؤولين الأميركيين خلصوا إلى أن ترسانة اسرائيل النووية أقل من ذلك، فهي لا تتعدى ٥٠-٦٠ رأساً (٣٦).

ويستند انصار حيازة اسرائيل للسلاح النووي، سواء من المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ومن الصهيونيين المظاهرين للتوجه النووي الاسرائيلي، إلى حجة قوامها تفوّق اسرائيل من الفارق الكمي: البشري والسلاحي التقليدي بينها وبين العرب، فمن المؤكد أن هناك حداً إذا بلغته اسرائيل في تسلحها فقد بلغت حد الإشباع الذي لا مزيد عليه. وفي هذا المجال يستطيع العرب - من الناحية النظرية على الأقل - أن يكون حد تشبعهم بالسلاح فائقاً على الحد الاسرائيلي بدرجات كبيرة.

حجة ثانية تتذرع بها اسرائيل، مفادها أن الاعتماد على الولايات المتحدة في حماية أمن اسرائيل سياسياً وعسكرياً اعتماداً مطلقاً قد يخضع لبعض المتغيرات التي تضعف درجة ذلك الاعتماد، ولذا فإن الاعتماد على الذات هو الملاذ الأخير الذي قد تواجهه اسرائيل في ظرف من الظروف، وهنا يبدو السلاح النووي الأداة المثلى في الاعتماد على الذات.

وسيكون عاملاً مهماً - في تغيير مكونات الميزان العسكري - ما تخشاه اسرائيل من تزود بعض الدول العربية بأسلحة استراتيجية، مثل: الصواريخ بعيدة المدى - والصواريخ ذات الرؤوس المتفجّرة غير التقليدية، كما أن اسرائيل تتحسب من احتمالات امتلاك بعض الدول العربية في المستقبل سلاحاً نووياً، أو القدرة على صنع سلاح نووي، ويمتد تحسبها هذا ليشمل بعض الدول الاسلامية، مثل ايران وباكستان.

معيار آخر نقيس به توجه اسرائيل النووي، امتلاكاً للسلاح واستخداماً له، ونقصد بذلك «لجنة ضبط التسلح وترتيبات الأمن الاقليمي»، وهي إحدى اللجان الخمس متعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد للسلام (٣٠/١٠/١٩٩١)، فهي المختبر الحالي الذي تقاس فيه وتعرف توجهات اسرائيل الحقيقية نحو وضع سلاحها النووي في إطار ضبط السلاح، واعتباره عاملاً من عوامل توازن القوى وإقامة السلام. فعلى مدى عدة دورات عقدتها هذه اللجنة، منذ خريف ١٩٩١ حتى اليوم، لم يستطع الطرفان: العربي والاسرائيلي، على الرغم من ضغوط الوفد الأميركي على الطرف العربي، أن يتوصلا إلى ما سعت إليه اللجنة، وهو صياغة

بيـان بالنيـات (٣٧). ففي حين اتجـه الطرف العـربي إلى ضـرورة تحقـيق توازن في القـدرات العسكرية وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحـة الدمار الشامل، ذهبت اسـرائيل إلى ترجيح اجراءات بناء الثقة على أي عامل آخر.

وهكذا، برزت ـ على سطح أعمـال اللجنة ـ ثلاث مشكلات سيطرت على فاعلية اللجنة وآليات عملها(٣٨):

اولاً: العلاقة بين السلاح النووي الاسرائيلي وسائر أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: رفض اسرائيل التخلي عن سلاحها النووي إلاّ بعد الوصول إلى ما تسميه «سلاماً حقيقياً مجرياً».

ثالثاً: المساواة في «عدم وجود الأسلحة النووية».

وعلى الرغم من جـمـيع المحـاولات العـربيـة، الهـادفـة إلى ادراج السـلاح النووي الاسرائيلي في اطار الدائرة الكبرى التي تحشر فيها شؤون ضبط التسلح وترتيبات الأمن الاقليـمي في الشـرق الأوسط، ظلت اسـرائيل مـتـمسكة بأن يكون سـلاحـها النووي خارج أية دائرة، ولقد أعطاها الاستثناء الذي باركته الولايات المتحدة ـ في المؤتمر الذي انعـقـد في نيـويورك بتـاريخ (١٩٩٥/٥/١٢) من أجل تمديد فـاعليـة معاهدة حظر الأسلحة النووية ـ ما يمكن أن نسميه «حقاً دولياً في الاستثناء».

في مـقـابل هذه التصـورات والنيـات والخطط الاسـرائيليـة، واسـتناداً إلى تاريخ الصهيونيـة وتاريخ اسرائيل وخططهما وأهدافهما وسلوكهما، لن يكون لدى أي طرف عربي أي مبرر لكي يفترض حسن النية والرشد والعقلانية لدى اسرائيل. ويفترض أنها لن تستخدم القوة النووية سلاحاً للردع أو لفرض ارادتها على جيرانها.

إنه أمر يتعلق ـ بشكل مباشر وجذري ـ بأمن كل دولة عربية على حدة إذا لم نشأ أن ننظر إلى ذلك الأمر بمنظار الأمن القومي، واكتفينا بمعالجـته من خلال الأمن الوطني المستقل عن غيره من الأمون الوطنية المجاورة.

لقد تعددت التصـريحات والتلميـحات الاسـرائيلية، الرسميـة والإعـلامية، بأن السـلاح النووي يشكل «الملاذ الأخيـر» الذي تلجـأ إليـه إسـرائيل اضطراراً في حال تعرضها للانهيار أو الابادة، بيد أن مواقف اسرائيل كشفت أن سلاحها النووي ليس الملاذ الأخير، وإنما هو لفرض السلام الاسرائيلي باستـراتيجية الردع، واستخدام تلك الاستراتيجية لاستكمال بقية مراحل المشروع الصهيوني في الشرق الأوسط:

١ـ ففي الجمعية العامة للأمم المتحدة، حينما كانت الدول العربية تقترح إنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية، كانت إسرائيل تعرب عن استعدادها لبحث الاقتراح في ميدان وحيد هو: التفاوض المباشر مع الطرف العربي لاقامة السلام.

٢ـ وحينما اقترحت مصر على اسرائيل، أثناء التفاوض لعقد معاهدة سلام، بحث موضوع السلاح النووي، رفضت اسرائيل ذلك ما لم يتم البحث مع الأطراف العربية الأخرى المعنية بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ـ وحينما اقترحت الأطراف العربية، في اللجنة المختصة المنبثقة من مؤتمر مدريد للسلام، إدراج السلاح النووي ومشروع جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل على جدول الأعمال، رفضت اسرائيل الاقتراح العربي، بدعوى أن التسويات الجارية والسلام المستند إليها لا بد من اختبارهما، وهو ما يدعو إسرائيل إلى الاحتفاظ بأسلحتها النووية لضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية والاطمئنان على استقرار السلام.

والسلاح النووي في يد اسرائيل سلاح رادع في أصله وجوهره، وتستخدمه اسرائيل ـ في إطار مفهوم الردع ـ تلميحاً وتلويحاً وإشهاراً، دون الإقدام على اطلاقه ـ في حالة الردع ـ كسلاح قتال، ليقينها بأن الردع يكفي لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها في مرحلة ما أو موقف ما، أما الاستخدام الفعلي فمرهون بحالات محددة لها مقاييسها ومعاييرها وتوازناتها الاقليمية والدولية.

ولنا أن نتصور احتمالات استخدام اسرائيل لسلاحها النووي قتالاً، فنحصرها في حالتين: أولاهما دفاع اسرائيل عن كيانها الذي ترسمه حدود ما قبل ٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٧. إذا لم يكن تأمين الدفاع ممكناً بالأسلحة التقليدية. وفي تصورنا أن هذا الاحتمال يمكن إخراجه من «دائرة الاحتمالات»، فهو تصور اسرائيلي ذرائعي قديم قدم انشاء اسرائيل، ويحييه الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ـ الذي يسميه اللاز الأخير للبقاء ـ ما بين فينة وأخرى، لأغراض محددة. أما الحالة الثانية لاحتمال استخدام اسرائيل لسلاحها النووي، وبخاصة التكتيكي منه، فتتمثل في سعيها إلى تحقيق:

١ـ هدف استراتيجي عام، كالتوسع في الاحتلال، أو السيطرة على مصادر المياه في الأرض العربية، أو إجهاض أي تطور: سياسي أو اقتصادي أو عسكري في دولة عربية ترى فيه اسرائيل ما يهدد أمنها، أو غير ذلك من أهداف استراتيجية اسرائيلية كبرى.

٢ـ أهداف عسكرية في مسرح العمليات كانت توكل، سابقاً، للأسلحة التقليدية.

إن أخطر معالم المرحلة الراهنة، للسلاح النووي الاسرائيلي، هو أن احتمال استخدامه قد تجاوز حد «الملاذ الأخير للبقاء»، ليحتل مكانة أصيلة في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، ولينتقل إلى إطار مسرح العمليات. ان احتواء المذهب العسكري الاسرائيلي مبدأ استخدام السلاح النووي في مسارح العمليات يشكل ابرز واخطر تطور راهن في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ومذهبه العسكري.

ولقد تبنت اسرائيل، ولا تزال، ما يُسمّى « مبدأ بيغن» وخلاصته: أن لاسرائيل «الحق» في أن تقضي، بالقوة، على أية محاولة من جانب اية دولة في المنطقة تعمل لتطوير قدرة نووية[٣٩] ما عدا تلك المنشآت النووية الخاضعة لاشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد استخدمت الولايات المتحدة هذا «الحق الاسرائيلي» وتجاوزته حين دمّرت، أثناء حرب الخليج الثانية، منشآت نووية عراقية خاضعة لاشراف الوكالة الدولية، ثم إنها رسخت هذا «الحق» في إطار سياستها المسماة «سياسة الاحتواء» ضد العراق وايران.

- الردع:

يتضمن البعد الاستراتيجي الاسرائيلي للصراع عنصراً مؤسساً من عناصره، هو الردع المستند إلى التفوق العسكري والسلاح النووي. ويهدف هذا الردع إلى الفسح للبعد الاستراتيجي الاسرائيلي إلى أبعد مدى ممكن، ولهذا فمن المؤكد ان الردع سيبقى حجر الزاوية في البعد الاستراتيجي الاسرائيلي، مع تطوير لفلسفة الردع، فحواه أن اي تحرك عسكري قطري - أي ليس عربياً جماعياً - في أية دولة عربية من دول الطوق المباشر، ترى اسرائيل أنه يشكل تهديداً لأمنها، سيعالج على انه حرب، أي أن اسرائيل ستعمل لتضييق هامش المناورة العربية بالوسيلة العسكرية إلى درجة تعطيل هدف أية مناورة، حفاظاً على صدقية الردع من جهة، وتحاشياً لمكابدة الثمن الجسيم الذي تفرضه أسلحة التدمير في أية مواجهة مقبلة محتملة من جهة أخرى.

وتشكل اسرائيل، حتى في إطار البنية الاقليمية، التي قد تنشأ في إثر انجاز التسوية، المَخْطَر المحتمل الرئيسي، حالها في ذلك حالها فيما قبل التسوية. ومرد ذلك يعود إلى بعدها الاستراتيجي في الهيمنة الاقتصادية والأمنية على أعماق الوطن العربي وما وراءه، مستندة إلى قدراتها العسكرية: التقليدية والنووية.

- المياه:

لأن النفط استعمل كسلاح في حرب ١٩٧٣، وكان من مكونات البعد الاستراتيجي للصراع، فمن المتوقع أن تزداد أهمية المياه في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تشكل

عصراً من عناصر ذلك البعد، حالها في ذلك حال النفط الذي يشكّ في احتمال استخدامه مرة أخرى كسلاح عربي.

وتبدو أهمية النفط والمياه كبيرة جداً إذا قرأنا المشروعات التي عرضت في دورات «المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا»، حيث نجد أن معظمها يعتمد على مادتين استراتيجيتين لا تملكهما اسرائيل وهما ـ النفط والمياه، في حين يملك العرب النفط. وتتجه تركيا إلى استخدام المياه كسلاح. وترمي اسرائيل ـ من خلال المشروعات الكبيرة التي قدمتها إلى المؤتمر الاقتصادي المذكور في دوراته السنوية ـ أن تصبح شريكاً فاعلاً في استثمار ما لا تملك، أي النفط والمياه، ولعل ذلك يعود ـ في أحد أسبابه ـ إلى ادراك اسرائيل أن دول الطوق العربي تمثل الثقل العسكري في الحرب. في حين تمثل دول النفط الثقل الاقتصادي في الحرب والسلم على حد سواء، وأنها لن تقدر أن تحوّل تفوقها العسكري إلى تفوّق اقتصادي إذا لم تكن شريكاً فاعلاً ـ بشكل من الأشكال ـ في ادارة النفط كعنصر اقتصادي مؤثر في المنطقة وفي العالم.

وإلى جانب النفط تحتل مشروعات المياه مكانة مهمة في قائمة المشروعات الاقليمية، التي تسعى اسرائيل وحليفتها تركيا إلى تنفيذها، وبخاصة أن المياه في المنطقة موزعة على دول تتعارض في أطروحاتها الاقتصادية والتنموية، وتتصادم في توجهاتها السياسية، وهو ما يجعل المياه موضوع توترات ومفاوضات في الحاضر، واحتمال دوافع صراعات مسلحة في المستقبل. وتزداد مشكلة المياه صعوبة نتيجة تحكم ثماني دول مجاورة غير عربية بما يقارب ٨٥٪ من منابع الموارد المائية العربية. ويذكر هنا أن اسرائيل تسرق المياه العربية وتركيا تحاصرها، والتحالف التركي ـ الاسرائيلي يطرحها مشروعات شرق أوسطية. واسرائيل تلتف على النيل من أعاليه في افريقيا. وتسعى إلى أن تمسك بالمياه كسلاح عن طريق تحالفها مع تركيا.

وإذا ما استعرضنا خرائط التوضّع البشري الصهيوني في فلسطين قبل قيام اسرائيل، وخرائط الاحتلال في حرب ١٩٤٨، ثم خرائط الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧، ومحاضر اجتماعات لجنة المياه، المنبثقة من مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١)، فإننا نلاحظ القيمة الكبرى التي تعطيها تلك الخرائط واقتصاديات اسرائيل للمياه ومواردها. ويرى أحد كبار الخبراء الأميركيين ، في موضوع اقتصاديات المياه والزراعة، ان الاطلاع على الخرائط العسكرية الاسرائيلية لاختيارات المواقع العسكرية الاسرائيلية، تقدماً أو انسحاباً، يثبت ارتباط تلك الخرائط والاختيارات بمنابع المياه (١٠).

ويرى هذا الخبير أن نقطة الضعف الأساسية في الاقتصاد الاسرائيلي هي الجانب الزراعي والجانب الخاص بالماء، وفي العقيدة الصهيونية أنه، لكي تقوم دولة يهودية، لا بد من أن يرتبط اليهود بالأرض، وأن لا شيء يربط السكان بالأرض أكثر من زراعتها، وهو ما يسوق إلى القول بأن الحصول على المياه اللازمة للتوسع الزراعي هو أيضاً اتجاه عقائدي فوق ما هو اتجاه اقتصادي، وهذا يفسر - في رأي الباحث الأميركي - الصعوبة في قبول اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة. ذلك أن انسحابها، في رأي الباحث الأميركي، ليس معناه الانسحاب من مساحة محددة من الأرض فقط، وليس معناه زيادة أو نقصان درجة الأمن في حدود اسرائيل فحسب، ولكن معناه، في الواقع، التنازل عما يزيد على ١٤٠٠ مليون م٣ من الماء سنوياً، أي أكثر من ٥٠ بالمئة من كل المياه التي تعيش عليها اسرائيل حالياً.

وهكذا، يمكن تفسير جميع الاحتلالات الاسرائيلية - للأراضي العربية - تفسيراً مائياً، ففي كل غزوة أو معركة أو حرب قامت بها اسرائيل جانب مائي. ذلك أن العوامل: الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والتوراتية تتداخل فيما بينها لتجعل الماء كامناً في كل عمل عسكري اسرائيلي.

ومما يجذب الانتباه، في الدراسات الاسرائيلية الحديثة، أنها تجعل المشروع العربي - لتحويل روافد نهر الأردن في العام ١٩٦٤ - السبب الرئيسي لاشتعال حرب ١٩٦٧، وليست هذه القولة سوى ذريعة جديدة تسوغ فيها اسرائيل تلك الحرب. ولكن الأهم من هذا التسويغ أن الذريعة تعبر عن رسالة مغزاها أن أية محاولة لتغيير الوضع المائي الراهن في المنطقة المحيطة باسرائيل، أو أي رفض لمشروعات التعاون المائي العربي - الاسرائيلي، يعنيان إعادة التاريخ نفسه، وخلق «المسوغ الشرعي» لعمل عسكري «دفاعي» كمثل ما جرى في العام ١٩٦٧.

ولن تكتفي اسرائيل بما اغتصبته من مياه عربية، ولكنها ستحاول أن تحصل على مصادر مائية جديدة، وبخاصة بعد استمرار تدفق المهاجرين عليها. وليس أمام اسرائيل سوى اللجوء إلى استخدام السلاح لحل هذه المعضلة، وبخاصة أن تجربتين سابقتين تشجعانها على ذلك، فحرب ١٩٦٧ وفرت لها ٥٠٠ مليون م٣ من مياه حوض الأردن، وغزوة ١٩٨٧ وفرت لها حوالي ٨٠٠ مليون م٣ من نهر الليطاني.

ثمة معادلة اسرائيلية تتولد أطرافها بعضها من بعض. والطرف الأول من المعادلة هو ذلك التدفق الكبير من المهاجرين اليهود من الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو السابقين، وثمة تقديرات مختلفة لحجم هذه الهجرة، يشير احدها إلى أن المقدر لها أن تراوح بين ٣ و ٥ ملايين يهودي [11]. وستستقر هذه

المهجرات في الأرض المحتلة: الضفة والقطاع والجولان، وهي تحتاج إلى موارد جديدة للمياه، حتى تزرع وتصنع وتعيش. ومن جدلية هذين العاملين ـ التكاثف السكاني والحاجة إلى الماء ـ تتوالد الحاجة إلى أرض جديدة للاستيطان فيها، وهكذا تستمر اسرائيل، منذ نشوئها حتى اليوم، في تطبيق هذه المعادلة، التي تتوالد أطرافها بعضها من بعض، وهو ما يتطلب مدّ وفتح البعد الاستراتيجي الاسرائيلي إلى مدى بعد مدى.

إن قراءتنا عناصر العلاقة بين الماء والاستراتيجيات الصهيونية منذ العام ١٨٨٢، حين أسست أول مستعمرة «بتاح تكفاه» في فلسطين، ثم الاستراتيجيات الاسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم، تؤدي بنا إلى استخلاص النتائج الثلاث التالية:

أولاً: ان اسرائيل في ازمة مياه ملحة ضاغطة

ثانياً: ولا حل لهذه الأزمة إلاّ على حساب المياه العربية.

ثالثاً: وان اسرائيل تستخدم مؤتمر السلام معبراً، لاستثمار نتائج حرب الخليج واختلال ميزان القوى اختلالا كبيراً، لمصلحتها من أجل أن تحقق مطامعها في المياه العربية.

ولقد دخلت مشكلة المياه: بين سورية والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى إلى دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل من الأشكال، وقد يبدو للناظر أنه ليس من علاقة بين الشأنين، بيد أننا إذا وضعنا هذه المشكلة في إطار التحالف الاستراتيجي التركي ـ الاسرائيلي، فسنجد أنه لا يجوز اخراج المشكلة المائية من ذلك الإطار، بحيث تصبح موضوعاً للتعاون بين طرفي التحالف، باستخدام الضغط المناسب على سورية والعراق في الوقت المناسب، وقد يتمثل ذلك الضغط بالتهديد أو باصطناع أحداث معينة ترفع مستوى التوتر حتى يبلغ حافة الصراع المسلح.

وتدل عناصر الموقف التركي على أن تركيا عازمة على مواصلة مشروعها المائي على حساب الحقوق السورية والعراقية، وهذه بعض عناصر الموقف التركي:

١- صدور سلسلة من التصريحات الرسمية التركية المؤكدة حرص تركيا على عدم تغيير موقفها إزاء المشكلة المائية، وحرصها على مواصلة مشروع «جاب» لاستكمال سدوده ووحداته قبل العام ٢٠٠٢، دون اهتمام بآثاره السلبية الآنية والبعيدة المدى على تدفق المياه إلى سورية والعراق، ومن ذلك تشديد الرئيس سليمان دميريل ـ في ١٩٩٧/٩/١٥ ـ على «عدم قبول تركيا إصرار هذين البلدين على تقسيم مياه الفرات والدجلة إلى ثلاثة أنصبة متساوية» (٤٢).

٢ـ رفض تركيا الاستجابة للمطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي وعادل، لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات بموجب مبادئ القانون الدولي.

٣ـ رفض تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة، الخاصة بقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٥/٢١، تقديراً منها «لسلبيات» الالتزام بمبادئها على مصالحها في الابقاء على الوضع الحالي للفرات ودجلة كي تتمكن، دون اية قيود، من استكمال مشروع «جاب» (١٣).

وينتسب إلى دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وإلى بعده الاستراتيجي تحديداً، دور إسرائيل في إفريقيا، وبخاصة في حوض نهر النيل، بدءاً من منطقة البحيرات العظمى، صعوداً إلى منابع النيل الأخرى وروافده حتى الهضبة الأثيوبية. ويبدو طيف إسرائيل في هذه المنطقة الإفريقية الواسعة واضحاً مرة، ومتدثراً بالغطاء الأميركي مرة، ومختفياً ومتسللاً مرات أخرى. انه يحاول أن يسير مع النيل من منابعه وروافده، ويجري مع اتجاه مياهه، وهدفه الأقصى أن تصبح اسرائيل شريكاً في استغلال قدْر من مياه النيل.

والنيل، كما هو معروف، أطول أنهر الدنيا، ففي حوضه تقع تسع دول : مصر، السودان، اثيوبيا، أوغندا، رواندا، بوروندي، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، ويشكل السودان ومصر دولتي وسط الحوض ومصبّ النهر.

ومن المعروف أن إسرائيل سعت في العام ١٩٧٩ إلى الحصول على كمية من مياه النيل تجرّها من مصر إلى النقب عبر سيناء وغزة، وعلى الرغم من أن هذا الطلب تم دفنه يومذاك، تبقى الاحتمالات واردة، وبخاصة بعد أن مدّت اسرائيل بعض فروع بعدها الاستراتيجي إلى إفريقيا، وهي ترى أن في مصر فائضاً مائياً يمكن نقل قسم منه إلى النقب، فإسرائيل تتطلع إلى أن تصبح، بذلك، من دول حوض النيل.

ومن هذا القبيل التحرك الذي قام به وزير خارجية اثيوبيا، حين وجّه انتقاداً إلى ما أسماه «المسألة المائية المصرية»، وجدد معارضة بلاده للمشاريع المائية في سيناء وتوشكي، وقال : إنه «ليس من حق مصر أن تروي أراضي زراعية خارج نطاق وادي النيل، حتى ولو في إطار حصتها»، وزاد على ذلك افتراضاته بان « تطلب مصر زيادة حصتها من مياه النهر لمواكبة توسعاتها في الأرض الزراعية، مما سيخلق مشكلة في المستقبل بين مصر ودول حوض نهر النيل». كما جدد الوزير الاثيوبي دعوة بلده إلى

الحصول على حصة عادلة من مياه النيل وإعادة النظر في حصص الدول المشتركة في حوض النهر، ومنها حصة مصر التي تبلغ ٥٥،٥ مليار م٣ سنوياً (٤٤).

الإجماع الاسرائيلي حيال القضايا العربية- الاسرائيلية:

تمر إسرائيل بمرحلة جديدة من الصهيونية المتجددة، تتصف بتقارب الحدود الفاصلة بين ما يسمى اليمين واليسار، وتقلص الفروق بينهما، حتى إنه يمكن القول: إن هذه الحدود والفروق تزول حينما يتعلق الأمر بالأراضي العربية المحتلة والشعب الفلسطيني وحقوقه ودولته. حتى الأرض، يرى حزب العمل، بلسان زعيمه إيهود باراك، الجنرال السابق، أن لا يتنازل عنها، لأنها «مهمة جداً حتى في زمن الصواريخ». فأما ملكية إسرائيل القدس كلها وجعلها عاصمة أبدية خالصة لها وحدها، والسيطرة على غور نهر الأردن، واستمرار بقاء المستعمرات حيث هي، في الأراضي المحتلة، فمسائل غير خاضعة للجدال والمناقشة» (٤٥). وعلى هذا يذهب البعد الاستراتيجي الاسرائيلي إلى الاحتفاظ بأكبر جزء من الأراضي العربية المحتلة رداً على البعد الاستراتيجي العربي.

ولقد تطور محتوى الاحتفاظ الاسرائيلي بالأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ حتى اليوم. وعلى الرغم من تعدد المشروعات التي ظهرت منذ حرب ١٩٦٧ حتى مؤتمر التسوية السلمية في مدريد (١٩٩١)، كانت تلك المشروعات مولودة خارج دائرة الحكومة الاسرائيلية. وحينما اضطرت تلك الحكومة إلى كشف بعض خططها في مفاوضات التسوية، وبخاصة بشأن الأراضي الفلسطينية والسورية، كان لا بد للمطامع الصهيونية الاستعمارية أن تناور وتداور حتى تحصل على أكبر جزء من الأراضي المحتلة ولو أدى الأمر إلى تدمير ما بلغته عملية التسوية من انجازات على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي (٤٦).

وليس هناك ما يدل على أن مشروع الأمن الاسرائيلي سيكتفي ببلوغ مطالب محددة، أو يكتفي بانجازات يشعر بعد تحقيقها بانه بلغ غايته، ذلك أن مشروع الأمن الاسرائيلي يتوالد بعضه من بعض، وهو ممتدّ زمنياً ومكانياً إلى ما لا حدود معروفة له. فهو من نوع المشروعات الصراعية ذات الاستمرارية.

وبذلك يسير الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي على غير ما تذهب إليه معالم عصر ما بعد الحرب الباردة، فمن تلك المعالم ان مفهوم السلام التقليدي، وهو أن السلام ليس سوى غياب الصراع المسلّح، لم يعد يكفي لتنظيم وتسيير الحياة المعاصرة للدول والشعوب. إذ أن الأهم من غياب الحروب والصدامات المسلحة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستويات حياتية افضل لجميع الناس، ولقد تبيّن أن السلام

وحده لا يعني الرخاء، ولكنه ضرورة لا غنى عنها لتوفير البيئة اللازمة لتحقيق الرخاء والتنمية.

يقول رئيس وزراء إسرائيل [٤٧]: «لا شيء يجعل الحرب مستحيلة، فما دام السلام غائباً، فلا بد أن تكون الحرب موجودة، وإذا كانت حرب يونيو ١٩٦٧ قد عُرفت بحرب الأيام الستة، فإن حرباً جديدة ستسمّى حرب الدقائق الست، وليس الساعات الست، يمكن ان تقع، لأن اي صاروخ يحمل رأساً نووياً لن يكون بحاجة إلاّ إلى بضع دقائق ليصل إلى هدفه، وقد تتبعه صواريخ أخرى لتدمير اية مدينة، فيحدث تماماً ما حدث في الحرب العالمية الثانية مع هيروشيما». إن رئيس وزراء اسرائيل يتطلع إلى «هيروشيما عربية»، لاعتقاده أن هذه المنطقة التي تحوي كمية هائلة من الصخب والكراهية، والتي لم تستقرّ على مرّ الأيام، لا يمكن استيعابها او تدجينها إلاّ بفرض ذلك الطراز من الخوف [٤٨].

وهكذا ، وجد رئيس وزراء اسرائيل، أن المسار السوري - الاسرائيلي، المتعطل عن الحركة، المجمّد عند النقطة التي بلغها، عامل مساعد على استثمار فكرة الحرب وإحيائها ما بين فترة وأخرى، فأخذت تصريحاته، وتصريحات بعض وزرائه، تنحو هذا النحو، حتى بلغت فكرة الحرب، التي عززتها الحملة الاعلامية الاسرائيلية، ذروة السخونة القابلة للانفجار، فمن ذلك: تصريح وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق موردخاي يوم ١٩٩٧/١٠/١٠ إذ قال «لقد استطاعت إسرائيل تجنب حرب مع سورية كان من الممكن ان تندلع في صيف العام الحالي» [٤٩]. وفي خريف العام نفسه، ١٩٩٧، عزّزت إسرائيل قواتها في الجولان، وأجرت مناورات عسكرية فيه وحوله. وفي الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاحتلال الجولان خاطب نتنياهو المستوطنين في مستعمرة كتسرين بالقول : «إننا نسير على خطى أجدادنا الذين عاشوا حياة سعيدة في هذا المكان، ونحن الآن أعدنا بوجودنا الحياة إليه ليصبح جزءاً منا، فمصير الجولان مرتبط بمصير إسرائيل».

إن احتمالات الحرب ليست بعيدة عن الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، بل هي تستقر فيه، وتتوالد في دائرة الخيارات التي تتيحها إسرائيل لنفسها في إدارة الصراع، وتجعلها أحد مقاييس البعد الاستراتيجي للصراع. وتتمثل هذه الخيارات في ثلاثة توجهات: الأول: أنصار المدرسة الهجومية (الوقائية) الذين ينادون بأن تبادر اسرائيل إلى شن هجوم كلما تجاوزت دولة عربية ما «خطاً احمر» تكون اسرائيل قد رسمته سلفاً، والثاني: أنصار المدرسة الدفاعية الذين يرون أن عامل التفوق العسكري الاسرائيلي، نوعياً وتقانياً وعلمياً، كاف لإحباط اي هجوم عربي،

والثالث: انصار الردع النووي، الذين يدعون إلى الجهر بالقوة النووية الاسرائيلية، في ذلك ضمان حاسم لأمن اسرائيل.

ولقد كانت اسرائيل تأخذ دائماً مأخذ الجد «الخطوط الحمر» التي يصل إليها مدها الاستراتيجي. فإذا بلغت القوة العربية أحدها فإن اسرائيل تعتبر أن ميزان القوى قد مال لمصلحة العرب، وان عليها أن تعمل لعكس اتجاهه.

وأول هذه الخطوط: أن يحوز العرب سلاحاً نووياً، أو أسلحة تدمير شامل غير تقليدية وقادرة على بناء توازن في الرعب المتبادل، وعلى إبطال فاعلية الردع النووي الاسرائيلي [٤٠]. وثانيها: أن يتضخم الكمُّ السلاحي والبشري المقاتل لدى العرب، مدعوماً بنوعية متطورة في: السلاح والقيادة والجندي وأساليب القيادة والسيطرة والاتصال. أما الخط الثالث فهو: أن تتغلب الأسلحة العربية على وسائل الدفاع وأجهزة حماية المراكز السكانية والمؤخرة الاستراتيجية لاسرائيل. والخط الرابع: أن يبلغ التطور الحضاري لدولة عربية حد القدرة على السيطرة الاقليمية، فتهزم مساعي اسرائيل للسيطرة على الشرق الأوسط.

تخريب المجتمعات العربية:

ثمة غيرُ خطة لتقسيم الوطن العربي إلى دوائر جغرافية، يجري التركيز على خصائصها، حتى تبدو كل دائرة وكأنها دائرة متكاملة الخصائص متباينة عن جاراتها. فهناك: دائرة الخليج والجزيرة العربية، ودائرة الشام والعراق، ودائرة وادي النيل، ودائرة شمالي افريقيا، وهناك خرائط لتقسيمات أخرى: إثنية أو مذهبية أو طائفية. تهدف جميعها إلى إبراز التباين والتمايز بقصد تفتيت وحدة الأمة العربية ووطنها.

وإلى جانب هذا التخطيط الذي اتخذ مظاهر عدة، وبخاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، تتعرض الدولة العربية القطرية، بصورة عامة، لمجموعة من المشكلات والضغوط: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في إثر المتغيرات الاقليمية والدولية التي طرأت على النظام العالمي، فتغيُّرت معالم الصراع العربي - الاسرائيلي ونقلته: من دائرة التوتر واحتمال التصعيد إلى دائرة التسوية والتعايش. وهذا الانتقال حالة جديدة على الفكر السياسي العربي، لم يستطع أن يتعامل معها قومياً، وإنما عالجها قطرياً، مما ادى إلى نشأة مصالح قطرية علت المصالح القومية وغيّبتها، حتى بدت خريطة الوضع العربي اليوم وكأن امكانات تسرب الهيمنة الاسرائيلية، أو التدخل المستور في شؤون بعض المواقع العربية، ميسورة أو غير مستحيلة.

إن رغبة اسرائيل في اختراق المجتمعات العربية رغبة قديمة[٥١]، ومن المتوقع أن تعمل اسرائيل لتحقيق هذه الرغبة بقدر ما تسمح معدلات التطبيع الثنائي، وبخاصة أن التسوية تسمح بالدخول - بشكل ما وبوسيلة ما - إلى المجتمعات العربية، وأن الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي يرى أن منطقة الشرق الأوسط ليست سوى مجموعة من الأقليات، وخليط من القوميات والشعوب والأديان والإثنيات والأعراق واللغات. ويستخدم هذه التوجه سبيلاً لإلغاء مفهوم القومية العربية والوحدة العربية، وشرعنة وجود إسرائيل عنصراً طبيعياً من عناصر ذلك الخليط. ويختصر ابا إيبان - في كتابه «صوت اسرائيل» - تاريخ العرب بأنهم عاشوا في فرقة عن بعضهم، وأن فترات الوحدة بينهم كانت قصيرة، وانها تمت بقوة السلاح، وأن التجزئة السياسية الراهنة لم يحدثها الاستعمار، وإنما أرادها العرب أنفسهم، أو لم يعترضوا عليها، وأن الروابط الثقافية والتراثية، التي تجمع البلاد العربية، لا تكفي لتكون أساساً لوحدة سياسية [٥٢].

وللعرب مع اسرائيل تجارب في مجال سعي اسرائيل إلى تخريب المجتمعات العربية من خلال دعمها المادي والمعنوي لبعض الأقليات الإثنية والطائفية والحركات الانفصالية في الوطن العربي. أمثلة كثيرة نأخذها من حروب أهلية واضطرابات وقعت في لبنان وجنوبي السودان والجزائر واليمن وشمالي العراق وموريتانيا. إن طائرة الهيليكوبتر الاسرائيلية، التي أسقطها مقاتلو حزب العمال الكردستاني اثناء الغزو التركي لشمال العراق في أواخر العام ١٩٩٧ وقتل فيها أربعة ضباط إسرائيليين، مثال على ذلك [٥٣].

إن جوهر التدخل الاسرائيلي المحتمل مبني على أساس نقل بؤر الصراع مع الدول العربية إلى داخل هذه الدول نفسها، وإلى ما بين هذه الدول ليصدم بعضها بعضاً، وإلى ما بين هذه الدول والدول غير العربية المجاورة لها، بهدف تفتيت البنيات العربية وتدميرها من الداخل وإقامة دويلات عربية وغير عربية طائفية أو إثنية.

إن مدخل اسرائيل إلى غرضها هذا - أي تفتيت المجتمعات العربية أو إضعافها واستنزافها بنزاعات داخلية أو عربية بينية - سيكون مقدار ما يمتد إليه البعد الاستراتيجي للصراع.

ويمكن ايجاز مقومات البعد الاستراتيجي الاسرائيلي - في الهيمنة المستقبلية المحتملة ووسائلها - في النقاط التالية:

١- قد تشهد بداية القرن الحادي والعشرين تحولات جذرية في شكل وطبيعة

الصراعات في المنطقة، بانتقال الصراعات إلى النعرات الطائفية والعرقية والإثنية والاجتماعية داخل الدول العربية نفسها.

٢ـ من مصلحة اسرائيل أن تستخدم هذه الحالة الجديدة من الصراعات، على أساس أن تعمل لإثارتها وتغذيتها ودعمها بمختلف أشكال الدعم، وسيكون لكل صراع داخل دولة عربية أو بين دولتين عربيتين، أو بين دولة عربية وأخرى غير عربية، خطته ووسائله الخاصة به.

٣ـ أن تفتيت الدول العربية وتجزئتها : طائفياً ودينياً واثنياً وعرقياً ولغوياً يصبّان ـ بالمطلق ـ في مصلحة اسرائيل في المديات القريبة والبعيدة.

٤ـ أن الهدف الثابت للبعد الاستراتيجي الإسرائيلي للصراع أن يصل إلى الطاقات العربية في الصراعات البينية فيغذيها، وأن يمنع قيام أي تنسيق أو تعاون أمني عربي، ويحبط أي مسعى لوحدة عربية.

تأهيل المنطقة لمشروع النظام الشرق اوسطي:

تواجه الأمة العربية في الوقت الراهن، تحدياً لهويتها وأمنها القومي، ويحمل هذا التحدي مسميات متنوعة، يشملها مسمى شاع استعماله، هو «مشروع النظام الشرق أوسطي» المبني على التسوية، والمنبثق وليداً منها. وهو مشروع قديم جديد: قدَمُه في أنه من سلالة المشروعات التي كان الاستعمار الغربي والامبريالية العالمية قد سعت إلى فرضها على المنطقة العربية، وفشلا فيما سعيا إليه. وجدُته في أنه مشروع لم يبادر إليه طرف عربي، وإنما بادرت إليه إسرائيل بدعمٍ معلن من الولايات المتحدة. وقد طرح أصحاب المشروع دعوتهم، في حين كانت المجموعة العربية ـ ولا تزال ـ أقل تماسكاً، وأكثر تفككاً وهزالاً مما كانت عليه في سالف السنين.

وإذا كان المشروع الشرق أوسطي قد خبا بعض وهجه في عهد حكومة الليكود الاسرائيلية فإن تأجيل تنشيطه وإعماله مؤقتاً يعود إلى سببين: أولهما فتح السبيل أمام التحالف التركي ـ الاسرائيلي للتجربة والنجاح، وثانيهما التمهل حتى تبلغ التسوية غايتها.

ويُطرح مشروع النظام الشرق أوسطي في وضع عربي يتسم فيه البعد الاستراتيجي العربي بالملامح التالية:

١ـ انحسار المد القومي، ونزوع القطرية إلى الاستقلالية.

٢ـ تفاعل المصالح القطرية مع المصالح العالمية، والأميركية بالذات، وهو ما افرز ما سمي: حق الاستعانة بالقوات الأجنبية لمواجهة حالات محددة بالأمن القطري، او لملء فراغات ناجمة عن الخشية من حدوث تلك الحالات.

٣ـ ظهور نوعية جديدة من التهديدات الإقليمية.

٤ـ دخول دول المنطقة في دائرة التأثير الأميركي، وتناثرها على مساحة الدائرة، التصاقاً بالمركز أو قرباً منه أو بعداً عنه، ولكنها جميعها تدخل في هذه الدائرة وتستقر كل منها في مكان ما فيها.

٥ـ وضع قوات أجنبية، قوامها الرئيسي أميركي، في عدة مواضع من دول الخليج العربي ومياهها الاقليمية.

٦ـ نشوء فراغ استراتيجي في المنطقة، وعجز القوى العربية عن إشغاله.

إن هذه السمات، التي رافق بعضها عملية التسوية ونشأ بعضها الآخر من العملية ذاتها، والتي تأتي ردّاً على البعد الاستراتيجي العربي، تؤهل المنطقة لتأسيس النظام الشرق أوسطي، وتوفر الأرضية والدعائم التي يبنى عليها ذلك النظام، ومن المنتظر أن تتجسد المخاطر الناجمة عن تأسيس النظام الشرق أوسطي على البعد الاستراتيجي العربي في المعالم التالية:

١ـ تكريس اسرائيل عضواً في المنطقة ذا خصيصتين: التفوق العسكري النوعي، والترسانة النووية. وهما خصيصتان عملت اسرائيل على أن تلازماها حتى تصبحا من المتغيرات الفاعلة.

٢ـ انتساب الدول العربية، أو بعضها، إلى النظام الشرق أوسطي وبنية الأمن القومي العربي مدمَّرة، ويعني هذا أن انتسابها سيكون فرادى، بحيث لا ترقى اية قوة منها إلى مستوى القوة الاسرائيلية، وبذلك تسيطر اسرائيل على البيئة الأمنية للمنطقة.

٣ـ إن انحسار البعد الاستراتيجي العربي يعني تعريض أطرافه لتهديدات دول الجوار، بسبب المشكلات الكثيرة والمتراكمة بين بعض الدول العربية ودول الجوار. مثل: المشكلات الحدودية والمائية، وهي معرضة للتأزم والتحول إلى توترات تحمل في طياتها التهديد. وسيكون انضواء الدول العربية إلى النظام الشرق أوسطي دون أن تكون مؤطرة في بنية أمنها القومي، تشجيعاً لدول الجوار على تأزيم مشكلاتها مع جوارها العربي، لتحقق أهدافها على حساب الحقوق العربية.

ب- ربط أمُون بعض الدول العربية بقوات أجنبية، وفي ذلك هدر للسيادة الوطنية، وخضوع لإرادات دول تلك القوات الأجنبية.

د- إفراغ النظام العربي من مضمونه الاستراتيجي الأمني.

ه- تعرض الدول العربية لاحتمال التجزئة، والاقتطاع من أراضيها وثرواتها لصلحة اقليات: إثنية أو دينية أو لغوية.

ومن الطروحات المعروضة أن يحمل المشروع الشرق أوسطي مسمى «مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط "Conference on Security and Cooperation in the Middle East"» مهمته التنسيق والتعاون في : الاقتصاد والأمن وتبادل المعلومات وصيانة السلم والأمن في المنطقة، ويقوم المشروع على أساس الاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا الشأن، والمتمثلة في «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا». ومن الطبيعي أن تستهدف المنظمة الموعودة استبدال الأمن الاقليمي بالأمن القومي العربي. ويعني ذلك من حيث:

١- التركيبة العضوية للمنظمة الجديدة: أن تكون الدول العربية واسرائيل وتركيا ثم ايران. حينما تتطور إلى ما يرشحها لعضوية المنظمة. أعضاء أصليين فيها.

٢- المرجعية في التنظيم والأداء: معاهدات السلام الثنائية، واتفاقيات التعاون متعددة الأطراف، ويشترط إنهاء نفاذ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (١٩٥٢).

٣- مصادر التهديد: ان يشطب اسم اسرائيل من قائمة مصادر التهديد.

ومهما كانت صيغة المنظمة الموعودة، فإن احد مقوماتها سيكون التعاون الأمني بين الدول العربية واسرائيل، ويقضي هذا التعاون - بتفكيك اواصر التعاون الآخر السابق - على المنظمة الموعودة، والذي كان يستبعد اسرائيل. وإذ يحدث ذلك فقد يبدو الحديث عن توجهات أو سياسات أمنية عربية، أو عن بعد استراتيجي عربي، حديثاً فاقد الجدوى والمعنى.

ثالثاً - البعد الاستراتيجي العربي للصراع

اتصف البعد الاستراتيجي العربي في معظم وقائع الصراع العربي - الاسرائيلي ومراحله، بصورة عامة، بانه كان منفعلاً ومتأثراً أكثر منه فاعلاً ومؤثراً، ولقد دخل هذا البعد جميع الدوائر التي دخلها البعد الاستراتيجي الاسرائيلي، وزاد عليها

دوائر لم يكن يستطيع البعد الاستراتيجي الاسرائيلي الانتساب إليها، كمنظمة المؤتمر الاسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومعظم الدول الاسلامية.

البعد الاستراتيجي العربي في التجربة:

كانت التجارب، التي مر بها التطبيق العملي للبعد الاستراتيجي العربي للصراع على المستوى القومي، في مختلف مراحل صياغة ذلك البعد ومراحل تكونه وتطوره مدعاة للتفكير والاعتبار، فقد أحاطت بذلك البعد، وبخاصة في ظروف تطبيقه عوامل محددة، أفقدته جدواه، وأنزلته سلم التراجع المتدرج، حتى كاد يصبح في آخر أشكاله ومواقفه، مصلحة قطرية ذاتية، بعد أن كان في أصله بعداً استراتيجياً قومياً. ونشير إلى أبرز العوامل المؤثرة في البعد الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي

١- لم توضع معاهدة الدفاع العربي المشترك، منذ بدء نفاذها في العام ١٩٥٢ حتى اليوم، في خدمة البعد الاستراتيجي للصراع.

٢- قبل نشوب أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠/٨/٢ - ١٩٩١/٢/٢٨) كانت مؤسسات العمل العربي المشترك، وبخاصة تلك المكلفة بخدمة البعد الاستراتيجي للصراع، في حالة شبه عطالة. وكان العمل القومي في جميع المجالات، وبخاصة المجال الأمني ضامراً. فلم يكن طوال عدة سنوات أي لقاء بين المسؤولين عن الأمن والدفاع في الدول العربية، سواء في إطار ميثاق الجامعة أو معاهدة الدفاع المشترك، من أجل ترجمة قرارات مؤتمرات القمة العربية، الراسمة لمعالم البعد الاستراتيجي للصراع إلى وقائع وأعمال مادية. وليس غريباً، في هذا السياق أن تتعطل تعطيلاً كاملاً الأحكام المتعلقة بشؤون الدفاع القومي، سواء في الميثاق أو المعاهدة

٣- تعرض البعد الاستراتيجي للصراع، من حيث مفهومه وصياغته، منذ منتصف العقد السابع حتى خريف العام ١٩٩١ - موعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط - لمجموعة متتالية من الأحداث أثرت فيه تأثيراً جذرياً، وأخرجته من حيز العمل العربي المشترك، تمهيداً لإعادة صياغته وفق المتغيرات العالمية والإقليمية وهذه الأحداث هي

أ. اتفاقيات كامب ديفيد في العام ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية في العام ١٩٧٩، ويمكن القول إن عملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي بدأت في كامب ديفيد في العام ١٩٧٨ ولقد حاول الأمن العربي في العامين اللذين تلاهما مؤتمر

كامب ديفيد أن يجد وسائل بديلة لخدمة البعد الاستراتيجي للصراع، في إثر خروج مصر من إطار المؤسسة القومية، كمثل : جبهة الصمود والتصدي، ومشروع الوحدة السورية - العراقية. ولكن تلك الوسائل لم تنجح فيما هدفت إليه.

ب - عدوان اسرائيل على لبنان في صيف ١٩٨٢، واحتلالها أول عاصمة عربية، وقيمة هذا الحدث تتمثل في أنه كان تجربة لانهيار البعد الاستراتيجي العربي للصراع بعد إقامة السلام بين مصر واسرائيل.

ج - الغزو العراقي للكويت (١٩٩٠/٨/٢) وما تبعه من تشكيل تحالف دولي اشترك فيه قوات عربية، وانتهى ذلك الغزو بتحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية العراقية وروافدها الاقتصادية والاجتماعية. ولقد كان هذا الحدث أهم وأخطر ما تعرض له البعد الاستراتيجي العربي للصراع، إذ أفقد الحدث ذلك البعد أهم مقوماته. وهو وسائل الأمن القومي العربي، التي لم يعد ممكناً توفيرها، بسبب انهيار ذلك الأمن: مفهوماً ومؤسسات ووسائل، انهياراً شمل مختلف جوانبه.

د- نشأ نوع جديد من الصراعات في الدائرة العربية، تطلّب صياغة بعد استراتيجي جديد، مختلف كل الاختلاف عن مثيله الخاص بالصراع العربي - الاسرائيلي. فقد هدمت حرب الخليج خمس دعائم كانت تعتبر من الثوابت في خدمة البعد الاستراتيجي العربي للصراع، فجعلتها متغيرات قابلة للعطب تحت تأثير أحداث معينة. وهذه الدعائم تتمثل في المقولات الآتية: أن التضامن العربي منيع على النزاعات والصراعات العربية، فهو أقوى منها وأكثر رسوخاً.. وأن الخلافات بين الأشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربي وأن السلاح العربي لا يُشهر بتاتاً في وجه الشقيق.. وأن دعوة قوة مسلحة أجنبية، لتعين قوة عربية على مقاتلة قوة عربية أخرى، أمر لا يمكن تصور حدوثه.. وأن الأمن العربي ينبع من المنطقة العربية، ويُبنى بالإمكانات العربية، وأن العرب يتحملون مسؤولية أمنهم وسلامة وطنهم دون الاعتماد على قوى أجنبية.

لا ريب في أن طبيعة البعد الاستراتيجي العربي للصراع العربي - الاسرائيلي في قادم الأيام ستختلف كثيراً عن مثيلتها في العقود السابقة، ففي حين كان ذلك البعد العربي يتجسد في الرفض والمقاومة، أصبح يتحدث بلغة التفاوض والحوار القائمة على السلام كخيار استراتيجي.

لقد مر البعد الاستراتيجي العربي للصراع بالمراحل التالية:

١ - مرحلة نفي الوجود الاسرائيلي: وقد تجسّدت هذه المرحلة في المفاهيم والمواقف الآتية:

أ- فلسطين قطر عربي، والصهيونية خطر يترتب على الدول العربية الوقوف أمامه. ويجب تحقيق استقلال فلسطين، وفي حال الاعتداء على هذا الاستقلال تتخذ الدول العربية كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين(٥٤).

ب - قيام إسرائيل خطر أساسي أجمعت الأمة العربية على دفعه. والاستعداد العسكري العربي الجماعي، بعد استكماله، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائياً (٥٥).

ج - الهدف العربي في المجال العسكري ذو مرحلتين: الأولى ذات هدف قومي نهائي، وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني. والثانية ذات هدف أولي عاجل، وهو تعزيز الدفاع العربي لتأمين المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده (٥٦).

د- الموافقة على الخطط العربية في سبيل تحرير فلسطين (٥٧).

٢- مرحلة تحرير الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ والصمت عن نفي الوجود الاسرائيلي:

أ- إزالة آثار العدوان، على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية، يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

ب - لا صلح ولا تفاوض مع اسرائيل ولا اعتراف بها (٥٨).

ج - إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يتفق مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين.

د- تحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع العدو الصهيوني، وانشاء قيادة عسكرية عربية مشتركة، ومؤسسة عربية للتصنيع الحربي(٥٩).

٣- مرحلة الاعتراف الضمني باسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية (٦٠):

أ- انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتعويض من لا يرغب في العودة.

ب - يضع مجلس الأمن ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة.

٤- مرحلة التسوية السلمية والخيار الاستراتيجي:

أ- دعم مواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين، في جميع مراحل عملية السلام (٦١).

ب- عملية السلام، لتحقيق السلام العادل والشامل، هدف وخيار استراتيجي [٦٢].

وفي حين يتمثل البعد الاستراتيجي العربي للصراع، في الوقت الحاضر، في عملية التسوية السلمية ، سواء ما أنجز منها، أو هو في قيد الانجاز، أو ما هو منتظر، فإن توجهاً غير حكومي تعبر عنه بعض المنظمات العربية، التي تضم شرائح من المثقفين العرب [٦٣]، وترى:

١ـ ان الأرضية الحقيقية للصراع العربي ـ الصهيوني هي أرضية التناقض بين الأمة العربية والاسلامية من جهة، وبين المنظومة الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، من جهة أخرى.

٢ـ ان تحرير فلسطين، كل فلسطين، والأراضي العربية المحتلة كافة، هو الهدف الاستراتيجي والنهائي الذي يتبناه المؤتمر (المؤتمر القومي ـ الاسلامي) وتحققه اجيال الأمة، وان اختيار المقاومة، وصولاً إلى التحرير الشامل، هو اختيار واقعي في سياق استقراء التاريخ وإمكانات وقدرات الأمة.

٣ـ ان مسيرة التسوية أدت إلى زعزعة الالتزام العربي الرسمي بمبدأ قومية الصراع.

الفراغ الأمني القومي:

لقد وقع الأمن العربي، مفهوماً وحركة، في دائرة الشلل والشك، ومردّ ذلك إلى عدة أسباب، منها: اختلاف الرؤى القطرية للمدرَك الأمني المشترك، والحصار الذي ضرب على القوة العربية كقدرة كامنة، وغياب آليات الأمن القومي مع قصور آليات تفعيل الفكر الاستراتيجي العربي ازاء ضخامة أنماط الاختراق، وتراجع المنظومة التنموية التي يمكن الاستهداء بها لصياغة الفعل الأمني العربي المشترك، وسيادة مفهوم القطرية المعبَّر عنه بالواقعية السياسية [٦٤].

وإذا فقد الأمن القومي العربي سماته القومية، ومقومات تكوينه ووجوده، فقد كان البديل له، ترسيخ الأمن القطري، وسيادة مفاهيمه وسياساته.

كان من أولى نتائج انتكاس مفهوم الأمن القومي ان تولّد فراغ أمني قومي، وظهرت مشكلات ضاعفت من حالة التشرذم والتنافر، وزادت من الفجوة بين ما يجسده الواقع وبين الرغبة في تحقيق مدرَك أمني عربي مشترك. وتتضمن تلك الفجوة فواعل اتساعها وتعميقها، حيث تتراكم المخاطر داخلياً وخارجياً، وينكشف

الوجود العربي بلا غطاء أمني، وتضمحل قدرة العرب على الفعل والمقاومة والردع، ويتقلص البعد الاستراتيجي العربي للصراع إلى أقصر وأضيق حدوده.

التسلح:

يشكّل السلاح الوسيلة لتحقيق البعد الاستراتيجي، وهو المعبّر عن ذلك البعد، سواء باستخدامه أو بإشهاره للردع. وقد ظلّ السلاح في الصراع العربي - الاسرائيلي لغة التعامل بين طرفي الصراع طوال خمسين عاماً. ولا يمكن البقين بأن السلاح قد تَلَم أو عاد إلى غمده، على الرغم من استعمال لغة التفاوض والحوار منذ العام ١٩٩١ حتى اليوم. إذ أن سباق التسلح القائم الآن بين طرفي الصراع العربي - الاسرائيلي دليل على ذلك. فالدول العربية واسرائيل تشهدان مزيداً من التسلح الكمي والنوعي، مما يشير إلى أن البعد الاستراتيجي للصراع يتعرض لتطورات متواصلة، وبخاصة في مداه الجغرافي.

إن أبرز سمة للتسلح العربي هي أنه تسلح قطري، يخضع لتخطيط وإرادة كل دولة عربية على حدة، ولا يسيطر عليه أي مفهوم قومي جماعي. لا في التخطيط ولا التنسيق ولا التكامل. وما يلاحظ، من مساعدة دولة عربية ذات قدرة مالية لدولة عربية أخرى في مجال التسليح، يندرج في بند الدعم المالي والتعاطف القومي أكثر من كونه تخطيطاً مشتركاً أو تنسيقاً أو تكاملاً في التسلح.

ثمة ظاهرة تخصّ القدرة على التسلح لبعض الدول العربية. فقد أدى زوال الاتحاد السوفييتي، الذي كان أحد المصدّرين الرئيسيين للسلاح لبعض الدول العربية، إلى غياب هذا المصدر، على الرغم من إمكانية الحصول على بعض الأسلحة من روسيا الاتحادية التي خلفت الاتحاد السوفييتي.

يضاف إلى هذا أن دورة الأسلحة في العالم، أي انتقالها من البلدان الصانعة المصدّرة إلى البلدان المستوردة، أصبحت تخضع لنوع من الرقابة والتقييد. وقد يمتد ذلك إلى المقاطعة التي تبلغ حد المحاصرة، كما هي حال العراق وليبيا وايران. وتعتبر سورية معرضة للضغط عليها وعلى الدول التي قد تبيعها أسلحة أو معدّات متطورة.

وتأتي جميع وقائع هذه الظاهرة رداً على خطط التسلح العربي، وهي مصلحة اسرائيلية بحتة، حيث تتضاعف عوامل التفوق العسكري الاسرائيلي. كما تأتي أيضاً في مصلحة تركيا العضو في حلف الأطلسي، والمتعاونة بأسلحته وتقاناته العسكرية.

أنفقت الدول العربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين

أكثر من (٦٦٧) مليار دولار على التسلح. وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن هذه التقديرات تمثل الاحصاءات الرسمية الحكومية، ولا تشمل الأوجه المخفية للإنفاق العسكري، مثل صناعات الأسلحة والذخائر والأعتدة، فمن المقدر أن القيمة الحقيقية للانفاق العسكري في العقدين المذكورين تتجاوز (١٠٠٠) مليار دولار [٦٥]. وقد بلغ الإنفاق العسكري ذروته في العام ١٩٨٣، إذ قدر آنذاك - سوى دول المغرب العربي - بمبلغ (٨٣،٩) مليار دولار. أما بعد حرب الخليج الثانية فقد ارتفع الانفاق العسكري العربي من (٤٥) مليارا في العام ١٩٩٠ إلى (٥٤) ملياراً في العام ١٩٩٢ [٦٦].

في العام ١٩٩٥ هبطت نفقات الدفاع في منطقة الشرق الأوسط: من (٤٤) مليار دولار إلى (٤٣) ملياراً، ولكنها في العام ١٩٩٦ عادت فارتفعت قليلاً. ويعتبر الإنفاق الدفاعي في المنطقة بالنسبة إلى الفرد الواحد هو الأعلى في العالم كله، وتنفق المملكة العربية السعودية نحو ثلث ما تنفقه المنطقة كلها، في حين يبلغ إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي الست نصف ما تنفقه المنطقة، وتعتبر مصر وسورية وايران وإسرائيل وتركيا من الدول ذات الإنفاق الكبير. ويعتبر سوق السلاح في المنطقة من أكبر الأسواق في العالم وأكثرها نشاطاً [٦٧].

العلاقات العربية البينية:

يمكن أن نستخلص من تاريخ العلاقات العربية البينية - وهي المكوّن الأساسي للبعد الاستراتيجي العربي للصراع - أن هذه العلاقات ما زالت تحتفظ بنموذجها الأساسي، وهو المراوحة بين النزاع والتضامن ، وفقاً لمقتضيات مواجهة تهديد خارجي ما. مع الأخذ في الاعتبار أن متغيرات التسعينيات قد أفضت إلى تدني مستوى التضامن المحقق، مقارناً بالعقود السابقة، فضلاً عن استمرار عجز النظام العربي عن تعزيز آلياته التعاونية القائمة، كجامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة، أو حتى آلياته الفرعية، كمجلس التعاون لدول الخليج العربي، والاتحاد المغاربي.

العلاقات العربية مع القوى الكبرى ودول الجوار:

حين نستعرض العلاقات العربية مع القوى الكبرى ودول الجوار من أجل توظيف تلك العلاقات لخدمة البعد الاستراتيجي العربي للصراع بين الدول العربية وإسرائيل، وعلى أساس توفير الحد الأدنى من التضامن العربي، فإننا ننتهي، في مجال العلاقات مع القوى الكبرى، إلى خلاصات هذه بعضها:

١- لا تزال الولايات المتحدة هي القوة العظمى الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق

الأوسط، والمديرة لعملية التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي بانحياز يكاد يكون كاملاً إلى جانب إسرائيل وسياساتها وأهدافها.

٢- سيبقى الوطن العربي، في أحسن الحالات، في موقع المتلقي لسياسات واستراتيجيات القوى الكبرى والولايات المتحدة تحديداً في إطار علاقات يعوزها دائماً التوازن.

٣- سيبقى الوطن العربي موضعاً للتنافس والتفاعل المتنوع مع القطبين الغربيين: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

هذا في العلاقات مع القوى الكبرى. أما العلاقات مع دول الجوار فإن العلاقات مع كل من إيران وتركيا واثيوبيا تستأثر بالاهتمام السياسي العربي، وتبدو إيران وتركيا من أكثر دول الجوار حضوراً في الفكر الاستراتيجي العربي، وهما الأكثر قدرة، في الوقت الراهن، على اختراق النظام الاقليمي العربي في ظل الواقع الحالي لميزان القوى، الذي يميل لمصلحتهما.

إن عوامل التوتر بين الدول العربية وكلٍّ من ايران وتركيا واثيوبيا ودول الجوار الأخرى - ما عدا إسرائيل - متعددة، وتشمل فيما تشمل:

١- قوميات عرقية ومتصادمة خاضت فيما بينها معارك محفورة في الذاكرة الجماعية لشعوبها.

٢- مذاهب متشكك بعضها ببعض من جهة المصداقية، وعلى المستويات كافة، بما في ذلك المستوى الشعبي والثقافة الشعبية.

٣- مشكلات حدودية تم توارثها من العهد الاستعماري، ولم يتم حسمها بعد، ولا يتوقع أن تُحسم في المستقبل القريب.

٤- خلافات مائية مستعصية أخذت تزداد إلحاحاً مع تفاقم الأوضاع المائية في المنطقة العربية.

٥- نزعات سياسية توسُّعية وطموحات باستعادة أمجاد تليدة.

٦- تناقضاً في المصالح، واختلالاً في موازين القوى.

٧- تعاون تركيا مع إسرائيل، واحتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث.

٨ - دعم جيران السودان (الدول الافريقية المجاورة للسودان) حركة التمرد في جنوبي السودان.

لكن على الرغم من كل مظاهر الصراع والتوتر: الحقيقية والمفتعلة، فإن دول
الجوار ليست، بالضرورة، دولاً معادية، وإذا كانت العلاقات سيئة حالياً فإنها لم تكن
كذلك دائماً، ولا ينبغي لها أن تكون كذلك مستقبلاً، وبخاصة مع الانتماء الحضاري
المشترك والعلاقات الإنسانية والاجتماعية المتداخلة. وليست التهديدات الحالية،
التي تشكلها دول الجوار، تهديدات مصيرية، أو تهديدات لا تستطيع الدول العربية
معالجتها أو التغلب عليها. ودول الجوار، بقدر ما هي مصدر تهديد سياسي
وعسكري أحياناً، هي أيضاً رصيد إنساني وحضاري لا يجوز تجاهله أو الاستهانة
به بل بالإمكان توظيف هذا الرصيد البشري والحضاري الكامن توظيفاً إيجابياً
لتعزيز البعد الاستراتيجي العربي.

رابعاً ـ في مستقبل البعد الاستراتيجي للصراع

تساؤلات:

في خاتمة الحديث، وعند إطلالة على مستقبل قريب للبعد الاستراتيجي للصراع
العربي ـ الإسرائيلي، نحاول أن نتصور ونتلمس بعض ملامحه في بيئة غابت فيها
مقومات ذلكم البعد، وتناثرت عناصره حتى لم يبق منها أثر، لا بدّ لنا من تساؤل
يطرح نفسه علينا بعد أن بلغت تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ما بلغته من
انجازات حتى اليوم، وبعد أن أصبح متوقعاً أن تتابع التسوية، في وقت ما من
المستقبل مسيرتها، حتى تكتمل نصوصها التعاقدية. ويتجسد هذا التساؤل في
الأطروحات التالية: هل هناك ما يمكن الحديث عنه في البعد الاستراتيجي العربي؟
أم بقي منه شيء، أم أنه أصبح مفردات مفككة لخطاب لم يعد له من يقوله أو
يستمع إليه؟ أم أنه يمكن أن يطور نفسه ويتلاءم مع المتغيرات فيرتدي لبوساً جديداً؟
أم أن أطلاله لا تزال قادرة على العيش وعلى أن ترمم نفسها وتقاوم ثم تعيد سيرتها
الأولى؟

تستدعي هذه التساؤلات أن نرسم تصوراً لبعض معالم البيئة المستقبلية، التي
ستحتضن البعد الاستراتيجي للصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتي ستتعامل مع
المتغيرات الإقليمية والدولية في آن. وعلى قاعدة تلك المعالم والمتغيرات، نستعرض
بعض البدائل المتاحة أمام البعد الاستراتيجي العربي للصراع، لنركز بعدها على
البديل القومي المنشود.

بادئ ذي بدء، قد يكون مناسباً أن نعترف بأن قرناً كاملاً من المواجهة بين العرب

والصهيونية، التي كان نجيب عازوري نبه إليها في كتابه «يقظة الأمة العربية» العام ١٩٠٥، كانت حصيلته إحباط آمال الأمة في الوحدة والنماء، وضياع منذ حقوقها، في حين تقدمت الصهيونية وتجذرت في بعض أنحاء المنطقة العربية، بعض ذلك إلاّ لأن العرب لم يتمكنوا من تكوين بنية اقتصادية اجتماعية دفاعية متينة، وما يكون في إمكانها تحقيق أمن الوطن العربي وتقدمه، كما لم يبلغوا حد بناء الدولة المؤسسية الحديثة، ولهذا لم يتصف البعد الاستراتيجي العربي، للصراع الذي كانوا أحد طرفيه، بالديمومة والقوة والقدرة على الامتداد والفتح والمبادرة والفعل والتأثير.

ثمة تساؤل ينبعث من ملاحظة مسيرة التسوية السلمية للصراع العربي-الاسرائيلي، ذلك أن مسيرة السلام تتحدر، تدريجياً، نحو التفكك والتعثر، مما يدعو إلى التساؤل عن مصير السلام والتطورات المحتملة إذا ما انهارت عملية السلام، تحت وطأة البعد الاستراتيجي الاسرائيلي ومطالبه؟

لا ريب في أن السؤال يفرض نفسه، وهو سؤال كان يجب احتسابه منذ أن بدأت عملية السلام في مدريد، ولكن الأطراف العربية لم تنظر إلى الأمر إلاّ من زاوية الأمل بنجاح التسوية مع صعوبات وتعثرات قد تؤخر مسيرة التسوية ولكنها لا تلغيها. وكما هو معروف، فقد دخلت الأطراف العربية عملية التفاوض وهي فرادى، إذ أصرت إسرائيل على فصل المسارات العربية بعضها عن بعض، ورفضت أن تكوّن الأطراف العربية جبهة مفاوضة واحدة، وكان من نتيجة ذلك أن تجزأت عملية التفاوض إلى مسارات منفصلة، لا يدري أحدها ما يفعل الآخر. وكان من الطبيعي أن يغيب عن ذهن المفاوض العربي القطري، السؤال الذي أشرنا إليه، ولم يجر حتى اليوم طرح السؤال على المستوى العربي الجماعي، ولم يتم أي بحث فيما يمكن أن تكون عليه حال مجموعة الدول العربية إذا ما انهارت عملية السلام.

من الصراع إلى النزاع:

إذا كانت الصهيونية ـ وهي التي تتضمن أساساً القيم الثقافية للفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، وتغذيه بعوامل التفكير والتدبير ـ الأساس الأول الذي انطلق منه الغزو الصهيوني لفلسطين، ثم التوسع الاسرائيلي في الأرض العربية، والهيمنة التي تسعى اسرائيل اليوم إلى نشرها على الوطن العربي وما وراءه، إذا كانت الصهيونية كذلك فليس هناك ما يشير إلى أن هذه البؤرة، التي تصنع العنصرية وذرائع الاحتلال والتوسع والإبادة، سيهمد أوارها وينحسر تأثيرها بعد توقيع معاهدات السلام بين اسرائيل ودول الطوق العربي. والمشهد الراهن لحالة

ـلام التعاقدي، دون ان نستطرد في استدعاء الوقائع، تثبت صحة هذه القولة، وتؤكد ان الصراع العربي - الاسرائيلي ما زال مستمراً، وإن كان عبر آليات ووسائل مختلفة عن الماضي (٦٨). ونقصد بذلك ان المواجهات العسكرية الواسعة الشاملة اصبحت احتمالاتها - في المدى الزمني القريب والمنظور - ضعيفة، إن لم تكن غير واردة، في حين ان الصراع او النزاع سيتخذ اشكالاً اخرى، ويتبدى في مظاهر اخرى.

وإذا كانت اسرائيل تموج في بحر من التشكيلات الحزبية المتناقضة: فكراً وتديناً وعلمانية وسلماً وعدواناً واحتلالاً وانسحاباً، وإلى آخر ما هنالك من مظاهر الاختلاف والتباين حتى التناقض، فثمة إجماع على جوهرين لا خروج عنهما ولا حيدة فيهما. اولهما عنصرية اسرائيل، فهي خالصة لعقيدتها الصهيونية، وثانيهما ضرورة الاستمرار في صوغ البعد الاستراتيجي للصراع على أساس «الخيار الأسوأ». وعلى هدا، فإن أياً من المصادر الاسرائيلية، رسمياً كان أو غير رسمي، لا يخفي قناعته بأن الوسيلة الوحيدة لضمان أمن اسرائيل هي الاحتفاظ بالتفوق العسكري - وبه السلاح النووي - على العرب ومَن حولهم من ديار الاسلام.

وتأكيداً لهذه السمة، التي تطبع البعد الاستراتيجي الاسرائيلي للصراع، نشير الى دليل حديث، هو التقرير السنوي الذي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب في العام ١٩٩٤ عن ميزان القوى في الشرق الأوسط(٦٩) فقد تضمن التقرير تصنيفاً «للأعداء القائمين والمحتملين» من وجهة نظر الدولة العبرية، الذين لا يزالون يهددون «الأمن الوطني الاسرائيلي». وقد جاءت سورية في المرتبة الأولى من الأعداء، وتليها مصر على الرغم من مرور خمسة عشر عاماً، آنذاك، على معاهدة السلام (١٩٧٩) بين البلدين، ويأتي العراق عدواً ثالثاً على الرغم من إدراك اسرائيل والعالم أن الحملة الدولية على العراق قد دمرت قوته العسكرية، واستنزفت قدرته الاقتصادية، وحاصرت شعبه، أما العدو الرابع فهو ايران، ونظراً إلى بعدها الجغرافي فقد رأى التقرير انها لا تشكّل خطراً داهماً على اسرائيل كما يفعل الأعداء الثلاثة الأول، وثمة عدو خامس هو «الإرهاب الاسلامي» الذي تشكل المقاومة الاسلامية في فلسطين راس حربته.

وهكذا جاء هذا التقرير المعبر عن الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي مختزناً لملامح عقلية الصدام والحرب والعدوان، ومؤكداً أن الفكر الاسرائيلي، المؤثر في صنع القرار السياسي وتوجيه الراي العام وصوغ البعد الاستراتيجي للصراع، لم يتغيّر. ويبدو انه غير مؤهل للانتقال من عقلية الصراع والحرب إلى عقلية التعايش

والسلم، فإسرائيل لا تزال تفكر وتسلك في بيئة السلام، كما كانت تفكر وتسلك في بيئة الحرب، اي بمنطق القوة والسلاح والهيمنة المسيطرة، وهي تعمل الآن، بالمنطق نفسه وبوسائل متجددة، على احتواء العرب في مشروعها للسلام.

وعلى الرغم من جميع هذه الملامح، تأتي تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بنمط جديد من العلاقة العربية ـ الاسرائيلية، وبمنظومة جديدة من القيم والمفاهيم، ظاهرها السلم والتعايش والتعاون، وبمجموعة من الوسائل ينتفي فيها استخدام السلاح. وهكذا يمكننا القول: إن العلاقة العربية ـ الاسرائيلية مؤهلة للانتقال: من دائرة « الصراع» إلى دائرة «النزاع». وفي إطار هذا النمط الجديد من العلاقة العربية ـ الاسرائيلية، ترتسم احتمالات البدائل التي يجسّد البعد الاستراتيجي وسيلة حملها والتعبير عنها.

معالم البعد الاستراتيجي الراهن:

ترتسم معالم البعد الاستراتيجي للصراع العربي ـ الاسرائيلي، في الوقت الراهن، على قاعدة العناصر التالية:

١ـ انغلاق الأبواب امام اي تفكير أو تدبير يخص الأمن القومي العربي،ذلك ان المنطقة العربية تعبر مرحلة انتقالية، تأخذها من حال إلى حال.

٢ـ استمرارية السيطرة الغربية، وبخاصة جناحها الأميركي، على المنطقة العربية، والحزام المحيط بها، مع تغيير بعض أشكالها وانماطها. ولا تزال السيطرة الغربية، ووليدتها اسرائيل، تزدادان تأثيراً في رسم الخريطة الجغرا سياسية للمنطقة.

٣ـ استمرارية الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، ويعني هذا أن القوى الغربية مستعدة للمقاتلة والمنافسة إذا ما ظهرت قوى اقليمية أو خارجية تحاول مزاحمة القوى الغربية او الإضرار بمصالحها.

٤ـ ثمة تلازم، من وجهة نظر الولايات المتحدة ـ القوة المسيطرة على المنطقة ـ بين تأصيل وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية وتطوير دورها، وحل القضية الفلسطينية حلاً يضمن تصفية عناصرها الحادة من جهة، وبين مشروع إعادة صوغ الخريطة الجغرا سياسية للمنطقة وفق مشروع النظام الاقليمي الجديد للشرق الأوسط.

٥ـ توافر المتغيرات الدولية والاقليمية والعربية لتحقيق هدف تأصيل اسرائيل، وتوافر بعض المتغيرات لبناء المشروع الشرق أوسطي على مرتكزات وظيفية اقتصادية وسياسية وأمنية واقليمية فوق قومية.

٦. خضوع المنطقة لميزان القوى، وغلبته على ميزان المصالح.

٧. من صفات الساحة العربية أنها ساحة متحركة، حبلى بالتغيرات والتناقضات، وليس مستحيلاً أن تتحرك القوى العربية الكامنة لمراجعة الترتيبات التي فرضتها التسوية في ظل عدم التكافؤ في ميزان القوى. وفي مقابل ذلك، ليس متوقعاً أبداً أن تتخلى اسرائيل عن طبيعتها العنصرية الإحلالية، ودورها السياسي والأمني الوظيفي في المنطقة، وعن صدقية المشروع الصهيوني.

٨. تفوق إسرائيل عسكرياً على الدول العربية، ويعتبر العون العسكري والاقتصادي الأميركي، المستمر والمتصاعد، العنصر الرئيسي الذي جعل التفوق النوعي الاسرائيلي أمراً واقعاً وممكناً، باعتباره عوناً لا يحدّه ظرف أو مانع أو سبب قاهر، وإنما يصب دوماً وباستمرار في قناة القوة الاسرائيلية، ويتدخل في أي وقت من الأوقات إلى جانب اسرائيل، ليعينها على نصر (حرب ١٩٦٧) أو لينقذها من هزيمة (حرب ١٩٧٣).

٩. بناء عملية التسوية السلمية للصراع على أساس أن أمن إسرائيل هو المرجعية الرئيسية لعملية السلام في مختلف المسارات. ولأنه لم يكن ممكناً أبداً أن تصاغ أسس ومبادئ عملية السلام على أساس هذه المرجعية وحدها، أو على أساس أن تكون لها اليد العليا، فقد توارت معالمها وراء بعض الترتيبات التي أقرها مؤتمر مدريد (١٩٩١/١٠/٣٠). كما أصبحت ـ أي المرجعية الأمنية الاسرائيلية ـ المرجعية الفعلية التي تسعى إلى أن تفرض ذاتها على عملية التفاوض في المسارات الثنائية واللجان متعددة الأطراف.

معلَم التفوق:

يمثل التفوق أحد العوامل التي ترسم معالم البعد الاستراتيجي للصراع، وقد تبدو معادلة التفوق بسيطة في تركيبها، وتدفع إلى الظن أن التفوق إذا ما تحقق لطرف من أطراف الصراع فإنه بالغ النصر لامحالة. بيد أن جوهر المعادلة أعقد بكثير من ظاهرها هذا، نظراً إلى تعدد أشكال التفوق وتنوع عوامله وتباين منابعه، وعدم ثبات ميزان القوى في الشرق الأوسط، وإمكان تغيره بشكل يجعل التفوق قابلاً للانتقال من طرف إلى آخر.

ويتعامل ميزان القوى في المنطقة، مع مفهومي الكمية والنوعية، تعاملاً واسعاً وعميقاً. ومبعث هذا التعامل ذلك البون الشاسع في احصاءات القوى البشرية والاقتصادية بين كفتي الميزان، وهو ما دعا اسرائيل إلى أن تستعيض عن النقص

الكمي، سواء في القوة البشرية أو القوة السلاحية، بفارق نوعي، تجسّد فيما يسمى «التفوق النوعي» الذي تحرص اسرائيل على حيازته.

ولقد قدرت اسرائيل، بعد طول زمن، أن هذا المفهوم ينطوي، إلى جانب حسناته، على خطرين اثنين. أولهما يفترض أن التفوق النوعي الذي يملكه الجيش الاسرائيلي هو عنصر ثابت يمكن الحفاظ والاعتماد عليه زمناً غير محدود. وثانيهما ان مقاربة كهذه تتجاهل التأثير الحاسم لعنصر الزمن في مسألة النوعية والكمية. إن مراجعة متأنية للكتاب الاسرائيلي «الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية»[(٦)] تبيّن مدى القلق الذي يساور القيادات الاسرائيلية، وتنبيء عن هواجسها الدائمة من اجل تعويض الفارق الكمي بفارق نوعي، وإن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) شاهد حي على ذلك.

يضاف إلى هذا أن التفوق النوعي ليس أمراً محصوراً دائماً. فالجيوش العربية تساير التطور التكنولوجي العسكري، وتحدد أسلحتها وتزيد في تراكمها، وتحوز نظم سيطرة وقيادة واتصال حديثة، اضافة إلى الخبرات العملياتية التي تتراكم فيها. والمهارات العلمية والتقنية التي تزداد نمواً بمرور الزمن. وجميع هذه العوامل تدل على أن التفوق النوعي الذي يملكه أحد طرفي ميزان القوى ليس عنصراً ثابتاً بالضرورة. فهو قابل للضمور بقدر ما يردُم الطرف الآخر فجوة التفوق النوعي.

وفي هذا الاطار لا يجوز لنا أن نُقلل من قيمة الكثافة البشرية العربية في حساب مكونات ميزان القوى. ذلك أن دروس الحروب المعاصرة، ومنها حرب الخليج (١٩٩٠ـ١٩٩١) علمتنا أن الكثافة البشرية لم تفقد، بعد حد معين، ميزة بالمقارنة مع التطورات المدهشة على أنظمة الأسلحة التي بدأت تعيش الطور الثالث من الثورة التقانية، حتى أنه يمكننا القول إن المعادلة بين العوامل البشرية من جهة، والعوامل المادية التقانية من جهة أخرى في الحروب الحديثة، بدأت تتغير لمصلحة الشطر التقني من معادلة، وذلك في حدود معينة.

وتدل حسابات الموازين العسكرية على أن التفوق النوعي يعوض التفوق الكمي إذا راوحت نسبة التفوق في الكمية بين ٢/١ ـ ٣/١. أما إذا فاق الكمُّ لدى أحد الطرفين ثلاثة أمثال الكم لدى الطرف الآخر فإن الكيف قد لا يستطيع تعويض هذا الفارق.

الأمن والتسلح

يشكل الأمن والتسلح اهم مكونات البعد الاستراتيجي للسلام، سواء في إطار التسوية الثنائية، او في إطار مشروع النظام الشرق اوسطي، أو مشروع مؤتمر الأمن

التعاون في الشرق الأوسط. ومن المنتظر أن ينطلق مدخل الأمن والتسلح، من الأحكام الخاصة بالسلام والأمن والترتيبات الأمنية التي تضمنتها أو ستتضمنها نصوص التعاقدية للتسوية بين الدول العربية المعنية واسرائيل.

ولن يكون أمراً سهلاً أن يستطيع مدخل الأمن والتسلح أن يعالج مجموعة معقدة من التشابكات الأمنية بين دول المنطقة، وهي تشابكات ذات حساسيات يبلغ بعضها حد التوتر والعداء بين بعض دول المنطقة، وتتفاوت قدرات موازين القوى تفاوتاً كبيراً بين مجالات واسعة لإنشاء محاور وعقد تحالفات تتداخل فيها قوى المنطقة، وتستقطب قوى دولية كبرى من خارج الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن هذه العوامل كثيرة التغير وسريعة التحول، يمكن تصور ثلاثة بدائل تعالج مشكلة الأمن والتسلح في المنطقة، موضحين في هذا الصدد أن أي نظام أو حل يتصدى لمعالجة مشكلات الأمن والتسلح لا بد أن يتأسس على قاعدة إنهاء امتلاك السلاح النووي، ودون هذه القاعدة يصبح أي نظام اقليمي، مهما تماسكت أجزاؤه وصلب بنيانه وتوافرت له وسائل الفعل والتأثير، غير ذي جدوى، وفاقداً أسباب استقراره، ولن يكون، حينذاك، سوى وسيلة للهيمنة والابتزاز والعدوان.

نستعرض البدائل الثلاثة:

البديل الأول: آلية تلحظ مواقع الخلل الأمني، واحتمالات نشوء مشكلات أمنية، وتلفت النظر إليها، لتكون تلك الملاحظات قاعدة لضبط سباق التسلح، وللحد منه. ونظراً إلى أن هذه الآلية ذات طابع تعاقدي تعاوني فستواجه صعوبات فنية وسياسية معقدة، وبخاصة أن اختلاف موازين القوى، من حيث مقوماتها وعناصرها، سيكون أحد أكبر المعوقات الفنية والسياسية، ومع ذلك فان احتمال توافر الارادة السياسية للأطراف ذات العلاقة سيكون عاملاً مهماً في توفير النجاح لهذه الآلية.

البديل الثاني: انشاء جهاز قانوني تردفه ترتيبات عملية لخفض درجات التعرض للأمن المتبادل، كمثل اتفاقيات عدم اعتداء وترتيبات أمن متبادلة كفصل القوات ونزع سلاح مناطق حدودية، وحل النزاعات بالطرائق والوسائل السلمية.

البديل الثالث: نظام للأمن الاقليمي الجماعي، يلتزم أعضاؤه بالمساعدة المتبادلة لتحقيق الأمن. وهذا البديل، سواء أكان أمنياً مستقلاً أم محاطاً بإطار نظام شرق أوسطي، ذي طابع اقتصادي ومضمون أمني، مستبعد لسببين رئيسيين:

(١) ان مثل هذا النظام الأمني الجماعي لا يمكن اقامته إلاّ في منطقة ثقافية متجانسة وهذا الشرط مفقود في منطقة تضم عرباً واتراكاً وفرساً واسرائيليين. وإذا كان الإسلام يجمع بين الأقوام الثلاثة الأولى، فإن الاختلاف الثقافي، الذي يبلغ حد التمايز والتضاد بين العرب والاسرائيليين، سيظل حائلاً لا يمكن تجاوزه امام اقامة نظام اقليمي للأمن المشترك. ثمة إمكانية لرقابة أمنية يجسدها أحد البديلين الأول والثاني، أما تطوير تلك الرقابة إلى مستوى نظام أمني جماعي فأساسه ضعيف.

(٢) ان تحديد مصادر التهديد لذلك النظام سيكون موضع اختلافات حدية وكثيرة، تشل آليات النظام وتمنع إعمال أحكام مواثيقه.

السلاح النووي:

من المنتظر أن تنشط، مرة ثانية، دوامة التسابق على التسلح في منطقة الشرق الأوسط، فمع احتكار اسرائيل السلاح النووي، لا يمكن الركون إلى ان الطرف العربي سيبقى في سكون إزاء السلاح الاسرائيلي، بل لا بد من الأخذ في الاعتبار احتمالات تحرك الطرف العربي يضاف إلى ذلك أن هذا التحرك قد يمتد إلى بعض دول الجوار، كإيران وباكستان.

وحتى يتيسر للعرب تحقيق توازن نووي رادع في مواجهة اسرائيل فليس لهم، في المرحلة الراهنة، إلاّ أن يتسلحوا بالأسلحة غير التقليدية، التي يمكنها أن تدمر العدو، رداً على التدمير النووي الاسرائيلي.

إن ذلك كله يمهد السبيل أمام عودة شبح الصراعات المسلحة إلى المنطقة العربية مرة أخرى. فاحتكار اسرائيل للسلاح النووي يجدد هذا المناخ، إضافة إلى ان اتفاقيات السلام بين بعض الأطراف العربية واسرائيل تمر في مرحلة امتحان. وتقوِّم اسرائيل المعاهدة مع مصر بأنها أقرب إلى الهدنة منها إلى الصلح، ومع بداية العام ١٩٩٥ خرجت علينا وزارة الخارجية الاسرائيلية بتقارير تحدد الأعداء، فكانت مصر في المقدمة.

وإذا كانت الارادة العربية تتجه نحو السلام الشامل والدائم والعادل، وتعمل له، فإن هذا التوجه لا يستقيم على الاطلاق مع هذا الخلل الخطير في ميزان القوى بين أطرافه، والذي يتمثل في امتلاك اسرائيل واحتكارها ترسانة من السلاح النووي. وتتوازى هذه الحقيقة مع حقيقة أخرى هي انه لا معنى للسلام في ظل وجود سلاح نووي لدى طرف من الأطراف، يستطيع به أن يفرض إرادته على سائر الأطراف.

حقيقة تستمد سندها من التاريخ الحديث والمعاصر، وهي أن أية تسوية لصراع مسلح تتم في ظل اختلال كبير في موازين القوى تكون بالضرورة مؤقتة لأنها غير عادلة، وليس كالعدوان والاحتلال والقهر منطلقاً للتمسك بالسلاح وغير عادل في الوقت نفسه.

وليس من الحكمة أبداً أن نفصل بين السلاح النووي وبين البعد الاستراتيجي للصراع، إن دروس التاريخ القريب في هذا المجال غنية ودامغة، وإذا كان استخدام إسرائيل لسلاحها النووي مرتبطاً بالظروف الدولية إلى حد الاقتناع بأنه ما من دولة على ظهر الأرض أن تستخدم هذا السلاح - أي النووي - في أية حرب كما أثبتت خبرة نصف قرن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية،(٣١) سيطمئنا ونركن إلى علنّ السلاح النووي الإسرائيلي من الوجود في المنطقة، أو إلى استخدامه، فإننا نكون بذلك قد عرضنا مصيرنا الحالي وأجيالنا القادمة لاحتمالات الإفناء، وإلى أبدية الهيمنة الإسرائيلية، بمثل ما هي أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أبدية في تطبيقها علينا، وغير نافذة في إسرائيل من المطلق.

لقد وضع السلوك الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة بشأن امتلاك واحتكار إسرائيل للسلاح النووي، الدول العربية أمام سؤال ضاغط: كيف تتوافر قوة - أياً كانت طبيعتها - التي تجبر إسرائيل على التخلي عن السلاح النووي، وعلى ذلك؟

لقد خرجت إسرائيل من مؤتمر تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (نيويورك ١٢/٥/١٩٩٥)، مالكة حريتها في سلاحها النووي، فلا قيد دولياً على سلاحها ولا على استخدامها إياه، ولا شرط يربطها مستقبلاً بالانضمام إلى المعاهدة وليس أمام العرب إلا أن يعكفوا على استخلاص الدروس من هذه المعركة الخاسرة.

وعلى الرغم من يقيني بأن هذه الدعوة إلى الاعتبار والاتعاظ لن تكون لها أية جدوى، لا بد من استخلاص الدروس واستنباط العبرة:

١. لقد أصبح ضرورياً إدراج قضية السلاح النووي الإسرائيلي بنداً أول على جدول أعمال اللجان الخمس متعددة الأطراف، وليس لجنة ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي فحسب، بحيث يصبح انضمام إسرائيل إلى المعاهدة شرطاً مسبقاً لأي ترتيبات تتخذ في تلك اللجان، ذلك لأن أهداف تلك اللجان تنحصر في صياغة توافق يدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية والمشتركة، إلى

مجالات جديدة على حساب الحد من التسلح وتقليص الجيوش. غير أن هذه الأهداف كلها معرضة للتغييب أو التآكل ما دام السلاح النووي الاسرائيلي مُصلتاً فوق المنطقة كلها، وما دامت الدول العربية ستتحو - مجبرة - نحو تطوير تسلحها دفاعاً عن نفسها أمام الخطر المشهود.

٢- إن أي حديث عن سوق مشتركة، أو سوق مفتوحة في الشرق الأوسط، أو عن تعاون في الشؤون الاقليمية، لا يمكن النظر فيه إلاّ إذا توافرت له عوامل الاستقرار الأمني والثقة بين الدول التي يقوم بينها هذا التعاون، ومن المؤكد ان هذه العوامل لا يمكن أن تتوافر إذا ما ظلت خيمة السلاح النووي الاسرائيلي تشغل فضاء المنطقة، وإذا ما ظل الأمن القومي العربي رهين ذلك السلاح، لأن شهْره كفيل بأن يولد التوترات المتتابعة، ويزيد حالة عدم الاستقرار وانعدام الثقة حدةً، وأن يحصر أشكال التعاون في أضيق الحدود، إن لم يطوها.

الصهيونية:

إن أحد أهم موضوعات العمل الصهيوني في القرن القادم هو تحويل فلسطين كلها إلى دولة خالصة لليهود دون غيرهم، وهو هدف صهيوني قديم، يحييه قادة الصهيونية الجدد، ويجسدونه في مشروع منسوب إلى الجنرال اريئيل شارون، وخلاصته ترحيل الشعب الفلسطيني من فلسطين.

وتتوافر ثلاثة عوامل لتنفيذ هذا المشروع: أولها أن القيادة الاسرائيلية جاهزة لتنفيذ المشروع بخلق الأسباب المؤدية إليه، وثانيها أن العجز العربي قد لا يبلغ حد القدرة على إجهاض المشروع، وثالثها أن مثلين حيين، أشرف عليهما النظام العالمي الجديد، يفتحان السبيل أمام المشروع الإسرائيلي: احدهما في افريقيا حينما خلعت قبائل التوتسي والهوتو من مواطنهم وتقاذفتهم الغابات، وثاني المثلين وقعت أحداثه في قلب أوروبا، حيث خلعت جذور أربعة ملايين من البشر من مواطنهم في يوغوسلافيا السابقة، وقد رافق ذلك كله - في المثلين - مذابح جماعية للتطهير العرقي.

الصراعات منخفضة الشدة:

من الملاحظ أن البعد الاستراتيجي الاسرائيلي للصراع ذو خيارات عدة - بدءاً من الرد الخاطف وانتهاء بالمبادرة إلى الحرب الشاملة - لكي يحقق ذاته ويمد مداه، في حين أن مثيله العربي - لأسباب كثيرة عرضناها في غير موضع من هذا البحث - لا يستطيع ذلك، فقد أعلنت الدول العربية أن خيارها الاستراتيجي هو السلام، دون

أن توفر الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الخيار بشقيه: الأمن والعدل. ولأن الأمر كذلك. وربما تتمكن الدول العربية من تشكيل قوة عربية موحدة متماسكة: سياسياً واقتصادياً ودفاعياً. توفر للبعد الاستراتيجي العربي خيارات مماثلة لما لدى إسرائيل. فإن أمام الطرف العربي من الصراع خياراً عنوانه «الصراعات منخفضة الشدة (٣٠) ـ Low Intensity Warfare»، إذ هو الخيار الذي يجد له مكاناً في مشروع النظام العالمي الجديد. ذلك أن هذا النوع من الصراعات قد يكون إحدى آليات لصياغة النظام الجديد. الذي يمر اليوم بمرحلة سمتها السيولة وعدم التعين. إضافة إلى أن هذا النوع من الصراعات يتصف بمحدودية تدخل أو تأثير القوى العالمية في صيرورة الصراعات منخفضة الحدة.

تحديد مصادر التهديد:

ان المتغيرات التي طرأت على المنطقة منذ ١٩٧٩ حتى اليوم، وبخاصة منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، نزعت من قائمة مصادر التهديد أسماء دول محددة، واستبدلت بها سياسات تعتبر مصادر للتهديد، سواء أكانت سياسات عسكرية أم اقتصادية أم اجتماعية أم أمنية، وهكذا لم يعد هناك عدو دائم، أو دولة هي في حكم العدو الدائم. ويعود هذا التغير إلى خضوع مصادر التهديد ضد الأمن القومي العربي لمؤثرات افتقدتها الوفاق الجماعي، فما كان متفقاً على انه مصدر تهديد جماعي ـ وهو اسرائيل ـ قد اصبح غير ذلك، ومن الصعب ان يزعم احد ان الدول العربية متفقة اليوم على أن هذه الدولة او تلك هي مصدر تهديد جماعي للأمن العربي .يضاف إلى هذا كله أنّ ما لم يكن أبداً وارداً في حسبان مصادر التهديد، وهو عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى، قد أصبح الآن واقعاً لا يمكن تجاهله.

ويدل التحليل العلمي للعلاقات العربية البينية، على أنه يصعب التفكير في تطور متفائل للمستقبل. والأخطر من ذلك هو احتمال أن يفقد النظام العربي، شيئاً فشيئاً، قدرته على استعادة تضامنه في وجه تهديد خارجي ما، نتيجة غياب مفهوم متفق عليه للتهديد الخارجي.

الوجود العسكري الأجنبي:

ستعاني مرحلة ما بعد التسوية، من وجهة نظر الأمن العربي، مشكلة حادة هي الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج. ولقد أصبح هذا الوجود تعاقدياً ثنائياً في إثر حرب الخليج الثانية، وهو ينشط ويتحرك من أجل احد هدفين: أولهما حصار العراق، وثانيهما تأمين النفط من منابعه إلى مصابّه وخطوط نقله حتى خارج

المنطقة. وإذا افترضنا انتهاء الهدف العراقي فإن الهدف الثاني، وهو نفط الخليج، سيبقى عاملاً دائماً أو شبه دائم في أحسن الأحوال ويعني هذا احتمال وجود عسكري أجنبي بشكل من الأشكال، سواء في مياه الخليج أو على أطراف أراضيه.

المدى الجغرافي:

يندفع البعد الاستراتيجي في الامتداد والانفتاح والتفرع، ولنا في وصول ذلك البعد إلى تركيا وقلب إفريقيا نماذج على ذلك، فالتحالف التركي - الاسرائيلي تم بمباركة أميركية، والمناورة العسكرية الثلاثية، التي جرت في الأسبوع الأول من العام ١٩٩٨ في شرقي البحر المتوسط، كانت بقيادة وتخطيط أميركيين. ومهما حاولت الدول الثلاث المشتركة في المناورة أن تعطيها صفة خيرية انسانية (كإنقاذ سفينة تطلب النجدة) فإن العملية ليست سوى مناورة عسكرية، تحمل اهدافاً عسكرية وترسل رسالة لا تخطئ طريقها إلى المعنيين بالأمر: سورية والعراق وايران والأمن القومي العربي بصورة خاصة، ولا تخطئ في مدلولها القائل إنه تحالف عسكري ضارب بعد حين.

إن تشكل هذا التحالف، أو هذا المحور - أو حتى لو قبلنا أنها شراكة للقيام بعمل إنقاذ خيري - يرسي واحدة من سمات المرحلة الراهنة والقادمة في منطقة الشرق الأوسط، وهي مرحلة تنفيذ المشروع الأميركي - الاسرائيلي المتعلق ببناء نظام شرق أوسطي جديد، بعد أن سقط مشروع شيمون بيريس للشرق الأوسط في مجزرة قانا، وهو الذي يتهاوى تحت الضربات لسنتين قبل ذلك، فإذا كان مشروع بيريس المدعوم أميركياً، في حينه، أراد أن يحكم سيطرة الدولة العبرية منفردة: عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، على المنطقة، فإن المشروع الأميركي الجديد يرمي إلى تحقيق الهدف نفسه بإشراك تركيا، فالتغير الذي حصل في ميزان القوى السياسي خلال السنوات الثلاث الماضية، دولياً واقليمياً في غير مصلحة تمرير تسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية، اقتضى العمل على الانتقال بالعلاقات الاسرائيلية - التركية إلى مستوى تحالف عسكري ليدخل بالمنطقة في مرحلة تأزيم وتوتير، وربما اشتباكات حدودية وصدامات مسلحة، حتى يصبح ميزان القوى السياسي على الشكل الذي ترجو الإدارة الأميركية والدولة العبرية أن يصبح عليه.

بيد أن قراءة الاستراتيجية الأميركية في هذه المرحلة يجب الا تقتصر على ما يجري في القوس الاسرائيلي - التركي فحسب بل أيضاً هنالك ما جرى ويجري في منطقة البحيرات الكبرى وجنوبي السودان حيث تنشط الاستراتيجيات الأميركية وإلى جانبها الاسرائيلية لتشكيل محور آخر يهدد النظام العربي من جهته الافريقية.

لقد وصل البعد الاستراتيجي الاسرائيلي إلى بوابة البحر الأحمر، ولا نبتعد عن حقيقة إذا قلنا : إن اسرائيل رسّخت وجودها السياسي والعسكري هناك، وهي أن تتغلغل في أعالي النيل ومنطقة البحيرات العظمى. وما يحدث في الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي وبين قبائل الهوتو والتوتسي من مذابح هي الساحة الاسرائيلية. ولا توحي الصورة الراهنة في منطقة البحيرات العظمى، والعناصر التي تتكوّن منها تلك الصورة، بأي احتمال تفاؤلي حالي أو مستقبلي، وهو ما يزيد من احتمال تدخل إسرائيل، سواء منفردة أو تحت غطاء الولايات المتحدة، في شؤون تلك المنطقة. وتوظيف ذلك التدخل لخدمة أغراضها الاستراتيجية بحاسة الالتفاف على الجغرافيا العربية والافريقية، والسير مع نهر النيل من منابعه وروافده ومجاريه الافريقية.

خيار الحرب:

على الرغم من تأكيد القيادات العربية العليا المتواصل أن السلام هو الخيار الاستراتيجي. ومن تكرار إسرائيل إعلان رغبتها في السلام، فليس من الحكمة إسقاط خيار الحرب من الحسبان. ذلك ان اسرائيل «تنوي» شن حرب أو حروب. وكل ما فعله عميل الموساد «إيهود جيل» أنه استغل تلك النية، واستجاب لها حينما اختلق تقارير وهمية كادت تؤدي إلى نشوب حرب بين سورية وإسرائيل في صيف ١٩٩٦. فقد أساء هذا العميل تفسير إعادة انتشار قوة سورية في لبنان في منتصف ١٩٩٦. ورأى فيها تحضيراً لحرب خاطفة ضد إسرائيل، وحينما أبلغت اسرائيل واشنطن بذلك اتصلت الادارة الأميركية بدمشق، وتبين لها أن اعادة الانتشار المحدودة كانت خطوة احترازية في إثر إعلان اسرائيل اقتراحها «لبنان أولاً» والتخوف من عملية عسكرية اسرائيلية انتقامية.

وقد ارتقت تقارير ايهود جيل المضللة إلى رئيس الحكومة، في تقرير كتبه رئيس الاستخبارات العسكرية وزاد هذا المسؤول العسكري على معلومات جيل أن التحرك السوري قد يكون تمويهاً لخطة بديلة تتضمن هجوماً محدوداً على الجولان، مع احتمال ضرب المدن الاسرائيلية بالصواريخ [٦٩].

والآن امام إسرائيل عدة خيارات تراوح بين الحرب الشاملة والعمليات منخفضة الشدة. بحيث إنها تستطيع ان تنفذ الخيار المناسب في الوقت المناسب، من أجل مدّ المنع بعدها الاستراتيجي، إذا ما توافرت لذلك الخيار الظروف والعوامل الدولية والاقليمية اللازمة والكافية، فإن من الممكن تصور احتمالات تلك الخيارات في المدى الزمني المنظور، وعلى اساس الحالة والسمات في منطقة الصراع العربي - الاسرائيلي في الوقت الراهن:

١- حرب ضد سورية أو ضد لبنان: لتدمير القدرة السورية، وبخاصة العسكرية والاقتصادية. أو لتامين الحزام الأمني في جنوبي لبنان أو توسيع مساحته. ليكون ذلك موضوع مساومة سواء مع لبنان أو سورية.

٢- غزوة شاملة: لإعادة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. أو لتهار السلطة الفلسطينية، وإذا كانت إعادة الاحتلال لا تعني حرباً من حيث مجرياتها. فإنها تجسّد هذا المعنى من الناحية السياسية.

٣- عمليات محدودة:

أ- ضد سورية: لتدمير قدرة سلاحية محددة (مثل قواعد الصواريخ).

ب - ضد لبنان: ضربات انتقامية خاطفة ضد المقاومة اللبنانية، قد تصيب البنية الأساسية للدولة.

ج - ضد العراق: لتدمير ما يمكن أن يكون قد بقي لديه من أسلحة غير تقليدية. لم تدمرها لجنة الأمم المتحدة (يونسكوم).

د- ضد ليبيا: لتدمير ما لديها من أسلحة غير تقليدية.

سمات البعد الاستراتيجي العربي:

لا ريب أن أي تصور للبعد الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي المستقبلي. لا بد أن يستند إلى واقع ذلك البعد في الماضي والحاضر. لأن استشراف المستقبل يستمد بعض عناصره من ذلك الواقع.

ونحن إذا عدنا إلى ذلك البعد الاستراتيجي في ماضيه وحاضره. لوجدناه يتسم بالسمات التالية:

١- تواهر القدرة على تصور وبناء بعد استراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي. في حين تراوحت قوة النظام العربي - في بناء ذلك البعد وتطبيقه - بين القدرة على العمل وضعف أو غياب الإرادة السياسية لتوفير تلك القدرة. ولكن الظاهرة الثانية. أي ضعف أو غياب الإرادة السياسية، كانت الغالبة في معظم الأحيان.

٢- رغبة الدول العربية أن تكون حرة في أن تلتزم أو لا تلتزم بأي قرار ينبعث من ذلك التصور. مُغلبة بذلك مبدأ السيادة الوطنية على اي مبدا او مفهوم قومي أخر

٣- اختلال ميزان القوى الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي. وحين نتحدث عن ميزان القوى - وسنتحدث عنه غير مرة في غضون البحث - والاختلال المزمن الذي أصابه لمصلحة اسرائيل دون العرب. فإن تقويم هذا الاختلال لا يستند إلى

تعني ميزان واحد، في احداهما القوة الاسرائيلية، وفي الثانية القوة العربية، ذلك لا ندرك أن القوة العربية لم تكن كفة واحدة، لأن هذه القوى، كجماعة وكمجموع، لم تكن أبداً كفة واحدة في الميزان، وإنما نحن أمام موازين، في الكفة الأولى في كل واحد منها القوة الاسرائيلية، وفي كل كفة ثانية قوة عربية واحدة، هذا هو الواقع الحاكم. وحينما كانت دولتان او اكثر تتضامن في تكوين كفة قوة واحدة، كان ذلك التضامن في كل واحد منها محدوداً في عناصره، أو في مداه الزمني، أو مداه المكاني.

السلام خياراً استراتيجياً عربياً:

حين أعلن مؤتمر القمة العربي (القاهرة، ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣) أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية، لم يضع الرؤساء العرب خطة مشتركة ذات بعد استراتيجي لحماية هذا الخيار، ولضمان تحقيق السلام العادل والشامل حسب المقومات التي حددها مؤتمر القمة العربي لذلك السلام. وإذا كانت الإرادة العربية تتجه نحو السلام وتعمل له، فإن هذا التوجه لا يستقيم مع هذا الخلل الخطير في ميزان القوى، الذي أشرنا إليه، فلن يكون للسلام معنى في ظل وجود سلاح نووي لدى طرف من الأطراف، يستطيع به أن يفرض إرادته على سائر الأطراف، وبخاصة ان إسرائيل تقوّم السلام، من وجهة نظرها، على انه هدنة مؤقتة، لا يلبث جيرانها العرب أن ينتهكوها حينما تحين الفرصة لذلك.

وفي إطار عملية السلام، يبدو أن المسار الفلسطيني سيعاني مشكلات وازمات تختزن مختلف الاحتمالات، فمن المنتظر ان تفرض اسرائيل ترتيبات أمنية على السلطة الوطنية الفلسطينية تختلف اختلافاً نوعياً وشكلياً عن الترتيبات الأمنية التي تضمنتها معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية والمعاهدة الأردنية - الاسرائيلية، وعن الترتيبات التي يمكن أن يتضمنها أي اتفاق بين كل من سورية ولبنان من جهة، واسرائيل من جهة اخرى.

ذلك أن الترتيبات بين الدولة الفلسطينية المنشودة واسرائيل ستكون بين كيان متعثر ويتأسس من جهة، ودولة محتلة من جهة اخرى، وستنتهز اسرائيل هذا الوضع لتفرض شروطها ومتطلبات نظريتها الأمنية واستراتيجياتها الدفاعية، بحيث تخلو الأرض الفلسطينية من أي تهديد أو احتمال تهديد يقصد اسرائيل، بتوفير الوسائل التي تمكن الجيش الاسرائيلي من استخدام الأرض الفلسطينية كموقع للإنذار المبكر، ولفتح القنوات وتعزيز القدرة على الردع والانطلاق للهجوم [٧٤].

ولدعم هذه الفكرة توجه اسرائيل نحو حرمان الدولة الفلسطينية المنشودة من أن

يكون لها جيش، ذلك ان «قوة الدولة الفلسطينية يجب أن تكون، بالتحديد، في ضعفها، يجب أن لا يكون أمنها في يدها»(٧٥).

ويرى مركز يافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب انه بقدر ما تتخلى اسرائيل عن حضور عسكري مكثف على طول وادي نهر الأردن وسلسلة الجبال الشمالية والجنوبية، الممتدة على طول الضفة الغربية، بقدر ما تصبح أكثر عرضة لخطر الهجوم من الشرق (٧٦)، ولهذا فثمة حاجة اسرائيلية إلى أن تكون في أراضي الدولة الفلسطينية محطات للإنذار المبكر، ومراكز مراقبة، وقوات منتشرة في المواقع المهمة، وبخاصة عند جسور نهر الأردن ومخاضاته، وأن يكون لاسرائيل حق التحليق الجوي فوق فلسطين كلها لأغراض الاستطلاع.

وإذا ما مددنا نظرنا، استباقاً، إلى المرحلة الانتقالية، فيمكننا القول: إن اية ترتيبات أمنية يتم الاتفاق عليها في تلك المرحلة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، وفي مرحلة انشاء الدولة الفلسطينية المنشودة، ستشمل، في ترجيحنا، من بين ما تشتمل عليه، النقاط التالية (٧٧):

١- الأمن الخارجي لفلسطين مسؤولية اسرائيل وحدها.

٢- لا قوة عسكريةً للدولة الفلسطينية، ولا سلاح ثقيلاً أو جماعياً أو حربياً يجوز أن تملكه تلك الدولة، ولا يجوز أن تتعدى القوة الأمنية تشكيل قوات شرطة ذات سلاح خفيف، وفي حال عدم قدرة تلك القوات على مواجهة حالات معينة في الأمن الداخلي، فالقوات الاسرائيلية تتولى تلك المواجهة.

٣- تتركُز قوات اسرائيلية على طول غور الأردن، وفي المرتفعات والجبال الممتدة من الشمال إلى الجنوب، وفي المواقع التي يحددها الجيش الاسرائيلي ويراها ذات نفع استراتيجي وعملياتي لأمنه وأمن اسرائيل وأمن المستعمرات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية.

وعلى الرغم من هذه النظرة الاستشرافية الترجيحية، فإننا نميل إلى القول بأنه سيكون سابقاً لأوانه أي بحث في تأثير البعد الاستراتيجي الاسرائيلي على الأمن الفلسطيني، لأن مثل هذا البحث يفترض قيام الدولة الفلسطينية.

البدائل المتاحة أمام البعد الاستراتيجي العربي للصراع:

سندخل القرن الحادي والعشرين ونحن نحمل إرث مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١)، ذاك الإرث الذي يلفه ضباب متلبِّد بحاجبات الرؤية ومانعات الإبصار. وليس سهلاً ولا ميسوراً أن يستشرف الباحث، بثقة واقتدار،

بعض آفاق المستقبل. ذلك أن البدائل امامنا محدودة جداً، إلاّ إذا لجأنا إلى التنبؤ والحدس، أو اعملنا البصيرة كما يفعل أهل الصوفية والتجليات.

لقد تجاوزت الأزمة التي تعانيها الأمة العربية دائرة البدائل، أو أن الأزمة بلغت درجة من الشدّة والتعقيد جعلت البدائل التي تدخل في دائرة الإمكان المنظور غير كافية أو غير صالحة للخلوص من الأزمة. وآنذاك، يبقى الأمل منوطاً بقيادة قومية تجد الحل من خارج دائرة الإمكان المنظور، وهذا هو الأمل الذي قد يضيء بعض السبيل إلى المستقبل. ومما يبعث في الفكر والنفس هذا الأمل، ويحيله إلى واقع ملموس، أن الأمة العربية أثبتت، في وقائع كثيرة في دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي، كفاءة واقتداراً شكّلا رسالة من الحاضر إلى المستقبل، مغزاها أن العرب قادرون على الدفاع عن مصائرهم، وعلى التفكير والتدبير لمستقبلهم. وهذان الكفاءة والاقتدار يفترض بأنهما ما زالا كامنين متوافرين لتوظيفهما في البعد الاستراتيجي العربي للصراع.

في إطار هذه الملامح من بعض الإحباط وبعض الأمل، ومع توافر ارادة الحياة في النهوض والتقدم والمقاومة والنصر، نعرض خمسة بدائل، ليست هي البدائل الوحيدة حصراً، فقد تتداخل البدائل فيما بين بعضها لتلد بدائل جديدة، وقد تزيد على ما هي عليه. وقد ينتفي احدها أو بعضها. وإذ يعرض الباحث البدائل الخمسة، من قبيل العرض الموضوعي الأكاديمي، فإنه يتمسك بالبديل الأول، القومي العربي، وحده، على الرغم مما تشير إليه، اليوم، وقائع الصراع العربي - الاسرائيلي، وملامح الغد، وهي وقائع وملامح تجعل البديل القومي العربي أملاً يرتجى.

البديل الأول هو: البديل القومي العربي، وسنخصه بتركيز مستقل في خاتمة البحث.

البديل الثاني: يقوم على أساس المزج بين مفهوم الأمن العربي والأمن الجزئي الاسلامي. وتفسير ذلك إمكان التقارب بين الدول العربية، كمجموعة، وايران وتركيا، حيث يجد هذا التقارب مرجعيته في الإطار الاسلامي، وعلى أساس أن التاقضات بين تركيا وايران من جهة، وبعض الدول العربية من جهة ثانية، تناقضات ثانية يمكن تجاوزها من أجل دعم الأمن في المنطقة، دون أن يعني ذلك كله أي تفسير بأن التقارب موجه ضد أية دولة أو تكتل، أو لمصلحة أية قوة خارجية أو تكتل دولي. بيد ان هذا البديل لا يدخل في دائرة الحسبان أو الاحتمال في الوقت الراهن: لأن تركيا اتجهت نحو التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل، ونحو توسيع إطار عداوتها للعرب بعامة، ولسورية والعراق بخاصة.

البديل الثالث: تنسيق الترتيبات الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط، وما فيها من دول وقوميات وأعراق وأديان ولغات وطوائف وملل ونحل، واحتواؤها في نظام اقليمي ذي أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، وقد تعرضنا لهذا الموضوع فيما سبق من حديث.

البديل الرابع: الاكتفاء بالترتيبات الأمنية التي تنص عليها الوثائق التعاقدية الناجمة عن التسوية بين كل دولة عربية ذات صلة من جهة وبين اسرائيل من جهة اخرى، واعتبار تلك الترتيبات كافية لضمان السلم والأمن في المنطقة.

البديل الخامس: ويدخل في إطار ما يسمى «الأمن التعاوني ـCooperative Security» ، وابرز مثل عليه ذلك التحالف الدولي الذي أنشئ في إثر أزمة الخليج الثانية لتحرير الكويت من الاحتلال، ويقضي هذا النوع من الأمن التعاوني دعوة دولة أو دول كبرى صديقة من خارج النظام الاقليمي، للتعاون مع الدول الداعية على مواجهة تهديد أو أزمة محددة. وجدير بالذكر أن هذا البديل هو الواقع السائد في منطقة الخليج العربي منذ صيف ١٩٩٠ حتى اليوم.

البديل القومي العربي:

يرتبط نجاح هذا البديل وفشله بالإرادة العربية، دولاً وقوى فاعلة في الأمة، ولهذا فهو يتألف من شقين، أولهما خاص بالدول، وثانيهما ينبعث من إرادة الأمة والقوى الفاعلة فيها، وبخاصة قوى الفكر والثقافة والإعلام.

ينطلق البديل القومي، للبعد الاستراتيجي للصراع العربي ـ الاسرائيلي، من حقيقة تاريخية جرى تجاوزها أو إهمالها من معظم الباحثين في شؤون ذلك البعد، وقد يكون لتتابع الهزائم والانكسارات، التي حلت بالأمن القومي العربي، الأثر الفاعل في طي تلك الحقيقة، التي لا تخلو أيضاً من مشاعر الأسى.

وما نقصد إليه بهذه القولة، هو أن ننفض بعض غبار النسيان عن تقييم البعد الاستراتيجي العربي في ميدان الصراع ضد الصهيونية واسرائيل، فقد نجح كفاح بعض الدول العربية، وكفاح الشعب الفلسطيني، عبر الصدامات والمعارك والحروب المتوالية ضد الغزوة الصهيونية ما قبل ١٩٤٨ ثم ضد اسرائيل ومشروعها التوسعي الإحلالي العنصري بعد ١٩٤٨، نجح في وقف خطة اسرائيل الكبرى، وكسر الحلم الصهيوني في دولة الأرض التوراتية، وليس من الإنصاف نكران أن الأمة العربية ـ بما هي عليه من تجزئة وتخلف وقيادات لم يكن بعضها على مستوى الوعي القومي بخطورة الغزوة الصهيونية ـ قد خاضت صدامات ومعارك وحروباً، نظامية وثورية،

رسمية وشعبية، مسلحة ومدنية، اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية وإعلامية وانتفاضية وعسكرية. وعلى كل صعيد ممكن. كما يمكن القول إنه لولا هذه السيرة النضالية - على الرغم مما شابها من نواقص وعيوب وثغرات وانكسارات وانكفاءات بالنفس والمال ومصائر المجتمعات والدول - كان يمكن أن تبلغ حال الأمة دركاً أكثر إيلاماً وأبعد سحقاً.

وفي الوقت الراهن، وعلى الرغم من اختلال موازين القوى، فإن أبرز نتائج المنازلة العربية للمشروع الصهيوني هي دمغه تاريخياً بأنه مشروع استيطاني إحلالي عصري، وتجريده من بعده الأسطوري التوراتي، فإسرائيل اليوم ليست، بأية حال، إسرائيل التوراتية، ولا اسرائيل التي حلم بها وخطط لها الآباء المؤسسون.

والبعد الاستراتيجي للصراع يعيش ويتنفس ويتحرك في بيئة هي بيئة الأمة العربية، وفي محيط هو المحيط العالمي، ولهذا فهو يتفاعل مع عوامل داخلية وعوامل خارجية، تؤثر فيه ويؤثر فيها. والعوامل الداخلية هي عوامل البيئة العربية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. والعوامل الخارجية هي عوامل المحيط العالمي: منظمات دولية واقليمية، وأحلافاً وتكتلات سياسية وعسكرية واقتصادية، وتوازن قوى، ومصالح وصراعات اقتصادية، وصراعات أيديولوجية واجتماعية، وتهديدات ومخاطر عسكرية.

ومن أجل تحقيق التوازن والتفاعل مع هذه العوامل: الداخلية والخارجية، ومواجهة الصراعات والتهديدات والمخاطر، وتعبئة الطاقات والامكانات واستخدامها في المكان والزمان المناسبين، وحتى يستطيع البعد الاستراتيجي العربي أن يصل إلى هذه التحديات، ويحمل عبء مواجهتها، لا بد أن يتجسّد التنفيذ في «خطة استراتيجية قومية عليا»: يُسمى فيها العدو والصديق، وتُوضح فيها التهديدات والمخاطر المحتملة، وتُحدد الأهداف القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، تحديداً واضحاً، وتُرسم فيها الوسائل القادرة على تحقيق هذه الأهداف، في المستويات القطرية والعربية والدولية.

وثمة آراء واجتهادات متعددة بشأن تحديد مقومات هذه الخطة، ولكن أربعة منها قد تكون في موضع الرضى: التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والاستقرار السياسي، والحد الأدنى من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد، والقوة العسكرية.

وإذا كان لنا أن نتجاوز، من قبيل الاختصار، المقومين الأول والثاني، وهما التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والاستقرار السياسي، فإن المقومين الآخرين، وهما: الحد

الأدنى من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد، والقوة العسكرية، يشكلان اهم مقومات الخطة الملائمة للبعد الاستراتيجي للصراع.

وليس مغالاة او بعداً عن الحقيقة، أن نقول: إن أنسب أنواع العمل العسكري العربي التعاقدي في الوقت الراهن لا يزال يتمثل حتى الآن في معاهدة الدفاع المشترك، وهي الصيغة التعاقدية الالتزامية التي تؤسس العمل العسكري وتنظم شؤونه وأجهزته ووسائله، وتوفر العوامل والشروط اللازمة لتكوين قوة ردع تحفظ للأمة مصالحها، وتصون حقوقها، بل تسترد ما هو مغتصب أو معتدى عليه منها. وقد يكون ذلك دونما حاجة إلى استخدام القوة. ولعل القدرة على الردع هذه هي الغاية التي نحتاج إلى بلوغها، في ظل سلام نسعى إلى اقامته، وفي مرحلة نجهد فيها إلى استرداد حقوقنا المغتصبة أو المعتدى عليها.

وإن لمن نافلة القول أن نؤكد أن إعمال أحكام المعاهدة وتكوين قوة الردع العربية، مرهونان اليوم بالارادة العربية، وبخاصة بإحداث تبدلات أساسية في العلاقات العربية البينية، تتناسب مع طبيعة المخاطر والتهديدات التي تتعرّض لها الأمة، والتي لا سبيل إلى منع حدوثها إلا بتكوين درع عربية قادرة على حماية الأمة ورد الأذى عن قيمها، وبخاصة أن الردع ليس سلاحاً عسكرياً فحسب، بل له أوجهه المختلفة. فالردع هيبة تفرض ذاتها، أو قدرة اقتصادية أو سياسية أو معنوية تؤثر في الخصم إنْ وُجهت إليه، أو قوة قادرة على إيقاع الأذى بمصالح الخصم دون قتال، أو سلاح يُنتضى إذا ثلمت سائر الوسائل الأخرى.

والردع العربي، بهذا المفهوم، هو وحده القادر على اقناع بعض دول الجوار، إذا ما نشبت ازمات أو نشأت تهديدات، بأن تسلك سبيل العدل وطريقة الحسنى في عدم المساس بالمصالح والحقوق العربية، وهو وحده القادر على رد العدوان إن وقع.

لا ريب في أن هذه الأفكار تحمل سمة المثالية، وقد يراها الكثيرون بعيدة عن الواقع والحقيقة إلى حد الخروج عنهما، وأنها لا تزيد على أن تكون كلاماً معاداً عمره عشرات السنين، حتى أنه فقد معناه وضاع منه مغزاه.

وليس في جعبة الباحث من تعليق على هذا التقييم، سوى رأي وصورة يقدمهما. أما الراي فهو أن هذه الأفكار، على الرغم من أنها الآن امان ورغبات، تجسدت، في فترات متقطعة من عمر البعد الاستراتيجي للصراع، سواء داخل جامعة الدول العربية أو خارجها، في صيغ تعاقدية وخطط استراتيجية وعمليات. وإذا كان أكثرها قد طواه غياب الإرادة العربية الجماعية، فإن بعضها رأى النور وعاش وبلغ بعض غرضه. أما الصورة فإن ملامحها مستمدة من وقائع التاريخ القريب الذي

عمره نصف قرن. ولا يرغب الباحث في تفصيل تلك الأدلة والشواهد، فهي معروفة وموثقة.

وفي إطار الواقع وإمكاناته، وعلى أساس توافر الإرادة للعمل العربي الجماعي، ثمة ثلاث سبل يرى الباحث احتمال سلوكها، والأخذ بها سبلاً متوازية ومتسايرة ومتوازنة. تشكل ضفيرة واحدة بجدائلها الثلاث، وتكون كلاً واحداً لا يتجزأ، هو الأمن القومي العربي، الذي يرسم معالم البعد الاستراتيجي للصراع العربي - الاسرائيلي، ويوفر له القدرات والامكانات لتحقيقه. وهي سبل، إن نجحنا في سلوكها، نكون قد أعدنا بناء البعد الاستراتيجي للصراع، وعززنا قدراته. وهذه هي السبل:

اولها ان تبني كل دولة عربية، بقدر طاقاتها وحاجاتها، قوتها المسلحة، دفاعاً عن ذاتها.

وثانيها أن الدولة العربية القطرية هي الحقيقة الواقعية. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، واستناداً إليها، يبنى الأمن القومي ذاته، متسقاً مع الأمن الوطني لكل قطر، ومستمداً منه بعض قدراته ومساهماته، وكلما استطاع الأمن القومي أن يوفر للدولة القطرية الأمان، ترسخ مفهوم الأمن القومي، وتوطدت دعائمه، وازدادت قدرته على خدمة البعد الاستراتيجي للصراع.

وثالث السبل أن نضع ذلك كله في إطار الأمن العربي، وأن نصوغ مفاهيم السبيلين السابقتين ومفرداتهما وعناصرهما برؤى هذا الأمن ومن أجل أهدافه، وبأداته العمل العربي المشترك. ذلك أن تصعيد مفهوم الردع من مستواه القطري إلى المستوى القومي، يبدو اليوم، في الظروف الراهنة التي تمر بها الأمة، وفي ظل العوامل التي تحكم الوضع الحالي في المنطقة، أحد الحلول المناسبة، إذ تتوافر بعض العوامل لاحتمالات نجاحه، يضاف إلى ذلك أن التطابق بين الأمن القومي والأمن القطري هو من الأمور الأساسية في حالة مثل حالة الدول العربية.

لا ريب في أن الدعوة إلى التضامن العربي، وهو أساس الشق الأول من البديل القومي، وإلى تفعيل المؤسسة القومية: جامعة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، وإلى تنشيط أجهزة الأمن القومي في مختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي دعوة تلقى التأييد، ولكن يضيع منها التنفيذ والتطبيق.

هذا عن الشق الأول من البديل القومي، الذي يرتبط نجاحه وفشله - كما ذكرنا - بإرادة الدول العربية، وهي ارادة تبدو، حتى اليوم ، غير مرشحة للتوافر والفعل.

اما عن الشق الثاني من البديل القومي، فصفته أنه لا يرتبط بإرادات الدول، بقدر ما ينبعث من إرادة الأمة والقوى الفاعلة فيها، وبخاصة قوى الفكر والثقافة والإعلام، ذلك أن هذا البديل/ الشق ينبثق من صراع الحضارات، وهو صراع قديم جديد، ولكنه يتعلق، في نهاية المطاف، بقدرة الأمة على الفعل والعزم والحسم، وعلى مجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية، لكي توفر لذلك الصراع عوامل الغلبة.

ومنطلق البديل/الشق الذي نتحدث عنه هو اعتبار الصراع العربي ـ الاسرائيلي شكلاً من اشكال صراع الحضارات، فصاحب هذه النظرية ـ نظرية صراع الحضارات ـ صموئيل هنتنغتون علق على إعلان المبادئ الخاص بغزة واريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بقوله [٧٨] : إن هذا الحدث « تم بين مجموعتين من حضارتين مختلفتين ظلتا تتحاربان ما يزيد على أربعة عقود. وتعدّ الهدنات والاتفاقات المحدودة جزءاً من الصدامات بين الحضارات... وفي حين ان النزاع بين اليهود والعرب قد يمكن تطويقه، فإنه سيظل مستمراً». وقد استوحى وزير الخارجية الأميركي من هذه القولة رأيه [٧٩]: «نحن لن نصل إلى نهاية الصراع في الشرق الأوسط، ولكننا نغير شكله».

وفي صدام الحضارات قد لا تذوب مجموعة بشرية ذات حضارة مختلفة، وقد لا تندثر، ولكنها على أية حال لا يمكن أن تكون الأعلى والأكثر تفوقاً، وإنما تكون الغلبة للحضارة الأقوى والأكبر والأرسخ تاريخاً والأشد تجذراً والأكثر عدداً، وحينئذ لا تعود الأرقام وموازين القوى المادية فائقة القدرة والثبات، وصاحبة الغلبة والتفوق، لأنها تفتقد الجذور في التاريخ والجغرافيا والحضارة. بهذا المنظار لا يختزل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في عملية التسوية السلمية القائمة الآن، ذلك ان عملية التسوية هذه ليست سوى حلقة أو مرحلة يمر بها هذا الصراع الممتد منذ ما يزيد على قرن، والذي اتخذ أشكالاً عدة، وسيتخذ أيضاً أشكالاً أخرى في المستقبل. والتصور الذي يجسّد عملية التسوية الجارية: بأنها تحتوي هذا الصراع بكل أبعاده، هو غالط في الرؤية الفكرية والسياسية والتاريخية والحضارية، وهو انزلاق نحو النهج البراغماتي الأميركي، الذي يتعامل مع الواقع المباشر من دون اعتبار لأثر الماضي الذي أحدثه، وتأثير ذلك في المستقبل، إذ لا يمكن فهم الصراع العربي ـ الاسرائيلي بهذه المقاييس العملية البراغماتية، وكل محاولة لتغييب أبعاد هذا الصراع : التاريخية والمستقبلية والحضارية لن تكون سوى عملية سياسية أساسها موازين القوى المادية الراهنة.

إن الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو في أحد أشكاله صراع حضارات: صراع بين

الحضارة العربية الإسلامية والتجمع البشري اليهودي الذي بعثت به أوروبا والغرب والصهيونية والحضارة الغربية اليهودية ـ المسيحية بهدف السيطرة على هذه المنطقة من العالم. وعلى هذا فالمواجهة مع اسرائيل هي مواجهة لحضارة الغرب ومذاهبه، بمثل ما هي مواجهة للعقيدة الصهيونية، الوليدة الشرعية للاستعمار الغربي، فليس لليهود حضارة محددة، وإنما لهم دين ومذاهب، إذ أنهم موزعون على مناطق العالم وحضاراته منذ آلاف السنين.

ومن اجل تجنب هذا الصدام الحضاري، ففي اسرائيل توجهان رئيسيان، أولهما يقول به بعض قادة الصهيونية ومؤسسي اسرائيل، ومبناه انزال البعد الحضاري مكانه في دائرة الصراع، مما يعني ضرورة اندماج اسرائيل في منطقتها الحضارية، حتى أن بعضهم أوصى بتعليم أبنائهم اللغة العربية. أما التوجه الثاني ـ وهو الأقوى والأكثر سيطرة ـ فتتوده مجموعة أخرى من قادة الصهيونية، وتمثلهم اليوم المدرسة الصهيونية الجديدة التي تحدثنا عنها، وطائفه من الأحزاب والمنظمات السياسية: الصهيونية والدينية، وينادي أصحاب هذا الاتجاه بالابادة والتهجير والتدمير والاحتلال والتوسع واحتكار السلاح النووي.

إن العقيدة الصهيونية هي نتاج الحضارة الغربية، والأخذ بهذه الفكرة يجنبنا خطيئة الانزلاق نحو هاوية الصراعات ذات الطابع الديني، ثم تشويه التاريخ العربي الاسلامي كله، وتحميله ما ليس فيه ولا منه.

إننا ندرك، حينما نفكر في مشروع إعادة بناء البعد الاستراتيجي العربي للصراع، اننا ننشد أملاً، ونركب مركب الطموح، وقد نبحر فوق امواج الحلم. إننا ندرك ذلك، لأننا نعيش ضياع الأمل وانطفاء الطموح وغياب الحلم، ولكننا ندرك أيضاً أننا في لحظة تاريخية، ليست ببعيدة عنا، استطعنا أن ندافع عن وطننا وأمتنا، وان نجند قوانا، ونعبئ طاقاتنا في إطار عمل عربي مشترك امتدت أبعاده إلى مختلف المجالات: الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولقد ولدت فينا تلك الوقائع، التي عشناها، إرادة صناعة المستقبل بقدر ما آتانا الله من قوة وعلم وحكمة.

الهوامش

١- ثيودور هرتزل: دولة اليهود، نيويورك ١٩٠٤، نقلاً عن: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: العسكرية الصهيونية، ج٢، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٣.

٢- عبدالرحمن ابو عرفة: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١، ص٢.

٣- جيمس زغبي، جريدة الشرق الأوسط، ١٩٩٦/٩/٢٣.

٤- جريدة The Guardian البريطانية، ١٩٩٥/١/٢٥.

٥- سيريل تاونسند، جريدة الشرق الأوسط، ١٩٩٥/٢/٨.

٦- بنيامين نتنياهو: مكان تحت الشمس، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان ١٩٩٥. وقد نشر مركز الدراسات العسكرية بدمشق موجزاً لهذا الكتاب، دمشق ١٩٩٦. وإلى الموجز تعود الإشارات المرجعية في هذا البحث، ص ٤٤.

٧- المرجع السابق، ص ٢٨.

٨- مايكل آدامز (مع مجموعة باحثين): الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٨٣.

(٩ ، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤): المرجع نفسه، الصفحات: ١٨، ٦١-٦٢، ٦٥، ٦٧، ٨٣، ٨٥.

١٥- مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٢٠، القاهرة ١٩٩٧/١١، ص ٢٠.

١٦- لخصت جريدة الأهرام، ١٩٩٧/٨/٤، مقالة المجلة الفرنسية.

١٧- جريدة الحياة، ١٩٩٧/٤/٢٧.

١٨- البروفيسور افرايم عنبر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار ايلان، في دراسة عنوانها «التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل وتركيا» نشرها مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦، وترجمته عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، يناير/كانون الثاني ١٩٩٧.

١٩- البروفيسور عميكام لخماني، أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب، في دراسة عنوانها «تركيا وحرب الخليج» نشرها مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦، وترجمتها عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، يناير/كانون الثاني ١٩٩٧.

٢٠- جريدة ميليت التركية ١٩٩١/٢/٢، نقلاً عن محمد خليفة «تركيا وأزمة الخليج» مجلة مستقبل العالم الاسلامي، العدد ٢، ربيع ١٩٩١، مالطا، ص ١٢٤-١٢٥.

٢١- مجلة الوسط، العدد ٢٧٩، ١٩٩٧/٦/٢، ص ٢٧.

٢٢- جريدة الحياة، ١٩٩٦/٤/١٦.

- Joseph Alpher "Security Arrangements for a Palestinian Settlement" Survival [illegible] Vol. 34. No. 4 Winter 1992-1993. International Institute for Strategic Studies London p. 51.

- The International Institute for Strategic Studies The Military Balance 1986-1987 . London. 1986 p. 98.

١٨- زئيفي شيف، جريدة عل همشمار، ١٩٨٦/١٢/٣١. أوردته جريدة القبس الدولي الكويتية، ١٩٨٧/١/٣.

١٩- نقاط مقتبسة من الأوراق التي قدّمت إلى الندوة الدولية حول «أنظمة الأمن الاقليمية: سرائيل وجيرانها»، ونظّمها مركز بار - ايلان للدراسات الاستراتيجية، تل أبيب ونشرت ملخصها في مجلة معراخوت، يناير/كانون الثاني - فبراير/شباط ١٩٩٣.

٢٠- انظر موجز التقرير في : مجلة القوات الجوية، أبو ظبي، العدد ٤٧، مارس/ آذار ١٩٩٣.

٢١- جريدة الأهرام، ١٩٩٨/١/٢١.

٢٢- جريدة الحياة، ١٩٩٥/٥/١٠.

٢٣- وهذا ما عبر عنه أحد الخبراء الاستراتيجيين الاسرائيليين. انظر جريدة «الحياة» لندن، ١٩٩٣/٧/٣١.

٢٤- لهذه الأدبيات مراجع كثيرة من ابرزها وضوحاً وتركيزاً الفصل الذي كتبه ياثير ايفرون (Y Evron) في كتاب: Perceptions de Sécurité et Stratégies Nationales au Moyen Orient, sous la Directin de Bassma Kadmani et d'Autres, éd. Masson. Paris 1994

٢٥- المرجع نفسه.

٢٦- The International Institute for Strategic Studies: The Military Balance 1997-1998, Oxford University Press, London 1997, p. 129.

٢٧- مجلة «شئون الأوسط»، مركز التوثيق والمعلومات، بيروت، ع٣١، ١٩٩٤/٧، ١٨١.

٢٨- Seymour M. Hersh: The Samson Option, Random House. New York. 1991 p. 117.

٢٩- ليونارد سبكتور: «انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط» مجلة الدراسات الفلسطينية، ع١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٣٢.

٣٠- تنظر تفصيلات اجتماع اللجنة في الدوحة (قطر): جريدة «الحياة» لندن، ١٩٩٤/٥/٦.

٣١- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة ١٩٩٥، ص ٣٧.

٣٩ـ انظر الدراسة التي نشرتها مجلة «شؤون الأوسط» العدد ١٧، ١٩٩٣/٣، ص ٧٣، بعنوان «الخيار النووي الاسرائيلي في نظام عالمي جديد»، وهي دراسة اسرائيلية نشرت في مجلة سكيراه حودشيت التي تصدرها وزارة الدفاع الاسرائيلية، ٦ـ١٩٩٢/٧. وكاتب الدراسة البروفيسور يورام نمرود.

٤٠ـ توم ستوفر، الأستاذ بجامعة هارفرد، دراسة قدمها إلى ندوة « اسرائيل والمياه العربية»، التي نظمتها جامعة اليرموك الأردنية، ٢٥ـ١٩٨٤/٢/٢٦، عمان. انظر موجز الدراسة في : احمد بهاء الدين، مجلة المستقبل، ع ٣٦٩، باريس، ١٩٨٤/٣/١٧.

٤١ـ عوزي مخيمي، جريدة يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٦/٨.

٤٢ـ حديث للرئيس سليمان دميريل، أجراه ابراهيم نافع، جريدة الأهرام، ١٩٩٧/٩/١٦.

٤٣ـ د. صلاح عامر: «نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية»، جريدة الأهرام، ١٩٩٧/٦/٢١.

٤٤ـ جريدة «الحياة»، ١٩٩٨/١/١٩.

٤٥ـ من تصريح لرئيس حزب العمل الاسرائيلي، جريدة «الحياة،» ١٩٩٨/١/١٦.

٤٦ـ كمثل على ذلك: المباحثات التي أجراها الرئيس الأميركي مع رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل في واشنطن، ٢٠ـ ١٩٩٨/١/٢٢. حيث رفض الأخير تنفيذ انسحاب القوات الاسرائيلية من بعض الأراضي الفلسطينية وفق ما نصت عليه اتفاقية أوسلو.

٤٧ـ من حديث رئيس وزراء اسرائيل إلى انطوان لحد قائد جيش لبنان الجنوبي. انظر نص ما رواه لحد في جريدة الأهرام، ١٩٩٧/٩/٢٢.

٤٨ـ المرجع نفسه.

٤٩ـ جريدة «الحياة،» ١٩٩٧/١٠/٣١.

٥٠ـ جريدة جيروزاليم بوست، ١٩٩٠/٤/٦.

٥١ـ مراجع السياسات الاسرائيلية ـ تجاه التدخل والتأثير في الشؤون الداخلية للدول العربية من خلال التركيبة : الديمغرافية أو الإثنية أو الدينية أو الطائفية أو اللغوية لكل مجتمع عربي كثيرة ومتنوعة وذات اتجاهات مختلفة . ونكتفي بالاشارة إلى المراجع التالية، الصادرة باللغة العبرية، والتي تولت ترجمتها الدار العربية للدراسات والترجمة والنشر:

ـ شموئيل سيجيف: اسرائيل والعلاقات مع دول الجوار، جامعة تل أبيب، مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، مارس ١٩٩٤.

- أوراق ندوة «الموقف الاسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي»، جامعة بار إيلان، مركز بار إيلان للأبحاث الاستراتيجية، مايو ١٩٩٢.
- يحزقيل درور: مذكرة إلى رئيس الوزراء اسحق رابين: «أساليب تفتيت دول المنطقة العربية»، ديسمبر ١٩٩١.
- مجموعة باحثين: ندوة عن تفتيت وتدمير المنطقة العربية، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وافريقيا، تل أبيب، ديسمبر ١٩٩٠.
- يحزقيل درور: استراتيجية كبرى لاسرائيل، معهد ديفز للعلاقات الدولية، القدس ١٩٨٩.

٣- Abba Eban: Voice of Israel, Haarigon Press, New York 1969, pp 68-70.

٣- جريدة «الحياة»، ١٩٩٨/١/١٧.

٤- مؤتمر القمة العربي في أنشاص، ٢٨-١٩٤٦/٥/٢٩.

٥- مؤتمر القمة العربي الأول، القاهرة، ١٣-١٩٦٤/١/١٧.

٦- مؤتمر القمة العربي الثاني، الاسكندرية، ٥-١٩٦٤/٩/١١.

٧- مؤتمر القمة العربي الثالث، الدار البيضاء، ١٣-١٩٦٥/٩/١٧.

٨- مؤتمر القمة العربي الرابع، الخرطوم، ٨/٢٩ - ١٩٦٧/٩/١.

٩- مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، ٢٥-١٩٨٠/١١/٢٧.

١٠- مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، فاس، ٦-١٩٨٢/٩/٩.

١١- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٠٩٢ في ١٩٩١/٩/١٢.

١٢- مؤتمر القمة العربي، القاهرة، ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣.

١٣- كمثل: المؤتمر القومي العربي الذي يعقد دورة سنوية، والمؤتمر القومي - الاسلامي، وكلاهما يصدر بيانات ختامية عن دوراته. انظر، البيان الختامي للدورة الثانية للمؤتمر القومي - الاسلامي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٢٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ص ٧٥-٨٥. وما بين مزدوجين هو مقتطفات من البيان المذكور.

١٤- د. منعم العمار: «المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العربي»، مجلة شؤون عربية، ع ٨١، مارس ١٩٩٥، القاهرة، ص ١٨٣.

١٥- عبدالرزاق فارس الفارس: «الانفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي ١٩٧٠ - ١٩٩٠» مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧١، مايو/أيار ١٩٩٣، ص ٤.

١٦- فولكر بيرتس (باحث الماني): «دينامية التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط»، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٢١، يوليو/ تموز - أغسطس/ آب ١٩٩٣، ص ٦.

٦٧ـ The International Institute for Strategic Studies (IISS): The Military Balance 1996/1997. Oxford University Press. London 1996. p. 123.

٦٨ـ السيد يسين: مقدمة «التقرير الاستراتيجي العربي» مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٢.

٦٩ـ انظر ملخص التقرير في جريدة «الحياة»، لندن، ١٩٩٤/١٢/٤.

٧٠ـ مجموعة من الباحثين الاسرائيليين: الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية، ترجمة ونشر: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيقوسيا، ١٩٨٧.

٧١ـ انظر نموذجاً لهذه الفكرة في مقالة د. عبدالعظيم رمضان «السلاح الذري الاسرائيلي نمر من ورق» جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥/٤/١٥.

٧٢ـ الصراع منخفض الشدة: هو أحد أشكال الصراعات المسلحة، وهو نمط من الصراعات التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة تزايد القدرة التدميرية للأسلحة الحديثة، التي قللت من حوافز اللجوء إلى الحرب. ويسمح الصراع منخفض الشدة للدول، أو للأطراف المتصارعة، بأن تحل منازعاتها بالعنف أو باستخدام العنف المسلح، دون التورط في حرب شاملة. انظر:

C Kegley, and E. Wittkopf: World Politics: Trends and Transformation. St Martin Press New York, 1989. p. 410.

٧٣ـ انظر قصة العميل الموسادي إيهود جيل في جريدة «الحياة»، ١٩٩٨/١/١٧.

٧٤ـ Joseph Alpher "Security Arrangements for a Palestinian Settlement", Survival, Vol 34 No. 4, Winter 1992-1993. International Institute for Strategic Studies. London p. 51

٧٥ـ جريدة هآرتس، ١٩٩٢/٨/٥.

٧٦ـ أريبه شاليف: الحكم الذاتي: مواضيع أساسية وحلول ممكنة، مركز يافي للدراسات الاستراتيجية، تل أبيب، فبراير(شباط) ١٩٩٣. مترجم عن العبرية في: مجلة الدراسات الفلسطينية، ع١٥، بيروت، صيف ١٩٩٣، ص ١٦٥ـ ١٧٤.

٧٧ـ Joseph Alpher, op.cit pp 49-67

٧٨ـ فصلية Foreign Affairs، نيويورك، المجلد ٧٢، ع ١٩٩٣/٥.

٧٩ـ محجوب عمر، مجلة شؤون الأوسط، ع ٣٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤، بيروت، ص ٧٨.

البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/ الإسرائيلي- الفلسطيني

د. يوسف صايغ

أولاً : من المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ إلى قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨

تبرز العودة إلى الجذور والتطلعات والأهداف الاقتصادية للحركة الصهيونية منذ أواخر القرن الماضي. وتحديداً منذ عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل (أو بال بالفرنسية) في سويسرا سنة ١٨٩٧، ورؤية ثيودور هيرتسل لأغراض ذلك المؤتمر والتطلعات التي استشرفها - أن غرض اغتصاب فلسطين وأن المنظور الشرق الأوسطي في صيغته الحالية في تسعينات القرن العشرين، إنما يمثلان امتداداً لرؤية هيرتسل الأصلية وتطويراً لها.

لقد قامت دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، بعد مرور نصف قرن على انعقاد مؤتمر بازل، وتحركت بعد قيامها - بعناد وإصرار وذكاء وبخطى ثابتة مخطط لها- صوب أغراضها السياسية والعسكرية والاقتصادية، فاتخذت من فلسطين مركزاً ومنطلقاً بفضل ما توفر لها من تصميم ذاتي ودعم خارجي، وراكمت قدراتها وخبراتها وكذلك المعونات المتدفقة من الخارج ، إلى أن بلغت وضعاً مكّنها، في أوائل التسعينات من القرن العشرين، من طرح مشروعها الشرق الأوسطي على نطاق واسع ، بزخم وثقة. وهكذا، فبفضل متانة قاعدة قوتها: العسكرية والسياسية

والاقتصادية والتقانية والتنظيمية والإعلامية، الذاتية والمدعومة دولياً، حوّلت رؤية هيرتسل إلى مشروع ضخم ذي جوانب متعددة تتفاعل في عملية تغذية عكسية، وتشكل معاً نظاماً متكاملاً يغطي المشرق العربي ويحجز لها حضوراً قوياً وفاعلاً على المسرح الدولي.

تؤكد الحقائق الممتدة طوال قرن كامل أن الاستعمار الصهيوني التوسعي يشكّل عملية متصلة تنطلق من خطة طويلة المدى، متحركة وتراكمية، تتمحور حول الذات بأنانية عنيدة لافتة، لا تعطي حقوق الفلسطينيين ومصالحهم اعتباراً. وقد حظيت هذه الخطة بدعم كامل من الصهيونية العالمية وكذلك الإمبريالية الغربية. وهكذا، تجسد الغزو الصهيوني في خمس عمليات وديناميات يجب فهمها وقراءتها بطريقة سليمة ودقيقة لما لها من صلة بموضوعنا، هي :

١ . استعمار ذو طبيعة خاصة يتمثل في اقتلاع العرب الفلسطينيين من أرضهم وتفريغ الوطن الفلسطيني إلى المدى المستطاع من سكانه لإفساح المجال للمستوطنين اليهود، تمشياً مع الادعاء الصهيوني الذي جرى تسويقه في العقود الأولى من القرن العشرين بشأن «حق الشعب الذي لا وطن له في الحصول على الوطن الذي لا شعب له».

٢ . الاستيطان الصهيوني في فلسطين وادعاء ملكية الأرض والموارد الفلسطينية (والعربية في دول الجوار التي قد تخضع لاحقاً للاستعمار أو الهيمنة).

٣ . تحويل الأقلية اليهودية في فلسطين ـ وكانت تمثل ٨ في المئة من مجموع السكان عند انتهاء الحرب العالمية الأولى ـ إلى أكثرية سكانية لدى إقامة الدولة اليهودية.

٤ . إنكار الحقوق الوطنية التاريخية الثابتة والسياسية والاقتصادية للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في ممارسة تقرير المصير والسيادة في أرضهم وعليها، ومحاصرة من يبقى منهم داخل فلسطين بشتى أشكال الحصار.

٥ . التوسع الجغرافي في مسار مستمر ومتصل، دينامي وشديد التركيز. أولاً في فلسطين ولاحقاً كلما كان ذلك ممكناً، في أراض عربية خارج فلسطين، إمّا باحتلالها وإمّا بالهيمنة عليها.

ومن المفيد أن يعاد إلى الأذهان ما يدل على صدقية «لائحة الاتهام» المتضمنة في الفقرة السابقة. لذلك فإنني أقدم نماذج موثقة تلقي ضوءاً كشّافاً قوياً على طبيعة الأهداف الصهيونية كما طرحها هيرتسل «أبو الحركة الصهيونية» نفسه (ولاحقاً ما

طرحه سواء من آباء الصهيونية) مما يرد في كتاب «يوميات هيرتسل الكاملة». (1) وفي مراجع اخرى. وتتصل الاقتباسات المختارة بموضوع هذا البحث.

إن ملخص ما يستشرفه هيرتسل لتسلسل أحداث المستقبل بالنسبة إلى أرض فلسطين وسكانها هو : (أ) احتلال ارض فلسطين، والاستيلاء عليها بسرعة وبصورة متزامنة ،كما بكبسة زر كهربائي» بحسب عبارته بالذات، وذلك عبر القيام بالشراء من مختلف مناطق فلسطين معاً، عن طريق سماسرة يمولهم ويوجههم عملاء مؤسسة مركزية (مفوضية مشتريات الأملاك)؛ (ب) حصر ملكية الأراضي المشتراة باليهود وعدم انتقالها إلى غير اليهود؛ (ج) تفريغ البلاد من السكان المحليين* - بحسب عبارته - لكن بعد استخدامهم للقضاء على الحيوانات البرية المتوحشة والافاعي، ثم دفعهم إلى بلاد العبور (Transit Countries) المجاورة.

وفي إثر عقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧، استطاع هيرتسل أن يقول ما يلي : «أسّستُ الدولة اليهودية في بازل، لو قلت هذا اليوم بصوت مرتفع لقوبلت باستهزاء عام، ولكن ربما في خمسة أعوام ، وحتماً في خمسين عاماً، سيعرف ذلك الجميع»(٢).

انتهى الأمر، بعد مداولات طويلة واتصالات متعددة، بأن غدت فلسطين بؤرة تركيز الحركة الصهيونية جغرافياً، إلا أنه تم اعتماد قدر كبير من المرونة (والأصح التعبير عن مزيد من التدرج في الحديث عن شهوة التوسع الجغرافي) في رسم حدود الدولة المرغوب فيها . فبالنسبة إلى هيرتسل «يكون الحد الشمالي: الجبال المواجهة لمنطقة كبادوشيا» (Cappadocia) في تركيا، ويكون الحد الجنوبي: قناة السويس، ويكون شعارنا : «فلسطين داود وسليمان»(٣). وفي مناسبة اخرى أشار هيرتسل نفسه إلى أن الدولة اليهودية تمتد من النيل إلى الفرات(٤).

عقب مؤتمر بازل، اي في تشرين الأول /اكتوبر ١٨٩٨، كتب صهيوني بارز هو ديفيس تريستش إلى هيرتسل يقول : «يجب أن يتضمن برنامج بازل الكلمات (فلسطين الكبرى)، أو (فلسطين والأراضي المجاورة)... وإلاّ فإن الأمر يكون هراء.. فانت لا تستطيع أن تجد متسعاً لعشرة ملايين يهودي في أرض اتساعها ٢٥ ألف كيلو متر مربع»(٥) . ثم قام وفد المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر السلام الذي عقد في باريس سنة ١٩١٩، عقب الحرب العالمية الأولى ، بتوزيع مخطط للامتداد المنشود للدولة اليهودية، وكان اقل اتساعاً مما أمل به هيرتسل، إلا إنه كان، في أية حال، يشمل بالإضافة إلى فلسطين - بالحدود التي رسمت لها عشية الانتداب البريطاني عليها - شمالاً : الجنوب اللبناني بما في ذلك صور وصيدا، ومنابع نهر

الأردن في جبل الشيخ، والشاطئ الجنوبي لنهر الليطاني، وهضبة الجولان في سورية بما في ذلك مدينة القنيطرة ونهر اليرموك وينابيع الحمّة المعدنية؛ شرقاً: وادي الأردن بأكمله والبحر الميت والمرتفعات الشرقية حتى أبواب مدينة عمان. وبامتداد جنوبي مع خط سكة حديد الحجاز إلى خليج العقبة؛ جنوباً: من العريش في اتجاه جنوبي مستقيم حتى خارج العقبة؛ غرباً: البحر الأبيض المتوسط[٦].

سبق ذلك أن قام المؤتمر اليهودي الأميركي، في نهاية سنة ١٩١٩، بالطلب إلى مؤتمر السلام أن يصرح «... أن شروطاً سياسية وإدارية واقتصادية يجب أن تتوفر في فلسطين من شأنها أن تؤكد، تحت وصاية بريطانيا العظمى نيابة عما سيشكل كعصبة أمم، تطوير [تحويل] فلسطين إلى (كومنولث) يهودي»[٧].

ومن دون متابعة لتسلسل الرؤى اللاحقة بالنسبة إلى الحدود المستهدفة يكفينا أن ننتقل بسرعة إلى النيات التي عبر عنها الدكتور أيدر، رئيس المفوضية الصهيونية في فلسطين ، سنة ١٩٢١، إذ قال : «لا يمكن أن يكون هناك إلا وطن قومي واحد في فلسطين ، وهو يهودي، ولا مساواة في الشراكة بين اليهود والعرب، وإنما تفوق يهودي حالما تتزايد أعداد العرق [اليهودي] بما يكفي » [٨].

أمّا بالنسبة إلى الحدود المستهدفة فنشير إلى البرنامج الصهيوني، الذي تم إقراره في فندق بلتمور في مدينة نيويورك في أيار/ مايو ١٩٤٢، حيث وضعت سياسة الحركة الصهيونية وتم اعتمادها لاحقاً في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢. وقد قدم الممثل الشخصي للرئيس الأميركي روزفلت، الجنرال باترك هيرلي، تقريراً عن المؤتمر جاء فيه : «إن المنظمة الصهيونية أبدت التزامها برنامجاً موسعاً من أجل:

١ ـ دولة يهودية ذات سيادة في فلسطين تضم فلسطين وفي النهاية [شرق] الأردن على الأرجح.

٢ ـ تحويل [نقل] السكان العرب، في آخر الأمر، من فلسطين إلى العراق.

٣ ـ القيادة اليهودية للشرق الأوسط بأكمله في مجالات التنمية الاقتصادية والتحكم [السيطرة] [٩] . إن السياق الذي استخدمت فيه كلمة «التحكم» أو السيطرة يشير إلى أن المقصود هو التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط والتحكم فيها.

حتى الآن، قدمنا بعض الأمثلة من الحقب السابقة لقيام دولة إسرائيل تعبِّر عن رؤى قيادة الحركة الصهيونية ومطامعها وطموحاتها الاقتصادية التي كانت تستهدف

فلسطين أولاً ثم دول الجوار العربي لاحقاً، وهي رؤى يلخصها البند رقم ٢ من تقرير هيرلي المشار إليه أعلاه.

ويمثل ما تقدم من استشهادات دليلاً على الطبيعة الاغتصابية الاستيطانية ثم التوسعية للصهيونية. وبالإضافة إلى ما سبق، سأتناول عدداً من الأدلة البارزة والمتوفرة منذ قيام دولة إسرائيل ونجد هذه الأدلة في «الأدبيات، السياسية والاستراتيجية والاقتصادية ذات البعد الإقليمي، كما في التطلعات والمواقف، والسياسات، والتحركات: محلياً وإقليمياً ودولياً. وجدير بالذكر أن الأوعية والقنوات، التي تتطور هذه الأدلة وتتحرك عبرها، كانت باستمرار رسمية وأهلية على السواء داخل إسرائيل، كما كانت خارج إسرائيل من نتاج الحركة الصهيونية في العالم وآلتها المركزية، أي المنظمة الصهيونية العالمية وما ينضوي تحت جناحي هذه المنظمة أو ينسق معها من مؤسسات مختلفة المهمات والمواقع، تنشط بصورة خاصة في الولايات المتحدة وفي أوروبا.

على أنه يجدر بنا ـ قبل الانتقال إلى ما توفره العقود الخمسة من عمر الدولة اليهودية من أدلة على مآرب إسرائيل في التوسع الاقتصادي والتحكم، على المدى الممكن، في الموارد والأسواق وأنماط التنمية العربية (إضافة إلى الفلسطينية)، كما في قوى الإنتاج وعلاقاتها ـ أن نلفت انتباه القارئ إلى مارب صهيوني (ولاحقاً إسرائيلي) مركزي، اقتصادي في الأساس، لكنه ذو بعد استراتيجي شمولي، أي أنه يتصل كذلك بالأغراض: الاستيطانية والتوسعية والسياسية والأمنية على السواء، وبترابطاتها وتشابكاتها. نعني هنا، تحديداً، طموح إسرائيل للسيطرة على منابع المياه وتدفقاتها في مناطق الجوار، أي في الجنوب اللبناني وجنوب شرق سورية، وخصوصاً المخزون المائي الهائل في باطن جبل الشيخ وما فوقه من ثلوج، ورغبتها كذلك في المشاركة في الموارد المائية التي يحملها كل من نهري النيل والفرات، ونشير هنا إلى تركيز مذكرة المنظمة الصهيونية، إلى مؤتمر السلام سنة ١٩١٩، على ضرورة أن يحدد اتساع الدولة اليهودية المستهدفة القدرة على السيطرة ـ الجزئية على الأقل ـ على الموارد المائية في الجوار العربي.

نضيف في السياق الحالي أن إصرار إسرائيل على اغتصاب قسم كبير من الموارد المائية العربية ـ بالإضافة إلى الموارد الفلسطينية ـ لا يزال جزءاً أساسياً من السياسة الإسرائيلية الثابتة، بل إنه اشتد بموازاة تعاظم قوة الدولة العسكرية وازدياد حجمها السكاني، وهو ينذر بالامتداد إلى القرن الحادي والعشرين بزخم متزايد وباستخدام الضغط الفاعل، عبر حشد التأييد للطموح الإسرائيلي المدعوم

أميركياً ودولياً ، تحت ذريعة الموجبات الاقتصادية والديموغرافية، والحاجة «حسن إدارة» الموارد المائية على صعيد المشرق العربي نظراً إلى شح المياه قياساً بالحاجات الحالية، إضافة إلى المستقبلية.

ومن المفيد، قبل الانتقال إلى البعد الاقتصادي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بعد قيام الدولة سنة ١٩٤٨، أن نؤكد أن هناك اتصالاً مستمراً بين طموح واتساع حدود الرؤية الاقتصادية / السياسية التي حكمت فكر وتحرك القيادات الصهيونية دوماً منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا. ولئن أوجبت الظروف المحيطة بالمشروع الصهيوني قدراً من التحفظ و/أو التمويه والتحايل، فإن الرؤية الأساسية ظلت على قدر كبير من العناد والثبات، أي أنها كانت دوماً تضع التحركات الجزئية التكتيكية على مسار الخط الاستراتيجي الطويل المدى والشمولي.

وهكذا ، سمحت الوكالة اليهودية لنفسها، في أيار / مايو ١٩٤٥، بأن تطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ «قرار فوري» بإعلان إقامة فلسطين «من دون تجزئة أو انتقاص كدولة يهودية»، وأن تفوض إلى الوكالة اليهودية التحكم في الهجرة اليهودية إلى فلسطين وفي سياساتها[١٠]. وهذا يفسر أيضاً ما شهدته بنفسي في آذار / مارس ١٩٤٦ في جلسة للجنة التحقيق الإنكليزية - الأميركية في مبنى جمعية الشبان المسيحيين في القدس، إذ كان حاييم وايزمن يدلي بشهادة أمام اللجنة مشدداً على تحويل فلسطين إلى دولة يهودية. وعندما سأله رئيس اللجنة: كيف يصح ذلك من دون الأخذ في الاعتبار حقوق ورغبات الاكثرية العربية في فلسطين التي تصر على تقرير المصير ولا ترضى بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية ، أجاب وايزمن ؟!

«سيدي، أنت لا تستطيع أن تعد طبق عجة من دون كسر البيض».

(حرفياً: Sir, you can't make an omelet without breaking eggs).

ومما زاد في حجم الإهانة والصدمة لدى الحضور العربي للجلسة، أن لجنة التحقيق، رئيساً وأعضاء، وقفوا احتراماً لوايزمن فور انتهاء شهادته وخروجه من القاعة . أما «البيض» الذي كان لا بد من كسره لإعداد «طبق العجة» فقد كان في حينه ١,٣٢٨,٠٠٠ عربي في فلسطين في مقابل ٦٠٨,٠٠٠ يهودي. وكان ما يمتلكه اليهود من أرض فلسطين يقل قليلاً عن ٦٪ من المساحة الإجمالية للبلد أو نحو ١,٦ مليون دونم[١١] .

ثانياً : ما بعد قيام الدولة سنة ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ١٩٩٧

يقوم هذا البحث على أساس أن البعد الاقتصادي للصراع الفلسطيني - الصهيوني لم يكن، في يوم من الأيام، صراعاً ساحته الاقتصاد بمفرده؛ إذ تضافرت الأغراض ، والرؤى ، والمخططات، والأدوات، والوسائل كذلك، في عملية الاغتصاب الاقتصادي وإيصاله إلى القسم الأكبر من أهدافه، لا منذ ظهور الحركة الصهيونية السياسية فحسب ، بل أيضاً بعد قيام الدولة اليهودية وعلى نحو أكثر تأكيداً. ومن هنا، فإن التحليل السليم يتطلب إدراك الترابط والتماسك والتفاعل بين ما هو سياسي أو استراتيجي وعسكري، من أهداف ووسائل، وبين ما هو اقتصادي وتقاني تحديداً. كما يتطلب تناول موضوع البعد الاقتصادي للصراع التعرف إلى العناصر والقوى المكونة للصراع والمتداخلة فيه، في فلسطين والمنطقة العربية كما في مختلف البلاد الأخرى ذات الوجود اليهودي الفاعل والمؤثر.

لا يسمح مجال هذا البحث بتقديم صورة متكاملة بعناصرها وجزئياتها المتعددة للصراع موضوع البحث، وخصوصاً لأن العلاقة الداخلية هي علاقة تفاعل وتكامل على أرضية تقسيم عمل مخطط له بعناية ومدروس بذكاء ومجهز بما يلزمه من استشراف واع للمستقبل وتنظيم مؤسسي ملائم وقدرات بشرية متميزة، إضافة إلى دعم خارجي وافر ومتعدد الأوجه. لهذا سأحاول، في هذا القسم من البحث، التعرف بإيجاز إلى العناصر والجزئيات والمؤسسات والقوى ذات العلاقة بمسار الاغتصاب الاقتصادي ، وسيكون تناولي للعناصر والاقتباسات المختارة أميناً لتواصل مسار الصراع منذ مؤتمر بازل سنة ١٨٩٧ حتى نهاية الأعوام الخمسين من عمر الدولة، أي مطلع سنة ١٩٩٨، ومؤكداً - باستمرار - التواصل في مسار الصراع كما التماسك والتداخل والتفاعل بين مراحله وجزئياته ، وسأفعل ذلك وفق المؤشرات التالية :

أ) الرؤية الاقتصادية الحاكمة

بعد التواصل والترابط بين طموح واتساع حدود الرؤية الاقتصادية التي حكمت فكر القيادات الصهيونية منذ مؤتمر بازل، وبين فكر واستراتيجيات القيادات المسيطرة في يومنا الحاضر، أي بعد مضي أكثر من قرن على المؤتمر . ولئن أوجبت الظروف المحيطة بالمشروع الصهيوني، قدراً من التحفظ إزاء ما كان هذا المشروع يهدف إليه من مرحلة إلى أخرى في المسار الاغتصابي، فإن الرؤية والتصميم ظلا على قدر كبير من الثبات إلى المدى الذي كانت تسمح به العوامل الفاعلة من: سياسية ودولية وتمويلية، وخصوصاً من قوة عسكرية ذاتية ومستعارة من الخارج .

بعبارة اخرى : إن موجبات الظروف الحاكمة كانت تملي حدود المواقف والتحركات كما التصريحات الصهيونية ثم الإسرائيلية، ويلاحظ أثر الموجبات في التباين بين طلبات المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩، وبين نظيراتها في ما تلا ذلك من مناسبات، كتقرير لجنة التحقيق الملكية (المعروفة باسم لجنة اللورد بيل) الصادر سنة ١٩٣٧، والكتاب الأبيض البريطاني الصادر سنة ١٩٣٩، ثم قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وأخيراً ما نراه حالياً من اغتصاب متماد للأرض والموارد، ورفض لعودة اللاجئين ولحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وكل هذا هو مما يسمح به تعاظم قوة إسرائيل العسكرية واشتداد الدعم الأميركي لها بموازاة حالة الضعف السياسي العربي وانعدام إرادة المجابهة لدى الحكومات العربية.

وتبدت هذه التطورات في قيام إسرائيل باحتلال فلسطين، وكذلك باحتلال أراض لبنانية وسورية وأردنية ومصرية، وإن تم الانسحاب من سيناء المصرية بعد توقيع جمهورية مصر العربية اتفاقية سلام مع إسرائيل عقب مفاوضات طويلة وشاقة، كما تم الانسحاب من الأرض الأردنية عدا جزء صغير منها تحتفظ به إسرائيل «بعقد إيجار».

ب) الاستراتيجيا والخطة الاغتصابية

لم يكن لدى الحركة الصهيونية، منذ انطلاقها الرسمي في مؤتمر بازل سنة ١٨٩٧، رؤية شمولية وعقيدة ايديولوجية فحسب، بل أيضاً استراتيجيا وخطة عمل بعيدتا المدى تجسدان الرؤية . ويرى المراقب المدقق استمرار هاتين : الاستراتيجيا والخطة، مع بعض التموجات الجزئية التكتيكية في شأن المنحى العام تبعاً للظروف والمعطيات ، وخصوصاً السياسية والعسكرية منها. وقد جرى تنظيم الحركة الصهيونية في مختلف مواقع التجمعات اليهودية وخصوصاً أوروبا الغربية والولايات المتحدة على ذلك الأساس، وأقيمت المؤسسات الضرورية للنهوض بالمهمات السياسية والتعبوية والاقتصادية (وخصوصاً التمويلية) والإدارية اللازمة لذلك.

ويكفينا أن نشير هنا إلى ارتكاز الحركة الصهيونية في رؤيتها الشاملة على أيديولوجيا مستقاة، أولاً، من العهد القديم في التوراة و«النبوءات» والمقولات الواردة فيها، وخصوصاً بشأن كون اليهود «شعب الله المختار» وأن الله أعطاهم فلسطين إرثاً ووطناً؛ وهي ثانياً ترتكز على معاناة اليهود عبر قرون كثيرة في «بلاد الشتات» والتمييز ضدهم وعدم إمكان حصولهم على الاطمئنان خارج فلسطين، وبالتالي خطر أخذهم بفكرة الاندماج في الشعوب غير اليهودية (الغوييم). وليس لدينا

لإظهار الرؤية الاستراتيجية والخطوط العامة لخطة العمل أفضل من الاقتباس حرفياً من «يوميات هيرتسل الكاملة»[١٢] التي ظلت هادياً للحركة الصهيونية حتى بعد قيام الدولة :

[...] علينا ان نصادر برقّة (Discreetly and Circumspectly) الأملاك الخاصة في المواقع التي تخصص لنا. سنحاول أن نخرج السكان المعدمين عبر الحدود بتوفير مجالات عمل لهم في بلاد العبور، في حين نحرمهم أي عمل في بلدنا الخاص... ندع مالكي الممتلكات غير المنقولة يعتقدون أنهم يخدعوننا [يحتالون علينا] بأن يبيعونا ما نشتريه بأكثر مما يستحق من ثمن، إلا اننا لن نبيعهم أي شيء في المقابل... عندئذ لن نبيع إلاّ ليهود، ويتم تداول الممتلكات العقارية فقط فيما بين اليهود... إذا انتقلنا إلى منطقة فيها حيوانات متوحشة لا يألفها اليهود: أفاع طويلة.... إلخ ، فإنني سأستخدم المحليين (Natives) قبل إعطائهم العمل في بلاد العبور، للقضاء على هذه الحيوانات...

واللافت للنظر أن استراتيجيا الاغتصاب وخطتها، اللتين أوضح هيرتسل خطوطهما العريضة في الاقتباس السابق مباشرة، لا تختلفان إلا جزئياً عن أساليب اغتصاب الموارد، وأبرزها الأرض والمياه (فضلاً عن اغتصاب حق تقرير المصير)، التي تُتّبع الآن ونحن في أواخر تسعينات القرن العشرين؛ بل لعل الفارق الأساسي أن الاغتصاب يتم حالياً من دون تحفظ او تحايل على مالكي الأرض وأصحاب الحق في مياه فلسطين، وإنما بصورة مكشوفة ووقحة تعكس تزايد قوة إسرائيل الذاتية واستمرارية الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي الذي تحظى به من الولايات المتحدة ، الشريك الاستراتيجي المعلن لإسرائيل الذي أصبح ارتباطه بها «ارتباط شراكة رسمية» في عهد الرئيس ريغن.

ونسجل في هذا السياق فشل الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها المتعددة التي تطلب فيها من اسرائيل فسح المجال لعودة اللاجئين وإعادة أملاكهم (أو التعويض لمن يفضل ذلك) والانسحاب من الأراضي المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، إلى ما هنالك من قرارات و/أو توصيات من مجلس الأمن كما من الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن هذه القرارات والتوصيات ظلت حبراً على ورق من دون تنفيذ على الرغم مما في «جعبة» الأمم المتحدة من وسائل لفرض احترام قراراتها، وهي وسائل لجأت إليها الأمم المتحدة في حالات أخرى من

الانتهاك للقرارات وللقوانين الدولية، لكن لم يتم اللجوء إليها بالنسبة إلى إسرائيل بفضل رفض الولايات المتحدة الدائم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في حال عدم الخضوع للقرارات.

ج) «البراءة» مؤسسات وأدوات الاغتصاب الاقتصادي

انبثق من الخطة الاغتصابية برنامج محدد عناصره: (١) الاستيطان؛ (٢) تنظيم الشعب اليهودي بأسره؛ (٣) تعزيز الشعور بالهوية؛(٤) الاتفاقات مع الحكومات لتحقيق هدف الصهيونية (١٣) . وهي عناصر لا تزال الحركة الصهيونية واسرائيل بالذات تستخدمانها. وكان هيرتسل يصر في بدء تحركه على الحصول على ما سماه «براءة» (Charter) تعترف بالسيادة اليهودية على البلد الذي يتم اختياره «ملكاً» لليهود، وحاول قبل وفاته سنة ١٩٠٤إقناع القيصر الألماني بتقديم مثل هذه البراءة. لكنه فشل، فتحول إلى السلطان العثماني عبد الحميد ففشل كذلك ثم تحول إلى وزير المستعمرات البريطاني، جوزيف تشمبرلين، الذي وافق على استيطان اليهود في العريش في مصر، إلا أن محادثات هيرتسل مع الحكومة المصرية فشلت بالتالي . الأمر الذي جعله يقترح على المؤتمر الصهيوني السادس، سنة ١٩٠٣، اتخاذ قرار بشأن ملاءمة منطقة إفريقيا الشرقية للاستيطان المرغوب فيه، إلا أن هذا الاقتراح لم يفشل نتيجة رفض المؤتمر للفكرة فحسب، بل ادى ايضاً إلى اتهام هيرتسل «بخيانة الصهيونية». وهكذا انتهى الأمر باختيار فلسطين لغرض الاستيطان، وحصلت الحركة الصهيونية، في نهاية الأمر، على «البراءة» المنشودة من بريطانيا العظمى بصورة «وعد بلفور» او تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ .

وبالنسبة إلى المؤسسات/ الأدوات التي عهد إليها بالوظيفة الاغتصابية فلا يسعني في هذا المجال إلا انتقاء الإشارة إلى ما اقترح هيرتسل إنشاءه من أجل غرض اغتصاب فلسطين، بدءاً بالاستلاب المتدرج ثم الاقتلاع فالتهجير، وبالتالي الاستيلاء على الأرض والمياه. وخلال هذه العملية، الممتدة من إقامة أول مستعمرة يهودية سنة ١٨٨٠ (أي قبل المؤتمر الصهيوني الأول)، إلى عملية استيطان جبل أبو غنيم الجارية حالياً، لم يتم تعديل جوهري لا في اغراض الاستلاب ولا في أسلوبه.

إن أول ما اقترحه هيرتسل من مؤسسات وأدوات ما سماه «جمعية اليهود» لتكون الأداة الرئيسية للقيام بكل الخطوات السياسية المبتغاة، بدءاً بحشد الإرادة اليهودية لأغراض تنظيم الهجرة إلى فلسطين والاستيلاء على الأرض بالتدريج، وبموازاة ذلك القيام بالاتصالات السياسية بالدول الأوروبية الكبرى للحصول على دعمها للمشروع الصهيوني. امّا المؤسسة الثانية المقترحة فكانت الشركة اليهودية لأغراض : «جمع

المال وتنظيم التجارة والصناعة في البلد المختار، وتصفية ممتلكات اليهود في أوروبا، وشراء الأراضي، ومد المهاجرين بالمساكن والأدوات والقروض»، وتسجل الشركة في لندن، وتكون برأس مال قدره مئتا مليون دولار[١١].

وقبل وفاة هيرتسل وبعدها أنشئت مؤسسات ذات سلطة عليا في غاية الأهمية، ابرزها المنظمة الصهيونية، التي غدا المؤتمر الصهيوني هيئتها التشريعية المخولة وضع السياسات العليا للعمل الصهيوني، وانشئ دونها منظمات أو جمعيات محلية عملت على تنظيم الجاليات اليهودية.

اما على الصعيد الاقتصادي، تحديداً، فقد قام المؤتمر سنة ١٨٩٩ بتأسيس «الصندوق اليهودي الاستعماري» أو «الوقفية اليهودية الاستعمارية» على أن يكون الهيئة المالية الرئيسية للمنظمة، وانبثق منه شركات مصرفية متعددة بفروع في فلسطين أساساً، ثم في بلاد أخرى. ثم انشأ المؤتمر في سنة ١٩٠١ الصندوق القومي اليهودي (هيكرن هكييمت ليسرائيل) كأداة رئيسية لتمويل شراء الأراضي وتسجيلها باسمه على انها ملك للشعب اليهودي غير قابل للانتقال إلى مالكين غير يهود. وكان الصندوق يشترط عدم استخدام عرب ليعملوا في الأملاك المشتراة وكانت تحفزه دعوى «عودة اليهود إلى الأرض». وسبق قيام هاتين المؤسستين، وقبل عقد المؤتمر الصهيوني الأول، إنشاء ما سمي الجمعية اليهودية لاستعمار فلسطين أو «بيكا» Palestine Jewish Colonization Association سنة ١٨٨٣[١٥]. وانفقت «بيكا» منذ تاسيسها حتى أواخر عهد الانتداب ما يزيد على ١٥ مليون جنيه فلسطيني، وابتاعت ما يزيد على ٤٥٠,٠٠٠ دونم من الأرض، ثم باعت منها لاحقاً اراضي لإقامة مستعمرات زراعية مستقلة ولمزارعين افراد، مع تشجيع خاص على الملكية الفردية اعتقاداً من موجهي المؤسسة أن إيجاد طبقة من صغار الملاكين/ المزارعين يعزز حب اليهود للأرض وتعلقهم بها. وتميزت هذه المبيعات الفردية بتسهيلات كبيرة بالنسبة إلى الأسعار وطول فترة السداد واستيفاء فائدة رمزية.

يبقى، اخيراً أن نشير إلى التنظيم العمالي القوي، أي الهستدروت؛ وهو تنظيم عمالي ونقابي وراسمالي في آن واحد، يمتلك مؤسسات متنوعة في قطاعات: الزراعة والنقل والإنشاءات والتعليم والصحة وإنتاج المواد الغذائية والتمويل... إلخ. وكانت الهستدروت لا تزال تشكل مؤسسة ضخمة ذات وجود سياسي بارز وتمثل كتلة انتخابية قوية جداً. وقد ظلت، قبل قيام الدولة وبعد ذلك بفترة طويلة، تقفل الباب أمام العمالة العربية في المنشآت التي تعمل في إطارها او تمتلكها.

وبالنسبة إلى الحلقات القيادية، تمتعت المنظمات الصهيونية جميعاً، من المنظمة

الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، نزولاً إلى المؤسسات ذات الوظائف الاقتصادية كما السياسية، بمستويات رفيعة من السلطة والكفاءة وبقدر عال من الالتزام بمهماتها وبأدوارها وبمسؤولياتها في ساحة الصراع الاقتصادي مع الفلسطينيين، كما تمتعت بدينامية قوية في عملية الاغتصاب الاقتصادي. ولئن جرت تبدلات في منطوق وظائف هذه المؤسسات وأدوارها، إلا إنها كانت تتم بوحي وبمنطق الانتقال من مرحلة من العمل إلى أخرى ومن ظرف إلى آخر، وبتنسيق واتساق فيما بينها ضمن مرجعياتها وإطار المصالح الصهيونية.

وفي ختام هذا القسم، نسجل أنه لئن تبدلت التعبيرات المستخدمة في الاستراتيجيا والخطة الاقتصادية الصهيونيتين عبر السنين، وكذلك في وظائف المؤسسات الاقتصادية كما السياسية والعسكرية، فإنها لا تقل اليوم عنصرية وغروراً واحتقاراً لحقوق العرب، كما لأشخاصهم ولمجتمعهم، عما كانت عليه قبل قيام الدولة. وإذا كان من تبدل في هذه المواصفات فإنه يشكل مزيداً من التشدد والثقة بالنفس والغرور المستوحاة جميعها من القوة العسكرية الذاتية والدعم الخارجي الأميركي. فعلى سبيل المثال، لم يمنع موقع حاييم وايزمن، الرئيس الأول للدولة، ولا ما يقال عن دبلوماسيته، من أن يقول للسفير الأميركي الأول لدى إسرائيل ـ كما في «مذكرات» هذا الأخير ـ (١٦) :

> *«إن نزوح الفلسطينيين خارج البلد شكّل حلاً أو تبسيطاً عجائبياً لمتطلبات مهماتنا».*

د) الموارد البشرية

إن أبرز ما حققه الاغتصاب الاقتصادي، في ظل الاغتصاب والاستلاب السياسي والعسكري لفلسطين لدى قيام الدولة سنة ١٩٤٨، يتمثل في جانبين : الأول فتح باب الهجرة الحرة والسريعة والواسعة إلى فلسطين، أي تعظيم الحجم السكاني؛ الثاني تمكين الدولة من اغتصاب معظم أرض فلسطين. ونركز الآن على الموارد البشرية ثم نعود لاحقاً إلى الموارد الطبيعية.

قُدّر عدد اليهود المقيمين بفلسطين في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر بنحو ٤٠,٠٠٠ نسمة، ولم يبلغ سوى ٥٦,٠٠٠ نسمة سنة ١٩١٨، وهو ما كان يعادل عندئذ ٨٪ من مجموع السكان المقدر بنحو ٧٠٠,٠٠٠ نسمة (١٧) وارتفع عدد اليهود إلى ٦٥٠,٠٠٠ نسمة والعرب إلى ١,٤١٥,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨ قبل قيام الدولة مباشرة. أي أن مجموع السكان كان في حينه ٢,٠٦٥,٠٠٠ نسمة، منهم ٣٠٪ من اليهود و٧٠٪ من العرب (١٨) . إلا أن عدد اليهود والعرب معاً كان، بحسب ما تسجله

من أداء كل ما يملكه الجانب اليهودي من مهارات وقدرات: ثقافية وعلمية وتنظيمية ومالية ورأسمالية (إنتاجية) فحسب، بل أيضاً عن أداء الموجودات المتوفرة لديه من أراضٍ وعقارات ومنشآت تنشط في مختلف القطاعات.

في مقارنة الوضع الاقتصادي بالنسبة إلى اليهود بنظيره بالنسبة إلى العرب نبيّن أن إسرائيل أصبحت اليوم بلداً صناعياً وثقافياً متفوقاً على أساس الناتج المحلي الإجمالي. فقد تمكنت فعلاً أن تنتقل خلال نصف قرن، من المرحلة الصناعية إلى المرحلة ما بعد الصناعية بما يميزها من تقدم صناعي واسع ومتطور، يشمل مستوى العلم والبحث والتقانة لدى نسبة كبيرة من السكان، والذي يتمثل في مجالات تقانة وصناعة الاتصالات والطائرات والصواريخ والكيماويات... الخ. والأداء المتطور جداً يضع إسرائيل في مصاف البلاد المتقدمة صناعياً. فالناتج الفردي فيها يعادل ذلك الذي في أستراليا والمملكة المتحدة مثلاً[٣]، في المقابل فإن الناتج المحلي للفرد في الضفة والقطاع لا يتعدى ١٤٠٠ دولار للفرد بافتراض أن حكمت أوضاع طبيعية الأداء الاقتصادي بل إن الناتج المحلي للفرد حالياً هو دون هذا الرقم بموجب ما يرد في «التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ١٩٩٧»[١٠]. غير أن المقارنة تصبح أكثر مفجعة للأسى إذا أجريناها بالنسبة إلى الدخل القومي للفرد العربي في مقابل الدخل القومي للفرد اليهودي سنة ١٩٤٦، وهو آخر ما يرد في دراسة رسمية صادرة عن حكومة فلسطين. فقد كان نصيب الفرد العربي نحو ٤٠ جنيهاً في مقابل ١١١ جنيهاً للفرد اليهودي (أي بنسبة ١ : ٢,٨)[١١]. وارتفعت النسبة حالياً إلى ١ : ١٢ لمصلحة الفرد اليهودي في مقابل الفرد العربي في الضفة والقطاع أو ١ : ٦ للفرد العربي الإسرائيلي[١٢].

فضلاً عن هذا التفوق الاقتصادي، بالإضافة إلى القدرات العلمية والتقانية والتوسعية التي تمتلكها المنشآت الاقتصادية وقوة العمل اليهودية، تتمتع إسرائيل بمزايا أخرى مهمة أبرزها التمويل الخارجي الضخم الذي يغذي ويتدفق على إسرائيل ويصبح لها بنسبة مرتفعة. وما يرافق هذا التدفق من تعاون علمي وتقاني مع الولايات المتحدة وسواها من بلدان كألمانيا وفرنسا ومع اليهودية العالمية ثم استيلاء إسرائيل على معظم موارد فلسطين الطبيعية وخصوصاً الأرض والمياه. وعلى موجودات اللاجئين الفلسطينيين على أنواعها عند إقامة الدولة ونشأة علاقاتها القوية بالحركة الصهيونية كما هي سياسياً وتمويلياً.

هـ) الموارد الطبيعية: الأرض والمياه

قبل التهجير في فلسطين، عند إقامة دولة إسرائيل، يملكون نحو ٦,١ مليون...

دونم من الأرض في مقابل ١٢,٥ مليون دونم يمتلكها العرب. أمّا ما تبقى من مساحة فلسطين فكان أملاك دولة، منها ١٢,١ مليون دونم تعتبر غير قابلة للزراعة في النقب في جنوب فلسطين (٢٧). وبين إقامة الدولة وتوقيع اتفاقيات الهدنة في ربيع سنة ١٩٤٩ قفزت مساحة ما سيطرت عليه اسرائيل - وإن لم تكن تمتلكه كلياً - من أراض فلسطينية مستغلة زراعياً إلى ٦,٦ ملايين دونم ،أي أكثر من أربعة أضعاف ما كانت تمتلكه عشية قيام الدولة، فبلغ مجموع المساحة المسيطر عليها سياسياً/اقتصادياً ٨,٢ مليون دونم.

ثم ارتفع الرقم بعد حرب سنة ١٩٦٧ ، واكتساح فلسطين التاريخية باكملها، إلى ٧٥٪ من مساحة الضفة الغربية تقريباً (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، أي ثلاثة أرباع هذه المساحة البالغة ٥ ملايين دونم. أمّا نسبة ٧٥٪ فتشير إلى ما اقتطعته إسرائيل من أراض بطرق غير شرعية وملتوية ومنافية للقانون الدولي ومتجاهلة لقرارات الأمم المتحدة - وأقدرها بـ ٣,٧٥ مليون دونم تقريباً. فيكون مجموع المساحة المسيطر عليها اقتصادياً - فضلاً عن السيطرة السياسية - ١١,٩٥ مليون دونم (أي ٨,٢ مليون دونم + ٣,٧٥ مليون دونم). ويمثل المجموع المشار إليه - أي ١١,٩٥ مليون دونم بالإضافة إلى مساحة النقب الإجمالية وهي ١٢,١ مليون دونم، ٢٤,٠٥ مليون دونم، أو نحو ٩٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية. وإذا قفزت المساحة المملوكة من ١,٦ مليون دونم إلى المساحة المسيطر عليها - وهي ٢٤ مليون دونم - تكون السيطرة الإسرائيلية على الأرض تمددت ١٥ مرة عما كانت عليه عشية انتهاء الانتداب البريطاني.

ومن المفيد الإشارة إلى مواقع الأراضي التي ابتاعها اليهود قبل قيام الدولة، لأنها كانت مواقع مختارة لا يحكمها مصادفة وجود مالكين مستعدين للبيع فقط، بل أيضاً حاجة استراتيجية للاختيار الإرادي. وكما يقول وليد الخالدي في كتابه الأخير «الصهيونية في مئة عام : من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي» فإن المواقع تشبه حرف «N» بالإنكليزية بصورة عامة على الخريطة، فقد كان التموقع يعني «الاستيطان الساحلي بين يافا وحيفا، وهو الضلع الأيسر، وكان الضلع الأيمن [يعني] الاستيطان بين بحيرة طبريا وأعالي حوض نهر الأردن، والضلع الأوسط [يعني] الاستيطان عبر السهل الداخلي (مرج ابن عامر)... والحكمة في هذا كله [التموقع] تكمن في أن الاستيطان الساحلي يؤمن الاتصال بالخارج عبر البحار، واستيطان أعالي نهر الأردن يهدف إلى السيطرة على موارد مياهه. بينما الاستيطان البيني [في ما بين الضلعين الأيسر والأيمن] لا يربط بين

الضلعين الآخرين فحسب، بل ايضاً يفصل شمال فلسطين (الجليل) عن سائر البلاد، كما يتحكم عند طرفه الشرقي في (البوابة) الشرقية لفلسطين عند بدء مرج ابن عامر[٢٨].

يجب هنا تصحيح حالة سوء فهم (او سوء نية) تتصل بحجم ما امتلكه اليهود من ارض فلسطين حتى قيام الدولة، فكثيرون ممن يتحدثون عن هذا التملك ينسون او يتناسون حقيقة ضآلة حجمه، ثم ينسبونه إلى تفريط الفلسطينيين في أرضهم. على ان الواقع غير ذلك تماماً، وهو يستحق بعض التفصيل والتدقيق عبر تحديد المساحة التي حصلوا عليها ، وإيضاح كيفية حصولهم على ما حصلوا عليه من مساحات بلغ مجموعها نحو ١,٦ مليون دونم، والحقيقة في الأمر هي على النحو التالي :

(أ) نحو ٣٠٪ مما امتلكه اليهود قبل قيام الدولة، أي ٤٦٢,٢٥٠ دونماً، تم شراؤها من مالكين غير فلسطينيين باعوا مساحات واسعة، أكبرها ٢٤٠,٠٠٠ دونم تم شراؤها من عائلة سرسق اللبنانية، والتي كانت أكبر صفقة شراء على الإطلاق وادت إلى اضطرار سكان ٢٢ قرية إلى النزوح عنها، واسماء مالكي بقية الأرض التي باعها لبنانيون - ومجموع مساحتها ٣٨٨,٨٠٠ دونم - متوفرة في وثائق رسمية[٢٩].

(ب) نحو ٥٦,٤٥٠ دونماً باعها ملاكون سوريون.

(ج) ٨٠٠٠ دونم باعها ملاكون مصريون من أصل لبناني.

(د) ٨٠٠٠ دونم باعها ملاكون بهائيون (ايرانيون) يقطنون بفلسطين.

(هـ) جزء آخر من الأرض التي امتلكها اليهود حتى نهاية سنة ١٩٣٦ ومجموع مساحتها يبلغ ٥٢٦,٧٧٦ دونماً، تم شراؤها من مجموعتين من البائعين : ملاكين كبار غير مقيمين بفلسطين باعوا ما مساحته ٣٥٨,٩٧٤ دونماً؛ ملاكين كبار مقيمين بفلسطين باعوا ما مساحته ١٦٧,٨٠٢ دونماً.

(و) جزء آخر جرى امتلاكه أيضاً حتى نهاية سنة ١٩٣٦ تبلغ مساحته ٩١,٠٠١ دونماً كانت الحكومة والمؤسسات الدينية والشركات الأجنبية في فلسطين تمتلكه.

(ز) جزء آخر تبلغ مساحته ٦٤,٢٠١ دونماً تم شراؤها كذلك حتى نهاية سنة ١٩٣٦ من فلاحين (مالكين صغار).

(ح) اخيراً، إن جزءاً تقدر مساحته بنحو ٤٤٤,١٣٧ دونماً تم شراؤها بين نهاية سنة ١٩٣٦ ونهاية سنة ١٩٤٥ ، وكذلك عبر مبيعات لم تسجل في سجلات الملكية حتى نهاية الانتداب. وهكذا تكون المساحة الإجمالية لما استطاع اليهود شراءه حتى منتصف سنة ١٩٤٨ نحو ١,٥٨٨,٣٦٥ دونماً.

وهناك تباين بين تقديرات المساحة الإجمالية كما تظهر في التفصيلات التي ترد في المصدر الرسمي المشار إليه في الهامش رقم ٢٩ آنفاً، وبين ما يورده خبير يهودي في دراسة له نشرت سنة ١٩٥٢[٣٠]. والتباين هو ٢٦١,٦٣٥ دونماً (أي بين التقدير الحالي كما أورده الخبير، والبالغ ١,٨٥٠,٠٠٠ دونم، وبين التقدير الرسمي وهو ١,٥٨٨,٣٦٥ دونماً).

أجريت عدة تقديرات لقيمة الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين إثر قيام دولة إسرائيل من أراض ومبان ومنشآت وتجهيزات متنوعة. أول التقديرات قام به مكتب للاجئين الأمم المتحدة ،، وتقدير آخر قامت به الهيئة العربية العليا في صيفتين، وثالث ورابع قامت به لجنة الأمم المتحدة للتوفيق. لكنني اعتمدت تقديرين آخرين : أولهما قمت به [٣١] سنة ١٩٦٢، والآخر قام به الاقتصادي عاطف قبرصي ونشر سنة ١٩٨٨ ضمن كتاب لسامي هداوي[٣٢]، والدراسة الأخيرة شارك فيها عدة باحثين استخدموا الخرائط المأخوذة من الجو لأراضي فلسطين والمحفوظة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وجاء تقديرا صايغ وقبرصي متقاربين جداً وبلغا نحو ٧٤٢ مليون جنيه فلسطيني (نحو ٣,٨ مليار دولار باسعار سنة ١٩٤٨) و٧٤٣ مليون جنيه فلسطيني (نحو ٣ر٧ مليار دولار باسعار سنة ١٩٤٨) [٣٣].

إن دراسة صايغ لم تشمل الخسائر البشرية على انواعها، في حين ان قبرصي أجرى تقديرات لها على أساس نسبة ما دفعته المانيا الاتحادية تعويضاً عن الخسائر البشرية من مجموع ما دفعته لضحايا النازية، والثانية للتعويض عن خسائر الممتلكات، واتفاقية ثالثة أصغر من ١٢ بلداً بما فيها النمسا. وبلغ مجموع قيمة الاتفاقيات بأصنافها جميعاً ٨٥ ملياراً و٨٤٠ مليون مارك الماني في اوائل سنة ١٩٩٤، وهي السنة الأخيرة التي تتوفر بشأنها معلومات رسمية مستقاة من مصدر ألماني[٣٤] .

أما بالنسبة إلى موضوع الموارد المائية، فنجد أن اسرائيل تسيطر على نحو ٢,٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه بحسب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية [٣٥]. ولم يحدث تبدل كبير في حجم هذا المورد بعد سنة ١٩٦٧ لأن إسرائيل كانت، قبل هذا التاريخ، بدأت تسحب نسبة كبيرة من المياه الجوفية، وخصوصاً في الضفة الغربية، وإلى مدى اقل في قطاع غزة ، قبل احتلالهما. وبالنسبة إلى الضفة الغربية، كان السحب يتم في آبار عميقة جداً تستولي إسرائيل بفضلها على جزء من المخزون المائي الجوفي . فالاغتصاب الضخم للمياه تم قبل سنة ١٩٦٧، وتحديداً منذ أن تمكنت إسرائيل من تحويل قسم من المياه المتدفقة من ينابيع وأودية ومجار

خارجة من الجنوب اللبناني وجبل الشيخ (منها نهر اليرموك ونهر الأردن، وتشير التكهنات، غير الموثقة رسمياً، إلى الاستيلاء على جزء من مياه نهر الليطاني كذلك).

يبلغ الاغتصاب من المياه الجوفية في باطن أرض الضفة الغربية ما يعادل ربع إجمالي المياه المسيطر عليها والمتاحة حالياً لإسرائيل . وقد سمح هذا الاغتصاب لإسرائيل بنمط توزيع يتيح لكل مواطن إسرائيلي خارج المستعمرات، نحو ٤٠٠ متر مكعب من المياه في السنة، أمّا المستعمرات فنصيبها ٦٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً، غير أن نصيب الفرد الفلسطيني في إسرائيل أقل كثيراً من نصيب الفرد اليهودي. ويبقى في المقابل أن المتاح للفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع هو نحو ١٠٠ متر مكعب سنوياً، وهكذا، يجب أن يضاف استلاب الموارد المائية إلى الجوانب الأخرى من الاستلاب الاقتصادي.

وفي هذا المجال ، تردد إسرائيل، باستمرار، أنها تواجه أزمة مائية خانقة، وخصوصاً بالنسبة إلى المستقبل، وتطلب - مدعومة من الولايات المتحدة بصورة خاصة، ومن الدول الغربية بصورة أقل حدة - أن يصار إلى «إدارة المورد المائي» على المستوى الإقليمي. والمطلب المشار إليه يعني أن يصار إلى مقاربة موضوع الموارد المائية إقليمياً، وأن يصار إلى توزيعها على أساس الحاجات الفعلية مع الحاجات الاحتمالية في المستقبل.

وتذكر إسرائيل الأسباب التي تدعو إلى طلب ترتيبات إقليمية، تجعلها مرشحة للحصول على موارد مائية تفوق ما هو متاح لها، وتحاجج في أن حجم سكانها ازداد كثيراً منذ سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧، وأن اقتصادها - وخصوصاً القطاع الزراعي منه وكذلك السياحي - يستوجب موارد إضافية في المستقبل القريب. على أنه، بالنسبة إلى الحجتين المعتمدتين، فإن الأزمة ، فعلاً، هي «أزمة مستدرجة»، أو أزمة مفتعلة، فازدياد الحجم السكاني لا يعود إلى ارتفاع نسبة التزايد الطبيعي (وهي متواضعة) وإنما، أساساً، إلى موجات الهجرة التي استدرجتها اسرائيل وخصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واستقدام اسرائيل لـ ٨٠٠,٠٠٠ يهودي تقريباً من الاتحاد السوفياتي السابق.

وبالنسبة إلى حاجات القطاع الزراعي، فإن الإجابة هي أن هذا القطاع لا يزال مدعوماً منذ قيام إسرائيل الأمر الذي يشير إلى أنه غير مجز، ومن جهة استخدامه للمياه على الرغم من التكلفة المرتفعة، فإن اسرائيل - حتى أعوام قليلة - كانت تخصص للزراعة ما لا يقل عن ٧٠٪ من إجمالي الموارد المائية المتاحة لها ولا تزال هذه النسبة نحو ٦٠٪ (٣٦).

إذاً سواء أكان بالنسبة إلى التزايد السكاني المستدرج أم إلى الاستخدام المائي في الزراعة، فإن الأزمة المائية في الواقع، مستدرجة أو مفتعلة ولا يجوز أن يتحمل الفلسطينيون وعرب الجوار ـ أو أن يحمّلوا ـ مسؤوليتها عبر مقولة «إدارة المياه على المستوى الإقليمي»، إي إعادة توزيع المياه بطريقة تتيح لإسرائيل أكثر مما هو متاح حالياً ـ بل إن المطلوب إعادة التوزيع بحيث يستعيد الجوار العربي مياهه المسلوبة.

و) الموارد المالية :

فيما يتعلق بالموارد المالية، سنضطر إلى الاقتصار على المعلومات عن الكتل المالية الضخمة من المساعدات الخارجية، ذلك أن المعلومات المتصلة، بشأن جميع ما حصلت عليه الحركة الصهيونية،منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، غير متاحة بصورة مفصلة تسمح بتقدير مجاميعها. ولعل العودة إلى ما يتوفر سنوياً من معلومات بشأن المساعدات الخارجية في جداول «ميزان المدفوعات» تمكن الباحث من معرفة التفصيلات المطلوبة مما هو منشور، إلا أن هذه العملية تتطلب من الوقت والجهد ما يجعلها خارج قدرتي على القيام بها.

إن أبرز الكتل المالية الضخمة جداً اثنتان : أولاهما وردت من الولايات المتحدة، والثانية من ألمانيا الاتحادية ثم الموحدة. وقد نشرت مؤخراً معلومات أميركية رسمية تشير إلى حجم المساعدات الأميركية المباشرة، أي التي تسجل في الميزانية العامة للحكومة ، وتدخل في ميزان المدفوعات، وقد بلغ مجموعها بحسب ما نشر رسمياً منذ قيام الدولة سنة ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ١٩٩٧ : (٧٧,٧) مليار دولار [٣٧]. وتشير المعلومات التفصيلية الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية لإسرائيل لسنة ١٩٩٧ إلى أن اسرائيل حصلت في سنة ١٩٩٦ على ٧,٨ مليار دولار من التحويلات، منها ٨٠٠ مليون دولار من الحكومة الألمانية (بموجب اتفاقيتي التعويضات اللتين سبقت الإشارة إليهما واللتين تنفذان منذ الخمسينات) ، ومنها «مقبوضات مؤسسية» بلغت مليار دولار (والأرجح أن المقصود ما يرد بواسطة المنظمة الصهيونية العالمية وسواها من مؤسسات صيهونية) ، و«تحويلات شخصية» بلغت ٣,٥ مليار دولار [٣٨]، وهناك مساعدات أخرى عينية وإعفاءات جمركية ومساهمات أميركية في مشاريع صناعية وأبحاث تتصل بالأسلحة المتطورة، تقدر عادة بنحو نصف المساعدات الرسمية المسجلة في الميزانية العامة، أي ١,٥ مليار دولار سنوياً منذ أكثر من عقد من الزمن.

والكتلة الثانية من المساعدات الخارجية هي ما دفعته ألمانيا الاتحادية (حالياً ألمانيا الموحدة) من تعويضات بموجب اتفاقيات عقدت مع إسرائيل في السنوات

الأولى من الخمسينات ، وقد تعددت أشكال هذه المساعدات بين: نقدية وعينية (والفئة الثانية كانت سلعاً ومعدات وكذلك اسلحة). والشكلان معاً قدما كتعويضات لمختلف زمر المتضررين مادياً وجسدياً في أثناء الحكم النازي. وبلغ مجموعها حتى أول سنة ١٩٨٤ نحو ٨٦ مليار مارك كما ذكر سابقاً (٣٩) وإذ لا تتوفر لنا معلومات بشأن حجم المساعدات بعد بداية سنة ١٩٨٤، فإن تقديرنا أن هذه المساعدات. على الرغم من تواضع حجمها بالنسبة إلى الأعوام السابقة وقياساً بما كانت عليه سنة ١٩٩٦ بحسب ما أشرنا قبلاً . لن يكون حجمها، على الأرجح، أقل من مليار مارك سنوياً. فإذا صح تقديرنا يكون المجموع حتى نهاية سنة ١٩٩٧ بلغ أو تخطى ١٠٠ مليار مارك (أي يرجح أن تكون إسرائيل استلمت ١٦ مليار مارك بين أول سنة ١٩٨٤ ونهاية سنة ١٩٩٧) .

وهكذا يشير إجمالي حجم المساعدات الرسمية الأمريكية والألمانية منذ قيام اسرائيل إلى نهاية سنة ١٩٩٧، إلى أن اسرائيل (بالنسبة إلى عدد سكانها) وضعت في رأس قائمة الدول المتلقية لمساعدات خارجية في العالم، ويكون المكلف الألماني. كما الأميركي. حمل عبئاً ضريبياً ثقيلاً بسبب ما قدمته حكومته من مساعدات إلى اسرائيل . على أن ما تحمله المواطن الفلسطيني (من لاجئ ومقيم) من خسائر مادية متنوعة يضعه في موقع مواز لموقع المواطن الأميركي الألماني على الأقل، وبالإضافة إلى أن عبء المعاناة التي تحملها الفرد الفلسطيني، بسبب اغتصاب وطنه وحرمانه من حريته وحقه في تقرير المصير السياسي والاقتصادي. يفوق ما تحمله كل من المواطنين الأميركي والألماني كثيراً، إذ يستحيل تقدير قيمة مالية رقمية للمعاناة النفسية والجسدية ولما مثله استلاب الوطن الفلسطيني من كارثة أليمة لا تحد ولا تقدر بثمن ، فضلاً عن الخسائر المادية التي أشرنا، قبلاً إلى تقديرات حجمها .

ثالثاً : كيف جابه الفلسطينيون عملية الاستلاب الاقتصادي منذ سنة ١٨٩٧؟

بدأت المجابهة بحالة من التخوف والتحسب لدى قلة ضئيلة من المثقفين والسياسيين الفلسطينيين الذين سمعوا بالمؤتمر الصهيوني الأول بعد عقده، إلا أنها لم تتخذ شكلاً شعبياً ولم تؤد إلى أية تعبئة جماعية أو تبصر بكيفية المجابهة . إذ كان اليهود يشكلون، في حينه، مجموعة صغيرة جداً، أي ٤٠,٠٠٠ نسمة فقط من مجموع السكان في أوائل الثمانينات(٤٠). فلم يؤخذ وجودهم ولا المؤتمر الصهيوني الأول على أنهما يشكلان سبباً للقلق، إذ كانت الثقة بالنفس، والاطمئنان إلى سلامة

المجتمع الفلسطيني، وحصانة وطنه، كافية لحصر ردة الفعل أساساً في أضيق الحدود، بحيث يمكن القول : إنه لم يكن هناك ردة فعل، فالتباين بين عدد اليهود، بمعظمهم كان في فلسطين لأغراض التعبد في القدس والخليل وطبرية، وبين عدد العرب، من جهة، وضآلة ما كان اليهود يمتلكون من أرض اقتصرت على مساحة المستعمرة الأولى التي اقيمت في الثمانينات من القرن التاسع عشر من جهة أخرى، لم يكونا كافيين لإعطاء أخبار المؤتمر الصهيوني الأول أية أهمية تذكر.

تكثفت حالة وعي الخطر الصهيوني، بالتدريج ، قبل إصدار وعد بلفور الذي تضمنته رسالة اللورد بلفور الموجهة إلى اللورد روتشيلد باسم الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧. وكان قد سبق إقرار الوعد اتصالات امتدت عدة أعوام بين قادة الحركة الصهيونية من جهة ، والحكومة البريطانية من جهة ثانية، ورئاسة الولايات المتحدة وشخصيات صهيونية (أبرزها القانوني براندیس) من جهة ثالثة. وكان محور الاتصالات والمداولات والنقاش حدود مفهوم «الوطن القومي» ومضمونه وصيغة التحفظات المراد منها استباق مخاوف واعتراض العرب الفلسطينيين والسلطات العثمانية، ثم روسيا وفرنسا . ولئن كان العنصر الابرز في المخاوف سياسي الطابع ، إلا أن دلالات «الوعود» الاقتصادية بالنسبة إلى مصالح الفلسطينيين كان يمكن قراءتها بين السطور.

عندما عُرف نص وعد بلفور اشتد القلق وتعززت المخاوف العربية، ونشط التحرك الفكري والسياسي لاستكشاف كيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية[11]. إلا أن التحرك البريطاني ـ وبريطانيا «سيدة المستعمرين» بحسب المصطلح الذي صاغه وليد الخالدي في كتابه المشار إليه قبلاً ـ وما رافقه من تحرك أميركي في مسارات وصيغ متعددة، هيّأ المناخ في الساحة الفلسطينية للمقاومة والنضال . وكان انطلاق عهد الانتداب معلماً فاصلاً بين حقبتين لأنه وضع الفلسطينيين أمام امتحان قاس؛ فقد حظي كل من الحركة والطموحات الصهيونية ، عندئذ، بدعم الحكومة المنتدبة وبدعم الحكومتين البريطانية والأميركية.

وسرعان ما ادرك الفلسطينيون ضعفهم في مقابل زخم الصهيونية ومؤسساتها وما تستند إليه من دعم عسكري وسياسي خارجي (معظمه من بريطانيا) ومالي (معظمه من اليهودية العالمية، لكن أيضاً من الولايات المتحدة بدءاً من الستينات بصورة خاصة بعد ذلك انطلاقاً من سنة ١٩٧٣). ولم يكن للفلسطينيين سبيل للمجابهة وقد استنفدوا سبل المقاطعة في التعامل، إلا النهوض بانتفاضات نضالية في مواقع متعددة من البلد تطورت إلى مقاومة فثورة شاملة في الثلاثينات.

وادى هذا إلى محاولات بريطانية للإلهاء وللالتفاف على المقاومة المسلحة عبر تشديد قبضة الحكومة الضارية من جهة، وقيام بريطانيا بإرسال بعثات للتحقيق والتقصي من جهة أخرى. واستمر أسلوب «المعالجة» هذا حتى عشية نهاية الانتداب البريطاني وتسليم القضية إلى الأمم المتحدة. وانصبت اهتمامات لجان التحقيق على قضايا السيادة والهجرة اليهودية، والمحاصّة في السيطرة على الأرض وعلى «الأماكن المقدسة». وظهر ، بالتدريج، عجز العرب عن صد الغزو الاغتصابي . فعلى الرغم من عنف المقاومة وما أنزلته من خسائر بشرية بين اليهود، فإنها ظلت أضعف من أن تؤدي دوراً حاسماً بما لديها من أسلحة محدودة الكمية وبدائية النوعية، وتعبئة بشرية محدودة. في مقابل ما يتوفر لليهود من قوى قتالية مدربة وأسلحة وافرة ومتطورة نسبياً ، وسياسة بريطانية داعمة وتشريعات وإجراءات رادعة وصارمة ضد العرب، وضاغطة اقتصادياً.

وإذا أجرينا مقارنة بين ما توفر لليهود في أعوام الانتداب الأخيرة من قدرات عسكرية ذاتية، بشراً مدربين وسلاحاً ، مدعومة بالقدرات البريطانية، ومن موارد مالية وافرة حداً قياساً بما كان متاحاً للعرب[١٢] ، ومن دعم دولي غربي في مقابل الدعم العربي المحدود التنظيم والفاعلية عسكرياً وسياسياً والهزيل مالياً. إذا أجرينا مثل هذه المقارنة يتضح لنا استعداد العرب للتضحية والمقاومة في مواجهة ظروف متناهية القوة، كما تتضح استحالة صد الغزو ومنع الاغتصاب في محصلة الحساب لميزان القوى. ويصبح هذا أكثر وضوحاً إذا فككنا عناصر ووسائل الغزو والاغتصاب من جهة، وما يقابلها من عناصر ووسائل الدفاع من جهة أخرى. ونذكر هنا بمجموعات العناصر والوسائل التي تناولناها في القسم الثاني من البحث، من أجل تفسير وتبرير الاستنتاج القاسي الذي انتهينا إليه، بشأن استحالة صد الغزو ومنع الاغتصاب، وذلك على النحو التالي

الرؤية الشمولية العامة : وكانت مدروسة ومفصلة وقوية التأثير إذ امتدت في عمق التاريخ والثقافة اليهوديين . في المقابل كان هناك ردة فعل عربية تتمحور حول مفاهيم الحقوق الوطنية والاعتقاد بعصمة القواعد التي تقوم عليها هذه الحقوق وبحتمية انتصارها النهائي.

استراتيجيا الاغتصاب وخطته : لم تقابل هذه باستراتيجيا دفاعية / اقتحامية مقابلة وبتنظيم وتعبئة قادرة على الصد والدفاع الناجح.

المؤسسات والوسائل : ظلت هذه بدائية ومتناثرة لدى العرب، وإن تميزت بالتصميم، فلم تكن على المستوى العلمي والتنظيم الكافي ولم تحظ بالأبعاد الدولية

الداعمة والقادرة على تشكيل أدوات دفاعية/ اقتحامية فعالة.

الموارد البشرية : لئن تميزت هذه بالاستعداد للنضال وقبول التضحيات التي نجمت عنه ، وبالتفوق العددي، إلا أنها كانت من الضعف تنظيماً وتدريباً وتسلحاً وقيادة بحيث لم يكن في قدرتها الصمود طويلاً تحت وطأة ما يقابلها من القوى الصهيونية، ثم الإسرائيلية لاحقاً.

الموارد الطبيعية، الأرض : كان للعرب تفوق واضح في مجال امتلاك الأرض، لكنه جوبه بإقدام ملاكين كبار غير فلسطينيين وكذلك فلسطينيين على التفريط في أرضهم أمام الإغراءات المالية اليهودية؛ وتمسك صغار الملاكين/الفلاحين بأرضهم بصلابة لم تَضعُف إلا حين سلّطت عليهم قوانين الضرائب الجائرة وأوامر المحاكم برَهْن الأرض وبيعها عند الفشل في دفع الضرائب، إمّا لبوار المواسم، وإمّا لانحباس الأمطار. وإمّا تحت عبء الديون في غياب حركة تعاونية فاعلة وقوية أو نظام تسليف مصرفي زراعي واف.

الموارد الطبيعية، المياه : هنا برز دور الدولة بعد سنة ١٩٤٨ في اغتصاب الموارد المائية باستلاب نصيب كبير من مياه نهر الأردن ثم استلاب قسم لا يستهان به من نهر اليرموك ومن المياه المنحدرة من سورية ولبنان، وكذلك بالقيام غير الشرعي بحفر آبار عميقة جداً لسحب المياه من جوف أرض الضفة الغربية ، إضافة إلى السيطرة القاسية على المياه المتاحة احتمالياً للفلسطينيين من آبارهم وينابيعهم، بحيث ظلت الكمية الاستهلاكية محدودة، إذ كانت ٣١ مليون متر مكعب سنة ١٩٧٩، لتهبط إلى ٢٩ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٤ ، ولتستقر على ٢٨ مليون متر مكعب في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (آخر سنة مشمولة بالمجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام ١٩٩٧) (٤٢).

الموارد المالية : في مقابل الموارد المالية الضخمة التي تدفقت من الجاليات اليهودية في الخارج - افراداً ومؤسسات - وخصوصاً تلك المبالغ الضخمة جداً من الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية (وأخيراً من ألمانيا الموحدة) كما بينا في القسم الثاني من البحث - لم يتوفر للعرب الفلسطينيين دعم مالي يذكر. وأسجل في هذا السياق المثالين البارزين لما حظي به الفلسطينيون من دعم مالي :

أولهما كان سعي موسى العلمي (صاحب فكرة إنشاء «المكتب العربي» بفروعه في الولايات المتحدة وبريطانيا والقدس) لنشر وجهة النظر الفلسطينية في الخارج، وكان سعيه لجمع مليون جنيه (خمسة ملايين دولار) من المشرق، من أجل شراء أراض مهددة بالتحول إلى اليهود . وقد تيسر للعلمي ذلك، لكن المبلغ كان زهيداً في

وجه الحاجات الضخمة لإنقاذ الأرض (إمّا لاستعادة بعض ما تم بيعه، وإمّا للحيلولة دون بيع أراض أخرى). إلا إن ما أنشاه الصهاينة من مؤسسات وتنظيمات للدعاية والإعلام على نطاق واسع جداً، ولجمع الأموال بمئات ملايين الدولارات، لم يكن لتتم مجابهته قط بما توفر للجانب العربي من موارد متواضعة جداً وغير دائمة.

ثانيهما كان إنشاء «بيت المال العربي» سنة ١٩٤٦ لغرض تمويل المقاومة الفلسطينية على أسس مدروسة جيداً تتضافر عبرها عطاءات الفقراء - بمقدار «شلن» واحد للفرد ، فكل فرد كان يشتري طابعاً بقيمة شلن من محلات البقالين ، ثم تتم جباية الأموال من تلك المحلات - وعطاءات الأثرياء الذين جرى تصنيفهم في زمر بحسب مهنهم وحرفهم وقدرتهم على الدفع. وكان لي شرف تكليفي أن اكون المدير العام لبيت المال في فلسطين، وتطلب هذا العمل إقامة لجان في كل من الأقضية داخل الألوية الستة تتالف من ممثلين لكل الحرف والمهن والأنشطة، ليقوموا بأنفسهم بتصنيف زملائهم المكلفين، بحسب قدرتهم على دفع ما يطلب منهم. ولدى انتهاء هذه التحضيرات بدئ العمل، وفي سنة ١٩٤٧، وخلال أشهر معدودة، جمع مبلغ ١٦٧ ألف جنيه ، إلا أن اشتداد حالة القتال بين العرب واليهود حال دون استمرار سفر مسؤولي بيت المال إلى مختلف الأقضية والألوية. وتوقف العمل كلياً في خريف سنة ١٩٤٧ بعد الاضطرابات الدامية التي حلّت بالبلد لدى إعلان مشروع التقسيم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧[٤١]. (حدثت مفارقة مؤلمة بعد إعلان ما تم جمعه خلال نصف عام من نشاط بيت المال العربي، إذ نشرت الصحف اليهودية أن أرملة يهودية تعيش في جنوب افريقيا تبرعت بمفردها للوكالة اليهودية بمبلغ مليون جنيه فلسطيني. وجاء هذا العمل تعبيراً مؤلماً عن التباين بين الأموال المتاحة للفلسطينيين من أجل الدفاع عن أرضهم ووطنهم. وبين تلك المتاحة لليهود في سبيل اغتصاب أرض الفلسطينيين ووطنهم).

دور الحكومة البريطانية في تسهيل الاغتصاب : شكلت سياسات حكومة الانتداب وقوانينها وإجراءاتها الوعاء الشمولي الذي سمح للصهيونيين - بما كانوا يمتلكون من قدرات ووسائل ذاتية وخارجية - باغتصاب فلسطين خلال قرن من الصراع. وقد تضافرت عناصر القوة التي امتلكها اليهود من عسكرية وسياسية ومالية واقتصادية وتقانية وإعلامية وتنظيمية، في مقابل ما كان يحيط بفلسطين من ضعف وتفتت على الصعيد العربي وضآلة المتاح للفلسطينيين من موارد اللهم إلا صلابتهم وإصرارهم على الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بالقليل القليل الذي توفر لهم، تضافرت بحيث تمكن اليهود من أن يصبحوا أكثرية على أرض فلسطين بعد أن

كانوا أقلية صغيرة، ومن ان يستولوا على ٨٠٪ - ٨٥٪ من مساحة فلسطين بعد أن كانوا يملكون أقل من ٦٪ من هذه المساحة، ومن أن يصبحوا قوة عسكرية ذات قدرات وتجهيزات تضعهم في مصاف الدول الأكثر قوة على الرغم من عددهم الضئيل نسبياً ، ومن ان تكون لهم هيمنة سياسية وأمنية واضحة، ويشكلوا قوة عسكرية تستطيع التحكم في المنطقة العربية باكملها. وبالتالي، مكنتهم هذه العناصر بدعم الولايات المتحدة الأمريكية - من تحدي مختلف قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية، التي توجب عليهم الانسحاب من الأراضي المحتلة وفسح المجال للفلسطينيين المقيمين كي يمارسوا - بحرية - حق تقرير المصير السياسي والاقتصادي والعمراني. وللاجئين كي يعودوا إلى أرضهم ومنازلهم - إلى وطنهم المغتصب. ويمارسوا بدورهم حقهم في تقرير المصير.

يتضح الآن. إذ تكتمل عملية الاغتصاب أو تكاد بما لا يترك مجالاً للشك، أنه ما لم يتمكن الشعب الفلسطيني من أن يتجمع على أرضه ويمارس حق تقرير المصير السياسي، فلن يكون في قدرته ممارسة حق تقرير المصير الاقتصادي، وستظل الفرص الاحتمالية للتنمية والتقدم في مختلف المجالات، التي تؤهله قدرات أبنائه وأبناء الشعوب العربية الشقيقة لاقتناصها، بعيدة المنال ، وسيستمر الفشل في الدفاع عن المصالح والحقوق الحيوية للشعب الفلسطيني ، وسيظل المصير العربي - كما الفلسطيني - مهمشاً وسجيناً في نفق مظلم إلى المدى المنظور.

الهوامش

١- The Complete Diaries of Theodor Herzl, edited by Raphael Patai, translated from German by Harry Zohn (New York: Herzl Press,1960), Vol. I,pp. 88-90, 98.

*يستعمل هيرتسل تعبيراً ترجمته الإنكليزية هي Natives؛ وهو توصيف للسكان يحرمهم صفة المواطنة ويقوم على النظر إليهم كمجموعات بدائية مهمشة.

٢- Ibid., Vol. II, P. 581.

٣- كما يرد في المرجع التالي : Marvin Lowenthal, The Diaries of Theodor Herzl (New York : Dial Press, 1956),p.124 وانا مدين للمؤلف الفلسطيني وخبير الأراضي البارز سامي هداوي بشأن تناوله تاريخ قضية فلسطين، وخصوصاً بالنسبة إلى الأراضي. وفيما يتعلق بموضوع حدود الدولة اليهودية ، انظر :

Sami Hadawi, Palestine in Focus, edited by Yusif A. Sayigh (Beirut : Palestine Research Center, 1965), pp. 9-13.

٤ ـ The Complete Diaries..., op. cit, Vol. II, P. 711.

٥ ـ Oscar A. Rabinowicz, A Jewish Cyprus Project (New York: Herzl Press, 1962), P. 17.

٦ ـ انظر Ben Halpern, The Jewish State (Boston: Harvard University Press, 1962), pp. 303, 304.

٧ ـ الاقتباس من المصدر الوارد في :

Yusif A. Sayigh, "Towards Peace in Palestine," (Beirut: Pamphlet Published by the fifth of June Society, 1970), P.8,

نقلاً عن : William B. Ziff, The Rape of Palestine (New York: Longmans & Green,1930), p.171.

٨ ـ انظر : «التقرير السياسي» المؤرخ في كانون الأول / ديسمبر ١٩١٨ المقدم إلى المؤتمر الصهيوني الثاني عشر في لندن من الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، كما يشير إليه :

Robert John & Sami Hadawi, The Palestine Diary (Beirut: Palestine Research Center, 1970), Vol. P. 115.

٩ ـ United States Government, Foreign Relations of the U.S., 1943 : Near East and Africa (Washington D C., 1964), Vol. IV, pp. 736, 771.

وما ورد من اقتباسات بالنسبة إلى تقرير الجنرال هيرلي (Patrick J. Hurly) منقول نصه الحرفي من : John & Hadawi, Op. cit., P.13.

١٠ ـ Royal Institute for International Affairs, Great Britain and Palestine. 1915 - 1945 (London),pp. 139-140.

١١ ـ بالنسبة إلى السكان، انظر : يوسف صايغ، «الاقتصاد الإسرائيلي» (القاهرة : جامعة الدول العربية، ١٩٦٤)، نقلاً عن: Government of Palestine, A Survey of Palestine, 1964, Vol I. chap 5, Table, P. 141.

وبالنسبة إلى الأرض انظر :

Government of Palestine, Village Statistics 1945. A Classification of Land Use and Area Ownership in Palestine, Explanatory Notes by Sami Hadawi, Official Land Valuer and Inspector of Tax Assessments of the Palestine Government (Beirut, Republished by the Research Center of the Palestine Liberation Organization, 1970), chaps. III, IV, and V, pp. 19-36 and detailed Tables, pp. 39-180.

الاحصاءات والمعلومات كلها بالنسبة إلى أرض فلسطين مأخوذة من هذا المصدر الرسمي الموثوق به والمساحة المشار إليها في البحث مأخوذة من .Ibid, p. 25

The Complete Diaries...,op. cit., Vol. I, pp. 88-90, 98.

١٢ -

١٣ - انظر : وليد الخالدي، «الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي» (١٨٩٧ ـ ١٩٩٧) (بيروت : دار النهار، ١٩٩٨)، ص ١٨.

١٤ - المصدر نفسه ، ص ١٥.

١٥ - المعلومات والاحصاءات المتعلقة بـ «بيكا» (PICA) وما يتصل كذلك بمؤسسات التملك الزراعي مأخوذة من: A Survey..., op.cit., Vol. I, chap. 8; Vol. II, chap. 9.

١٦ - انظر: James McDonald, My Mission in Israel (New York: Simon and Schuster, 1951), p.176.

١٧ - Jewish Agency, Statistical Handbook of Jewish Palestine (Jerusalem, 1947); وانظر أيضاً : A Survey..., op.cit., Vol. I, chap. 5, p. 141.

١٨ - بالنسبة إلى عدد اليهود ومجموع السكان في سنة ١٩١٨ ، انظر :Jewish Agency, op.cit. وكذلك ما يرد في تقرير الحكومة البريطانية بعنوان : The Royal (Peel) Commission Report, cmd, 5479 (London, 1937), pp. 93, 94 اما بالنسبة إلى عدد اليهود ومجموع السكان مباشرة عند قيام الدولة اليهودية ، فانظر : A Survey...., op.cit., Vol. I, chap. 5, p. 141. حيث جرى تقدير السكان حتى منتصف ايار / مايو ١٩٤٨.

١٩ - بالنسبة إلى عدد السكان العرب واليهود معاً، انظر : Statistical Abstract of Israel 1997.Table 1/2, p. 49. والرقم المنشور هنا هو الاكثر حداثة ويعود إلى سنة ١٩٩٦.

٢٠ - أجرت دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية إحصاء لسكان الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة في ربيع سنة ١٩٩٨، وكانت النتيجة أن مجموع عدد السكان بلغ نحو ٣ ملايين نسمة. ونشرت الصحف اللبنانية والأردنية نتائج الاحصاء في حينه.

٢١ - أبرزها اثنان لهما طبيعة عامة هما : التقرير السنوي لبرامج الأمم المتحدة للتنمية، «تقرير التنمية البشرية» ، والثاني Statistical Abstract of Israel 1997 تحت فصول مختلفة تتناول زمر القدرات المشار إليها في البحث.

* متوسط قيمة الدولار في منتصف سنة ١٩٩٨ يساوي ٣،٢ شيكل جديد.

٢٢ - بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل ، انظر : Statistical Abstract of Israel 1997, Table 1/6,p. 175.

من أجل تحويل الشيكل الجديد إلى دولار استخدمت معادلة : الدولار الواحد = ٣،١١١ شيكل

جديد، كما يرد سعر العملة في : Ibid., Table 9/13, p. 251.

٢٣ ـ بالنسبة إلى الناتج القومي للفرد في استراليا أو المملكة المتحدة الذي جرت المقارنة به في البحث، انظر : البنك الدولي، «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧»، الجدول رقم ١ في الملحق الإحصائي بعنوان «مؤشرات مختارة للتنمية الدولية».

٢٤ـ انظر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧». الفصل الثالث عشر بعنوان «الاقتصاد الفلسطيني»، ص ١٩٥ ـ ٢٠٢، والجدول رقم ١٣/١ ، ص ٣٧٣، ٣٧٤، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٦ (مصدر المعلومات: سلطة النقد الفلسطينية) وجرى تعديل المعلومات بشأن الناتج المحلي الإجمالي، وللفرد باللجوء إلى :

Economist Intelligence Unit, Israel - The Occupied Territories, Country Report, Ist Quarter 1998, Table "Economic Structure", p. 27. The GDP is estimated at NIS 13.965 bn or 4.031 billion $. Thus the GDP per capita would be about 1.345$.

٢٥ـ J.P. Loftus, National Income of Palestine, 1945 (Jerusalem : Government of Palestine, 1947). Data for1945 are Projected to 1948 from Government of Palestine, A Survey of Palestine (Jerusalem, 1946), Vol. I, Table 1, p. 141.

٢٦ ـ جرى احتساب النسبة بين الدخل الفردي للعرب واليهود باستخدام المعلومات لسنة ١٩٤٦ (والمقدرة لسنة ١٩٤٨) من جهة وتلك المسجلة لسنة ١٩٩٦، من جهة اخرى ، كما في «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧» و Economist Intelligence Unit, op. cit, للفلسطينيين، وفي : Statistical Abstract of Israel 1997 لليهود معدلة بما يسجله البنك الدولي في «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧»، الجدول رقم ١ .

٢٧ ـ اجريت الاحتسابات بالنسبة إلى المساحات التي تسيطر عليها إسرائيل (من دون أن تمتلكها كلها) بناء على الايضاحات الواردة في البحث.

٢٨ ـ الخالدي ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

٢٩ ـ انظر : Government of Palestine, Village..., op.cit., III, pp. 26-28.

٣٠ ـ Abraham Granott, The Land System in Palestine (London : Eyre and Spottis-woode, 1952), p. 278.

٣١ ـ ترد هذه التقديرات في كتابي «الاقتصاد الإسرائيلي»، الفصل الثالث، وتبلغ ٧٥٧ مليون

جنيه فلسطيني بأسعار سنة ١٩٤٨.

٢٢- انظر : Dr. Atef Kubursi, An Economic Assessment of Total Palestinian Losses, in Sami Hadawi, Palestinian Rights and Losses: A Comprehensive Study (London: Saqi Books, 1988), Part V, pp. 115-189.

٢٣- انظر : Ibid., P. 183 . يقدر قبرصي قيمة ما خسره الفلسطينيون من ممتلكات سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٧٤٣ مليون جنيه بأسعار سنة ١٩٤٨ ، أي أقل من تقدير صايغ (حاشية رقم ٢١) بنحو ٢٪ فقط.

٢٤- المصدر الألماني الرسمي الذي اقتبس قبرصي المعلومات منه بشأن حجم التعويضات بموجب «اتفاقية لوكسمبورغ» المعقودة سنة ١٩٥٢ بين الحكومة الألمانية الاتحادية من جهة وإسرائيل وعدد من المنظمات اليهودية من جهة أخرى، واتفاقية «تعويض من الممتلكات المفقودة» المعقودة سنة ١٩٥٧ ، هو : Federal Republic of Germany, Focus on Restitution in Germany (New York: German Information Center, 1985). P.6.

٢٥- انظر : Statistical Abstract of Israel 1997, Table 6/15, p.391.

٢٦- Ibid.، وهو يشير إلى أن استخدام المياه للزراعة سنة ١٩٩٦ كان ٩٥٪ من مجموع الاستهلاك، أي ملياراً و٢٩٧ مليون متر مكعب من مجموع المياه المتاحة، وهو ملياران و ١٩٨ مليون متر مكعب.

٢٧- أعلنت وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي - مكتب التشريع والشؤون العامة (U.S. Agency for International Development - Bureau of Legislation and Public Affairs) أن مجموع ما قدمته الحكومة الأميركية من مساعدات رسمية لدولة اسرائيل منذ قيامها حتى نهاية ١٩٩٧ بلغ ٧٧,٧ مليار دولار. ونشرت صحيفة «السفير» اللبنانية (١٩٩٨/٤/٢٥) هذه المعلومة نقلاً عن وكالات أنباء دولية.

٢٨.

٢٩. Statistical Abstract of Israel 1997, Table 2/7, p. 212.

٤٠. Kubursi, op.cit., chap. 18,p. 141 especially.

٤٠. في حين يضع الخالدي (مصدر سبق ذكره، ص١٨) تقديره الذي سبقت الإشارة إليه وهو ٤٠,٠٠٠ نسمة، فإن Statistical Abstract of Israel 1997, Table 3/2, p. 52 يقدر عدد اليهود في فلسطين، سنة ١٩١٤، بنحو ٨٥ ألف نسمة ، مكرراً بذلك ما ورد في كتاب : Jewish Agency, op.cit.

٤١. بالنسبة إلى القلق والمخاوف الفلسطينية والعربية الناجمة عن التحركات الإمبريالية السابقة لإصدار وعد بلفور اللاحقة له، انظر : John and Hadawi, op.cit., chaps. I, IV, VI.

٤٢ . انظر بند «المالية» الموارد من أجل مقارنة الموارد التي أتيحت للفلسطينيين في مقابل تلك المتاحة لليهود، كما تشير إليها الحواشي : ٢٣ و ٢٤ و ٢٧.

٤٣ . بالنسبة إلى كمية المياه المتاحة للفلسطينيين، انظر :

Statistical Abstract of Israel 1997, Table 6/15, p. 391.

٤٤ . تضمنت خطة العمل الفلسطيني التي ضمت . فيما ضمت . دراسة بشأن بيت المال العربي أعدها الباحث في مركز التخطيط الفلسطيني د. سعيد حمود. وقدمت الدراسة تفصيلات منها ما جاء في هذا البحث بالنسبة إلى بيت المال. واعدت الخطة بإشرافي عندما كنت في الفترة ١٩٦٨ . ١٩٧١ رئيساً لمجلس التخطيط ومديراً عاماً له. وشارك في إعداد الخطة بأجزائها الخمسة مجموعة من الخبراء الفلسطينيين وبعض الخبراء العرب سواهم. على أن نص الخطة لم ينشر نظراً إلى طبيعتها ومحتوياتها الحساسة، وإنما طبع على الآلة الناسخة عدد من النسخ ووزع على مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية ومجموعة صغيرة جداً غيرهم.

الصراع العربي الصهيوني: (رؤية حضارية)

د. أحمد صدقي الدجاني

موضوع هذا الحديث هو « رؤية حضارية للصراع العربي الصهيوني »، وهو يأتي في الذكرى الخمسين لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨، بعد انقضاء قرن على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧.

ألحّ عليّ وأنا امعن النظر في الموضوع واتهيأ لطرحه تساؤل عن نجوى الحديث بعد البحث : «لماذا نبحث»؟ وأجبت نفسي بعد تفكير : هناك أولاً هدف العلم.. ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾وهناك ثانياً هدف توظيف العلم في سبيل بلوغ غاية حميدة بعمل صالح، درءاً لمخاطر، وحشدا لخوض مواجهة مثمرة. وبعد استكمال البحث يجري طرحه في حديث النجوى ، ونصّب الغاية المرجوة، والعزم على قرن الفكر بالفعل ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من امر بصدقة او معروف أو اصلاح بين الناس﴾.

الرؤية الحضارية

في مستهل هذا الحديث يجدر بنا الوقوف أمام مصطلح «رؤية حضارية» للصراع نتبيَّنه ونحدد فهمنا له. فالرؤية الحضارية هي رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار كل ابعاد موضوع

البحث : روحية وفكرية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية. وهي لصراع ما، تتطلق من حقيقة كونه صراعاً بين طرفين ينتمي كل منهما لحضارة لها دائرتها وقيمها وتاريخها ومستقبلها. وهي، بحكم هذا المنطلق، تحرص. بعد الاحاطة برؤية الواقع القائم. على استحضار بعد الماضي موظفة علم التاريخ، وتحرص كذلك على استشراف بعد المستقبل موظفة علم دراسة المستقبل وبصيرة زرقاء اليمامة.. كما قال المقري :

سبحان من قسّمَ الحظو	ظَ، فلا عتابَ ولا ملامهْ
اعمى، واعشى ثم.. ذو	بَصرٍ، وزرقاءُ اليمامهْ

وفي المستقبل يتفاعل دوماً عامل الحلم وعامل الفعل. وهذه الرؤية الحضارية عندنا «عمرانية» تعتمد معيار « التعمير » في تقويم الاعمال ، ونحن قادرون على ان نتعرف عليها ممّا كتبه علماء تاريخ الحضارة منذ عبد الرحمن بن خلدون، ومنهم «جيبون » في كتابه عن انحطاط الامبراطورية الرومانية وتدهورها، واشبنجلر في «تدهور الغرب» وتوينبي في « دراسة للتاريخ».

الصراع الحضاري

نقف ايضاً أمام مصطلح «الصراع الحضاري» الذي تتناوله «الرؤية الحضارية»، فنجد أنه صراع ممتد، يمر بمراحل، لا تحسمه معركة واحدة، ولا يقتصر على جولة، للقيم فيه مكان بارز، ولأصحاب الحضارة المستهدفة بالعدوان نفَس طويل.

ولعل من أقوى التعبيرات عنه «الاستعمار الاستيطاني الإحلالي » الذي اعتمدته حضارة الغرب منذ القرن السادس عشر الميلادي، واستهدفت به حضارات أخرى في قارات العالم ، وبلغ ذروته في القرن التاسع عشر الميلادي الذي شهد خروجاً اوروبيا مكثفاً إلى أوطان شعوب أخرى، قصد السكنى والاقامة الدائمة فيها وتحويلها إلى «مستوطنات» جديدة تقوم على أشلاء «سكانها الأصليين» الذين يتعرضون للإبادة أو الطرد أو التسلط العنصري عليهم.

امثلة

تتداعى إلى الخاطر أمثلة على هذا «الصراع الحضاري» : فها هو جنوب افريقيا شهد إجراء انتخابات ديموقراطية فيه ربيع عام ١٩٩٤ قضت على النظام العنصري

الأوروبي الذي استهدفه بالاستعمار منذ عام ١٦٥٢، كما شرحنا في كتابنا «لا للحل العنصري في فلسطين». وقد مرّ نضال شعب جنوب افريقيا في هذا الصراع بمراحل. ومثل ذلك رأيناه في الجزائر التي استهدفها الفرنسيون باستعمار استيطاني منذ عام ١٨٣٠ حتى انتصرت ثورتها في هذا الصراع واشتدت عام ١٩٦٢ ولا تزال فيها ذيول له تتجلى في تفاعلاتها الداخلية. وفي صيف عام ١٩٩٧ شهدنا خروج المستعمر البريطاني من هونج كونج الصينية وسط ضجيج إعلام غربي قدّم قرائنه الخاصة به للدخول والخروج منطلقاً من قيمه الحضارية. وفي ربيع عام ١٩٩٨ تم التوصل إلى حل للصراع في شمال ايرلندا الذي نشب داخل الدائرة الحضارية الغربية بفعل الاستعمار الاستيطاني المذهبي البريطاني هناك.

صراع القيم

في جميع هذه الأمثلة، ومثيلات لها، تحرك المستعمرون والمستوطنون الأوروبيون بأفكار السمو القومي والتفوق العنصري، وزعموا حمل رسالة «الرجل الأبيض» لتمدين الشعوب الأخرى. فكانت قيمة «العنصرية» هي أبرز قيمهم في صراعهم الحضاري يقابلها قيمة «المساواة» بين جميع بني البشر لدى أهل البلاد الذين قاوموهم. وقد اقترنت قيمة «العنصرية» بقيمة «الاستعباد»، تماماً كما اقترنت قيمة «المساواة» بقيمة «التحرير».

والحق أن أولئك المستعمرين المستوطنين الأوروبيين، الذين هرب اكثرهم من الاضطهاد الديني في بلادهم، كانوا يعتقدون اعتقاداً راسخاً انهم شعب الله المختار في مرتبة أعلى من الشعوب الأصلية، وهذا ما سوّغ لهم الطغيان والبغي بغير حق على تلك الشعوب في أوطانها على الرغم من انها احسنت استقبالهم أول الأمر بفعل قيمها الحضارية. ولقد حفظت ذاكرة حضارتنا التاريخية مثالاً «حروب الفرنجة» على هذا الصراع الحضاري الذي خاضته أمتنا على مدى قرنين، ويحفل كتاب «الاعتبار» لأسامة بن منقذ» بصور منه تعبر عن قيم كل من طرفيه.

لقد اعتمدت الشعوب التي استهدفها الاستعمار الاستيطاني في صراعها الحضاري - كما يتضح من تاريخه الأسود - مواجهة النَّفَس الطويل للمستعمر المستوطن، وانتصرت في نهاية الأمر في غالب الأحيان. ويبقى مثل شعوب الأمريكيتين واستراليا صارماً على تمكن المستعمر المستوطن من القضاء على حضارات تلك الشعوب، ومنها الأزتيك والأنكا، وهو استثناء للقاعدة وله اسبابه، ولا

يزال في علم الغيب ما سيكون عليه مآل ذلك الاستعمار الاستيطاني وذرية من قاموا به.

الصراع العربي الصهيوني برؤية حضارية

أول ما تخرج به هذه الرؤية الحضارية أن هذا الصراع هو صراع حضاري ناجم عن استهداف قوى الهيمنة الغربية - والحركة الصهيونية جزء منها - فلسطين وما حولها في الدائرة العربية ودائرة الحضارة العربية الإسلامية، باستعمار استيطاني احلالي عنصري صهيوني.

طرفا الصراع

الطرف الأول في هذا الصراع هو تحالف قوى الهيمنة الغربية مع الحركة الصهيونية، وكلتاهما تنتمي لحضارة الغرب، فقوى الهيمنة هذه هي موجد مشروع الاستعمار الاستيطاني لفلسطين، وقد عهدت إلى الحركة الصهيونية بتنفيذه بدعم منها، وتوفير المستعمرين المستوطنين اليهود اللازمين له.

الطرف الآخر في هذا الصراع هو شعب فلسطين العربي وأمته العربية وشعوب دائرة حضارته العربية الإسلامية، وجميعهم ينتمون لهذه الحضارة.

وواضح في هذا الصراع أن الطرف الأول فيه لم يستهدف بمشروعه فلسطين لذاتها فحسب، بل أيضاً لموقعها من الدائرتين: القومية والحضارية.

فريقا الطرف الأول

واضح أيضاً أنه يقوم بين فريقي الطرف الأول هذا (الغربي) ، اتفاق أطلق عليه الدكتور عبد الوهاب المسيري - في «موسوعته» عن الصهيونية - اسم «العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية» وعرّفه بأنه «عَقد ضمني غير مكتوب لا يتم الافصاح عنه أو التصريح به، فهو في أغلب الأحيان غير واع، يعبر عن نفسه من سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات، ومنه تستمد السلطة الحاكمة شرعية وجودها واستمرارها في مجتمع انساني ما، وهو ينطلق من مقولات قبليّة يؤمن بها أعضاء هذا المجتمع».

لقد شرحتُ هذه العلاقة بين فريقي الطرف الأول في هذا الصراع في بحث الصهيونية من كتابي «مستقبل الصراع العربي - الصهيوني»، فتتبعت كيف ظهرت

الفكرة الصهيونية في ظل الحضارة الغربية في القرن السادس عشر الميلادي قبل ثلاثة قرون من تجسيدها في حركة، حين تضافرت حركة «النهضة الأوروبية» وحركة «الاصلاح الديني البروتستانتي» وحركة «الكشوف الجغرافية الأوروبية» على بناء التاريخ الأوروبي الحديث، الذي تفاعلت فيه أفكار الهيمنة الاستعمارية والسمو القومي والتفوق العنصري. وقد زعمت هذه الفكرة أن اليهود أينما كانوا غير قابلين للاندماج في أوطانهم، وأنهم يشكلون «شعباً واحداً»، وأنهم هدف دائم لاضطهاد الشعوب الأخرى لهم، وأن لهم تاريخاً متصلاً في فلسطين انقطع لفترة مائتين وألف من السنين التي كانوا يتطلعون طوالها إلى العودة. ذلك أن من نتائج البروتستانتية ظهور الاهتمام الغربي بتحقيق النبوءات التوراتية المتعلقة بنهاية الزمان. وتردد الحديث عن «العصر الألفي السعيد» المستند إلى الاعتقاد بعودة المسيح المنتظر، وتتالى ظهور علماء لاهوت بروتستانت تحدثوا عن أمة يهودية وبعث يهودي، وكون فلسطين وطنا لليهود. كما كان من نتائج الكشوف الجغرافية الأوروبية نمو الاستعمار الأوروبي التجاري الذي تطور - بفعل عوامل أخرى - إلى حركة استعمارية واسعة بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر مع حدوث الانقلاب الصناعي في أعقاب الانقلابين: التجاري والآلي.

وهكذا تنامى الاهتمام الأوروبي بفلسطين، بسبب موقعها الهام على طرق التجارة الدولية. وبرزت فكرة استعمارها استيطانياً باليهود. وقد تضاعف هذا الاهتمام مع نشوء ما عرف في أوروبا بالمسألة الشرقية التي عنت لدى الأوروبيين تصفية الدولة العثمانية وتقاسم أقطارها. واشتد التنافس بين بريطانيا وفرنسا بشأن هذه المسألة. ورأينا كيف بادر بونابرت، حين غزا مصر وفلسطين وارتدّ أمام اسوار عكا، إلى مخاطبة يهود فرنسا مقترحاً عليهم اقامة دولة يهودية في فلسطين. وقد عمل الاستعماريون الأوروبيون، الذين بلوروا الفكرة الصهيونية، على توظيف المعتقدات اليهودية لاقناع يهود اوروبا بفكرة عودتهم إلى فلسطين وإقامة دولة لهم فيها، فكان أن شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطوراً في مفهوم «المسيح اليهودي» تمثل في فتاوى ربانيي اليهود التي بشّرت بضرورة هجرة أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين لاستعمارها كخطوة على طريق ظهور المخلّص. والبس هؤلاء الاستعماريون الأوروبيون - ومنهم يهود - الفكرة الصهيونية الثوب القومي في وقت شهد ازدهار الفكرة القومية في أوروبا، وعملوا على اصطناع قومية لليهود. وحين انحرف بعض المفكرين الأوروبيين بفكرة القومية ونادوا بالسمو القومي والتفوق العنصري، انساقت الفكرة الصهيونية مع دعاواهم، وسقطت في مهاوي العنصرية مرددة مقولة: شعب الله المختار.

إن التعبير عن الفكرة الصهيونية . ضمن حركة منظمة، قد حدث في نهاية القرن التاسع عشر. حين جاء ثيودور هرتزل (١٨٦٠ . ١٩٠٤) ونشر كتابه «الدولة اليهودية» متضمناً إياه حلاً عصرياً للمسألة اليهودية. فتلقفه وليام هشلر (١٨٤٥ . ١٩٣١) القس الانجليكاني الملحق بالسفارة البريطانية في فيينا. وعاونه في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال سويسرا عام ١٨٩٧. وقد عالج هرتزل اشكاليات تنفيذ الفكرة ومن بينها : أن دعاتها كانوا من الصهاينة غير اليهود. مما جعل اليهود المدعوين للاستعمار الاستيطاني في فلسطين لا يثقون بهم. وصاغ هرتزل «اليهودي» شعارات الحركة الصهيونية «نحن شعب... وفلسطين وطننا التاريخي الذي لا ينسى». ووضع خطة لتحقيق المشروع الصهيوني. وحولها المؤتمر إلى برنامج سياسي. وقاد التحرك الصهيوني مع قوى الاستعمار الغربي وبخاصة بريطانيا لتنفيذ هذا البرنامج. وهكذا. حدث تفاهم بين الحركة الصهيونية والدول الأوروبية الاستعمارية. تعهدت بموجبه الأولى بتهجير يهود اوروبيين من أوطانهم الأوروبية وتوطينهم في فلسطين، وإقامة دولة وظيفية لهم: تكون قاعدة للاستعمار الغربي في الدائرة العربية والدائرة الحضارية الإسلامية، وتلبي سياسة الغرب في تجزئة الدائرتين وتفتيتهما.

أمثلة كثيرة على العلاقة بين فريقي الطرف الأول في الصراع العربي - الصهيوني - وهما قوى الهيمنة الغربية والحركة الصهيونية - شهدها القرن العشرون الميلادي. في مراحل الغزوة الصهيونية الاستعمارية لفلسطين، تسللا وتغلغلا وغزوا وتوسعا - والتسمية لجمال حمدان - وقد شرحناها في كتابنا «ماذا بعد حرب رمضان ؟» .

وقد رأينا كيف مارست دول أوروبا الاستعمارية ضغوطاً على الدولة العثمانية لتمكن الصهيونية من التسلل إلى فلسطين في مطلع القرن، وكيف أنشأت الحركة الصهيونية طابوراً خامساً لهذه الدول إبان الحرب الأولى (١٩١٤ . ١٩١٨) . وكيف اصدرت بريطانيا تصريح بلفور يوم ١٩١٧/١١/٢، الذي مثل اعترافاً رسمياً بريطانياً بالهدف الصهيوني وذلك بتحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود. كما رأينا في فترة ما بين الحربين وأثناء الحرب الثانية (١٩٣٩ . ١٩٤٥) كيف مكّنت بريطانيا الحركة الصهيونية في فلسطين أثناء استعمارها باسم الانتداب. ثم كيف انعقد في الولايات المتحدة مؤتمر بلتمور الصهيوني عام ١٩٤٢ واتخذ قرارات تناسب تصدي أمريكا لقيادة الاستعمار الغربي، ثم كيف عملت واشنطن على اقامة دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، وأصدرت مع بريطانيا وفرنسا التصريح الثلاثي عام ١٩٥٠ لحمايتها.

ربنا دور اسرائيل في العدوان مع بريطانيا وفرنسا على مصر عام ١٩٥٦، وفي تنفيذ المخططات الامريكية في المنطقة عام ١٩٦٧، وصولاً إلى ابرام الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي عام ١٩٨١، الذي استهدف فلسطين والدائرة العربية والدائرة الإسلامية.

قراءة تاريخ برؤية حضارية

قرن بطوله مضى على الصراع العربي ـ الصهيوني ، فكيف نقرأ تاريخه برؤية حضارية خلال هذا القرن؟

ثنائية التحدي والاستجابة

أول ما يسترعي نظرنا في هذا التاريخ ثنائية التحدي والاستجابة : تحدي عدوان الطرف الأول في الصراع (التحالف الاستعماري الصهيوني) على الطرف الثاني، واستجابة هذا الطرف الثاني (شعب فلسطين العربي وأمته العربية وشعوب دائرته الحضارية الإسلامية) لهذا التحدي.

مراحل العدوان

نستحضر مراحل العدوان المتمثل بالغزوة الاستعمارية الصهيونية، فنجد أنها مرت بمراحل التسلل (١٨٨٢ ـ ١٩١٧) والتغلغل (١٩١٧ ـ ١٩٤٨) والغزو (١٩٤٨ و١٩٦٧) . والتوسع (منذ عام ١٩٦٧)، وهذه الأخيرة تداخلت مع مرحلة انكماش بدت ملامحها منذ حرب رمضان ١٩٧٣ . ونجد أن الاستعمار الغربي نجح، في نهاية الحرب الأولى، باحتلال غالبية أقطار الوطن العربي خلال الموجة الاستعمارية الثالثة التي سبقتها موجة اولى عام ١٨٣٠، وموجة ثانية عام ١٨٨٢ ، وكان قد نجح قبل ذلك في احتلال اقطار الدائرة الاسلامية في آسيا وافريقيا.

تقويم مسيرة الحركة الصهيونية

يبرز أمامنا في قراءة هذا التاريخ أمر تقويم مسيرة الحركة الصهيونية، ونحدد معيار التقويم في ضوء استذكار الهدف الذي اعلنه هيرتزل في خطابه القصير امام المؤتمر الصهيوني الأول بتاريخ ١٨٩٧/٨/٢٩، وهو وضع حجر الأساس للبيت الذي سوف يسكنه «الشعب اليهودي». وفي ضوء استذكار برنامج النقاط الأربع الصادر عن المؤتمر، وهي : تشجيع الاستعمار اليهودي في فلسطين، وتأسيس منظمة تربط يهود العالم عن طريق مؤسسات محلية او دولية طبقاً لقانون كل دولة، وتقوية الشعور القومي اليهودي، والحصول على موافقة حكومية لبلوغ الأهداف الصهيونية. كل ذلك بهدف انشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يحميه القانون ، وقد يبدو

للناظر إلى السطح أن الحركة الصهيونية نجحت في بلوغ أهدافها، وكثيراً ما يتردد في أوساطنا العربية الاستشهاد بقول هيرتزل - في نهاية ذلك المؤتمر - : «إن دولة اسرائيل ستقوم بعد خمسين سنة» ، وهو ما حدث فعلاً، كما يستشهد بما وقع في العقدين الأخيرين من اعتراف دول عربية بهذا الكيان الصهيوني، ودخول اطراف عربية في عملية تسوية تحمل اسم سلام الشرق الأوسط، ولكن المتعمق يجد ان الصورة حافلة بأمور يتوقف أمامها.

نعم ، لقد استطاعت قوى الهيمنة أن توجد كياناً صهيونياً، هو في حقيقة الأمر قاعدة استعمارية استيطانية غربية لها في قلب الوطن العربي وفي موقع استراتيجي بالغ الخطورة من دائرة الحضارة الإسلامية، ولكن الصراع القومي والحضاري ضد هذا التحالف لا يزال مستمراً ينتقل من مرحلة إلى أخرى، وها هو - في مرحلة ما بعد مؤتمر مدريد وبدء عملية التسوية - يأخذ شكلاً آخر.

لقد استوعب هذا «البيت» الذي جرت إقامته جزءاً من يهود العالم، لا يصل إلى الثلث ممن استطاعت الحركة الصهيونية تهجيرهم من أوطانهم ، وتم الاعتراف الدولي «باسرائيل» دولة؛ ولكن لا يبدو أن كل اليهود سيأتون إليه، ولا تزال «المسألة اليهودية» التي ظهرت في حضارة الغرب ذات وميض نار تحت الرماد، وتوشك أن تشتعل ويكون لها ضرام، وينفخ فيها ما تمارسه «اسرائيل» من عنصرية في فلسطين المحتلة، كما أن هذا البيت يشهد تفاعلات حادة، بين من جاءوا إليه، مؤهلة للتفجر، وهو رغم كل محاولات قوى الهيمنة لم يعرف قاطنوه «الأمن النفسي» لشعورهم بأنهم مغتصبون، وأن صاحب الحق لم يسلم بحقه.

استمرار المقاومة

يتداعى إلى الخاطر هنا سجل استجابة صاحب الحق لتحدي العدوان الاستعماري الصهيوني، فشعب فلسطين العربي يتابع مقاومته وينتقل بها مرحلة بعد مرحلة، وقد تتالت انتفاضاته ضد هذا التحالف بعد فرض الانتداب البريطاني عليه بعد الحرب الأولى، وتفجرت ثورته الكبرى بين ١٩٣٦ و ١٩٣٨، وعاد إلى الانتفاض بين ١٩٤٦ و ١٩٤٨ . واستجاب لتحدي النكبة، التي حلت به عام ١٩٤٨، بمقاومة شملت جميع ابعاد المقاومة: فحافظ على ذاته واستعاد كيانه السياسي بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ . وتابع الانتفاض في صور عدة منها: عمليات فداء ويوم الأرض في الجزء المحتل عام ١٩٤٨، والانتفاضة العظيمة في الضفة والقطاع المحتلين منذ عام ١٩٦٧ بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣. وها هو اليوم

تابع المقاومة في مرحلة ما بعد مدريد واوسلو في صور عمليات فداء وهبّات ومقاومات سياسية.

سجل الاستجابة

إن سجل الاستجابة، لتحدي العدوان الاستعماري الصهيوني، حافل بصور نضال عربي مستمر. وقد أوصل هذا النضال - في فترة ما بين الحربين العالميتين - إلى مرحلة تدفق ثورة التحرير العربية التي توّجت باستقلال عدد من الأقطار العربية، بعث إلى تحقيق التضامن العربي وبلورت المشروع الحضاري العربي بأهدافه الستة: تحريراً ووحدة وشورى وديمقراطية وعدلاً وتنمية وتجدداً حضارياً، وأسهمت في قيادة ثورة تحرير عالمية. وإذا كان هذا النضال العربي تعرض لنكسة حادة منذ عام ١٩٦٧، فإنه لم يلبث أن استجاب لتحديها بتحركات ايجابية في السبعينات، ولم تمنع نكسات أخرى اصابته عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٢ وعام ١٩٩٠ - وهي الأشد - في إمكانه. فكان يظهر من جديد مكتسباً خبرات جديدة . وهو اليوم يسعى جاهداً للوفاء بمتطلبات التصدي للتحالف الصهيوني الاستعماري في هذه المرحلة ، حفاظاً على النظام العربي، ومقاومة لنظام شرق أوسطي تحاول قوى الهيمنة الامريكية فرضه. وكثيرة هي صور التعبير عن هذا النضال على الصعيد الشعبي، منها رفض «التطبيع» مع العدو الصهيوني.

تعبيرات أخرى، عن الاستجابة لتحدي العدوان الاستعماري الصهيوني، ظهرت في دائرة الحضارة الإسلامية في تركيا ببروز حزب الرفاه الإسلامي، وفي ايران قبل ذلك بتفجر الثورة الإسلامية، وفي ماليزيا بنهضة اقتصادية... وأمثلة أخرى . وإذا كانت قد حدثت نكسات لما حققته الاستجابة فإن العزم على متابعة الجهاد جليٌّ في أوساط قوى فاعلة في هذه الدائرة.

قيم وقيم :

حين نتأمل القيم الحضارية، التي برزت في هذا الصراع الحضاري على مدى قرن على صعيدي طرفيه، نجد أن التحالف الاستعماري الصهيوني مارس أبشع صور «العنصرية» على شعب فلسطين العربي، وقد تولت بريطانيا كِبْرَ هذه الممارسة قبل استعمارها فلسطين باسم الانتداب، ثم تفنن الكيان الصهيوني العنصري في هذه الممارسة العنصرية على فلسطينيي الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، ثم فلسطينيي الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وتضمنت هذه الممارسة عنصرية القانون واشكالاً من القمع. ونجد أن هذا التحالف وضع نصب عينيه «الاستغلال»: نهباً للثروات وامتهاناً

لكرامة الإنسان وحقوقه، وما افظع صور ذلك في الاحتلالين البريطاني والصهيوني الإسرائيلي، ونجد أن هذا التحالف الاستعماري الاستيطاني اعتمد «المعيارين» في تعامله على صعيد السياسة والقانون، وضربت الولايات المتحدة الأمريكية أمثلة حادة على ذلك ، كما اعتمد «فرض الاستسلام» باسم «السلام».

وفي المقابل برزت ـ عند شعب فلسطين العربي وأمته العربية وشعوب دائرتهم الحضارية الإسلامية ـ قيم «التحرير » و «الجهاد» من أجل بلوغه و «العدل» أساساً للسلام و «كرامة الإنسان».

إن هذه الوقفة أمام القيم الحضارية في هذا الصراع الحضاري تكتسب أهميتها من حقيقة أن لهذه القيم تأثيرها في استمرار الصراع وحسمه، فالعنصرية ـ مهما تسلحت بالقوة الغاشمة ـ لا يمكن أن تُسكت مقاومة الشعوب لها، لأنها لا تعدهم إلا بالظلم في ابشع صوره، وبامتهان الكرامة التي كرّم الله بها بني آدم. والسلام المفروض بغية الاستسلام هش لا يصمد وسرعان ما ينكسر، واعتماد المعيارين يعني غياب «العدل» ثم المقاومة والنضال والجهاد والكفاح لاسترداده وإقامة «الميزان».

حاضر الصراع العربي الصهيوني برؤية حضارية

واضح أنه دخل مرحلة جديدة بدأت مع انعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ والشروع في عملية تسوية اطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية ـ التي صممتها ـ اسم «عملية سلام الشرق الأوسط» . وقد شهدت هذه المرحلة مفاوضات ثنائية بين الكيان الصهيوني وأطراف عربية برعاية أمريكية فعلية ومشاركة اسمية لروسيا الاتحادية، وكذلك مفاوضات متعددة الأطراف، ثم إبرام اتفاقات أوسلو بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال الأعوام : ٩٣و٩٤ و١٩٩٥، وإبرام اتفاق الخليل عام ١٩٩٧، وكذلك إبرام اتفاق وادي عربة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤. وشهدت هذه المرحلة أيضاً انعقاد مؤتمر اقتصادي عالمي في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وفي عمان عام ١٩٩٥ وفي القاهرة عام ١٩٩٦ ثم في الدوحة عام ١٩٩٧. وتم ذلك كله في إطار مخطط رسمته الولايات المتحدة الأمريكية لاقامة نظام اقليمي في الدائرتين: العربية والإسلامية، بقيادة اسرائيل يحمل اسم «نظام الشرق الأوسط» ويكون جزءاً من نظامها العالمي الجديد الذي طرح شعاره الرئيس جورج بوش عام ١٩٩٠ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وأثناء أزمة الخليج الثانية.

لقد أرادت قوى الهيمنة الأمريكية بهذا النظام إحكام قبضتها على الدائرتين

العربية والإسلامية، والتحكم في امورهما المتصلة: بالحكم وبالاقتصاد وبالبيئة بالسلاح وبتوزيع الثروة، والعهود إلى القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية اسرائيل بمهمة قيادة المنطقة وكيلاً عنها، وذلك بعد أن اعلنت هذه القوى - ومعها قوى الهيمنة الأوروبية - الإسلام عدواً للحضارة الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وطرحت تنظيرها الفكري للصراع الحضاري الغربي ضد الحضارة العربية الإسلامية . وقد فصّلتُ شرح ذلك في كتابيَّ: «في مواجهة نظام الشرق الأوسط» و «لا للحل العنصري في فلسطين».

لقد رُسم - في نطاق مخطط «مشروع نظام الشرق الأوسط» - دور محدد واضح للكيان الصهيوني باعتباره قاعدة استعمارية استيطانية عنصرية، وهكذا استمر المشروع الصهيوني في هذه المرحلة ثابتاً في خطوطه الاساسية: يجاهر بعزم الصهاينة على الاستيطان في كل جزء من أرض فلسطين، وعلى تهويد القدس بجعلها «عاصمة أبدية» (كذا) للكيان الإسرائيلي ، وعلى الاستمرار في احتلال هضبة الجولان وتهجير اليهود إلى فلسطين، وهو لا يخفي توجهاته لطرد الفلسطينيين من وطنهم باسم «ترانسفير» ، ولا العنصرية الصهيونية في ممارساته. وقد أبرم قادة المشروع داخل الكيان وخارجه تحالفاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة جعل من فلسطين المحتلة أكبر حاملة طائرات امريكية، على حد قول ناطق عسكري أمريكي.

اضطر الطرف العربي في الصراع في هذه المرحلة الراهنة إلى الدخول في عملية التسوية، واعتمدت دول عربية استراتيجية «خيار السلام»، وتم إبرام اتفاقات -كما رأينا - جاءت امتداداً لاتفاق كامب دافيد بين اسرائيل ومصر عام ١٩٧٨، والمعاهدة عام ١٩٧٩ .

وكان لهذه الاتفاقات آثارها القومية في الصراع ومجراه، فقد فرضت على الأطراف العربية الموقعة عليها ، فضلاً عن الاعتراف بالكيان الاسرائيلي دولة، الامتناع عن تأييد أي عمل لتحرير فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، والالتزام باحترام أمن اسرائيل. وحفلت هذه الاتفاقات، التي اشرفت الولايات المتحدة على ابرامها والتوقيع عليها بنصوص ملأت مئات الصفحات وآلافها تتصل بمختلف نواحي العلاقات : الثقافية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والأمنية والسياسية، وتستهدف في مجملها تمكين الكيان الصهيوني في المحيط العربي. وقد كشف التطبيق العملي لهذه الاتفاقات استمرار الكيان الصهيوني في تبني فكرة الصراع ضد المحيط العربي ولصالح قوى الهيمنة الغربية التي يتحالف معها، كما كشف

اعتماده أساليب جديدة في هذا الصراع تناسب ما تم ابرامه، وتتضمن هذه الأساليب تكثيف التجسس والاختراق، وتدبير عمليات تخريبية تستهدف الأمن والاقتصاد، وتنظيم حملات إعلامية تسيء لعلاقات الطرف العربي دولياً وتضرب مصالحه ومنها نشاط السياحة.

ونستطيع أن نرى بوضوح أن أعضاء الدائرة العربية تأكدت من النوايا الصهيونية تجاهها. وبدأت تتصدى لأساليب الصراع الجديدة بما يناسبها في ظل الاتفاقات. وهكذا عاد الصراع إلى الاحتدام. كذلك شهدت هذه المرحلة تصاعد المواجهة العسكرية في جنوب لبنان بين الجيش الإسرائيلي، الذي يحتل قطاعاً هناك، والمقاومة اللبنانية التي تنال دعم لبنان شعباً وحكومة ودعم سوريا، وكذلك استمرار عمليات الفداء داخل الكيان الاسرائيلي، وقد فصلنا شرح ذلك سابقاً. وهكذا، نجد الصراع العربي الصهيوني مستمراً في هذه المرحلة، وهناك أمور ينبغي أن نوقف أمامها فيه تؤثر في مستقبله.

أمور

حقائق المرحلة الراهنة في الصراع العربي ـ الصهيوني، التي بدأت مع مؤتمر مدريد في خريف عام ١٩٩١، تتطلب إمعان نظر وإعمال فكر في عدد من الأمور المتصلة بها، وصولاً إلى رؤى واضحة بشأنها، يتحدد في ضوئها ما يجب علينا عمله، في نطاق رؤيتنا الحضارية للصراع. ولا مفر لنا، أمام ما تحمل به هذه الأمور من تفاصيل كثيرة، من الايجاز الشديد واختيار التركيز على نقاط فيها، تسهم في رسم الصورة الشاملة التي تتطلبها الرؤية الحضارية.

حال قوى الهيمنة

أول هذه الأمور هو حال قوى الهيمنة الغربية التي أوجدت المستعمر المستوطن الصهيوني واقامت كيانه الصهيوني ووفرت له الاستمرار والقدرة على ممارسة سياساته العدوانية في المنطقة. وفي وقفتنا أمام هذه الحال تثور مجموعة تساؤلات حول وضع الولايات المتحدة اليوم على صعيد قيامها بدور القطب الواحد في عالمنا بعد مضي سبع سنوات على طرحها شعار النظام العالمي الجديد، وحول استراتيجيتها تجاه وطننا العربي وأمتنا الحضارية الإسلامية، ومكان القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية في هذه الاستراتيجية، وحول سياساتها الكيدية

المتمثلة في الحصار الذي تفرضه - بمعونة بريطانيا - على عدة أقطار عربية بدرجات، وحول ما وصلت إليه في «رعايتها» لعملية «سلام الشرق الأوسط».

الإجابات التي تتبلور من امعان النظر وإعمال الفكر في هذا الأمر، هي أن هذا القطب الواحد الأمريكي لا يزال مصمماً على الانفراد بالقيادة العالمية، ولكنه بدأ يواجه في السنتين الماضيتين معارضة متزايدة لهذا الانفراد تجلت في صورة واضحة في ثنيه عن ضرب العراق بمساعدة حليفه البريطاني بعد أن حشدا لتنفيذ ذلك - في شباط ١٩٩٨. وشتان بين وضعه هذا العام وما كان عليه هذا الوضع قبل عامين ونصف حين حث قيادات دولية للمشاركة في تشييع اسحق رابين في تشرين الثاني سنة ١٩٩٥، وحين استهدف من مؤتمر شرم الشيخ (في آذار ١٩٩٦) مكافحة المقاومة بحجة أنها ارهاب، حيث كانت اشارة منه كافية لإحضار دول العالم للمشاركة فيما يدعو إليه.

الاستراتيجية الأمريكية تجاهنا وفي منطقتنا ، لا تزال كما هي في خطوطها الرئيسية : ترمي إلى إحكام السيطرة على النفط، وتعتمد نشر الفرقة بين أعضاء النظامين العربي والإسلامي سبيلاً لذلك، وتمكين القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية من القيام بدور قيادي وظيفي في اطار هذه الاستراتيجية لتفرض نظام الشرق الأوسط، وقد أعلنت هذه الاستراتيجية الإسلام - دينا وحضارة - عدواً للغرب بعد سقوط الشيوعية، وجعلت حلف الأطلسي يتبنى ذلك. ولكن عدداً من الأحداث وقعت في منطقتنا تشير بوضوح إلى ما ينجم عن هذه الاستراتيجية من ردود أفعال واستجابات ومضاعفات وتداعيات، من أمثلتها الفشل الأمريكي في المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد بالدوحة، وكذلك مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد بطهران في تشرين الثاني سنة ١٩٩٧ ، الأمر الذي يساند دعوة بعض المفكرين الغربيين الذين حذروا من اعلان الإسلام عدواً ، وطالبوا بمراجعة هذه الاستراتيجية.

ولا تزال السياسات الكيدية البريطانية تجاه منطقتنا قوية تفعل فعلها، وتسبب معاناة غير مسبوقة لبعض شعوب امتنا العربية. وقد أصبح التعنت الأمريكي البريطاني بشأن استمرار الحصار على العراق مثلاً صارخاً على هذه السياسات، وكذلك الدعم الأمريكي البريطاني للحصار الاسرائيلي الفريد من نوعه للشعب الفلسطيني العربي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بتمكين الحكومة الإسرائيلية من الاستمرار عملياً في هذا الحصار. ولكن الضغوط على هذه السياسات في تزايد مستمر، الأمر الذي يدعو الحكومتين: الأمريكية والبريطانية إلى مراجعتها تحسباً من ردود فعل عليها بدأت تظهر بأشكال مختلفة وتتجمع.

يا للمهانة التي لحقت « بالرعاية » الأمريكية لعملية التسوية الجارية ، سواء على صعيد ما تكشّفت عنه هذه «الرعاية» من انحياز حاد للعدوان الإسرائيلي وتمكينه من اقتراف جرائمه ومن تحديه للقانون الدولي، أو على صعيد سكوتها على «الإهانات» التي وجهتها لها الحكومة الإسرائيلية مؤخراً.

مجمل القول في هذا الأمر الأول هو ان الضيق بانفراد القطب الواحد الأمريكي بالقيادة في عالمنا يتزايد يوماً بعد يوم، وقد انتشر حتى في أوساط الاتحاد الاوروبي، الحليف الأول للولايات المتحدة، وأن «هيبة» هذا القطب في تناقص مستمر مع ما بان من ثغرات في نظامه السياسي يجعل من الممكن لمركز قوة صهيوني التحكم في الكونغرس الأمريكي؛ وأن الاستراتيجية الأمريكية، التي تجعل الإسلام : دينا وحضارة عدواً للغرب بتحريض من الصهيونية، تمثل «لعباً خطيراً بالنار» يخشاه قطاع من قيادات الغرب نفسه؛ وانه لا مستقبل للسياسات الكيدية الأمريكية البريطانية تجاه امتنا، ولا «للرعاية» الأمريكية لعملية التسوية الجارية.

حال الكيان الصهيوني

الأمر الثاني، الذي يتطلب إمعان نظر وإعمال فكر، هو حال الكيان الصهيوني اليوم، الذي يجسد المستعمر المستوطن، في داخله، وفي صلته بالحركة الصهيونية في الغرب وباليهود في أوطانهم، وفي علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية وبدول الاتحاد الأوروبي، حيث قوى الهيمنة والطغيان التي أوجدته وتوفر الدعم له.

في وقفتنا أمام حال الكيان الصهيوني في داخله، تلفتنا بقوة شدة التفاعلات الجارية بين طوائف التجمع الإسرائيلي المختلفة. وقد كانت ذكرى مضي قرن على تأسيس الحركة الصهيونية ونصف قرن على إقامة «اسرائيل» مناسبة لصدور كتابات غربية واسرائيلية تناولت «اسرائيل من الداخل» . وتحدثت هذه الكتابات عن خريطة التجمع الصهيوني الثقافية، بثقافاته الخمس... ثقافة اليهود الأرثوذكس المتطرفين، وثقافة القوميين المتدينين، وثقافة اليهود الشرقيين العرب، وثقافة اليهود العلمانيين الغربيين، وثقافة الروس المهجرين مؤخراً، وما يقوم بين هذه الثقافات من تصادم. كما تحدثت عن بروز الانقسام بشكل واضح بين افراد التجمع بعد اغتيال اسحق رابين (في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٩٥) بفعل عدة عوامل، كشفت عن حقائق إقامة الكيان والجرائم التي اقترفها الصهاينة ضد شعب فلسطين العربي، وعما جرى في حرب رمضان عام ١٩٧٣، وفي حرب لبنان ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ، وفي

الانتفاضة بين ٨٧ و ٩٣، وعن كيف ينذر هذا الانقسام بحرب «أهلية يهودية، دينية، ثقافية».

وتوجز استبانه نشرتها صحيفة هارتس - بمناسبة الذكرى الخمسين - «أزمة الهوية» في هذا التجمع، حيث قرر ٣٩٪ من أفراده انهم يشعرون بالتمييز الطائفي فيه، كما قرر ٤٠٪ انهم يتعرضون لاضطهاد طبقي، وشكا ٣٥٪ من تصاعد أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة. كما يتجلى الانقسام يوم السبت في كل من تل أبيب والقدس حيث لجأ العلمانيون للأولى وأصبحت الأخرى معقل المتعصبين. وتستمر المؤسسة العسكرية في جهودها لمنع تفجّر هذا الانقسام، بتأجيج الخوف من أصحاب الحق العرب لدى أفراد التجمع، وبإثارة مسألة أمن الإسرائيليين، وهو الأسلوب الذي اعتمدته في سيطرتها على هذا التجمع، ولكن قبضتها لم تعد محكمة كما كانت.

إن قيادة الكيان الصهيوني تمثل جزءاً هاماً من قيادة الحركة الصهيونية بعامة، وهي اليوم على اتصال وثيق ببقية الحركة التي تؤثر على اتجاهات الصهاينة في الغرب، وتتحكم في حياة اليهود في أوطانهم هناك إلى حد كبير.

ولكن مشكلات حيوية تواجه الصهاينة الغربيين من بينها: مسألة الولاء المزدوج لأوطانهم وللكيان الصهيوني، ومن بينها أيضاً التناقض بينهم وبين قوى أخرى في مجتمعاتهم الغربية. وتبرز هذه المشكلات قوية حين تتناقض السياسات الصهيونية الإسرائيلية ولو بنسبة محدودة مع سياسات الدول الغربية، فتنذر ببروز ما يعرف في الغرب باسم العداء للسامية. وقد رصدت المراكز الصهيونية تزايد هذه المشاعر في أوروبا الشرقية وفي بعض أوساط أوروبا الغربية كما أوضحتُ في أحد فصول كتابي: «في مواجهة نظام الشرق الأوسط»، وكان لممارسات الاحتلال الصهيوني في فلسطين على شعب فلسطين العربي أثره في ذلك، ومن المتوقع أن تتفاقم هذه المشكلات عند امتداد الصراع وحدوث اختلاف مع السياسات الغربية.

ستبقى العلاقة بين الكيان الصهيوني، الذي يجمع المستعمرين المستوطنين العنصريين من اليهود، وقوى الهيمنة الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، التي أوجدت المشروع الصهيوني، عاملاً هاماً في تحديد مصيره، وتتعرض هذه العلاقة في الصراع الحضاري إلى شرخ فيها في لحظة تاريخية معينة حين يشتد تباين مصالح موجّه المشروع مع المستعمر المستوطن. وقد حدث هذا في كل استعمار استيطاني كما شرحنا في كتابنا: «أزمة الحل العنصري في فلسطين»، ورأينا أمثلة عليه في الجزائر وروديسيا سابقاً وجنوب افريقيا.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الامريكية الراهنة، وما ينبثق عنها من سياسات، لا تزال متمسكة بهذه العلاقة ، إلا أن اختلافات تبرز فيها بحكم تباين مسؤوليات طرفيها . وقد رأينا هذا في عام ١٩٥٦ حين فرض آيزنهاور على بن غوريون الانسحاب من سيناء، وحين أقنع كيسنجر جولدا مائير عام ١٩٧٤ بالانسحاب من سيناء، وحين ضغط بوش على شامير ـ خريف ١٩٩١ ـ ليشارك في مؤتمر مدريد و«عملية سلام الشرق الأوسط» وهدد مركز القوة الصهيوني الأمريكي بانه سيخاطب الراي العام الأمريكي بحقائق الاختلافات القائمة وأثرها في المصالح الأمريكية. وتشهد هذه العلاقة اليوم ظاهرة يوقف أمامها لم يسبق أن تجلت كما هي عليه الآن، وهذه الظاهرة هي تجرؤ قيادة الكيان الصهيوني على المجاهرة بالتدخل في العملية السياسية الأمريكية الداخلية كي تعرقل تحركا سياسياً امريكياً تختلف معه في التفاصيل، وتهديدها القيادات السياسية الأمريكية في الإدارة بانها «ستجعل واشنطن تحترق » ، واتصالها بقادة الكونغرس الأمريكي مستغلة تاثير مركز القوة الصهيوني الأمريكي فيهم.

لا تزال هذه الظاهرة في بداياتها، وقد بدت صارخة في زيارة رئيس مجلس النواب الأمريكي الجمهوري جنجريش للكيان الصهيوني للمشاركة في الاحتفال بمرور نصف قرن على اقامته، وتفاعلاتها مستمرة اليوم في واشنطن، وتتأثر هذه التفاعلات بتوجهات السياسات العربية وسياسات حلفاء أمريكا والأوروبيين. وهناك من يتوقع أن تحسمها قريباً مراكز القوى الأمريكية التقليدية الممسكة بزمام الأمور في الولايات المتحدة ، بينما هناك من يتشكك في قدرة هؤلاء على الحسم لأن التغلغل اليهودي الصهيوني في حكم الولايات المتحدة بلغ درجة غير مسبوقة. وتتتالى اشارات صادرة في الأوساط الأمريكية ترجح التوقع الأول وقدرة واشنطن على إحداث انقسام بين اليهود الأمريكيين.

ملامح هذه الظاهرة كانت موجودة في علاقة الكيان الصهيوني بدول الاتحاد الأوروبي. ومعلوم ما قامت به القوى الصهيونية الأوروبية في التاثير في سياسات هذه الدول من تغلغلها في الاشتراكية الدولية وفي الاحزاب السياسية لهذه الدول وفي الجمعيات السرية الأوروبية واشهرها الماسونية وما خرج من معطفها من جمعيات علنية، ولكن ما يسترعي النظر أن قوى أخرى اوروبية بدأت تستشعر خطر هذا التغلغل على مصالحها المحلية، وعلى مصالحها مع الوطن العربي والعالم الإسلامي، فكان أن بدأت تتململ. ومن المتوقع أن يزداد هذا التململ بفعل سياسات عربية مؤثرة، وأن يتحول إلى مواقف مثل الموقف الأخير، الذي وقفه الاتحاد

الأوروبي من الصادرات الإسرائيلية القادمة من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى دولة، حيث رفض قبولها لأنها من مستوطنات غير مشروعة، وواجه تطاول الحكومة الإسرائيلية عليه.

ما نخرج به من هذا الأمر الثاني هو أن أوضاع المستعمر الصهيوني داخل الكيان الصهيوني، وفي علاقته مع الحركة الصهيونية في الخارج، وفي علاقته مع قوى الهيمنة التي أوجدته، حافلة بضغوط وانقسامات، وتشهد خلافات قابلة للتفاقم، ويمكن تفجيرها باعتماد منطق الفعل القائم على العلم، وهذا ما قالته تقارير غربية عدة في ذكرى مرور خمسين عاماً على اقامة هذا الكيان، وقد تساءل واحد منها: هل يصمد هذا الكيان خمسين سنة أخرى؟

المحيط الدولي

امر ثالث نمعن النظر فيه ونعمل الفكر هو المحيط الدولي الذي يحيط بالصراع العربي الصهيوني اليوم في هذه المرحلة، ذلك أن لهذا المحيط تأثيراً في مجرى الصراع. وقد تتبعنا هذا التأثير في مراحل الصراع المتتابعة في كتابنا «ماذا بعد حرب رمضان؟». ورأينا اثر تسويات فرساي بعد الحرب الأولى ودور عصبة الأمم، ثم اثر تسويات يالطا وبوتسدام بعد الحرب الثانية ودور الأمم المتحدة.

واضح أن المرحلة الراهنة في الصراع يحيط بها نظام عالمي يتحكم فيه القطب الواحد. ولكن درجة تحكم القطب عام ١٩٩١ ـ التي تصاعدت عام ١٩٩٥ـ لم تلبث أن انخفضت بدءاً من عام ١٩٩٦. ولقد استطاع الكيان الصهيوني بدعم الولايات المتحدة الأمريكية أن يستثمر مؤتمر مدريد، وعملية سلام الشرق الأوسط وما اقترن بها من مفاوضات متعددة الأطراف ومن ابرام لاتفاقات اوسلو، لفك عزلته الدولية بإقامة علاقات مع دول كثيرة افريقية وآسيوية كانت تقاطعه . ولكن من الملاحظ أن بعض هذه الدول بدأت تعيد حساباتها بشأن مؤتمر مدريد ونظام الشرق الأوسط الأمريكي في ضوء ما كشفت عنه السياسات والممارسات الإسرائيلية في هذه الفترة. وقد رأينا كيف تحرك الاتحاد الأوروبي للشراكة المتوسطية، وكيف بدأ تململ روسيا الاتحادية من الدور الشكلي الذي اسند لها في رعاية مؤتمر مدريد إلى جانب الراعي الأمريكي الفعلي، وكيف كان للتقارب الإسرائيلي ـ التركي تداعياته ضاعفتها التي تضمنت ردود افعال عدة دول عليه. وواضح أن نظرة عدد من

الدول إلى الكيان الصهيوني وقوته النووية ستتأثر بالتجارب النووية التي أجرتها مؤخراً الهند ثم الباكستان.

مجمل القول في هذا الأمر الثالث أن المحيط الدولي، الذي يحيط بالصراع، يشهد تحولات فيه، وإن بإمكان امتنا توظيف هذه التحولات لصالحها.

ماذا عن الأمور المتعلقة بطرفنا في الصراع العربي الصهيوني في المرحلة الراهنة، التي يوقف أمامها بغية تحديد ما يجب عمله؟ وطرفنا، الذي استهدفته بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني قوى الهيمنة الغربية والصهيونية، هو شعب فلسطين العربي وأمتنا العربية وشعوب حضارتنا الإسلامية.

حال شعب فلسطين العربي

الأمر الأول خاص بشعب فلسطين العربي الذي خبر عملياً، داخل وطنه المحتل وخارجه، حصاد مدريد وأوسلو، وحقيقة عملية التسوية الجارية التي تحمل اسم «سلام الشرق الأوسط». فهذا الشعب يتعرض اليوم لصور بالغة الفظاعة من ممارسة الصهيونية العنصرية عليه جرّاء اتفاقات اوسلو، فأما الجزء الموجود منه في قطاع غزة والضفة الغربية فقد أصبح يعيش في «معازل» مفصولة عن بعضها لا يتم التواصل بينها إلا بصعوبة شديدة، وهي معرضة لفرض الحصار الإسرائيلي عليها فترات طويلة، ولا يزال الاحتلال العسكري الإسرائيلي يقوم فيها «بالاعتقال الإداري» في مناطق «ب» و «ج». وقتل حرس حدوده وفرقة «المستعربين» الذين يتخفون بالثياب العربية افراداً فلسطينيين بدم بارد. وتعاني المدن التي تمت فيها اعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتولت السلطة الفلسطينية مسؤولية حكم ذاتي انتقالي فيها، من انتشار البطالة، ومن سوء أوضاعها الاقتصادية، ومن واقع الحكم الذاتي المقيد والمعرض لضغوط اسرائيلية شديدة. وقد بلغ عدد الذين استشهدوا من ابناء فلسطين منذ توقيع اوسلو حتى نهاية شباط (فبراير) ١٩٩٨ خمسمائة واثنين وثلاثين شهيداً كما تقول احصائية صادرة عن الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما بلغ عدد المعتقلين في السجون الإسرائيلية أربعة الاف وثمانمائة وخمسة وسبعين منهم مائتان وخمسون طفلاً.

الجزء الآخر من شعب فلسطين العربي، الموجود خارج وطنه المحتل، يتعرض هو الآخر لعنصرية اتفاقيات اوسلو، فلاجئو ١٩٤٨ لا يكاد يوجد أي بصيص ضوء أمام عودتهم في الاتفاقات . وقد بات واضحاً أن تأجيل بحث قضيتهم إلى «الحل

يعاني، ومفاوضاته، كان الهدف منه القفز فوقها. وهم يعيشون ظروفاً صعبة فيما يتعلق بالإقامة والعمل والتنقل، وقد اصبحوا هدفاً لمخططات «التوطين» الأمريكية والصهيونية.

والجزء الثالث من شعب فلسطين العربي، الموجود في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ على تراب وطنه المحتل، لا يزال يعاني وطأة الصهيونية العنصرية عليه التي صادرت جل اراضيه، وأزالت عدداً من قراه، وفرضت عليه «جنسية اسرائيلية» في دولة تجاهر بأنها يهودية»، وقيّدت انتماءه الثقافي.

والجزء الرابع من شعب فلسطين العربي الموجود في القدس الشرقية المحتلة يعاني هو الآخر من عزلة عن مجتمعه العربي الفلسطيني، ومن قوانين المحتل وأوامره العسكرية واجراءاته التي تضيق عليه وتستهدف طرده، ومن مخططات تسعى لهذا الطرد.

لقد عانت منظمة التحرير الفلسطينية، التي تجسد كيان هذا الشعب رسمياً، من تجميد شبه كامل بعد أوسلو، ولا تزال، وأفسحت الاتفاقات المجال أمام سلطة فلسطينية تمارس الحكم الذاتي الانتقالي في أجزاء من الضفة والقطاع، وجرى في إطارها انتخاب مجلس ذي صلاحيات قانونية خاصة بمجالات الحكم الذاتي. وقد كشفت الممارسة العملية محدودية هذا النوع من الحكم الذاتي الواقع تحت الاحتلال، وتعذر عملياً عودة نازحي ١٩٦٧ إلى بيوتهم التي اخرجوا منها.

استجاب شعب فلسطين العربي لهذه التحديات التي تواجهه في هذه المرحلة، عبر التمسك بالمقاومة، التي تجلت في صور مختلفة وبأبعادها: الروحية والفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والفدائية المسلحة. وقد استمرت الهبات وأبرزها هبة القدس في مطلع خريف ١٩٩٦، كما حدثت مجموعة عمليات فدائية. وتبدو اليوم روح المقاومة وثابة، وقد بدأت تنفذ إلى مؤسسات السلطة التي حاولت اتفاقات أوسلو توظيفها للوقوف في وجه المقاومة.

ومجمل القول الذي نخرج به، من امعان النظر وإعمال الفكر في هذا الأمر، هو ان شعب فلسطين العربي مهيّأ لمتابعة العطاء السخي للمقاومة شأنه طيلة قرن مضى، ولصراع النفس الطويل، وهو مصمم على مواجهة العنصرية الصهيونية، ويبقى ان يبرز قيادته لهذه المرحلة، التي تستطيع توظيف طاقاته في إطار حشد طاقات امته العربية وطاقات شعب دائرته الحضارية الإسلامية.

حال الأمة العربية

الأمر الثاني خاص بأمتنا العربية، التي عانت مرارات زلزال الخليج وما اصاب النظام العربي بسببه، وما أسفرت عنه مدريد وما تلاها من اتفاقات وتحركات «شرق أوسطية» . فهذه الأمة اليوم مدركة طبيعة المرحلة الراهنة في الصراع بعد ان تمثلت تجربة عملية التسوية الجارية، وهي على يقين بأن التحالف الاستعماري الصهيوني لم يتخل عن اطماعه فيها، ومتمسك بمخططاته التي تستهدف التسلط على الوطن العربي . كما انها باتت على يقين بأن ما أخذه العدو بالقوة لا نسترده نحن منه إلا بالقوة، وما المفاوضات الجارية إلا «اختبارات» وملء فراغ إلى حين توافر القوة اللازمة للحسم. وقد تأكد لها أن «النظام العربي» الذي يجمع دولها في «جامعة الدول العربية» ضرورة لازمة ، ولا بد من إعادة الفعالية إليه بعد ان حاولت عملية التسوية تجميده واستبداله بنظام شرق أوسطي تكون الهيمنة فيه للكيان الصهيوني.

لقد استجابت الأمة العربية لتحديات المرحلة بالتوجه نحو «المقاومة» على الصعيد الشعبي، وقدّم الشعب اللبناني العربي مثلاً رائعاً على دعم المقاومة الفدائية المسلحة، ستذكره الأمة كلها مشيدة بما أعطاه لها من ثقة بالنفس، وبما أوقعه في صفوف العدو الصهيوني من اهتزاز . كذلك قدمت الشعوب العربية، في بقية الاقطار، مثلاً رائعاً في مقاومة التطبيع، الذي حاولت قوى الهيمنة الغربية فرضه . وقد التقت تيارات الأمة الفكرية والسياسية، وفي مقدمتها التياران القومي والإسلامي، على برنامج عمل لاستمرار المقاومة بكل ابعادها . وارتفع شعار «فلنعتصم بالمقاومة».

استجابت الأمة العربية لتحديات المرحلة أيضاً بالتمسك بالمشروع العربي الحضاري الذي يكفل نهوضها، بأهدافه الستة: تحريراً ووحدة وشورى وديمقراطية وعدلاً وتنمية وتجدداً حضارياً. وقويت الدعوة في أوساط الأمة للنضال من أجل التقدم على طريق تحقيق هذه الأهداف، والبحث عن الأساليب المناسبة المنطلقة من الواقع لبلوغ ذلك.

أمثلة لافتة لهذه الاستجابة برزت منذ عام ١٩٩٤ على الصعيد الرسمي العربي. وبعد ثلاثة أعوام على انعقاد مؤتمر مدريد: كان لقاء الإسكندرية الثلاثي على مستوى القمة بين مصر والسعودية وسوريا أحد أهم تجلياتها آخر ذلك العام. وقد مهد لقاء دمشق الثلاثي في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ لعقد اول قمة عربية ـ بعد زلزال

نتيج - في القاهرة في مطلع صيف ١٩٩٦، وهكذا بدأ النظام العربي يستعيد حيويته.

وكان من ثمار هذه الاستجابة أن شرع بعض الدول العربية الكبيرة في مقاومة مخططات «نظام الشرق الأوسط» التي عمدت قوى الهيمنة إلى فرضها على صعيد الاقتصادي. وقد حاولت مصر تأجيل مؤتمر القاهرة الاقتصادي في خريف ١٩٩٦، ونجحت في إثارة أسئلة جذرية حول جدواه في ظل السياسات عدوانية الصهيونية. وإن انعقد. وأمكن لعدد من الدول العربية - من بينها مصر - ن تقاطع المؤتمر التالي في خريف ١٩٩٧ الذي انعقد في الدوحة.

لقد تجلى من هذه الاستجابة ما للمقاومة في بعدها الروحي من أثر فعّال، وسجل تاريخ المرحلة قيام قيادات روحية، مسلمة ومسيحية، بدور متميز علٰى هذا الصعيد. كما تجلى ما للمقاومة في بعدها الفكري من أثر فعّال، وسجل تاريخ المرحلة كيف استطاعت افكار موحية، نابعة من ضمير الأمة، أن تواجه اعلام الترويج لقوى الهيمنة، وأن تنير الطريق أمام المثقفين العرب وسط ضباب ذلك الإعلام. وهكذا ارتفع شعار «لا للحل العنصري في فلسطين» وشعار «نبذ اليهود الصهيونية العنصرية هو الشرط اللازم لبدء مسيرة سلام عادل» وشعار «مقاومة النفس الطويل» وشعار «أمة المواجهة» . وتجلت أمثلة أخرى للمقاومة في بعدها السياسي. كان أبرزها تمييز المقاومة عن الارهاب، وكذلك في بعدها الدبلوماسي، في تصريحات تضمنت روح المقاومة.

ومجمل القول الذي نخرج به - من إمعان النظر وإعمال الفكر في هذ ا الأمر - هو أن الأمة العربية اليوم اقوى عزماً على متابعة مقاومتها للعدوان الصهيوني الاستعماري، ومواجهة قوى الهيمنة الغربية والصهيونية، وهي تتطلع الى نجاح قياداتها الرسمية في الوصول إلى المعادلة الصحيحة لتفعيل النظام العربي وحشد طاقات الأمة.

حال الدائرة الحضارية

الأمر الثالث خاص بدائرتنا الحضارية الإسلامية، التي تعاني دولها اشكالاً من تسلط قوى الهيمنة الغربية عليها، فشعوب هذه الدائرة في ديار الإسلام هي اليوم أكثر وعياً بالخطر الصهيوني عليها، وبعلاقة الصهيونية بقوى الهيمنة الغربية، وبدور الكيان الإسرائيلي في تنفيذ مكائد هذه القوى ازاءها وبما وقع لبيت المقدس

والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة فيه. وهذه الشعوب تعيش فترة انبعاث حضاري وصحوة ونصب عينيها تحقيق مشروعها الحضاري، وهي تواجه - في بعض أقطارها - تسلط «انغماسيين» على الحكم وثيقي الصلة بقوى الهيمنة، وأبرز الأمثلة هي المؤسسة العسكرية التركية، كما تتطلع إلى تعاون أوثق بين أقطار دائرتها الحضارية.

لقد استشعر معظم دول دائرتنا الحضارية أهمية تفعيل نظام مؤتمر الدول الإسلامية لصالح كل منها، وذلك كي تواجه إعلان قوى الهيمنة الغربية والصهيونية الإسلام ديناً وحضارة عدواً للغرب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وكذلك كي توثق العلاقات فيما بينها في المجالات : الثقافية والاقتصادية والعلمية التقنية. وهكذا انتظمت اجتماعات قمة هذا النظام مرة كل ثلاث سنوات، وجاء انعقاد آخرها في طهران في خريف ١٩٩٧، في ظروف دقيقة، دليلاً على توجهها لدعم نظامها الاقليمي هذا.

واضح أن مخططات قوى الهيمنة الغربية والصهيونية تستهدف الانفراد ببعض هذه الدول واحدةً واحدة لتخضعها، ومثل ذلك ما نراه في توجهها نحو ايران. كما تستهدف هذه المخططات اقامة علاقة تحالف بين الكيان الصهيوني وبعض هذه الدول مثلما يحدث مع تركيا وارتيريا.

ما نخلص إليه من وقوفنا أمام هذا الأمر الثالث هو إدراك دائرتنا الحضارية لطبيعة المرحلة الراهنة في الصراع العربي - الصهيوني، ووعيها اخطار مخططات قوى الهيمنة والصهيونية عليها رسمياً وشعبياً، واستعدادها على الصعيدين للاستجابة لتحدي هذه الأخطار، وتطلعها لما يعزز نظامها، الذي يجمعها في منظمة مؤتمر الدول الإسلامية.

حال قوى التحرر

أمر رابع، خاص بقوى التحرر في عالمنا، يتداعى إلى الخاطر، ذلك اننا وهذه القوى نلتقي على استهداف قوى الهيمنة الغربية والصهيونية لنا بتسلطها وعنصريتها واستغلالها، ونلتقي على العمل: لانتصار التحرير والمساواة والعدل والتعاون على البر والتقوى بعامة.

لقد تابعت قوى التحرر هذه المرحلة الراهنة في الصراع العربي - الصهيوني، وما كشفت عنه من حقائق، وأكدت لها هذه الحقائق عظم الاخطار التي يتهددها بها

تك التحالف الباغي بغير حق، وما اشد الضربة التي اصابتها بها اتفاقات أوسلو على أم رأسها. بما «أملته» من نصوص تناقض القيم الإنسانية، ومنها نص «نبذ الإرهاب» الذي اعتبر «مقاومة الاحتلال» ارهاباً، وما أعظم مرارة حقيقة «الحكم الذاتي» حين تحل صيغته محل التحرير والاستقلال. وقد أدركت هذه القوى أن ما يصيب إحدى حركات التحرير، بفعل وهن أو خطأ في الحساب، يؤثر فيها جميعاً ويغري التحالف الباغي بأن يفرض قانونه على الشعوب، والعكس من ذلك صحيح. وقد تجلى هذا في محاولة الولايات المتحدة فرض «المكارثية العالمية» في آذار (مارس) ١٩٩٦ في شرم الشيخ، بعد أوسلو الثانية، ثم في عجزها عن ذلك بفعل عمليات الفداء وصمود المقاومة في جنوب لبنان.

إن قوى التحرر هذه، الموجودة في مختلف الدوائر الحضارية في عالمنا وفي دائرة الحضارة الغربية نفسها، متربصة اليوم بالتحالف الباغي، وهي تترقب الظرف الملائم لتحقيق اللحمة فيما بينها، والتعاون في استجابتها للتحديات التي يواجهها هذا الاستعمار العولمي وهذه الصهيونية التابعة له.

وما نخرج به من امعان النظر واعمال الفكر في هذا الأمر الرابع هو أن قوى التحرر هذه عازمة على متابعة النضال، متطلعة لما تقوم به أمتنا في مواجهة قوى الهيمنة والصهيونية، مترقبة لحظة تاريخية لتنظيم حركتها واختيار السبل المناسبة لهذه المرحلة.

مستقبل الصراع

ماذا عن مستقبل الصراع العربي - الصهيوني برؤية حضارية؟ والرؤية الحضارية تحرص، كما سبق أن ذكرنا، على استشراف المستقبل وتشوفه لتسهم في صنعه.

للمستقبل مدى قريب قصير، وآخر متوسط، وثالث طويل. وحين نمد البصر في المدى القريب القصير، نجد أن الخطوط التي رسمتها مرحلة الصراع الراهنة لا تزال تحكمه مع ضعف في الخيوط الممسكة بها، وهكذا فإن لنا أن نتوقع استمرار عملية التسوية الجارية وتوفير الولايات المتحدة الأمريكية قوة دفع لها، كي تصل بها إلى مفاوضات «الحل النهائي» ثم إليه، وفق مصطلحها. وسيشهد هذا المدى، بعد قبول السلطة الفلسطينية بما بلورته الإدارة الأمريكية من أفكار بشأن اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في بعض مناطق الضفة والقطاع بما يصل إلى ١٣٪ منها، قيام هذه الإدارة بالتأثير في الحكومة الإسرائيلية لقبول ذلك مقابل ما التزمت به

السلطة الفلسطينية من إجراءات تقوم بها حماية لأمن اسرائيل ، ومن المتوقع ان يحدث اثناء ذلك شد وجذب على الصعيدين الإسرائيلي والفلسطيني، وقد تتجم فيهما تفجرات محدودة.

إن خطوط ما سوف تسفر عنه مفاوضات الحل النهائي - إن حدثت في هذا المدى القريب القصير - باتت واضحة فيما يخص القضايا الأربع محل التفاوض ، وهي: القدس والمستوطنات واللاجئون وحدود الأرض، وذلك في ضوء ما كشفت عنه عملية التسوية الجارية، وقد فصلنا شرحها في عدة فصول من كتابنا «أزمة الحل العنصري» .

فأما القدس فالخط هو اغتصابها واستكمال تهويدها والاحتيال بتسمية ثلاث قرى قريبة منها باسمها بعد فرض اسم «أورشليم» عليها، وإبقاء المسجد الأقصى وكنيسة القيامة تحت رجس الاحتلال الصهيوني العنصري مع اتاحة الفرصة للعبادة فيهما. وأما المستوطنات فباق معظمها ركائز للوجود الصهيوني العنصري في الضفة الغربية وربما قطاع غزة أيضاً، واما لاجئو ١٩٤٨ فمحرم عليهم العودة إلى بيوتهم، وتستمر محاولة «توطينهم» حيث هم في دول عربية أو نقلهم إلى دول عربية أخرى أو في القارات البعيدة، ومثلهم معظم نازحي ١٩٦٧، مع السماح لبعض هؤلاء بالعودة إلى الضفة والقطاع، واتاحة الفرصة للجميع أن يحملوا هوية فلسطينية ويزوروا - لمدة محدودة - الدولة الفلسطينية التي ستقوم . وأما حدود أرض هذه الدولة فهي تلك الطرق الالتفافية التي شقها العدو الصهيوني في اراضينا الزراعية لتحدد «معازل» المناطق كثيفة السكان بالفلسطينيين العرب في مدن الضفة والقطاع والقرى المحيطة بها، وهي تشمل مساحة تبلغ في مجموعها حوالي ٧٪ من أرض فلسطين. ويكون لهذه الدولة علم، ويتم الاعتراف بها «دولة فلسطينية» ، ويجري قبولها في الأمم المتحدة عضواً، ولكنها تكون منزوعة السلاح، مقيدة في صلاتها بشقيقاتها العربيات وبالعالم الخارجي بما يحدده الكيان الصهيوني العنصري بحجة حفاظه على أمنه.

قد يقبل بهذا الحل قطاع صغير من شعب فلسطين العربي في الداخل، لأنه يوفر لأفراده وضعاً أفضل، وقد يسكت عنه قطاع أوسع من شعب فلسطين العربي في الداخل، لأنه يهيئ ظروفاً هي - بالمقياس النسبي - افضل من الظروف القائمة في ظل الاحتلال الصهيوني المباشر ، ولكن الجزء الأغلب من شعب فلسطين العربي في الداخل بمن فيهم فلسطينيو ١٩٤٨، والغالبية العظمى من شعب فلسطين العربي في الخارج، لن يقبلوا بهذا الحل، لأنه لم «يحل» العقد الأساسية في قضية فلسطين.

وهكذا فإن من المؤكد أن هذا الحل لا يمكن أن يكون «نهائياً» ولا يستحق بحال ان يحمل هذا الاسم.

والحق أن هذا الحل، الذي سيحاول التحالف الباغي بغير حق فرضه، هو حل عنصري يستلهم عنصرية قوى الهيمنة الغربية وعنصرية الصهيونية معاً، وهو نقيض الحل الحضاري العمراني الإنساني الذي تصبو إليه حركات التحرير في عالمنا. ويجاهد شعب فلسطين العربي مع أمته العربية وشعوب عالمه الإسلامي لبلوغه وإرسائه على قواعد «المساواة» و «العدل» و «الحرية» و «التعاون على البر والتقوى».

سوف يكون لفرض هذا الحل العنصري تداعياته ومضاعفاته في طريق الصراع، وفي الكيان الصهيوني، وبالنسبة لشعب فلسطين العربي بخاصة، وسوف تمهد هذه التداعيات والمضاعفات لمرحلة جديدة يدخلها الصراع العربي الصهيوني في المدى المتوسط، وهي تتطلب منا أن نهيئ انفسنا لها بتحديد ما يجب أن نعمله وفاء بمتطلباتها.

جواب « ما العمل » ؟

نعم . إن الإجابة عن سؤال «ما العمل»؟ جزء أساسي في استشراف المستقبل المنشود بالرؤية الحضارية ثم صنعه، فماذا علينا أن نعمل على الصعيدين : الشعبي والرسمي؟

لقد بلور الفكر العربي مجموعة أفكار هي حصيلة نظر مؤرخ الأفكار في تعامل هذا الفكر مع الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي تطوره.

العمل : في المرحلة القادمة من الصراع، ينطلق من الإيمان بالقيم الإنسانية العليا والالتزام بها، ومنها «قيمة» الحرية، وحق كل شعب وأمة وحضارة أن يكونوا احراراً ، ومنها قيم: الحق والمساواة والعدل والتعاون على البر والتقوى، وهذا الإيمان جزء من الإيمان بالله الخالق، الذي دعا مخلوقه الإنسان لهذه القيم، وهو يوفر البعد الروحي للعمل.

الهدف الذي يضعه عالمنا نصب العينين هو تحرير فلسطين وبيت المقدس من الصهيونية العنصرية، والوصول إلى الحل الحضاري العمراني الإنساني لكل من قضية فلسطين والمسألة اليهودية التي ظهرت في كنف حضارة الغرب. وحل هذه

المسألة اليهودية يبدأ بنبذ اليهود للصهيونية العنصرية، وقبولهم العيش مواطنين متساوين في أوطانهم، ومستأمنين في بلاد ترحب بهجرتهم إليها، ومنها اقطار دائرة الحضارة الإسلامية .

مطلوب أن يوضح هذا الهدف في «شعارات» يجري تعميمها، تبين ما هو غير مقبول وما هو نصب العينين مثل شعار: «لا للحل العنصري في فلسطين. نعم للحل الحضاري العمراني الإنساني». وتوضح هذه الشعارات ما يجب عمله مثل شعار: «فلينبذ اليهود الصهيونية العنصرية إذا ارادوا السلام القائم على العدل»، وهو شعار يوفر الوضوح الفكري للهدف والبعد الفكري في العمل. ومطلوب أن تشمل «الشعارات» أهم ما يجب عمله في دوائر شعب فلسطين العربي والأمة العربية وشعوب الحضارة الإسلامية وكذلك دائرة قوى التحرير، ولا بد أن يبرز، من بين هذه الشعارات بخاصة، شعار «التحرير» وشعار «المقاومة».

هذا البعد الفكري في العمل يجب أن يضع المخططات اللازمة لتنفيذ الأفكار وفق برامج عمل كي يقترن القول بالفعل، والفكر بالعمل. وهذه المخططات يجب أن تشمل جميع الدوائر.

إن العمل، المطلوب في مرحلة الصراع القادمة، يأخذ في اعتباره المعادلة الصحيحة للعلاقة بين المستويين الشعبي والرسمي، وبخاصة في ظل الالتزام الرسمي باتفاقات يغلب عليها طابع «الإملاء» . وهذا يعني ادراك أن المستويين الشعبي والرسمي في «سفينة واحدة»؛ في مواجهة «سفينة» العدو، كما يعني التسليم بأن مواقف كل من المستويين يجب أن تتكامل مع بعضها لا أن تتطابق، وأن الاختلاف القائم بين الرسمي والشعبي يجب أن يخدم أهداف الأمة.

هذه المعادلة الصحيحة للعلاقة، بين المستويين الشعبي والرسمي، تتجسد على صعيد كل قطر في صيغة «وحدة وطنية» أساسها العمل لتحقيق المشروع الحضاري للأمة، وهي توفر «مشاركة» كل القوى والفعاليات في الوطن، وتحترم «التعدد».

كما أن «الوحدة الوطنية» ضرورة لازمة في كل قطر عربي، إذ أن «التضامن العربي»، و«العمل العربي المشترك» ضرورة لازمة في الوطن العربي الكبير وفي الأقطار العربية مجتمعة، وهذه الضرورة اللازمة تتطلب هي الأخرى معادلة صحيحة للعلاقة بين الدول العربية، تحقق تفعيل النظام العربي وحشد طاقات الأمة.

جوهر هذه العلاقة بين الدول العربية هو «تحقيق تضامن عربي يأخذ بعين

لاعتبار واقع كل دولة عربية، ويقبل به وبمحدداته، ويسند لكل من هذه الدول الأعضاء في النظام العربي دوراً منسجماً مع واقع الدولة العضو، وفي حدود ذاتها بما يكفل مصلحتها، في اطار المصلحة القومية للأمة؛ وبما يحقق تكامل الأدوار العربية في عمل عربي مشترك يسعى لتحقيق مشروع الأمة الحضاري.

إن الفكر العربي قادر على وضع هذه المعادلة الصحيحة التي توظف تعدد الدول العربية ايجابياً، وتعطي العضو الصغير في النظام العربي دوراً يناسبه شأن العضو الكبير، وتوفر آلية منتظمة للنظام العربي. والحق إن اشارات على طريق الوصول لهذه المعادلة الصحيحة ظهرت في الممارسة السياسية العربية منذ عام ١٩٩٤ كما سبق أن شرحنا، فلنرفع شعار «الدور القطري في إطار الكل القومي».

عمل بعينه مطلوب بإلحاح بين يدي المرحلة الجديدة القادمة في الصراع العربي الصهيوني في المدى القريب القصير، هو اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من الجمود الذي فرضته عليها اتفاقات اوسلو، واعادة بنائها، لتبقى تجسيداً للكيان الفلسطيني: يجتمع في اطاره كل شعب فلسطين العربي في داخل الوطن المحتل وفي خارجه. ويكون المرجع الأعلى لكل ما يتعلق بهذا الشعب. ولقد كان من أهم ما أسفر عنه النقاش في آخر اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني في اعقاب توقيع أوسلو، هو إجماع أعضاء المجلس - مؤيدين ومعارضين - على أن المنظمة هي الكيان لكل الشعب. ويومئذ التزم المؤيدون بأنها المرجعية للسلطة الفلسطينية التي ستقوم، ولكن تجميد المنظمة حال دون توفير هذه المرجعية.

إن اخراج المنظمة من حال الجمود يتحقق باجتماع مجلسها الوطني الذي يضم كل قوى الشعب العربي الفلسطيني وفعالياته وتنظيماته، بعد تحضير متقن، في مقر جامعة الدول العربية، بعيداً عن حراب المحتل، وبدعم من الدول العربية وتوافقها، وبإجماع فلسطيني يضع نصب عينيه وحدة الشعب الوطنية، وهذا كله كفيل بالتغلب على «الفيتو» الأمريكي الصهيوني على مثل هذه الخطوة، كما تم التغلب على ذلك «الفيتو» لإعادة تفعيل جامعة الدول العربية.

عمل آخر ملح هو انعقاد قمة عربية، بعد تحضير متقن، ترسم خطوط المعادلة الصحيحة للعلاقة بين الدول العربية ضمن نظرية الأدوار المتكاملة، وترسي أساس لنظام انعقاد مؤسسة القمة سنوياً.

عمل ثالث ملح على المستوى الشعبي، هو قيام مراكز بحث مختصة بوضع برامج المقاومة بمعناها الواسع في أبعادها كلها: الروحية والفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والمسلحة، بما يناسب المرحلة الراهنة.

وبعد ...

فإن الرؤية الحضارية للصراع العربي ـ الصهيوني في ماضيه وحاضره ومستقبله، تعمق فهمنا له، وتزيدنا ثقة بقدرتنا على الوفاء بمتطلبات انتصارنا فيه والوصول إلى تحرير فلسطين وبيت المقدس ، وإلى الحل الحضاري العمراني الإنساني لقضية فلسطين وللمسألة اليهودية التي ظهرت في حضارة الغرب. وهذا يعني إفشال «الحل العنصري» الحالي، والوصول بقوى الهيمنة الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى تغيير استراتيجيتها تجاه المنطقة والتعامل مع امتنا العربية وشعوب دائرتنا الحضارية على أساس من الندية حفاظاً على مصالحها ومصالحنا ، والوصول باليهود إلى نبذ الصهيونية.

هذه الرؤية الحضارية تدعو إلى الخاطر صفحات من تاريخ امتنا ظلّت تزوّد الطلائع المؤمنة بها، فكانت خير عون لهم على ادارة الصراع، وقد وعى الصحابة رضوان الله عليهم قول الله تعالى ﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾ وقوله تعالى: ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً ﴾ وقوله تعالى: ﴿لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾ وقول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «والله ليُتمنّ الله، هذا الأمر حتى تسير الراعية من صنعاء إلى حضرموت لا تخشى إلا الله والذئب على غنمها، ولكنكم تستعجلون».

المحاضرون

• **السيد ياسين :**

مفكر وكاتب في الشؤون السياسية والدولية والاجتماعية . يعمل مستشاراً لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام . يحمل درجة الماجستير في العلوم القانونية والسياسية، كما حصل على دراسات عليا في العلوم الاجتماعية والسياسية من جامعتي ديجون والسوربون، باحث وخبير في العلوم الاجتماعية في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة. من مؤلفاته: « أسس البحث الاجتماعي»، «السياسة الجنائية المعاصرة»، « الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر»، « التحليل الاجتماعي للآداب»، «تحليل مضمون الفكر القومي العربي»، « الصهيونية أيدلوجية عنصرية».

• **الدكتور عبد الوهاب المسيري:**

باحث وخبير في الدراسات الصهيونية. يعمل استاذاً غير متفرغ بجامعة عين شمس بالقاهرة، وقد عمل أستاذاً للأدب الانجليزي والمقارن بعدة جامعات عربية، كما عمل مستشاراً ثقافياً للوفد الدائم لجامعة الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة حتى سنة ١٩٧٩، وخبيراً بالشؤون الصهيونية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام حتى سنة ١٩٧٥. من مؤلفاته: «الأيديولوجية الصهيونية»، «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية»، «إشكالية التحيز»، «الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة»، «الجمعيات السرية»، «هجرة اليهود السوفييت: منهج في الرصد وتحليل المعلومات».

• الدكتور أسعد عبد الرحمن:

مسؤول ملف اللاجئين والنازحين في السلطة الوطنية الفلسطينية، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كالجاري بكندا سنة ١٩٧٣. عضو مستقل في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المجلس المركزي منذ العام ١٩٧٧. وضع نحو ثلاثة عشر كتاباً وأكثر من ثلاثين بحثاً ومقالة حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية.

• الدكتور أحمد سعيد نوفل :

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك. يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ودرجة الدكتوراه في السياسة الدولية من جامعة السوربون. شارك في وضع عدة مؤلفات منها: «الوطن العربي والتحديات المعاصرة»، «المجتمع الفلسطيني»، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، وله مؤلفات منفردة منها : «مشاكل تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية» و«مبادئ علم السياسة».

• الدكتور زياد أبو عمرو :

أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت. متخصص في الشؤون الفلسطينية وشؤون الحركات الإسلامية. حاصل على درجة الدكتوراه في السياسة المقارنة من جامعة جورج تاون بواشنطن. عضو منتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني منذ العام ١٩٩٦، ورئيس اللجنة السياسية في المجلس. له العديد من الكتب والأبحاث والدراسات باللغتين العربية والانجليزية.

• الدكتور علي الجرباوي :

باحث فلسطيني في الشؤون العربية والدراسات الفلسطينية. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سينسناتي في الولايات المتحدة الأمريكية. يعمل استاذاً للعلوم السياسية في جامعة «بير زيت». من مؤلفاته: «الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع»، «الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية

قطاع غزة»، «أي نوع من السلطة المحلية نريد؟»، «البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين ».

• الدكتور نظام بركات:

استاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك. عمل في سلك التدريس في جامعة الملك سعود بالرياض حقبة من الوقت، كما عمل أستاذاً مشاركاً بمعهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية السعودية. من مؤلفاته: «النخبة الحاكمة في اسرائيل»، «مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل»، «مقدمة في الفكر السياسي »، «الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق».

• الدكتور احمد عبد الحليم:

رئيس الوحدة الاستراتيجية والعسكرية في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة. حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة. تقلد عدة مناصب رفيعة في كافة مستويات القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية. وهو محاضر وباحث في مركز الدراسات السياسية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. له مؤلفات عديدة إضافة إلى إسهامات أخرى في وسائل الإعلام المصرية والعربية والعالمية كمعلق ومحلل سياسي وعسكري.

• الدكتور هشام عورتاني:

أستاذ الاقتصاد بجامعة النجاح في نابلس. يحمل درجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية من جامعة برادفورد في انجلترا. كان عضواً في الوفد الفلسطيني في مفاوضات باريس الاقتصادية، له عشرات الأبحاث والدراسات في المجالات الزراعية والاقتصادية والصناعية. عضو مجلس أمناء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

• الدكتور طاهر كنعان:

شغل عدة مناصب وزارية رفيعة في الأردن. يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كمبردج. شغل منصب مستشار البنك الدولي للتطوير المالي وسياسة

الاسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وضع الكثير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية.

• الدكتور انيس قاسم:

خبير في القانون الدولي. يحمل درجة الدكتوراه في القانون من جامعة جورج واشنطن. عين مستشاراً قانونياً للوفد الفلسطيني المفاوض في مؤتمرات مدريد وموسكو وواشنطن. بالإضافة إلى عضويته في لجنة التوجيه في الوفد المفاوض. يرأس تحرير الكتاب السنوي الفلسطيني للقانون الدولي. كاتب في المسائل القانونية المتعلقة بالنزاع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي.

• الدكتور محمد شطناوي:

متخصص في مجال إدارة المصادر المائية وتصميم وتشغيل مشاريع إدارة الري. يحمل درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا. يعمل مديراً لمركز دراسات وأبحاث المياه والبيئة، وأستاذاً لهندسة المياه والري في الجامعة الأردنية. كما يعمل خبيراً في منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة، ومستشاراً غير متفرغ لوزارة المياه والري. له العديد من الدراسات والمقالات المتخصصة.

• الدكتور مروان حداد:

عميد كلية الهندسة بجامعة النجاح في نابلس. حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة سيراكوز في نيويورك. شارك في العديد من المشاريع والدراسات المائية في الضفة الغربية. ويقدم الكثير من الخدمات الاستشارية للسلطة الوطنية الفلسطينية. له اكثر من سبعين بحثاً علمياً.

• الدكتور ابراهيم ابو لغد:

مفكر وكاتب وباحث في الشؤون الدولية وفي القضية الفلسطينية. عمل أستاذاً زائراً للعلوم السياسية ونائباً لرئيس جامعة بير زيت. كما عمل في منظمة اليونسكو حقبة من الوقت. ومارس التدريس في جامعات امريكية مدة طويلة. حاصل على

شهادة الدكتوراه من جامعة برنستون في الولايات المتحدة الامريكية. وضع وشارك بتحرير اثني عشر كتاباً، وله أكثر من أربعين دراسة في حقل تخصصه.

• جميل مطر:

مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بالقاهرة. درس العلوم السياسية بجامعة القاهرة وجامعة (ماكجيل) في كندا. تولى منصب مدير التنسيق في مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية، ثم مدير الصندوق العربي للمعونة الاقتصادية للدول الافريقية. شارك بوضع كتاب بعنوان «النظام الاقليمي العربي»، وصدر له كتاب «تأملات في السياسة الدولية»، وله مقالات متخصصة، ويكتب في كثير من الصحف العربية.

• الدكتور هيثم الكيلاني:

خبير في مجال الشؤون الاستراتيجية والعسكرية. يحمل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر. وقد شغل عدة مناصب رفيعة في الجيش السوري، وكان سفيراً لبلاده في عدة دول، وعيّن مندوباً لسوريا في الأمم المتحدة. وقد شارك بوضع «الموسوعة العسكرية» و «الموسوعة الفلسطينية»، وله أكثر من ٣٠٠ دراسة ومقالة في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية، لعل من أبرزها: «المذهب العسكري الاسرائيلي»، «الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية»، «الارهاب يؤسس دولة: نموذج اسرائيل».

• الدكتور يوسف صايغ:

مفكر وكاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية وفي القضية الفلسطينية. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة جونز هوبكنز. عمل أستاذاً في الجامعة الأمريكية في بيروت. كما درّس في جامعتي هارفرد وبرنستون. عضو المجلس الوطني الفلسطيني. من مؤسسي مركز التخطيط الفلسطيني ومديره لسنوات طويلة. له ستة عشر كتاباً وعدد من البحوث حول الاقتصاد العربي والفلسطيني.

• **الدكتور احمد صدقي الدجاني:**

مفكّر وكاتب وباحث في الدراسات التاريخية والمستقبلية. يحمل درجة الدكتوراه في الأدب ـ قسم التاريخ من جامعة القاهرة. عضو المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي، ورئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في منظمة التحرير الفلسطينية. وضع الكثير من المؤلفات وله بحوث في التاريخ والفكر الاسلامي والدراسات المستقبلية.

المشاركون

(أبجدياً مع حفظ الألقاب)

- ابراهيم أبو لغد
- ابراهيم بدران
- ابراهيم العبسي
- ابراهيم عثمان
- ابراهيم العجلوني
- ابراهيم عز الدين
- احمد صدقي الدجاني
- احمد عبدالحليم
- احمد عبيدات
- احمد مشعل
- احمد نوفل
- اسعد عبدالرحمن
- أنيس قاسم
- بارعة النقشبندي
- باسم الطويسي
- بلال الجيوسي
- توفيق أبو بكر
- تيسير الزابري
- تيسير مشارقة
- ثابت الطاهر
- جميل الطاهر
- جميل مطر
- جهاد المومني
- جميل النمري



- جورج حداد
- حازم نسيبة
- حافظ طوقان
- حسني الشياب
- خالد الوزني
- خليل السواحري
- ذياب البياري
- ذياب مخادمة
- رائف نجم
- رسلان بني ياسين
- رشاد السيد
- رياض المومني
- زهير غنايم
- زياد أبو عمرو
- سالم النحاس
- سعيد التل
- سلطان حطاب
- سلمان البدور
- سليم الزعبي
- سليمان عرار
- سمير حباشنة
- سويلم نصير
- سيد ياسين
- صالح قلاب
- صبحي غوشة
- طارق مصاروة
- طاهر حكمت
- طاهر العدوان
- طاهر كنعان
- عائدة النجار
- عادل ارشيد
- عبدالإله الخطيب
- عبدالرؤوف الروابدة
- عبدالسلام الطراونة

- عبداللطيف عربيات
- عبدالله حمودة
- عبدالله عويدات
- عبدالله كنعان
- عبدالوهاب المسيري
- علي الجرباوي
- علي عتيقة
- علي محافظة
- عمر قاعاتي
- عيسى دباح
- عيسى مدانات
- غازي الربابعة
- غازي صباريني
- غسان الجندي
- غسان عبدالخالق
- فاروق شنّار
- فاروق وادي
- فالح الطويل
- فايز جابر
- فتحي البس
- فخري قعوار
- فهد الفانك
- فيصل الرفوع
- ليلى شرف
- مؤنس الرزاز
- مازن الساكت
- ماهر الكيالي
- محسن الشيشكلي
- محسن مخامرة
- محمد الفرا
- محمد الهياجنة
- محمد خروب
- محمد شطناوي
- محمد عدينات

- محمد علوان
- محمد عويضة
- محمد فضة
- محمد محافظة
- محمد مصالحة
- محمد مطر
- محمد هاني السيد
- محمود الريماوي
- محمود عواد
- محمود الكايد
- مروان حداد
- مروان سوداح
- مسلم بسيسو
- مصطفى أبو لبدة
- مصطفى الكلحة
- معاوية خماش
- منصور صالح العواملة
- منى شقير
- منير حمارنة
- موفق محادين
- نايف القاضي
- نبيل الشريف
- نظام بركات
- نظام عساف
- نواف الزرو
- هاني الحوراني
- هاني الهندي
- هشام الخطيب
- هشام عورتاني
- هيثم الكيلاني
- يحيى البلبيسي
- يوسف الصايغ

الفهرس